بحمد الله بفضل المتعال که کتاب جامع مسائل حلال وحرام موسوم به

شرائع الاسلام

بمطبع علی بخش خان در لکهنؤ باهتمام مصطفی علی خان طبع گردید

[illegible]

زید کا پدری بھائی عمرو ہے اور زید کی مادری بہن ہندہ
دونوں میں عقد ہوا اور ان دونوں سے خالد پیدا ہوا
زید کا لڑکا خالد کا پدری چچا کا لڑکا اور مادری

...ة الصلوة وكل واحد منها ينقسم الى واجب ومندوب فالواجب من الوضوء ما كان لصلوة واجبة

... ولمس كتابة القرآن ان وجب والمندوب ما عداه والواجب من الغسل ما كان لاحد

ثلثة او لدخول المساجد او لقراءة العزائم ان وجبا وقد يجب اذا بقي لطلوع الفجر من يوم يصوم

... غسل الجنب وصوم المستحاضة اذا غمس دمها القطنة والمندوب ما عداه والواجب من التيمم

... لوة واجبة عند تضيق وقتها وللجنب في احد المسجدين ليخرج به والمندوب ما عداه وقد يجب

... بالنذر وشبهه وهذا الكتاب يعتمد على اربعة اركان

الركن الاول في المياه وفيه ...

... ل في الماء المطلق وهو كل ما يستحق اطلاق اسم الماء عليه من غير اضافة وكله طاهر

... الحدث والخبث وباعتبار وقوع النجاسة فيه ينقسم الى جار ومحقون وماء بئر اما الجاري

... لا باستيلاء النجاسة على احد اوصافه ويطهر بكثرة الماء الطاهر عليه متدافقا ...

... وحكمه ماء الحمام اذا كان له مادة ولو مازجه طاهر فغيره او تغير من قبل نفسه لم

... يخرج عن الطهورية ما دام اطلاق اسم الماء باقيا عليه واما المحقون فما كان منه دون الكر

... بملاقاة النجاسة ويطهر بالقاء كر عليه فما زاد دفعة ولا يطهر باتمامه كرا

... وما كان منه كرا فصاعدا لا ينجس الا ان تغير النجاسة احد اوصافه ويطهر

... عليه فكر حتى يزول التغير ولا يطهر بزوال التغير من قبل نفسه ولا بتصفيق الرياح ولا بوقوع

... طاهر فيه تزيل عنه التغير والكر الف ومائتا رطل بالعراقي على الاظهر

... او ما كان كل واحد من طوله وعرضه وعمقه ثلاثة اشبار ونصفا ويستوي في هذا الحكم

... الغدران والحياض والاواني على الاظهر واما ماء البئر فانه ينجس بتغيره بالنجاسة اجماعا

... وهل ينجس بالملاقاة فيه تردد والاظهر التنجيس وطريق تطهيره بنزح جميعه ان وقع فيها مسكر

... او مني او احد الدماء الثلثة على قول مشهور او مات فيها بعير فان تعذر استيعاب مائها

... اربعة رجال كل اثنين دفعة يوما الى الليل وينزح كر ان مات فيها دابة او حمار او بقرة

... وبين ان مات فيها انسان وبنزح خمسين ان وقعت فيها عذرة فذابت والمريض ...

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم اني احمدك حمدا يقل في انتشاره حمد كل حامد ويضمحل باشتهاره جحد كل جاحد ويفل بغراره حسد كل حاسد ويحل باعتباره عقد كل كائد واشهد ان لا اله الا الله شهادة اعتدها لدفع الشدائد واستردها لمتزايد النعم الاوابد واصلي على سيدنا محمد الهادي الى امتن العقائد واحسن القواعد الداعي الى انجح المقاصد وارجح الفوائد وعلى اله الغر الاماجد المتقربين الى رب الاباعد المؤيدين في المصادر والموارد بصلوة تسبغ كل غائب وشاهد وترغم كل شيطان مارد

اما بعد فان رعاية الايمان توجب قضاء حق الاخوان والرغبة في الثواب تبعث على مقابلة السؤال بالجواب ومن الاخ من عرفت الايمان من شانه واستبنت الصلاح على صفحات وجهه وفلتات لسانه سالني ان املي عليه مختصرا في الاحكام متضمنا لرؤس مسائل الحلال والحرام يكون كالمتن الذي يصدر عنه والكنز الذي ينفق منه فابتدأت مستعينا بالله ومتوكلا عليه فليس القوة الا به ولا المرجع الا اليه وهو مبني على اقسام اربعة الاول في العبادات وهي عشرة كتب ونبدأ بالاهم منها فالاهم

كتاب الطهارة الطهارة اسم للوضوء والغسل والتيمم على وجه له تاثير في استباحة

الاحوط المنع الثالث في الاسآر وهي كلها طاهرة عدا سور الكلب والخنزير والكافر وفي المسوخ تردد

سقط وضـ غسلها لطهارة اظهر ومن عدا الخوارج والغلاة من اصناف المسلمين طاهر الجسد والسؤر ويكره سؤر الجلال وما اكل

فوق المرفق لم يجب غسله الجيف اذا خلا موضع الملاقاة من عين النجاسة والحائض التي لا تؤمن وسؤر البغال والحمير والفارة

ما يستتر به ما سحاق والحية وما مات فيه الوزغ والعقرب وينجس الماء بموت الحيوان ذي النفس السائلة دون ما لا نفس له

الوضوء ولا يجوز استنابة وما لا يدرك بالطرف من الدم لا ينجس الماء وقيل ينجسه وهو الاحوط الركن الثاني في الطهارة

المائية وهي وضوء وغسل وفي الوضوء فصول الاول في الاحداث الموجبة للوضوء وهي ستة

اسامي وف والافضل خروج البول والغائط والريح من الموضع المعتاد ولو خرج الغائط مما دون المعدة نقض في قول

على الشعر المختص بالمقدم وفي آخر لا ينقض ولو اتفق المخرج في غير الموضع المعتاد نقض وكذا لو خرج الحدث من جرح ثم صار

العمامة او غيرها مما معتادا والنوم الغالب على الحاستين وفي معناه كل ما ازال العقل من اغماء او جنون او سكر

الاصابع الى الكعبين والحد والاستحاضة القليلة ولا ينقض الطهارة مذي ولا وذي ولا ودي ولو خرج من السبيلين الا مع ماء

موضع المسح على ما ولا قيء ولا نخامة ولا تقليم ظفر ولا حلق شعر ولا مس ذكر ولا قبل ولا دبر ولا لمس امرأة ولا اكل

حف او عمامة ما مسته النار ولا ما يخرج من السبيلين الا ان يخالطه شيء من النواقض الثاني في احكام

الاول خرطه الخلوة وهي ثلاثة الاول كيفية التخلي ويجب فيه ستر العورة ويستحب ستر البدن ويحرم استقبال

يري بعدها القبلة واستدبارها ويستوي في ذلك الصحاري والابنية ويجب الانحراف في موضع قد بني على ذلك

ولو جفت الوضوء الثاني في الاستنجاء ويجب غسل موضع البول بالماء ولا يجزي غيره مع القدرة واقل ما يجزي مثلا

كل عضو قبل ما على الحشفة ويغسل مخرج الغائط بالماء حتى يزول العين والاثر ولا اعتبار بالرائحة واذا

الا مع الاضطرار لم يتعد المخرج تخير بين الماء والاحجار والماء افضل والجمع اكمل

ولا يجزي اقل من ثلاثة احجار ويجب امرار كل حجر على موضع النجاسة ويكفي معه ازالة العين دون الاثر

ولو كان بعض اعضاء اذا لم ينق بالثلاثة فلابد من الزيادة حتى ينقى ولو نقي بدونها اكملها وجوبا ولا يكفي استعمال

الحجر ولا يستعمل الحجر المستعمل ولا الاعيان النجسة ولا العظم ولا الروث ولا المطعوم

عن النجاسة ولو استعمل ذلك لم يطهر الثالث في سنن الخلوة وهي

السادس

اربعون او خمسون او كثير الدم كذبح الشاة والمروي من ثلثين الى اربعين وينزح اربعون ان مات فيها ثعلب او ارنب او خنزير او سنور او كلب وشبهه ولبول الرجل وينزح عشرة للعذرة الجامدة وقليل الدم كدم الطير والرعاف اليسير والمروي دلاء يسيرة وينزح سبع لموت الطير والفارة اذا تفسخت او انتفخت ولبول الصبي الذي لم يبلغ ولاغتسال الجنب ولوقوع الكلب وخروجه حيا وينزح خمس لذرق الدجاج الجلال ثم ينزح ثلث لموت الحية والفارة وينزح دلو لموت العصفور وشبهه وبول الصبي الذي لم يغتذ بالطعام في ماء المطر وفيه البول والعذرة وخرء الكلاب ثلثون دلوا والدلو التي ينزح بها ما جرت العادة با

فروع ثلاثة الاول حكم صغير الحيوان في النزح حكم كبيره الثاني اختلاف اجناس النجاسة موجب لتضاعف النزح وفي تضاعفه مع التماثل تردد والاحوط التضعيف الا ان يكون بعضه من جملة لها مقدر فلا يزيد حكم ابعاضها عن جملتها الثالث اذا لم يقدر للنجاسة منزوح نزح جميع مائها فان تعذر نزحها لم تطهر الا بالتراوح واذا تغير احد اوصاف مائها بالنجاسة قيل ينزح حتى يزول التغير وقيل ينزح جميع مائها فان تعذر لغزارته تراوح عليها اربعة رجال مسائل ... ان يكون بين البئر والبالوعة خمس اذرع اذا كانت الارض صلبة او كانت البئر فوق البالوعة وان لم يكن كذلك فسبع ولا يحكم بنجاسة البئر الا ان يعلم وصول ماء البالوعة اليها واذا حكم بنجاسة الماء لم يجز استعماله في الطهارة مطلقا ولا في الاكل والشرب الا عند الضرورة ولو اشتبه الاناء النجس بالطاهر وجب الامتناع منهما وان لم يجد غيرهما تيمم **الثاني** في المضاف وهو كل ما اعتصر من جسم او مزج به مزجا يسلبه اطلاق الاسم وهو طاهر لكن لا يزيل حدثا اجماعا ولا خبثا على الاظهر ويجوز استعماله فيما عدا ذلك ومتى لاقته النجاسة نجس قليله وكثيره ولم يجز استعماله في الاكل ولو مزج طاهره بالمطلق اعتبر في رفع الحدث به اطلاق الاسم وتكره الطهارة بماء اسخن بالشمس في الانية وماء اسخن بالنار في غسل الاموات والماء المستعمل في غسل الاخباث نجس سواء تغير بالنجاسة او لم يتغير عدا ماء الاستنجاء فانه طاهر ما لم يتغير بالنجاسة او تلاقيه النجاسة من خارج والمستعمل في الوضوء طاهر مطهر وما استعمل في رفع الحدث الاكبر طاهر وهل يرفع به الحدث ثانيا فيه تردد والاحوط

سقط فرض غسلها ولو كان له ذراعان دون المرفق او اصابع زائدة او لحم نابت وجب غسل الجميع ولو كان فوق المرفق لم يجب غسله ولو كان له يد زائدة وجب غسلها **الفرض الرابع** مسح الراس والواجب منه ما يسمى به ماسحا والمندوب مقدار ثلث اصابع عرضا ويختص المسح بمقدم الراس ويجب ان يكون بنداوة الوضوء ولا يجوز استيناف ماء جديد له ولو جف ما على يديه اخذ من لحيته واشفار عينيه فان لم يبق نداوة استانف والافضل مسح الراس مقبلا ويكره مدبرا على الاشبه ولو غسل موضع المسح لم يجز ويجوز المسح على الشعر المختص بالمقدم وعلى البشرة ولو جمع عليه شعرا من غيره ومسح عليه لم يجز وكذلك لو مسح على العمامة او غيرها مما يستر موضع المسح **الفرض الخامس** مسح الرجلين يجب مسح القدمين من رؤس الاصابع الى الكعبين وهما قبتا القدمين ويجوز منكوسا وليس بين الرجلين ترتيب واذا قطع بعض موضع المسح مسح على ما بقي ولو قطع من الكعب سقط المسح على القدم ويجب المسح على بشرة القدم ولا يجوز على حائل من خف او غيره الا للتقية او الضرورة واذا زال السبب اعاد الطهارة على قول وقيل لا والاول احوط

مسائل ثمان الاولى الترتيب واجب في الوضوء يبدا بغسل الوجه قبل اليمنى واليسرى بعدها ومسح الراس ثالثا والرجلين اخيرا فلو خالف عاد الوضوء عمدا كان او نسيانا ان كان قد جف الوضوء وان كان البلل باقيا اعاد على ما يحصل معه الترتيب **الثانية** الموالاة واجبة وهي ان يغسل كل عضو قبل ان يجف ما تقدمه وقيل هي متابعة بين الاعضاء مع الاختيار ومراعاة الجفاف مع الاضطرار **الثالثة** الفرض في الغسلات مرة واحدة والثانية سنة والثالثة بدعة وليس في المسح تكرار **الرابعة** يجزي في الغسل ما يسمى به غاسلا وان كان مثل الدهن ومن كان في يده خاتم او سير فعليه ايصال الماء الى ما تحته وان كان واسعا استحب له تحريكه **الخامسة** من كان على بعض اعضاء طهارته جبائر فان امكنه نزعها او تكرار الماء عليها حتى يصل الى البشرة وجب والا اجزاه المسح عليها سواء كان ما تحتها طاهرا او نجسا واذا زال العذر استانف الطهارة على تردد فيه **السادسة** لا يجوز ان يتولى وضوءه غيره مع الاختيار ويجوز مع الاضطرار **السابعة** لا يجوز للمحدث مس كتابة القرآن ويجوز له ان يمس ما عدا الكتابة **الثامنة** من به السلس قيل

ومندوبات تغطية الراس والتسمية وتقديم الرجل اليسرى عند الدخول والاستنجاء باليسار
والدعاء عند الاستنجاء وعند الفراغ وتقديم اليمنى عند الخروج والدعاء بعده والمكروهات الجلوس في الشوارع والمشارع وتحت الاشجار المثمرة ومواطن النزال ومواضع اللعن واستقبال الشمس والقمر بفرجه والريح بالبول والبول في الارض الصلبة وفي ثقوب الحيوان وفي الماء جاريا وواقفا والتخلي
والاكل والشرب والسواك والاستنجاء باليمين وباليسار وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى والكلام الا بذكر الله واية الكرسي او حاجة يضر فوتها الثالث في كيفية الوضوء وفروضه خمسة
الاول النية وهي ارادة تفعل بالقلب كيفيتها ان ينوي الوجوب والندب والقربة وهل تجب العادة نية رفع الحدث او استباحة شيء مما يشترط فيه الطهارة الاظهر انه لا يجب ولا تعتبر النية في طهارة الثياب ولا غير ذلك مما يقصد به رفع الخبث ولو ضم الى نية التقرب ارادة التبرد او غير ذلك كانت طهارته مجزية ووقت النية عند غسل الكفين وتتضيق عند غسل الوجه
ويجب استدامة حكمها الى الفراغ تفريع اذا اجتمعت اسباب مختلفة توجب الوضوء كفى وضوء واحد بنية التقرب ولا يفتقر الى تعيين الحدث الذي يتطهر منه وكذا لو كان عليه اغسال وقيل اذا نوى غسل الجنابة اجزا عن غيره ولو نوى غيره لم يجز عنه وليس بطائل
الثاني غسل الوجه وهو ما بين منابت الشعر في مقدم الراس الى طرف الذقن طولا وما اشتمل عليه الابهام والوسطى عرضا وما خرج عن ذلك فليس من الوجه ولا عبرة بالانزع ولا بالاغم ولا بمن تجاوزت اصابعه العذار او قصرت عنه بل يرجع كل منهم الى مستوى الخلقة فيغسل ما يغسله ويجب ان يغسل من اعلى الوجه الى الذقن ولو غسل منكوسا لم يجز على الاظهر
ولا يجب غسل ما استرسل من اللحية ولا تخليلها بل يغسل الظاهر ولو نبتت للمراة لحية لم يجب تخليلها وكفى افاضة الماء على ظاهرها الفرض الثالث غسل اليدين
والواجب غسل الذراعين والمرفقين والابتداء من المرفق ولو غسل منكوسا لم يجز على الاظهر ويجب البداءة باليمنى ومن قطع بعض يديه غسل ما بقي من المرفق فان قطعت من المرفق سقط فرض غسلها

او وجده ميتا وجب الغسل اذا لم يشاركه في الثوب غيره والجماع فان جامع امراة في قبلها والتقى
الختانان وجب الغسل وان كانت الموطوءة ميتة وان جامع امراة في الدبر ولم ينزل وجب الغسل على
الاصح ولو وطئ غلاما فاوقبه ولم ينزل قال المرتضى قدس الله روحه يجب الغسل معولا على الاجماع
المركب ولم يثبت ولا يجب الغسل لو وطئ بهيمة اذا لم ينزل **تفريع** الغسل يجب على الكافر عند حصول
سببه لكن لا يصح منه في حال كفره فاذا اسلم وجب عليه ويصح منه ولو اغتسل ثم ارتد ثم عاد
لم يبطل غسله **واما الحكم** فيحرم عليه قراءة كل واحدة من العزائم وقراءة بعضها حتى البسملة
اذا نوى بها احديها ومس كتابة القران او شيء عليه اسم الله سبحانه والجلوس في المساجد
ووضع شيء فيها والجواز في المسجد الحرام ومسجد النبي صلعم خاصة ولو اجنب فيهما لم يقطعهما
الا بالتيمم ويكره له الاكل والشرب وتخف الكراهية بالمضمضة والاستنشاق وقراءة ما زاد
على سبع ايات من غير العزائم واشد من ذلك قراءة سبعين وما زاد من ذلك اغلظ كراهية
ومس المصحف والنوم حتى يغتسل او يتوضأ والخضاب **واما الغسل** فواجباته خمسة النية
واستدامة حكمها الى اخر الغسل وغسل البشرة بما يسمى غسلا وتخليل ما لا يصل الماء
اليه الا به والترتيب يبدأ بالراس ثم بالجانب الايمن ثم الايسر ويسقط الترتيب بارتماسة واحدة
وسنن الغسل تقديم النية عند غسل اليدين وتضييقها عند غسل الراس وامرار اليد على
الجسد وتخليل ما يصل اليه الماء استظهارا والبول امام الغسل والاستبراء وكيفيته
ان يمسح من المقعدة الى اصل القضيب ثلثا ومنه الى راس الحشفة ثلثا وينتره ثلثا وغسل
اليدين ثلثا قبل ادخالهما الاناء والمضمضة والاستنشاق ثلثا والغسل بصاع فما فوقه **مسائل ثلث**
الاولى اذا راى المغتسل بللا بعد الغسل فان كان بال او استبرأ لم يعد والا كان
عليه الاعادة **الثانية** اذا غسل بعض اعضائه ثم احدث قيل يعيد الغسل من راس
وقيل يقتصر على اتمام الغسل وقيل يتمه ويتوضأ للصلوة وهو الاشبه **الثالثة** لا يجوز ان
يغسله غيره مع الامكان ويكره ان يستعين فيه **الفصل الثاني في الحيض** وهو يشتمل على

يتوضأ لكل صلاة وقيل من به البطن اذا تجدد حدثه في الصلاة يتطهر ويبني **وسنن الوضوء** وضع
الاناء على اليمين والاغتراف بها والتسمية والدعاء وغسل اليدين قبل ادخالهما الاناء من حدث النوم
او البول مرة ومن الغائط مرتين والمضمضة والاستنشاق والدعاء عندهما وعند غسل الوجه واليدين
وعند مسح الراس والرجلين وان يبدأ الرجل بغسل ظاهر ذراعيه وفي الثانية بباطنهما والمراة
بالعكس وان يكون الوضوء بمد ويكره ان يستعين في طهارته وان يمسح بلل الوضوء عن اعضائه **الرابع**
في احكام الوضوء من تيقن الحدث وشك في الطهارة او تيقنهما وشك في المتاخر تطهر وكذا لو تيقن
ترك عضو اتى به وبما بعده وان جف البلل استانف وان شك في شيء من افعال الطهارة وهو على
حاله اتى بما شك فيه ثم بما بعده ولو تيقن الطهارة وشك في الحدث او في شيء من افعال الوضوء بعد انصرافه
لم يعد ومن ترك غسل موضع النجو او البول وصلى اعاد الصلوة عامدا كان او ناسيا او جاهلا ومن جدد
وضوءه بنية الندب ثم صلى وذكر انه اخل بعضو من احدى الطهارتين فان اقتصرنا على نية القربة
فالطهارة والصلوة صحيحتان وان اوجبنا نية الاستباحة اعادهما ولو صلى بكل واحدة منهما صلوة
اعاد الاولى بناء على الاول ولو احدث عقيب طهارة منهما ولم يعلمها بعينها اعاد الصلوتين ان
اختلفتا عددا والا فصلوة واحدة ينوي بها ما في ذمته وكذا لو صلى بطهارة ثم احدث
وجدد طهارة ثم صلى اخرى وذكر انه اخل بواجب من احدى الطهارتين ولو صلى الخمس بخمس طهارات وتيقن
انه احدث عقيب احدى الطهارات اعاد ثلث فرائض ثلثا واثنتين واربعا وقيل يعيد خمسا
والاول اشبه **واما الغسل** ففيه الواجب والمندوب **والواجب** ستة اغسال غسل الجنابة
والحيض والاستحاضة التي تثقب الكرسف والنفاس ومس الاموات من الناس قبل تغسيلهم
وبعد بردهم وغسل الاموات وبيان ذلك في خمسة فصول **الاول** في الجنابة والنظر في السبب
والحكم والغسل **اما** سبب الجنابة فامران الانزال اذا علم انه مني فان حصل ما يشتبه
به وكان دافقا تقارنه الشهوة وفتور الجسد وجب الغسل ولو كان مريضا كفت الشهوة وفتور
الجسد وحده ولو تجرد عن الشهوة والدفق مع اشتباهه لم يجب وان وجد ... واحدة

لا يصح منها الصوم الثالث لا يجوز لها الجلوس في المسجد ويكره لها الجواز فيه والاولى تحريمها

قراءة شيء من القرآن ويكره لها ما عدا ذلك وتسجد لو تلت السجدة وكذا ان استمعت على الاظهر

الخامس يحرم على زوجها وطيها حتى تطهر ويعزر لو اشتغل بها لعدم القبل فان وطئ عامدا عالما

وجبت عليه الكفارة وقيل لا تجب والاول احوط والكفارة في اوله دينار وفي وسطه نصف

وفي آخره ربع ولو تكرر منه الوطي في وقت لا يختلف فيه الكفارة لم تتكرر وقيل بل تتكرر

والاول اقوى وان اختلف تكررت السادس لا يصح طلاقها اذا كانت مدخولا بها

وزوجها حاضر معها السابع اذا طهرت وجب عليها الغسل وكيفيته مثل غسل الجنابة

لكن لابد معه من الوضوء قبله او بعده وقضاء الصوم دون الصلاة الثامن يستحب ان تتوضأ

في وقت كل صلاة وتجلس بمقدار زمان صلاتها في مصلاها ذاكرة لله تعالى ويكره لها

الخضاب الفصل الثالث في الاستحاضة وهو يشتمل على اقسامها واحكامها اما

الاول فدم الاستحاضة في الاغلب اصفر بارد رقيق يخرج بفتور وقد يتفق بمثل هذا الوصف

حيضا اذ الصفرة والكدرة في ايام الحيض حيض وفي ايام الطهر طهر وكل دم تراه المرأة اقل

من ثلاثة ايام ولم يكن دم قرح ولا جرح فهو استحاضة وكذا ما يزيد عن العادة ويتجاوز

عن العشرة او يزيد عن ايام النفاس او يكون مع الحمل على الاظهر او مع اليأس او قبل البلوغ واذا

تجاوز الدم عشرة ايام وهي ممن تحيض فقد امتزج حيضها بطهرها فهي اما مبتدأة واما

ذات عادة مستقرة او مضطربة فالمبتدأة ترجع الى اعتبار الدم فما شابه دم الحيض

[illegible] وما شابه دم الاستحاضة فهو استحاضة بشرط ان يكون ما شابه دم الحيض

لا [illegible] يد عن عشرة فان كان لونا واحدا او لم يحصل فيه شرائط التميز

[illegible] اشهرها ان [illegible] قيل في عادة ذوات اسنانها فان كن مختلفات

[illegible] م ايام او عشرة من شهر وثلاثة من الآخر مخيرة فيهما وان

قيل [illegible] اول الظهر وذات العادة تجعل عادتها حيضا وما سواها استحاضة

١٠

بيانه وما يتعلق به اما الاول فالحيض هو الدم الذي له تعلق بانقضاء العدة ولقليله حد وفي
الاغلب يكون اسود عبيطا حارا يخرج بحرقة وقد يشتبه بدم العذرة فيعتبر بالقطنة فان خرجت مطوقة فهو للعذرة
وكل ما تراه الصبية قبل بلوغها تسعا فليس بحيض وكذا قيل فيما يخرج من الجانب الايمن واقل الحيض
ثلثة ايام واكثره عشرة وكذا اقل الطهر وهل يشترط التوالي في الثلثة ام يكفي كونها في جملة عشرة
الاظهر الاول وما تراه المرأة بعد يأسها لا يكون حيضا وتيأس المرأة ببلوغ ستين وقيل في غير
القرشية والنبطية ببلوغ خمسين سنة وكل دم رأته المرأة دون ثلثة فليس بحيض مبتدأة
كانت او ذات عادة وما تراه من الثلثة الى العشرة مما يمكن ان يكون حيضا فهو حيض تجانس
او اختلف وتصير المرأة ذات عادة بان ترى الدم دفعة ثم ينقطع اقل الطهر فصاعدا ثم تراه
ثانيا بمثل تلك العدة ولا عبرة باختلاف لون الدم مسائل خمس الاولى ذات العادة تترك
الصلوة والصوم برؤية الدم وفي المبتدأة تردد الاظهر انها تحتاط للعبادة حتى
تمضي لها ثلثة ايام الثانية لو رأت الدم ثلثة ايام ثم انقطع ورأت قبل العاشر كان الكل حيضا
ولو تجاوز العشرة رجعت الى التفصيل الذي نذكره ولو تأخر بمقدار عشرة ايام ثم رأت كان
الاول حيضا منفردا والثاني يمكن ان يكون حيضا مستأنفا الثالثة اذا انقطع الدم دون
عشرة فعليها الاستبراء بالقطنة فان خرجت نقية اغتسلت وان كانت متلطخة صبرت المبتدأة
حتى تنقى او تمضي عشرة ايام وذات العادة تغتسل بعد يوم او يومين من عادتها فان
استمر الى العاشرة وانقطع قضت ما فعلته من صوم وان تجاوز كان ما اتت به مجزيا الرابعة
اذا طهرت جاز لزوجها وطيها قبل الغسل على كراهية الخامسة اذا دخل وقت الصلوة
فحاضت وقد مضى مقدار الطهارة والصلوة وجب عليها القضاء وان كان قبل ذلك لم يجب
وان طهرت قبل آخر الوقت بمقدار الطهارة واداء ركعة وجب عليها الاداء ومع الاخلال القضاء
واما ما يتعلق به فاشياء الاول يحرم عليها كل ما يشترط فيه الطهارة كالصلوة والطواف
ومس كتابة القرآن ويكره حمل المصحف ولمس هامشه ولو تطهرت لم يرتفع حدثها الثاني

غسل للظهر والعصر تجمع بينهما وغسل للمغرب والعشاء تجمع بينهما فاذا فعلت ذلك كانت بحكم الطاهر وان اخلت بذلك لم تصح صلوتها وان اخلت بالاغسال لم يصح صومها

الفصل الرابع في النفاس النفاس دم الولادة وليس لقليله حد فجاز ان يكون لحظة واحدة ولو ولدت ولم تر دما لم يكن لها نفاس ولو رأت قبل الولادة كان طهرا واكثر النفاس عشرة ايام على الاظهر ولو كانت حاملا باثنين وتراخت ولادة احدهما كان ابتداء نفاسها من الاول وعدد ايامها من وضع الاخير ولو لم تر دما ثم رأت في العاشر كان ذلك نفاسا ولو رأت عقيب الولادة ثم طهرت ثم رأت العاشر وقبله الدمان وما بينهما نفاسا و يحرم على النفساء ما يحرم على الحائض وكذا ما يكره لها ولا يصح طلاقها وغسلها كغسل الحائض

الفصل الخامس في احكام الاموات وهي خمسة **الاول** في الاحتضار يجب فيه توجيه الميت الى القبلة بان يلقى على ظهره ويجعل وجهه وباطن رجليه الى القبلة وهو فرض كفاية وقيل هو مستحب ويستحب تلقينه الشهادتين والاقرار بالنبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام وكلمات الفرج ونقله الى مصلاه ويكون عنده مصباح ان مات ليلا ومن يقرء القران واذا مات غمضت عيناه واطبق فوه ومدت يداه الى جنبيه وغطي بثوب ويعجل تجهيزه الا ان يكون حاله مشتبهة فيستبرأ بعلامات الموت او يصبر عليه ثلاثة ايام ويكره ان يطرح على بطنه حديد وان يحضره جنب او حائض **الثاني** في التغسيل وهو فرض على الكفاية وكذا تكفينه ودفنه والصلوة عليه واولى الناس به اولاهم بميراثه واذا كان الاولياء رجالا ونساء فالرجال اولى والزوج اولى بالمرأة من كل احد في احكامها كلها ويجوز ان تغسل الكافر المسلم اذا لم يحضره مسلم ولا مسلمة ذات رحم وكذا تغسل الكافرة المسلمة اذا لم تكن مسلمة ولا ذو رحم ويغسل الرجل محارمه من وراء الثياب اذا لم تكن مسلمة وكذا المرأة ولا يغسل الرجل

فان اجتمع لها مع العادة التميز قيل تعمل على العادة وقيل تعمل على التمييز وقيل بالتخيير والاول
اظهر وههنا مسائل الاولى اذا كانت عادتها مستقرة عددا ووقتا فرات ذلك
العدد متقدما على ذلك الوقت ومتاخرا عنه تحيضت بالعدد والغت الوقت لان العادة
تتقدم وتتاخر سواء راته بصفة دم الحيض او لم يكن الثانية لو رات قبل العادة وفي العادة
فان لم يتجاوز العشرة فالكل حيض وان تجاوز جعلت العادة حيضا وكان ما تقدمها استحاضة
وكذا لو رات في وقت العادة وبعدها ولو رات قبل العادة وفي العادة وبعدها فان لم يتجاوز
العشرة فالجميع حيض وان زاد عن العشرة فالحيض وقت العادة والطرفان استحاضة الثالثة
لو كانت عادتها في كل شهر مرة واحدة عددا معينا فرات في شهر واحد مرتين بعدد ايام العادة
كان ذلك حيضا ولو جاء في كل مرة ازيد من العادة لكان ذلك حيضا اذا لم يتجاوز العشرة
فان تجاوز تحيضت بقدر عادتها وكان الباقي استحاضة والمضطربة العادة ترجع الى
التميز فتعمل عليه ولا تترك هذه الصلوة الا بعد مضي ثلثة ايام على الاظهر فان فقدت
التميز فههنا مسائل ثلثة الاولى اذا ذكرت العدد ونسيت الوقت قيل تعمل في الزمان
كله ما تعمله المستحاضة وتغتسل للحيض في كل وقت يحتمل انقطاع الدم فيه وتقضي صوم
عادتها الثانية لو ذكرت الوقت ونسيت العدد فان ذكرت اول حيضها اكملته ثلثة
وان ذكرت اخره جعلته نهاية الثلثة وعملت في بقية الزمان ما تعمله المستحاضة وتغتسل
للحيض في كل زمان يفرض فيه الانقطاع وتقضي صوم عشرة ايام احتياطا ما لم يقصر الوقت
الذي عرفته عن العشرة الثالثة لو نسيتهما جميعا فهذه تتحيض في كل شهر سبعة ايام
او ستة او عشرة من شهر وثلثة من اخر ما دام الاشتباه باقيا واما احكامها فنقول دم
الاستحاضة اما ان لا يثقب الكرسف او يثقبه ولا يسيل او يسيل ففي الاول يلزمها تغيير
القطنة وتجديد الوضوء عند كل صلوة ولا تجمع بين صلوتين بوضوء واحد وفي الثاني
يلزمها مع ذلك تغيير الخرقة والغسل لصلوة الغداة وفي الثالث يلزمها مع ذلك غسلان غسل

بثوب بعد الفراغ ويكره ان يجعل الميت بين رجليه وان يقعده وان يقص اظفاره وان يرجل
شعره وان يغسل مخالفا وان اضطر غسله غسل اهل الخلاف الثالث في تكفينه يجب ان
يكفن في ثلثة قطاع مئزر وقميص وازار ويجزي عند الضرورة قطعة ولا يجوز التكفين بالحرير
ويجب ان يمسح مساجده بما تيسر من الكافور الا ان يكون الميت محرما فلا يقربه الكافور
واقل الفضل في مقداره درهم وافضل منه اربعة دراهم واكمله ثلاثة عشر درهما وثلث وعند الضرورة
يدفن بغير كافور ولا يجوز تطييبه بغير الكافور والذريرة وسنن هذا القسم ان يغتسل الغاسل
قبل تكفينه او يتوضا وضوء الصلوة وان يزاد للرجل حبرة عبرية غير مطرزة بالذهب وخرقة
لفخذيه يكون طولها ثلثة اذرع ونصفا في عرض شبر تقريبا ويشد طرفاها على حقويه ويلف
بما استرسل منها فخذاه لفا شديدا بعد ان يجعل بين اليتيه شيء من القطن وان خشي خروج
شيء فلا باس ان يحشى في دبره وعمامة يعمم بها محنكا يلف راسه بها لفا ويخرج طرفاها من
تحت الحنك ويلقيان على صدره وتزاد المراة على كفن الرجل لفافة لثدييها ونمطا ويوضع
لها بدلا عن العمامة قناع وان الكفن قطنا وينثر على الحبرة واللفافة والقميص ذريرة
وتكون الحبرة فوق اللفافة والقميص باطنها ويكتب على الحبرة والقميص والازار
والجريدتين اسمه وانه يشهد الشهادتين وان ذكر الائمة عليهم السلام وعددهم
الى اخرهم كان حسنا ويكون ذلك بتربة الحسين عليه السلام فان لم توجد فبالاصبع وان
فقدت الحبرة يجعل بدلها لفافة اخرى وان يخاط الكفن بخيوط منه ولا تبل بالريق ويجعل
معه جريدتان من سعف النخل فان لم يوجد فمن السدر فان لم يوجد فمن الخلاف والا
فمن شجر رطب ويجعل احديهما من جانبه الايمن مع ترقوته يلصقها بجلده والاخرى
من الجانب الايسر بين القميص والازار وان يسحق الكافور بيده ويجعل ما يفضل عن
مساجده على صدره وان يطوي جانب اللفافة الايسر على الايمن والايمن على الايسر ويكره
تكفينه في الكتان وان تعمل للاكفان المبتدأة اكمام او يكتب عليها بالسواد وان يجعل

من ليس له محرم الا ولها دون ثلثة سنين وكذا المرأة ويغسلها مجردة وكل مظهر
للشهادتين وان لم يكن معتقدا للحق يجوز تغسيله عدا الخوارج والغلاة والشهيد الذي
قتل بين يدي الامام عليه السلام ومن نصبه ومات في المعركة لا يغسل ولا يكفن ويصلى عليه
وكذا من وجب عليه القتل يؤمر بالاغتسال قبل قتله ثم لا يغسل بعد ذلك ولو وجد بعض الميت
فان كان فيه الصدر او الصدر وحده غسل وكفن وصلى عليه ودفن وان لم يكن وكان فيه
عظم غسل ولف في خرقة ودفن وكذا السقط اذا كان له اربعة اشهر فصاعدا فان لم يكن فيه
عظم اقتصر على لفه في خرقة ودفنه وكذا السقط اذا لم تلجه الروح واذا لم يحضره مسلم ولا كافر
ولا محرم من النساء دفن بغير غسل ولا تقربه الكافرة وكذا المرأة وروي انهم يغسلون
وجهها ويديها ويجب ازالة النجاسة عن بدنه اولا ثم يغسل بماء السدر يبدأ برأسه
ثم جانبه الايمن ثم الايسر واقل ما يلقى في الماء من السدر ما يقع عليه الاسم وقيل مقدار
سبع ورقات وبعده بماء الكافور على الصفة وبماء القراح اخيرا كما يغتسل من الجنابة
وفي وضوء الميت تردد والاشبه انه لا يجب ولا يجوز الاقتصار على اقل من الغسلات
المذكورة الا عند الضرورة ولو عدم الكافور والسدر غسل بالماء القراح وقيل لا تسقط الغسلة
بفوات ما يطرح فيها وفيه تردد ولو خيف من تغسيله تناثر جلده كالمحترق والمجدور
يمم بالتراب كما يتيمم العاجز وسنن الغسل ان يوضع على ساجة مستقبل القبلة
وان يغسل تحت الظلال وان تجعل للماء حفيرة ويكره ارساله في الكنيف ولا بأس
بالبالوعة وان يفتق قميصه وينزع من تحته ويستر عورته وتلين اصابعه برفق
ويغسل رأسه برغوة السدر امام الغسل ويغسل فرجه بالسدر والحرض ويغسل
يداه ويبدأ بشق رأسه الايمن ويغسل كل عضو منه ثلثة مرات في كل غسلة ويمسح
بطنه في الغسلتين الاوليين الا ان يكون الميت امرأة حاملا وان يكون الغاسل
على الجانب الايمن ويغسل الغاسل يديه مع كل غسلة ثم ينشفه بثوب

ويستحب ان يصب عليه الماء من قبل راسه ثم يدور به عليه فان فضل من الماء شي القاه على
وسط القبر ووضع اليد على القبر والترحم على الميت وتلقينه الولي بعد انصراف الناس عنه
بارفع صوته والتعزية مستحبة وهي جائزة قبل الدفن وبعده ويكفي ان يراه صاحبها ويكره
فرش القبر بالساج الا عند الضرورة وان يهيل ذو الرحم على رحمه وتجصيص القبور
وتجديدها ودفن ميتين في قبر واحد وان ينقل الميت من بلد الى اخر الا الى احد المشاهد
المشرفة وان يستند الى القبر ويمشي عليه الخامس في اللواحق وهي مسائل اربع الاولى
لا يجوز نبش القبور ولا نقل الموتى بعد دفنهم ولا شق الثوب على غير الاب والاخ
الثانية الشهيد يدفن بثيابه وينزع عنه الخفان والفرو اصابهما الدم او
لم يصبهما على الاظهر ولا فرق بين ان يقتل بحديد او بغيره الثالثة حكم الصبي
والمجنون اذا قتل شهيدا حكم البالغ العاقل الرابعة اذا مات ولد الحامل قطع
واخرج وان ماتت هي دونه شق جوفها من الجانب الايسر وانتزع وخيط الموضع واما الاغسال
المسنونة فالمشهور منها ثمانية وعشرون غسلا ستة عشر للوقت
غسل يوم الجمعة ووقته ما بين طلوع الفجر الى زوال الشمس وكلما قرب من الزوال
افضل ويجوز تعجيله يوم الخميس لمن خاف عوز الماء وقضاؤه يوم السبت
وفي شهر رمضان اول ليلة منه وليلة النصف وسبع عشرة
واحدى وعشرين وثلث وعشرين وليلة الفطر ويوم العيدين و
النصف من رجب ويوم السابع والعشرين منه وليلة النصف من شعبان
الغدير ويوم المباهلة وسبعة للفعل وهي غسل الاحرام وغسل زيارة النبي والائمة
عليهم السلام وغسل المفرط في صلوة الكسوف مع احتراق القرص اذا اراد قضاءها
على الاظهر وغسل التوبة سواء كان عن فسق او كفر وصلوة الحاجة وصلوة الاستخارة
وخمسة للمكان وهو غسل دخول الحرم ومسجد الحرام والكعبة والمدينة

في صمعة او بصره شيء من الكافور مسائل ثلث الاولى اذا خرج من الميت نجاسة بعد تكفينه
فان لاقت جسده غسلت بالماء وان لاقت كفنه فكذلك الا ان يكون بعد طرحه في القبر فانها
تقرض ومنهم من اوجب قرضها مطلقا والاول اولى الثانية كفن المرأة على زوجها وان كان لها
ذات مال لكن لا يلزمه زيادة على الواجب ويؤخذ كفن الميت من اصل تركته مقدما على
الديون والوصايا فان لم يكن له كفن دفن عريانا ولا يجب على المسلمين بذل الكفن بل
يستحب وكذا ما يحتاج الميت اليه من كافور وسدر وغيره الثالثة اذا سقط من الميت
شيء من شعره او جسمه وجب ان يطرح معه في كفنه الرابع في مواراته في الارض وله
مقدمات مسنونة كلها وهو ان يمشي المشيع وراء الجنازة او الى احد جانبيها وان يربع
الجنازة ويبدأ بمقدمها الايمن ثم يدور من ورائها الى الجانب الايسر وان يعلم المؤمنين
بموت الميت المؤمن وان يقول المشاهد للجنازة الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المخترم
وان يضع الجنازة على الارض اذا وصل الى القبر مما يلي رجليه والمرأة مما يلي القبلة وان
ينقله في ثلث دفعات وان يرسله الى القبر سابقا برأسه والمرأة عرضا وان ينزل من
يتناوله حافيا ويكشف رأسه ويحل ازراره ويكره ان يتولى ذلك الاقارب الا في
المرأة ويستحب ان يدعو عند انزاله في القبر وفي الدفن فروض وسنن فالفروض ان
يواريه في الارض مع القدرة وراكب البحر يلقى فيه اما مثقلا او مستورا في وعاء
كالخابية او شبهها مع تعذر الوصول الى البر وان يضجعه على جانبه الايمن
مستقبل القبلة الا ان تكون امرأة غير مسلمة حاملا من مسلم فيستدبر بها
القبلة والسنن ان يحفر القبر قدر قامة او الى الترقوة ويجعل له لحد مما يلي القبلة
ويحل عقد الاكفان من قبل رأسه ورجليه ويجعل معه شيء من تربة الحسين عليه السلام
ويلقنه ويدعو له ثم يشرج اللبن ويخرج من قبل رجلي القبر ويهيل الحاضرون التراب
بظهور الاكف قائلين انا لله وانا اليه راجعون ويرفع القبر مقدار اربع اصابع ويربع

سعة فيه تردد والاحوط المنع والواجب في التيمم النية واستدامة حكمها والترتيب

بان يضع يديه على الارض ثم يمسح الجبهة بهما من قصاص شعر الراس الى طرف انفه ثم

ثم يمسح ظاهر الكفين وقيل باستيعاب مسح الوجه والذراعين والاول اظهر ويجزيه في

الوضوء ضربة واحدة لجبهته وظاهر كفيه ولا بد فيما هو بدل من الغسل من ضربتين وقيل

في الكل ضربتان وقيل ضربة واحدة والتفصيل اظهر وان قطعت كفاه سقط مسحهما واقتصر

على الجبهة ولو قطع بعضهما مسح على ما بقي ويجب استيعاب مواضع المسح في التيمم فلو بقي

منها شيء لم يصح ويستحب نفض اليدين بعد ضربهما على الارض ولو تيمم وعلى جسده نجاسة

صح تيممه كما لو تطهر بالماء وعليه نجاسة لكن في التيمم يراعى ضيق الوقت **الطرف**

الرابع في احكامه وهي عشرة **الاول** من صلى بتيممه لا يعيد سواء كان في سفر

او حضر وقيل فيمن تعمد الجنابة وخشي على نفسه من استعمال الماء تيمم ويصلي ثم يعيد

وفيمن منعه زحام الجمعة يوم الجمعة عن الخروج مثل ذلك وكذا من كان على جسده

نجاسة ولم يكن معه ماء لازالتها والاظهر عدم الاعادة **الثاني** يجب عليه

طلب الماء فان اخل بالطلب وصلى ثم وجد الماء في رحله او مع اصحابه تطهر واعاد

الصلوة **الثالث** من عدم الماء وما يتيمم به لقيد او حبس في موضع نجس قيل يصلي

ويعيد وقيل يؤخر الصلوة حتى يرتفع العذر فان خرج الوقت قضى وقيل يسقط الفرض

اداء وقضاء وهو الاشبه **الرابع** اذا وجد الماء قبل دخوله في الصلوة تطهر وان

وجده بعد فراغه من الصلوة لم تجب الاعادة وان وجده وهو في الصلوة قيل يرجع

ما لم يركع وقيل يمضي في صلوته ولو تلبس بتكبيرة الاحرام حسب وهو الاظهر

الخامس المتيمم يستبيح ما يستبيحه المتطهر بالماء **السادس** اذا اجتمع

ميت ومحدث وجنب ومعهم من الماء ما يكفي احدهم فان كان ملكا لاحدهم اختص به

وان كان ملكا لهم جميعا او لا مالك له او مع مالك يسمح ببذله فالافضل تخصيص الجنب

مسائل اربع الاولى ما يستحب للفعل والمكان يقدم عليهما وما يستحب للفعل يكون بعد

دخوله الثانية اذا اجتمعت اغسال [illegible]

[illegible] لفاينته والاول اولى الثالثة والرابعة قال بعض فقهائنا

بوجوب غسل من سعى الى مصلوب ليراه عامدا بعد ثلثة ايام وكذلك غسل المولود والاظهر

الاستحباب الركن الثالث في الطهارة الترابية والنظر في اطراف اربعة الاول ما يصح

معه التيمم وهو ضروب الاول عدم الماء ويجب عنده الطلب فيضرب غلوة سهمين

في كل جهة من الجهات الاربع ان كانت الارض سهلة وغلوة سهم ان كانت حزنة

ولو اخل بالطلب حتى ضاق الوقت اخطأ وصح تيممه وصلوته على الاظهر ولا فرق

بين عدم الماء اصلا ووجود ما لا يكفيه الطهارة الثاني عدم الوصلة اليه فمن عدم

الثمن فهو كمن عدم الماء وكذا ان وجده بثمن يضر به في الحال وان لم يكن مضرا في

الحال لزمه شراؤه ولو كان باضعاف ثمنه المعتاد وكذا القول في الآلة الثالث

الخوف ولا فرق في جواز التيمم بين ان يخاف لصا او سبعا او يخاف ضياع مال وكذا

لو خشى المرض الشديد والشين باستعمال الماء جاز له التيمم وكذا لو كان معه

ماء للشرب وخاف العطش ان استعمله الطرف الثاني فيما يجوز التيمم به وهو كل

ما يقع عليه اسم الارض ولا يجوز التيمم بالمعادن ولا بالرماد ولا بالنبات المنسحق

كالاشنان والدقيق ويجوز التيمم بارض النورة والجص وتراب القبر وبالتراب المستعمل

في التيمم ولا يصح التيمم بالتراب المغصوب ولا بالنجس ولا بالوحل مع وجود التراب

واذا امتزج التراب بشيء من المعادن فان استهلكه التراب جاز والا لم يجز ويكره

بالسبخة والرمل ويستحب ان يكون من ربا الارض وعواليها ومع فقد التراب تيمم

بغبار ثوبه او لبد سرجه او عرف دابته ومع فقد ذلك تيمم بالوحل الطرف الثالث

في كيفية التيمم لا يصح التيمم قبل دخول الوقت ويصح مع تضيقه وهل يصح مع سعته

٢١

النجاسة وفي حكمها العصير اذا غلا واشتد التاسع الفقاع العاشر الكافر وضابطه

من خرج عن الاسلام او من انتحله وجحد ما يعلم من الدين ضرورة كالخوارج والغلاة وفي

عرق الجنب من الحرام وعرق الابل الجلالة والمسوخ خلاف والاظهر الطهارة وما عدا ذلك

فليس بنجس في نفسه وانما تعرض له النجاسة ويكره بول البغال والحمير والدواب القول

في احكام النجاسات تجب ازالة النجاسة عن الثوب والبدن للصلوة والطواف ودخول

المساجد وعن الاواني لاستعمالها وعفي في الثوب والبدن عما يشق التحرز منه من

دم القروح والجروح التي لا ترقى وان كثر وعما دون الدرهم البغلي سعة من الدم المسفوح

الذي ليس من احد الدماء الثلثة وما زاد عن ذلك تجب ازالته ان كان مجتمعا

وان كان متفرقا قيل هو عفو وقيل تجب ازالته وقيل لا تجب الا ان يتفاحش والاول اظهر

وتجوز الصلوة فيما لا يتم الصلوة فيه منفردا وان كان فيه نجاسة لم يعف عنها في غيره

وتغسل الثياب من النجاسات كلها الا من بول الرضيع فانه يكفي صب الماء عليه واذا علم

موضع النجاسة غسل وان جهل غسل كل موضع يحصل فيه الاشتباه ويغسل الثوب

والبدن من البول مرتين واذا لاقى الكلب او الخنزير او الكافر ثوب الانسان رطبا

غسل موضع الملاقاة واجبا وان كان يابسا رش الماء استحبابا وفي البدن

يغسل رطبا وقيل يمسح يابسا ولم يثبت واذا اخل المصلي بازالة النجاسة عن ثوبه او بدنه

اعاد في الوقت وخارجه وان لم يعلم ثم علم بعد الصلوة لم تجب عليه الاعادة مطلقا

وقيل يعيد في الوقت والاول اظهر ولو رأى النجاسة وهو في الصلوة فان امكنه القاء

الثوب وستر العورة بغيره وجب واتم وان تعذر الا بما يبطلها استانف والمربية

للصبي اذا لم يكن لها الا ثوب واحد غسلته في كل يوم مرة وان جعلت تلك الغسلة

في آخر النهار امام صلوة الظهر كان حسنا واذا كان مع المصلي ثوبان احدهما نجس

ولا يعلمه بعينه صلى الصلوة الواحدة في كل واحد منهما منفردا على الاظهر وفي الثياب

وقيل يختص به الميت وفي ذلك تردد السابع الجنب اذا تيمم بدلا من الغسل ثم احدث
اعاده بدلا من الغسل سواء كان حدثه اكبر او اصغر الثامن اذا تمكن من استعمال الماء
انتقض تيممه وان فقده بعد ذلك افتقر الى تجديد التيمم ولا ينتقض التيمم بخروج
الوقت ما لم يحدث او يجد الماء التاسع من كان بعض اعضائه مريضا لا يقدر على
غسله بالماء ولا مسحه به جاز له التيمم ولا يتبعض الطهارة العاشر يجوز التيمم
لصلوة الجنازة مع وجود الماء بنية الندب ولا يجوز له الدخول به في غير ذلك من انواع
الصلوات الركن الرابع في النجاسات واحكامها القول في النجاسات وهي عشرة انواع
الاول والثاني البول والغائط مما لا يؤكل لحمه اذا كان للحيوان نفس سائلة سواء
كان جنسه حراما كالاسد او عرض له التحريم كالجلال وفي رجيع ما لا نفس له سائلة
وبوله تردد وكذا في ذرق الدجاج غير الجلال والاظهر الطهارة الثالث المني وهو
نجس من كل حيوان حل اكله او حرم وفي مني ما لا نفس له سائلة تردد والطهارة اشبه
الرابع الميتة ولا ينجس من الميتات الا ما له نفس سائلة وكل ما ينجس بالموت
فما قطع من جسده نجس حيا كان او ميتا وما كان منه لا تحله الحيوة كالعظم والشعر
فهو طاهر الا ان يكون عينه نجسة كالكلب والخنزير والكافر على الاظهر ويجب
الغسل على من مس ميتا من الناس قبل تطهيره وبعد برده وكذا ان مس قطعة
منه فيها عظم وغسل اليدين على من مس ما لا عظم فيه او مس ميتا له نفس سائلة
من غير الناس الخامس الدماء ولا ينجس منها الا ما كان من حيوان له عرق لا
ما يكون رشحا كدم السمك وشبهه السادس والسابع الكلب والخنزير وهما نجسان
عينا ولعابا ولو نزى كلب على حيوان فاولده روعي في الحاقه باحكامه اطلاق الاسم
وما عداهما من الحيوان فليس بنجس وفي الثعلب والارنب والفارة والوزغة تردد
والاظهر الطهارة الثامن المسكرات وفي تنجيسها خلاف والاظهر النجاسة

والليلة خمس وهي سبعة عشر ركعة في الحضر الصبح ركعتان والمغرب ثلث وكل واحدة
من البواقي اربع ويسقط من كل رباعية في السفر ركعتان ونوافلها في الحضر اربع و
ثلثون ركعة على الاشهر امام الظهر ثمان وقبل العصر مثلها وبعد المغرب اربع وعقيب
العشاء ركعتان من جلوس تعدان بركعة واحدى عشرة صلوة الليل مع ركعتي الشفع والوتر
وركعتان للفجر ويسقط في السفر نافلتا الظهر والعصر والوتيرة على الاظهر والنوافل
كلها ركعتان بتشهد وتسليم بعدهما الا الوتر وصلوة الاعرابي وسنذكر تفصيل
باقي الصلوة في مواضعها انشاء الله تعالى

المقدمة الثانية في المواقيت

والنظر في مقاديرها واحكامها اما الاول فما بين زوال الشمس الى غروبها
وقت للظهر والعصر ويختص الظهر من اوله بمقدار ادائها وكذلك العصر من اخره
وما بينهما من الوقت مشترك وكذا اذا غربت الشمس دخل وقت المغرب
ويختص من اوله بمقدار ثلث ركعات ثم يشاركه العشاء حتى ينتصف الليل
ويختص العشاء من اخر الوقت بمقدار اربع ركعات وما بين طلوع الفجر الثاني
المستطير في الافق الى طلوع الشمس وقت للصبح ويعلم الزوال بزيادة الظل بعد
نقصانه او بميل الشمس الى الحاجب الايمن لمن يستقبل القبلة ويعرف الغروب باستتار
القرص وقيل بذهاب الحمرة من المشرق وهو الاشهر وقال الاخرون ما بين الزوال
حتى يصير ظل كل شيء مثله وقت الظهر وللعصر من حين يمكن الفراغ من
الظهر حتى يصير الظل مثليه والمماثلة بين الفيء الزائد والظل الاول
وقيل بل مثل الشخص وقيل اربعة اقدام للظهر وثمان للعصر هذا
للمختار وما زاد على ذلك حتى تغرب الشمس وقت لذوي الاعذار وكذا من غروب
الشمس الى ذهاب الحمرة للمغرب وللعشاء من ذهاب الحمرة الى ثلث الليل
للمختار وما زاد عليه حتى ينتصف الليل للمضطر وقيل الى طلوع الفجر وما بين طلوع

في الكثير كذلك الا ان يضيق الوقت فيصلي عريانا ويجب ان يلقي الثوب النجس ويصلي عريانا
اذا لم يكن معه هناك غيره فان لم يمكنه صلى فيه واعاد وقيل لا يعيد وهو الاشبه
والشمس اذا جففت البول او غيره من النجاسات عن الارض والبواري والحصر طهر
موضعه وكذا كل ما لا يمكن نقله كالنباتات والابنية وتطهر النار ما احالته والتراب
باطن الخف واسفل القدم والنعل وماء الغيث لا ينجس في حال وقوعه ولا حال جريانه من
ميزاب وشبهه الا ان تغيره النجاسة والماء الذي تغسل به النجاسة نجس سواء كان
في الغسلة الاولى والثانية وسواء كان متلونا بالنجاسة او لم يكن وسواء بقي على
المغسول عين النجاسة او نقي وكذا القول في الاناء على الاظهر وقيل في الذنوب اذا
القي على نجاسة على الارض يطهر الارض مع بقائه على طهارته القول في الانية
لا يجوز الاكل والشرب في انية ذهب او فضة ولا استعمالها في غير ذلك ويكره المفضض
وقيل يجب اجتناب موضع الفضة وفي جواز اتخاذها لغير الاستعمال تردد
ولا يحرم استعمال غير الذهب والفضة من انواع المعادن والجواهر
ولو تضاعفت اثمانها واواني المشركين طاهرة حتى تعلم نجاستها ولا يجوز استعمال شيء
من الجلود الا ما كان طاهرا في حال الحيوة ذكيا ويستحب اجتناب ما لا يؤكل لحمه حتى يدبغ
بعد ذكاته ويستعمل من اواني الخمر ما كان مقيرا او مدهونا بعد غسله ويكره ما كا
ن خشبا او قرعا او خزفا غير مدهون ويغسل الاناء من ولوغ الكلب ثلثا اوليهن بالتراب
على الاصح ومن الخمر والجرذ ثلثا بالماء والسبع افضل ومن غير ذلك مرة واحدة والثلث
احوط كتاب الصلوة والعلم بها يستدعي بيان اركان اربعة الاول في المقدمات
وهي سبع الاولى في اعداد الصلوات والمفروض منها تسعة صلوة اليوم و
الليلة والجمعة والعيدين والكسوف والزلزلة والايات والطواف والاموات و
ما يلتزمه الانسان بنذر وشبهه وما عدا ذلك مسنون وصلوة اليوم والليلة

ركعات قبل الغروب لزمته الفريضتان **الثانية** الصبي المتطوع بوظيفة الوقت اذا بلغ
بما لا يبطل الطهارة والوقت باق يستأنف على الاشبه وان بقي من الوقت دون الركعة
بنى على نافلته ولا يجدد نية الفرض **الثالثة** اذا كان له طريق الى العلم بالوقت لم يجز له التعويل
على الظن فان فقد العلم اجتهد فان غلب على ظنه دخول الوقت صلى فان انكشف له فساد الظن
قبل دخول الوقت استأنف وان كان الوقت قد دخل وهو متلبس ولو قبل التسليم لم يعد على
الاظهر ولو صلى قبل الوقت عامدا او جاهلا او ناسيا كانت صلوته باطلة **الرابعة**
الفرائض اليومية مرتبة في القضاء فلو دخل في فريضة فذكر ان عليه سابقة عدل بنيته ما دام
العدول ممكنا والا استأنف المرتبة **الخامسة** تكره النوافل المبتدأة عند طلوع الشمس و
عند غروبها وعند قيامها وبعد صلوة الصبح وبعد صلوة العصر ولا بأس بما له سبب
كصلوة الزيارات والحاجة والنوافل المرتبة **السادسة** ما يفوت من النوافل ليلا يستحب
تعجيله ولو في النهار وما يفوت نهارا يستحب تعجيله ولو ليلا ولا ينتظر بها النهار **السابعة**
الافضل في كل صلوة ان يؤتى بها في اول وقتها الا المغرب والعشاء لمن افاض من عرفات فان
تأخيرهما الى المزدلفة اولى ولو صار الى ربع الليل والعشاء الافضل تأخيرها حتى يسقط الشفق
الاحمر والمتنفل يؤخر الظهر والعصر حتى يأتي بنافلتهما والمستحاضة تؤخر الظهر و
المغرب **الثامنة** لو ظن انه صلى الظهر فاشتغل بالعصر فان ذكر وهو فيها عدل بنيته
وان لم يذكر حتى فرغ فان كان صلى في اول وقت الظهر اعاد بعد ان يصلي الظهر على
الاشبه وان كان في الوقت المشترك او دخل وهو فيها اجزأته واتى بالظهر **المقدمة**
الثالثة في القبلة والنظر في القبلة والمستقبل وما يجب له واحكام الخلل
الاول القبلة وهي الكعبة لمن كان في المسجد والمسجد لمن كان في الحرم والحرم لمن خرج
عنه على الاظهر وجهة الكعبة هي القبلة لا البنية فلو زالت البنية صلى الى جهتها كما
يصلي من هو اعلى موقفا منها وان صلى في جوفها استقبل اي جدرانها شاء على كراهية في

الفجر الى طلوع الحمرة للمختار في الصبح وما زاد على ذلك حتى تطلع الشمس للمعذور وعندي
ان ذلك كله للفضيلة ووقت النوافل اليومية للظهر من حين الزوال الى ان يبلغ زيادة
الفئ قدمين وللعصر اربعة اقدام وقيل ما دام وقت الاختيار باقيا وقيل يمتد بامتداد
وقت الفريضة والاول اشهر فان خرج وقد تلبس من النافلة ولو بركعة زاحم بها الفريضة
مخففة وان لم يكن صلى شيئا بدا بالفريضة ولا يجوز تقديمها على الزوال الا
يوم الجمعة ويزاد في نافلتها اربع ركعات اثنتان منها للزوال ونافلة المغرب بعدها
الى ذهاب الحمرة المغربية فان بلغ ذلك ولم يكن صلى النافلة اجمع بدا بالفريضة والركعتان
من جلوس بعد العشاء ويمتد وقتهما بامتداد وقت الفريضة وينبغي ان يجعلهما
خاتمة نوافله وصلوة الليل بعد انتصافه وكلما قرب من الفجر كان افضل ولا يجوز
تقديمها على الانتصاف الا لمسافر يصده جده او شاب تمنعه رطوبة راسه
وقضاؤها افضل واخر وقتها طلوع الفجر الثاني فان طلع ولم يكن تلبس منها باربع
بدا بركعتي الفجر قبل الفريضة حتى تطلع الحمرة المشرقية فيشتغل بالفريضة وان كان
تلبس باربع تممها مخففة ولو طلع الفجر ووقت ركعتي الفجر بعد طلوع الفجر الاول
ويجوز ان يصليهما قبل ذلك والافضل اعادتهما بعده ويمتد وقتهما حتى
تطلع الحمرة ثم تصير الفريضة اولى ويجوز ان يقضي الفرائض الخمس في كل وقت ما لم يتضيق
وقت الحاضرة وكذا يصلي بقية الصلوات المفروضات ويصلي النوافل ما لم يدخل وقت فريضة
وكذا قضاؤها **واما احكامها ففيه مسائل الاولى** اذا حصل احد الاعذار المانعة من
الصلوة كالجنون والحيض وقد مضى من الوقت مقدار الطهارة واداء الفريضة وجب عليه قضاؤها
على الاظهر ويسقط القضاء اذا كان دون ذلك ولو زال المانع فان ادرك الطهارة وركعة من
الفريضة لزمه اداؤها ويكون مؤديا على الاظهر ولو اهمل قضى ولو ادرك قبل الغروب او قبل
انتصاف الليل احدى الفريضتين لزمته تلك لا غير وان ادرك الطهارة وخمس ركعات

والسجود، وفي فرائض الصلاة هل يجوز له الفريضة على الراحلة اختيارا قيل نعم وقيل لا
وهو الاشبه **الثالث** ما يستقبل له ويجب الاستقبال في فرائض الصلوات مع الامكان و
عند الذبح وبالميت عند احتضاره ودفنه والصلاة عليه **واما** النوافل فالافضل استقبال
القبلة بها ويجوز ان يصلي على الراحلة سفرا وحضرا والى غير القبلة على كراهية متاكدة
في الحضر ويسقط فرض الاستقبال في كل موضع لا يتمكن منه كصلاة المطاردة وعند ذبح
الدابة الصائلة والمتردية بحيث لا يمكن صرفها الى القبلة **الرابع** في احكام الخلل وهي
مسائل **الاولى** الاعمى يرجع الى غيره لقصوره عن الاجتهاد فان عول على رايه مع وجود المبصر
لامارة وجدها والا اعاد **الثانية** اذا صلى الى جهة اما لغلبة الظن او لضيق
الوقت ثم تبين خطأه فان كان منحرفا يسيرا فالصلاة ماضية والا اعاد في الوقت وقيل
ان بان انه استدبرها اعاد وان خرج الوقت والاول اظهر فاما ان تبين الخلل وهو في الصلاة
فانه يستانف على كل حال الا ان يكون منحرفا يسيرا فانه يستقيم ولا اعادة **الثالثة**
اذا اجتهد لصلاة ثم دخل وقت اخرى فان تجدد عنده شك استانف الاجتهاد و
الا بنى على الاول **المقدمة الرابعة** في لباس المصلي وفيه مسائل **الاولى** لا يجوز الصلاة
في جلد الميتة ولو كان مما يؤكل لحمه سواء دبغ او لم يدبغ وما لا يؤكل لحمه وهو طاهر
في حياته مما يقع عليه الذكاة اذا ذكي كان طاهرا ولا يستعمل في الصلاة وهل يفتقر استعماله
في غيرها الى الدباغ قيل نعم وقيل لا وهو الاظهر على كراهية **الثانية** الصوف والشعر والوبر
والريش مما يؤكل لحمه طاهر سواء جز من حي او مذكى او ميت ويجوز الصلاة فيه ولو قلع
من الميت غسل منه موضع الاتصال وكذا كل ما لا تحله الحياة من الميت اذا كان
طاهرا في حال الحياة وما كان نجسا في حياته فجميع ذلك منه نجس على الاظهر
ولا تصح الصلاة في شيء من ذلك اذا كان مما لا يؤكل لحمه ولو اخذ من مذكى الا الخز الخالص
وفي المغشوش منه بوبر الارانب والثعالب روايتان اصحهما المنع **الثالثة**

الفريضة ولو صلى على سطحها ابرز بين يديه منها ما يصلي اليه فان يستلقي على ظهره ويصلي الى البيت المعمور والاول اصح ولا يحتاج الى ان ينصب بين يديه شيئا وكذا لو صلى الى بابها وهو مفتوح ولو استطال صف المأمومين في المسجد حتى خرج بعضهم عن سمت الكعبة بطلت صلوة ذلك البعض واهل كل اقليم يتوجهون الى سمت الركن الذي على جهتهم فاهل العراق الى العراقي وهو الذي فيه الحجر واهل الشام الى الشامي والمغرب الى المغربي واليمن الى اليماني واهل العراق ومن والاهم يجعلون الفجر على المنكب الايسر والمغرب على الايمن والجدي محاذي المنكب الايمن وعين الشمس عند زوالها على الحاجب الايمن ويستحب لهم التياسر الى يسار المصلي منهم قليلا الثاني في المستقبل ويجب الاستقبال في الصلوة مع العلم بجهة القبلة فان جهلها عول على الامارات المفيدة للظن واذا اجتهد فاخبره غيره بخلاف اجتهاده قيل يعمل على اجتهاده ويقوى عندي انه ان كان ذلك المخبر اوثق في نفسه عول عليه ولو لم يكن له طريق الى الاجتهاد فاخبره كافر قيل لا يعمل بخبره ويقوى عندي انه ان افاده الظن عمل به ويعول على قبلة البلد اذا لم يعلم انها بنيت على الغلط ومن ليس متمكنا من الاجتهاد كالاعمى يعول على غيره ومن فقد العلم والظن فان كان الوقت واسعا صلى الصلوة الواحدة الى اربع جهات لكل جهة مرة وان ضاق عن ذلك صلى من الجهات ما يحتمله الوقت وان ضاق الوقت الا عن صلوة واحدة صلاها الى اي جهة شاء والمسافر يجب عليه استقبال القبلة ما امكنه ولا يجوز له ان يصلي شيئا من الفرائض على الراحلة الا عند الضرورة ويستقبل القبلة فان لم يتمكن استقبل القبلة بما امكنه من صلوته وينحرف الى القبلة كلما انحرفت الدابة وان لم يتمكن استقبل القبلة بتكبيرة الاحرام ولو لم يتمكن من ذلك اجزأته الصلوة وان لم يكن مستقبلا وكذا المضطر الى الصلوة ماشيا مع ضيق الوقت ولو كان الراكب بحيث يتمكن من الركوع والسجود

لها ويكره اللثام للرجل والنقاب للمرأة وان منع القراءة حرم ويكره الصلوة في قباء
مشدود الا في الحرب ان يؤم بغيره رداء وان يصحب شيئا من الحديد بارزا وفي
ثوب يتهم صاحبه وان تصلي المرأة في خلخال له صوت ويكره الصلوة في ثوب فيه
تماثيل او خاتم فيه صورة

المقدمة الخامسة في مكان المصلي

الصلوة في الاماكن
كلها جائزة بشرط ان يكون مملوكا او ماذونا فيه والاذن قد يكون بعوض كالاجرة
وشبهها او بالاباحة وهي اما صريحة كقوله صل فيه او بالفحوى كاذنه في الكون فيه
او بشاهد الحال كما اذا كان هناك امارة تشهد ان المالك لا يكره والمكان المغصوب
لا يصح الصلوة فيه للغاصب ولا لغيره ممن علم بالغصب فان صلى عامدا عالما كانت
صلوته باطلة وان كان ناسيا او جاهلا بالغصبية صحت صلوته ولو كان جاهلا بتحريم
المغصوب لم يعذر واذا ضاق الوقت وهو آخذ في الخروج صحت صلوته ولو صلى ولم يتشاغل
بالخروج لم يصح ولو حصل في ملك غيره باذنه ثم امره بالخروج وجب عليه فان صلى والحال
هذه كانت صلوته باطلة ويصلي وهو خارج ان كان الوقت ضيقا ولا يجوز ان يصلي والى جانبه
امرأة تصلي او امامه سواء صلت بصلوته او كانت منفردة وسواء كانت محرما او اجنبية وقيل
ذلك مكروه وهو الاشبه ويزول التحريم او الكراهية اذا كان بينهما حائل او تباعدت
عشرة اذرع ولو كانت وراءه بقدر ما يكون موضع سجودها محاذيا لقدمه سقط
المنع ولو حصلا في موضع لا يتمكنان من التباعد صلى الرجل اولا ولا باس ان يصلي في الموضع النجس اذا
كانت نجاسته لا تتعدى الى ثوبه ولا الى بدنه وكان موضع الجبهة طاهرا ويكره الصلوة في
الحمام وبيوت الغائط ومبارك الابل ومساكن النمل ومجرى المياه وارض السبخة والثلج
وبين المقابر الا ان يكون حائل ولو عنزة او يكون بينه وبينها عشرة اذرع وبيوت النيران
وبيوت الخمور اذا لم تتعد اليه نجاستها وجواد الطرق وبيوت المجوس ولا باس بالبيع
والكنائس ويكره ان يكون بين يديه نار مضرمة على الاظهر او تصاوير وكذا يكره الى المصحف

٣٨

يجوز الصلوة في فرو السنجاب فانه لا يأكل اللحم وقيل لا تجوز والاول اظهر وفي الثعالب والارانب روايتان اصحهما المنع **الرابعة** لا يجوز لبس الحرير المحض للرجال ولا الصلوة فيه الا في الحرب وعند الضرورة كالبرد المانع من نزعه ويجوز للنساء مطلقا وفي ما لا تتم الصلوة فيه منفردا كالتكة والقلنسوة تردد والاظهر الكراهية ويجوز الركوب عليه وافتراشه على الاصح ويجوز الصلوة في ثوب مكفوف به واذا مزج بشيء مما يجوز الصلوة فيه حتى خرج عن كونه محضا جاز لبسه والصلوة فيه سواء كان اكثر من الحرير او اقل منه **الخامسة** الثوب المغصوب لا يجوز الصلوة فيه ولو اذن صاحبه لغير الغاصب او له جازت الصلوة فيه مع تحقق الغصبية ولو اذن مطلقا جاز لغير الغاصب على الظاهر **السادسة** لا يجوز الصلوة فيما يستر ظهر القدم كالشمشك ويجوز فيما له ساق كالخف والجورب وتستحب في النعل العربية **السابعة** كل ما عدا ما ذكرناه تصح الصلوة فيه بشرط ان يكون مملوكا او مأذونا فيه وان يكون طاهرا وقد بينا حكم الثوب النجس ويجوز للرجل ان يصلي في ثوب واحد ولا يجوز ذلك للمرأة الا في ثوبين درع وخمار ساترة جميع جسدها عدا الوجه والكفين وظاهر القدمين على تردد في القدمين ويجوز ان يصلي الرجل عريانا اذا ستر قبله ودبره على كراهية واذا لم يجد ثوبا ستر عورته بما وجده ولو بورق الشجر ومع عدم ما يستر به يصلي عريانا قائما ان كان يأمن ان يراه احد وان لم يأمن صلى جالسا وفي الحالين يومي للركوع والسجود والامة والصبية تصليان بغير خمار فان اعتقت في اثناء الصلوة وجب عليها ستر رأسها فان افتقرت الى فعل كثير استانفت وكذا الصبية اذا بلغت في اثناء الصلوة بما لا يبطلها **الثامنة** تكره الصلوة في الثياب السود ما عدا العمامة والخف وفي ثوب واحد رقيق للرجال فان حكى ما تحته لم يجز ويكره ان يأتزر فوق القميص وان يشتمل الصماء او يصلي في عمامة لا حنك لها

بالاوقات متطهرا قائما على مرتفع ولو اذنت المرأة للنساء جاز ولو صلى منفردا ولم يؤذن ساهيا
رجع الى الاذان مستقبلا صلوته ما لم يركع وفيه رواية اخرى وتعطى الاجرة من بيت المال اذا
لم يوجد من يتطوع به **الثالث** في كيفية الاذان ولا يؤذن الا بعد دخول الوقت فلا يجوز
تقديمه على الصبح لكن يستحب اعادته بعد طلوعه الاذان على الاشهر ثمانية عشر فصلا التكبير
اربع والشهادة بالتوحيد ثم بالرسالة ثم يقول حي على الصلوة ثم حي على الفلاح ثم حي على
خير العمل والتكبير بعده ثم التهليل كل فصل مرتان والاقامة فصولها مثنى مثنى ويزاد فيها قد قامت
الصلوة مرتين ويسقط من التهليل في آخرها مرة واحدة والترتيب شرط في صحة الاذان والاقامة
ويستحب فيهما سبعة اشياء ان يكون مستقبل القبلة وان يقف على اواخر الفصول ويتأنى
في الاذان ويحدر في الاقامة وان لا يتكلم في خلالهما ويفصل بينهما بركعتين او سجدة
الا في المغرب فان الاولى ان يفصل بخطوة او سكتة وان يرفع الصوت به اذا كان ذكرا و
كل ذلك يتأكد في الاقامة ويكره الترجيع في الاذان الا ان يريد الاشعار وكذا يكره قول
الصلوة خير من النوم **الرابع في احكام الاذان** وفيه مسائل **الاولى** من نام في خلال
الاذان او الاقامة ثم استيقظ استحب له استينافه ويجوز له البناء وكذا ان اغمي عليه
الثانية اذا اذن ثم ارتد جاز ان يعتد به ويقيم غيره ولو ارتد في اثناء الاذان ثم
رجع استأنف على قول **الثالثة** يستحب لمن سمع الاذان ان يحكيه مع نفسه **الرابعة**
اذا قال المؤذن قد قامت الصلوة كره الكلام كراهية مغلظة الا ما يتعلق بتدبير المصلين
الخامسة يكره للمؤذن ان يلتفت يمينا وشمالا لكن يلزم سمت القبلة في اذانه **السادسة**
اذا تشاح الناس في الاذان قدم الاعلم ومع التساوي يقرع بينهم **السابعة** اذا كانوا جماعة
جاز ان يؤذنوا جميعا والافضل اذا كان الوقت متسعا ان يؤذن واحد بعد واحد **الثامنة**
اذا سمع الامام اذان مؤذن جاز ان يجتزئ به في الجماعة وان كان ذلك المؤذن منفردا **التاسعة**
اذا احدث في اثناء الاذان او الاقامة تطهر وبنى والافضل ان يعيد الاقامة **العاشرة**

جوف الكعبة تكره على سطحها وتكره في مرابط الخيل والحمير والبغال ولا بأس بمرابض الغنم وفي
بيت فيه مجوسي ولا بأس باليهودي والنصراني ويكره أن يكون بين يديه مصحف مفتوح أو حائط
ينز من بالوعة يبال فيها وقيل يكره إلى إنسان مواجه أو باب مفتوح **المقدمة** السادسة فيما
يسجد عليه لا يجوز السجود على ما ليس بأرض كالجلود والصوف والشعر ولا على ما هو من الأرض
إذا كان معدنا كالملح والعقيق والذهب والفضة والقير إلا عند الضرورة ولا على ما
من الأرض إذا كان مأكولا بالعادة كالخبز والفواكه وفي القطن والكتان روايتان أشهرهما
المنع ولا يجوز السجود على الوحل فإن اضطر أومأ ويجوز السجود على القرطاس ويكره إذا كان
فيه كتابة ولا يسجد على شيء من بدنه فإن منعه الحر عن السجود على الأرض سجد على ثوبه فإن لم يكن
فعلى كفه وكل ما ذكرناه إنما يعتبر في موضع الجبهة لا في بقية المساجد ويعتبر فيه أن يكون مملوكا
أو مأذونا فيه وأن يكون طاهرا من نجاسة وإذا كانت النجاسة في موضع محصور كالبيت
وشبهه وجهل موضع النجاسة لم يسجد على شيء منه ويجوز السجود في المواضع المتسعة دفعا
للمشقة **المقدمة** السابعة في الأذان والإقامة والنظر في أربعة أشياء **الأول** فيما يؤذن له
ويقام وهما مستحبان في الصلوات الخمس المفروضة أداء وقضاء للمنفرد والجامع للرجل والمرأة
لكن يشترط أن تسر المرأة وقيل هما شرطان في الجماعة والأول أظهر ويتأكدان فيما يجهر فيه
وأشدهما في الغداة والمغرب ولا يؤذن لشيء من النوافل ولا لشيء من الفرائض عدا الخمس بل
يقول المؤذن الصلاة ثلاثا وقاضي الصلوات الخمس يؤذن لكل واحدة ويقيم ولو أذن للأولى من ورده
ثم أقام للبواقي كان دونه في الفضل ويصلي يوم الجمعة الظهر بأذان وإقامة والعصر بإقامة وكذا
في الظهر والعصر بعرفة ولو صلى الإمام جماعة ثم جاء آخرون لم يؤذنوا ولم يقيموا على كراهية
ما دامت الأولى لم تتفرق فإن تفرقت صفوفهم أذن الآخرون وأقاموا وإذا أذن المنفرد ثم
أراد الجماعة أعاد الأذان والإقامة **الثاني** في المؤذن ويعتبر فيه العقل والإسلام والذكورة
ولا يشترط البلوغ بل يكفي كونه مميزا ويستحب أن يكون عدلا صيتا مبصرا بصيرا بالأوقات

٣٣

الاعتماد على الحائط مع القدرة ولو قدر على القيام في بعض الصلوة وجب ان يقوم بقدر
مكنته والا صلى قاعدا وقيل حد ذلك ان لا يتمكن من المشي بقدر زمان صلاته والاول اظهر
والقاعد اذا تمكن من القيام للركوع وجب والا ركع جالسا واذا عجز عن القعود صلى
مضطجعا فان عجز صلى مستلقيا والاخيران يومئان لركوعهما وسجودهما ومن عجز عن
حالة في اثناء الصلوة انتقل الى ما دونها مستمرا كالقائم يعجز فيقعد او القاعد يعجز
فيضطجع او المضطجع يعجز فيستلقي وكذا بالعكس ومن لا يقدر على السجود يرفع ما يسجد
عليه فان لم يقدر اومأ والمسنون في هذا الفصل شيئان ان يتربع المصلي قاعدا في
حال قراءته وان يثني رجليه في حال ركوعه وقيل يتورك في حال تشهده الرابع القراءة
وهي واجبة وتتعين بالحمد في كل ثنائية وفي الاوليين من كل رباعية وثلاثية وتجب قراءتها
اجمع ولا تصح الصلوة مع الاخلال ولو بحرف واحد منها عمدا حتى التشديد وكذا اعرابها
والبسملة اية منها تجب قراءتها معها ولا تجزي المصلي ترجمتها ويجب ترتيب
كلماتها وآيها على الوجه المنقول فلو خالف عمدا اعاد وان كان ناسيا استانف
القراءة ما لم يركع فان ركع مضى في صلوته ولو ذكر ومن لا يحسنها يجب عليه التعلم فان
ضاق الوقت قرأ ما تيسر منها وان تعذر قرأ ما تيسر من غيرها او سبح الله وهلله
وكبره بقدر القراءة ثم يجب عليه التعلم والاخرس يحرك لسانه بالقراءة ويعقد
بها قلبه والمصلي في كل ثالثة ورابعة بالخيار ان شاء قرأ الحمد وان شاء سبح وقيل فضل
للامام القراءة وقراءة سورة كاملة بعد الحمد في الاوليين واجبة في الفرائض مع سعة
الوقت وامكان التعلم للمختار وقيل لا تجب والاول احوط ولو قدم السورة على الحمد
اعادها او غيرها بعد الحمد ولا يجوز ان يقرأ في الفرائض شيئا من سور العزائم ولا ما يفوت
الوقت بقراءته ولا ان يقرن بين سورتين وقيل يكره وهو الاشبه ويجب الجهر بالحمد
والسورة في الصبح وفي اوليي المغرب والعشاء والاخفات في الظهرين وثالثة المغرب

من احدث في اثناء الصلوة تطهر واعادها ولا يستأنف الاقامة الا ان يتكلم **السادس عشر** من
صلى خلف امام لا يقتدى به اذن لنفسه واقام فان خشي فوات الصلوة اقتصر على تكبيرتين وعلى
قوله قد قامت الصلوة وان اخل بشيء من فصول الاذان استحب للمأموم التلفظ به **الركن الثاني في**
افعال الصلوة وهي واجبة ومسنونة فالواجبات ثمانية الاول النية وهي ركن في الصلوة ولو اخل
بها عامدا او ناسيا لم تنعقد صلوته وحقيقتها استحضار صفة الصلوة في الذهن والقصد بها الى
امور اربعة الوجوب او الندب والقربة والتعيين وكونها اداء او قضاء ولا عبرة باللفظ ووقتها عند
اول جزء من التكبير ويجب استمرار حكمها الى آخر الصلوة وهو ان لا ينقض النية الاولى ولو نوى
الخروج من الصلوة لم تبطل على الاظهر وكذا لو نوى ان يفعل ما ينافيها فان فعله بطلت وكذا لو نوى
بشيء من افعال الصلوة الرياء او غير الصلوة ويجوز نقل النية في مواضع كنقل الظهر يوم الجمعة الى النافلة
لمن نسي قراءة الجمعة وقرأ غيرها وكنقل الفريضة الحاضرة الى سابقة عليها مع سعة الوقت **الثاني**
تكبيرة الاحرام وهي ركن ولا تصح الصلوة من دونها ولو اخل بها نسيانا وصورتها ان يقول الله
اكبر ولا تنعقد بمعناها ولو اخل بحرف منها لم تنعقد صلوته فان لم يتمكن من التلفظ بها كالاعجم
لزمه التعلم ولا يتشاغل بالصلوة مع سعة الوقت فان ضاق احرم بترجمتها والاخرس ينطق
بها على قدر الامكان فان عجز عن النطق اصلا عقد قلبه بمعناها مع الاشارة والترتيب فيها
واجب ولو عكس لم تنعقد الصلوة والمصلي بالخيار في التكبيرات السبع ايها شاء جعلها
تكبيرة الافتتاح ولو كبر ونوى الافتتاح ثم كبر ونوى الافتتاح بطلت صلوته فان كبر ثالثة ونوى
الافتتاح انعقدت الصلوة اخيرا ويجب ان يكبر قائما فلو كبر قاعدا مع القدرة او وهو آخذ
في القيام لم تنعقد صلوته والمسنون فيها اربعة ان يأتي بلفظ الجلالة من غير مد بين حروفها و
بلفظ اكبر على وزن افعل وان يسمع الامام من خلفه تلفظه بها وان يرفع المصلي يديه بها الى
اذنيه **الثالث القيام** وهو ركن مع القدرة فمن اخل به عمدا او سهوا بطلت صلوته واذا
امكنه القيام مستقلا وجب والا وجب ان يعتمد على ما يتمكن معه من القيام وروي جواز الاعتماد

السادسة من قرأ سورة من العزائم في النوافل يجب ان يسجد في موضع السجود وكذا ان قرأ غيره وهو يستمع ثم ينهض ويقرأ ما تخلف منها ويركع وان كان السجود في آخرها يستحب له قراءة الحمد ليركع عن قراءة **السابعة** المعوذتان من القرآن ويجوز ان يقرأ بهما في الصلوة فرضها ونفلها **الخامس** الركوع وهو واجب في كل ركعة مرة الا في الكسوف والآيات وهو ركن في الصلوة وتبطل بالاخلال به عمدا او سهوا على تفصيل سياتي **والواجب** فيه خمسة اشياء **الاول** ان ينحني بقدر ما يمكن وضع يديه على ركبتيه وان كانت يداه في الطول بحيث يبلغ ركبتيه من غير انحناء انحنى كما ينحني مستوي الخلقة واذا لم يتمكن من الانحناء لعارض اتى بما تمكن منه فان عجز اصلا اقتصر على الايماء ولو كان كالراكع خلقة او لعارض وجب ان يزيد لركوعه يسير انحناء ليكون فارقا **الثاني** الطمانينة فيه بقدر ما يؤدي واجب الذكر مع القدرة ولو كان مريضا لا يتمكن سقطت عنه كما لو كان العذر في اصل الركوع **الثالث** رفع الراس منه فلا يجوز ان يهوي للسجود قبل انتصابه منه الا مع عذر ولو افتقر في انتصابه الى ما يعتمد وجب **الرابع** الطمانينة في الانتصاب وهو ان يعتدل قائما ويسكن ولو يسيرا **الخامس** التسبيح فيه وقيل يكفي الذكر ولو كان تكبيرا او تهليلا وفيه تردد واقل ما يجزي للمختار تسبيحة تامة واحدة وهي سبحان ربي العظيم وبحمده او يقول سبحان الله ثلاثا وفي الضرورة واحدة صغرى وهل يجب التكبير للركوع فيه تردد والاظهر الندب **والمسنون** في هذا القسم ان يكبر للركوع قائما رافعا يديه بالتكبير محاذيا باذنيه ويرسلهما ثم يركع وان يضع يديه على ركبتيه مفرجات الاصابع ولو كان باحدهما عذر وضع الاخرى ويرد ركبتيه الى خلفه ويسوي ظهره ويمد عنقه موازيا لظهره وان يدعو امام التسبيح وان يسبح ثلاثا او خمسا

والاخيرتين من العشاء واقل الجهر ان يسمعه القريب الصحيح السمع اذا استمع واقل الاخفات ان يسمع نفسه ان كان يسمع وليس على النساء جهر والمسنون في هذا القسم الجهر بالبسملة في موضع الاخفات في اول الحمد واول السورة وترتيل القراءة والوقوف على مواضعه وقراءة سورة بعد الحمد في النوافل وان يقرأ في الظهرين والمغرب بالسور القصار كالقدر والجحد وفي العشاء بالاعلى والطارق وما شاكلهما وفي الصبح بالمدثر والمزمل وما ماثلهما وفي غداة الاثنين والخميس بهل اتى وفي المغرب والعشاء ليلة الجمعة بالجمعة والاعلى وفي صبحها بها وبقل هو الله احد وفي الظهرين بها والمنافقين ومنهم من يرى وجوب السورتين في الظهرين وليس بمعتمد وفي نوافل النهار بالسور القصار ويسر بها وفي الليل بالطوال ويجهر بها ومع ضيق الوقت يخفف وان يقرأ قل يا ايها الكافرون في المواضع السبعة ولو بدأ فيها بسورة التوحيد جاز ويقرأ في اوليي صلوة الليل قل هو الله احد ثلثين مرة وفي البواقي بسور الطوال ويسمع الامام من خلفه القراءة ما لم يبلغ العلو وكذا الشهادتين استحبابا واذا مر المصلي باية رحمة سالها وباية نقمة استعاذ منها **مسائل** سبع **الاولى** لا يجوز قول امين في اخر الحمد وقيل هو مكروه **الثانية** الموالات في القراءة شرط في صحتها فلو قرأ خلالها من غيرها استانف وكذا لو نوى قطع القراءة وسكت وفي قول يعيد الصلوة اما لو سكت في خلال القراءة لا بنية القطع او نوى القطع ولم يقطع مضى في صلوته **الثالثة** روى اصحابنا ان الضحى والم نشرح سورة واحدة وكذا الفيل ولايلاف قريش فلا يجوز افراد احدهما من صاحبتها في كل ركعة ولا يفتقر الى البسملة بينهما على الاظهر **الرابعة** ان خافت في موضع الجهر او عكس جاهلا او ناسيا لم يعد **الخامسة** يجزيه عوضا عن الحمد اثنا عشرة تسبيحة صورتها سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثلثا وقيل يجزيه عشر وفي رواية تسع وفي اخرى اربع والعمل بالاول احوط **السادسة**

٣٧

في العزائم الاربع للقاري والمستمع ويستحب للسامع على الاظهر وفي البواقي مستحب على كل حال وليس في شيء من السجدات تكبير ولا تشهد ولا تسليم ولا يشترط فيها الطهارة ولا استقبال القبلة على الاظهر ولو نسيها اتى بها في ابعد الثالثة سجدتا الشكر مستحبتان عند تجدد النعم ودفع النقم وعقيب الصلوة ويستحب بينهما التعفير السابع التشهد وهو واجب في كل ثنائية مرة وفي الثلاثية والرباعية مرتين ولو اخل بهما او باحدهما عامدا ابطل صلوته والواجب في كل واحد منهما خمسة اشياء الجلوس بقدر التشهد والشهادتان والصلوة على النبي واله عليهم السلام وصورتهما اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله ثم ياتي بالصلوة على النبي واله ومن لم يحسن التشهد وجب عليه الاتيان بما يحسن منه مع ضيق الوقت ثم يجب عليه التعلم ما لم يحسن منه ومسنون هذا القسم ان يجلس متوركا وصفته ان يجلس على وركه الايسر ويخرج رجليه جميعا فيجعل ظاهر قدمه الايسر الى الارض وظاهر قدمه الايمن الى باطن الايسر وان يقول ما زاد على الواجب من تحميد ودعاء الثامن التسليم وهو واجب على الاصح ولا يخرج من الصلوة الا به وله عبارتان احدهما ان يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين والاخرى ان يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبكل منهما يخرج من الصلوة وبايهما بدأ كان الثاني مستحبا ومسنون هذا القسم ان يسلم المنفرد الى القبلة تسليمة واحدة ويومي بمؤخر عينيه الى يمينه والامام بصفحة وجهه وكذا المأموم ثم ان كان على يساره غيره اوما بتسليمة اخرى الى يساره بصفحة وجهه ايضا واما المسنون في الصلوة فخمسة الاول التوجه بسبع تكبيرات مضافة الى تكبيرة الافتتاح بان يكبر ثلاثا ثم يدعو ثم يكبر اثنتين ويدعو ثم يكبر اثنتين ويتوجه وهو مخير في السبع ايها شاء اوقع معه نية الصلوة فيكون ابتداء الصلوة عندها الثاني القنوت وهو في كل ثنائية قبل الركوع وبعد القراءة ويستحب ان يدعو فيه بالاذكار المروية والافضل كلمات الفرج واقله ثلاث تسبيحات وفي الجمعة قنوتان في الاولى قبل الركوع والثانية بعد الركوع ...

او سبعا فما زاد وان يرفع الامام صوته بالذكر فيه وان يقول بعد انتصابه سمع الله لمن حمده ويدعو بعده ويكره ان يركع ويداه تحت ثيابه **السادس السجود** وهو واجب في كل ركعة سجدتان وهما ركن في الصلاة تبطل بالاخلال بهما من كل ركعة عمدا او سهوا ولا تبطل بالاخلال بواحدة سهوا **وواجبات السجود ستة الاول** السجود على سبعة اعضاء الجبهة والكفان والركبتان وابهاما الرجلين **الثاني** وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه فلو سجد على كور العمامة لم يجز **الثالث** ان ينحني للسجود حتى يساوي موضع جبهته موقفه الا ان يكون علوا يسيرا بمقدار لبنة لا ازيد فان عرض ما يمنع عن ذلك اقتصر على ما يتمكن منه وان افتقر الى رفع ما يسجد عليه وجب وان عجز عن ذلك كله اوما **الرابع** الذكر فيه وقيل يختص بالتسبيح كما قلناه في الركوع **الخامس** الطمانينة الا مع الضرورة المانعة **السادس** رفع الراس من السجدة الاولى حتى يعتدل مطمئنا وفي وجوب التكبير للاخذ فيه والرفع منه تردد والاظهر الاستحباب ويستحب فيه ان يكبر للسجود قائما ثم يهوي للسجود سابقا بيديه الى الارض وان يكون موضع سجوده مساويا لموقفه او اخفض وان يرغم بانفه ويدعو ويزيد على التسبيحة الواحدة ما تيسر ويدعو بين السجدتين وان يقعد متوركا وان يجلس عقيب السجدة الثانية مطمئنا ويدعو عند القيام ويعتمد على يديه سابقا برفع ركبتيه ويكره الاقعاء بين السجدتين

مسائل ثلث الاولى من به ما يمنع من وضع الجبهة على الارض كالدمل اذا لم يستغرق الجبهة يحفر حفيرة ليقع السليم من جبهته على الارض فان تعذر سجد على احد الجبينين فان كان هناك مانع سجد على ذقنه **الثانية** سجدات القران خمس عشرة اربع منها واجبة وهي في سجدة لقمان وحم السجدة والنجم واقرا باسم ربك واحدى عشرة مسنونة وهي في الاعراف والرعد والنحل وبني اسرائيل ومريم والحج في الموضعين والفرقان والنمل وص واذا السماء انشقت والسجود واجب في العزائم

ركعتان كالصبح يسقط معهما الظهر ويستحب فيهما الجهر وتجب بزوال الشمس ويخرج وقتها
اذا صار ظل كل شيء مثله ولو خرج الوقت وهو فيها اتم جمعة اماماً كان او مأموماً وتفوت الجمعة
بفوات الوقت ثم لا تقضى جمعة وانما تقضى ظهراً ولو وجبت الجمعة فصلى الظهر وجب عليه السعي
فان ادركها والا اعاد الظهر ولم يجتزئ بالاولى ولو تيقن ان الوقت يتسع للخطبة وركعتين خفيفتين
وجبت الجمعة وان تيقن وغلب على ظنه ان الوقت لا يتسع لذلك فقد فاتت الجمعة ويصلي ظهراً
فاما لو لم يحضر الخطبة واول الصلاة فادرك مع الامام ركعة صلى جمعة وكذا لو ادرك الامام
راكعاً في الثانية على قول ولو كبر وركع ثم شك هل كان الامام راكعاً او رافعاً لم يكن له جمعة
وصلى الظهر ثم الجمعة لا تجب الا بشروط الاول السلطان العادل او من نصبه فلو مات في اثناء
الصلاة لم تبطل وجاز ان يقدم الجماعة من يتم بهم الصلاة وكذا لو عرض للمنصوب ما يبطل الصلاة
من اغماء او حدث الثاني العدد وهو خمسة الامام احدهم وقيل سبعة والاول اشبه ولو
انفضوا في اثناء الخطبة او بعدها قبل التلبس بالصلاة سقط الوجوب واذا دخلوا في الصلاة ولو
بالتكبير وجب الاتمام ولو لم يبق الا واحد الثالث الخطبتان ويجب في كل واحدة منهما
الحمد لله والصلاة على النبي واله عليهم السلام والوعظ وقراءة سورة خفيفة وقيل يجزي
ولو اية واحدة مما يتم بها فائدتها وفي رواية سماعة يحمد الله ويثني عليه ثم يوصي بتقوى
الله سبحانه ويقرأ سورة خفيفة من القران ثم يجلس ثم يقوم فيحمد الله ويثني عليه ويصلي على
النبي واله وعلى ائمة المسلمين ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات ويجوز ايقاعهما قبل زوال
الشمس حتى اذا فرغ زالت وقيل لا يصح الا بعد الزوال والاول اظهر ويجب ان تكون الخطبة مقدمة
على الصلاة ولو بدأ بالصلاة لم تصح الجمعة ويجب ان يكون الخطيب قائماً وقت ايراده مع
القدرة ويجب الفصل بين الخطبتين بجلسة خفيفة وهل الطهارة شرط فيهما فيه تردد و
الاشبه انها غير شرط ويجب ان يرفع صوته بحيث يسمع العدد المعتبر فصاعداً وفيه تردد الرابع
الجماعة فلا تصح فرادى واذا حضر امام الاصل وجب عليه الحضور والتقدم فان منعه مانع جاز

بعد الركوع الثاني شغل النظر في حال قيامه الى موضع سجوده وفي حال القنوت الى باطن كفيه
وفي حال الركوع الى ما بين رجليه وفي حال السجود الى طرف انفه وفي حال التشهد الى حجره الرابعة
شغل اليدين بان تكونا في حال قيامه على فخذيه بحذاء ركبتيه وفي حال القنوت تلقاء وجهه وفي حال
الركوع على ركبتيه وفي حال السجود بحذاء اذنيه وفي حال التشهد على فخذيه الخامسة التعقيب
وافضله تسبيح الزهراء عليها السلام ثم ما روي من الادعية والا فبما تيسر خاتمة قواطع الصلوة
قسمان احدهما ما يبطلها عمدا وسهوا وهو كل ما يبطل الطهارة سواء دخل تحت الاختيار او
خرج كالبول والغائط وما شابهه من موجبات الوضوء والجنابة والحيض وما شابهه من
موجبات الغسل وقيل لو احدث بما يوجب الوضوء سهوا تطهر وبنى وليس بمعتمد الثاني
لا يبطلها الا عمدا وهو وضع اليمين على الشمال وفيه تردد والالتفات الى ما وراءه والكلام
بحرفين فصاعدا والقهقهة وان يفعل فعلا كثيرا ليس من الصلوة والبكاء لشيء من امور
الدنيا والاشبه على قول الا في صلوة الوتر لمن اصابه عطش وهو يريد الصوم في صبيحة تلك الليلة
لكن لا يستدبر القبلة وفي عقص الشعر للرجل تردد والاشبه الكراهة ويكره الالتفات
يمينا وشمالا والتثاؤب والتمطي والعبث ونفخ موضع السجود والتنخم وان يبصق او يفرقع اصابعه
او يتاوه او يئن بحرف او يدافع البول والغائط والريح وان كان خفه ضيقا استحب له
نزعه لصلوته مسائل اربع الاولى اذا عطس الرجل في الصلوة يستحب له ان يحمد الله وكذا ان
عطس غيره يستحب له تسميته الثانية اذا سلم عليه يجوز ان يرد مثل قوله سلام عليكم
ولا يقول وعليكم السلام على رواية الثالثة يجوز ان يدعو بكل دعاء يتضمن تسبيحا او تحميدا
او طلب شيء مباح من امور الدنيا والآخرة قائما وقاعدا وراكعا وساجدا ولا يجوز ان يطلب
شيئا محرما ولو فعل بطلت صلوته الرابعة يجوز للمصلي ان يقطع صلوته اذا خاف تلف مال او فرار غريم
او تردي طفل وما شابه ذلك ولا يجوز قطع الصلوة اختيارا الركن الثاني في بقية الصلوات
وفيه فصول الاول في صلوة الجمعة والنظر في الجمعة ومن تجب عليه وآدابها الجمعة ركعتان

۳۹

ركعتان كالصبح يسقط معهما الظهر ويستحب فيهما الجهر ويجب بزوال الشمس ويخرج وقتها
اذا صار ظل كل شيء مثله ولو خرج الوقت وهو فيها اتم جمعة اماما كان او ماموما وتفوت الجمعة
بفوات الوقت ثم لا تقضى جمعة انما تقضى ظهرا ولو وجبت الجمعة فصلى الظهر وجب عليه السعي
فان ادركها والا اعاد الظهر ولم يجتز بالاولى ولو تيقن ان الوقت يتسع للخطبة وركعتين خفيفتين
وجبت الجمعة وان تيقن او غلب على ظنه ان الوقت لا يتسع لذلك فقد فاتت الجمعة ويصلي ظهرا
فاما لو لم يحضر الخطبة واول الصلوة فادرك مع الامام ركعة صلى جمعة وكذا لو ادرك الامام
راكعا في الثانية على قول ولو كبر وركع ثم شك هل كان الامام راكعا او رافعا لم يكن له جمعة
وصلى الظهر ثم الجمعة لا تجب الا بشروط الاول السلطان العادل او من نصبه فلو مات في اثناء
الصلوة لم تبطل وجاز ان يقدم الجماعة من يتم بهم الصلوة وكذا لو عرض للمنصوب ما يبطل الصلوة
من اغماء او حدث الثاني العدد وهو خمسة الامام احدهم وقيل سبعة والاول اشبه ولو
انفضوا في اثناء الخطبة او بعدها قبل التلبس بالصلوة سقط الوجوب واذا دخلوا في الصلوة ولو
بالتكبير وجب الاتمام ولو لم يبق الا واحد الثالث الخطبتان ويجب في كل واحدة منهما
الحمد لله والصلوة على النبي واله عليهم السلام والوعظ وقراءة سورة خفيفة وقيل يجزي
ولو اية واحدة مما يتم بها فائدتها وفي رواية سماعة يحمد الله ويثني عليه ثم يوصي بتقوى
الله سبحانه ويقرأ سورة خفيفة من القران ثم يجلس ثم يقوم فيحمد الله ويثني عليه ويصلي على
النبي واله وعلى ائمة المسلمين ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات ويجوز ايقاعهما قبل زوال
الشمس حتى اذا فرغ زالت وقيل لا يصح الا بعد الزوال والاول اظهر ويجب ان تكون الخطبتان مقدمة
على الصلوة ولو بدأ بالصلوة لم تصح الجمعة ويجب ان يكون الخطيب قائما وقت ايراده مع
القدرة ويجب الفصل بين الخطبتين بجلسة خفيفة وهل الطهارة شرط فيهما فيه تردد
والاشبه انها غير شرط ويجب ان يرفع صوته بحيث يسمع العدد المعتبر فصاعدا وفيه تردد الرابع
الجماعة فلا تصح فرادى واذا حضر امام الاصل وجب عليه الحضور والتقدم فان منعه مانع جاز

بعد الركوع **الثالث** شغل النظر في حال قيامه الى موضع سجوده وفي حال القنوت الى باطن كفيه
وفي حال الركوع الى ما بين رجليه وفي حال السجود الى طرف انفه وفي حال التشهد الى حجره **الرابع**
شغل اليدين بان تكونا في حال القيام على فخذيه بحذاء ركبتيه وفي حال القنوت تلقاء وجهه وفي حال
الركوع على ركبتيه وفي حال السجود بحذاء اذنيه وفي حال التشهد على فخذيه **الخامس** التعقيب
وافضله تسبيح الزهراء عليها السلام ثم ما روي من الادعية والا فما تيسر **خاتمة** قواطع الصلوة
قسمان احدهما ما يبطلها عمدا وسهوا وهو كل ما يبطل الطهارة سواء دخل تحت الاختيار او
خرج كالبول والغائط وما شابهه من موجبات الوضوء والجنابة والحيض وما شابههما من
موجبات الغسل وقيل لو احدث بما يوجب الوضوء سهوا تطهر وبنى وليس بمعتمد **الثاني**
لا يبطلها الا عمدا وهو وضع اليمين على الشمال وفيه تردد والالتفات الى ما وراءه والكلام
بحرفين فصاعدا والقهقهة وان يفعل فعلا كثيرا ليس من الصلوة والبكاء لشيء من امور
الدنيا والشرب على قول الا في صلوة الوتر لمن اصابه عطش وهو يريد الصوم في صبيحة تلك الليلة
لكن لا يستدبر القبلة وفي عقص الشعر للرجل تردد والاشبه الكراهة ويكره الالتفات
يمينا وشمالا والتثاؤب والتمطي والعبث ونفخ موضع السجود والتنخم وان يبصق او يفرقع اصابعه
او يتأوه او يئن بحرف واحد ومدافعة البول والغائط والريح وان كان خفه ضيقا استحب له
نزعه لصلاته **مسائل اربع الاولى** اذا عطس الرجل في الصلوة يستحب له ان يحمد الله وكذا ان
عطس غيره يستحب له تسميته **الثانية** اذا سلم عليه يجوز ان يرد مثل قوله سلام عليكم
ولا يقول وعليكم السلام على رواية **الثالثة** يجوز ان يدعو بكل دعاء يتضمن تسبيحا او تحميدا
او طلب شيء مباح من امور الدنيا والآخرة قائما وقاعدا وراكعا وساجدا ولا يجوز ان يطلب
شيئا محرما ولو فعل بطلت صلوته **الرابعة** يجوز للمصلي ان يقطع صلوته اذا خاف تلف مال او فرار غريم
او تردي طفل وما شابه ذلك ولا يجوز قطع الصلوة اختيارا **الركن الثاني** في بقية الصلوات
وفيه فصول **الاول** في صلوة الجمعة والنظر في الجمعة ومن يجب عليه وآدابها **الطرف** الاول

يحذفهما ويسجد للاول ويتم ثانية والاول اظهر واما آداب الجمعة فالغسل والتنفل

بعشرين ركعة ست عند انبساط الشمس وست عند ارتفاعها وست قبل الزوال وركعتان عند الزوال

ولو اخر النافلة الى بعد الزوال جاز وافضل من ذلك تقديمها وان صلى بين الفرضين ست ركعات

من النافلة جاز وان يباكر المصلى الى المسجد الاعظم بعد ان يحلق راسه ويقص اظفاره ويأخذ

من شاربه وان يكون على سكينة ووقار متطيبا لابسا افضل ثيابه وان يدعو امام توجهه

وان يكون الخطيب بليغا مواظبا على الصلوة في اول اوقاتها ويكره له الكلام في اثناء الخطبة

بغيرها ويستحب له ان يتعمم شاتيا كان او قائضا ويرتدى ببرد يمنية وان يكون معتمدا

على شيء وان يسلم اولا وان يجلس امام الخطبة واذا سبق الامام الى قراءة سورة فليعدل

الى الجمعة وكذا في الثانية يعدل الى سورة المنافقين ما لم يتجاوز نصف السورة الا في

سورة الجحد والتوحيد ويستحب الجهر بالظهر في يوم الجمعة ومن يصلى ظهرا فالافضل

ايقاعها في المسجد الاعظم واذا لم يكن امام الجمعة ممن يقتدى به جاز ان يقدم المأموم

صلوته على الامام ولو صلى معه ركعتين واتمها بعد تسليم الامام ظهرا كان افضل الفصل

الثاني في صلوة العيدين والنظر فيها وفي سننها وهي واجبة مع وجود الامام بالشروط

المعتبرة في الجمعة وتجب جماعة ولا يجوز التخلف الا مع العذر فيجوز حينئذ ان يصلي

منفردا ندبا ولو اختلت الشرائط سقط الوجوب واستحب الاتيان بها جماعة وفرادى

ووقتها ما بين طلوع الشمس الى الزوال ولو فاتت لم تقض وكيفيتها ان يكبر للافتتاح ثم يقرأ

الحمد وسورة والافضل ان يقرأ الاعلى ثم يكبر بعد القراءة على الاظهر ويقنت بالمرسوم

حتى يتم خمسا ثم يكبر ويركع فاذا سجد السجدتين قام بغير تكبير فيقرأ الحمد وسورة والافضل

ان يقرأ الغاشية ثم يكبر اربعا يقنت بينها اربعا ثم يكبر خامسة للركوع ويركع ويكون

الزايد عن المعتاد تسعا خمس في الاولى واربع في الثانية غير تكبيرة الاحرام وتكبيرتي

الركوعين وسنن هذه الصلوة الاصحار بها الا بمكة والسجود على الارض وان يقول المؤذن

ان يستنبط الخامسة ان لا يكون هناك جمعة اخرى وبينهما دون ثلثة اميال فان
اتفقتا بطلتا وان سبقت احديهما ولو بتكبيرة الاحرام بطلت المتاخرة ولو لم يتحقق
السابقة اعادا ظهرا النظر الثانى فيمن تجب عليه ويراعى فيه شروط سبعة التكليف والذكورة
والحرية والحضر والسلامة من العمى والمرض والعرج وان لا يكون همّا ولا بينه وبين الجمعة ازيد من فرسخين وكل
هؤلاء اذا تكلفوا الحضور وجبت عليهم الجمعة وانعقدت بهم سوى من خرج عن التكليف والمرأة وفى العبد
تردد ولو حضر الكافر لم تصح منه ولم تنعقد به وانها واجبة عليه وتجب الجمعة على اهل السواد
كما تجب على اهل المدن مع استكمال الشروط وكذا على الساكن بالخيم كالبادية اذا كانوا قاطنين
وهيهنا مسائل الاولى من انعتق بعضه لا تجب عليه الجمعة ولو هاياه مولاه واتفقت الجمعة فى يوم نفسه على الاظهر وكذا المكاتب والمدبر الثانية من سقطت عنه الجمعة يجوز ان يصلى الظهر
فى اول وقتها ولا يجب عليه تاخيرها حتى يفوت الجمعة بل لا يستحب ولو حضر الجمعة بعد ذلك لم تجب عليه
الثالثة اذا زالت الشمس لم يجز السفر لتعين الجمعة ويكره بعد طلوع الفجر الرابعة الاصغاء
الى الخطبة هل هو واجب فيه تردد وكذا تحريم الكلام فى اثنائها لكن ليس مبطلا للجمعة
الخامسة يعتبر فى امام الجمعة كمال العقل والايمان والعدالة وطهارة المولد والذكورة ويجوز ان يكون عبدا
وهل يجوز ان يكون ابرص او اجذم فيه تردد والاشبه الجواز وكذا الاعمى السادسة المسافر اذا نوى الاقامة فى بلد
عشرة ايام فصاعدا وجبت عليه الجمعة وكذا اذا لم ينو الاقامة ومضى عليه ثلاثون يوما فى مصر واحد
السابعة الاذان الثانى يوم الجمعة بدعة وقيل مكروه والاول اشبه الثامنة يحرم البيع
يوم الجمعة بعد الاذان فلو باع اثم وكان البيع صحيحا على الاظهر ولو كان احد المتعاقدين ممن لا يجب
عليه السعى كان البيع سائغا بالنظر اليه حراما بالنظر الى الآخر التاسعة اذا لم يكن الامام موجودا
ولا من نصبه الامام للصلاة وامكن الاجتماع والخطبتان قيل يستحب ان يصلى جمعة وقيل لا يجوز والاول
اظهر العاشرة اذا لم يتمكن المأموم من السجود مع الامام فى الاولى فان امكنه السجود واللحاق به قبل الركوع
والا اقتصر على متابعته فى السجدتين وينوى بهما الاولى فان نوى بهما الثانية قيل تبطل الصلاة وقيل يحذفهما

الكسوف لا يجب القضاء ومع العلم والتفريط او النسيان يجب القضاء في الجميع **واما**
كيفيتها فهو ان يحرم ثم يقرأ الحمد وسورة ثم يركع ثم يرفع راسه فان كان لم يتم السورة قرأ من حيث قطع وان كان
اتم قرأ الحمد ثانيا ثم قرأ سورة حتى يتم خمسا على هذا الترتيب ثم يسجد اثنتين ثم يقوم ويقرأ
الحمد وسورة معتمدا ترتيبه الاول ثم يتشهد ويسلم ويستحب فيها الجماعة واطالة الصلوة
بمقدار زمان الكسوف وان يعيد الصلوة ان فرغ قبل الانجلاء وان يكون مقدار ركوعه
بمقدار زمان قراءته وان يقرأ السور الطوال مع سعة الوقت وان يكبر عند كل رفع من كل ركوع
الا في الخامس والعاشر فانه يقول سمع الله لمن حمده وان يقنت خمس قنوتات **واما**
احكامها ففيها مسائل ثلاث **الاولى** اذا حصل الكسوف في وقت فريضة حاضرة كان مخيرا
في الاتيان بايهما شاء ما لم تتضيق الحاضرة فتكون اولى وقيل الحاضرة اولى والاول
اشبه **الثانية** اذا اتفق الكسوف في وقت نافلة الليل فالكسوف اولى ولو خرج وقت
النافلة ثم تقضى النافلة **الثالثة** يجوز ان يصلي صلوة الكسوف على ظهر الدابة وماشيا
وقيل لا يجوز ذلك الا مع العذر وهو الاشبه **الفصل الرابع** في الصلوة على الاموات وفيه اقسام
الاول من يصلى عليه وهو من كان مظهرا للشهادتين او طفلا له ست سنين ممن له حكم
الاسلام ويتساوى الذكر في ذلك والانثى والحر والعبد ويستحب الصلوة على من لم يبلغ ذلك
اذا ولد حيا فان وقع سقطا لم يصل عليه ولو ولجته الروح **الثاني** في المصلي واحق الناس
بالصلوة اولاهم بميراثه والاب اولى من الابن وكذا الولد اولى من الجد والاخ والعم والاخ من الاب والام
اولى ممن يمت باحدهما والزوج اولى بالمرأة من عصباتها وان قربوا واذا كان الاولياء جماعة
فالذكر اولى من الانثى والحر اولى من العبد ولا يتقدم الولي الا اذا استكملت فيه شرائط الامامة والا قدم
غيره واذا تساوى الاولياء قدم الافقه فالاقرأ فالاسن فالاصبح ولا يجوز ان يتقدم احد الا باذن الولي
سواء كان بشرائط الامامة او لم يكن بعد ان يكون مكلفا وامام الاصل اولى بالصلوة من كل
احد والهاشمي اولى من غيره اذا قدمه الولي وكان بشرائط الامامة ويجوز ان تؤم المرأة بالنساء ويكره

٣٣

الصلوة ثلثا فانه لا اذان لغير الخمس وان يخرج الامام حافيا ماشيا على سكينة ووقار ذاكرا
لله سبحانه وان يطعم قبل خروجه في الفطر وبعد عوده في الاضحى مما يضحي به وان يكبر في الفطر
عقيب اربع صلوات اولها المغرب ليلة الفطر واخرها صلوة العيد وفي الاضحى عقيب خمس
عشرة صلوة اولها الظهر يوم النحر ان كان بمنى وفي الامصار عقيب عشر يقول الله اكبر الله
اكبر وفي الثالثة تردد لا اله الا الله والله اكبر الحمد لله على ما هدانا وله الشكر على ما اولانا و
يزيد في الاضحى ورزقنا من بهيمة الانعام ويكره الخروج بالسلاح وان يتنفل قبل الصلوة
وبعدها الا بمسجد النبي بالمدينة فانه يصلي ركعتين قبل خروجه. **مسائل خمس الاولى**
التكبير الزائد هل هو واجب فيه تردد والاشبه الاستحباب وبتقدير الوجوب هل القنوت
واجب الاظهر لا وبتقدير وجوبها يتعين فيه لفظ الاظهر انه لا يتعين **الثانية**
اذا اتفق عيد وجمعة فمن حضر العيد كان بالخيار في حضور الجمعة وعلى الامام ان
يعلمهم ذلك في خطبته وقيل الترخيص مختص بمن كان نائيا عن البلد كاهل السواد دفعا
لمشقة العود وهو الاشبه **الثالثة** الخطبتان في العيدين بعد الصلوة وتقديمهما
بدعة ولا يجب استماعهما بل يستحب **الرابعة** لا ينقل المنبر من الجامع بل يعمل
شبه المنبر من طين استحبابا **الخامسة** اذا طلعت الشمس حرم السفر حتى يصلي
صلوة العيد ان كان ممن تجب عليه وفي خروجه بعد الفجر وقبل طلوعها تردد والاشبه
الجواز **الفصل الثالث** في صلوة الكسوف والكلام في سببها وكيفيتها وحكمها اما الاول
فتجب عند كسوف الشمس وخسوف القمر والزلزلة وهل تجب لما عدا ذلك من ريح مظلمة وغيرها من اخاويف
السماء قيل نعم وهو المروي وقيل لا بل تستحب وقيل تجب للريح المخوفة والظلمة الشديدة حسب ووقتها
في الكسوف من حين ابتدائه الى حين انجلائه فان لم يتسع لها لم تجب وكذا الرياح والاخاويف
ان قلنا بالوجوب وفي الزلزلة تجب وان لم يطل المكث ويصلي بنية الاداء وان سكنت ومن
لم يعلم بالكسوف حتى خرج الوقت لم يجب القضاء الا ان يكون القرص قد احترق كله وفي غير الكسوف

۴۳

فريضة حاضرة ولو خيف على الميت مع سعة الوقت قدمت الصلوة عليه الخامسة

اذا صلى على جنازة بعض الصلوة ثم حضرت اخرى كان مخيرا ان شاء استانف الصلوة عليهما
وان شاء اتم الاولى على الاول واستانف للثاني الفصل الخامس في الصلوة المرغبات وهي قسمان

النوافل اليومية وقد ذكرناها وما عدا ذلك وهو ينقسم الى قسمين فمنه ما لا يختص وقتا بعينه

وهذا القسم كثير غير انا نذكر مهمه وهو صلوات الاولى صلوة الاستسقاء وهي مستحبة عند

غور الانهار وفتور الامطار وكيفيتها مثل كيفية صلوة العيد غير انه يجعل مواضع القنوت في

العيد استعطاف الله سبحانه وسؤاله الرحمة بارسال الغيث ويتخير من الادعية ما تيسر له والا
فليقل ما نقل في اخبار اهل البيت عليهم السلام ومسنونات هذه الصلوة ان يصوم الناس ثلثة

ايام ويكون خروجهم يوم الثالث ويستحب ان يكون ذلك الثالث الاثنين فان لم يتيسر فالجمعة

وان يخرجوا الى الصحراء حفاة على سكينة ووقار ولا يصلوا في المساجد الا بمكة وان يخرجوا معهم
الشيوخ والاطفال والعجائز ولا يخرجوا ذميا ويفرقوا بين الاطفال وامهاتهم فاذا فرغ الامام

من صلوته حول رداءه ثم استقبل القبلة وكبر مائة رافعا بها صوته وسبح الى يمينه كذلك و

هلل عن يساره مثل ذلك واستقبل الناس وحمد الله مائة وهم يتابعونه في كل ذلك ثم

يخطب ويبالغ في تضرعاته فان تاخرت الاجابة كرروا الخروج حتى تدركهم الرحمة ويجوز

هذه الصلوة عند قلة الامطار وانها تجوز عند جفاف مياه العيون والابار الثانية صلوة

الاستخارة وصلوة الحاجة وصلوة الشكر وصلوة الزيارات ومنها ما يختص وقتا معينا وهو
صلوة الاولى نافلة شهر رمضان والاشهر في الروايات استحباب الف ركعة في شهر رمضان زيادة

على النوافل المرتبة يصلي في كل ليلة عشرين ركعة ثمان ركعات بعد المغرب واثنتي عشرة ركعة بعد

العشاء على الاظهر وفي كل ليلة من العشر الاواخر ثلثين على الترتيب المذكور وفي ليالي
الافراد الثلث في كل ليلة مائة ركعة وروي انه يقتصر في ليالي الافراد على المائة فيبقى
عليه ثمانون يصلي في كل جمعة عشر ركعات بصلوة علي وفاطمة وجعفر عليهم السلام وفي اخر جمعة

ان تبرز عنهن بل تقف في صفهن وكذا الرجال العراة وغيرهما من الائمة يبرز امام الصف ولو كان
المؤتم واحداً واذا اقتدت النساء بالرجل وقفن خلفه وان كان وراءه رجال وقفن خلفهم وان كان
فيهن حائض انفردت عن صفهن استحباباً **الثالث** في كيفية الصلاة وهي خمس تكبيرات
والدعاء بينهن غير لازم ولو قلنا بوجوبه لم نوجب لفظاً على التعيين وافضل ما يقال ما رواه محمد بن
مهاجر عن امه ام سلمة عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا
صلى على ميت كبر وتشهد ثم كبر وصلى على الانبياء ودعا ثم كبر ودعا للمؤمنين ثم كبر الرابعة
ودعا للميت ثم كبر وانصرف وان كان منافقاً اقتصر المصلي على الاربع وانصرف بالرابعة ويجب
فيها النية واستقبال القبلة وجعل راس الجنازة الى يمين المصلي وليس الطهارة من شرطها
ولا يجوز التباعد عن الجنازة كثيراً ولا يصلى على الميت الا بعد تغسيله وتكفينه فان لم يكن
له كفن جعل في القبر وسترت عورته وصلي عليه بعد ذلك وسنن الصلاة ان يقف الامام
عند وسط الرجل وصدر المرأة وان اتفقا جعل الرجل مما يلي الامام والمرأة وراءه و
يجعل صدرها محاذياً لوسطه ليقف الامام موقف الفضيلة ولو كان طفلاً جعل من وراء
المرأة وان يكون المصلي متطهراً وينزع نعليه ويرفع يديه في اول تكبيرة اجماعاً وفي البواقي
على الاظهر ويستحب عقيب الرابعة ان يدعو له ان كان مؤمناً وعليه ان كان منافقاً
وبدعاء المستضعفين ان كان كذلك وان جهله سأل الله ان يحشره مع من كان يتولاه وان كان طفلاً سأل
الله ان يجعله مصلحاً لحال ابيه شافعاً واذا فرغ من الصلاة وقف موقفه حتى ترفع الجنازة وان يصلي
على الجنازة في المواضع المعتادة ولو صلى في المساجد جاز وتكره الصلاة على الجنازة الواحدة مرتين
مسائل خمس الاولى من ادرك الامام في اثناء صلاته تابعه فاذا فرغ اتم ما بقي عليه
ولو رفعت الجنازة او دفنت اتم ولو على القبر **الثانية** اذا سبق المأموم بتكبيرة او ما زاد
استحب له اعادتها مع الامام **الثالثة** يجوز ان يصلى على القبر يوماً وليلة من لم يصل عليه
ولا يصلى عليه بعد ذلك **الرابعة** الاوقات كلها صالحة لصلاة الجنازة الا عند تضيق وقت فريضة

وصلى اعاد واما السهو فان اخل بركن اعاد كمن اخل بالقيام حتى نوى او بالنية حتى كبر او بالتكبير
حتى قرأ او بالركوع حتى سجد او بالسجدتين حتى ركع فيما بعد وقيل يسقط الزائد ويأتي بالفائت
وقيل يختص هذا الحكم بالاخيرتين ولو كان في الاوليين استأنف والاول اظهر وكذا لو زاد في الصلاة
ركعة او ركوعا او سجدتين اعاد سهوا وعمدا وقيل لو شك في الركوع فركع ثم ذكر انه كان ركع
ارسل نفسه ذكره الشيخ وعلم الهدى والاشبه البطلان وان نقص فان ذكر قبل فعل ما يبطل الصلاة اتم
ولو كانت ثنائية وان ذكر بعد ان فعل ما يبطلها عمدا وسهوا اعاد وان كان يبطلها عمدا لا سهوا
كالكلام فيه تردد والاشبه الصحة وكذا لو ترك التسليم ثم ذكر ولو ترك سجدتين ولم يدر اهما
من ركعتين او ركعة بطلت ولو كانتا من ركعتين ولم يدر من ايتهما
قيل يعيد لانه لم يسلم له الاوليان يقينا والاظهر انه لا اعادة وعليه سجدتا السهو وان اخل
بواجب غير ركن فمنه ما لا يتلافى ومنه ما يتلافى من غير سجود ومنه
ما يتلافى مع سجدتي السهو فالاول من نسي القراءة او الجهر او الاخفات في مواضعهما او قراءة الحمد
او قراءة السورة حتى ركع او الذكر في الركوع او الطمأنينة فيه حتى رفع رأسه او الرفع او الطمأنينة فيه
حتى سجد او الذكر في السجود او السجود على الاعضاء السبعة او الطمأنينة فيه حتى رفع رأسه او رفع
رأسه من السجود او الطمأنينة فيه حتى سجد ثانيا او الذكر في السجود الثاني او السجود على الاعضاء
السبعة او الطمأنينة فيه حتى رفع منه والثاني من نسي قراءة الحمد حتى قرأ السورة استأنف الحمد وسورة
وكذا لو نسي الركوع وذكر قبل ان يسجد قام فركع ثم سجد وكذا لو ترك السجدتين او احداهما او
التشهد وذكر قبل ان يركع رجع فتلافاه ثم قام فأتى بما يلزم من قراءة او تسبيح ثم لا
يجب في هذين الموضعين سجدتا السهو وقيل يجب في الاول والاول اظهر ولو ترك الصلاة على النبي
وآله عليهم السلام حتى سلم قضاها والثالث من ترك سجدة او التشهد
ولم يذكر حتى ركع قضاهما او قضاها بعد التسليم وسجد سجدتي السهو واما الشك ففيه مسائل
الاولى من شك في عدد الواجبة الثنائية اعاد كالصبح وصلاة السفر وصلاة الجمعة والعيدين

عشرين مرة وصلاة علي عليه السلام في عشية تلك الجمعة عشرين وصلاة فاطمة عليها السلام وصلاة
امير المؤمنين عليه السلام اربع ركعات بتشهدين وتسليمين يقرأ في كل ركعة الحمد مرة وخمسين
مرة قل هو الله احد وصلاة فاطمة عليها السلام ركعتان يقرأ في الاولى الحمد مرة وبالقدر مائة
مرة وفي الثانية بالحمد مرة وسورة التوحيد مائة مرة وصلاة جعفر اربع ركعات بتسليمتين يقرأ في
الاولى الحمد مرة واذا زلزلت مرة ثم يقول خمس عشرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر
ثم يركع ويقولها عشرا وهكذا يقولها عشرا بعد رفع راسه وفي سجوده وبعد رفعه وفي سجوده ثانيا
وبعد الرفع منه فيكون في كل ركعة خمس وسبعون مرة ويقرأ في الثانية والعاديات وفي الثالثة
اذا جاء نصر الله وفي الرابعة قل هو الله احد ويستحب ان يدعو في اخر سجدة بالدعاء المخصوص

الثاني صلاة ليلة الفطر وهي ركعتان يقرأ في الاولى الحمد مرة والف مرة قل هو الله احد
وفي الثانية الحمد مرة وقل هو الله مرة وصلاة يوم الغدير وهو الثامن عشر من ذي الحجة
قبل الزوال بنصف ساعة وصلاة ليلة النصف من شعبان وصلاة ليلة المبعث ويومه
وتفصيل هذه الصلوات وما يقال فيها وبعدها مذكور في كتب العبادات **خاتمة** كل
النوافل يجوز ان يصليها الانسان قاعدا وقائما افضل وان صلى كل ركعتين من جلوس بركعة
كان افضل **الركن الرابع** في التوابع وفيه فصول **الاول** في الخلل الواقع في الصلاة
وهو اما عمد او سهو او شك اما العمد فمن اخل بشيء من واجبات الصلاة عامدا فقد ابطل صلاته
شرطا كان ما اخل به او جزءا منها او كيفية او تركا وكذا لو فعل ما يجب تركه او ترك ما يجب فعله
جهلا بوجوبه الا الجهر والاخفات في موضعهما ولو جهل غصبية الثوب الذي يصلي فيه
او المكان او نجاسة الثوب او البدن او موضع السجود فلا اعادة **فروع الاول** اذا توضأ
بماء مغصوب مع العلم بالغصبية وصلى اعاد الطهارة والصلاة ولو جهل غصبية الماء لم يعد احدهما
الثاني اذا لم يعلم ان الجلد ميتة فصلى فيه ثم علم لم يعد اذا كان في يد مسلم او اشتراه من سوق المسلمين
فان اخذه من غير مسلم او وجده مطروحا اعاد **الثالث** اذا لم يعلم انه من جنس ما يصلي فيه

٢٩

الامام واجبا اذا عرض له السبب ولو انفرد احدهما كان له حكم نفسه وموضعهما بعد التسليم
للزيادة والنقصان وقيل قبله وقيل بالتفصيل والاول اظهر وصورتهما ان يكبر مستحبا ثم
يسجد ثم يرفع راسه ثم يسجد ثانيا ثم يرفع راسه ويتشهد تشهدا خفيفا ثم يسلم وهل يجب فيهما
الذكر فيه تردد ولو وجب هل يتعين بلفظ الاشبه لا ولو اهملهما عمدا لم تبطل الصلوة وعليه
الاتيان بهما ولو طالت المدة **الفصل الثاني** في قضاء الصلوات والكلام في سبب الفوات و
القضاء ولواحقه **اما السبب فمنه** ما يسقط معه القضاء وهو سبعة الصغر والجنون
والاغماء على الاظهر والحيض والنفاس والكفر الاصلي وعدم التمكن من فعل ما يستبيح به
الصلوة من وضوء او غسل او تيمم وقيل يقضي عند التمكن والاول اشبه وما عداه يجب معه القضاء كالاخلال
بالفريضة عمدا او سهوا عدا الجمعة والعيدين وكذا النوم ولو استوعب الوقت ولو زال عقل المكلف
من قبله كالمسكر وشرب المرقد وجب القضاء لانه سبب في زوال العقل غالبا ولو اكل غذاء مؤذيا فآل الى
الاغماء لم يقض ولو ارتد المسلم او اسلم الكافر ثم كفر وجب عليه قضاء زمان ردته **واما القضاء** فانه
قضاء الفائتة اذا كانت واجبة ويستحب اذا كانت نافلة موقتة استحبابا مؤكدا فان فاتت
بمرض لا يزيل العقل لم يتاكد الاستحباب ويستحب ان يتصدق عن كل ركعتين بمد فان لم يتمكن فعن كل يوم
بمد ويجب قضاء الفائتة وقت الذكر ما لم يتضيق وقت حاضرة وتترتب السابقة على اللاحقة كالظهر
على العصر والعصر على المغرب والمغرب على العشاء سواء كان ذلك اليوم حاضرا او صلوات يوم فائت وان
صلوات لم تترتب على الحاضرة وقيل تترتب والاول اشبه ولو كان عليه صلوة فنسيها وصلى الحاضرة لم يعد
ولو ذكر في اثنائها عدل الى السابقة ولو صلى الحاضرة مع الذكر اعاد ولو دخل في نافلة فذكر في
اثنائها ان عليه فريضة استانف الفريضة ويقضي صلوة السفر قصرا ولو في الحضر وصلوة الحضر تماما
ولو في السفر **واما اللواحق** فمسائل **الاولى** من فاتته فريضة من الخمس غير معينة قضى صبحا ومغربا
واربعا عما في ذمته وقيل يقضي صلوة يوم والاول مروي وهو اشبه ولو فاته من ذلك مرات لا يعلمها قضى كذلك
حتى يغلب على ظنه انه وفى **الثانية** اذا فاتته صلوة معينة ولم يعلم كم مرة كرر من تلك الصلوة

والكسوف وكذا المغرب **الثاني** اذا شك في شي من افعال الصلوة فان كان في موضعه اتى به واتم وان انتقل مضى في صلوته سواء كان ذلك الفعل ركنا او غيره وسواء كان في الاولين او الاخيرين على الاظهر **تفريع** اذا تحقق نية الصلوة وشك هل نوى ظهرا او عصرا اداء او قضاء فرضا او نفلا استانف **الثالث** اذا شك في اعداد الرباعية فان كان في الاولتين اعاد وكذا ان لم يدر كم صلى وان تيقن الاولتين وشك في الزايد وجب عليه الاحتياط **ومسائله** اربع **الاولى** من شك بين الاثنتين والثلاث بنى على الثلاث واتم وتشهد وسلم ثم استانف ركعة من قيام او ركعتين من جلوس **الثانية** من شك بين الثلاث والاربع بنى على الاربع وتشهد وسلم واحتاط كالاولى **الثالثة** من شك بين الاثنتين والاربع بنى على الاربع وتشهد وسلم ثم اتى بركعتين من قيام **الرابعة** من شك بين الاثنتين والثلاث والاربع بنى على الاربع وتشهد وسلم ثم اتى بركعتين من قيام وركعتين من جلوس **وهنا مسائل الاولى** لو غلب على ظنه احد طرفي ما شك فيه بنى على الظن وكان كالعلم **الثانية** هل يتعين في الاحتياط الفاتحة ام يكون مخيرا بينها وبين التسبيح قيل بالاول لانها صلوة منفردة ولا صلوة الا بها وقيل بالثاني لانها قائمة مقام ثالثة او رابعة فيثبت فيها التخيير كما ثبت في المبدل منه والاول اشبه **الثالثة** لو فعل ما يبطل الصلوة قبل الاحتياط قيل تبطل الصلوة ويسقط الاحتياط لانها معرضة لان يكون تماما والحدث يمنع ذلك وقيل لا تبطل لانها صلوة منفردة وكونها بدلا لا يوجب مساواتها للمبدل في كل حكم **الرابعة** من سهى في سهو لم يلتفت وبنى على صلوته وكذا اذا سهى المأموم عول على صلوة الامام ولا شك على الامام اذا حفظ عليه من خلفه ولا حكم للسهو مع كثرته ويرجع في الكثرة الى ما يسمى في العادة كثيرا وقيل ان يسهو ثلثا في فريضة وقيل ان يسهو مرة في ثلث فرائض والاول اظهر **الخامسة** من شك في عدد النافلة بنى على الاكثر وان بنى على الاقل كان افضل **الفصل الرابع** في سجدتي السهو وهما واجبتان حيث ذكرنا وفيمن تكلم ساهيا او سلم في غير موضعه او شك بين الاربع والخمس وقيل في كل زيادة ونقيصة اذا لم يكن مبطلا ولا يجب المأموم مع الامام

جماعة اماما كان او ماموما ولن يبلغ حتى يركع الامام اذا اكمل القراءة قبله وان يكون في الصف
الاول اهل الفضل ويكره تمكين الصبيان منه ويكره ان يقف الماموم وحده الا ان تمتلي الصفوف وان يصلي
الماموم نافلة اذا اقيمت الصلاة ووقت القيام الى الصلاة اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة على الاظهر الطرف
الثاني يعتبر في الامام الايمان والعدالة والعقل وطهارة المولد والبلوغ على الاظهر وان لا يكون قاعدا بقيام
ولا اميا بمن ليس كذلك ولا تشترط الحرية على الاظهر وتشترط الذكورة اذا كان الماموم ذكرانا او ذكرانا و
اناثا ويجوز ان تؤم المراة بالنساء وكذا الخنثى ولا تؤم المراة رجلا ولا خنثى ولو كان الامام يلحن في
قراءته لم تجز امامته بمتقن على الاظهر وكذا من يبدل الحرف كالتمتام وشبهه ولا يشترط ان ينوي الامامة
وصاحب المسجد والامارة والمنزل اولى بالتقدم والهاشمي اولى من غيره اذا كان بشرائط الامامة
واذا تشاح الائمة فمن قدمه المامومون فهو اولى فان اختلفوا قدم الاقرأ فالافقه فالاقدم
هجرة فالاسن فالاصبح ويستحب للامام ان يسمع من خلفه الشهادتين واذا مات الامام او
اغمي عليه استنيب من يتم بهم الصلاة وكذا اذا عرض للامام ضرورة جاز ان يستنيب ولو
فعل ذلك اختيارا جاز ايضا ويكره ان ياتم حاضر بمسافر وان يستناب المسبوق وان يؤم
الابرص والاجذم والمحدود بعد توبته والاغلف وامامة من يكرهه الماموم وان يؤم الاعرابي
بالمهاجرين والمتيمم بالمتطهرين الطرف الثالث في احكام الجماعة وفيه مسائل الاولى
اذا ثبت ان الامام فاسق او كافر او على غير طهارة بعد الصلاة لم تبطل صلاة المؤتم ولو كان
عالما اعاد ولو علم في اثناء الصلاة قيل يستانف وقيل ينوي الانفراد ويتم وهو الاشبه
الثانية اذا دخل والامام راكع وخاف فوت الركوع ركع ويجوز ان يمشي في ركوعه حتى يلتحق
بالصف الثالثة اذا اجتمع خنثى وامراة وقف الخنثى خلف الامام والمراة وراءه وجوبا على القول
بتحريم المحاذاة والا على الندب الرابعة اذا وقف الامام في محراب داخل فصلاة من يقابله ماضية
دون صلاة من الى جانبه اذا لم يشاهده وتجوز صلاة الصفوف الذين وراء الصف الاول لانهم
من يشاهد الخامسة لا يجوز للماموم مفارقة الامام لغير عذر فان نوى الانفراد

٥١

يغلب عنده الوفاء ولو فاتته صلوات لا يعلم كميتها ولا عينها صلى اياما متوالية حتى يعلم ان الفوائت دخلت في الجملة

الثالثة من ترك الصلوة مرة مستحلا قتل ان كان ولد مسلما واستتيب ان كان اسلم عن كفر فان امتنع قتل فان ادعى الشبهة المحتملة درئ عنه الحد وان لم يكن مستحلا عزر فان عاد عزر ثانيا فان عاد ثالثة قتل وقيل بل في الرابعة وهو الاحوط

الفصل الثامن في الجماعة والنظر في اطراف

الاول الجماعة مستحبة في الفرائض كلها وتتأكد في الصلوة المرتبة ولا تجب الا في الجمعة والعيدين مع الشرائط ولا تجوز في شيء من النوافل عدا الاستسقاء والعيدين مع اختلال الشرائط وتدرك الصلوة جماعة بادراك الركوع وبادراك الامام راكعا على الاشبه واقل ما تنعقد باثنين الامام احدهما ولا تصح مع حائل بين الامام والماموم بما يمنع المشاهدة الا ان يكون الماموم امراة ولا تنعقد والامام اعلى من الماموم بما يعتد به كالابنية على قول ويجوز ان يقف على علو ارض منحدرة ولو كان الماموم على بناء عال كان جائزا ولا يجوز تباعد الماموم عن الامام بما يكون كثيرا في العادة اذا لم يكن بينهما صفوف متصلة اما اذا توالت الصفوف فلا باس ويكره ان يقرأ الماموم خلف الامام الا اذا كانت الصلوة جهرية ثم لا يسمع ولا همهمة وقيل يحرم وقيل يستحب ان يقرأ الحمد فيما لا يجهر فيه والاول اشبه ولو كان الامام ممن لا يقتدى به وجبت القراءة ويجب متابعة الامام فلو رفع الماموم راسه عامدا استمر وان كان ناسيا اعاد وكذا لو هوى الى سجود او ركوع ولا يجوز ان يقف الماموم قدام الامام ولا بد من نية الائتمام والقصد الى امام معين فلو كان بين يديه اثنان فنوى الائتمام بهما او باحدهما ولم يعين لم ينعقد ولو صلى اثنان فقال كل منهما كنت اماما صحت صلاتهما ولو قال كنت ماموما لم تصح صلاتهما وكذا لو شكا فيما اضمراه ويجوز ان ياتم المفترض بالمفترض وان اختلف الفرضان والمتنفل بالمفترض والمتنفل بالمتنفل والمفترض بالمتنفل في اماكن وقيل مطلقا ويستحب ان يقف الماموم عن يمين الامام ان كان رجلا وخلفه ان كانوا جماعة او امراة ولو كان الامام امراة وقفت النساء الى جانبيها وكذا لو صلى العاري بالعراة جلس وجلسوا في سمته لا يبرز الا بركبتيه ويستحب ان يعيد المنفرد صلوته اذا وجد من يصلي تلك الصلوة

٥٠

فعليه ستره بالتراب في كشف العورة والرق بالجص مسائل ثلث الاولى اذا هدمت
الكنائس والبيع فان كان لاهلها ذمة لم يجز التعرض لها وان كانت في ارض الحرب او باد اهلها جاز
استعمالها في المساجد الثانية الصلوة المكتوبة في المسجد افضل من المنزل والنافلة بالعكس
الثالثة الصلوة في الجامع بمائة وفي مسجد القبيلة بخمس وعشرين وفي السوق باثني عشر صلوة

الفصل الرابع في صلوة الخوف والمطاردة صلوة الخوف مقصورة سفرا وفي الحضر اذا صليت
جماعة فان صليت فرادى قيل تقصر وقيل لا والاول اشبه واذا صليت جماعة فالامام بالخيار ان شاء صلى
بطائفة ثم باخرى وكانت الثانية له ندبا على القول بجواز اقتداء المفترض بالمتنفل
وان شاء ان يصلي كما صلى رسول الله صلى الله عليه واله بذات الرقاع ثم تفتقر هذه الصلوة
الى النظر في شروطها وكيفيتها واحكامها اما الشروط فان يكون الخصم في غير جهة القبلة وان
يكون فيه قوة لا يؤمن ان يهجم على المسلمين وان يكون في المسلمين كثرة يمكن ان يفترقوا
طائفتين تكفل كل طائفة بمقاومة الخصم وان لا يحتاج الامام الى تفريقهم اكثر من
فرقتين واما كيفيتها فان كانت الصلوة ثنائية صلى بالاولى ركعة وقام الى الثانية
فينوي من خلفه الانفراد واجبا ويتمون ثم يستقبلون العدو وتاتي الفرقة الاخرى
فيحرمون ويدخلون معه في ثانية وهي اولاهم فاذا جلس للتشهد اطال ونهض من
خلفه فاتموا وجلسوا فتشهد بهم وسلم فتحصل المخالفة في ثلثة اشياء انفراد المؤتم
وتوقع الامام للماموم حتى يتم وامامة القاعد بالقائم وان كانت ثلاثية فهو بالخيار
ان شاء صلى بالاولى ركعة وبالثانية ركعتين وان شاء بالعكس ويجوز ان يكون كل فرقة واحدا
واما احكامها ففيه مسائل الاولى كل سهو يلحق المصلي في حال متابعته لا حكم له
وفي حال الانفراد يكون الحكم ما قدمناه في باب السهو الثانية اخذ السلاح واجب
في الصلوة ولو كان على السلاح نجاسة لم يجز اخذه على قول والجواز اشبه ولو كان ثقيلا
يمنع شيئا من واجبات الصلوة لم يجز الثالثة اذا سها الامام سهوا يوجب السجدتين ثم دخلت

السادسة الجماعة جائزة في السفينة الواحدة وفي سفن عدة سواء اتصلت السفن او
انفصلت السابعة اذا شرع المأموم في نافلة فاحرم الامام قطعها واستانف ان خشي الفوات والا
اتم ركعتين استحبابا وان كان في فريضة نقل نيته الى النفل على الافضل واتم ركعتين ولو كان امام الاصل قطع
واستانف معه الثامنة اذا فاته مع الامام شيء صلى ما يدركه وجعله اول صلاته واتم ما بقي
عليه ولو ادركه في الرابعة دخل معه فاذا سلم قام فصلى ما بقي عليه ويقرأ في الثانية بالحمد وسورة
وفي الاثنتين الاخيرتين بالحمد وان شاء سبح التاسعة اذا ادرك الامام بعد رفعه من الاخيرة كبر
وسجد معه فاذا سلم قام فاستانف بتكبير مستانف وقيل يبني على التكبير الاول والاول اشبه
ولو ادركه بعد رفع الراس من السجدة الاخيرة كبر وجلس معه فاذا سلم قام فاستقبل ولا يحتاج الى
استيناف تكبير العاشرة يجوز ان يسلم المأموم قبل الامام وينصرف لضرورة وغيرها الحادية
عشرة اذا وقف النساء في الصف الاخير فجاء رجال وجب ان يتاخرن اذا لم يكن للرجال موقف امامهن
الثانية عشرة اذا استناب المسبوق فاذا انتهت صلاة المأمومين اومأ اليهم ليسلموا ثم يقوم فيأتي
بما بقي عليه خاتمة تتعلق بالمساجد يستحب اتخاذ المساجد مكشوفة غير مسقفة وان تكون الميضاة
على ابوابها وان تكون المنارة مع الحائط لا في وسطها وان يقدم الداخل اليها رجله اليمنى
والخارج رجله اليسرى وان يتعاهد نعله وان يدعو عند دخوله وعند خروجه ويجوز نقض ما استهدم
دون غيره ويستحب اعادته ويجوز استعمال آلته في غيره ويستحب كنس المساجد والاسراج فيها ويحرم
زخرفتها ونقشها بالصور وبيع آلتها وان يؤخذ منها في الطرق او الاملاك ومن اخذ منها شيئا
وجب عليه ان يعيده اليها او الى مسجد آخر واذا زالت آثار المسجد لم يحل تملكه ولا يجوز ادخال النجاسة
اليها ولا ازالة النجاسة فيها ولا اخراج الحصى منها وان فعل اعاده اليها ويكره تعليتها وان يعمل
لها شرفا او محاريب داخلة في الحائط وان تجعل طريقا ويستحب ان يجتنب البيع والشراء والمجانين
وانفاذ الاحكام وتعريف الضوال واقامة الحدود وانشاد الشعر ورفع الصوت وعمل الصنائع
والنوم ويكره دخول من في فمه رائحة بصل او ثوم والتنخم والبصاق وقتل القمل فان فعله ستره

٥٢

ولو خرج ينتظر رفقة ان تيسروا سافر معهم فان كان على حد مسافة قصر في سفره وموضع توقفه
وان كان دونها اتم حتى يتيسر له الرفقة ويسافر الشرط الثالث ان لا يقطع السفر في اثنائه
فلو عزم على مسافة وفي طريقه ملك له قد استوطنه اتم في طريقه وفي ملكه وكذا
لو نوى الاقامة في بعض المسافة ولو كان بينه وبين ملكه او ما نوى الاقامة فيه مسافة
التقصير قصر في طريقه خاصة ولو كان له عدة مواطن اعتبر ما بينه وما بين الاول فان
كان مسافة قصر في طريقه وينقطع سفره بموطنه فيتم فيه ثم يعتبر المسافة التي بين وطنيه
فان لم يكن مسافة اتم في طريقه لانقطاع سفره وان كانت مسافة قصر في طريقه
الثانية حتى يصل الى وطنه والوطن الذي يتم فيه هو كل موضع له فيه ملك قد استوطنه ستة
اشهر فصاعدا متوالية كانت او متفرقة الشرط الرابع ان يكون السفر سائغا واجبا
كان كحجة الاسلام او مندوبا كزيارة النبي عليه السلام او مباحا كالاسفار للتجارة ولو كان
معصية لم يقصر كاتباع الجائر وصيد اللهو ولو كان الصيد لقوته او قوت عياله قصر ولو كان
للتجارة قيل يقصر الصوم دون الصلوة وفيه تردد الشرط الخامس ان لا يكون سفره اكثر
من حضره كالبدوي الذي يطلب القطر والمكاري والملاح والتاجر الذي يطلب الاسواق
والبريد وضابطه ان لا يقيم في بلده عشرة ايام فلو اقام احدهم عشرة ثم انشأ سفرا قصر
وقيل ذلك مختص بالمكاري فيدخل في جملته الملاح والاجير والاول اظهر ولو اقام خمسة
قيل يتم وقيل يقصر نهارا صلوته دون صومه ويتم ليلا والاول اشبه الشرط
السادس لا يجوز للمسافر التقصير حتى يتوارى جدران البلد الذي يخرج منه او يخفى عليه الاذان
ولا يجوز له القصر قبل ذلك ولو نوى السفر ليلا وكذا في عوده يقصر حتى يبلغ سماع الاذان
من مصره وقيل يقصر عند الخروج من منزله ويتم عند دخوله والاول اظهر واذا نوى
الاقامة في غير بلده عشرة ايام اتم ودونها يقصر وان تردد عزمه قصر ما بينه وبين شهر
ثم يتم ولو صلوة واحدة ولو نوى الاقامة ثم بدا له رجع الى التقصير ولو صلى صلوة واحدة بنية

الثانية معه فاذا سلم وسجد لم يجب عليها اتباعه واما صلوة المطاردة وتسمى
صلوة شدة الخوف مثل ان ينتهي الحال الى المعانقة والمسايفة فيصلي على حسب امكانه
واقفا او ماشيا او راكبا ويستقبل القبلة بتكبيرة الاحرام ثم يستمر ان امكنه والا استقبل ما
امكن وصلى مع التعذر الى اي الجهات امكن واذا لم يتمكن من النزول صلى راكبا وسجد على
قربوس سرجه وان لم يتمكن اوماء ايماء وان خشي صلى بالتسبيح ويسقط الركوع والسجود
ويقول بدل كل ركعة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر **فروع الاول**
اذا صلى موميا فامن اتم صلوته بالركوع والسجود فيما بقي منها ولا يستانف وقيل ما لم يستدبر
في اثناء صلوته وكذا لو صلى بعض صلوته ثم عرض الخوف اتم صلوة خائف ولا يستانف **الثاني** من راى
سوادا فظنه عدوا فقصر وصلى موميا ثم انكشف بطلان ظنه لم يعد وكذا لو اقبل العدو
فصلى موميا لشدة خوفه ثم بان هناك حائل يمنع العدو **والثالث** اذا خاف من سبع
جاز ان يصلي صلوة شدة الخوف **تتمة** الموتحل والغريق يصليان بحسب الامكان
ويؤميان لركوعهما وسجودهما ولا يقصر واحد منهما عدد صلوته الا في سفر او
خوف **الفصل الخامس** في صلوة المسافر والنظر في الشروط والقصر ولواحقه **اما الشروط**
فستة **الاول** اعتبار المسافة وهي مسير يوم بريدان اربعة وعشرون ميلا والميل اربعة
الاف ذراع بذراع اليد الذي طوله اربعة وعشرون اصبعا تعويلا على المشهور بين الناس
او مد البصر من الارض ولو كانت المسافة اربعة فراسخ واراد العود ليومه فقد كمل مسير
يوم ووجب التقصير ولو تردد يوما في ثلثة فراسخ ذاهبا وجائيا وعائدا لم يجز القصر
وان كان ذلك من نيته ولو كان لبلد طريقان والابعد منهما مسافة فسلك الابعد
قصر وان كان ميلا الى الرخصة **الشرط الثاني** قصد المسافة فلو قصد ما دون
المسافة ثم تجدد له راي فقصد اخرى لم يقصر ولو زاد المجموع على مسافة التقصير فان
عاد وقد كملت المسافة فما زاد قصر وكذا الطالب لابقة شردت او غريما او ابقا ولو خرج

وما تجب فيه ومن تصرف اليه اما الاول فتجب الزكوة على البالغ العاقل الحر المالك المتمكن
من التصرف فالبلوغ يعتبر في الذهب والفضة اجماعا نعم اذا اتجر له من اليه النظر استحب له
اخراج الزكوة من مال الطفل وان ضمنه واتجر لنفسه وكان مليا كان الربح له وتستحب الزكوة اما
لو لم يكن مليا او لم يكن وليا كان ضامنا ولليتيم الربح ولا زكوة هنا وتستحب الزكوة في غلات
الطفل ومواشيه وقيل تجب وكيف قلنا فالتكليف بالاخراج يتناول الولي عليه وقيل حكم
المجنون حكم الطفل والاصح انه لا زكوة في ماله الا في الصامت اذا اتجر له الولي استحبابا
والمملوك لا تجب عليه الزكوة سواء قلنا يملك او احلنا ذلك ولو ملكه سيده مالا وصرفه فيه
لم تجب عليه الزكوة وقيل يملك وتجب عليه الزكوة وقيل لا يملك والزكوة على مولاه و
كذا المكاتب المشروط عليه ولو كان مطلقا وتحرر منه شيء وجبت عليه الزكوة في نصيبه
اذا بلغ نصابا والملك شرط في الاجناس كلها ولا بد ان يكون تاما فلو وهب له نصاب
لم يجر في الحول الا بعد القبض وكذا لو اوصى له اعتبر الحول بعد الوفاة والقبول ولو
اشترى نصابا جرى في الحول من حين العقد لا بعد الثلثة ولو شرط البائع او هما خيارا زائدا
عن الثلثة بني على القول بانتقال الملك والوجه انه من حين العقد وكذا لو استقرض
مالا وعينه باقية جرى في الحول من حين قبضه ولا تجري الغنيمة في الحول الا بعد القسمة ولو عزل الامام
قسطا جرى في الحول ان كان صاحبه حاضرا وان كان غائبا فعند وصوله اليه ولو نذر في اثناء الحول
الصدقة بعين نصاب انقطع الحول لتعينه للصدقة والتمكن من التصرف في النصاب
معتبر في الاجناس كلها وامكان اداء الواجب معتبر في الضمان لا في الوجوب فلا تجب الزكوة
في المال المغصوب ولا الغائب اذا لم يكن في يد وكيله او وليه ولا الرهن على الاشبه ولا
الوقف ولا الضال ولا المال المفقود فان مضى عليه سنون وعاد زكاه لسنة استحبابا
ولا القرض حتى يرجع الى صاحبه ولا الدين وان كان تاخيره من جهة صاحبه قيل تجب الزكوة
على مالكه وقيل لا والاول احوط والكافر تجب عليه الزكوة لكن لا تصح منه اداؤها فاذا تلفت

الاتمام لم يرجع واما القصر فانه عزيمة الا ان تكون المسافة اربعا ولم يرد الرجوع ليومه على
قول او في احد المواطن الاربعة مكة والمدينة ومسجد الجامع بالكوفة والحائر فانه مخير والاتمام
افضل واذا تعين القصر فاتم عامدا اعاد على كل حال ان كان جاهلا بالتقصير فلا اعادة ولو كان
الوقت باقيا وان كان ناسيا اعاد في الوقت ولا يقضي ان خرج ولو قصر المسافر اتفاقا لم يصح و
اعاد قصرا واذا دخل الوقت وهو حاضر ثم سافر والوقت باق قيل يتم بناء على وقت الوجوب
وقيل يقصر اعتبارا بحال الاداء وقيل يتخير وقيل يتم مع السعة ويقصر مع الضيق والتقصير
اشبه وكذا الخلاف لو دخل الوقت وهو مسافر فحضر والوقت باق والاتمام هنا اشبه و
يستحب ان يقول عقيب كل فريضة ثلثين مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
اكبر جبرا للفريضة ولا يلزم المسافر متابعة الحاضر اذا ائتم به بل يقتصر على فرضه ويسلم
منفردا واما اللواحق فمسائل الاولى اذا خرج الى مسافة فمنعه مانع اعتبر فان كان
بحيث يخفى عليه الاذان قصر اذا لم يرجع عن نية السفر وان كان بحيث يسمعه او بدا له عن السفر
اتم ويستوي في ذلك المسافر في البر والبحر الثانية لو خرج الى مسافة فردته الريح فان
بلغ سماع الاذان اتم والا قصر الثالثة اذا عزم على الاقامة في غير بلده عشرة ثم خرج
ما دون المسافة فان عزم العود والاقامة اتم ذاهبا وعائدا وفي البلد الرابعة من
دخل في صلوة بنية القصر ثم عن له الاقامة اتم ولو نوى الاقامة عشرا ودخل في صلوة
فعن له السفر لم يرجع الى التقصير وفيه تردد اما لو عدل عن العزم بعد الفراغ لم يجز التقصير
ما دام مقيما الخامسة الاعتبار في القضاء بحال فوات الصلوة لا بحال الوجوب فاذا
فاتت قصرا قضيت كذلك وقيل الاعتبار في القضاء بحال الوجوب والاول اشبه
السادسة اذا نوى المسافة وخفي عليه الاذان وقصر فبدا له لم يعد صلوته
السابعة اذا دخل وقت نافلة الزوال فلم يصل وسافر استحب له قضاؤها ولو في السفر
كتاب الزكوة وفيه قسمان القسم الاول في زكوة المال والنظر فيمن تجب عليه وما تجب

نصاب وقيل فالفريضة في الثلاثين والزائد وقص حتى يبلغ الاربعين وكذا مائة وعشرون من
الغنم نصابها اربعون والفريضة فيه وعفوها ما زاد حتى يبلغ مائة واحدى وعشرين وكذا
ما بين النصب التي عددناها ولا يضم مال الانسان الى غيره وان اجتمعت شرائط الخلطة وكانا
في مكان واحد بل يعتبر في مال كل واحد بلوغ النصاب ولا يفرق بين مالي المالك الواحد ولو تباعد
مكانهما **الشرط الثاني** السوم فلا تجب الزكوة في المعلوفة ولا في السخال الا اذا استغنت عن
الامهات بالرعي ولا بد من استمرار السوم جملة الحول فلو علفها بعضا ولو كان يوما استانف
الحول عند استئناف السوم ولا اعتبار باللحظة عادة وقيل يعتبر في اجتماع السوم والعلف
الاغلب والاول اشبه ولو اعتلفت من نفسها بما يعتد به بطل حولها لخروجها عن اسم السوم
وكذا لو منع السائمة مانع كالثلج فعلفها المالك او غيره باذنه او بغير اذنه **الشرط الثالث**
الحول وهو معتبر في الحيوان والنقدين بما تجب فيه وفي مال التجارة والخيل مستحبا
وحده ان يمضي له احد عشر شهرا ثم يهل الثاني عشر فعند هلاله تجب ولو لم تكمل ايام
الحول ولو اختل احد شروطها في اثناء الحول بطل الحول مثل ان نقصت عن النصاب
فاتمها او عاوضها بجنسها او بغير جنسها على الاصح وقيل اذا فعل ذلك فرارا وجبت الزكوة
وقيل لا تجب وهو الاظهر ولا تعد السخال مع الامهات بل لكل منهما حول على انفراده
ولو حال الحول فتلف من النصاب شيء فان فرط المالك ضمن وان لم يكن فرط سقط من
الفريضة بنسبة التالف من النصاب واذا ارتد المسلم قبل الحول لم تجب الزكوة
واستانف ورثته الحول وان كان بعده وجبت وان لم يكن عن فطرة لم ينقطع الحول
ووجبت الزكوة عند تمام الحول ما دام باقيا **الشرط الرابع** ان لا تكون عوامل فانه ليس
في العوامل زكوة ولو كانت سائمة **واما الفريضة** فيقف بيانها على مقاصد **الاول**
الفريضة في الابل شاة في كل خمس حتى يبلغ خمسا وعشرين فاذا زادت واحدة كانت
فيها بنت مخاض فاذا زادت عشرا كان فيها بنت لبون فاذا زادت عشرا اخرى

٥٩

لا يجب عليه ضمانها وان اهمل والمسلم اذا لم يتمكن من اخراجها وتلفت لم يضمن ولو تمكن وفرط
ضمن والمجنون والطفل لا يضمنان اذا اهمل الولي مع القول بالوجوب في الغلات والمواشي

النظر الثاني في بيان ما تجب فيه وما تستحب تجب الزكوة في الانعام الابل والبقر والغنم
وفي الذهب والفضة والغلات الاربع الحنطة والشعير والتمر والزبيب ولا تجب فيما
عدا ذلك وتستحب في كل ما انبتت الارض مما يكال او يوزن عدا الخضر كالقت والباذنجان
والخيار وما شاكله وفي مال التجارة قولان احدهما الوجوب والاستحباب اصح وفي الخيل
الاناث وتسقط عما عدا ذلك الا ما سنذكره فلا زكوة في البغال والحمير والرقيق ولو تولد
حيوان بين حيوانين احدهما زكوي روعي في الحاقه بالزكوي اطلاق اسمه **القول في زكوة**
الانعام والكلام في الشرائط والفريضة واللواحق اما الشرائط فاربعة **الشرط الاول** اعتبار
النصب وهي في الابل اثنا عشر نصابا خمسة كل واحد منها خمس فاذا بلغت ستا وعشرين
صارت كلها نصابا ثم ست وثلثون ثم ست واربعون ثم احدى وستون ثم
ست وسبعون ثم احدى وتسعون فاذا بلغت مائة واحدى وعشرين فاربعون او خمسون
او منهما وفي البقر نصابان ثلثون واربعون دائما وفي الغنم خمسة نصب اربعون
فيها شاة ثم مائة واحدى وعشرون وفيها شاتان ثم مائتان وواحدة وفيها ثلث
شياه ثم ثلث مائة وواحدة فاذا بلغت ذلك قيل يؤخذ من كل مائة شاة وقيل بل
يجب اربع شياه حتى يبلغ اربعمائة فيؤخذ من كل مائة شاة بالغا ما بلغ وهو
الاشهر وتظهر الفائدة في الوجوب وفي الضمان والفريضة تجب في كل نصاب من
نصب هذه الاجناس وما بين النصابين لا يجب فيه شيء وقد جرت العادة بتسمية
ما لا يتعلق به الفريضة من الابل شنقا ومن البقر وقصا ومن الغنم عفوا ومعناه
في الكل واحد فالتسع من الابل نصاب وشنق فالنصاب خمس والشنق اربع بمعنى
انه لا يسقط من الفريضة شيء ولو تلفت الاربع وكذا التسعة والثلثون من البقر نصاب

وليس للساعي التصرف فان وقعت المشاحة قيل يقرع حتى يبقى السن التي تجب فيها .
واما اللواحق فهي ان الزكوة تجب في العين لا في الذمة فاذا تمكن من ايصالها الى
مستحقها فلم يفعل فقد فرط فان تلفت لزمه الضمان وكذا ان تمكن من ايصالها الى الساعي او الى الامام
ولو امهر امرأة نصابا وحال عليه الحول في يدها فطلقها قبل الدخول وبعد الحول كان له
النصف موفرا وعليها حق الفقراء ولو هلك النصف بتفريطها كان للساعي ان يأخذ حقه من العين
ويرجع الزوج عليها به لانه مضمون عليها ولو كان عنده نصاب فحال عليه حول فان اخرج
زكوته في كل سنة من غيره تكررت الزكوة فيه وان لم يخرج وجبت عليه زكوة حول واحد
ولو كان عنده اكثر من نصاب كانت الفريضة في النصاب ويجبر من الزائد وكذا في كل
سنة حتى ينقص المال عن النصاب فلو كان عنده ست وعشرون من الابل ومضى عليه
٦١
حولان وجبت عليه بنت مخاض وخمس شياه فان مضى عليه ثلثة احوال وجبت عليه
بنت مخاض وتسع شياه والنصاب المجتمع من المعز والضأن وكذا من الجاموس والبقر
وكذا من الابل العراب والبخاتي تجب فيه الزكوة والمالك بالخيار في اخراج الفريضة
من اي الصنفين شاء ولو قال رب المال لم يحل على مالي الحول او قد اخرجت ما وجب علي قبل
ولم يكن عليه بينة ولا يمين ولو شهد عليه شاهدان قبلا واذا كان للمالك اموال متفرقة
كان له اخراج الزكوة من ايها شاء ولو كانت السن الواجبة في النصاب مريضة
لم يجب اخذها واخذ غيرها بالقيمة ولو كان كله مراضا لم يكلف شراء صحيحة لا تؤخذ
الربى وهي الوالدة الى خمسة عشر يوما وقيل الى خمسين ولا الاكولة وهي السمينة المعدة
للاكل ولا فحل الضراب ويجوز ان يدفع من غير غنم البلد وان كان ادون قيمة و
الذكر والانثى سواء لتناول الاسم له **القول** في زكوة الذهب والفضة ولا تجب الزكوة في
الذهب حتى يبلغ عشرين دينارا ففيه عشرة قراريط ثم ليس في الزائد شيء حتى يبلغ اربعة
دنانير ففيها قيراطان ولا زكوة فيما دون عشرين مثقالا ولا فيما دون اربعة ثم كلما

كان فيها حقة فاذا زادت خمس عشر كان فيها جذعة فاذا زادت خمس عشرة اخرى

كان فيها بنتا لبون فاذا زادت خمس عشرة ايضا كان فيها حقتان فاذا بلغت مائة واحدى

وعشرين طرح ذلك وكان في كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون ولو امكن في

عدد فرض كل واحد من الامرين كان المالك بالخيار في اخراج ايهما شاء وفي كل ثلثين

من البقر تبيع او تبيعة وفي كل اربعين مسنة **الثاني** في الابدال من وجبت عليه بنت

مخاض وليست عنده اجزأه ابن لبون ذكر ولو لم يكونا عنده كان مخيرا في ابتياع ايهما

شاء ومن وجبت عليه سن وليست عنده وعنده اعلى منها بسن دفعها واخذ شاتين

او عشرين درهما وان كان ما عنده اخفض بسن دفع معها شاتين

او عشرين درهما والخيار في ذلك اليه لا الى العامل وسواء كانت القيمة

السوقية مساوية لذلك او ناقصة عنه او زائدة عليه ولو تفاوتت الاسنان

بازيد من درجة واحدة لم يتضاعف التقدير الشرعي ورجع في

التفاوت الى القيمة السوقية على الاظهر وكذا ما فوق الجذع من الاسنان وكذا

ما عدا اسنان الابل **الثالث** في اسنان الفرائض بنت المخاض هي التي لها سنة ودخلت

في الثانية اي امها ماخض بمعنى حامل وبنت اللبون هي التي لها سنتان ودخلت في

الثالثة اي امها ذات لبن والحقة هي التي لها ثلث ودخلت في الرابعة فاستحقت

ان يطرقها الفحل ويحمل عليها والجذعة هي التي لها اربع ودخلت في الخامسة وهي

اعلى الاسنان المأخوذة في الزكوة والتبيع هو الذي تم له حول وقيل سمي بذلك لانه

تبع قرنه اذنه او تبع امه في المرعى والمسنة هي الثنية التي كمل لها سنتان ودخلت في الثالثة

وينبغي ان يخرج من غير جنس الفريضة بالقيمة السوقية ومن العين افضل وكذا في سائر

الاجناس والشاة التي تؤخذ في الزكوة قيل اقله الجذع من الضأن او الثني من المعز وقيل

ما يسمى شاة والاول اظهر ولا تؤخذ المريضة ولا الهرمة ولا ذات العوار وليس

وبقي سنين ولم يصل اليه ومضت عليه احوال ثم وصل اليه زكاه لسنة استحبابا **السادسة** اذا ترك نفقة لاهله فهي معرضة للاتلاف تسقط الزكوة عنها مع غيبة المالك وتجب لو كان حاضرا وقيل فيهما على التقديرين والاول اشبه **السابعة** لا تجب الزكوة حتى يبلغ كل جنس نصابا ولو قصر كل جنس او بعضه لم يجبر بالجنس الآخر كمن معه عشرة دنانير ومائة درهم او اربعة من الابل وعشرون من البقر

القول في زكوة الغلات والنظر في الجنس والشرط واللواحق **اما الاول** فلا تجب الزكوة فيما يخرج من الارض الا في الاجناس الاربعة الحنطة والشعير والتمر والزبيب وتستحب فيما عدا ذلك من الحبوب مما يدخل المكيال والميزان كالذرة والارز والعدس والماش والسلت والعلس وقيل السلت كالشعير والعلس كالحنطة في الوجوب والاول اشبه **واما الشرط** فالنصاب وهو خمسة اوسق والوسق ستون صاعا والصاع تسعة ارطال بالعراقي وستة بالمدني وهو اربعة امداد والمد رطلان وربع فيكون النصاب الفين وسبع مائة رطل بالعراقي وما نقص فلا زكوة فيه وما زاد ففيه الزكوة ولو قل والحد الذي تتعلق به الزكوة من الاجناس ان يسمى حنطة او شعيرا او تمرا او زبيبا وقيل بل اذا احمر ثمر النخل او اصفر او انعقد الحصرم والاول اشبه ووقت الاخراج في الغلة اذا صفت وفي التمر بعد اخترافه وفي الزبيب بعد اقتطافه ولا تجب الزكوة في الغلات الا اذا ملكت بالزراعة لا بغيرها من الاسباب كالابتياع والهبة ويزكي حاصل الزرع ثم لا تجب بعد ذلك فيه زكوة ولو بقي احوالا ولا تجب الزكوة الا بعد اخراج حصة السلطان والمؤن كلها على الاظهر **واما اللواحق** فمسائل **الاولى** كل ما سقي سيحا او بعلا او عذيا ففيه العشر وما سقي بالدوالي والنواضح ففيه نصف العشر وان اجتمع الامران كان الحكم للاكثر فان تساويا اخذ من نصفه العشر ومن نصفه نصف العشر **الثانية** اذا كان له نخل او زروع في بلاد متباعدة يدرك بعضها قبل بعض ضممنا الجميع وكان حكمها حكم الثمرة في الموضع الواحد فما ادرك وبلغ نصابا اخذ منه ثم يؤخذ من الباقي قل او كثر وان سبق ما لا يبلغ نصابا تربصنا في وجوب الزكوة ادراك ما يكمل نصابا سواء اطلع ذلك دفعة او ادرك دفعة او اختلف الامران **الثالثة** اذا كان له نخل يطلع مرة وآخر يطلع مرتين قيل لا يضم الثاني الى الاول لانه في حكم ثمرة سنتين وقيل يضم وهو الاشبه **الرابعة** لا يجزئ اخذ الرطب عن التمر ولا العنب عن الزبيب ولو اخذه الساعي

زاد المال اربعة ففيها قيراطان بالغا ما بلغ وقيل لا زكوة في الفضل حتى تبلغ اربعين ففيها
دينار الاول اشهر ولا زكوة في الفضة حتى تبلغ مائتي درهم ففيها خمسة دراهم ثم كلما زادت
اربعين كان فيها درهم وليس فيما نقص عن الاربعين زكوة كما ليس فيما نقص عن المائتين
شيء والدرهم ستة دوانيق والدانق ثماني حبات من اوسط حب الشعير يكون مقدار العشرة
سبعة مثاقيل ومن شرط وجوب الزكوة فيهما كونهما مضروبين دنانير او دراهم منقوشين
بسكة المعاملة او ما كان يتعامل بها وحول الحول حتى يكون النصاب موجودا فيه
اجمع فلو نقص في اثنائه او تبدلت اعيان النصاب بغير جنسه او بجنسه لم تجب
الزكوة وكذا لو منع من التصرف فيه سواء كان المنع شرعيا كالوقف والرهن او قهريا كالغصب
ولا تجب الزكوة في الحلي محللا كان كالسوار للمرأة وحلية السيف للرجل او محرما كالخلخال
للرجل والمنطقة للمرأة وكالاواني المتخذة من الذهب والفضة وآلات اللهو لو عملت
منهما وقيل يستحب فيه الزكوة وكذا لا زكوة في السبائك والنقار والتبر وقيل اذا عملها
كذلك فرارا وجبت الزكوة ولو كان قبل الحول والاستحباب اشبه اما لو جعل الدراهم
والدنانير كذلك بعد الحول وجبت الزكوة اجماعا واما احكامها فمسائل الاولى
لا اعتبار باختلاف الرغبة مع تساوي الجوهر بل يضم بعضها الى بعض في الاخراج
ان تطوع بالارغب والا كان له الاخراج من كل جنس بقسطه الثانية الدراهم المغشوشة
لا زكوة فيها حتى يبلغ خالصها نصابا ثم لا يخرج المغشوشة عن الجياد الثالثة اذا
كان معه دراهم مغشوشة فان عرف قدر الفضة اخرج الزكوة عنها فضة خالصة
وعن الجملة منها وان جهل ذلك واخرج عن جملتها من الجياد احتياطا جاز ايضا وان
ماكس الزم تصفيتها ليعرف قدر الواجب الرابعة مال القرض ان تركه المقترض
بحاله وجبت الزكوة عليه دون المقرض ولو شرط المقترض الزكوة على المقرض قيل
يلزم الشرط [illegible] وهو الاشبه الخامسة من دفن مالا وجهل موضعه او ورث

٦٢

٦٥

ولو عاوض أربعين سائمة بأربعين سائمة للتجارة سقط وجوب المالية والتجارة واستأنف الحول فيهما وقيل تثبت
زكوة المال مع تمام الحول دون التجارة لأن اختلاف السبب لا يقدح في الوجوب مع تحقق النصاب والأول أشبه الرابعة
إذا ظهر في مال المضاربة الربح كان زكوة الأصل على رب المال لانفراده بملكه وزكوة الربح بينهما
تضم حصة المالك إلى ماله ويخرج منه الزكوة لأن رأس ماله نصاب ولا تستحب في حصة الساعي الزكوة إلا أن تكون
نصابا وهل يخرج قبل أن ينض المال قيل لا لأنه وقاية لرأس المال وقيل نعم لأن استحقاق الفقراء له أخرجه عن
كونه وقاية وهو أشبه الخامسة الدين لا يمنع من زكوة التجارة ولو لم يكن للمالك وفاء إلا منه وكذا
القول في زكوة المال لأنها تتعلق بالعين ثم تلحق بهذا الفصل مسئلتان الأولى العقار المتخذ
للنماء يستحب الزكوة في حاصله ولو بلغ نصابا وحال عليه الحول وجبت الزكوة ولا تستحب في المساكن ولا في الثياب ولا الآلات
ولا الأمتعة المتخذة للقنية الثانية الخيل إذا كانت إناثا سائمة وحال عليها الحول ففي العتاق عن كل
فرس ديناران وفي البراذين عن كل فرس دينار استحبابا النظر الثالث فيمن تصرف إليه ووقت التسليم
والنية القول فيمن تصرف إليه وهم ثمانية أقسام القسم الأول أصناف المستحقين للزكوة ستة الفقراء
والمساكين وهم الذين تقصر أموالهم عن مؤنة سنتهم وقيل من يقصر ماله عن أحد النصب الزكوتية ثم من الناس
من جعل اللفظين بمعنى واحد ومنهم من فرق بينهما في الآية والأول أشبه ومن يقدر على اكتساب
ما يمون به نفسه وعياله لا تحل له لأنه كالغني وكذا ذو الصنعة ولو قصرت عن كفايته جاز أن
يتناولها وقيل يعطى ما يتم به كفايته وليس ذلك شرطا ومن هذا الباب تحل لصاحب ثلثمائة وتحرم
على صاحب الخمسين اعتبارا بعجز الأول عن تحصيل الكفاية وتمكن الثاني ويعطى الفقير ولو كانت
له دار يسكنها أو خادم يخدمه إذا كان لا غناء له عنهما ولو ادعى الفقر فإن عرف صدقه أو كذبه
عومل بما عرف منه وإن جهل الأمران أعطي من غير يمين سواء كان قويا أو ضعيفا وكذا لو كان له
أصل مال وقيل بل يحلف على تلفه ولا يجب إعلام الفقير أن المدفوع إليه زكوة فلو كان ممن يترفع عنها
وهو مستحق جاز صرفها إليه على وجه الصلة ولو دفعها إليه على أنه فقير فبان غنيا ارتجعت مع التمكن وإن تعذر
كانت ثابتة في ذمة الآخذ فلم يلزم الدافع ضمانها سواء كان الدافع المالك أو الإمام أو الساعي

الخامسة اذا مات المالك وعليه دين فظهرت الثمرة وبلغت لم تجب على الوارث زكوتها
ولو قضى الدين وفضل منها النصاب لم تجب الزكوة لانها على حكم مال الميت ولو صارت تمرا والمالك حي ثم
مات وجبت الزكوة ولو كان دينه يستغرق تركته ولو ضاقت التركة عن الدين قيل يقع التحاص بين ارباب
الزكوة والديان وقيل تقدم الزكوة لتعلقها بالعين قبل تعلق الدين بها وهو الاقوى **السادسة**
اذا ملك نخلا قبل ان يبدو صلاح ثمرته فالزكوة عليه وكذا اذا اشترى ثمرة على الوجه الذي يصح فان ملك
الثمرة بعد ذلك فالزكوة على المملك والاولى الاعتبار بكونه تمرا لتعلق الزكوة بما يسمى تمرا لا بما يسمى بسرا **السابعة**
حكم ما يخرج من الارض مما يستحب فيه الزكوة حكم الاجناس الاربعة في قدر النصاب وكيفية ما يخرج منه واعتبار
السقي **القول في مال التجارة** والبحث فيه وفي شروطه واحكامه **اما الاول** فهو المال الذي ملك بعقد
معاوضة وقصد به الاكتساب عند التملك فلو انتقل اليه بميراث او هبة لم يزكه وكذا لو ملكه
للقنية وكذا لو اشتراه للتجارة ثم نوى القنية **واما الشروط** فثلثة **الاول** النصاب ويعتبر وجوده
في الحول كله فلو نقص في اثناء الحول ولو يوما سقط الاستحباب ولو مضى عليه مدة يطلب فيها برأس المال ثم زاد
كان حول الاصل من حين الابتياع وحول الزيادة من حين ظهورها **الثاني** ان يطلب برأس المال او
زيادة فلو كان رأس ماله مائة فطلب بنقيصة ولو حبة لم يستحب وروي انه اذا مضى عليه وهو على النقيصة
احوال زكاه لسنة واحدة استحبابا **الثالث** الحول ولا بد من وجود ما يعتبر في الزكوة من اول الحول
الى اخره فلو نقص رأس ماله او نوى به القنية انقطع الحول ولو كان بيده نصاب بعض حول
فاشترى به متاعا للتجارة قيل كان حول العرض حول الاصل والاشبه استيناف الحول ولو كان
رأس المال دون النصاب استأنف عند بلوغه نصابا فصاعدا **واما احكامه** فمسائل **الاولى** زكوة التجارة
تتعلق بقيمة المتاع لا بعينه ويقوم بالدنانير او الدراهم **فروع** اذا كانت السلعة تبلغ النصاب باحد
النقدين دون الاخر تعلقت بها الزكوة لحصول ما يسمى نصابا **الثانية** اذا ملك احد النصب الزكاتية
للتجارة مثل اربعين شاة او ثلثين بقرة سقطت زكوة التجارة ووجبت زكوة المال ولا تجتمع الزكاتان ويشكل
ذلك على القول بوجوب زكوة التجارة وقيل تجتمع الزكاتان هذه وجوبا وهذه استحبابا **الثالثة** لو عاوض

وهو المنقطع به ولو كان غنيا في بلده وكذا الضيف ولابد ان يكون سفرهما مباحا فلو كان معصية

ويدفع اليه قدر الكفاية الى بلده ولو فضل عنه شيء اعاده وقيل لا **القسم الثاني في اوصاف**

المستحق **الوصف الاول الايمان** فلا يعطى كافر ولا معتقد لغير الحق مع علم المؤمن بحاله وفي الفطرة

خلاف وفي المستضعف ويعطى الزكاة اطفال المؤمنين دون اطفال غيرهم ولو اعطى مخالف زكاته اهل

نحلته ثم استبصر اعاد **الوصف الثاني العدالة** وقد اعتبرها كثير واعتبر آخرون مجانبة الكبائر كالخمر والزنا دون الصغائر

وان دخل صاحبها في جملة الفساق والاول احوط **الوصف الثالث** ان لا يكون ممن تجب نفقته على المالك كالابوين

وان علوا والاولاد وان سفلوا والزوجة والمملوك ويجوز دفعها الى من عدا هؤلاء من الانساب ولو قربوا كالاخ

والعم ولو كان ممن تجب نفقته عاملا جاز ان يأخذ من الزكاة وكذا الغازي والغارم والمكاتب وابن السبيل

لكن يأخذ هذا ما زاد عن نفقته الاصلية مما يحتاج اليه في سفره كالحمولة **الوصف الرابع** ان لا

يكون هاشميا فلو كان كذلك لم تحل له زكاة غيره وتحل زكاة مثله في النسب ان لم يتمكن الهاشمي من كفايته من

خمس جاز ان يأخذ من الزكاة ولو من غير هاشمي وقيل لا يتجاوز قدر الضرورة ويجوز للهاشمي ان يتناول

المندوبة من هاشمي وغيره والذين يحرم عليهم الصدقة الواجبة من ولد هاشم خاصة على الاظهر

هم الآن اولاد ابي طالب والعباس والحارث وابي لهب **القسم الثالث في المتولي للاخراج** وهم ثلاثة

المالك والامام والعامل وللمالك ان يتولى تفريق ما وجب عليه بنفسه وبمن يوكله والاولى حمل ذلك الى الامام ويتأكد

ذلك في الاموال الظاهرة كالمواشي والغلات ولو طلبها الامام وجب صرفها اليه ولو فرقها

المالك والحال هذه قيل لا يجزيه وقيل اثم واجزأ والاول اشبه وولي الطفل كالمالك في ولاية الاخراج

ويجب على الامام ان ينصب عاملا لقبض الصدقات ويجب دفعها اليه عند المطالبة ولو قال

المالك اخرجت ما وجب علي قبل قوله ولا يكلف بينة ولا يمينا ولا يجوز للساعي تفريقها الا باذن الامام فاذا اذن له جاز

ان يأخذ نصيبه ثم يفرق الباقي واذا لم يكن الامام موجودا دفعت الى الفقيه المأمون من الامامية فانه ابصر بمواقعها

والافضل قسمتها على الاصناف واختصاص جماعة من كل صنف ولو صرفها في صنف واحد جاز ولو خص بها

واحدا من بعض الاصناف جاز ايضا ولا يجوز ان يعدل بها الى غير المستحق ولا الى غير اهل البلد مع وجود المستحق

وكذا لو بان ان المدفوع اليه كافر او فاسق او ممن تجب عليه نفقته او هاشمي وكان الدافع من غير قبيله

والعاملون وهم عمال الصدقات ويجب ان يستكمل فيهم اربع صفات التكليف والايمان والعدالة

والفقه ولو اقتصر على ما يحتاج اليه منه جاز وان لا يكون هاشميا وفي اعتبار الحرية تردد

والامام بالخيار بين ان يقرر له جعالة مقدرة او اجرة عن مدة مقدرة **والمؤلفة** وهم الكفار

الذين يستمالون للجهاد ولا نعرف مؤلفة غيرهم **وفي الرقاب** وهم ثلثة المكاتبون والعبيد الذين تحت

الشدة والعبد يشترى ويعتق وان لم يكن في شدة لكن بشرط عدم المستحق وروي رابع وهو من وجبت

عليه كفارة ولم يجد فانه يعتق عنه وفيه تردد والمكاتب انما يعطى من هذا السهم اذا لم يكن معه

ما يصرفه في كتابته ولو صرفه في غيره والحال هذه جاز ارتجاعه وقيل لا ولو دفع اليه من سهم الفقراء

لم يرتجع ولو ادعى انه كوتب قيل يقبل وقيل لا الا بالبينة او يحلف والاول اشبه ولو صدقه مولاه قبل

والغارمون وهم الذين علتهم الديون في غير معصية فلو كان في معصية لم يقض

عنه نعم لو تاب صرف اليه من سهم الفقراء وجاز ان يقضي هو ولو جهل فيما ذا انفقه

قيل يمنع وقيل لا وهو الاشبه ولو كان للمالك دين على الفقير جاز ان يقاصه وكذا

لو كان الغارم ميتا جاز ان يقضى عنه وان يقاص وكذا لو كان الدين على من تجب

عليه نفقته جاز ان يقضى عنه حيا وميتا وان يقاص ولو صرف الغارم ما دفع اليه من

سهم الغارمين في غير القضاء ارتجع على الاشبه ولو ادعى ان عليه دينا قبل قوله اذا صدقه

الغريم وكذا لو تجردت دعواه عن التصديق والانكار وقيل لا يقبل والاول اشبه **وفي سبيل الله**

وهو الجهاد خاصة وقيل يدخل فيه المصالح كبناء القناطر والحج ومساعدة الزائرين وبناء

المساجد وهو الاشبه والغازي يعطى وان كان غنيا قدر كفايته على حسب حاله واذا غزا

لم يرتجع منه وان لم يغز استعيد واذا كان الامام مفقودا سقط نصيب الجهاد وصرف في

المصالح وقد يمكن وجوب الجهاد مع عدمه فيكون النصيب باقيا مع وقوع ذلك التعذر

وكذا يسقط سهم السعاة وسهم المؤلفة ويقتصر بالزكاة على بقية الاصناف وابن السبيل وهو

٦٦

وقت الوجوب فان آثر ذلك دفع مثلها قرضا ولا يكون ذلك زكوة ولا يصدق عليها اسم
فاذا جاء وقت الوجوب احتسبها من الزكوة كالدين على الفقير بشرط بقاء القابض على صفة
الاستحقاق وبقاء الوجوب في المال فلو كان النصاب يتم بالقرض لم تجب الزكوة سواء كانت عينه
باقية او تالفة على الاشبه ولو خرج المستحق عن الوصف استعيد وله ان يمتنع من اعادة
العين ويبذل القيمة عند القبض كالقرض ولو تعذر استعادتها غرم المالك الزكوة من
راس ولو كان المستحق على الاتفاق وحصلت شرائط الوجوب جاز ان يستعيد ويعطي
عوضها لانها لا تتعين ويجوز ان يعدل بها عمن دفعت اليه ايضا **فروع**
لو دفع الشاة فزادت زيادة متصلة كالسمن لم يكن له استعادة العين مع ارتفاع الفقر
وللفقير بذل القيمة وكذا لو كانت الزيادة منفصلة كالولد لكن لو دفع الشاة يجب عليه دفع
الولد **الثاني** لو نقصت قيل يأخذها ولا شيء على الفقير والوجه لزوم القيمة حين القبض
الثالث اذا تعين المال ثم حال الحول جاز احتسابه عليه كما يكلف المالك ....
وان استغنى بغيره استعيد القرض **القول في النية** والمراعى نية الدافع ان كان مالكا
وان كان ساعيا او الامام او وكيلا جاز ان يتولى النية كل واحد من الدافع والمالك وولي
الطفل والمجنون يتولى النية او من له ان يقبض منه كالامام والساعي وتتعين عند الدفع
ولو نوى بعد الدفع لم استبعد جوازه وحقيقتها القصد الى القربة والوجوب او
الندب وكونها زكوة مال او فطرة ولا يفتقر الى نية الجنس الذي يخرج منه **فروع**
قال ان كان مالي الغائب باقيا فهذه زكوته وان كان تالفا فهي نافلة صح وكذا لو قال او
نافلة ولو كان له مالان متساويان حاضر وغائب فاخرج زكوة ونواها عن احدهما
اجزأه وكذا ان قال ان كان الغائب سالما ولو اخرج عن ماله الغائب ان كان سالما ثم بان تالفا
نقلها الى غيره على الاشبه ولو نوى عن مال يرجو وصوله لم يجزه ولو وصل ولو لم ينو المالك
ونوى الساعي او الامام عند التسليم فان اخذ الساعي كرها جاز وان اخذها طوعا قيل لا

في البلد ولا ان يؤخر دفعها مع التمكن فان فعل شيئا من ذلك اثم وضمن وكذا كل من كان في يده مال لغيره
طالبه به فامتنع او اوصى اليه بشيء فلم يصرفه فيه او دفع اليه ما يوصله الى غيره ولو لم يجد المستحق جاز
نقلها الى بلد آخر ولا ضمان عليه مع التلف الا ان يكون هناك تفريط ولو كان ماله في غير بلده فالافضل
صرفها الى بلد المال ولو دفع العوض في بلده جاز ولو نقل الواجب الى بلده ضمن وفي زكوة الفطرة الافضل
ان يؤدي في بلده وان كان ماله في غير بلده لانها تجب في الذمة ولو عين زكوة الفطرة من مال غائب
عنه ضمن بنقله عن ذلك البلد مع وجود المستحق فيه **القسم الرابع** في اللواحق وفيه مسائل الاولى
اذا قبض الامام او الساعي الزكوة برئت ذمة المالك ولو تلفت بعد ذلك **الثانية** اذا لم يجد المالك
لها مستحقا فالافضل له عزلها ولو ادركته الوفاة اوصى بها وجوبا **الثالثة** المملوك الذي
يشترى من الزكوة اذا مات ولا وارث له ورثه ارباب الزكوة وقيل بل يرثه الامام والاول
اظهر **الرابعة** اذا احتاجت الصدقة الى كيل او وزن كانت الاجرة على المالك وقيل تحتسب من الزكوة
والاول اشبه **الخامسة** اذا اجتمع للفقير سببان او ما زاد يستحق بهما الزكوة كالفقر والكتابة
والغزو جاز ان يعطى بحسب كل سبب نصيبا **السادسة** اقل ما يعطى الفقير ما يجب في النصاب الاول
عشرة قراريط او خمسة دراهم وقيل ما يجب في النصاب الثاني قيراطان او درهم والاول اكثر ولا حد
للاكثر اذا كان دفعة ولو تعاقبت العطية فبلغت مؤنة السنة منع ما زاد **السابعة**
اذا قبض الامام الزكوة دعا لصاحبها وجوبا وقيل استحبابا وهو الاشبه **الثامنة** يكره ان يملك
ما اخرجه في الصدقة اختيارا واجبة كانت او مندوبة ولا باس اذا عادت بميراث وما شابهه
التاسعة يستحب ان يوسم نعم الصدقة في اقوى موضع منها واكشفه كاصول الاذان في الغنم
وافخاذ الابل والبقر ويكتب في الميسم ما اخذت له زكوة او صدقة او جزية **القول في وقت التسليم** اذا اهل
الثاني عشر وجب دفع الزكوة ولا يجوز التاخير الا لمانع او لانتظار من له قبضها واذا عزلها جاز
تاخيرها الى شهر او شهرين والاشبه ان التاخير ان كان لسبب مبيح دام بدوامه ولا يتحدد
وان كان اقتراحا لم يجز ويضمن ان تلفت ولا يجوز تقديمها قبل وقت الوجوب

ولو قبل ومات ثم قبض الورثة قبل الهلال وجبت عليهم **الثاني** في جنسها وقدرها والضابط اخراج ما كان قوتاً غالباً كالحنطة والشعير ودقيقهما وخبزهما والتمر والزبيب والارز واللبن والاقط ومن غير ذلك يخرج بالقيمة السوقية والافضل اخراج التمر ثم الزبيب ويليه ان يخرج كل انسان ما يغلب على قوته والفطرة من جميع الاقوات المذكورة صاع والصاع اربعة امداد وهي تسعة ارطال بالعراقي ومن اللبن اربعة ارطال وفسره قوم بالمدني ولا تقدير في عوض الواجب بل يرجع الى قيمة السوق وقدره قوم بدرهم وآخرون باربعة دوانيق فضة وليس بمعتمد وربما نزل على اختلاف الاسعار **الثالث** في وقتها تجب بهلال شوال ولا يجوز تقديمها الا على سبيل القرض على الاظهر ويجوز اخراجها بعده وتأخيرها الى قبل صلاة العيد افضل وان خرج وقت الصلاة وقد عزلها اخرجها واجباً بنية الاداء وان لم يكن عزلها قيل سقطت وقيل يأتي بها قضاء وقيل اداء والاول اشبه واذا اخر دفعها بعد العزل مع الامكان ضمن ولو كان لا معه لم يضمن ولا يجوز حملها الى بلد آخر مع وجود المستحق ويضمن ويجوز مع عدمه ولا ضمان **الرابع** في مصرفها وهو مصرف زكاة المال ويجوز ان يتولى المالك اخراجها والافضل دفعها الى الامام او من نصبه ومع التعذر الى فقهاء الشيعة ولا يعطى غير المؤمن والمستضعف مع عدمه وتعطى اطفال المؤمنين ولو كان آباؤهم فساقاً ولا يعطى الفقير اقل من صاع الا ان يجتمع من لا يتسع لهم ويجوز ان يعطى الواحد ما يغنيه دفعة ويستحب اختصاص ذوي القرابة بها ثم الجيران

كتاب الخمس

وفيه فصلان **الاول** فيما يجب فيه وهو سبعة **الاول** غنائم دار الحرب حواه العسكر او لم يحوه من ارض وغيرها ما لم يكن غصباً من مسلم او معاهد قليلاً كان او كثيراً **الثاني** المعادن سواء كانت منطبعة كالذهب والفضة والرصاص او غير منطبعة كالياقوت والزبرجد والكحل او مائعة كالقير والنفط والكبريت ويجب فيه الخمس بعد المؤونة وقيل لا يجب حتى يبلغ عشرين ديناراً وهو المروي والاول اكثر **الثالث** الكنوز وهو كل مال مذخور تحت الارض فان بلغ عشرين ديناراً وكان في ارض دار الحرب او دار الاسلام

والاجزاء اشبه **القسم الثاني** في زكوة الفطرة واركانها اربعة **الاول** فيمن تجب عليه الفطرة بشروط ثلثة الاول التكليف فلا تجب على الصبي ولا على المجنون ولا على من اهلّ شوال وهو مغمى عليه **الثاني** الحرية فلا تجب على المملوك ولو قيل يملك ولا على المدبر ولا على ام الولد ولا على المكاتب المشروط ولا المطلق الذي لم يتحرر منه شيء ولو تحرر منه شيء وجبت عليه بالنسبة ولو عاله المولى وجبت عليه دون المملوك **الثالث** الغنا فلا تجب على الفقير وهو من لا يملك احد النصب الزكاتية وقيل من تحل له الزكوة وضابطه ان لا يملك قوت سنة له ولعياله وهو الاشبه ويستحب للفقير اخراجها واقل ذلك ان يدير صاعا على عياله ثم يتصدق به ومع الشروط يخرجها عن نفسه وعن جميع من يعوله فرضا او نفلا من زوجة وولد وما شاكلهما وضيف وما شابهه صغيرا كان او كبيرا حرا او عبدا مسلما او كافرا والنية معتبرة في ادائها ولا يصح اخراجها من الكافر وان وجبت عليه ولو اسلم سقطت عنه **مسائل ثلاث الاولى** من بلغ قبل الهلال او اسلم او زال جنونه او ملك ما يصير به غنيا وجبت عليه ولو كان بعد ذلك ما لم يصل العيد استحبت وكذا التفصيل لو ملك مملوكا او ولد له **الثانية** الزوجة والمملوك تجب الزكوة عنهما ولو لم يكونا في عياله اذا لم يعلهما غيره وقيل لا تجب الا مع العيلولة وفيه تردد **الثالثة** كل من وجبت زكوته على غيره سقطت عن نفسه وان كان لو انفرد وجبت عليه كالضيف الغني والزوجة

فروع الاول اذا كان له مملوك غائب يعرف حياته فان كان يعول نفسه او في عيال مولاه وجبت على المولى وان عاله غيره وجبت الزكوة على العائل **الثاني** اذا كان العبد بين شريكين فالزكوة عليهما فان عاله احدهما فالزكوة على العائل **الثالث** ولو مات المولى وعليه دين فان كان بعد الهلال وجبت زكوة مملوكه في ماله وان ضاقت التركة قسمت على الدين والفطرة بالحصص فان مات قبل الهلال لم تجب على احد الا بتقدير ان يعوله **الرابع** اذا اوصى له بعبد ثم مات الموصي فان قبل الوصية قبل الهلال وجبت عليه وان قبل بعده سقطت وقيل تجب على الورثة وفيه تردد ولو وهب له ولم يقبض لم تجب الزكوة على الموهوب له ولو مات الواهب كانت على الورثة وقيل لو

الاولى مستحق الخمس هو من ولده عبد المطلب وهم بنو ابي طالب والعباس والحارث وابي لهب
الذكر والانثى وفي استحقاق بني المطلب تردد اظهره المنع **الثانية** هل يجوز ان يخص بالخمس
طائفة قيل نعم وقيل لا وهو الاحوط **الثالثة** يقسم الامام على الطوائف قدر الكفاية مقتصدا
فان فضل كان له وان اعوز اتم من نصيبه **الرابعة** ابن السبيل لا يعتبر فيه الفقر بل
الحاجة في بلد التسليم ولو كان غنيا في بلده وهل يراعى ذلك في اليتيم قيل نعم وقيل لا والاول احوط
الخامسة لا يحل حمل الخمس الى غير بلده مع وجود المستحق ولو حمل والحال هذه ضمن ويجوز
مع عدمه **السادسة** الايمان معتبر في المستحق على تردد والعدالة لا تعتبر على الاظهر الفصل
الثالث في الانفال وهي ما يستحقه الامام من الاموال على جهة الخصوص كما كان
للنبي عليه السلام وهي خمسة الارض التي تملك من غير قتال سواء انجلى اهلها او سلموها طوعا
والارضون الموات سواء ملكت ثم باد اهلها او لم يجر عليها ملك كالمفاوز وسيف البحار ورؤس الجبال
وما يكون بها من المنافع وكذا بطون الاودية والآجام واذا فتحت دار الحرب فما كان لسلطانهم
من قطائع وصفايا فهي للامام اذا لم تكن مغصوبة من مسلم او معاهد وكذا له ان يصطفي من الغنيمة
ما شاء من فرس او ثوب او جارية او غير ذلك ما لم يجحف وما يغنمه المقاتلون بغير اذنه فهو له
عليه السلام **الثاني** في كيفية التصرف في مستحقه وفيه مسائل **الاولى** لا يجوز التصرف
في ذلك بغير اذنه ولو تصرف متصرف كان غاصبا ولو حصلت له فائدة كانت للامام **الثانية**
اذا قاطع الامام على شيء من حقوقه حل ما يفضل عن القطيعة ووجب عليه الوفاء
الثالثة ثبت اباحة المناكح والمساكن والمتاجر في حال الغيبة وان كان ذلك بأجمعه للامام و
لا يجب اخراج حصة الموجودين من ارباب الخمس منه **الرابعة** ما يجب من الخمس يجب
صرفه اليه مع وجوده ومع عدمه قيل يكون مباحا وقيل يجب حفظه ثم يوصى به عند
ظهور امارة الموت وقيل يدفن وقيل يصرف النصف الى مستحقيه ويحفظ ما يختص به
بالوصاة او الدفن وقيل بل تصرف حصته الى الاصناف الموجودين ايضا لان عليه الاتمام

وليس عليه أثره وجب عليه الخمس ولو وجده في ملك مبتاع عرّفه البائع فإن عرفه فهو له وكان
احق به وان جهله فهو للمشتري وعليه الخمس وكذا لو اشترى دابة ووجد في جوفها شيئاً له
قيمة ولو ابتاع سمكة فوجد في جوفها شيئاً اخرج خمسه وكان له الباقي ولا يعرّف **فروع**
الاول اذا وجد كنزاً في ارض موات من دار الاسلام فان لم يكن عليه سكة او كان عليه سكة عادية
اخرج خمسه وكان له الباقي وان كان عليه سكة الاسلام قيل يعرّف كاللقطة وقيل يملكه الواجد وعليه
الخمس والاول اشبه **الرابع** كل ما يخرج من البحر بالغوص كالجواهر والدرر بشرط ان يبلغ قيمته
ديناراً فصاعداً ولو أخذ منه شيء من غير غوص لم يجب الخمس **فرع** العنبر ان اخرج بالغوص
روعي فيه مقدار دينار وان جني من وجه الماء او من الساحل كان له حكم المعادن **الخامس** ما يفضل
عن مؤونة السنة له ولعياله من ارباح التجارات والصناعات والزراعات **السادس** اذا اشترى الذمي
ارضاً من مسلم وجب فيها الخمس سواء كانت مما فيه الخمس كالارض المفتوحة عنوة او ليس فيه كالارض التي
اسلم عليها اهلها **السابع** الحلال اذا اختلط بالحرام ولا يتميز وجب فيه الخمس **فروع**
الاول الخمس يجب في الكنز سواء كان الواجد له حراً او عبداً صغيراً او كبيراً وكذا المعادن والغوص
الثاني لا يعتبر الحول في شيء من الخمس ولكن يؤخر ما يجب في ارباح التجارات احتياطاً للمكتسب
الثالث اذا اختلف المالك والمستأجر في الكنز فان اختلفا في ملكه فالقول
قول المؤجر مع يمينه وان اختلفا في قدره فالقول قول المستأجر **الرابع** الخمس يجب
بعد المؤونة التي يفتقر اليها اخراج الكنز والمعدن من حفر وسبك وغيره **الفصل الثاني**
في قسمته يقسم ستة اقسام ثلاثة للنبي عليه السلام وهي سهم الله وسهم رسوله وسهم ذي القربى وهو الامام
وبعده للامام القائم مقامه وما كان قبضه النبي او الامام ينتقل الى وارثه وثلاثة للايتام
والمساكين وابناء السبيل وقيل بل يقسم خمسة اقسام والاول اشهر ويعتبر في الطوائف الثلاث
انتسابهم الى عبد المطلب بالابوة فلو انتسبوا بالام خاصة لم يعطوا من الخمس شيئاً على الاظهر
ولا يجب استيعاب كل طائفة بل لو اقتصر من كل طائفة على واحد جاز وهنا مسائل الاولى

لا انوار وعصارة الاشجار وعن الجماع في القبل اجماعا وفي دبر المرأة على الاشهر يفسد صوم
المرأة وفي فساد الصوم بوطء الغلام والدابة تردد وان حرم وكذا القول في فساد صوم
الموطوء والاشبه انه يتبع وجوب الغسل وعن الكذب على الله وعلى رسوله والائمة عليهم السلام
وهل يفسد الصوم بذلك قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه وعن الارتماس قيل لا يحرم بل يكره
والاول اشبه وهل يفسد الصوم بفعله الاشبه لا وايصال الغبار الى الحلق خلاف والاظهر التحريم
وفساد الصوم وعن البقاء على الجنابة عامدا حتى يطلع الفجر من غير ضرورة على الاشهر ولو اجنب
فنام غير ناو للغسل فطلع الفجر فسد الصوم ولو كان نوى الغسل صح صومه ولو انتبه ثم نام ناويا
فاصبح نائما فسد صومه وعليه قضاؤه ولو استمنى او لمس امرأة فامنى فسد صومه ولو احتلم بعد نية
الصوم نهارا لم يفسد صومه وكذا لو نظر الى امرأة فامنى على الاظهر او استمع فامنى والحقنة بالجامد
جائزة وبالمائع محرمة ويفسد بها الصوم على تردد مسئلتان الاولى كل ما ذكرنا انه
يفسد الصيام انما يفسده اذا وقع عمدا سواء كان عالما او جاهلا على تردد في الجاهل ولو كان
سهوا لم يفسد سواء كان الصوم واجبا او ندبا وكذا لو اكره على الافطار او وجر في حلقه الثانية لا بأس
بمص الخاتم ومضغ الطعام للصبي وزق الطائر وذوق المرق ولا استنقاع الماء للرجال ويستحب السواك
للصائم بالرطب واليابس المقصد الثاني فيما يوجب القضاء والكفارة يجب بسبعة اشياء الاكل والشرب
المعتاد وغيره والجماع حتى تغيب الحشفة قبلا او دبرا وتعمد البقاء على الجنابة حتى يطلع الفجر
وكذا لو نام غير ناو للغسل حتى يطلع الفجر والاستمناء وايصال الغبار الى الحلق الثانية لا تجب الكفارة
الا في صوم رمضان وقضائه بعد الزوال والنذر المعين وفي صوم الاعتكاف اذا وجب وما عداه لا تجب فيه الكفارة
مثل صوم الكفارات والنذر غير المعين والمندوبات وان فسد الصوم فرع لو ...
صومه فافطر عامدا فسد صومه وعليه قضاؤه وفي وجوب الكفارة تردد والاشبه الوجوب ولو وجر في
حلقه او اكره اكراها يرتفع معه الاختيار لم يفسد صومه ولو خوف فافطر وجب القضاء على تردد
ولا كفارة الثالثة الكفارة في رمضان عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا

عند عدم الكفاية وكما يجب في الشمع وجوباً فهو واجب عليه عند غيبته وهو الأشبه

الخامسة يجب أن يتولى صرف حصة الإمام في الأصناف الموجودين من إليه الحكم بحق النيابة

كما يتولى أداء ما يجب على الغائب

كتاب الصوم

والنظر في أركانه وأقسامه ولواحقه

وأركانه أربعة **الأول** الصوم وهو الكف عن المفطرات مع النية فهي إما ركن وإما شرط في

صحته وهي بالشرط أشبه ويكفي في شهر رمضان أن ينوي أنه يصوم متقرباً إلى الله تعالى وهل يكفي ذلك

في النذر المعين قيل نعم وقيل لا وهو الأشبه ولا بد فيما عداهما من نية التعيين وهو القصد إلى

الصوم المخصوص فلو اقتصر على نية القربة وذهل عن تعيينه لم يصح ولا بد من حضورها عند

أول جزء من الصوم أو تبييتها مستمراً على حكمها ولو نسيها ليلاً جددها نهاراً ما بينه وبين الزوال

ولو زالت الشمس فات محلها واجباً كان الصوم أو ندباً وقيل يمتد وقتها إلى الغروب لصوم النافلة والأول

أشهر وقيل يختص رمضان بجواز تقديم نيته عليه ولو سها عند دخوله فصام كانت النية الأولى كافية وكذا

قيل يجزي نية واحدة لصيام الشهر كله ولا يقع في شهر رمضان صوم غيره ولو نوى غيره واجباً

كان أو ندباً أجزأ عن رمضان دون ما نواه ولا يجوز أن يردد نيته بين الواجب والندب بل لا بد

من قصد أحدهما تعييناً ولو نوى الوجوب آخر يوم من شعبان مع الشك لم يجز عن أحدهما ولو نواه

مندوباً أجزأ عن رمضان إذا انكشف أنه منه ولو صام على أنه إن كان من رمضان كان واجباً

وإلا كان مندوباً قيل يجزي وقيل لا يجزي وعليه الإعادة وهو الأشبه ولو أصبح بنية الإفطار

ثم بان أنه من الشهر جدد النية واجتزأ به وإن كان ذلك بعد الزوال أمسك وعليه القضاء

فروع ثلاثة الأول لو نوى الإفطار في يوم من رمضان ثم جدد قبل الزوال قيل لا ينعقد

وعليه القضاء ولو قيل بانعقاده كان أشبه **الثاني** لو عقد نية الصوم ثم نوى

الإفطار ولم يفطر ثم جدد النية كان صحيحاً **الثالث** نية الصبي المميز صحيحة وصومه شرعي

الثاني ما يمسك عنه الصائم وفيه مقاصد يجب الإمساك عن كل مأكول معتاداً كان

كالخبز والفواكه وغير معتاد كالحصى والبرد وعن كل مشروب ولو لم يكن معتاداً كمياه الأنوار

وهو الأشبه **السادسة** اذا طلع الفجر وفي فيه طعام لفظه ولو ابتلعه فسد صومه وعليه
القضاء والكفارة **السابعة** المنفرد برؤية هلال شهر رمضان اذا افطر عليه القضاء
والكفارة **المسألة العاشرة** يجوز الجماع حتى يبقى لطلوع الفجر مقدار ايقاعه والغسل ولو تيقن
الوقت فواقع فسد صومه وعليه الكفارة ولو فعل ذلك ظانا سعة الوقت فان كان مع المراعاة لم
يكن عليه شيء وان اهمل فعليه القضاء **الحادية عشرة** تتكرر الكفارة بتكرر الموجب اذا كان في
يومين من صوم تتعلق به الكفارة وان كان في يوم واحد قيل تتكرر مطلقا وقيل ان تخلله التكفير وقيل
لا تتكرر وهو الأشبه سواء كان من جنس واحد او مختلفا **فرع** من فعل ما تجب به الكفارة
ثم سقط فرض الصوم بسفر او حيض وشبهه قيل تسقط الكفارة وقيل لا وهو الأشبه
الثانية عشرة من افطر في شهر رمضان عالما عامدا عزر مرة فان عاد كذلك عزر
ثانيا فان عاد قتل **الثالثة عشرة** من وطئ زوجته في شهر رمضان وهما صائمان مكرها لها
كان عليه كفارتان ولا كفارة عليها فان طاوعته فسد صومهما وعلى كل واحد منهما كفارة عن نفسه
ويعزر بخمسة وعشرين سوطا وكذا لو كان الاكراه لاجنبية وقيل لا يتحمل هنا وهو الأشبه
الرابعة عشرة كل من وجب عليه شهران متتابعان فعجز صام ثمانية عشر يوما ولو عجز
عن الصوم اصلا استغفر الله فهو كفارته **الخامسة عشرة** لو تبرع متبرع بالتكفير عمن وجبت عليه
الكفارة جاز لكن يراعى في الصوم الوفاة **المقصد الثالث** فيما يكره للصائم وهو تسعة
النساء تقبيلا ولمسا وملاعبة والاكتحال بما فيه صبر او مسك واخراج الدم المضعف ودخول
الحمام كذلك والسعوط بما لا يتعدى الحلق وشم الرياحين ويتأكد في النرجس والاحتقان بالجامد وبل
الثوب على الجسد وجلوس المرأة في الماء **الركن الثالث** في الزمان الذي يصح فيه الصوم وهو النهار دون
الليل ولو نذر الصيام ليلا لم ينعقد وكذا لو ضم اليه النهار ولا يصح صوم العيدين ولو نذر
صومهما لم ينعقد ولو نذر يوما معينا فاتفق احد العيدين لم يصح صومه وهل يجب قضاؤه قيل نعم وقيل
لا وهو الأشبه وكذا البحث في ايام التشريق لمن كان بمنى **الركن الرابع** في ... الصائم

١٢٥٨١٢٣

مخيرا في ذلك وقيل بل هي على الترتيب وقيل يجب بالافطار بالمحرم ثلاث كفارات
وبالمحلل كفارة والاول اكثر الرابعة اذا افطر ما نذر صومه على التعيين كان عليه
القضاء وكفارة كبرى مخيرة وقيل كفارة يمين والاول اظهر الخامسة الكذب على الله و
رسوله وعلى الائمة عليهم السلام حرام على الصائم وغيره وان تأكد على الصائم لكن لا يجب به قضاء و
كفارة على الاشبه السادسة الارتماس حرام على الاظهر ولا يجب به كفارة ولا قضاء وقيل يجبان به
والاول اشبه السابعة لا بأس بالحقنة بالجامد على الاصح ويحرم بالمائع ويجب به القضاء على الاظهر
الثامنة من اجنب ونام ناويا للغسل ثم انتبه ثم نام كذلك ثم انتبه ونام ثالثة ناويا حتى
طلع الفجر لزمته الكفارة على قول مشهور وفيه تردد التاسعة يجب القضاء في الصوم
الواجب المتعين بتسعة اشياء فعل المفطر قبل مراعاة الفجر مع القدرة والافطار اخلادا الى من
اخبر ان الفجر لم يطلع مع القدرة على عرفانه ويكون طالعا وترك العمل بقول المخبر بطلوعه والافطار
لظنه كذبه وكذا الافطار تقليدا ان الليل دخل ثم تبين فساد الخبر والافطار للظلمة الموهمة دخول
الليل فلو غلب على ظنه لم يفطر وتعمد القيء ولو ذرعه لم يفطر والحقنة بالمائع ودخول الماء الحلق
للتبرد دون المضمضة للطهارة ومعاودة الجنب النوم ثانيا حتى يطلع الفجر ناويا للغسل ومن
نظر الى من يحرم عليه نظرها بشهوة فامنى قيل عليه القضاء وقيل لا يجب وهو الاشبه وكذا لو كانت محللة
فروع الاول لو تمضمض متداويا او طرح في فيه خرزا او غيره لغرض صحيح فسبق الى حلقه لم
يفسد صومه ولو فعل ذلك عبثا قيل عليه القضاء وقيل لا وهو الاشبه الثاني ما يخرج من بقايا
الغذاء من بين اسنانه يحرم ابتلاعه للصائم فان ابتلعه عمدا وجب القضاء والاشبه القضاء والكفارة
وفي السهو لا شيء عليه الثالث لا يفسد الصوم ما يصل الى الجوف بغير الحلق عدا الحقنة
بالمائع وقيل صب الدواء في الاحليل حتى يصل الى الجوف يفسده وفيه تردد الرابع لا يفسد الصوم
بابتلاع النخامة والبصاق ولو كان عمدا ما لم ينفصل عن الفم وما ينزل من الفضلات من رأسه اذا استرسل
وتعدى الحلق من غير قصد لم يفسد الصوم ولو تعمد ابتلاعه افسد الخامس ما له طعم كالعلك قيل يفسد الصوم وقيل لا

بروية يوم الثلاثين قبل الزوال لا بعده ولا يعدّ خمسة ايام من اول الهلال الماضية
ويجب صوم يوم الثلاثين من شعبان بنية النذر فان نكشف انه من رمضان اجزأه ولو نوى بنية
رمضان لامادة قيل يجزيه وقيل لا وهو الاشبه فان افطره فاهل شوال ليلة التاسع والعشرين
من هلال رمضان قضاه وكذا لو قامت بينة برؤيته ليلة الثلاثين من شعبان وكل
شهر غمّ فيه رؤيته يعدّ ما قبله ثلثين ولو غمت شهور السنة عدّ كل شهر منها ثلثين وقيل
ينقص منها القضاء العادة بالنقيصة وقيل يعمل في ذلك برواية الخمسة والاول اشبه ومن كان
بحيث لا يعلم الشهر كالاسير والمحبوس صام شهرا تغليبا فان استمر الاشتباه فهو برئ وان اتفق
في شهر رمضان او بعده اجزأه وان كان قبله قضاه ووقت الامساك طلوع الفجر الثاني ووقت
الافطار غروب الشمس وحدّه ذهاب الحمرة من المشرق ويستحب تأخير الافطار حتى يصلي المغرب
الا ان تنازعه نفسه او يكون من يتوقعه للافطار الثاني في شرائطه وهي قسمان الاول
ما باعتباره يجب الصوم وهو سبعة البلوغ وكمال العقل فلا يجب على الصبي ولا على المجنون
الا ان يكملا قبل طلوع الفجر ولو كملا بعد طلوعه لم يجب على الاظهر وكذا المغمى عليه وقيل ان
سبقت منه النية صح الصوم قبل الاغماء والا كان عليه القضاء والاول اشبه والصحة من المرض فان برئ قبل الزوال
ولم يتناول وجب الصوم وان كان تناول او كان برؤه بعد الزوال امسك استحبابا و
لزمه القضاء والاقامة وحكمها فلا يجب على المسافر ولا يصح منه بل يلزمه القضاء ولو
صام لم يجزه مع العلم ويجزيه مع الجهل ولو حضر بلده او بلدا يعزم فيه الاقامة عشرة كان حكمه
حكم المقيم في الصحيح وعليه وفي حكم الاقامة كثرة السفر كالمكاري والملاح واشباههما ما لم
يحصل لهم الاقامة عشرة ايام والخلو من الحيض والنفاس فلا يجب عليهما ولا يصح منهما وعليهما القضاء
الثاني ما باعتباره يجب القضاء وهو ثلثة شروط البلوغ وكمال العقل والاسلام فلا يجب على الصبي
القضاء الا اليوم الذي بلغ فيه قبل طلوع فجره وكذا المجنون والكافر وان وجب عليهم لكن لا
يجب عليه القضاء الا ما ادرك فجره مسلما ولو اسلم في اثناء اليوم امسك استحبابا وصام ما يستقبله

صح من الكافر وان وجب عليه ولا المجنون ولا المغمى عليه وقيل اذا سبقت من المغمى عليه النية كان
بحكم الصائم وهو الاشبه ويصح صوم الصبي المميز والنائم اذا سبقت منه النية ولو استمر الى
الليل ولو لم يعقد صومه بالنية مع وجوبه ثم طلع الفجر عليه نائما واستمر حتى زالت الشمس
فعليه القضاء ولا يصح صوم الحائض ولا النفساء سواء حصل العذر قبل الغروب او انقطع
بعد الفجر ويصح من المستحاضة اذا فعلت ما يجب عليها من الاغسال او الغسل ولا يصح الصوم
الواجب من مسافر يلزمه التقصير الا ثلاثة ايام في بدل الهدي والثمانية عشر
في بدل البدنة لمن افاض من عرفات قبل الغروب عامدا والنذر المشترط سفرا وحضرا على قول مشهور
وهل يصوم مندوبا قيل لا وقيل نعم وقيل يكره وهو الاشبه ويصح كل ذلك ممن له حكم المقيم
ولا يصح من الجنب اذا ترك الغسل عامدا مع القدرة حتى يطلع الفجر ولو استيقظ جنبا لم ينعقد صومه وقد نام عمدا
وقيل لا ابدا فان كان في رمضان فصومه صحيح وكذا في النذر المعين ويصح من المريض ما لم يستضر به

مسائل ثلث الاولى البلوغ الذي يجب معه العبادات الاحتلام او الانبات او بلوغ خمس عشرة سنة
في الرجال على الاظهر وتسع في النساء **الثانية** يمرن الصبي والصبية على الصوم قبل البلوغ ويشدد
عليهما لسبع مع الطاقة **النظر الثالث** في اقسامه وهي اربعة واجب وندب ومكروه ومحظور فالواجب ستة
صوم شهر رمضان والكفارات ودم المتعة والنذر وما في معناه والاعتكاف على وجه وقضاء الواجب

القول في شهر رمضان والكلام في علامته وشروطه واحكامه **اما الاول** فيعلم الشهر
برؤية الهلال فمن رآه وجب عليه الصوم ولو انفرد وكذا لو شهد فردت شهادته وكذا يفطر لو انفرد
بهلال شوال ومن لم يره لا يجب عليه الصوم الا ان يمضي من شعبان ثلثون يوما او يرى رؤية شائعة فان
لم يتفق ذلك وشهد شاهدان قيل لا تقبل وقيل تقبل مع العلة وقيل تقبل مطلقا وهو الاظهر سواء
كانا من البلد او خارجه واذا رئي في البلاد المتقاربة كالكوفة وبغداد وجب الصوم على ساكنيها
اجمع دون المتباعدة كالعراق وخراسان بل يلزم حيث رئي ولا يثبت بشهادة الواحد على الاصح
ولا بشهادة النساء ولا اعتبار بالجدول ولا بالعدد ولا بغيبوبة الهلال بعد الشفق ولا برؤيته

وتنقسم اربعة اقسام الاول ما يجب فيه الصوم مع غيره وهو كفارة قتل العمد فان خصالها الثلاث
تجب جميعا ويلحق بذلك من افطر على محرم في شهر رمضان عامدا على رواية الثاني ما يجب الصوم بعد
العجز عن غيره وهو صوم كفارة قتل الخطأ والظهار والافطار في قضاء شهر رمضان بعد الزوال
وكفارة اليمين والافاضة من عرفات عامدا قبل الغروب وفي كفارة جزاء الصيد تردد وتنزيلها على
الترتيب اظهر ويلحق بهذا كفارة شق الرجل ثوبه على زوجته وولده وكفارة خدش المرأة وجهها
ونتفها شعر راسها الثالث ما يكون الصائم مخيرا فيه بينه وبين غيره وهو خمسة
كفارة من افطر في يوم من شهر رمضان عامدا وكفارة خلف النذر والعهد والاعتكاف الواجب وكفارة
حلق الراس في حال الاحرام ويلحق بهذا كفارة جز المرأة راسها في المصاب الرابع ما يجب مرتبا
على غيره مخيرا بينه وبين غيره وهو كفارة الواطئ امته المحرمة باذنه وكل الصوم يلزم فيه
التتابع الا اربعة صوم النذر المجرد عن التتابع وما في معناه من يمين او عهد وصوم القضاء وصوم جزاء
الصيد والسبعة في بدل الهدي وكلما يشترط فيه التتابع اذا افطر في اثنائه لعذر بنى وان
افطر لغير عذر استانف الا ثلاثة مواضع من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فصام شهرا ومن
الثاني شيئا ولو يوما بنى ولو كان قبل ذلك استانف ومن وجب عليه صوم شهر متتابع بنذر فصام
خمسة عشر يوما ثم افطر لم يبطل صومه وبنى عليه ولو كان قبل ذلك استانف وفي صوم ثلاثة الايام
عن الهدي ان صام يوم التروية وعرفة ثم افطر يوم النحر جاز ان يبني بعد انقضاء ايام
التشريق ولو كان اقل من ذلك استانف وكذا لو فصل بين اليومين والثالث بافطار
غير العيد استانف ايضا والحق به من وجب عليه شهر في كفارة قتل الخطأ او الظهار
لكونه مملوكا وفيه تردد وكل من وجب عليه صوم متتابع لا يجوز ان يبتدئ زمانا لا يسلم فيه فمن
وجب عليه شهران متتابعان لا يصوم شعبان الا ان يصوم قبله ولو يوما
ولا شوالا مع يوم من ذي القعدة ويقتصر وكذا الحكم في ذي الحجة مع يوم من آخر وقيل القاتل
في اشهر الحرم يصوم شهرين منها ولو دخل فيهما العيد وايام التشريق والاول اشبه

وقيل يصوم اذا اسلم قبل الزوال وان ترك قضاه والاول اشبه **الثالث** ما يلحق به من
الاحكام من فاته شهر رمضان او شيء منه لصغر او جنون او كفر اصلي فلا قضاء عليه وكذا ان فاته
لاغماء وقيل يقضي ما لم ينو قبل اغمائه والاول اظهر ويجب القضاء على المرتد سواء كان عن فطرة
او كفر والحائض والنفساء وكل تارك له بعد وجوبه عليه اذا لم يقم مقامه غيره ويستحب الموالاة
في القضاء احتياطا للبراءة وقيل بل يستحب التفريق للفرق وقيل يتابع في ستة ويفرق
الباقي للرواية والاول اشبه. **وفي هذا الباب مسائل الاولى** من فاته شهر رمضان
او بعضه لمرض فان مات في مرضه لم يقض عنه وجوبا واستحب وان استمر به المرض الى رمضان آخر
سقط قضاؤه على الاظهر وكفر عن كل يوم من السالف بمد من طعام وان برأ بينهما واخره
عازما على القضاء قضاه ولا كفارة وان تركه تهاونا قضاه وكفر عن كل يوم من السالف بمد من طعام **الثانية**
يجب على الولي ان يقضي ما فات عن الميت من صيام واجب رمضان كان او غيره سواء كان فات
بمرض او غيره ولا يقضي الولي الا ما تمكن الميت من قضائه واهمله الا ما يفوت بالسفر فانه
يقضي ولو مات مسافرا على رواية والولي هو اكبر اولاده الذكور ولو كان الاكبر انثى لم يجب عليها
القضاء ولو كان له وليان او اولياء متساوون في السن تساووا في القضاء وفيه تردد ولو
تبرع بالقضاء بعض سقط وهل يقضي عن المرأة ما فاتها فيه تردد **الثالثة** اذا لم يكن له ولي او
كان الاكبر انثى سقط القضاء وقيل يتصدق عنه عن كل يوم بمد من تركته ولو كان عليه
شهران متتابعان صام الولي شهرا وتصدق من مال الميت عن شهر **الرابعة** القاضي لشهر
رمضان لا يحرم عليه الافطار قبل الزوال لعذر وغيره ويحرم بعده ويجب معه الكفارة وهي اطعام
عشرة مساكين لكل مسكين مد من طعام فان لم يمكنه صام ثلاثة ايام **الخامسة** اذا نسي غسل
الجنابة ومر عليه ايام او الشهر كله قيل يقضي الصلاة والصوم وقيل يقضي الصلاة حسب وهو
الاشبه **السادسة** اذا اصبح يوم الثلاثين من شهر رمضان صائما وثبتت الرؤية في الماضية افطر
وصلى العيد ان كان قبل الزوال وان كان بعد الزوال فقد فاتت الصلاة **القول في صوم الكفارات** وهي اثنتا عشرة

جاهلاً لم يقض **الثالثة** الشرائط المعتبرة في قصر الصلوة معتبرة في قصر الصوم
ويزيد على ذلك تبييت النية وقيل لا يعتبر ايضا بل يكفي خروجه قبل الزوال وقيل لا يعتبر ايضا
بل يجب القصر ولو خرج قبل الغروب والاول اشبه وكل سفر يجب قصر الصلوة فيه يجب قصر
الصوم وبالعكس الا الصيد للتجارة على قول **الرابعة** الذين يلزمهم اتمام الصلوة
سفرا يلزمهم الصوم وهم الذين سفرهم اكثر من حضرهم ما لم يحصل لاحدهم اقامة عشرة ايام
في بلده او غيره وقيل يلزمهم الاتمام مطلقا عدا المكاري **الخامسة** لا يفطر المسافر حتى يتوارى
عنه جدران بلده او يخفى عليه اذانه فلو افطر قبل ذلك كان عليه مع القضاء الكفارة **السادسة**
الهمّ والكبيرة وذو العطاش يفطرون في رمضان ويتصدقون عن كل يوم بمد من الطعام
ثم ان امكن القضاء وجب والا سقط وقيل ان عجز الشيخ والشيخة سقط التكفير كما
يسقط الصوم وان اطاقاه بمشقة كفرا والاول اظهر **السابعة** الحامل المقرب
والمرضع القليلة اللبن يجوز لهما الافطار في رمضان وتقضيان مع الصدقة عن كل يوم بمد من
طعام **الثامنة** من نام في رمضان واستمر نومه فان كان نوى الصوم فلا قضاء عليه وان لم
ينو فعليه القضاء والمجنون والمغمى عليه لا يجب على احدهما القضاء سواء عرض ذلك اياما
او بعض يوم وسواء سبقت منهما النية او لم تسبق وسواء عولج بما يفطر او لم يعالج على الاشبه
التاسعة من يسوغ له الافطار في شهر رمضان يكره له التملي من الطعام والشراب وكذا
الجماع وقيل يحرم والاول اشبه

كتاب الاعتكاف

والكلام فيه وفي اقسامه واحكامه
وهو اللبث المتطاول للعبادة ولا يصح الا من مكلف مسلم وشرائطه ستة **الاول** النية و
فيه نية القربة ثم ان كان منذورا نواه واجبا وان كان مندوبا نوى الندب واذا مضى له
يومان وجب الثالث على الاظهر وجدد نية الوجوب **الثاني** الصوم فلا يصح الا في زمان
يصح فيه الصوم ممن يصح منه وان اعتكف في العيدين لم يصح وكذا لو اعتكفت الحائض
او النفساء لم يصح **الثالث** لا يصح الاعتكاف الا ثلاثة فمن نذر اعتكافا مطلقا وجب عليه الاتيان بها

والندب من الصوم قد لا يختص وقتا معينا كصيام أيام السنة فإنه جنة من النار وقد يختص
وقتا معينا والمؤكد منه أربعة عشر قسما صوم الثلاثة الأيام من كل شهر أول خميس منه
وآخر خميس وأول أربعاء في العشر الثاني ومن أخرها استحب له القضاء ويجوز تأخيرها اختيارا من
الصيف إلى الشتاء فإن عجز استحب له أن يتصدق عن كل يوم بمد أو مد وصوم أيام البيض
وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وصوم يوم الغدير وصوم مولد النبي صلى الله عليه وآله وبعثته
ويوم دحو الأرض وصوم عرفة لمن لم يضعفه عن الدعاء مع تحقق الهلال وصوم عاشوراء على
وجه الحزن ويوم المباهلة وصوم كل خميس وكل جمعة وأول ذي الحجة وصوم رجب وشعبان ويستحب الإمساك
تأديبا وإن لم يكن صوما في سبعة مواطن المسافر إذا قدم أهله أو بلدا يعزم فيه الإقامة عشرة أيام فما زاد
بعد الزوال أو قبله وقد أفطر وكذا المريض إذا برئ وتمسك الحائض والنفساء إذا طهرتا في أثناء النهار
والكافر إذا أسلم والصبي إذا بلغ والمجنون إذا أفاق وكذا المغمى عليه ولا يجب صوم النافلة بالدخول فيه
وله الإفطار في وقت شاء ويكره بعد الزوال والمكروه أربعة صوم عرفة لمن يضعفه عن
الدعاء مع الشك في الهلال وصوم النافلة في السفر عدا ثلاثة أيام بالمدينة للحاجة وصوم
الضيف نافلة من غير إذن مضيفه والأظهر أنه لا ينعقد مع النهي وكذا يكره صوم
الولد من غير إذن الوالد والصوم ندبا لمن دعي إلى طعام والمحظور تسعة صوم العيدين وأيام
التشريق لمن كان بمنى على الأشهر وصوم يوم الثلاثين من شعبان بنية الفرض وصوم
نذر المعصية وصوم الصمت وصوم الوصال وهو أن ينوي صوم يوم وليلة إلى السحر وقيل
هو أن يصوم يومين مع ليلة بينهما وأن تصوم المرأة ندبا بغير إذن زوجها أو مع نهيه لها
وكذا المملوك وصوم الواجب سفرا عدا ما استثني. **النظر الثالث** في اللواحق وفيه
مسائل **الأولى** المرض الذي يجب معه الإفطار ما يخاف به الزيادة بالصوم ويبني في ذلك على
ما يعلمه من نفسه أو يظنه لأمارة كقول عارف ولو صام مع تحقق الضرر متكلفا قضاه
الثانية المسافر لو اجتمعت فيه شرائط القصر وجب ولو صام عالما بوجوبه قضاه وإن كان جاهلا

جاهلاً لم يقض الثالثة الشرائط المعتبرة في قصر الصلاة معتبرة في قصر الصوم
ويزيد على ذلك تبييت النية وقيل لا يشترط ايضاً بل يكفي خروجه قبل الزوال وقيل لا يعتبر
بل يجب القصر ولو خرج قبل الغروب والاول اشبه وكل سفر يجب قصر الصلاة فيه يجب قصر
الصوم وبالعكس الا لصيد التجارة على قول الرابعة الذين يلزمهم اتمام الصلاة
سفراً يلزمهم الصوم وهم الذين سفرهم اكثر من حضرهم ما لم يحصل لاحدهم اقامة عشرة ايام
في بلده او غيره وقيل يلزمهم الاتمام مطلقا عدا المكاري الخامسة لا يفطر المسافر حتى يتوارى
عنه جدران بلده او يخفى عليه اذانه فلو افطر قبل ذلك كان عليه مع القضاء الكفارة السادسة
الشيخ والشيخة وذو العطاش يفطرون في رمضان ويتصدقون عن كل يوم بمد من الطعام
ثم ان امكن القضاء وجب والا سقط وقيل ان عجز الشيخ والشيخة سقط التكفير كما
يسقط الصوم وان اطاقاه بمشقة كفرا والاول اظهر السابعة الحامل المقرب
والمرضع القليلة اللبن يجوز لهما الافطار في رمضان ويقضيان مع الصدقة عن كل يوم بمد من
طعام الثامنة من نام في رمضان واستمر نومه فان كان نوى الصوم فلا قضاء عليه وان لم
ينو فعليه القضاء والمجنون والمغمى عليه لا يجب على احدهما القضاء سواء عرض ذلك اياماً
او بعض يوم وسواء سبقت منهما النية او لم تسبق وسواء عولج بما يفطر او لم يعالج على الاشبه
التاسعة من يسوغ له الافطار في شهر رمضان يكره له التملي من الطعام والشراب وكذا
الجماع وقيل يحرم والاول اشبه

كتاب الاعتكاف

والكلام فيه وفي اقسامه واحكامه
هو اللبث المتطاول للعبادة ولا يصح الا من مكلف مسلم وشرائطه ستة الاول النية ويجب
فيه نية القربة ثم ان كان منذوراً نواه واجباً وان كان مندوباً نوى الندب واذا مضى له
يومان وجب الثالث على الاظهر فيجدد نية الوجوب الثاني الصوم فلا يصح الا في زمان
يصح فيه الصوم ممن يصح منه وان اعتكف في العيدين لم يصح وكذا لو اعتكفت الحائض
والنفساء الثالث لا يصح الاعتكاف الا ثلاثة فمن نذر اعتكافاً مطلقاً وجب عليه ان يأتي

والمندوب من الصوم منه ما لا يختص وقتا معينا كصيام ايام السنة فانه جنة من النار ومنه ما يختص
وقتا معينا والمؤكد منه اربعة عشر قسما صوم الثلاثة الايام من كل شهر اول خميس منه
وآخر خميس منه واول اربعاء في العشر الثاني ومن اخرها استحب له القضاء ويجوز تاخيرها اختيارا من
الصيف الى الشتاء فان عجز استحب له ان يتصدق عن كل يوم بدرهم او مد وصوم ايام البيض
وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وصوم يوم الغدير وصوم مولد النبي صلى الله عليه وآله ويوم مبعثه
ويوم دحو الارض وصوم عرفة لمن لم يضعفه عن الدعاء وتحقق الهلال وصوم عاشوراء على وجه
الحزن ويوم المباهلة وصوم كل خميس وكل جمعة واول ذي الحجة وصوم رجب وشعبان ويستحب الامساك
تادبا وان لم يكن صوما في سبعة مواطن المسافر اذا قدم اهله او بلدا يعزم فيه الاقامة عشرة ايام فما زاد
بعد الزوال او قبله وقد افطر وكذا المريض اذا برئ وتمسك الحائض والنفساء اذا طهرتا في اثناء النهار
والكافر اذا اسلم والصبي اذا بلغ والمجنون اذا افاق وكذا المغمى عليه ولا يجب صوم النافلة بالدخول فيه
وله الافطار اي وقت شاء ويكره بعد الزوال والمكروه اربعة صوم عرفة لمن يضعفه عن
الدعاء او مع الشك في الهلال وصوم النافلة في السفر عدا ثلاثة ايام بالمدينة للحاجة وصوم
الضيف نافلة من غير اذن مضيفه والاظهر انه لا ينعقد مع النهي وكذا يكره صوم
الولد من غير اذن الوالد والصوم ندبا لمن دعي الى طعام والمحظور تسعة صوم العيدين وايام
التشريق لمن كان بمنى على الاشهر وصوم يوم الثلاثين من شعبان بنية الفرض وصوم
نذر المعصية وصوم الصمت وصوم الوصال وهو ان ينوي صوم يوم وليلة الى السحر وقيل
هو ان يصوم يومين مع ليلة بينهما وان تصوم المرأة ندبا بغير اذن زوجها او مع نهيه لها
وكذا المملوك وصوم الواجب سفرا عدا ما استثني **النظر الثالث في اللواحق** وفيه
مسائل الاولى المرض الذي يجب معه الافطار ما يخاف به الزيادة بالصوم ويبنى في ذلك على
ما يعلمه من نفسه او يظنه لامارة كقول عارف ولو صام مع تحقق الضرر متكلفا قضاه
الثانية المسافر اذا اجتمعت فيه شرائط القصر وجب ولو صامه عالما بوجوبه قضاه وان كان

يوم قضاه لكن يفتقر إلى أن يضم إليه أخرى ليصح الإتيان به. الرابع إذا اعتكف
يومين لا أزيد لم ينعقد ولو نذر اعتكاف ثاني قدوم زيد صح ويضيف إليه آخرين. وأما أقسامه
فإنه ينقسم إلى واجب وندب فالواجب ما وجب بنذر وشبهه والندب ما يتبرع به. فالأول يجب بالشروع
والثاني لا يجب المضي فيه حتى يمضي يومان فيجب الثالث وقيل لا يجب والأول أظهر وإن شرط
في حال نذره الرجوع إن شاء كان له ذلك أي وقت شاء ولا قضاء ولو لم يشترط
وجب استئناف ما نذره إذا قطعه. وأما أحكامه فقسمان الأول ما يحرم على المعتكف
النساء لمساً وتقبيلاً وجماعاً وشم الطيب على الأظهر واستدعاء المني والبيع والشراء
والمماراة وقيل يحرم عليه ما يحرم على المحرم ولم يثبت فلا يحرم عليه لبس المخيط ولا إزالة الشعر
ولا أكل الصيد ولا عقد النكاح ويجوز له النظر في معاشه والخوض في المباح وكل ما ذكرناه من
المحرمات عليه نهاراً يحرم ليلاً عدا الإفطار ومن مات قبل انقضاء اعتكافه الواجب قيل
يجب على الولي القيام به وقيل يستأجر من ينوب عنه والأول أشبه [illegible]
وفيه مسائل الأولى كلما يفسد الصوم يفسد الاعتكاف [illegible]
فمتى أفطر في اليوم الأول أو الثاني لم تجب به كفارة إلا أن يكون واجباً وإن أفطر في الثالث
وجبت الكفارة ومنهم من خص الكفارة بالجماع حسب واقتصر في غيره من المفطرات على القضاء
وهو الأشبه وتجب كفارة واحدة إن جامع ليلاً وكذا إن جامع نهاراً في غير رمضان ولو كان في رمضان
لزمته كفارتان. الثانية الارتداد موجب للخروج من المسجد ويبطل الاعتكاف وقيل لا
يبطل وإن عاد بنى والأول أشبه. الثالثة قيل إذا أكره امرأته على الجماع وهما معتكفان
نهاراً في شهر رمضان لزمه أربع كفارات وقيل لزمته كفارتان وهو الأشبه. الرابعة
إذا طلقت المعتكفة رجعية خرجت إلى منزلها ثم قضت إن كان واجباً أو مضى يومان
ولا بأس. الخامسة إذا باع أو اشترى بطل اعتكافه وقيل يبطل البيع
يبطل وهو الأشبه. السادسة إذا اعتكف ثلاثة متفرقة قيل يصح لأن التتابع لا

ثالثة وكذا اذا وجب عليه قضاء يوم من اعتكاف اعتكف ثلثة ليصح ذلك اليوم ومن ابتدأ اعتكافاً

مندوبا كان بالخيار في المضي فيه وفي الرجوع فان اعتكف يومين وجب الثالث وكذا لو اعتكف

ثلثة ثم اعتكف يومين بعدها وجب السادس ولو دخل في الاعتكاف قبل العيد بيوم او

يومين لم يصح ولو نذر اعتكاف ثلثة من دون لياليها قيل يصح وقيل لا لانه يخرج

عن قيد الاعتكاف فيسقط اعتكاف ذلك اليوم ولا يجب التوالي فيما نذره من زيادة عن

بل لا بد ان يعتكف ثلثة ثلثة فما زاد الا ان يشترط التتابع لفظا او معنى **الرابع** المكان فلا

الا في مسجد جامع وقيل لا يصح الا في المساجد الاربعة مسجد مكة ومسجد النبي عليه السلام

ومسجد الجامع بالكوفة ومسجد البصرة وقائل جعل موضعه مسجد المداين وضابطه

كل مسجد جمع فيه نبي او وصي جماعة ومنهم من قال جمعة ويستوي في ذلك الرجل والمرأة

الخامس اذن من له ولاية كالمولى لعبده والزوج لزوجته واذا اذن من له ولاية كان له المنع قبل

الشروع وبعده ما لم يمض يومان او يكون واجبا بنذر وشبهه **فرعان الاول** المملوك اذا هاياه

مولاه جاز له الاعتكاف في ايامه وان لم يأذن له مولاه **الثاني** اذا اعتق في اثناء الاعتكاف

لم يلزمه المضي فيه الا ان يكون شرع باذن المولى **السادس** استدامة اللبث في المسجد فلو خرج لغير الاسباب

المبيحة بطل اعتكافه طوعا خرج او كرها فان لم يمض ثلثة بطل الاعتكاف فان مضت فهو على اعتكافه وقيل يبطل بـ

خروجه ولو نذر اعتكاف ايام معينة ثم خرج قبل اكمالها بطل الجميع ان شرط التتابع ويستأنف

ويجوز الخروج للامور الضرورية كقضاء الحاجة والاغتسال والشهادة وعيادة المريض

وتشييع المؤمن واقامة الشهادة واذا خرج لشيء من ذلك لم يجز له الجلوس ولا المشي تحت الظلال

ولا الصلاة خارج المسجد الا بمكة فانه يصلي بها اين شاء ولو خرج من المسجد ساهيا لم يبطل

فروع الاول اذا نذر اعتكاف شهر معين ولم يشترط التتابع فاعتكف بعضه واخل بالباقي

صح ما فعل وقضى ما اهمل ولو تلفظ فيه بالتتابع استأنف **الثانية** اذا نذر اعتكاف شهر معين

ولم يعلم به حتى خرج كالمحبوس والناسي قضاه **الثالثة** اذا نذر اعتكاف اربعة ايام فاخل

كان له مال وعليه دين بقدره لم يجب الا ان يفضل عن دينه ما يقوم بالحج ولا يجب الاقتراض
للحج الا ان يكون له مال بقدر ما يحتاج اليه زيادة عما استثنيناه ولو كان معه قدر ما يحج به
فنازعت نفسه الى النكاح لم يجز صرفه في النكاح وان شق تركه وكان عليه الحج ولو بذل له
زاد وراحلة ونفقة له ولعياله وجب عليه ولو وهب له مال لم يجب قبوله ولو استؤجر للمعونة
على السفر وشرط له الزاد والراحلة او بعضه وكان بيده الباقي مع نفقة اهله وجب عليه واجزأه
عن الفرض اذا حج عن نفسه ولو كان عاجزا عن الحج فحج عن غيره لم يجزه عن فرضه وكان
عليه الحج ان وجد الاستطاعة الرابع ان يكون له ما يمون به عياله حتى يرجع فاضلا عما يحتاج
اليه ولو قصر ماله عن ذلك لم يجب ولو حج عنه من يطيق الحج لم يسقط عنه فرضه سواء كان
واجدا للزاد والراحلة او فاقدهما وكذا لو تكلف الحج مع عدم الاستطاعة ولا يجب على الولد
بذل ماله لوالده في الحج الخامس امكان المسير وهو يشتمل على الصحة وتخلية السرب
والاستمساك على الراحلة وسعة الوقت لقطع المسافة فلو كان مريضا بحيث يتضرر بالركوب
لم يجب ولا يسقط باعتبار المرض مع امكان الركوب فلو منعه عدو او كان معضوبا لا يستمسك
على الراحلة او عدم المرافق مع اضطراره اليه سقط الفرض وهل تجب الاستنابة مع المانع
مرض او عدو قيل نعم وهو المروي وقيل لا وهو الاشبه فان احج نائبا واستمر المانع فلا قضاء
وان زال وتمكن وجب عليه ببدنه فان مات بعد الاستقرار ولم يؤد قضي عنه ولو كان لا يستمسك خلقة
قيل يسقط الفرض عن نفسه وماله وقيل يلزمه الاستنابة والاول اشبه ولو احتاج
في سفره الى حركة عنيفة للالتحاق او الفرار فضعف سقط الوجوب في عامه وتوقع المكنة
في المستقبل ولو مات قبل التمكن والحال هذه لم يقض عنه ويسقط فرض الحج لعدم ما يضطر اليه
من الآلات كالقربة واوعية الزاد ولو كان له طريقان فمنع من احدهما سلك الاخرى
سواء كانت ابعد او اقرب ولو كان في الطريق عدو لا يندفع الا بالمال قيل يسقط وان قل ولو قيل
يجب التحمل مع المكنة كان حسنا ولو بذل له باذل وجب عليه الحج لزوال المانع نعم لو قال اقبل وادفع

الا بالاشتراط وقيل لا يصح وهو الاصح

كتاب الحج

وهو يعتمد ثلثة اركان **الركن الاول** في المقدمات وهي اربع **المقدمة الاولى** الحج وان كان في اللغة القصد فقد صار في الشرع اسما لمجموع المناسك المؤداة في المشاعر المخصوصة وهو فرض على كل من اجتمعت فيه الشرائط الآتية من الرجال والنساء والخناثى ولا يجب باصل الشرع الا مرة واحدة وهي حجة الاسلام ويجب على الفور والتاخير مع الشرائط كبيرة موبقة وقد يجب الحج بالنذر وما في معناه وبالافساد وبالاستيجار للنيابة ويتكرر بتكرر السبب وما خرج عن ذلك مستحب ويستحب لفاقد الشرائط كمن عدم الزاد والراحلة اذا تسكع سواء شق عليه السعي او سهل وكالمملوك اذا اذن له مولاه **المقدمة الثانية** في الشرائط والنظر في حجة الاسلام وما يجب بالنذر وما في معناه وفي احكام النيابة

القول في حجة الاسلام وشرائط وجوبها خمسة **الاول** كمال العقل فلا يجب على الصبي ولا على المجنون ولو حج الصبي او حج عنه او عن المجنون لم يجز عن حجة الاسلام ولو دخل الصبي المميز والمجنون في الحج ندبا ثم كمل كل واحد منهما وادرك المشعر اجزاء عن حجة الاسلام على تردد ويصح احرام الصبي المميز وان لم يجب عليه ويصح ان يحرم عن غير المميز وليه ندبا وكذا المجنون والولي هو من له ولاية المال كالاب والجد للاب والوصي وقيل للام ولاية الاحرام بالطفل ونفقته الزائدة تلزم الولي دون الطفل **الثاني** الحرية فلا يجب على المملوك ولو اذن له مولاه ولو تكلفه باذنه صح حجه لكن لا يجزيه عن حجة الاسلام فان ادرك الوقوف بالمشعر معتقا اجزاه ولو افسد حجه ثم اعتق مضى في الفاسد وعليه بدنة وقضاؤه واجزاه عن حجة الاسلام وان اعتق بعد فوات الموقفين وجب القضاء ولم يجز عن حجة الاسلام **الثالث** الزاد والراحلة وهما يعتبران فيمن يفتقر الى قطع المسافة ولا تباع ثياب مهنته ولا خادمه ولا دار سكناه للحج والمراد بالزاد قدر الكفاية من القوت والمشروب ذهابا وعودا وبالراحلة راحلة مثله ويجب شراؤهما ولو كثر الثمن مع وجوده وقيل ان زاد عن ثمن المثل لم يجب والاول اصح ولو كان له دين وهو قادر على اقتضائه وجب عليه فان منع منه وليس له سواه سقط الفرض ولو كان له

حتى يموت ولا مانع ولو تمكن من ادائه ثم مات قضي عنه من اصل تركته ولا يقضى عنه قبل التمكن
فان تبرع انسان بالحج عنه او قتل فاخل به مع القدرة قضي عنه فان منعه عارض كمرض او عدو وشبهه
سقط ثم عنه ولو نذر الحج او افسد حجه وهو معضوب قيل يجب ان يستنيب وهو حسن
اذا نذر الحج فان نوى حجة الاسلام تداخلا وان نوى غيرها لم يتداخلا وان اطلق
ان نوى حج النذر اجزأ عن حجة الاسلام وان نوى حجة الاسلام لم يجز عن النذر وقيل لا يجزي
احدهما عن الآخر وهو الاشبه الثالثة اذا نذر الحج ماشيا وجب ان يقوم في مواضع العبور فان ركب
طريقه قضى وان ركب بعضا قيل يقضي ويمشي في مواضع ركوبه وقيل بل يقضي ماشيا لاخلاله
بالصفة المشترطة وهو اشبه ولو عجز قيل يركب ويسوق بدنة وقيل يركب ولا يسوق وقيل
ان كان مطلقا توقع المكنة من الصفة وان كان معينا بوقت سقط لعجزه والاول اظهر
والثالثة القول في النيابة وشرائط النائب ثلاثة الاسلام وكمال العقل وان لا يكون عليه
حج واجب فلا تصح نيابة الكافر لعجزه عن نية القربة ولا نيابة المسلم عن الكافر ولا عن
المسلم المخالف الا ان يكون اب النائب ولا نيابة المجنون لانغمار عقله بالمرض المانع من القصد وكذا الصبي
غير المميز وهل تصح نيابة المميز قيل لا لاتصافه بما يوجب رفع القلم وقيل نعم لانه قادر على
الاستقلال بالحج ندبا ولا بد من نية النيابة وتعيين المنوب عنه بالقصد وتصح نيابة المملوك باذن
مولاه ولا تصح نيابة من وجب عليه الحج واستقر الا مع العجز عن التمكن ولو مشيا وكذا لا يحج تطوعا ولو تطوع
قيل يقع عن حجة الاسلام وهو تحكم ولو حج عن غيره لم يجز عن احدهما ويجوز لمن حج ان يعتمر عن غيره اذا لم
تجب عليه العمرة وكذا لمن اعتمر ان يحج عن غيره اذا لم يجب عليه الحج وتصح نيابة من لم يستكمل
وان كان صرورة ويصح ان تحج المرأة عن الرجل وعن المرأة ولو استؤجر فمات في الطريق
فان احرم ودخل الحرم فقد اجزأت عمن حج عنه ولو مات قبل ذلك لم يجز وعليه ان يعيد
من الاجرة ما قابل المتخلف من الطريق ذاهبا وعائدا ومن الفقهاء من اجتزأ بالاحرام والاول اظهر
ويجب ان يأتي بما شرط عليه من تمتع او قران او افراد وروي اذا امر ان يحج مفردا او قارنا فحج متمتعا

انه يجب. طريق البحر كطريق البر فان غلب ظن السلامة والا سقط ولو امكن الوصول بالبر
والبحر فان تساويا في غلبة السلامة كان مخيرا وان اختص احدهما تعين ولو تساويا في رجحان العطب
سقط الفرض ومن مات بعد الاحرام ودخول الحرم برئت ذمته وقيل يجتزي بالاحرام والاول
اظهر وان كان قبل ذلك قضيت عنه ان كانت مستقرة وسقطت ان لم تكن كذلك ويستقر الحج
في الذمة اذا استكملت الشرايط واهمل والكافر يجب عليه الحج ولا يصح منه فلو احرم ثم اسلم اعاد الاحرام
واذا لم يتمكن من العود الى الميقات احرم من موضعه ولو احرم بالحج وادرك الوقوف بالمشعر لم يجزه الا
ان يستانف احراما وان فات الوقوف احرم ولو بعرفات ولو حج المسلم ثم ارتد لم يعد على الاصح ولو لم يكن
مستطيعا فصار كذلك في حال ردته وجب عليه الحج وصح منه اذا تاب ولو احرم مسلما ثم ارتد
ثم تاب لم يبطل احرامه على الاصح والمخالف اذا استبصر لا يعيد الحج الا ان يخل بركن منه وهل
الرجوع الى كفاية من صناعة او مال او حرفة شرط في وجوب الحج قيل نعم لرواية ابي الربيع
وقيل لا عملا بعموم الاية وهو الاولى واذا اجتمعت الشرائط فحج متسكعا او حج ماشيا او في نفقة
غيره اجزاه عن الفرض ومن وجب عليه الحج فالمشي افضل له من الركوب اذا لم يضعفه ومع
الضعف الركوب افضل مسايل اربع الاولى اذا استقر الحج في ذمته ثم اهمل قضي عنه
من اصل تركته فان كان عليه دين وضاقت التركة قسمت على الدين وعلى اجرة المثل بالحصص
الثانية يقضي الحج من اقرب الاماكن وقيل يستاجر من بلد الميت وقيل ان اتسع المال فمن بلده
والا فمن حيث يمكن والاول اشبه الثالثة من وجب عليه حجة الاسلام لا يحج عن غيره لا نذرا ولا تطوعا وكذا من
وجب عليه بنذر او افساد الرابعة لا يشترط وجود المحرم في النساء بل يكفي غلبة ظنها بالسلامة ولا يصح
تطوعها الا باذن زوجها ولها ذلك في الواجب كيف كان وكذا لو كانت في عدة رجعية وفي البائنة لها المبادرة
من دون اذنه القول في شرائط ما يجب بالنذر واليمين والعهد وشرائطها اثنان الاول كمال العقل فلا
ينعقد نذر الصبي ولا المجنون الثاني الحرية فلا يصح نذر العبد الا باذن مولاه فلو اذن له في النذر وجب وجاز له المبادرة
ولو نهاه وكذا الحكم في ذات البعل مسايل ثلاث الاولى اذا نذر الحج مطلقا فمنعه مانع اخره

الاسلام وعرفت ان الورثة لا يؤدون جاز ان يقتطع قدر اجرة الحج ويستأجر لانه خارج
عن ملك الورثة **الخامسة** اذا عقد الاحرام عن المستأجر عنه ثم نقل النية الى نفسه لم يصح
فاذا اكمل الحجة وقعت عن المستأجر عنه ويستحق الاجرة ويظهر لي انها لا تجزي عن احدهما
السادسة اذا اوصى ان يحج عنه وعين المبلغ فان كان بقدر ثلث التركة او اقل
واجبا كان او مندوبا وان كان ازيد كان الحج واجبا ولم يجز الورثة كانت اجرة المثل من اصل المال
والزائد من الثلث وان كان ندبا حج عنه من بلده ان احتمل الثلث وان قصر حج عنه من بعض الطريق وان
قصر عن الحج حتى لا يرغب فيه اجير صرف في وجوه البر وقيل يعود ميراثا **السابعة** اذا اوصى في حج
وغيره قدم الواجب فان كان الكل واجبا وقصرت التركة قسمت على الجميع بالحصص **الثامنة** من عليه
حجة الاسلام ونذر اخرى ثم مات بعد الاستقرار اخرجت حجة الاسلام من الاصل والمنذورة من الثلث
ولو ضاق المال الا عن حجة الاسلام اقتصر عليها ويستحب ان يحج عنه النذر ومنهم من سوى بين المنذورة
وحجة الاسلام في الاخراج من الاصل والقسمة مع قصور التركة وهو اشبه وفي الرواية اذا
نذر ان يحج رجلا ومات وعليه حجة الاسلام اخرجت حجة الاسلام من الاصل وما نذره من الثلث والوجه
التسوية لانهما دين **المقدمة الثالثة** في اقسام الحج وهي ثلثة تمتع وقران وافراد
اما التمتع فصورته ان يحرم من الميقات بالعمرة المتمتع بها ثم يدخل مكة فيطوف سبعا
ويصلي ركعتيه بالمقام ثم يسعى بين الصفا والمروة سبعا ويقصر ثم ينشئ احراما للحج
يوم التروية على الافضل والا بقدر ما يعلم انه يدرك الوقوف بالمشعر ثم يأتي عرفات فيقف بها
الى الغروب ثم يفيض الى المشعر فيقف به بعد طلوع الفجر ثم يفيض الى منى فيحلق بها يوم النحر ويذبح هديه
ويرمي جمرة العقبة ثم ان شاء اتى مكة ليومه او لغده فطاف طواف الحج وصلى ركعتيه وسعى سعيه وطاف
طواف النساء وصلى ركعتيه ثم عاد الى منى لرمي ما تخلف عليه من الجمار وان شاء اقام
حتى يرمي جماره الثلث يوم الحادي عشر ومثله يوم الثاني عشر ثم ينفر بعد الزوال وان اقام
الى النفر الثاني جاز ايضا وعاد الى مكة للطوافين والسعي وهذا القسم فرض من كان بين منزله

فعدل له الى الافضل وهذا يصح اذا كان الحج مندوبا او قصد المستاجر الاتيان بالافضل لا مع تعلق
الفرض بالقران والافراد ولو شرط الحج على طريق معين لم يجز العدول ان تعلق بذلك غرض
قيل يجوز مطلقا واذا استوجر لحجة لم يجز ان يوجر نفسه لاخرى حتى ياتي بالاولى ويمكن ان
يقال بالجواز ان كان لسنة غير الاولى ولو صد قبل الاحرام ودخول الحرم استعيد من الاجرة
بنسبة المتخلف ولو ضمن الحج في المستقبل لم يلزم اجابته وقيل يلزم واذا استوجر فقصر
الاجرة لم يلزم الاتمام وكذا لو فضل عن النفقة لم يرجع عليه بالفاضل ولا يجوز النيابة في الطواف
الواجب للحاضر الا مع العذر كالاغماء والبطن وما شابههما ويجب ان يتولى ذلك بنفسه ولو
حمله حامل في طوافه امكن ان يحتسب كل منهما طوافه عن نفسه ولو تبرع انسان بالحج
عن غيره بعد موته برئت ذمته وكل ما يلزم النائب من كفارة ففي ماله ولو افسد حجه قضى في القابل
وهل تعاد الاجرة عليه يبنى على القولين واذا اطلق الاجارة اقتضى التعجيل ما لم يشترط الاجل
ولا يصح ان ينوب عن اثنين في عام ولو استاجراه لعام صح للاسبق ولو اقترن العقدان وزمان الايقاع بطلا
واذا احصر تحلل بالهدي ولا قضاء عليه ومن وجب عليه حجان مختلفان كحجة الاسلام والنذر ومنعه عارض
جاز ان يستاجر اجيرين لهما في عام واحد ويستحب ان يذكر النائب من ينوب عنه باسمه في
المواطن وعند كل فعل من افعال الحج والعمرة وان يعيد ما يفضل معه من الاجرة بعد حجه وان
يعيد المخالف حجه اذا استبصر وان كانت مجزية ويكره ان تنوب المراة اذا كانت صرورة **مسائل**

الاولى اذا اوصى ان يحج عنه ولم يعين الاجرة انصرف ذلك الى اجرة المثل ويخرج من
الاصل اذا كانت واجبة ومن الثلث اذا كانت ندبا ويستحقها الاجير بالعقد فان خالف ما شرط
قيل له اجرة المثل والوجه ان له الاجرة **الثانية** من اوصى ان يحج عنه ولم يعين المرات فان لم يعلم منه
ارادة التكرار اقتصر على المرة وان علم ارادة التكرار حج عنه حتى يستوفي الثلث **الثالثة**
اوصى ان يحج عنه كل سنة بقدر معين فقصر جمع نصيب سنتين واستوجر به لسنة وكذا لو قصر ذلك اضيف
اليه من نصيب الثالثة **الرابعة** لو كان عند انسان وديعة ومات صاحبها وعليه حجة الاسلام

وان يعقد احرامه من ميقاته او من دويرة اهله ان كان منزله دون الميقات وافعال القارن

وشروطه كالمفرد غير انه يتميز عنه بسياق الهدي عند احرامه واذا ساق استحب له اشعار ما

من البدن بشق سنامه من الجانب الايمن ويلطخ صفحته بدمه وان كان معه بدن دخل بينها

واشعرها يمينا وشمالا والتقليد ان يعلق في رقبة المسوق نعلا قد صلى فيه والاشعار

والتقليد للبدن ويختص البقر والغنم بالتقليد ولو دخل القارن والمفرد مكة واراد

الطواف جاز لكن يجددان التلبية عند كل طواف لئلا يحلا على قول وقيل انما يحل المفرد دون

السايق والحق انه لا يحل الا بالنية لكن الاولى تجديد التلبية عقيب صلاة الطواف ويجوز

للمفرد اذا دخل مكة ان يعدل الى التمتع ولا يجوز ذلك للقارن والمكي اذا بعد عن اهله فحج حجة

الاسلام على ميقات احرم منه وجوبا ولو اقام من فرضه التمتع بمكة سنة او سنتين لم ينتقل

فرضه وكان عليه الخروج الى الميقات اذا اراد حجة الاسلام ولو لم يتمكن من ذلك خرج الى خارج الحرم

فان تعذر احرم من موضعه فان دخل في الثالثة مقيما ثم حج انتقل فرضه الى القران او الافراد

ولو كان له منزلان بمكة وغيرها من البلاد لزمه فرض اغلبهما عليه فان تساويا كان

له الحج باي الانواع شاء ويسقط الهدي عن القارن والمفرد وجوبا ولا تسقط التضحية

استحبابا ولا يجوز القران بين الحج والعمرة بنية واحدة ولا ادخال احدهما على الاخرى ولا نية

حجتين ولا عمرتين ولو فعل قيل ينعقد واحدة وفيه تردد المقدمة الرابعة في المواقيت

والكلام في اقسامها واحكامها والمواقيت ستة لاهل العراق العقيق وافضله المسلخ واوسطه غمرة

واخره ذات عرق ولاهل المدينة مسجد الشجرة وعند الضرورة الجحفة ولاهل الشام الجحفة

ولاهل اليمن يلملم ولاهل الطائف قرن المنازل وميقات من منزله اقرب من الميقات منزله و

من حج على ميقات لزمه الاحرام منه ولو حج على طريق لا يفضي الى احد المواقيت قيل

اذا غلب على ظنه محاذاة اقرب المواقيت الى مكة وكذا من حج في البحر والحج والعمرة يتساويان

في ذلك ويجرد الصبيان من فخ واما احكامها فمسايل الاولى من احرم قبل هذه المواقيت لم ينعقد

بين مكة اثنى عشر ميلا فما زاد من كل جانب وقيل ثمانية واربعين ميلا فان عدل هؤلاء الى القران

او الافراد في حجة الاسلام اختيارا لم يجز ويجوز مع الاضطرار وشروطه اربعة النية ووقوعها

في اشهر الحج وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة وقيل وعشرة من ذي الحجة وقيل وتسعة من

ذي الحجة وقيل الى طلوع الفجر من يوم النحر وضابط وقت الانشاء ما يعلم انه يدرك المناسك

وان يأتي بالحج والعمرة في سنة واحدة وان يحرم بالحج له من بطن مكة وافضلها المسجد وافضله المقام

ولو احرم بالعمرة المتمتع بها في غير اشهر الحج لم يجز له التمتع بها وكذا لو فعل بعضها في اشهر الحج

ولم يلزمه الهدي والاحرام من الميقات مع الاختيار ولو احرم بحج التمتع من غير مكة لم يجزه ولو دخل

مكة باحرامه على الاشبه ووجب استينافه منها ولو تعذر ذلك قيل يجزيه والوجه انه يستأنف حيث امكن

ولو بعرفة ان لم يتعمد ذلك وهل يسقط الدم والحال هذه فيه تردد ولا يجوز للمتمتع الخروج

من مكة حتى يأتي بالحج لانه صار مرتبطا به الا على وجه لا يفتقر الى تجديد عمرة ولو جدد عمرة تمتع

بالاخيرة ولو دخل بعمرته الى مكة وخشي ضيق الوقت جاز له نقل النية الى الافراد وكان عليه عمرة

مفردة وكذا الحائض والنفساء اذا منعهما عذرهما عن التحلل وانشاء الاحرام بالحج لضيق

الوقت عن التربص ولو تجدد العذر وقد طافت اربعا صحت متعتها واتت بالسعي وبقية المناسك

وقضت بعد طهرها ما بقي من طوافها واذا صح التمتع سقطت العمرة المفردة وصورة الافراد

ان يحرم من الميقات او من حيث يسوغ له الاحرام بالحج ثم يمضي الى عرفات فيقف بها ثم الى المشعر فيقف

به ثم الى منى فيقضي مناسكه بها ثم يطوف بالبيت ويصلي ركعتيه ويسعى بين الصفا والمروة ويطوف

طواف النساء ويصلي ركعتيه وعليه عمرة مفردة بعد الحج والاحلال منه يأتي بها من ادنى الحل

ويجوز وقوعها في غير اشهر الحج ولو احرم بها من دون ذلك ثم خرج الى ادنى الحل لم يجزه الاحرام

الاول وافتقر الى استينافه وهذا القسم والقران فرض اهل مكة ومن بينه وبينها دون اثني

عشر ميلا من كل جانب فان عدل هؤلاء الى التمتع اضطرارا جاز وهل يجوز اختيارا قيل

لا وهو الاكثر ولو قيل بالجواز لم يلزمهم هدي وشروطه ثلاثة النية وان يقع في اشهر الحج

ركعات واقله ركعتان يقرأ في الاولى الحمد وقل يا ايها الكافرون وفي الثانية الحمد وقل
هو الله احد وفيه رواية اخرى ويوقع نافلة الاحرام تبعاً له ولو كان في وقت فريضة مقدماً
للنافلة ما لم يتضيق الحاضرة واما كيفيته فيشتمل على الواجب والمندوب فالواجبات
ثلثة الاول النية وهو ان يقصد بقلبه الى امور اربعة ما يحرم به من حج او عمرة
متقرباً ونوعه من تمتع او قران او افراد وصفته من وجوب او ندب وما يحرم له من حجة الاسلام
او غيرها ولو نوى نوعاً ونطق بغيره عمل على نيته ولو اخل بالنية عمداً او سهواً لم يصح
ولو احرم بالحج والعمرة وكان في اشهر الحج كان مخيراً بين الحج والعمرة اذا لم يتعين عليه
احدهما وان كان في غير اشهر الحج تعين للعمرة ولو قيل بالبطلان في الاول ولزوم تجديد النية
كان اشبه ولو قال كاحرام فلان وكان عالماً بماذا احرم صح وان كان جاهلاً قيل يتمتع احتياطاً
ولو نسي بماذا احرم كان مخيراً بين الحج والعمرة اذا لم يلزمه احدهما الثانية التلبيات الاربع
فلا ينعقد الاحرام لمتمتع ولا لمفرد الا بها او بالاشارة للاخرس مع عقد قلبه بها والقارن
ان شاء عقد احرامه بها وان شاء قلد او اشعر على الاظهر وبايهما بدأ كان الآخر مستحباً وصورتها
ان يقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك وقيل ويضيف الى ذلك ان الحمد
والنعمة لك والملك لا شريك لك وقيل بل يقول لبيك اللهم لبيك لبيك ان الحمد والنعمة
والملك لك لا شريك لك لبيك والاول اظهر ولو عقد نية الاحرام ولبس ثوبيه ثم لم
يلب وفعل ما لا يحل للمحرم فعله لم يلزمه كفارة اذا كان متمتعاً او مفرداً وكذا لو كان
قارناً ولم يشعر ولم يقلد الثالثة لبس ثوبي الاحرام وهما واجبان ولا يجوز الاحرام فيما
لا يجوز لبسه في الصلوة وهل يجوز الاحرام في الحرير للنساء قيل نعم لجواز لبسهن له وقيل لا
وهو احوط ويجوز ان يلبس المحرم اكثر من ثوبين وان يبدل ثياب احرامه فاذا اراد الطواف
فالافضل ان يطوف فيهما واذا لم يكن مع الانسان ثوبا الاحرام وكان معه قباء جاز لبسه مقلوباً
بان يجعل ذيله على كتفيه واما احكامه فمسائل الاولى لا يجوز لمن احرم ان ينشئ

احرامه الا الناذر بشرط ان يقع الحج في اشهره او لمن اراد العمرة المفردة في رجب وخشي تقضيه

الثانية اذا احرم قبل الميقات لم ينعقد ولا يكفي مروره فيه ما لم يجدد الاحرام من راس

ولو اخره عن الميقات لمانع ثم زال المانع عاد الى الميقات وان تعذر جدد الاحرام حيث

زال ولو دخل مكة خرج الى الميقات فان تعذر خرج الى خارج الحرم ولو تعذر احرم من مكة

وكذا لو ترك الاحرام ناسيا او لم يرد النسك وكذا المقيم بمكة اذا كان فرضه التمتع

اما لو اخره عامدا لم يصح احرامه حتى يعود الى الميقات ولو تعذر لم يصح احرامه **الثالثة**

لو نسي الاحرام ولم يذكر حتى اكمل مناسكه قيل يقضي ان كان واجبا وقيل يجزيه وهو المروي **الركن**

الثاني في افعال الحج والواجب اثنا عشر الاحرام والوقوف بعرفات والوقوف بالمشعر

ونزول منى والرمي والذبح والحلق بها او التقصير والطواف وركعتاه والسعي وطواف النساء

وركعتاه ويستحب امام التوجه الصدقة وصلوة ركعتين وان يقف على باب داره ويقرا فاتحة

الكتاب امامه وعن يمينه وعن شماله واية الكرسي كذلك وان يدعو بكلمات

الفرج وبالادعية الماثورة وان يقول اذا جعل رجله في الركاب بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله والله اكبر فاذا استوى على راحلته دعا بالدعاء الماثور **القول في**

الاحرام والنظر في مقدماته وكيفيته واحكامه والمقدمات كلها مستحبة وهي

توفير شعر راسه من اول ذي القعدة اذا اراد التمتع ويتاكد عند هلال ذي الحجة على الاشبه

وان ينظف جسده ويقص اظفاره وياخذ من شاربه ويزيل الشعر عن جسده وابطيه مطليا

ولو كان اطلى اجزاه ما لم يمض خمسة عشر يوما والغسل للاحرام وقيل ان لم يجد ماء

يتيمم له ولو اغتسل واكل او لبس ما لا يجوز للمحرم اكله ولا لبسه اعاد الغسل استحبابا ويجوز

تقديمه على الميقات اذا خاف عوز الماء فيه ولو وجده استحب له الاعادة ويجزي الغسل في

اول النهار ليومه وفي اول الليل لليلته ما لم ينم ولو احرم بغير غسل او صلوة ثم ذكر تدارك ما تركه

واعاد الاحرام وان يحرم عقيب فريضة الظهر او فريضة وان لم يتفق صلى للاحرام ست ركعات

البري ولا بحر من صيد البحر ومما يبيض ويفرخ في الماء والنساء وطيا وعقدا لنفسه ولغيره وكالة

للعقد واقامة ولو تحملها هلا ولا باس به بعد الاحلال تحويلا ونظر النسوة وكذا

الاستمتاع **فرع** اذا اختلف الزوجان في العقد فادعى احدهما وقوعه في الاحرام وانكر

الاخر فالقول قول من يدعي الاحلال ترجيحا لجانب الصحة لكن ان كان المنكر المراة كان

لها نصف المهر لاعترافه بما يمنع من الوطي ولو قيل لها المهر كله كان حسنا **الثاني** ولو وكل

حال احرامه فاوقع فان كان قبل احلال الموكل بطل وان كان بعده لا ويجوز مراجعة المطلقة

الرجعية وشراء الاماء في حال الاحرام والطيب على العموم ما خلا خلوق الكعبة ولو اضطر

ولو اضطر الى كل ما فيه طيب او لبس الطيب قبض على انفه وقيل انما يحرم المسك والعنبر والزعفران

والعود والكافور والورس وقد اقتصر بعض على اربعة المسك والعنبر والزعفران والورس

والاول الظهر ولبس المخيط للرجال وفي النساء خلاف والاظهر الجواز اضطرارا واختيارا اما الغلالة

للحائض فجائزة اجماعا ويجوز لبس السراويل للرجل اذا لم يجد ازارا وكذا لبس الطيلسان ان كان له زرار

لا يزره على نفسه والاكتحال بالسواد على قول وبما فيه طيب يستوي في ذلك الرجل والمراة وكذا

النظر في المراة على الاشهر ولبس الخفين وما يستر ظاهر القدم فان اضطر جاز وقيل يشقهما

هو متروك والفسوق وهو الكذب والجدال وهو قول لا والله وبلى والله وقتل هوام الجسد

حتى القمل ويجوز نقله من مكان الى اخر من جسده ويجوز القاء القراد والحلم ولبس الخاتم

للزينة ويجوز للسنة ولبس المراة الحلي للزينة وما لم تعتد لبسه منه على الاولى ولا باس بما

كان معتادا لها لكن يحرم عليها اظهاره لزوجها واستعمال دهن فيه طيب محرم بعد

الاحرام وقبله اذا كان ريحه يبقى الى بعد الاحرام وكذا ما ليس بطيب اختيارا بعد الاحرام و

اضطرارا وازالة الشعر قليله وكثيره ومع الضرورة لا اثم وتغطية الراس وفي معناه

الارتماس ولو غطى راسه ناسيا القى الغطاء واجبا وجدد التلبية استحبابا ويجوز ذلك

للمراة لكن عليها ان تسفر عن وجهها فلو سدلت قناعها من راسها الى طرف انفها جاز وتظليل

حتى يكمل افعال ما احرم له فلو احرم متمتعاً ودخل مكة واحرم بالحج قبل التقصير ناسيا لم يكن عليه
شئ وقيل عليه دم وحمله على الاستحباب اظهر وان فعل ذلك عامدا قيل بطلت عمرته وصارت
حجة مبتولة وقيل يبقى على احرامه الاول وكان الثاني باطلا والاول هو المروي الثانية لو نوى
الافراد ثم دخل مكة جاز ان يطوف ويسعى ويقصر ويجعلها عمرة يتمتع بها ما لم يلب فان لبى
انعقد احرامه وقيل لا اعتبار بالتلبية وانما هو بالقصد الثالثة اذا احرم الولي
بالصبي جرده من فخ وفعل به ما يجب على المحرم وجنبه ما يجتنبه ولو فعل الصبي ما يجب به الكفارة
لزم ذلك الولي في ماله وكل ما يعجز عنه الصبي يتولاه الولي من تلبية وطواف وسعي وغير ذلك
ويجب على الولي الهدي من ماله ايضا وروي اذا كان الصبي مميزا جاز امره بالصيام عن الهدي ولو لم يقدر
على الصيام صام الولي عنه مع العجز عن الهدي الرابعة اذا اشترط في احرامه ان يحله حيث حبسه ثم
احصر تحلل وهل يسقط الهدي قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه وفائدة الاشتراط جواز التحلل عند الاحصار
وقيل يجوز التحلل من غير شرط والاول اظهر الخامسة اذا تحلل المحصور لا يسقط الحج عنه في
القابل ان كان واجبا ويسقط ان كان ندبا والمندوبات رفع الصوت بالتلبية للرجال وتكرارها
عند نومه واستيقاظه وعند علو الآكام ونزول الاهضام فان كان حاجا فالى يوم عرفة عند الزوال وان كان معتمرا
بمتعة فاذا شاهد بيوت مكة وان كانت العمرة مفردة قيل كان مخيرا في قطع التلبية عند دخول الحرم او
مشاهدة الكعبة وقيل ان كان ممن خرج من مكة للاحرام فاذا شاهد الكعبة وان كان ممن احرم من
خارج فاذا دخل الحرم والكل جائز ويرفع صوته بالتلبية اذا حج على طريق المدينة اذا علت
راحلته البيداء وان كان راجلا فحيث يحرم ويستحب التلفظ بما يعزم عليه والاشتراط ان يحله
حيث حبسه وان لم تكن حجة فعمرة وان يحرم في الثياب القطن وافضله البيض فاذا احرم بالحج من
مكة رفع صوته بالتلبية اذا اشرف على الابطح ويلحق بذلك تروك الاحرام وهي محرمات ومكروهات
فالمحرمات عشرون شيئا صيد البر اصطيادا واكلا ولو صاده محل واشارة ودلالة واغلاقا وذبحا
ولو ذبحه كان ميتة حراما على المحل والمحرم وكذا يحرم فرخه وبيضه والجراد في معنى الصيد البري

[illegible]

عامدا جبره ببدنة فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما ولو عاد قبل الغروب لم يلزمه شئ

واما احكامه فمسائل **الاولى** الوقوف بعرفات ركن من تركه عامدا

فلا حج له وان تركه ناسيا تداركه ما دام وقته باقيا ولو فاته الوقوف بها اجتزا

بالوقوف بالمشعر **الثانية** وقت الاختيار لعرفة من زوال الشمس الى الغروب من تركه

عامدا فسد حجه ووقت الاضطرار الى طلوع الفجر من يوم النحر **الثالثة** من نسي الوقوف

بعرفة رجع فوقف بها ولو الى طلوع الفجر اذا عرف انه يدرك المشعر قبل طلوع الشمس فلو غلب

على ظنه الفوات اقتصر على ادراك المشعر قبل طلوع الشمس وقد تم حجه وكذا لو نسي الوقوف

بعرفات ولم يذكر الا بعد الوقوف بالمشعر قبل طلوع الشمس **الرابعة** اذا وقف بعرفات قبل الغروب

ولم يتفق له ادراك المشعر الى قبل الزوال صح حجه **الخامسة** اذا لم يتفق له الوقوف

بعرفات نهارا فوقف بها ليلا ثم لم يدرك المشعر حتى تطلع الشمس فقد فاته الحج وقيل يدركه ولو قبل

الزوال وهو حسن **والمندوب** الوقوف في ميسرة الجبل في السفح والدعاء المتلقى عن اهل البيت عليهم السلام

او غيره من الادعية وان يدعو لنفسه ولوالديه وللمؤمنين وان يضرب خباءه بنمرة وان يقف على السهل

وان يجمع رحله ويسد الخلل به وبنفسه وان يدعو قائما ويكره الوقوف في اعلى الجبل وراكبا

وقاعدا **القول في الوقوف بالمشعر** والنظر في مقدمته وكيفيته **واما المقدمة**

فيستحب الاقتصاد في سيره الى المشعر وان يقول اذا بلغ الكثيب الاحمر عن يمين الطريق اللهم

ارحم موقفي وزد في عملي وسلم لي ديني وتقبل مناسكي وان يؤخر المغرب والعشاء الى المزدلفة

ولو صار ربع الليل ولو منعه مانع صلى في الطريق وان يجمع بين المغرب والعشاء باذان

واقامتين من غير نوافل بينهما ويؤخر نوافل المغرب الى بعد العشاء **واما الكيفية** فالواجب النية

والوقوف بالمشعر وحده ما بين المازمين الى الحياض الى وادي محسر ولا يقف بغير المشعر ويجوز مع

الزحام الارتفاع الى الجبل ولو نوى الوقوف ثم نام او جن او اغمي عليه صح وقوفه وقيل لا والاول اشبه

وان يكون الوقوف بعد طلوع الفجر فلو افاض قبله عامدا بعد ان كان به ليلا ولو قليلا لم يبطل حجه اذا كان

[illegible]

المحرم عليه سائراً ولو اضطر لم يحرم ولو زامل عليلاً او امراة اختص العليل والمراة بجواز التظليل
واخراج الدم الا عند الضرورة وقيل يكره وكذا قيل في حك الجلد المفضي الى ادمائه وكذا في
السواك والكراهية اظهر وقص الاظفار وقطع الشجر والحشيش الا ان ينبت في ملكه ويجوز قلع شجر
الفواكه والاذخر والنخل وعودي المحالة على رواية وتغسيل المحرم لو مات بالكافور ولبس السلاح
لغير ضرورة وقيل يكره وهو الاشبه **والمكروهات عشرة** الاحرام في الثياب
المصبوغة بالسواد والعصفر وشبهه ويتاكد في السواد والنوم عليها وفي الثياب الوسخة وان كانت طاهرة
ولبس الثياب المعلمة واستعمال الحنا للزينة وكذا للمراة ولو قبل الاحرام اذا قارنته والنقاب للمراة على تردد
ودخول الحمام وتدليك الجسد فيه وتلبية من يناديه واستعمال الرياحين **خاتمة**
كل من دخل مكة وجب ان يكون محرما الا ان يكون دخوله بعد احرام قبل مضي شهر او يتكرر كالحطاب
والحشاش وقيل من دخلها لقتال جاز ان يدخل محلا كما دخل النبي عليه السلام عام الفتح
وعليه المغفر واحرام المراة كاحرام الرجل الا فيما استثنيناه ولو حضرت الميقات جاز لها
ان تحرم ولو كانت حائضا لكن لا تصلي صلوة الاحرام ولو تركت الاحرام ظنا انه لا يجوز رجعت
الى الميقات وانشات الاحرام ولو منعها مانع احرمت من موضعها ولو دخلت مكة خرجت
الى ادنى الحل ولو منعها مانع احرمت من مكة **القول في الوقوف بعرفات** والنظر في
مقدمته وكيفيته ولواحقه **اما المقدمة** فيستحب للمتمتع ان يخرج الى عرفات يوم التروية
بعد ان يصلي الظهر الا المضطر كالشيخ الهم ومن يخشى الزحام وان يمضي الى منى فيبيت بها
ليلته الى طلوع الفجر من يوم عرفة لكن لا يجوز وادي محسر الا بعد طلوع الشمس ويكره الخروج قبل الفجر
الا الضرورة كالمريض والخائف والامام يستحب له الاقامة بها الى طلوع الشمس ويستحب
الدعاء بالمرسوم عند الخروج وان يغتسل للوقوف **واما الكيفية** فتشتمل على واجب
وندب فالواجب النية والكون بها الى الغروب فلو وقف بنمرة او عرنة او ثوية او ذي المجاز او
تحت الاراك لم يجزه ولو افاض قبل الغروب جاهلا او ناسيا فلا شيء عليه وان كان عامدا

من غير رمي لم يجز والمستحب في ستة الطهارة والدعاء عند إرادة الرمي وأن يكون بينه وبين الجمرة عشرة أذرع إلى خمسة عشر ذراعا وأن يرميها خذفا والدعاء مع كل حصاة وأن يكون ماشيا ولو رمى راكبا جاز وفي جمرة العقبة يستقبلها ويستدبر القبلة وفي غيرها يستقبلها ويستقبل القبلة **وأما الثاني** وهو الذبح وهو يشتمل على أطراف **الأول** في الهدي وهو واجب على المتمتع ولا يجب على غيره سواء كان مفترضا أو متنفلا ولو تمتع المكي وجب عليه الهدي ولو كان المتمتع مملوكا بإذن مولاه كان مولاه بالخيار بين أن يهدي عنه وبين أن يأمره بالصوم ولو أدرك المملوك أحد الموقفين معتقا لزمه الهدي مع القدرة ومع التعذر الصوم والنية شرط في الذبح ويجوز أن يتولاها عنه الذابح ويجب ذبحه بمنى ولا يجزي في الواجب إلا عن واحد وقيل يجزي مع الضرورة عن خمسة وعن سبعة إذا كانوا أهل خوان واحد والأول أشبه ويجوز ذلك في الندب ولا يجب بيع ثياب التجمل في الهدي بل يقتصر على الصوم ولو ضل الهدي فذبحه غير صاحبه لم يجز عنه ولا يجوز إخراج شيء مما يذبحه عن منى بل يخرج إلى مصرفه بها ويجب ذبحه يوم النحر مقدما على الحلق ولو أخره أثم وأجزأ وكذا لو ذبحه في بقية ذي الحجة جاز **الثاني** في صفاته والواجب ثلاثة **الأول** الجنس ويجب أن يكون من النعم الإبل والبقر والغنم **الثاني** السن فلا يجزي من الإبل إلا الثني وهو الذي له خمس ودخل في السادسة ومن البقر والمعز ما له سنة ودخل في الثانية ويجزي من الضأن الجذع لسنته **الثالث** أن يكون تاما فلا تجزي العوراء ولا العرجاء البين عرجها ولا التي انكسر قرنها الداخل ولا المقطوعة الأذن ولا الخصي من الفحول ولا المهزولة وهي التي ليس على كليتيها شحم ولو اشتراها على أنها مهزولة فخرجت كذلك لم تجز ولو خرجت سمينة أجزأته وكذا لو اشتراها على أنها سمينة فخرجت مهزولة ولو اشتراها على أنها تامة فبانت ناقصة لم يجز والمستحب أن تكون سمينة تنظر في سواد وتبرك في سواد وتمشي في مثله أي يكون لها ظل تمشي فيه وقيل أن تكون هذه المواضع منها سوداء وأن تكون مما عرف به وأفضل الهدي من البدن والبقر الإناث ومن الضأن والمعز الذكران وأن تنحر الإبل قائمة

وقف بعرفات وحده بشاة ويجوز الافاضة قبل الفجر للمرأة ومن يخاف على نفسه من غير جبران ولو افاض ناسيا لم يكن عليه شيء ويستحب الوقوف بعد ان يصلي الفجر وان يدعو بالدعاء المرسوم وما تضمن الحمد لله والثناء عليه والصلاة على النبي وآله عليهم السلام وان يطأ الصرورة المشعر برجله وقيل يستحب الصعود على قزح وذكر الله عليه **مسائل خمس الاولى** وقت الوقوف بالمشعر ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس وللمضطر الى زوال الشمس **الثانية** من لم يقف بالمشعر ليلا و بعد الفجر عامدا بطل حجه ولو ترك ذلك ناسيا لم يبطل ان كان وقف بعرفة ولو تركهما جميعا بطل حجه عمدا كان او نسيانا **الثالثة** من لم يقف بعرفات وادرك المشعر قبل طلوع الشمس صح حجه ولو وقف بعرفات جاز له تدارك المشعر الى قبل الزوال **الرابعة** من فاته الحج تحلل بعمرة مفردة ثم يقضيه ان كان واجبا على الصفة التي وجب تمتعا او قرانا او افرادا **الخامسة** من فاته الحج سقطت عنه افعاله ويستحب له الاقامة بمنى الى انقضاء ايام التشريق ثم يأتي بافعال العمرة التي يتحلل بها **خاتمة** اذا ورد المشعر استحب له التقاط الحصى منه وهو سبعون حصاة ولو اخذه من غيره جاز لكن من الحرم عدا المساجد وقيل عدا المسجد الحرام ومسجد الخيف ويجب فيه شروط ثلاثة ان يكون مما يسمى حجرا ومن الحرم وابكارا ويستحب ان يكون برشا رخوة بقدر الانملة كحلية منقطة ملتقطة ويكره ان تكون صلبة او مكسرة ويستحب لمن عدا الامام الافاضة قبل طلوع الشمس بقليل ولكن لا يجوز وادي محسر الا بعد طلوعها والامام يتأخر حتى تطلع الشمس والسعي بوادي محسر وهو يقول اللهم سلم عهدي واقبل توبتي واجب دعوتي واخلفني فيمن تركت بعدي ولو ترك السعي فيه رجع فسعى استحبابا **القول في نزول منى وما بها من المناسك** فاذا هبط بمنى استحب له الدعاء بالمرسوم ومناسكه بها يوم النحر ثلاثة وهي رمي جمرة العقبة ثم الذبح ثم الحلق **اما الاول** فالواجب فيه النية والعدد وهو سبع والقاؤها بما يسمى رميا واصابة الجمرة بها بفعله فلو وقعت على شيء وانحدرت على الجمرة جاز ولو قصرت فتممها حركة غيره من حيوان او انسان لم يجز وكذا لو شك فلم يعلم وصلت الجمرة ام لا ولو طرحها على الجمرة

ثم وجد الاول ذبحه ولا يجب ذبح الاخير ولو ذبح الاخير ذبح الاول ندبا الا ان يكون منذورا
ويجوز ركوب الهدي ما لم يضر به وشرب لبنه ما لم يضر بولده وكل هدي واجب كالكفارات
لا يجوز ان يعطى الجزار منها شيئا ولا اخذ شيء من جلودها ولا اكل شيء منها فان اكل
تصدق بثمن ما اكل ومن نذر نحر بدنة فان عين موضعا وجب وان اطلق نحرها بمكة
يستحب ان ياكل من هدي السياق وان يهدي ثلثه ويتصدق بثلثه كهدي التمتع وكذا
الاضحية **الخامس في الاضحية** ووقتها بمنى اربعة ايام اولها يوم النحر وفي الامصار
ثلاثة ويستحب الاكل من الاضحية ولا باس بادخار لحمها ويكره ان يخرج به من منى ولا باس باخراج
ما يضحيه غيره ويجزي الهدي الواجب عن الاضحية والجمع بينهما افضل ومن لم يجد الاضحية
تصدق بثمنها فان اختلفت اثمانها جمع الاعلى والاوسط والادون ويتصدق بثلث الجميع
ويستحب ان تكون الضحية مما يشتريه ويكره بما يربيه ويكره ان ياخذ شيئا من جلود
الاضاحي وان يعطيها الجزار والافضل ان يتصدق بها **القول في الحلق والتقصير**
فاذا فرغ من الذبح فهو مخير ان شاء حلق وان شاء قصر والحلق افضل ويتاكد في حق الصرورة
ومن لبد شعره وقيل لا يجزيه الا الحلق والاول اظهر وليس على النساء حلق ويتعين في حقهن التقصير
ويجزي ولو مثل الانملة ويجب تقديم التقصير على زيارة البيت لطواف الحج والسعي فلو قدم ذلك على
التقصير عامدا جبره بشاة ولو كان ناسيا لم يكن عليه شيء وعليه اعادة الطواف على الاظهر ويجب ان يحلق بمنى
فلو رحل رجع فحلق بها فان لم يتمكن حلق او قصر مكانه وبعث بشعره ليدفن بها ولو لم يمكنه لم يكن عليه
شيء ومن ليس على راسه شعر اجرى الموسى عليه وترتيب هذه المناسك واجب يوم النحر
الرمي ثم الذبح فالحلق ولو قدم بعضها على بعض اثم ولا اعادة **مسائل الاولى** مواطن التحلل ثلاثة
الاول عقيب الحلق والتقصير يحل من كل شيء الا الطيب والنساء والصيد **الثاني** اذا طاف طواف الزيارة
حل له الطيب **الثالث** اذا طاف طواف النساء حل له النساء ويكره لبس المخيط حتى يفرغ من طواف الزيارة
وكذا يكره الطيب حتى يفرغ من طواف النساء **الثانية** اذا قضى مناسكه يوم النحر فالافضل المضي الى مكة

بين الخف والركبة وان يطعنها في الجانب الايمن وان يدعو الله تعالى عند النحر ويترك يده مع يد

الذابح وافضل منه ان يتولى الذبح اذا احسن ويستحب ان يقسمه اثلاثا يأكل ثلثه ويتصدق بثلثه ويهدي

ثلثه وقيل يجب الاكل منه وهو الاظهر ويكره التضحية بالجاموس بالثور وبالمهزول **الثالث**

في البدل من فقد الهدي ووجد ثمنه قيل يخلفه عند من يشتريه طول ذي الحجة

وقيل ينتقل فرضه الى الصوم وهو الاشبه فاذا فقدهما صام عشرة ايام ثلاثة في الحج متتابعا

يوما قبل التروية ويوم التروية وعرفة ولو لم يتفق اقتصر على التروية وعرفة ثم صام الثالث

بعد النفر ولو فاته يوم التروية اخره الى بعد النفر ويجوز تقديمها من اول ذي الحجة بعد ان يتلبس بالمتعة

ويجوز صومها طول ذي الحجة ولو صام يومين افطر الثالث لم يجزه واستأنف الا ان يكون الثالث هو العيد فيأتي

بالثالث بعد النفر ولا يصح صوم هذه الثلاثة الا في ذي الحجة بعد التلبس بالمتعة ولو خرج ذو الحجة

ولم يصمها تعين الهدي ولو صامها ثم وجد الهدي قبل التلبس بالسبعة لم يجب عليه الهدي

وكان له المضي على الصوم ولو رجع الى الهدي كان افضل وصوم السبعة بعد وصوله الى اهله

ولا يشترط فيها الموالاة على الاصح فلو اقام بمكة انتظر قدر وصوله الى اهله ما لم يزد على شهر و

لو مات من وجب عليه الصوم لم يصم وجب ان يصوم عنه وليه الثلاثة دون السبعة وقيل بوجوب

قضاء الجميع وهو الاشبه ومن وجب عليه بدنة في نذر او كفارة ولم يجد كان عليه سبع شياه

ولو تعين الهدي فمات من وجب عليه اخرج من اصل تركته **الرابع في هدي القران** لا يخرج

هدي القران عن ملك سائقه وله ابداله والتصرف فيه وان اشعره او قلده لكن متى ساقه فلا بد

من نحره بمنى ان كان لاحرام الحج وان كان للعمرة فبفناء الكعبة بالحزورة ولو هلك لم يجب اقامة بدله

لانه ليس بمضمون ولو كان مضمونا كالكفارات وجب اقامة بدله ولو عجز هدي السياق عن

الوصول جاز ان ينحر او يذبح ويعلم بما يدل على انه هدي ولو اصابه كسر جاز بيعه والافضل ان

يتصدق بثمنه او يقيم بدله ولا يتعين هدي السياق للصدقة الا بالنذر ولو سرق من غير

تفريط لم يضمن ولو ضل فذبحه الواجد عن صاحبه اجزأ عنه ولو ضاع فاقام بدله ثم وجد

طوافه ولو استمر مرضه بحيث لا يمكن ان يطاف به طيف عنه وكذا لو احدث في طواف الفريضة
ولو دخل في السعي فذكر انه لم يتم طوافه رجع فاتم طوافه ان كان تجاوز النصف ثم تمم

والمندوب خمسة عشر الوقوف عند الحجر وحمد الله والثناء عليه والصلوة على النبي
وآله عليهم السلام ورفع اليدين بالدعاء واستلام الحجر على الاصح وتقبيله فان لم يقدر فبيده
ولو كانت مقطوعة استلم بموضع القطع ولو لم يكن له يد اقتصر على الاشارة وان يقول اللهم امانتي
اديتها وميثاقي تعاهدته لتشهد لي بالموافاة اللهم تصديقا بكتابك الى آخر الدعاء
وان يكون في طوافه داعيا ذاكرا لله سبحانه على سكينة ووقار مقتصدا في مشيه
وقيل يرمل ثلاثا ويمشي اربعا وان يقول اللهم اني اسئلك باسمك الذي يمشى به على طلل
الماء الى آخر الدعاء وان يلتزم المستجار في الشوط السابع ويبسط يديه على حائطه و
يلصق به بطنه وخده ويدعو بالدعاء المأثور ولو جاوز المستجار الى الركن لم يرجع وان
يلتزم الاركان كلها وآكدها الذي فيه الحجر واليماني ويستحب طواف ثلث مائة وستين طوافا فان
لم يتمكن فثلاث مائة وستين شوطا ويلحق الزيادة بالطواف الاخير وتسقط الكراهية هنا بهذا
الاعتبار وان يقرأ في ركعتي الطواف في الاولى مع الحمد قل هو الله احد وفي الثانية معه
قل يا ايها الكافرون ومن زاد على السبعة سهوا اكملها اسبوعين وصلى الفريضة اولا
وركعتي النافلة بعد الفراغ من السعي وان يتدانى من البيت ويكره الكلام في الطواف بغير الدعاء
والقراءة

الثالث في احكام الطواف وفيه اثنتا عشرة مسئلة **الاولى** الطواف ركن من
تركه عامدا بطل حجه ومن تركه ناسيا قضاه ولو بعد المناسك ولو تعذر العود استناب
فيه ومن شك في عدده بعد انصرافه لم يلتفت وان كان في اثنائه وكان شاكا في الزيادة قطع و
لا شيء عليه وان كان في النقصان استأنف في الفريضة وبنى على الاقل في النافلة **الثانية** من زاد
على السبع ناسيا وذكر قبل بلوغه الركن قطع ولا شيء عليه **الثالثة** من طاف وذكر انه
لم يتطهر اعاد في الفريضة دون النافلة ويعيد صلوة الطواف الواجب واجبا والندب ندبا

للطواف والسعي ليوم النحر فان اخره فمن غده ويتاكد ذلك في حق المتمتع فان اخره اثم
ويجزيه طوافه وسعيه ويجوز للقارن والمفرد تاخير ذلك طول ذي الحجة على كراهية **الثالثة**
الافضل لمن مضى الى مكة للطواف والسعي الغسل وتقليم الاظفار واخذ الشارب والدعاء اذا وقف
على باب المسجد **القول في الطواف** وفيه ثلاثة مقاصد **الاول** في المقدمات وهي واجبة ومندوبة
فالواجبات الطهارة وازالة النجاسة عن الثوب والبدن وان يكون مختونا ولا يعتبر في المراة
والمندوبات ثمانية الغسل لدخول مكة فلو حصل عذر اغتسل بعد دخوله والافضل ان
يغتسل من بئر ميمون او من فخ والا ففي منزله ومضغ الاذخر وان يدخل مكة من اعلاها وان يكون
حافيا على سكينة ووقار ويغتسل لدخول المسجد الحرام ويدخل من باب بني شيبة بعد ان
يقف عندها ويسلم على النبي صلى الله عليه وآله ويدعو بالماثور **المقصد الثاني** في كيفية الطواف وهو
يشتمل على واجب وندب فالواجب سبعة النية والبداة بالحجر والختم به وان يطوف على يساره و
ان يدخل الحجر في الطواف وان يكمله سبعا وان يكون بين البيت والمقام ولو مشى على اساس
البيت او حائط الحجر لم يجزه ومن لوازمه ركعتا الطواف وهما واجبتان في الطواف الواجب
ولو نسيهما وجب عليه الرجوع ولو شق قضاهما حيث ذكر ولو مات قضاهما الولي **مسائل**
الاولى الزيادة على سبع في الطواف الواجب محظورة على الاظهر وفي النافلة مكروهة **الثانية**
الطهارة شرط في الواجب دون الندب حتى انه يجوز ابتداء المندوب مع عدم الطهارة وان كانت
الطهارة افضل **الثالثة** يجب ان يصلي ركعتي الطواف في المقام حيث هو الآن ولا يجوز في غيره فان
منعه زحام صلى وراءه او الى احد جانبيه **الرابعة** من طاف في ثوب نجس مع العلم لم يصح طوافه فان لم
يعلم ثم علم في اثناء الطواف ازاله وتمم ولو لم يعلم حتى فرغ كان طوافه ماضيا **الخامسة** يجوز ان يصلي
ركعتي طواف الفريضة ولو في الاوقات التي تكره لابتداء النوافل **السادسة** من نقص من طوافه
فان جاوز النصف رجع فاتم ولو عاد الى اهله امر من يطوف عنه وان كان دون ذلك استانف وكذا
من قطع طواف الفريضة لدخول البيت والسعي في حاجة وكذا لو مرض في اثناء طوافه

ماشيا وهو كالاولى ولا بأس ان يجلس في خلال السعي للراحة ويلحق بهذا الباب مسائل

الاولى السعي ركن من تركه عامدا بطل حجه ولو كان ناسيا وجب الاتيان به فان خرج عاد ليأتي

به فان تعذر عليه استناب فيه **الثانية** لا يجوز الزيادة على سبع ولو زاد عامدا بطل ولا يبطل

بالزيادة سهوا ومن تيقن عدد الاشواط وشك فيما به بدأ فان كان في المزدوج على الصفا فقد صح

سعيه لانه بدأ به وان كان على المروة اعاد وينعكس الحكم مع انعكاس الفرض **الثالثة** من لم

يحصل عدد سعيه اعاده ومن تيقن النقيصة اتى بها ولو كان متمتعا بالعمرة وظن انه اتم فاحل

وواقع النساء ثم ذكر ما نقص كان عليه دم بقرة على رواية ويتم النقصان وكذا قيل لو قلم اظفاره

او قص شعره **الرابعة** لو دخل وقت فريضة وهو في السعي قطعه وصلى ثم اتمه وكذا لو قطعه

لحاجة له او لغيره **الخامسة** لا يجوز تقديم السعي على الطواف كما لا يجوز تقديم طواف النساء

على السعي فان قدمه طاف ثم اعاد السعي ولو ذكر في اثناء السعي نقصانا من طوافه قطع السعي واتم

الطواف ثم اتم السعي **القول في الاحكام المتعلقة بمنى بعد العود** واذا قضى الحاج مناسكه

بمكة من طواف الزيارة والسعي وطواف النساء فالواجب العود الى منى للمبيت بها ويجب عليه ان

يبيت بها ليلتي الحادي عشر والثاني عشر فلو بات بغيرها كان عليه عن كل ليلة شاة الا ان يبيت بمكة

مشتغلا بالعبادة او يخرج من منى بعد نصف الليل وقيل بشرط ان لا يدخل مكة الا بعد

طلوع الفجر وقيل لو بات الليالي الثلث بغير منى لزمه ثلث شياه وهو محمول على من غربت الشمس

في الليلة الثالثة وهو بمنى او من لم يتق الصيد والنساء ويجب ان يرمي كل يوم من ايام التشريق الجمار

الثلث كل جمرة بسبع حصيات ويجب هنا زيادة على ما تضمنته شروط الرمي الترتيب يبدأ

بالاولى ثم الوسطى ثم جمرة العقبة ولو رماها منكوسة اعاد على الوسطى وجمرة العقبة ووقت

الرمي ما بين طلوع الشمس الى غروبها ولا يجوز ان يرمي ليلا الا لعذر كالخائف والمريض والرعاة

والعبيد ومن حصل له رمي اربع حصيات ثم رمى على الجمرة الاخرى حصل بالترتيب ولو نسي رمي

يوم قضاه من الغد مرتبا يبدأ بالفائت ويعقب بالحاضر ويستحب ان يكون ما يرميه لامسه

الرابعة من نسي طواف الزيارة حتى رجع الى اهله وواقع قيل عليه بدنة والرجوع الى مكة
للطواف وقيل لا كفارة عليه وهو الاصح ويحمل القول الاول على من واقع بعد الذكر ولو نسي طواف
النساء جاز ان يستنيب ولو مات قضاه وليه وجوبا الخامسة من طاف كان بالخيار في تأخير
السعي الى الغد ثم لا يجوز مع القدرة السادسة يجب على المتمتع تاخير الطواف والسعي حتى يقف
بالموقفين ويقضي مناسك يوم النحر ولا يجوز التعجيل الا للمريض والمرأة التي تخاف الحيض
والشيخ العاجز ويجوز التقديم للقارن والمفرد على كراهية السابعة لا يجوز تقديم طواف
النساء على السعي لمتمتع ولا لغيره اختيارا ويجوز مع الضرورة والخوف من الحيض الثامنة
من قدم طواف النساء على السعي ساهيا اجزأ ولو كان عامدا لم يجز التاسعة قيل لا يجوز
الطواف وعلى الطائف برطلة ومنهم من خص ذلك بطواف العمرة نظرا الى تحريم تغطية الرأس
العاشرة من نذر ان يطوف على اربع قيل يجب عليه طوافان وقيل لا ينعقد النذر وربما قيل بالاول
اذا كان الناذر امرأة اقتصارا على مورد النقل الحادية عشرة لا بأس ان يعول الرجل على غيره في
تعداد الطواف لانه كالامارة ولو شكا جميعا عولا على الاحكام المتقدمة الثانية عشرة
طواف النساء واجب في الحج والعمرة المفردة دون المتمتع بها وهو لازم للرجال والنساء والصبيان
والخصيان القول في السعي ومقدماته عشرة كلها مندوبة الطهارة واستلام الحجر والشرب
من ماء زمزم والصب على الجسد منه من الدلو المقابل للحجر وان يخرج من الباب المحاذي للحجر وان يصعد على
الصفا ويستقبل الركن العراقي ويحمد الله ويثني عليه وان يطيل الوقوف على الصفا ويكبر الله سبعا
ويهلله سبعا ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا
يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ثلاثا ويدعو بالدعاء المأثور والواجب فيه اربعة النية
والبدأة بالصفا والختم بالمروة وان يسعى سبعا يحسب ذهابه شوطا وعوده آخر والمسنون
اربعة ان يكون ماشيا ولو كان راكبا جاز والمشي على طرفيه والهرولة ما بين المنارة وزقاق العطارين
ماشيا كان او راكبا ولو نسي الهرولة رجع القهقرى وهرول موضعها والدعاء في سعيه ماشيا

بفتح القاف والراء واسكان الهاء المشي الى خلف ...

ثم يدعو بالدعاء المرسوم ويستلم الاركان ويتأكد في اليماني ثم يطوف بالبيت اسبوعا
ثم يستلم الاركان والمستجار ويتخير من الدعاء ما احب ثم يأتي زمزم فيشرب منها ثم يخرج
هو يدعو ويستحب وجهه من باب الحناطين ويخر ساجدا ويستقبل القبلة ويدعو ويستحب ان يشتري
بدرهم تمرا ويتصدق به احتياطا لاحرامه ويكره الحج على الابل الجلالة ويستحب لمن حج ان يعزم
على العود والطواف افضل للمجاور من الصلوة وللمقيم بالعكس ويكره ان يجاور بمكة
ويستحب النزول بالمعرس على طريق المدينة وصلوة ركعتين به **مسائل ثلاث الاولى**
للمدينة حرم وحده من عاير الى وعير لا يعضد شجره ولا باس بصيد ما بين الحرتين الا ما صيد بين الحرتين
هذا على الكراهية المؤكدة **الثانية** يستحب زيارة النبي عليه السلام للحاج استحبابا مؤكدا
الثالثة يستحب ان تزار فاطمة عليها السلام من عند الروضة والائمة عليهم السلام بالبقيع **خاتمة**
تستحب المجاورة بها والغسل عند دخولها وتستحب الصلوة بين القبر والمنبر وهو الروضة وان يصوم
الانسان بالمدينة ثلثة ايام للحاجة وان يصلي ليلة الاربعاء عند اسطوانة ابي لبابة وفي ليلة الخميس عند
الاسطوانة التي تلي مقام رسول الله صلى الله عليه واله وان ياتي المساجد بالمدينة كمسجد الاحزاب
ومسجد الفتح ومسجد الفضيخ وقبور الشهداء باحد خصوصا قبر حمزة عليه السلام ويكره النوم في المساجد
وتتاكد الكراهية في مسجد النبي عليه السلام **الركن الثالث في اللواحق** وفيه مقاصد الاول
في الاحصار والصد الصد بالعدو والاحصار بالمرض فالمصدود اذا تلبس ثم صد تحلل من كل ما احرم منه
اذا لم يكن له طريق غير موضع الصد او كان له وقصرت نفقته ويستمر ان كان له مسلك غيره ولو كان
اطول مع تيسر النفقة ولو خشي الفوات لم يتحلل وصبر حتى يتحقق ثم يتحلل بعمرة ثم يقضي في القابل واجبا
ان كان الحج واجبا والا ندبا ولا يحل الا بعد الهدي ونية التحلل وكذا البحث في المعتمر اذا منع عن
الوصول الى مكة ولو كان ساق قيل يفتقر الى هدي التحلل وقيل يكفيه ما ساقه وهو الاشبه ولا بدل لهدي
التحلل فلو عجز عنه وعن ثمنه بقي على احرامه ولو تحلل لم يحل ويتحقق الصد بالمنع من الموقفين
وكذا بالمنع من الوصول الى مكة ولا يتحقق بالمنع من العود الى منى لرمي الجمار الثلث والمبيت بها

غدا او بعد غد وما يرميه يومئذ عند الزوال ولو نسي رمي الجمار حتى دخل مكة رجع رمى فان خرج
من مكة لم يكن عليه شيء اذا انقضى زمان الرمي فان عاد في القابل رمى وان استناب فيه
جاز ويجوز ان يرمى عن المعذور كالمريض ويستحب ان يقيم الانسان بمنى ايام التشريق وان يرمي
الجمرة الاولى عن يمينه ويقف ويدعو وكذا الثانية ويرمي الثالثة مستدبر القبلة مقابلا
لها ولا يقف عندها والتكبير بمنى مستحب وقيل واجب وصورته الله اكبر الله اكبر لا اله
الا الله والله اكبر الله اكبر على ما هدانا والحمد لله على ما اولانا ورزقنا من بهيمة الانعام
يجوز النفر في الاول وهو اليوم الثاني عشر من ذي الحجة لمن اجتنب النساء والصيد في
احرامه والنفر الثاني هو اليوم الثالث عشر فمن نفر في الاول لم يجز الا بعد الزوال وفي الثاني يجوز
قبله ويستحب للامام ان يخطب ويعلم الناس ذلك ومن كان قضى مناسكه بمكة جاز ان
ينصرف حيث شاء ومن بقي عليه شيء من المناسك عاد وجوبا مسائل الاولى من احدث ما يوجب حدا او تعزيرا
او قصاصا ولجأ الى الحرم ضيق عليه في المطعم والمشرب حتى يخرج ولو احدث في الحرم قوبل
بما تقتضيه جنايته فيه الثانية يكره ان يمنع احد من سكنى دور مكة وقيل يحرم والاول
اصح الثالثة يحرم ان يرفع احد بناء فوق الكعبة وقيل يكره وهو الاشبه الرابعة
لا تحل لقطة الحرم قليلة كانت او كثيرة وتعرف سنة ثم ان شاء تصدق بها ولا ضمان عليه
وان شاء جعلها في يده امانة الخامسة اذا ترك الناس زيارة النبي عليه السلام اجبروا
عليها لما يتضمن من الجفاء المحرم ويستحب العود الى مكة لمن قضى مناسكه لوداع البيت ويستحب
امام ذلك صلوة ست ركعات بمسجد الخيف واكده استحبابا عند المنارة التي في وسطه
وفوقها الى جهة القبلة بنحو من ثلثين ذراعا وعن يمينها ويسارها كذلك ويستحب التحصيب
لمن نفر الاخير وان يستلقي فيه واذا عاد الى مكة فمن السنة ان يدخل الكعبة ويتاكد في
حق الصرورة وان يغتسل ويدعو عند دخولها وان يصلي بين الاسطوانتين على الرخامة
الحمراء ركعتين يقرأ في الاولى الحمد وحم السجدة وفي الثانية عدد آيها ويصلي في زوايا البيت ثم

[illegible]

فانا على ذاتِله كبشا اذا لم يرده على رواية فيها ضعف وكذا لا كفارة فيما تولد بين وحشي
وانسي وبين ما يحل للمحرم وما يحرم ولو قيل يراعى الاسم كان حسنا ولا بأس بقتل الافعى
والعقرب والفارة وبرمي الحداة والغراب رميا ولا بأس بقتل البرغوث وفي الزنبور تردد
والوجه المنع ولا كفارة في قتله خطاءً وفي قتله عمدا صدقة ولو بكف من طعام ويجوز
شراء القماري والدباسي واخراجها من مكة على رواية ولا يجوز قتلها ولا اكلها الثاني
ما يتعلق به الكفارة وهو ضربان الاول ما لكفارته بدل على الخصوص وهو كل ما له مثل
من النعم واقسامه خمسة الاول النعامة وفي قتلها بدنة ومع العجز تقوم البدنة ويفض
ثمنها على البر ويتصدق به لكل مسكين مدان ولا يلزمه ما زاد عن ستين ولو عجز صام عن كل مدين
يوما وان عجز صام ثمانية عشر يوما وفي فراخ النعام روايتان احديهما مثل ما في النعام والاخرى من
صغار الابل وهو اشبه الثاني في بقرة الوحش وحمار الوحش في قتل كل واحد منهما بقرة اهلية و
مع العجز يقوم البقرة الاهلية ويفض ثمنها على البر ويتصدق به لكل مسكين مدان ولا يلزم
ما زاد على ثلاثين ومع العجز يصوم عن كل مدين يوما وان عجز صام تسعة ايام الثالث في
قتل الظبي شاة ومع العجز يقوم الشاة ويفض ثمنها على البر ويتصدق به لكل مسكين مدان
ولا يلزم ما زاد عن عشرة وان عجز صام عن كل مدين يوما فان عجز صام ثلثة ايام وفي
الارنب شاة وهو المروي وقيل فيه ما في الظبي والابدال في الاقسام الثلثة على التخيير وقيل على الترتيب
وهو الاظهر الرابع في كسر بيض النعام اذا تحرك فيها الفرخ بكارة من الابل لكل
واحدة واحد وقيل ان لم يتحرك ارسال فحولة الابل في اناث منها بعدد البيض فما
نتج فهو هدي فان عجز عن كل بيضة شاة ومع العجز اطعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلاثة
ايام الخامس في كسر بيض القطا والقبج اذا تحرك الفرخ من صغار الغنم وقيل عن البيضة
مخاض من الغنم وقيل ان لم يتحرك ارسال فحولة الغنم في اناث منها بعدد البيض فما نتج
هدي فان عجز كان كمن كسر بيض النعام الثاني ما لا بدل له على الخصوص وهو

[illegible]

بل يتحلل بمجرد الصد ويستحب في الرمي فروع الاول اذا حبس على مال فان كان قادرا عليه لم يتحلل
وان عجز تحلل وكذا لو حبس ظلما الثاني اذا صابر ففات الحج لم يجز له التحلل بالهدي وتحلل بعمرة ولا دم
وعليه القضاء ان كان واجبا الثالث اذا غلب على ظنه انكشاف العدو قبل الفوات جاز ان
يتحلل لكن الافضل البقاء على احرامه فاذا انكشف اتم ولو اتفق الفوات احل بعمرة الرابع
لو افسد حجه فصد كان عليه بدنة ودم التحلل والحج من قابل ولو انكشف العدو في وقت يتسع لاستيناف
القضاء وجب وهو حج يقضى لسنته وعلى ما قلناه فحجة العقوبة باقية ولو لم يكن تحلل مضى في
فاسده وقضاه في القابل الخامس لو لم يندفع العدو الا بالقتال لم يجب سواء غلب على الظن السلامة
او العطب ولو طلب مالا لم يجب بذله ولو قيل بوجوبه اذا كان غير مجحف كان حسنا والمحصر هو الذي
يمنعه المرض عن الوصول الى مكة او عن الموقفين فهذا يبعث ما ساقه ولو لم يسق بعث هديا
او ثمنه ولا يحل حتى يبلغ الهدي محله وهو منى ان كان حاجا ومكة ان كان معتمرا فاذا بلغ قصر واحل
الا من النساء خاصة حتى يحج في القابل ان كان واجبا او يطاف عنه طواف النساء ان كان تطوعا ولو بان
ان هديه لم يذبح لم يبطل تحلله وكان عليه ذبح هدي في القابل ولو بعث هديه ثم زال العارض
لحق باصحابه فان ادرك احد الموقفين في وقته فقد ادرك الحج والا تحلل بعمرة وعليه في القابل
قضاء الواجب ويستحب قضاء الندب والمعتمر اذا تحلل يقضي عمرته عند زوال العذر وقيل في
الشهر الداخل والقارن اذا احصر فتحلل لم يحج في القابل الا قارنا وقيل يأتي بما كان واجبا وان كان
ندبا حج بما شاء من انواعه وان كان الاتيان بما خرج منه افضل وروي انه اذا بعث الهدي تطوعا
واعد اصحابه وقتا لذبحه او نحره ثم اجتنب ما يجتنبه المحرم فاذا كان وقت المواعدة احل لكن
هذا لا يلبي ولو اتى بما يحرم على المحرم كفر استحبابا المقصد الثاني في احكام الصيد الصيد هو
الحيوان الممتنع وقيل يشترط ان يكون حلالا والنظر فيه يستدعي فصولا الاول الصيد قسمان
فالاول ما لا يتعلق به كفارة كصيد البحر وهو ما يبيض ويفرخ في الماء ومثله الدجاج الحبشي
وكذا النعم ولو توحشت ولا كفارة في قتل السباع ماشية كانت او طائرة الا الاسد فان

امرأ وروى في كسر قرني الغزال نصف قيمته وفي كل واحد ربع وفي عينيه كمال قيمته وفي
كسر احدى يديه نصف قيمته وكذا في احدى رجليه وفي الرواية ضعف ولو اشترك جماعة في
قتل صيد ضمن كل واحد منهم فداء تاما ومن ضرب بطير على الارض ومات كان عليه دم وقيمة
للمحرم واخرى لاستصغاره اياه ومن شرب لبن ظبية في الحرم لزمه دم وقيمة اللبن ولو
الصيد وهو حلال فاصابه وهو محرم لم يضمنه وكذا لو جعل في راسه ما يقتل القمل فقتل او القمل
الموجب الثاني اليد من كان معه صيد فاحرم زال ملكه عنه ووجب ارساله فلو تلف قبل ارساله
لزمه ضمانه ولو كان الصيد نائيا عنه لم يزل ملكه ولو امسك المحرم صيدا فذبحه محرم
ضمن كل منهما فداء ولو كانا في الحرم تضاعف الفداء ما لم يبلغ بدنة ولو كانا محلين
في الحرم لم يتضاعف ولو كان احدهما محرما تضاعف الفداء في حقه ولو امسكه المحرم في
الحل فذبحه المحل ضمنه المحرم خاصة ولو نقل بيض صيد عن موضعه ففسد ضمنه فلو
فخرج الفرخ سليما لم يضمنه ولو ذبح المحرم صيدا كان ميتة ويحرم على المحل وكذا لو صاده
وذبحه محل **الموجب الثالث** السبب وهو يشتمل على مسائل **الاولى** من اغلق بابا على
حمام الحرم وفراخ وبيض ضمن بالاغلاق فان زال السبب وارسلها سليمة سقط الضمان ولو هلكت
ضمن الحمامة بشاة والفرخ بحمل والبيضة بدرهم ان كان محرما وان كان محلا ففي الحمامة درهم و
في الفرخ نصف وفي البيضة ربع وقيل يستقر الضمان بنفس الاغلاق لظاهر الرواية والاول اشبه
الثانية قيل اذا نفر حمام الحرم فان عاد فعليه شاة واحدة وان لم يعد فعن كل حمامة شاة
الثالثة اذا رمى اثنان فاصاب احدهما واخطا الآخر فعلى المصيب فداء لجنايته وكذا على
المخطي لاعانته **الرابعة** اذا اوقد جماعة نارا فوقع فيها صيد لزم كل واحد منهم فداء اذا
قصد الاصطياد والا فداء واحد **الخامسة** اذا رمى صيدا فاضطرب فقتل فرخا او صيدا آخر
عليه فداء الجميع لانه سبب الاتلاف **السادسة** السائق يضمن ما تجنيه دابته وكذا
الراكب اذا وقف بها واذا سار ضمن ما تجنيه بيديها **السابعة** اذا امسك صيدا له طفل فتلف

الاولى الحمام وهو اسم لكل طائر يهدر ويعب الماء وقيل كل مطوق وفي قتلها شاة على المحرم
وعلى المحل في الحرم درهم وفي فرخها للمحرم حمل وللمحل في الحرم نصف درهم ولو كان محرما في الحرم
اجتمع عليه الامران وفي بيضها اذا تحرك الفرخ حمل وقبل التحرك على المحرم درهم وعلى المحل
ربع درهم ولو كان محرما في الحرم لزمه درهم وربع يستوي الاهلي وحمام الحرم في
القيمة اذا قتل في الحرم لكن يشترى بقيمة الحرمي علف لحمامه الثاني في كل واحد من
القطا والحجل والدراج حمل قد فطم ورعى الثالث في قتل كل واحد من القنفذ والضب و
اليربوع جدي الرابع في كل واحد من العصفور والقبرة والصعوة مد من طعام
في قتل الجراد تمرة والاكثر كف من طعام وكذا في قملة يلقيها عن جسده وفي قتل الكثير من
الجراد دم شاة وان لم يمكنه التحرز من قتله بان كان على طريقه فلا اثم ولا كفارة
كما لا تقدير لفديته ففي قتله قيمته وكذا القول في البط والاوزة والكركي شاة
وهو تحكم فروع خمسة الاول اذا قتل صيدا معيبا كالمكسور والاعور فداه بصحيح ولو
فداه بمثله جاز ويفدي الذكر بمثله وبالانثى وكذا الانثى وبالمماثل احوط الثاني الاعتبار
بتقويم الجزاء وقت الاخراج وفيما لا تقدير لفديته وقت الاتلاف الثالث اذا قتل ماخضا
مما له مثل يخرج ماخضا ولو تعذر قوم الجزاء ماخضا الرابع اذا اصاب صيدا حاملا فالقت
جنينا حيا ثم ماتا فدى الام بمثلها والصغير بصغير ولو عاشا لم يكن عليه فدية اذا لم
يعب المضروب لو عاب ضمن ارشه ولو مات احدهما فداه دون الآخر ولو القت جنينا ميتا لزم
الارش وهو ما بين قيمتها حاملا ومجهضا الخامس اذا قتل المحرم حيوانا وشك في كونه صيدا
لم يضمنه الفصل الثاني في موجبات الضمان وهي ثلثة مباشرة الاتلاف واليد والسبب اما
المباشرة فنقول قتل الصيد موجب لفديته فان اكله لزمه فداء آخر وقيل يفدي ما قتل
ويضمن قيمة ما اكل وهو الوجه ولو رمى صيدا فاصابه ولم يؤثر فيه فلا فدية ولو جرحه ثم رآه
سويا ضمن ارشه وقيل ربع القيمة وان لم يعلم حاله لزمه الفداء وكذا لو لم يعلم اثر فيه ام لا

ولو تعمد وجبت الكفارة اولا ثم لا تتكرر وهو ممن ينتقم الله منه وقيل تتكرر والاول اشهر

ويضمن الصيد بقتله عمدا وسهوا فلو رمى صيدا فمرق السهم فقتل آخر كان عليه فداءان

وكذا لو رمى غرضا فاصاب صيدا ضمنه ولو اشترى محل بيض نعام لمحرم فاكله كان على المحرم

عن كل بيضة شاة وعلى المحل عن كل بيضة درهم ولا يدخل الصيد في ملك المحرم باصطياد

ولا ابتياع ولا هبة ولا ميراث هذا اذا كان عنده ولو كان في بلده فيه تردد والاشبه انه

يملك ولو اضطر المحرم الى اكل الصيد اكله وفداه ولو كان عنده ميتة اكل الصيد ان امكنه

الفداء ولا اكل الميتة واذا كان الصيد مملوكا فداه لصاحبه وان لم يكن مملوكا

تصدق به وكل ما يلزم المحرم من فداء يذبحه او ينحره بمكة ان كان معتمرا وبمنى ان كان حاجا

ومن وجب عليه ... في كفارة الصيد ... كان عليه اطعام ستين

وان عجز صام ثمانية ... **المقصد الثالث في باقي المحظورات** وهي سبعة الاول

الاستمتاع بالنساء فمن جامع ... في الفرج قبلا او دبرا عالما عامدا ...

اتمامه والحج من قابل ... فرضا كان حجه او نفلا وكذا المرأة

لو كانت محرمة مطاوعة ولزمها ما يلزمه ولم تتحمل عنه وعليهما ان يفترقا اذا بلغا ذلك المكان حتى

يقضيا المناسك اذا حجا على تلك الطريق ومعنى الافتراق الا يخلوا الا ومعهما ثالث ولو

كان مكرها لها كان عليه كفارتان ولم يتحمل عنها ... الكفارة وان جامع بعد

الوقوف بالمشعر ولو قبل ان يطوف طواف النساء او طاف منه ثلاثة اشواط فما دون او جامع

في غير الفرج قبل الوقوف كان حجه صحيحا وعليه بدنة لا غير تفريع اذا جامع في القضاء الافساد

فان لزمه ما لزم اولا ... وهل الحجة الاولى ... العقوبة ... وقيل

وهو لا يشبه ولو جامع امته محرمة بإذنه ... لزمه الكفارة بدنة او بقرة او

او شاة وان كان معسرا فشاة او صيام ثلاثة ايام ولو جامع المحرم قبل طواف الزيارة لزمه

بدنة فان عجز فبقرة او شاة ولو طاف من طواف النساء خمسة اشواط ...

ضمن وكذا لو امسك المحل صيداً له طفل في الحرم **الثامنة** اذا اغرى المحرم كلبه بصيد فقتله
ضمن سواء كان في الحل او الحرم لكن يتضاعف اذا كان المحرم في الحرم **التاسعة** لو نفر صيداً فهلك
بمصادمة شيء او اخذه جارح ضمنه **العاشرة** لو وقع الصيد في شبكة فاراد تخليصه فهلك
او عاب ضمن **الحادية عشرة** لو دل على صيد فقتل ضمنه **الفصل الثاني** في صيد الحرم
يحرم من الصيد على المحل في الحرم ما يحرم على المحرم في الحل فمن قتل صيداً في الحرم كان عليه فداؤه
ولو اشترك جماعة في قتله فعلى كل واحد فداء وفيه تردد وهل يحرم وهو يؤم الحرم قيل نعم و
قيل يكره وهو الاشبه لكن لو اصابه ودخل الحرم فمات ضمنه وفيه تردد ويكره الاصطياد بين
البريد والحرم على الاشبه فلو اصاب صيداً فيه ففقأ عينه او كسر قرنه كان عليه صدقة
استحباباً ولو ربط صيداً في الحل فدخل الحرم لم يجز اخراجه ولو كان في الحل ورمى صيداً
في الحرم فقتله فداه وكذا لو كان في الحرم ورمى صيداً في الحل فقتله ولو كان بعض الصيد في
الحرم فاصابه ما هو في الحل او في الحرم فقتله ضمنه ولو كان الصيد على فرع شجرة في الحل فقتله
ضمن اذا كان اصلها في الحرم ومن دخل بصيد الى الحرم وجب عليه ارساله ولو اتلفه او تلف في يده
كان عليه ضمانه سواء كان التلف بسببه او بغيره ولو كان طائراً مقصوصاً وجب حفظه
حتى يكمل ريشه ثم يرسله وهل يحرم صيد حمام الحرم وهو في الحل قيل نعم وقيل لا وهو اولى
ومن نتف ريشة من حمام الحرم كان عليه صدقة ويجب ان يسلمها بتلك اليد ومن
اخرج صيداً من الحرم وجب عليه اعادته ولو تلف قبل ذلك ضمنه ولو رمى بسهم من الحل فدخل
الحرم ثم خرج الى الحل فقتل صيداً لم يجب الفداء ولو ذبح المحل في الحرم صيداً كان ميتة
ولو ذبحه في الحل وادخله في الحرم لم يحرم على المحل ويحرم على المحرم ولا يدخل في ملك المحرم
شيء من الصيد على الاشبه وقيل يدخل وعليه ارساله ان كان حاضراً معه **الفصل الثالث**
في التوابع كل ما يلزم المحرم في الحل من كفارة الصيد او المحل في الحرم يجتمعان على المحرم في الحرم
حتى يبلغ البدنة فلا يتضاعف ... وكلما تكرر الصيد من المحرم ناسياً وجب عليه ضمانه ولو

قلع الشجرة منه اعادها ولو جفت قيل يلزمه ضمانها ولا كفارة في قلع الحشيش
فاعلم بانه لو مات من استعمل هنا طيبا في احرامه ولو في حال الضرورة كان عليه شاة على قول وكذا
قيل في من قلع ضرسه وفي الملح تردد ويجوز اكل ما ليس بطيب من الادهان كالسمن والشيرج
ولا يجوز الادهان به **خاتمة** تشتمل على مسائل **الاولى** اذا اجتمعت اسباب مختلفة كاللبس
وتقليم الاظفار والطيب لزم عن كل واحد كفارة سواء فعل ذلك في وقت واحد او في وقتين
كفر عن الاول او لم يكفر **الثانية** اذا كرر الوطي لزمه بكل مرة كفارة ولو كرر الحلق فان
كان في وقت واحد لم تتكرر الكفارة وان كان في وقتين تكررت ولو تكرر منه اللبس او
الطيب فان اتحد المجلس لم يتكرر وان اختلف تكررت **الثالثة** كل محرم لبس او اكل ما
لا يحل له اكله او لبسه كان عليه دم شاة **الرابعة** تسقط الكفارة عن الجاهل والناسي
والمجنون الا في الصيد فان الكفارة تلزم ولو كان سهوا **كتاب العمرة** وصورتها
ان يحرم من الميقات الذي يسوغ له الاحرام منه ثم يدخل مكة فيطوف ويصلي ركعتيه ثم يسعى
بين الصفا والمروة ويقصر وشرائط وجوبها شرائط وجوب الحج ومع الشرائط تجب في العمر مرة
وقد تجب بالنذر وما في معناه وبالاستيجار والافساد والفوات والدخول الى مكة مع انتفاء العذر
ومع تكرار الدخول ويتكرر وجوبها بحسب السبب وافعالها ثمانية النية والاحرام والطواف وركعتاه
والسعي والتقصير وطواف النساء وركعتاه وتنقسم الى متمتع بها ومفردة فالاولى تجب على من ليس
من حاضري المسجد الحرام ولا تصح الا في اشهر الحج وتسقط المفردة معها ويلزم فيها التقصير ولا يجوز
حلق الراس ولو حلقه لزمه دم وليس فيها طواف النساء والمفردة تلزم حاضري المسجد الحرام وتصح في جميع
ايام السنة وافضلها ما وقع في رجب ومن احرم بالمفردة ودخل مكة جاز ان ينوي بها التمتع ويلزمه
دم ولو كان في غير اشهر الحج لم يجز ولو دخل مكة متمتعا لم يجز له الخروج حتى ياتي بالحج لانه
مرتبط به نعم لو خرج بحيث لا يحتاج الى استيناف احرام جاز ولو خرج فاستانف عمرة تمتع
بالاخيرة ويستحب المفردة في كل شهر واقله عشرة ايام ويكره ان ياتي بعمرتين بينهما اقل من عشرة

الكفارة وبنى على طوافه وقيل يكفي في ذلك مجاوزة النصف الاول مرة واذا عقد المحرم
على امرأة ودخل المحرم فعلى كل واحد منهما كفارة وكذا لو كان العاقد محلا على
رواية سماعة ومن جامع في احرام العمرة قبل السعي فسدت عمرته وعليه بدنة وقضاؤها
والافضل ان يكون في الشهر الداخل ولو نظر الى غير اهله فامنى كان عليه بدنة ان كان
موسرا وان كان متوسطا فبقرة وان كان معسرا فشاة ولو نظر الى امرأته لم يكن عليه شيء ولو
امنى ولو كان بشهوة فامنى كان عليه بدنة ولو مسها بغير شهوة لم يكن عليه شيء ولو مسها بشهوة كان
عليه شاة ولو لم يمن ولو قبل امرأته كان عليه شاة فلو كان بشهوة كان عليه جزور وكذا لو امنى عن ملاعبة
ولو استمع على من يجامع من غير نظر لم يلزمه شيء فرع لو حج تطوعا فافسد ثم احصر كان عليه
بدنة للافساد ودم للاحصار وكفاه قضاء واحد في القابل المحظور الثاني الطيب فمن
تطيب كان عليه دم شاة سواء استعمله صبغا او اطلاء ابتداء او استدامة او بخورا او في
الطعام ولا بأس بخلوق الكعبة ولو كان فيه زعفران وكذا الفواكه كالاترج والتفاح
والرياحين كالورد والنيلوفر الثالث القلم وفي كل ظفر مد من طعام وفي اظفار يديه
ورجليه في مجلس واحد شاة ولو كان كل واحد منهما في مجلس لزمه دمان ولو افتاه بتقليم
ظفره فادماه لزم المفتي شاة الرابع المخيط حرام على المحرم فلو لبس كان عليه دم ولو اضطر
الى لبس ثوب يتقى به الحر والبرد جاز وعليه شاة الخامس حلق الشعر وفيه شاة او اطعام
عشرة مساكين لكل منهم مد وقيل ستة لكل منهم مدان او صيام ثلاثة ايام ولو مس لحيته او رأسه
فوقع منهما شيء اطعم كفا من طعام ولو فعل ذلك في الوضوء للصلاة لم يلزمه شيء ولو نتف احد
ابطيه اطعم ثلاثة مساكين ولو نتفهما لزمه شاة وفي التظليل سائرا شاة وكذا لو غطى رأسه
او طيّنه بطين يستره او ارتمس في الماء او حمل ما يستره السادس الجدال وفي الكذب منه مرة شاة
ومرتين بقرة وثلاثا بدنة وفي الصدق ثلاثا شاة ولا كفارة فيما دونه السابع قطع شجر الحرم
في الكبيرة بقرة ولو كان محلا وفي الصغيرة شاة وفي ابعاضها قيمته وعندي في الجميع تردد

خوف الشنعة والاول اشبه ولو آجر نفسه وجب عليه القيام بها ولو كان الامام مستوراً وقيل
ان وجد المستأجر او ورثته ردها والا قام بها والاولى الوجوب من غير تفصيل **الركن الثاني**
في بيان من يجب جهاده وكيفية الجهاد وفيه اطراف **الاول** فيمن يجب جهاده وهم ثلاثة
البغاة على الامام من المسلمين واهل الذمة وهم اليهود والنصارى والمجوس اذا اخلوا
بشرائط الذمة ومن عدا هؤلاء من اصناف الكفار وكل من يجب جهاده فالواجب على
المسلمين النفور اليهم اما لكفهم واما لنقلهم الى الاسلام فان بدأوا فالواجب محاربتهم وان كفوا
وجب بحسب المكنة واقله في كل عام مرة واذا اقتضت المصلحة مهادنتهم جاز لكن لا يتولى ذلك
الا الامام او من يأذن له الامام **الطرف الثاني** في كيفية قتال اهل الحرب والاولى ان يبدأ بقتال من يليه الا
ان يكون الابعد اشد خطراً ويجب التربص اذا كثر العدو وقل المسلمون حتى تحصل الكثرة للمقاومة
ثم تجب المبادرة ولا يبدأون الا بعد الدعاء الى محاسن الاسلام ويكون الداعي الامام او من نصبه
وتسقط اعتبار الدعوة فيمن عرفها ولا يجوز الفرار اذا كان العدو على الضعف من المسلمين او اقل الا لمتحرف لقتال كطلب
السعة او موارد المياه او استدبار الشمس او تسوية لامته او لمتحيز الى فئة قليلة كانت
او كثيرة ولو غلب عنده الهلاك لم يجز الفرار وقيل يجوز لقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى
التهلكة والاول اظهر لقوله تعالى اذا لقيتم فئة فاثبتوا وان كان المسلمون اقل من ذلك لم يجب
الثبات ولو غلب على الظن السلامة استحب ولو غلب العطب قيل يجب الانصراف وقيل يستحب
وهو اشبه ولو انفرد اثنان بواحد من المسلمين لم يجب الثبات وقيل يجب وهو المروي ويجوز محاربة
العدو بالحصار ومنع السابلة دخولاً وخروجاً وبالمناجيق وهدم الحصون والبيوت وكل ما يرجى
به الفتح ويكره قطع الاشجار ورمي النار وتسليط المياه الا مع الضرورة ويحرم بالقاء السم
وقيل يكره وهو اشبه فان لم يمكن الفتح الا به جاز ولو تترسوا بالنساء والصبيان كف
عنهم الا في حال التحام الحرب وكذا لو تترسوا بالاسارى من المسلمين وان قتل الاسير اذا لم يمكن
جهادهم الا كذلك ولا يلزم القاتل دية ويلزمه الكفارة وفي الاخبار ولا كفارة ولو تعمد

وقيل يحرم والاول اشبه ويتحلل من المفردة بالتقصير والحلق افضل واذا قصر او حلق حل

كل شيء الا النساء فاذا طاف طواف النساء حلت له النساء وهو واجب في المفردة بعد السعي على كل معتمر من امراة

وخصي وخنثى ويجوز العمرة على الفور

كتاب الجهاد

والنظر في اركانه اربعة الاول من يجب عليه

وهو فرض على كل مكلف حر ذكر غير هم فلا يجب على الصبي ولا على المجنون ولا على المراة ولا على الشيخ

الهم ولا على المملوك وفرضه على الكفاية بشرط وجود الامام او من نصبه للجهاد ولا يتعين الا

ان يعينه الامام لاقتضاء المصلحة او لقصور القائمين عن الدفع الا بالاجتماع او يعينه

بنذر وشبهه وقد تجب المحاربة على وجه الدفع كان يكون بين اهل الحرب ويغشاهم عدو يخشى

منه على نفسه فيساعدهم دفعا عن نفسه ولا يكون جهادا وكذا كل من خشي على نفسه مطلقا او

ماله اذا غلبت السلامة ويسقط فرض الجهاد باعذار اربعة العمى والزمن كالمقعد والمرض المانع من

الركوب والعدو والفقر الذي يعجز معه عن نفقة طريقه وعياله وثمن سلاحه ويختلف ذلك

بحسب الاحوال

فروع ثلثة

الاول اذا كان عليه دين مؤجل فليس لصاحبه منعه ولو كان

حالا وهو معسر قيل له منعه وهو بعيد الثاني للابوين منعه عن الغزو ما لم يتعين عليه

الثالث لو تجدد العذر بعد التقاء الحربين سقط فرضه على تردد لانه يمنع العجز عن القيام به واذا

بذل للمعسر ما يحتاج اليه وجب ولو كان على سبيل الاجرة لم يجب ومن عجز عنه بنفسه وكان

موسرا وجب اقامة غيره وقيل يستحب وهو اشبه ولو كان قادرا فجهز غيره سقط عنه ما لم

يتعين ويحرم الغزو في اشهر الحرم الا ان يبدا الخصم او يكونوا ممن لا يرى للاشهر حرمة

ويجوز القتال في الحرم وقد كان محرما فنسخ ويجب المهاجرة عن بلد الشرك على من يضعف

عن اظهار شعائر الاسلام مع المكنة والهجرة باقية ما دام الكفر باقيا ويلحق بهذا الركن

وهي الارصاد لحفظ الثغر وهي مستحبة ولو كان الامام مفقودا لانها لا تتضمن قتالا بل حفظا

واعلاما ومن لم يتمكن منها بنفسه يستحب ان يربط فرسه هناك ولو نذر المرابطة وجبت

وجود الامام وكذا لو نذر ان يصرف شيئا في المرابطين على الاصح وقيل يحرم ويصرفه في

اسماء لم يسمع دعوى الحربي في المال الذي يرد الى مامنه ثم هو حربي واذا عقد الحربي الامان لنفسه
ليسكن في دار الاسلام دخل ماله تبعا ولو التحق بدار الحرب للاستيطان انتقض امانه
لنفسه دون ماله ولو مات انتقض الامان في المال ايضا اذا لم يكن له وارث مسلم وصار فيئا
يختص به الامام لانه لم يوجف عليه كذا الحكم لو مات في دار الاسلام ولو اسر المسلمون
ملك ماله تبعا لرقبته ولو دخل المسلم دار الحرب مستأمنا فسرق وجب اعادته سواء كان صاحبه في دار الاسلام
او دار الحرب ولو اسر المسلم فاطلقوه وشرطوا الاقامة في دار الحرب والامن لم يجب الوفاء
وحرمت عليه الهجرة بالشرط ولو اطلقوه على مال لم يجب الوفاء به ولو اسلم الحربي وفي ذمته
مهر لم يكن للزوجة مطالبته ولا لوارثها ولو ماتت ثم اسلم او اسلمت قبله ثم ماتت طالبه
وارثها المسلم دون الحربي **خاتمة** فيها مسائل **الاول** يجوز ان يعقد العهد على حكم الامام
او غيره ممن نصبه للحكم ويراعى في الحاكم كمال العقل والاسلام والعدالة وهل تراعى الذكورة
والحرية قيل نعم وفيه تردد ويجوز المهادنة على حكم من يختاره الامام دون اهل الحرب الا ان
يعينوا رجلا يجتمع فيه شرائط الحاكم ولو مات الحاكم قبل الحكم بطل الامان ويردون الى مامنهم
ويجوز ان يسند الحكم الى اثنين او اكثر ولو مات احدهم بطل حكم الباقين ويتبع ما يحكم
به الحاكم الا ان يكون منافيا لوضع الشرع ولو حكم بالقتل والسبي واخذ المال فاسلموا سقط
الحكم في القتل لا في المال ولو جعل للمشرك فدية عن اسرى المسلمين لم يجب الوفاء لانه
عوض محرم **الثاني** يجوز لوالي الجيش جعل الجعائل لمن يدله على مصلحة كالتنبيه على عورة
القلعة وطريق البلد الخفي فان كانت الجعالة من ماله دينا اشترط كونها معلومة الوصف
وان كانت عينا فلا بد ان تكون مشاهدة او موصوفة وان كانت من مال الغنيمة جاز ان تكون
مجهولة كجارية وثوب **تفريع** لو كانت الجعالة عينا وفتح البلد على امان فدخلت في الجملة فان
اتفق المجعول له واربابها على بذلها او امساكها بالعوض جاز وان تعاسرا فسخ الصلح وردوا
الى مامنهم ولو كانت الجعالة جارية فاسلمت قبل الفتح لم تدفع اليه ودفعت القيمة اليه [illegible]

١٢١

مع امكان الحرب لزمه القود والكفارة ولا يجوز قتل المجانين ولا الصبيان ولا النساء منهم و
لو عاونوهم الا مع الاضطرار ولا يجوز التمثيل بهم ولا الغدر ويستحب ان يكون القتال بعد الزوال ويكره
الاغارة عليهم ليلا والقتال قبل الزوال الا لحاجة وان تعرقب الدابة ولو وقفت به
بغير اذن الامام وقيل يحرم وتستحب المبارزة اذا ندب اليها الامام وتجب اذا الزم فرعان
الاول المشرك اذا طلب المبارزة ولم يشترط جاز معونة قرنه فان شرط ان لا يقاتله غيره وجب
الوفاء له فان فر وطلبه الحربي جاز دفعه ولو لم يطلبه لم تجز محاربته وقيل تجوز ما لم يشترط
الامان حتى يعود الى فئته الثاني لو شرط ان لا يقاتله غير قرنه فاستنجد اصحابه فقد نقض امانه
وان تبرعوا فمنعهم فهو في عهدة شرطه وان لم يمنعهم جاز قتاله معهم الطرف الثالث
في الذمام والكلام في العاقد والعبارة والوقت اما العاقد فلا بد ان يكون بالغا عاقلا مختارا ويستوي
في ذلك الحر والمملوك والذكر والانثى ولو ذمم المراهق او المجنون لم ينعقد لكن يعاد الى مأمنه
وكذا كل حربي دخل في الاسلام بشبهة الامان كأن يسمع لفظا فيعتقده امانا او يصحب رفقة
فيتوهمها امانا ويجوز ان يذم الواحد من المسلمين لآحاد من اهل الحرب ولا يذم عاما ولا لاهل اقليم
وهل يذم لقرية او حصن قيل نعم كما اجاز علي عليه السلام ذمام الواحد لحصن من الحصون
وقيل لا وهو الاشبه وفعل علي عليه السلام قضية في واقعة فلا يتعدى والامام يذم لاهل الحرب عموما
وخصوصا وكذا من نصبه الامام للنظر في جهة يذم لاهلها ويجب الوفاء بالذمام ما لم يكن متضمنا
ما يخالف الشرع ولو اكره العاقد لم ينعقد واما العبارة فهو ان يقول امنتك او اجرتك او انت في ذمة الاسلام
وكذا كل لفظ دل على هذا المعنى صريحا وكذا كل كتابة علم بها ذلك من قصد العاقد ولو قال لا باس
عليك او لا تخف لم يكن ذلك ذماما ما لم ينضم اليه ما يدل على الامان واما الوقت فقبل
الاسر ولو اشرف جيش الاسلام على الظهور فاستذم الخصم جاز مع نظر المصلحة ولو استذموا
بعد حصولهم في الاسر فاذم لم يصح ولو اقر المسلم انه اذم لمشرك فان كان في وقت يصح منه انشاء
الامان قبل ولو ادعى الحربي على المسلم انه اذمه فانكر فالقول قول المسلم ولا يمين عليه ...

في احكام الغنيمة والنظر في الاقسام واحكام الارض المفتوحة وكيفية القسمة اما الاول فالغنيمة هي الفائدة المكتسبة سواء اكتسبت برأس مال كارباح التجارات او بغيره كما يستفاد من دار الحرب والنظر يتعلق هنا بالقسم الاخير واقسامها ثلاثة ما ينقل كالذهب والفضة والامتعة وما لا ينقل كالارض والعقار وما هو سبي كالنساء والاطفال والاول ينقسم الى ما يصح تملكه للمسلم وذلك يدخل في الغنيمة وهذا القسم يختص به الغانمون بعد الخمس والجعائل ولا يجوز لهم التصرف في شيء منه الا بعد القسمة والاختصاص وقيل يجوز لهم تناول ما لا بد منه كعلف الدابة واكل الطعام والى ما لا يصح تملكه كالخمر والخنزير ولا يدخل في الغنيمة بل ينبغي اتلافه كالخنزير او يجوز اتلافه وابقاؤه للتخليل كالخمر **فروع** اذا باع احد الغانمين غانما شيئا او وهبه لم يصح ويمكن ان يقال يصح في قدر حصته ويكون الثاني احق باليد على قول ولو خرج هذا الى دار الحرب اعاده الى المغنم لا الى دافعه ولو كان القابض من غير الغانمين لم تقر يده عليه **الثاني** الاشياء المباحة في الاصل كالصيود والاشجار لا يختص بها احد ويجوز تملكها لكل مسلم ولو كان عليه اثر ملك وهو في دار الحرب كان غنيمة بناء على الظاهر كالطير المقصوص والاشجار المقطوعة **الثالث** لو وجد شيء في دار الحرب يحتمل ان يكون للمسلمين ولاهل الحرب كالخيمة والسلاح فحكمه حكم اللقطة وقيل يعرف سنة ثم يلحق بالغنيمة وهو تحكم **الرابع** اذا كان في الغنيمة من ينعتق على بعض الغانمين قيل ينعتق نصيبه ولا يجب ان يشتري حصص الباقين وقيل لا ينعتق الا ان يجعله الامام في حصته او حصة جماعة هو احدهم ثم يرضى فيلزمه شراء حصص الباقين ان كان موسرا واما ما لا ينقل فهو للمسلمين قاطبة وفيه الخمس والامام بين افراز خمسه لاربابه وبين ابقائه واخراج الخمس من ارتفاعه واما النساء والذراري فمن جملة الغنائم ويختص بهم الغانمون وفيهم الخمس لمستحقه **الثاني** في احكام الارضين كل ارض فتحت عنوة وكانت محياة فهي للمسلمين قاطبة والغانمون في الجملة والنظر فيها الى الامام ولا يملكها المتصرف على الخصوص ولا يصح بيعها ولا هبتها ولا وقفها ويصرف الامام

بعد الفتح وكان المجهول له كافرا ولو ماتت قبل الفتح او بعده لم يكن لهم عوض **الطرف**

الرابع في الاسارى وهم ذكور واناث فالاناث يملكن بالسبي ولو كانت الحرب قائمة وكذا الذراري

ولو اشتبه الطفل بالبالغ اعتبر بالانبات فمن لم ينبت وجهل سنه الحق بالذراري والذكور

البالغون يتعين عليهم القتل لو كانت الحرب قائمة ما لم يسلموا والامام مخير ان شاء ضرب

اعناقهم وان شاء قطع ايديهم وارجلهم وتركهم ينزفون حتى يموتوا وان اسروا بعد تقضي الحرب

لم يقتلوا وكان الامام مخيرا بين المن والفداء والاسترقاق ولو اسلموا بعد الاسر لم يسقط

هذا الحكم ولو عجز الاسير عن المشي لم يجب قتله لانه لا يدرى ما حكم الامام فيه ولو بدر مسلم

فقتله كان هدرا ويجب ان يطعم الاسير ويسقى وان اريد قتله ويكره قتله صبرا وحمل راسه من

المعركة ويجب مواراة الشهيد دون الحربي وان اشتبها يوارى من كان كميش الذكر وحكم

المسبي حكم ابويه فان اسلما او اسلم احدهما تبعه الولد ولو سبي منفردا فهل يتبع السابي في الاسلام

تفريع اذا اسر الزوج لم ينفسخ النكاح ولو استرق نفسه لتجدد الملك ولو كان الاسير

امراة انفسخ النكاح لتحقق الرق بالسبي وكذا لو اسر الزوجان ولو كان الزوجان مملوكين

لم ينفسخ لانه لم يحدث رق ولو قيل بتخير الغانم في الفسخ كان حسنا ولو سبيت امراة

فصولح اهلها على اطلاق اسير بيد اهل الشرك فاطلق لم يجب اعادة المراة ولو اعتقت

بعوض جاز ما لم يكن قد استولدها مسلم **ويلحق بهذا الطرف** مسئلتان **الاولى** اذا اسلم

الحربي في دار الحرب حقن دمه وصين ماله مما ينقل كالذهب والامتعة دون ما لا ينقل كالارضين

العقار فانه للمسلمين ويلحق به ولده الاصاغر ولو كان فيهم حمل ولو سبيت ام الحمل كانت

رقا دون ولدها منه وكذا لو كانت الحربية حاملا من مسلم بوطي مباح ولو اعتق مسلم عبدا ذميا

بالنذر فلحق بدار الحرب فاسره المسلمون جاز استرقاقه وقيل لا لتعلق ولاء المسلم به ولو كان

المعتق ذميا استرق اجماعا **الثانية** اذا اسلم عبد الحربي في دار الحرب قبل مولاه ملك نفسه بشرط ان يخرج

قبله ولو خرج بعده كان على رقه ومنهم من لم يشترط خروجه والاول اشبه **الطرف الخامس** في احكام

١٣٢

١٢٥

سهمه ويسهم للمستأجر والمستعار ويكون السهم للمقاتل ولا اعتبار بكونه فارسا عند حيازة الغنيمة

لا بدخوله المعركة والجيش يشارك السرية في غنيمتها اذا صدرت عنه وكذا لو خرج منه

سريتان اما لو خرج جيشان من البلد الى جهتين لم يشرك احدهما الآخر وكذا لو خرجت

من جملة عسكر البلد لم يشركها العسكر لانه ليس مجاهدا ويكره تأخير قسمة الغنيمة في دار

الحرب الا لعذر وكذا يكره اقامة الحد فيها **مسائل اربع الاولى** المرصد للجهاد

لا يملك رزقه من بيت المال الا بقبضه فان حل وقت العطاء ثم مات كان لوارثه المطالبة

وفيه تردد **الثانية** قيل ليس للاعراب من الغنيمة شيء وان قاتلوا مع المهاجرين بل يرضخ لهم

ونعني بهم من اظهر الاسلام ولم يصفه وصولح على اعفائه عن المهاجرة وترك النصيب **الثالثة**

لا يستحق احد سلبا ولا نفلا في بداءة ولا رجعة الا ان يشرطه له الامام **الرابعة** الحربي لا يملك

مال المسلم بالاستغنام ولو غنم المشركون اموال المسلمين وذراريهم ثم ارتجعوها فالاحرار لا سبيل عليهم

اما الاموال والعبيد فلاربابها قبل القسمة ولو عرفت بعد القسمة فلاربابها القيمة من بيت المال وفي

رواية تعاد على اربابها بالقيمة والوجه اعادتها على المالك ويرجع الغانم بقيمتها على الامام

مع تفرق الغانمين **الركن الثالث في احكام اهل الذمة والنظر في امور الاول** من تؤخذ

منه الجزية تؤخذ ممن يقر على دينه وهم اليهود والنصارى ومن له شبهة كتاب وهم المجوس ولا

يقبل من غيرهم الا الاسلام والفرق الثلاث اذا التزموا شرائط الذمة اقروا سواء كانوا عربا

او عجما ولو ادعى اهل حرب انهم منهم وبذلوا الجزية لم يكلفوا البينة واقروا ولو ثبت خلافها انتقض

العهد ولا تؤخذ الجزية من الصبيان والمجانين والنساء وهل تسقط عن الهم قيل نعم وهو المروي

وقيل لا وقيل تسقط عن المملوك وتؤخذ ممن عدا هؤلاء ولو كانوا رهبانا او مقعدين وتسقط عن

الفقير وينظر بها حتى يوسر ولو ضرب عليهم جزية فاشترطوا ان تؤخذ من النساء لم يصح ولو قتل

الرجال قبل عقد الجزية فسأل النساء اقرارهن ببذل الجزية قيل يصح وقيل لا وهو الاصح ولو كان

بعد عقد الجزية كان الاستصحاب حسنا ولو اعتق العبد الذمي منع من الاقامة في دار الاسلام الا بقبو

حاصلها في المصالح مثل سد الثغور ومعونة الغزاة وبناء القناطر وما كانت مواتا وقت
الفتح فهو للإمام خاصة ولا يجوز إحياؤه إلا بإذنه إن كان موجودا ولو تصرف فيها من غير إذنه
كان على المتصرف طسقها ويملكها المحيي عند غيبته من غير إذن وكل أرض فتحت صلحا فهي لأربابها
وعليهم ما صالحهم الإمام وهذه تملك على الخصوص ويصح بيعها والتصرف فيها بجميع أنواع
التصرف ولو باعها المالك من مسلم صح وانتقل ما عليها إلى ذمة البائع هذا إذا صولحوا
على أن الأرض لهم أما لو صولحوا على أن الأرض للمسلمين ولهم السكنى وعلى أعناقهم
الجزية كان حكمها حكم الأرض المفتوحة عنوة عامرها للمسلمين ومواتها للإمام ولو أسلم الذمي سقط
ما ضرب على أرضه وملكها على الخصوص وكل أرض أسلم أهلها عليها فهي لهم على الخصوص وليس
عليهم فيها سوى الزكاة إذا حصلت شرائطها **خاتمة** كل أرض ترك أهلها عمارتها كان للإمام تقبيلها
ممن يقوم بها وعليه طسقها لأربابها وكل أرض موات سبق إليها سابق فأحياها كان أحق بها
وإن كان لها مالك معروف فعليه طسقها وإذا استأجر مسلم دارا من حربي ثم فتحت تلك الأرض لم تبطل
الإجارة وإن ملكها المسلمون **الثالث في قسمة الغنيمة** يجب أن يبدأ بما شرطه الإمام كالجعائل
والسلب إذا شرط للقاتل ولو لم يشترط لم يختص به ثم بما يحتاج إليه من النفقة مدة بقائها حتى تقسم
كالحافظ والراعي والناقل ثم بما يرضخ للنساء والعبيد والكفار إن قاتلوا بإذن الإمام فإنه لا سهم
للثلاثة ثم يخرج الخمس وقيل بل يخرج الخمس مقدما عملا بالآية والأول أشبه ثم تقسيم البقية
الأخماس بين المقاتلة ومن حضر القتال ولو لم يقاتل حتى الطفل ولو ولد بعد الحيازة قبل القسمة وكذا
من اتصل بالمقاتلة من المدد ولو بعد الحيازة قبل القسمة ثم يعطى الراجل سهما والفارس سهمين وقيل ثلاثة
والأول أظهر ومن كان له أفراس أعطي سهما لفرسين دون ما زاد وكذا الحكم لو قاتلوا في السفن وإن
استغنوا عن الخيل ولا يسهم للإبل والبغال والحمير إنما يسهم للخيل وإن لم تكن عرابا ولا يسهم
من الخيل للقحم والرازح والضرع لعدم الانتفاع بها في الحرب وقيل يسهم مراعاة للاسم وهو أشبه
يسهم للمعار والمغصوب إذا كان صاحبه غائبا ولو كان صاحبه حاضرا كان لصاحبه سهمه

١٢٤

وان اطلق لا ولكان للكتابة تغييره بحسب ما يراه صلاحا ويكره ان يبدأ الذمي بالسلام ويستحب ان يضطر الى اضيق الطرق **الرابع** في حكم الابنية والتطرق في الكنائس والمساكن اما يعني استحداث البيع والكنائس في بلاد الاسلام ولو استحدث وجب ازالتها سواء كان في بلد بناه المسلمون او فتح عنوة او صلحا على ان يكون الارض للمسلمين ولا بأس بما كان قبل الفتح وما استحدث في ارض فتحت صلحا على ان يكون الارض لهم واذا انهدمت كنيسة مما لهم استدامتها جاز اعادتها وقيل واما المساكن فكلما استجده الذمي لا يجوز ان يعلو به على المسلمين من مجاوريه ويجوز مساواته على الاشبه ولو ابتاع من مسلم على علو كيف كان اقر ولم يجز ان يعلو به على المسلم ويقتصر على ما دون واما المساجد فلا يجوز ان يدخلوا المسجد الحرام اجماعا ولا غيره عندنا ولو اذن لهم لم يصح الاذن استيطانا ولا اجتيازا ولا امتيارا ولا يجوز لهم استيطان الحجاز على قول مشهور وقيل المراد به مكة والمدينة وفي الاجتياز به والامتيار منه تردد ومن اجازه حده بثلاثة ايام ولا جزيرة العرب وقيل المراد بها مكة والمدينة واليمن ومخالفيها وقيل هي من عدن الى ريف عبادان طولا ومن تهامة وما والاها الى اطراف الشام عرضا **المقصد الخامس** في المهادنة وهي المعاقدة على ترك الحرب مدة معينة وهي جائزة اذا تضمنت مصلحة للمسلمين اما لقلتهم عن المقاومة او لما يحصل به الاستظهار او لرجاء الدخول في الاسلام مع التربص ومتى ارتفع ذلك وكان للمسلمين قوة على الخصم لم يجز ويجوز الهدنة اربعة اشهر ولا يجوز اكثر من سنة على قول مشهور وهل يجوز اكثر من اربعة اشهر قيل لا لقوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وقيل نعم لقوله تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها والوجه مراعاة الاصلح ولا يصح الى مدة مجهولة ولا مطلقا الا ان يشترط الامام لنفسه الخيار في النقض متى شاء ولو وقعت الهدنة على ما لا يجوز فعله لم يجب الوفاء مثل التظاهر بالمناكير او اعادة من يهاجر من النساء فلو هاجرت وتحقق اسلامها لم تُعَد لكن يعاد على زوجها ما سلم اليها من مهر خاصة اذا كان مباحا ولو لم يسلم اليها شيئا لم يرجع به ولا قيمة له ولو قدمت مسلمة فارتدت لم ترد لانها بحكم المسلمة **التاسعة** لو قدم زوجها وطالب بالمهر فماتت

الجزية والمجنون المطبق لا جزية عليه فان كان يفيق وقتا قيل يعمل بالاغلب ولو افاق حولا وجبت عليه
ولو جن بعد ذلك وكل من بلغ من صبيانهم يؤمر بالاسلام او ببذل الجزية فان امتنع صار حربيا

الثاني في كمية الجزية ولا حد لها بل تقديرها الى الامام بحسب الاصلح وما قرره علي عليه
السلام محمول على اقتضاء المصلحة في تلك الحال ومع انتفاء ما يقتضي التقدير يكون الاولى
اطراحه تحقيقا للصغار ويجوز وضعها على الرؤوس او على الارض ولا يجمع بينهما وقيل يجوز
ابتداء وهو اشبه ويجوز ان يشترط عليهم مضافا الى الجزية ضيافة مارة العساكر ويحتاج ان تكون
الضيافة معلومة ولو اقتصر على الشرط وجب ان يكون زائدا عن اقل مراتب الجزية واذا اسلم قبل الحول
او بعده قبل الاداء سقطت الجزية على الاظهر ولو مات بعد الحول لم تسقط واخذت من تركته كالدين

الثالث في شرائط الذمة وهي ستة الاول قبول الجزية والثاني ان لا يفعلوا ما ينافي الامان مثل العزم على
حرب المسلمين وامداد المشركين ويخرجون عن الذمة بمخالفة هذين الشرطين الثالث ان لا يؤذوا
المسلمين كالزنا بنسائهم واللواط بصبيانهم والسرقة لاموالهم وايواء عين المشركين والتجسس لهم
فلو فعلوا شيئا وكان تركه مشترطا في الهدنة كان نقضا وان لم يكن مشترطا كانوا على عهدهم
وفعل بهم ما تقتضيه جنايتهم من حد او تعزير ولو سبوا النبي قتل سابه ولو نالوه بما دونه عزروا اذا
لم يكن شرط عليهم الكف **الرابع** ان لا يتظاهروا بالمناكير كشرب الخمر والزنا واكل لحم الخنزير ونكاح
المحرمات ولو تظاهروا بذلك نقض العهد وقيل لا ينقض بل يفعل معهم ما يوجبه شرع الاسلام من حد او
تعزير الخامس ان لا يحدثوا كنيسة ولا يضربوا ناقوسا ولا يطيلوا بناء ويعزرون لو فعلوا ذلك ولو كان تركه
مشترطا في العهد انتقض السادس ان تجري عليهم احكام المسلمين **وهنا مسائل**

الاولى اذا خرقوا الذمة في دار الاسلام كان للامام ردهم الى مأمنهم وهل له قتلهم
واسترقاقهم ومفاداتهم فيه تردد **الثانية** اذا اسلم بعد خرق الذمة قبل الحكم فيه سقط الجميع عدا
القود والحد واستعادة ما اخذ ولو اسلم بعد الاسترقاق والمفاداة لم يرتفع ذلك عنه **الثالثة** اذا مات
الامام وقد ضرب لما قرره من الجزية امدا معينا او اشترط الدوام وجب على القائم بعده امضاء ذلك وان

١٢٩

كالفرار في حرب المشركين ويجب مصابرتهم حتى يفيئوا او يقتلوا ومن كان من اهل البغي لهم فئة يرجع اليها جاز الاجهاز على جريحهم واتباع مدبرهم وقتل اسيرهم ومن لم يكن لهم فئة فالقصد بمحاربتهم تفريق كلمتهم فلا يتبع لهم مدبر ولا يجهز على جريحهم ولا يقتل لهم اسير

مسائل الاولى لا يجوز سبي ذراري البغاة ولا تملك نساؤهم اجماعا الثانية هل يجوز تملك شيء من اموالهم التي لم يحوها العسكر سواء كانت مما ينقل كالثياب والآلات ولا ينقل كالعقارات لتحقق الاسلام المقتضي لحقن الدم والمال وهل يؤخذ ما حواه العسكر مما ينقل وهو قول قيل لا لما ذكرناه من العلة وقيل نعم عملا بسيرة علي عليه السلام وهل يختص المقاتلة ام يعم ما حواه العسكر للمقاتلة خاصة يقسم للراجل سهم وللفارس سهمان ولذي الافراس ثلثة خاتمة من منع الزكوة لا مستحلا فليس بمرتد ويجوز قتاله حتى يدفعها ومن سب الامام العادل وجب قتله واذا قاتل الذمي مع اهل البغي خرق للذمة والامام بالخيار بين قتله واسره في قتال اهل البغي ولو اتلف الباغي على العادل مالا او نفسا في حال الحرب ضمنه ومن اتلف منهم مالا حتى اعتصم بدار الحرب فمع الظفر يقام عليه الحد

كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

المعروف هو كل فعل حسن اختص بوصف زائد على حسنه اذا عرف فاعله ذلك ودل عليه والمنكر هو كل فعل قبيح عرف فاعله قبحه ودل عليه والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان اجماعا ووجوبهما على الكفاية يسقط بقيام من فيه كفاية وقيل بل هو على الاعيان وهو اشبه والمعروف ينقسم الى الواجب والندب فالامر بالواجب واجب وبالمندوب مندوب والمنكر لا ينقسم فالنهي عنه كله واجب ولا يجب النهي عن المنكر ما لم يكمل شروط اربعة ان يعلمه منكرا ليأمن الغلط في الانكار وان يجوز تأثير انكاره فلو غلب على ظنه او علم انه لا يؤثر لم يجب وان يكون الفاعل له مصرا على الاستمرار فلو لاح منه امارة الامتناع سقط الانكار وان لا يكون في الانكار مفسدة فلو ظن توجه الضرر اليه او الى ماله او الى احد من المسلمين سقط الوجوب ومراتب الانكار ثلاث بالقلب وهو يجب وجوبا مطلقا وباللسان وباليد ويجب دفع المنكر بالقلب اولا كما اذا عرف ان فاعله ينزجر باظهار الكراهية

بعد المطالبة دفع اليه مهرها ولو ماتت قبل المطالبة لم يدفع اليه وفيه تردد ولو قدمت فطلقها
بائنا لم يكن له المطالبة ولو اسلم في العدة الرجعية كان احق بها اما اعادة الرجال فمن امن عليه
الفتنة بكثرة العشيرة وما ماثلها من اسباب القوة جاز اعادته والا منعوا منه ولو شرط في
الهدنة اعادة الرجال مطلقا قيل يبطل الصلح لانه كما يتناول من يؤمن افتتانه يتناول من
لا يؤمن وكل من وجب رده لا يجب حمله وانما يخلى بينه وبينهم ولا يتولى الهدنة على العموم
ولا لاهل البلد والصقع الا الامام او من يقوم مقامه ومن لواحق هذا الطرف مسايل
الاولى كل ذمي انتقل عن دينه الى دين لا يقر اهله عليه لم يقبل منه الا الاسلام او القتل
اما لو انتقل الى دين يقر اهله عليه كاليهودي يتنصر او النصراني يتهود او المجوسية قيل يقبل لان
الكفر ملة واحدة وقيل لا لقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وان عاد الى
دينه قيل يقبل وقيل لا وهو الاشبه ولو اصر فقتل هل يملك اطفاله قيل لا استصحابا
لحالهم الاولى الثانية اذا فعل اهل الذمة ما هو سائغ في شرعهم وليس بسائغ في الاسلام
لم يتعرضوا وان تجاهروا به عمل بهم ما يقتضيه الجناية بموجب شرع الاسلام وان فعلوا ما ليس
بسائغ في شرعهم كاللواط والزنا فالحكم فيه كما في المسلم وان شاء الحاكم دفعه الى اهل نحلته
ليقيموا الحد فيه بمقتضى شرعهم الثالثة اذا اشترى الكافر مصحفا لم يصح البيع وقيل يصح
ويرفع يده عنه والاول اشبه اعظاما للكتاب العزيز ومثل ذلك كتب احاديث النبي عليه السلم
وقيل يجوز على كراهية وهو اشبه الرابعة لو اوصى الذمي ببناء كنيسة او بيعة لم يجز لانها
معصية وكذا لو اوصى بصرف شيء في كتابة التورية والانجيل لانها محرفة ولو اوصى للرهبان
والقسيسين جاز كما تجوز الصدقة عليهم الخامسة يكره للمسلم اجرة رم الكنائس
والبيع من بناء ونجارة وغير ذلك الركن الرابع في قتال اهل البغي يجب قتال من خرج على
امام عادل اذا ندب اليه الامام عموما او خصوصا او من نصبه الامام والتاخر عنه كبيرة واذا قام
به من فيه غنى سقط عن الباقين ما لم يستنهضه الامام على التعيين والفرار في حربهم كالفرار

١٢٨

ساعد على محرم كبيع السلاح لأعداء الدين وإجارة المساكن والسفن للمحرمات وبيع العنب
ليعمل خمراً وبيع الخشب ليعمل صنماً ويكره بيع ذلك لمن يعملهما **الثالث** ما لا ينتفع به كالمسوخ
برية كانت كالدب والقرد والفيل تردد والأشبه جواز بيعه للانتفاع بعظمه أو بحرية كالجري
والضفادع والسلاحف والطافي والسباع كلها إلا الهر والجوارح طائرة كالبازي أو ماشية
كالفهد وقيل يجوز بيع السباع كلها للانتفاع بجلدها أو ريشها وهو الأشبه **الرابع**
ما هو محرم في نفسه كعمل الصور المجسمة والغناء ومعونة الظالمين بما يحرم ونوح النائح بالباطل وحفظ
كتب الضلال ونسخها لغير النقض أو الحجة وهجاء المؤمنين وتعلم السحر والكهانة والقيافة والشعبذة
والقمار والغش بما يخفى كشوب اللبن بالماء وتدليس الماشطة وتزيين الرجل بما يحرم عليه
الخامس ما يجب على الإنسان فعله كتغسيل الموتى وتكفينهم ودفنهم وقد يحرم الاكتساب بأشياء أخر
تأتي في أماكنها إن شاء الله تعالى **مسألة** أخذ الأجرة على الأذان حرام ولا بأس بالرزق من بيت المال
وكذا الصلاة بالناس والقضاء على تفصيل يأتي ولا بأس بأخذ الأجرة على عقد النكاح **والمكروهات**
ثلاثة ما يكره لأنه يفضي إلى محرم أو مكروه غالباً كالصرف وبيع الأكفان والطعام والرقيق واتخاذ
الذبح والنحر صنعة وما يكره لضعته كالنساجة والحجامة إذا اشترط وضراب الفحل وما يكره لتطرق
الشبهة ككسب الصبيان ومن لا يجتنب المحارم وقد يكره أشياء تذكر في أبوابها إن شاء الله تعالى وما عدا
ذلك مباح **مسائل الأولى** لا يجوز بيع شيء من الكلاب إلا كلب الصيد وفي كلب الماشية والزرع والحائط
تردد والأشبه المنع نعم يجوز إجارتها ولكل واحد من هذه الأربعة دية لو قتله غير المالك
الثانية الرشا حرام سواء حكم بإذنه أو عليه بحق أو باطل **الثالثة** إذا دفع إنسان
مالاً إلى غيره ليصرفه في قبيل وكان المدفوع إليه بصفتهم فإن عين له عمل بمقتضى تعيينه وإن
أطلق جاز أن يأخذ مثل أحدهم من غير زيادة **الرابعة** الولاية من قبل السلطان العادل
جائزة وربما وجبت كما إذا عينه إمام الأصل أو لم يمكن دفع المنكر أو الأمر بالمعروف إلا بها وتحرم
من قبل الجائر إذا لم يأمن اعتماد ما يحرم ولو أمن من ذلك وقدر على الأمر بالمعروف استحبت

وكذا ان عرف ان ذلك لا يكفي وعرف ان الاكتفاء بضرب من الاعراض والهجر وجب واقتصر عليه ولو
عرف ان ذلك لا يرفعه انتقل الى الانكار باللسان مرتبا للايسر من القول فالايسر ولو لم يرتفع الا باليد
مثل الضرب وما شابهه جاز ولو افتقر الى الجراح او القتل هل يجب قيل نعم وقيل لا الا
باذن الامام وهو الاظهر ولا يجوز لاحد اقامة الحدود الا للامام مع وجوده او من نصبه لاقامتها
ومع عدمه يجوز للمولى اقامة الحد على مملوكه وهل يقيم الرجل الحد على ولده وزوجته فيه
تردد ولو ولي وال من قبل الجائر وكان قادرا على اقامة الحدود هل له اقامتها قيل نعم بعد ان يعتقد
انه يفعل ذلك باذن امام الحق وقيل لا وهو احوط ولو اضطره السلطان الى اقامة الحدود جاز
حينئذ اجابته ما لم يكن قتلا ظلما فانه لا تقية في الدماء وقيل يجوز للفقهاء العارفين اقامة الحدود
في حال غيبة الامام كما لهم الحكم بين الناس مع الامن من ضرر سلطان الوقت ويجب على الناس
مساعدتهم على ذلك ولا يجوز ان يتعرض لاقامة الحدود ولا للحكم بين الناس الا عارف بالاحكام
مطلع على ماخذها عارف بكيفية ايقاعها على الوجوه الشرعية ومع اتصاف المتعرض للحكم بذلك
يجوز الترافع اليه ويجب على الخصم اجابة خصمه اذا دعاه للتحاكم عنده ولو امتنع وآثر المضي الى
قضاة الجور كان مرتكبا للمنكر ولو نصب الجائر قاضيا مكرها له جاز الدخول معه دفعا لضرره
لكن عليه اعتماد الحق والعمل به ما استطاع وان اضطر الى العمل بمذهب اهل الخلاف جاز اذا
لم يمكن التخلص من ذلك ما لم يكن قتلا لغير مستحق وعليه تتبع الحق ما امكن القسم الثاني

في العقود وفيه خمسة عشر كتابا **كتاب التجارة** وهو مبني على فصول **الاول** فيما يكتسب به

وينقسم الى محرم ومكروه ومباح فالمحرم منه انواع **الاول** الاعيان النجسة كالخمر والانبذة والفقاع
وكل مائع نجس عدا الادهان لفائدة الاستصباح بها تحت السماء والميتة والدم وارواث وابوال ما لا
يؤكل لحمه وربما قيل بتحريم الابوال كلها الا ابوال الابل خاصة والاول اشبه والخنزير وجميع اجزائه
وجلد الكلب وما يكون منه **الثاني** ما يحرم لتحريم ما قصد به كآلات اللهو مثل العود والزمر
وهياكل العبادة المبتدعة كالصليب والصنم وآلات القمار كالنرد والشطرنج وما يفضي الى مساعدة

عن اجرة او نماء اذا لم يكن عالماً انه لغير البايع او ادّعى البايع ان المالك اذن له وان لم
يكن كذلك لم يرجع بما اغترمه وقيل لا يرجع بالثمن مع العلم بالغصب ولو باع ما يملك
وما لا يملك مضى بيعه فيما يملك وكان فيما لا يملك موقوفاً ويقسط الثمن بان يقوما
جميعاً ثم يقوم احدهما ويرجع على البايع بحصته من الثمن اذا لم يجز المالك ولو اراد المشتري
ردّ الجميع كان له ذلك وكذا لو باع ما يملك وما لا يملكه المسلم او لا يملكه مالك كالعبد
مع الحر والشاة مع الخنزير والخل مع الخمر والاب والجد للاب يمضي تصرفهما ما دام
الولد غير رشيد وينقطع ولايتهما بثبوت البلوغ والرشد ويجوز لهما ان يتوليا طرفي
العقد فيجوز ان يبيع عن ولده من نفسه وعن نفسه من ولده والوكيل يمضي تصرفه
على الموكل ما دام الموكل حياً جائز التصرف وهل يجوز ان يتولى طرفي العقد قيل نعم
وقيل لا وقيل ان اعلم الموكل جاز وهو اشبه فان اوقع قبل اعلامه وقف على الاجازة والوصي
لا يمضي تصرفه الا بعد الوفاة والتردد في توليه طرفي العقد كالوكيل وقيل يجوز ان
يقوّم على نفسه وان يقترض اذا كان ملياً واما الحاكم وامينه فلا يليان الا على المحجور عليه
لصغر او سفه او فلس او حكم على غايب وان يكون المشتري مسلماً اذا ابتاع مسلماً وقيل
ولو كان كافراً ويجبر على بيعه من مسلم والاول اشبه ولو ابتاع اباه المسلم هل يصح فيه
تردد الاشبه الجواز لانتفاء السبيل بالعتق وهنا ما يتعلق بالمبيع وقد ذكرنا بعضها في الباب
الاول ونزيد هاهنا شروطاً الاول ان يكون مملوكاً فلا يصح بيع الحر وما لا منفعة فيه
كالخنافس والديدان والعقارب والفضلات المنفصلة عن الانسان كشعره وظفره ورطوباته
عدا اللبن ولا ما يشترك المسلمون فيه قبل حيازته كالكلاء والماء والسموك والوحوش
قبل اصطيادها والارض المأخوذة عنوة وقيل يجوز بيعها تبعاً لآثار المتصرف وفي بيع بيوت
مكة تردد والمروي المنع اما ماء البئر فهو ملك لمن استنبطه وماء النهر لمن
حفره ومثله كلما يظهر في الارض من المعادن فهي لمالكها تبعاً لها الثاني ان يكون طلقاً

ولو أكره جاز له الدخول دفعاً للضرر اليسير على كراهية وتزول الكراهية لدفع الضرر الكثير كالنفس والمال والخوف على بعض المؤمنين **الخامسة** إذا أكرهه الجائر على الولاية جاز له الدخول والعمل بما يأمره مع عدم القدرة على التفصّي إلا في الدماء المحرمة فإنه لا تقية فيها **السادسة** جوائز الجائر إن علمت حراماً بعينها فهي حرام وإلا فهي حلال فإن قبضها أعادها على المالك وإن جهله أو تعذر الوصول إليه تصدق بها عنه ولا يحل إعادتها على غير مالكها مع الإمكان **السابعة** ما يأخذه السلطان الجائر من الغلات باسم المقاسمة أو الأموال باسم الخراج عن حق الأرض ومن الأنعام باسم الزكوة يجوز ابتياعه وقبول هبته ولا يجب إعادته على أربابه وإن عرف بعينه

الفصل الثاني في عقد البيع وشروطه وآدابه العقد هو اللفظ الدال على نقل الملك من مالك إلى آخر بعوض معلوم ولا يكفي التقابض من غير لفظ وإن حصل من الأمارات ما يدل على إرادة البيع سواء كان في الحقير والخطير ويقوم مقام اللفظ الإشارة مع العجز ولا ينعقد إلا بلفظ الماضي فلو قال اشتر أو ابتع أو أبيعك لم يصح وإن حصل القبول وكذا في طرف القبول مثل أن يقول بعني أو تبيعني لأن ذلك أشبه بالاستدعاء أو الاستعلام وهل يشترط تقديم الإيجاب على القبول فيه تردد والأشبه عدم الاشتراط ولو قبض المشتري ما ابتاعه بالعقد الفاسد لم يملكه وكان مضموناً عليه

وأما الشروط فمنها ما يتعلق بالمتعاقدين وهو البلوغ والعقل والاختيار فلا يصح بيع الصبي ولا شراؤه ولو أذن له الولي ولو بلغ عشراً عاقلاً على الأظهر وكذا المجنون والمغمى عليه والسكران غير المميز والمكره ولو رضي كل منهم بما فعل بعد زوال عذره عدا المكره للوثوق بعبارته ولو باع المملوك أو اشترى بغير إذن سيده لم يصح فإن أذن له جاز ولو أمره آمر أن يبتاع له نفسه من مولاه قيل لا يجوز والجواز أشبه وأن يكون البائع مالكاً أو ممن له أن يبيع عن المالك كالأب والجد والوكيل والوصي والحاكم وأمينه فلو باع ملك غيره وقف على إجازة المالك أو وليه على الأظهر ولا يكفي سكوته مع العلم ولا مع حضور العقد فإن لم يجز كان له انتزاعه من المشتري ويرجع المشتري على البائع بما دفع إليه وما اغترمه من نفقة أو عوض عن أجرة

من دون ذلك بالوصف كما يشترى الاعمى الاعيان المرئية وهل يصح شراؤه من غير اختبار و
وصف على ان الاصل الصحة فيه تردد والاولى الجواز وله الخيار بين الرد والارش ان خرج معيبا
ويتعين الارش مع احداث حدث فيه ويستوي في ذلك الاعمى والمبصر وكذا ما يؤدي اختباره
افساده كالجوز والبطيخ والبيض فان شراءه جائز مع جهالة ما في بطونه ويثبت للمشتري الارش
بالاختبار مع العيب دون الرد وان لم يكن لمكسوره قيمة رجع بالثمن كله ولا يجوز بيع سمك
الآجام ولو كان مملوكا لجهالته وان ضم اليه القصب او غيره على الاصح وكذا اللبن في الضرع ولو
ضم اليه ما يحتلب منه وكذا الجلود والاصواف والاوبار والشعر على الانعام ولو ضم اليه غيره وكذا ما في بطونها
وكذا اذا ضمهما وكذا ما يلقح الفحل ويلحق بذلك مسائل الاولى يجوز بيع المسك في فاره وان لم
يفتق الثانية يجوز ان يندر للظروف ما يحتمل الزيادة والنقيصة ولا يجوز وضع ما
يزيد الا بالمراضاة ويجوز بيع الطرف(؟) ... وضع واما الآداب فيستحب التفقه فيما يتولاه
وان يسوي البائع بين المبتاعين وان يقيل من استقاله ويشهد الشهادتين ويكبر الله
اذا اشترى وان يقبض لنفسه ناقصا ويعطي راجحا ويكره مدح البائع لما يبيعه وذم المشتري لما
يشتريه واليمين على البيع والبيع في موضع يستتر فيه العيب والربح على المؤمن الا مع الضرورة وعلى
من يعده بالاحسان والسوم ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس والدخول الى السوق اولا و
مبايعة الادنين وذوي العاهات والاكراد والتعرض للكيل والوزن اذا لم يحسنه والاستحطاط
من الثمن بعد العقد والزيادة في السلعة وقت النداء ودخول المؤمن في سوم اخيه على الاظهر
وان يتوكل حاضر لباد وقيل يحرم والاول اشبه ويلحق بذلك مسألتان الاولى تلقي الركبان
مكروه وحده اربع فراسخ اذا قصده ولا يكره ان اتفق ولا يثبت للبائع الخيار الا ان يثبت الغبن
الفاحش والخيار فيه على الفور مع القدرة وقيل لا يسقط الا بالاسقاط وهو يشبه وكذا حكم
النجش وهو ان يزيد لزيادة من واطأه البائع الثانية الاحتكار مكروه وقيل
حرام والاول اشبه وانما يكون في الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسمن وقيل في الملح

١٣٥

فلا يصح بيع الوقف ما لم يؤد بقاؤه الى خرابه لاختلاف بين اربابه ويكون البيع اعود على
الاظهر ولا بيع ام الولد ما لم يمت ولدها او في ثمن رقبتها مع اعسار مولاها وفي اشتراط
موت المالك تردد ولا بيع الرهن الا مع الاذن ولا يمنع جناية العبد من بيعه ولا من عتقه
عمدا كانت الجناية او خطأ على تردد الثالث ان يكون مقدورا على تسليمه فلا يصح بيع
الآبق منفردا ويصح منضما الى ما يصح بيعه ولو لم يظفر به لم يكن له رجوع على البائع وكان
الثمن مقابلا للضميمة ويصح بيع ما جرت العادة بعوده كالحمام الطائر والسموك المملوكة
المشاهدة في المياه المحصورة ولو باع ما يتعذر تسليمه الا بعد مدة فيه تردد ولو قيل بالجواز مع ثبوت الخيار
للمشتري كان قويا الرابع ان يكون الثمن معلوم القدر والجنس والوصف فلو باع بحكم احدهما لم
ينعقد ولو تسلمه المشتري فتلف كان مضمونا عليه بقيمته يوم قبضه وقيل باعلى القيم من يوم قبضه الى
يوم تلفه وان نقص فله ارشه وان زاد بفعل المشتري كان له قيمة الزيادة وان لم يكن عينا وان يكون
المبيع معلوما فلا يجوز بيع ما يكال او يوزن او يعد جزافا ولو كان مشاهدا كالصبرة ولا بمكيال مجهول
ويجوز ابتياع جزء معلوم بالنسبة مشاعا تساوت اجزاؤه او تفاوتت ولا يجوز ابتياع
شيء مقدر منه اذا لم يكن متساوي الاجزاء كالذراع من الثوب او الجريب من الارض او عبد من
عبدين او من عبيد او شاة من قطيع وكذا لو باع قطيعا واستثنى منه شاة او شياها غير مشار
الى عينها ويجوز ذلك في المتساوي الاجزاء كالقفيز من كر وكذا يجوز لو كان من اصل مجهول
كمكوك من صبرة مجهولة القدر واذا تعذر عد ما يجب عده جاز ان يعتبر بمكيال ويؤخذ
بحسابه ويجوز بيع الثوب والارض مع المشاهدة وان لم يمسحا ولو مسحا كان احوط لتفاوت
الغرض في ذلك وتعذر ادراكه بالمشاهدة ويكفي مشاهدة المبيع عن وصفه ولو غاب وقت
الابتياع الا ان يمضي مدة جرت العادة بتغير المبيع فيها وان احتمل التغير كفى البناء على
الاول ويثبت له الخيار ان ثبت التغير وان اختلفا فيه فالقول قول المبتاع مع يمينه على تردد
فان كان المراد منه الطعم او الريح فلا بد من اختباره بالذوق او الشم ويجوز شراؤه من دون

ما يفسد من يومه فان جاء بالثمن قبل الليل والا فلا بيع له وخيار العيب يأتي في بابه

ان شاء الله تعالى **واما احكامه** فيشتمل على مسائل **الاولى** خيار المجلس لا يثبت في

شيء من العقود عدا البيع وخيار الشرط يثبت في كل عقد عدا النكاح والوقف وكذا الابراء والطلاق

والعتق الا على رواية شاذة **الثانية** التصرف يسقط خيار الشرط كما يسقط خيار الثلاثة

ولو كان الخيار لهما وتصرف احدهما سقط خياره ولو اذن احدهما وتصرف الآخر سقط خيارهما

الثالثة اذا مات من له الخيار انتقل الى الوارث من اي انواع الخيار كان ولو جن قام وليه مقامه

ولو زال العذر لم ينقض تصرف الولي ولو كان الميت مملوكا مأذونا ثبت الخيار لمولاه **الرابعة**

المبيع يملك بالعقد وقيل به وبانقضاء الخيار والاول اظهر فلو تجدد له نماء كان للمشتري

ولو فسخ العقد رجع الى البائع بالثمن ولم يرجع البائع بالنماء **الخامسة** اذا تلف المبيع

قبل قبضه فهو من مال بائعه وان تلف بعد قبضه وبعد انقضاء الخيار فهو من مال المشتري

ان كان في زمن الخيار من غير تفريط وكان الخيار للبائع فالتلف من المشتري وان كان الخيار للمشتري فالتلف

من البائع **فرعان** خيار الشرط يثبت من حين التفرق وقيل من حين العقد وهو اشبه **الثاني**

اذا اشترى شيئين وشرط الخيار في احدهما على التعيين صح وان ابهم بطل **ويلحق بذلك**

خيار الرؤية وهو بيع الاعيان من غير مشاهدة فيفتقر ذلك الى ذكر الجنس ونريد هنا باللفظ

الدال على القدر الذي يشترك فيه افراد الحقيقة كالحنطة مثلا او الارز والابريسم

والى ذكر الوصف وهو اللفظ الفارق بين افراد ذلك الجنس كالصرابة في الحنطة والنعومة

والدقة ويجب ان يذكر كل وصف يثبت الجهالة في ذلك المبيع عند ارتفاعه ويبطل

العقد مع الاخلال بذلك او احدهما ويصح مع ذكرهما سواء كان البائع رآه دون

المشتري او بالعكس او لم يرياه جميعا بان وصفه لهما ثالث فان كان المبيع على ما ذكر فالبيع لازم

والا كان المشتري بالخيار بين فسخ البيع وبين التزامه وان كان المشتري رآه دون البائع كان الخيار

للبائع ولو لم يكونا رأياه كان الخيار لكل واحد منهما ولو اشترى ضيعة رأى بعضها ووصف له

بشرطان يستبقيها للزيادة في الثمن وان لا يوجد بايع ولا باذل وشرط آخرون ان يستبقيها في
ثلاثة ايام وفي الرخص اربعين يوما ويجبر المحتكر على البيع ولا يسعر عليه وقيل يسعر والاول
اظهر **الفصل الثالث** في الخيار والنظر في اقسامه واحكامه اما اقسامه فخمسة
الاول خيار المجلس فاذا حصل الايجاب والقبول انعقد البيع ولكل من المتبايعين خيار الفسخ
ما داما في المجلس ولو ضرب بينهما حائل لم يبطل الخيار وكذا لو اكرها على التفرق ولم يتمكنا
من التخاير ويسقط باشتراط سقوطه في العقد وبمفارقة كل منهما صاحبه ولو بخطوة وبايجابهما
اياه او احدهما ورضي الآخر ولو التزم احدهما سقط خياره دون صاحبه ولو خيره فسكت
فخيار الساكت باق وكذا الآخر وقيل فيه يسقط والاول اشبه ولو كان العاقد واحدا
عن اثنين كالاب والجد كان الخيار ثابتا ما لم يشترط سقوطه او يلتزم به عنهما بعد العقد
او يفارق المجلس الذي عقد فيه على قول **الثاني** خيار الحيوان والشرط فيه كله ثلثة
ايام للمشتري خاصة دون البايع على الاظهر ويسقط باشتراط سقوطه في العقد و
بالتزامه بعده وبتصرفه فيه سواء كان تصرفا لازما كالبيع او لم يكن كالهبة قبل القبض
والوصية **الثالث** خيار الشرط وهو بحسب ما يشترطانه او احدهما لكن يجب ان يكون
مدة مضبوطة ولا يجوز ان يناط بما يحتمل الزيادة والنقصان كقدوم الحاج ولو شرط
كذلك بطل البيع ولكل منهما ان يشترط الخيار لنفسه ولاجنبي وله مع الاجنبي ويجوز اشتراط
المؤامرة واشتراط مدة يرد البايع فيها الثمن اذا شاء ويرتجع المبيع **الرابع** من اشترى شيئا
ولم يكن من اهل الخبرة وظهر فيه غبن لم تجر العادة بالتغابن به كان له فسخ العقد اذا شاء ولا
يسقط ذلك الخيار بالتصرف اذا لم يخرج عن الملك او يمنع مانع من رده كالاستيلاد في الامة والعتق
ولا يثبت به ارش **الخامس** من باع ولم يقبض الثمن ولا سلم المبيع ولا اشترط تاخير
الثمن فالبيع لازم ثلثة ايام فان جاء المشتري بالثمن والا كان البايع اولى بالمبيع ولو
تلف كان من مال البايع في الثلاثة وبعدها على الاشبه وان اشترى ما يفسد

١٣٦

وكذا الاخشاب المستدخلة في البناء والاوتاد المثبتة فيه والسلم المثبت في الابنية على حذو
الدرج وفي دخول المفاتيح تردد ودخولها اشبه ولا يدخل الرحا المنصوبة الا مع الشرط ولو كان
في الدار نخل او شجر لم يدخل في البيع فان قال بحقوقها قيل يدخل ولا ارى هذا شيئا بل
لو قال وما اغلق عليه بابها او ما دار عليه حائطها وما شاكله لزم دخوله واذا استثنى نخلة فله الممر اليها والمخرج منها ومدى
جرائدها من الارض ولو باع ارضا وفيها نخل وشجر كان الحكم كذلك وكذا لو كان فيها زرع
سواء كان له اصل يستخلف او لم تكن لكن يجب تبقيته في الارض حتى يحصد ولو باع نخلا
قد ابر ثمرها فهو للبائع لان اسم النخلة لا يتناوله ولقوله عليه السلام من باع نخلا مؤبرا
فثمرته للبائع الا ان يشترطه المشتري ويجب على المشتري تبقيته نظرا الى العرف وكذا لو اشترى
ثمرة كان للمشتري تبقيتها على الاصول نظرا الى العادة وان باع نخلا ولم يكن مؤبرا فهو للمشتري
عملا بما افتى به الاصحاب ولو انتقل النخل بغير البيع فالثمرة للناقل سواء كانت مؤبرة او لم تكن وسواء
انتقلت بعقد معاوضة كالاجارة والنكاح او بغير عوض كالهبة وشبهها والابار يحصل ولو
تشققت من نفسها فابرتها اللواقح وهو معتبر في الاناث ولا يعتبر في فحول النخل ولا في غير النخل من
انواع الشجر اقتصارا على موضع الوفاق فلو باع شجرة فالثمرة للبائع على كل حال وفي جميع ذلك له تبقية
الثمرة حتى يبلغ اوان اخذها وليس للمشتري ازالتها اذا كانت قد ظهرت سواء كانت ثمرتها في
اكمام كالقطن والجوز او لم يكن الا ان يشترطها المشتري وكذا ان كان المقصود من الشجر ورده
فهو للبائع تفتح او لم يتفتح **فروع الاول** اذا باع المؤبر وغيره كان المؤبر للبائع والآخر
للمشتري وكذا لو باع الاناث ولو واحدة دون الفحول **الثاني** تبقية الثمرة على الاصول يرجع فيها الى العادة
في تلك الثمرة فما كان يخترف بسرا يقتصر على بلوغه وما كان لا يخترف في العادة الا رطبا كان
الثالث يجوز سقي الثمرة والاصول وان امتنع احدهما اجبر الممتنع وان كان السقي يضر احدهما
رجحنا مصلحة المبتاع ولكن لا يزيد على قدر الحاجة فان اختلفا رجع فيه الى اهل الخبرة **الرابع** الاحجار
المخلوقة في الارض والمعادن تدخل في بيع الارض لانها من اجزائها وفيه تردد **الفصل الثاني في التسليم**

سائر ما ثبت له الخيار فيها اجمع اذا لم يكن على الوصف **الفصل الرابع** في احكام العقود و
النظر في امور ستة **الاول** في النقد والنسيئة من ابتاع مطلقا او اشترط التعجيل كان الثمن حالا
وان اشترط تأجيل الثمن صح ولا بد ان يكون مدة الاجل معينة لا يتطرق اليها احتمال الزيادة والنقيصة ولو
اشترط التاجيل ولم يعين اجلا او عين اجلا مجهولا كقدوم الحاج كان البيع باطلا ولو باع بثمن حالا وبازيد
منه الى اجل قيل يبطل والمروي انه يكون للبايع اقل الثمنين في ابعد الاجلين ولو باع كذلك
الى وقتين متاخرين كان باطلا واذا اشترط تاخير الثمن الى اجل ثم ابتاعه البايع قبل حلول
الاجل جاز بزيادة كان او نقصان حالا ومؤجلا اذا لم يكن شرط ذلك في حال بيعه وان حل
الاجل فابتاعه بمثل ثمنه من غير زيادة جاز وكذا ان ابتاعه بغير جنس ثمنه بزيادة او نقيصة
حالا ومؤجلا وان ابتاعه بجنس ثمنه بزيادة او نقيصة فيه روايتان اشبههما الجواز ولا
يجب على من اشترى مؤجلا ان يدفع الثمن قبل الاجل وان طولب ولو دفعه تبرعا لم يجب
على البايع اخذه فان حل فمكنه منه وجب على البايع اخذه فان امتنع من اخذه ثم هلك من غير
تفريط ولا تصرف من المشتري كان من مال البايع على الاظهر وكذا في طرف البايع اذا باع سلما
وكذا كل من كان له حق حال او مؤجل فحل ثم دفعه وامتنع صاحبه من اخذه فان تلفه من صاحبه
الذي يجب عليه قبضه على الوجه المذكور ويجوز بيع المتاع حالا ومؤجلا بزيادة عن ثمنه
اذا كان المشتري عارفا بقيمته ولا يجوز تاخير ثمن المبيع ولا شيء من الحقوق المالية بزيادة
فيها ويجوز تعجيلها بنقصان منها من ابتاع شيئا بثمن مؤجل واراد بيعه مرابحة فليذكر الاجل
فان باع ولم يذكره كان المشتري بالخيار بين رده وامساكه بما وقع عليه العقد والمروي انه يكون
للمشتري من الاجل مثل ما كان للبايع **النظر الثاني** فيما يدخل في المبيع والضابط الاقتصار
على ما يتناوله اللفظ لغة وعرفا فمن باع بستانا دخل النخل والابنية فيه وكذا من باع دارا
دخل فيها الارض والابنية والاعلى والاسفل الا ان يكون الاعلى مستقلا بما تشهد العادة بخروجه
مثل ان يكون مساكن منفردة وتدخل الابواب والاغلاق المنصوبة في بيع الدار وان لم يسمها وكذا

١٣٨

بربح فاما التولية فلا ولو ملك ما يريد بيعه بغير بيع كالميراث والصداق للمرأة او الخلع جاز وان لم يقبضه الثانية لو كان له على غيره طعام من سلم وعليه مثل ذلك فامر غريمه ان يكتال لنفسه من الآخر فعلى ما قلنا يكره وعلى ما قالوا يصح لانه قبضه عن غيره قبل ان يقبضه صار كذا او دفع اليه مالا وقال اشتر به طعاما فاذا قبضته ثم قبضته لنفسك صح الشراء دون القبض لانه لا يجوز ان يتولى طرفي القبض وفيه تردد ولو قال اشتر لنفسك لم يصح الشراء ولا يتعين بالقبض الثالثة لو كان المال قرضا والمال الحال به قرضا صح ذلك قطعا الرابعة اذا قبض المشتري المبيع ثم ادعى نقصانا فان لم يحضر كيله او وزنه فالقول قوله فيما وصل اليه مع يمينه اذا لم تكن للبائع بينة وان كان حضر فالقول قول البائع مع يمينه والبينة على المشتري الخامسة اذا اسلف في طعام بالعراق ثم طالبه بالمدينة لم يجب عليه دفعه ولو طالبه بقيمته قيل لم يجز لانه بيع الطعام على من هو عليه قبل قبضه وعلى ما قلناه مكروه ولو كان قرضا جاز اخذ العوض بسعر العراق وان كان غصبا لم يجب دفع المثل وجاز له دفع القيمة بسعر العراق والاشبه جواز مطالبة الغاصب بالمثل حيث كان وبالقيمة الحاضرة عند الاعواز السادسة لو اشترى عينين واقبض احدهما ثم باع ما قبضه وتلفت العين الاخرى في يد بايعها بطل البيع الاول ولا سبيل الى اعادة ما بيع ثانيا بل يلزم البائع قيمته لصاحبه النظر الرابع في اختلاف المتبايعين اذا عين المتبايعان نقدا وجب وان اطلقا انصرف الى نقد البلد فان كان فيه نقد غالب والا كان البيع باطلا وكذا الوزن فان اختلفا فههنا مسائل الاولى اذا اختلفا في قدر الثمن فالقول قول البائع مع يمينه ان كان المبيع باقيا وقول المشتري مع يمينه ان كان تالفا الثانية لو اختلفا في تأخير الثمن وتعجيله او في قدر الاجل او في اشتراط رهن من البائع على الدرك او ضمين فالقول قول البائع مع يمينه الثالثة لو اختلفا في المبيع فقال البائع بعتك ثوبا فقال بل ثوبين فالقول قول البائع ايضا ولو قال بعتك هذا الثوب فقال بل هذا فههنا دعويان فيتحالفان ويبطل دعواهما ولو اختلف ورثة البائع وورثة المشتري كان القول قول ورثة البائع في المبيع وورثة المشتري في الثمن الرابعة اذا قال

اطلاق العقد يقتضي تسليم المبيع والثمن فان امتنعا اجبرا وان امتنع احدهما اجبر الممتنع
وقيل يجبر البايع اولا والاول اشبه سواء كان الثمن دينا او عينا ولو اشترط البايع تأخير التسليم
مدة معينة جاز كما لو اشترط المشتري تأخير الثمن وكذا لو اشترط البايع سكنى الدار او ركوب الدابة
مدة معينة كان الشرط جايزا والقبض هو التخلية سواء كان المبيع مما لا ينقل كالعقار او مما ينقل
ويحول كالثوب والجوهر والدابة وقيل فيما ينقل القبض باليد او الكيل فيما يكال او الانتقال به في الحيوان
والاول اشبه واذا تلف المبيع قبل تسليمه الى المشتري كان من مال البايع وكذا ان نقصت قيمته
بحدث فيه كان للمشتري رده وفي الارش تردد ويتعلق بهذا الباب مسايل الاولى
اذا حصل للمبيع نماء كالنتاج او ثمرة النخل او اللقطة كان ذلك للمشتري فان تلف الاصل سقط
الثمن عن المشتري وله النماء ولو تلف النماء من غير تفريط لم يلزم البايع دركه الثانية اذا
اختلط المبيع بغيره في يد البايع اختلاطا لا يتميز فان دفع الجميع الى المشتري جاز وان امتنع البايع قيل
ينفسخ البيع لتعذر التسليم وعندي ان المشتري بالخيار ان شاء فسخ وان شاء كان شريكا للبايع كما اذا
اختلط بعد القبض الثالثة لو باع جملة فتلف بعضها فان كان للتالف قسط من الثمن كان للمشتري فسخ
العقد وله الرضا بحصة الموجود من الثمن كبيع عبدين او دابتين وفيها ثمرة لم تؤبر وان لم يكن له
قسط من الثمن كان للمشتري الرد او اخذه بجملة الثمن كما اذا قطعت يد العبد الرابعة يجب تسليم المبيع مفرغا
فلو كان فيه متاع وجب نقله او زرع قد احصد وجب ازالته ولو كان للزرع عروق تضر كالقطن والذرة او كان في الارض
حجارة مدفونة او غير ذلك وجب على البايع ازالته وتسوية الارض وكذا لو كان فيها دابة او شيء
لا يخرج الا بتغيير شيء من الابنية وجب اخراجه واصلاح ما يستهدم الخامسة لو باع شيئا فغصب من يد البايع
فان امكن استعادته في الزمان اليسير لم يكن للمشتري الفسخ والا كان له ذلك ولا يلزم البايع اجرة المدة
على الاظهر فاما لو منعه البايع عن التسليم ثم سلم بعد مدة كان له الاجرة ويلحق بهذا
بيع ما لم يقبض فيه مسايل الاولى من ابتاع متاعا ولم يقبضه ثم اراد بيعه كره ذلك ان
كان مما يكال او يوزن وقيل ان كان طعاما لم يجز والاول اشبه وفي رواية تختص التحريم بمن يبيعه بربح

من العيوب وبالعلم بالعيب قبل العقد وباسقاطه بعد العقد وكذا الارش ويسقط الرد
باحداثه فيه حدثاً كالعتق وقطع الثوب سواء كان قبل العلم بالعيب او بعده ويثبت
الارش ولو كان العيب الحادث قبل القبض لم يمنع الرد واذا اراد بيع المعيب فالاولى
اعلام المشتري بالعيب او التبري من العيوب مفصلة ولو اجمل جاز واذا ابتاع شيئين صفقة
وعلم بعيب في احدهما لم يجز رد المعيب منفرداً وله ردهما او اخذ الارش وكذا لو اشترى اثنان شيئاً
كان لهما رده او امساكه مع الارش وليس لاحدهما رد نصيبه دون صاحبه واذا وطئ الامة
ثم علم بعيبها لم يكن له ردها فان كان العيب حبلاً جاز ردها ويرد معها نصف عشر قيمتها
لمكان الوطء ولا ترد مع الوطء بغير عيب الحبل **القول في اقسام العيوب** والضابط ان كل ما كان
في اصل الخلقة فزاد او نقص فهو عيب فالزيادة كالاصبع الزائدة والنقصان كفوات عضو
ونقصان الصفات كخروج المزاج عن مجراه الطبيعي مستمراً كان كالممراض او عارضاً ولو كحمى يوم وكل ما
يشترطه المشتري على البائع مما يسوغ فاخل به ثبت به الخيار وان لم يكن فواته عيباً كاشتراط الجعودة في
الشعر والتأشير في الاسنان والزجج في الحواجب **وههنا مسائل** **الاولى** التصرية تدليس يثبت به
الخيار بين الرد والامساك ويرد معها مثل لبنها او قيمته مع التعذر وقيل يرد ثلاثة امداد من
طعام وتختبر ثلاثة ايام وتثبت التصرية في الشاة قطعاً وفي الناقة والبقرة على تردد ولو
صرى امة لم يثبت الخيار مع اطلاق العقد وكذا لو صرى البائع اتاناً ولو زالت تصرية الشاة
وصار ذلك عادة قبل انقضاء ثلاثة ايام سقط الخيار ولو زال بعد ذلك لم يسقط **الثانية** الثيوبة
ليست عيباً نعم لو شرط البكارة فكانت ثيباً كان له الرد ان ثبت انها كانت ثيباً ولو جهل ذلك
لم يكن له الرد لان ذلك قد يذهب بالنزوة **الثالثة** الاباق الحادث عند المشتري لا يرد به العبد
اما لو ابق عند البائع كان للمشتري رده **الرابعة** اذا اشترى امة لا تحيض في ستة اشهر فصاعداً ومثلها
تحيض كان ذلك عيباً لانه لا يكون الا لعارض **الخامسة** من اشترى زيتاً او بزراً فوجد فيه
ثفلاً فان كان مما جرت العادة بمثله لم يكن له رد ولا ارش وكذا ان كان كثيراً وعلم به **السادسة** تحمير الوجه ووصل الشعر وما شابهه

١٤٢

بعتك بعبد فقال بل بحرّ او بخلّ فقال بل بخمر او قال فسخت قبل التفرق وانكر الاخر فالقول
قول من يدعى صحة العقد مع يمينه وعلى الاخر البيّنة النظر الخامس في الشروط وضابطه
ما لم يكن مؤديا الى جهالة المبيع او الثمن ولا مخالفا للكتاب والسنة ويجوز ان يشترط ما هو سائغ
داخل تحت قدرته كقصارة الثوب وخياطته ولا يجوز اشتراط ما لا يدخل في مقدوره كبيع الزرع
على ان يجعله سنبلا والرطب على ان يجعله تمرا ولا بأس باشتراط تبقيته ويجوز ابتياع المملوك
بشرط ان يعتقه او يدبّره او يكاتبه ولو شرط ان لا خسارة او شرط ان لا يعتقها او لا يطأها قيل
يصح البيع ويبطل الشرط ولو شرط في البيع ان يضمن انسان بعض الثمن او كله صح البيع والشرط فرع
اذا شرط العتق في بيع المملوك فان اعتقه فقد لزم البيع وان امتنع كان للبائع خيار الفسخ وان مات
العبد قبل عتقه كان للبائع الخيار ايضا النظر السادس في لواحق من احكام العقود الصبرة
لا يصح بيعها الا بعد معرفة كيلها او وزنها فلو باعها او جزءا منها مشاعا مع الجهالة بقدرها
لم يصح وكذا لو قال بعتك كل قفيز منها بدرهم او بعتكها كل قفيز بدرهم ولو قال بعتك قفيزا منها او قفيزين
مثلا صح ويجوز بيع ما يكفي فيه المشاهدة كما لو قال بعتك هذه الارض او هذه الساحة وجزءا منها مشاعا ولو قال
بعتكها كل ذراع بدرهم لم يصح الا مع العلم بذرعانها ولو قال بعتك عشرة اذرع منها وعيّن الموضع جاز ولو
ابهمه لم يصح لجهالة المبيع وحصول التفاوت في اجزائها بخلاف الصبرة ولو باع ارضا على انها جربان معينة فكانت
اقل فالمشتري بالخيار بين فسخ البيع واخذها بحصتها من الثمن وقيل بل بكل الثمن والاول اشبه ولو زادت
كان الخيار للبائع بين الفسخ والاجازة بالثمن وكذا كل ما لا يتساوى اجزاؤه ولو نقص ما يتساوى اجزاؤه
ثبت الخيار للمشتري بين الرد واخذه بحصته من الثمن ولو جمع بين شيئين مختلفين في عقد واحد بثمن واحد
كبيع وسلف او اجارة وبيع او نكاح واجارة صح ويقسط العوض على قيمة المبيع واجارة المثل ومهر المثل
وكذا يجوز بيع السمن بظروفه ولو قال بعتك هذا السمن بظروفه كل رطل بدرهم كان جائزا الفصل
الخامس في احكام العيوب من اشترى مطلقا او بشرط الصحة اقتضى سلامة المبيع من العيوب فان ظهر
عيب سابق على العقد فالمشتري خاصة بالخيار بين فسخ العقد واخذ الارش ويسقط الرد بالتبري من العيوب

حالاً ومؤجلاً بعد قبضه ويكره قبل قبضه اذا كان مما يكال او يوزن على الاظهر ولو كان شرط في حال البيع
ان يبيعه لم يجز وان كان ذلك من قصدهما ولم يشترطا لفظاً كره اذا عرفت هذا فلو باع غلامه سلعة ثم
اشتراها منه بزيادة جاز ان يخبر بالثمن الثاني ان لم يكن شرط اعادته ولو شرط لم يجز لانه خيانة **الثانية**
لو باع مرابحة فبان رأس ماله اقل كان المشتري بالخيار بين ردّه واخذه بالثمن وقيل ياخذه باسقاط الزيادة ولو
قال اشتريته باكثر لم يقبل منه ولو اقام بينة ولا يتوجه على المبتاع يمين الا ان يدعى عليه العلم
الثالثة اذا حط البائع بعض الثمن جاز للمشتري ان يخبر بالاصل وقيل ان كان قبل لزوم العقد
صح ولحق بالثمن واخبر بما بقي وان كان بعد لزومه كانت هبة مجددة وجاز الاخبار باصل
الثمن **الرابعة** من اشترى امتعة لم يجز بيع بعضها مرابحة تماثلت او اختلفت سواء
قوّمها وبسط الثمن عليها بالسوية وباع خيارها الا بعد ان يخبر بذلك وكذا لو اشترى
دابة حاملاً فولدت واراد بيعها منفردة عن الولد **الخامسة** اذا قوّم على الدلال
متاعاً ولم يواجبه البيع لم يجز للدلال بيعه مرابحة الا بعد الاخبار بالصورة و
يجب على التاجر الوفاء بل الربح له وللدلال اجرة المثل سواء كان التاجر دعاه او الدلال ابتدأه
واما التولية فهي ان يعطيه المتاع برأس ماله من غير زيادة فيقول وليتك او بعتك او ما
شاكله من الالفاظ الدالة على النقل واما المواضعة فانها مفاعلة من الوضع فاذا قال
بعتك بمائة ووضيعة درهم من كل عشرة فالثمن تسعون وكذا لو قال مواضعة العشرة ولو قال من
كل احد عشر كان الثمن احداً وتسعين الا جزءاً من احد عشر جزءاً من درهم **الفصل السابع** في الربا وهو
يثبت في البيع مع وصفين الجنسية والكيل او الوزن وفي القرض مع اشتراط النفع اما التأسيسات
واما الاول فيقف بيانه على امور الاول في بيان الجنس وضابطه كل شيئين يتناولهما لفظ خاص
كالحنطة بمثلها والارز بمثله فيجوز بيع المتجانسين وزناً بوزن نقداً ولا يجوز مع زيادة ولا اسلاف احدهما
في الآخر على الاظهر ولا يشترط التقابض قبل التفرق الا في الصرف ولو اختلف الجنسان جاز التماثل والتفاضل نقداً
وفي النسيئة تردد والاحوط المنع والحنطة والشعير جنس واحد في الربا على الاظهر لتناول اسم الطعام

الخيار دون الارش وقيل لا يثبت به خيار والاول اشبه القول في لواحق هذا الفصل
فيه مسائل الاولى اذا قال البايع بعتك بالبراءة فانكر المبتاع فالقول قوله مع يمينه اذا لم
يكن للبايع بينة الثانية اذا قال المشتري هذا العيب كان عند البايع فلي رده وانكر البايع فالقو
ل قوله مع يمينه اذا لم تكن للمشتري بينة ولا شاهد حال يشهد له الثالثة يقوم المبيع صحيحا
ومعيبا وينظر في نسبة النقيصة من القيمة ويؤخذ من الثمن بنسبتها فان اختلف اهل الخبرة في
التقويم عمل على الاوسط الرابعة اذا علم بالعيب ولم يرده لم يبطل خياره ولو تطاول الا ان
يصرح باسقاطه وله فسخ العقد بالعيب سواء كان غريمه حاضرا او غائبا الخامسة اذا حدث العيب بعد
العقد وقبل القبض كان للمشتري رده وفي الارش تردد ولو قبض بعضه ثم حدث في الباقي حدث كان
الحكم كذلك فيما لم يقبض وما يحدث في الحيوان بعد القبض وقبل انقضاء الخيار لا يمنع الرد في
الثلاثة السادسة روى ابو همام عن الرضا عليه السلام قال يرد المملوك من احداث السنة من الجنون
والجذام والبرص وفي رواية علي بن اسباط عنه عليه السلام احداث السنة الجنون والجذام والبرص والقرن
ومعناه ان ظهر الى تمام السنة من يوم اشتراه وفي رواية محمد بن علي عنه عليه السلام الحدبة ايضا وهو
هذا الحكم يثبت مع عدم الاحداث فلو احدث ما يغير عينه او صفته ثبت الارش وسقط الرد الفصل
السادس في المرابحة والمواضعة والتولية والكلام في العبارة والحكم اما العبارة فان يخبر برأس
ماله فيقول بعتك او ما جرى مجراه بربح كذا ولا بد ان يكون رأس ماله معلوما وقدر الربح معلوما ولا بد من
ذكر الصرف والوزن ان اختلفا واذا كان البايع لم يحدث فيه حدثا فالعبارة عن الثمن ان يقول اشتريت بكذا او رأس
ماله كذا او تقوم علي او هو علي وان احدث فيه ما يقتضي الزيادة قال رأس ماله كذا وعملت فيه بكذا وان كان
عمل فيه باجرة صح ان يقول تقوم علي ولو اشترى بثمن ورجع بارش عيبه اسقط قدر الارش واخبر
بالباقي بان يقول رأس ماله فيه كذا ولو جنى العبد ففداه السيد لم يجز ان يضم الفدية الى ثمنه ولو جنى
عليه فاخذ ارش الجناية لم يضعها من الثمن وكذا لو حصل منه فائدة كنتاج الدابة وثمرة الشجرة ولو
نسبته الى المال واما الحكم ففيه مسائل الاولى من باع غيره متاعا جاز ان يشتريه منه بزيادة ونقيصة

١٤٧

ولا حرج تعديتهما بالوزن **الثاني** بيع الزبيب بالزبيب نسيئة وقيل لاطراد العلة الرطب بالتمر
والاول اشبه وكذا البحث في كل رطب مع يابسه **الثالث** يجوز بيع لا دقة بعضها ببعض مثلا
بمثل وكذا الاخباز والخلول وان جهل مقدارهما في كل واحد من الرطوبة اعتمادا على تساوي الاسم
فيها مسائل **الاولى** لا ربا بين الوالد وولده ويجوز لكل واحد منهما اخذ الفضل من صاحبه ولا بين
المولى ومملوكه ولا بين الرجل وزوجته ولا بين المسلم واهل الحرب ويثبت بين المسلم والذمي
على الاشهر **الثانية** لا يجوز بيع لحم حيوان من جنسه كلحم الغنم بالشاة ويجوز بغير جنسه
كلحم البقر بالشاة لكن يشترط ان يكون اللحم حاضرا **الثالثة** يجوز بيع شاة في ضرعها لبن بشاة خالية و
في ضرعها لبن بشاة في ضرعها لبن او خالية وبلبن لو كان من غير جنسها **الرابعة** القسمة تمييز حق
وليست بيعا فتصح فيما فيه الربا ولو اخذ احدهما الفضل ويجوز القسمة كيلا وخرصا وكانت الشركة
رطبا وتمرا متساويين فاخذ احدهما الرطب جاز **الخامسة** يجوز بيع مكوك من الحنطة بمكوك وفي احدهما
عقد التبن ودقاق وكذا لو كان في احدهما زوان ويسير تراب لانه مما جرت العادة بمثله **السادسة** يجوز
بيع درهم ودينار بدينارين او درهمين ويصرف كل واحد منهما الى غير جنسه وكذا لو جعل بدل الدينار والدرهم
شيء من متاع وكذا مد من تمر ودرهم بمدين او امداد ودرهم ودراهم وقد يتخلص من الربا بان يبيع
احد المتبايعين سلعته من صاحبه بجنس غيرها ثم يشتري الاخرى بالثمن ويسقط اعتبار المساواة
وكذا لو وهبه سلعته ثم وهبه الاخر او اقرضه صاحبه واقرضه هو وتبارئا وكذا لو تبايعا ووهبه
الزيادة كل ذلك من غير شرط **الثالث** الصرف وهو بيع الاثمان بالاثمان ويشترط في صحة بيعها
زائدا على الربويات التقابض في المجلس فلو افترقا قبل التقابض بطل الصرف على الاشهر ولو قبض
البعض صح فيما قبض حسب ولو فارقا المجلس مصطحبين لم يبطل ولو وكل احدهما في القبض عنه
فقبض الوكيل قبل تفرقهما صح ولو قبض بعد التفرق بطل ولو اشترى منه دراهم ثم ابتاع بها
قبل قبض الدراهم دنانير لم يصح الثاني ولو افترقا بطل العقدان ولو كان له عليه دراهم فاشترى بها دنانير
صح وان لم يتقابضا وكذا لو كان له دنانير فاشترى بها دراهم لان النقدين من واحد

بيعهما وثمرة النخل جنس وان اختلفت اصنافه وكذا ثمرة الكرم وكل ما يعمل من جنس يحرم
التفاضل فيه كالحنطة بدقيقها والشعير بسويقه والدبس المعمول من التمر بالتمر وكذا ما يعمل من العنب
بالعنب وما يعمل من جنسين يجوز بيعه بهما وبكل واحد منهما بشرط ان يكون في الثمن زيادة
عن مجانسه واللحوم مختلفة بحسب اختلاف اسماء الحيوان فلحم البقر والجواميس جنس لدخولهما تحت لفظ
البقر ولحم الضان والمعز جنس لدخولهما تحت لفظ الغنم والابل عرابها وبخاتيها جنس واحد
والحمام جنس واحد ويقوى عندي ان كل ما يختص منه باسم فهو جنس على انفراده كالفاختة والورشان وكذا السموك
والوحشي من كل جنس مخالف لاهليه والالبان تتبع اللحمان في التجانس والاختلاف ولا يجوز التفاضل بين ما
يستخرج من اللبن وبينه كالزبد مثلا والسمن والمخيض والاقط والادهان تتبع ما يستخرج منه فدهن
السمسم جنس وكذا ما يضاف اليه كدهن البنفسج والنيلوفر ودهن البزر جنس والخلول تتبع ما يعمل
منه فخل العنب مخالف لخل الدبس ويجوز التفاضل بينهما نقدا وفي النسيئة تردد الثاني اعتبار الكيل و
الوزن فلا ربا الا في مكيل او موزون بالمساواة وفيهما يثبت على اشهر الروايات فلو باع ما لا كيل
فيه ولا وزن متفاضلا جاز ولو كان معدودا كالثوب بالثوبين والثياب والبيضة
بالبيضتين والبيض نقدا وفي النسيئة تردد والمنع احوط ولا ربا في الماء لعدم اشتراط الكيل
والوزن في بيعه ويثبت في الطين الموزون كالارمني على الاشبه والاعتبار بعادة الشرع فما
ثبت انه مكيل او موزون في عصر النبي صلى الله عليه وآله بني عليه وما جهلت الحال فيه يرجع الى عادة البلد ولو اختلف
البلدان فيه كان لكل بلد حكم نفسه وقيل يغلب جانب التقدير ويثبت التحريم عموما والمراد
في المساواة وقت الابتياع فلو باع لحما نيئا بمقدد متساويا جاز وكذا لو باع بسرا برطب وكذا لو باع
حنطة مبلولة بيابسة لتحقق المماثلة وقيل بالمنع نظرا الى تحقق النقصان عند الجفاف
او الى انضمام اجزاء مائية مجهولة وفي بيع الرطب بالتمر تردد والاظهر اختصاصه
بالمنع اعتمادا على اشهر الروايتين **فروع الاول** اذا كانا في حكم الجنس الواحد واحدهما
مكيل والآخر موزون كالحنطة والدقيق فبيع احدهما بالآخر وزنا جائز وفي الكيل تردد والاحوط

ان علم ما فيها بيعت بجنس الحلية بشرط ان يزيد الثمن عما فيها او تهب الزيادة من غير شرط وبغير
جنسها مطلقا وان جهل ولم يمكن نزعها الا مع الضرر بيعت بغير جنس حليتها وان بيعت بجنس
قيل يجعل معها شيء من المتاع ويباع بزيادة عما فيها تقريبا دفعا للضرر النوع الثامنة لو باع
ثوبا بثمن دراهم صرف فالعشرة بالدينار لم يصح للجهالة التاسعة لو باع دينارا بدراهم
الا درهما لم يصح للجهالة وكذا لو كان ذلك نسيئا الا ربا فيه فلو قد عيّنه البائع صح وربما جاز
لارتفاع الجهالة العاشرة لو باع خمسة دراهم بنصف دينار قيل كان له شق دينار ولا يلزم
صحيحا الا ان يريد به الصحيح بنصف المثقال عرفا وكذا الحكم في غير النصف وتراب الصياغة يباع
بالذهب والفضة معا او بعرض غيرهما ثم يتصدق به لان اربابه لا يتميزون الفصل الثامن في
بيع الثمار والنظر في ثمرة النخل والفواكه والخضر واللواحق اما النخل فلا يجوز بيع ثمرته
قبل ظهورها عاما وفي جواز بيعها كذلك عامين فصاعدا تردد والمروي الجواز ويجوز بعد ظهورها
وبعد صلاحها عاما وعامين بشرط القطع وعدمه منفردة ومنضمة ولا يجوز بيعها قبل بدو صلاحها
عاما الا ان يضم اليها ما يجوز بيعه او بشرط القطع او عامين فصاعدا ولو بيعت مما مر دون الشروط
قيل لا يصح وقيل يكره وقيل يراعى السلامة ولا والظهر ولو بيعت مع اصولها جاز مطلقا وبدو الصلاح ان
تصفر او تحمر او تبلغ مبلغا يؤمن عليها العاهة واذا ادرك بعض ثمرة البستان جاز بيع ثمرة
بستان لم يدرك ببيع ثمرة البستان الاخر ولو ضم اليه فيه تردد واما الاشجار فلا يجوز بيعها حتى
صلاحها وحده ان ينعقد الحب ولا يشترط زيادة عن تناثر الورد على الاشبه وهل يجوز بيعها سنتين
فصاعدا قبل ظهورها قيل نعم والاول ابلغ لتحقق الجهالة وكذا لو ضم اليها شيئا قبل انعقادها
فاذا انعقد جاز بيعها مع اصولها ومنفردا سواء كانت بارزة كالتفاح والمشمش والعنب او في قشر
لا يحتاج اليه كالجوز في القشر الاسفل وكذا اللوز او في قشرين كالجوز في القشر الاعلى والباقلى الاخضر والهرطمان
والعدس وكذا السنبل سواء كان بارزا كالشعير او مستترا كالحنطة منفردا او مع اصوله قائما وحصيدا واما
الخضر فلا يجوز بيعها قبل ظهورها ويجوز بعد انعقادها لقطة او لقطات وكذا ما يقطع

في الجنس الواحد لو تقابضا ويجوز في الجنسين ويستوي في وجوب التماثل المصوغ والمكسور وجيد
الجوهر ورديه وإذا كانت الفضة غش مجهول لم يبع إلا بالذهب أو بجنس غير الفضة و
الذهب ولو علم جاز بيعه بمثل جنسه مع زيادة تقابل الغش ولا يباع تراب معدن الفضة بالفضة
احتياطا ويباع بالذهب وكذا معدن الذهب ولو جمعا في صفقة جاز بيعهما بالذهب والفضة معا و
يباع جوهر الرصاص والصفر بالذهب والفضة وإن كان فيه يسير من فضة أو ذهب لأن الغالب غيرهما و
إخراج الدراهم المغشوشة مع جهالة الغش إذا كانت معلومة الصرف بين الناس وإن كانت مجهولة
الصرف لم يجز إنفاقها إلا بعد إبانة حالها مسائل عشر الأولى الدراهم والدنانير يتعينان
فلو اشترى شيئا بدراهم أو دنانير لم يجز دفع غيرها ولو تساوت الأوصاف الثانية إذا اشترى
دراهم بمثلها معينة فوجد ما صار إليه من غير جنس الدراهم كان البيع باطلا وكذا لو باعه ثوبا كتانا
فبان صوفا ولو كان البعض من غير الجنس بطل فيه حسب وله رد الكل لتبعض الصفقة وله أخذ الجيد
بحصته من الثمن وليس له بدله لعدم تناول العقد له ولو كان الجنس واحدا وبه عيب كخشونة الجوهر
أو اضطراب السكة كان له رد الجميع أو إمساكه وليس له رد المعيب وحده ولا إبداله لأن العقد
لم يتناوله الثالثة إذا اشترى دراهم في الذمة بمثلها ووجد ما صار إليه غير فضة قبل
التفرق كان المطالبة بالبدل وإن كان بعد التفرق بطل الصرف وإن كان البعض بطل فيه وفي
الباقي إن لم يخرج بالعيب عن الجنسية كان مخيرا بين الرد والإمساك بالثمن من غير أرش
وله المطالبة بالبدل قبل التفرق قطعا وفيما بعد التفرق تردد الرابعة إذا اشترى دينارا
بدينار ودفعه فزاد زيادة لا تكون إلا غلطا أو تعمدا كانت الزيادة في يد البائع أمانة وكانت للمشتري
في الدينار مشاعا الخامسة يجوز أن يبيع درهما بدرهم مع اشتراط صياغة خاتم وهل يتعدى الحكم قيل لا
السادسة الأواني المصوغة من الذهب والفضة إن كان كل واحد منهما معلوما جاز بيعه بجنسه من غير زيادة وبغير
الجنس وإن زاد وإن لم يعلم وأمكن تخليصهما لم يبع بالذهب ولا بالفضة وبيعت بهما أو بغيرهما وإن
لم يمكن وكان أحدهما أغلب بيعت بالأقل وإن تساويا تغليبا بيعت بهما السابعة المراكب المحلاة إن علم

١٤٨

يجوز بيع الزرع قصيلا فان لم يقطعه فللبائع قطعه وله تركه والمطالبة باجرة ارضه
وكذا لو اشترى نخلا بشرط القطع **السادسة** يجوز ان يبيع ما ابتاعه من الثمرة بزيادة
عما ابتاعه او نقصان قبل قبضه وبعده **السابعة** اذا كان بين اثنين نخل او شجر فتقبل احدهما
بحصة صاحبه بشيء معلوم كان جائزا **الثامنة** اذا مر الانسان بشيء من النخل او شجر الفواكه او
الزرع اتفاقا جاز ان ياكل من غير افساد ولا يجوز ان ياخذ شيئا

الفصل التاسع في بيع الحيوان

والنظر فيمن يصح تملكه واحكام الابتياع ولواحقه **اما الاول** فالكفر الاصلي سبب لجواز استرقاق المحارب
وذراريه ثم يسري الرق في اعقابه وان اسلموا ما لم يعرض لهم اسباب الحرية ويملك اللقيط من
دار الحرب ولا يملك من دار الاسلام ولو بلغ فاقر بالرق قيل لا يقبل وقيل يقبل وهو اشبه ولا يملك
الرجل احد الاباء والامهات والاجداد والجدات وان علوا ولا الاولاد واولاد الاولاد
ذكورا واناثا وان سفلوا ولا الاخوات والعمات والخالات وبنات الاخ وبنات الاخت وهل يملك هؤلاء
من الرضاع قيل نعم وقيل لا وهو الاشهر ويكره ان يملك من عدا هؤلاء من ذوي قرابته كالاخ
والعم والخال واولادهم وتملك المراة كل احد عدا الاباء وان علوا والاولاد وان نزلوا نسبا وفي
الرضاع تردد والمنع اشهر واذا ملك احد الزوجين صاحبه استقر الملك ولم تستقر الزوجية
والمسلم الكافر في ملك مثله اجبر على بيعه من مسلم وللمولى ثمنه ويحكم برق من اقر على نفسه
بالعبودية اذا كان مكلفا غير مشهور بالحرية ولا يلتفت الى رجوعه ولو كان المقر له كافرا وكذا
لو اشترى عبدا فادعى الحرية لكن هنا يقبل دعواه مع البينة **الثاني** في احكام الابتياع اذا حدث في
الحيوان عيب بعد العقد وقبل القبض كان المشتري بالخيار بين رده وامساكه وفي الارش تردد ولو قبضه
ثم حدث فيه حدث في الثلاثة كان من مال البائع ما لم يحدثه المشتري ولو حدث فيه عيب من غير جهة
المشتري لم يكن ذلك العيب مانعا من الرد باصل الخيار وهل يلزم البائع ارشه فيه تردد والظاهر لا ولو حدث
العيب بعد الثلاثة منع الرد بالعيب السابق واذا باع الحامل فالولد للبائع على الاظهر الا ان يشترطه
المشتري ولو اشتراهما فسقط الولد قبل القبض رجع المشتري بحصة الولد من الثمن وطريق ذلك ان تقوم الام حاملا

١٥١

كالرطبة والبقل جزة وجزات وكذا ما يخرط كالحنا والتوت ويجوز بيعها منفردة ومع اصولها

ولو باع الاصل بعد انعقاد الثمرة لم تدخل في البيع الا بالشرط ووجب على المشتري ابقاؤها الى اوان

بلوغها وكذا لو جدد بعد الابتياع للمشتري واما اللواحق فمسائل الاولى يجوز ان يستثنى

ثمرة شجرات او نخلات بعينها وان يستثني حصة مشاعة او ارطالا معلومة ولو خاست الثمرة

سقط من الثنيا بحسابه الثانية اذا باع ما بدا صلاحه فاصيب قبل قبضه كان من مال البايع

وكذا لو اتلفه البايع وان اصيب البعض اخذ السليم بحصته من الثمن ولو اتلفه اجنبي كان المشتري

بالخيار بين فسخ البيع ومطالبة المتلف ولو كان بعد القبض وهو التخلية لم يرجع على البايع

بشيء على الاشبه ولو اتلفه المشتري في يد البايع استقر العقد وكان الاتلاف كالقبض وكذا لو

اشترى جارية واعتقها قبل القبض الثالثة يجوز بيع الثمرة في اصولها بالاثمان والعروض

ولا يجوز بتمر منها وهي المزابنة وقيل بل هي بيع الثمرة في النخل بتمر ولو كان في الارض وهو الاظهر

وهل يجوز ذلك في غير ثمرة النخل من شجر الفواكه قيل لا لانه لا يؤمن من الربا وكذا لا يجوز بيع

السنبل بحب منه اجماعا وهي المحاقلة وقيل بل بيع السنبل بحب من جنسه كيف كان ولو كان موضوعا

على الارض وهو الاظهر الرابعة يجوز بيع العرايا بخرصها تمرا والعرية هي النخلة تكون في دار الانسان

وقال اهل اللغة او في بستانه وهو حسن وهل يجوز بيعها بخرصها تمرا من ثمرها الاظهر لا ولا يجوز بيع

ما زاد على الواحدة نعم لو كانت له في كل دار واحدة جاز ولا يشترط في بيعها بالتمر التقابض قبل

التفرق بل يشترط التعجيل حتى لا يجوز سلما ولا نسيئة ولا يجب ان يماثل في الخرص بين

ثمرتها عند الجفاف وثمنها عملا بظاهر الخبر ولا عرية في غير النخل فرع لو قال بعتك هذه الصبرة

من التمر او الغلة بهذه الصبرة من جنسها سواء بسواء لم يصح ولو تساويا عند الاعتبار الا ان

يكونا عارفين بقدرهما وقت الابتياع وقيل يجوز وان لم يعلما فان تساويا عند الاعتبار صح والا بطل

ولو كانتا من جنسين جاز ان تساويا وان تفاوتتا ولم يتمانعا بان يبذل صاحب الزيادة او قنع صاحب

النقيصة ولا فسخ البيع والاشبه انه لا يصح على تقدير الجهالة وقت الابتياع الخامسة

٥٠

والأول مروي. والولد حر وعلى أبيه قيمته يوم ولد حياً، ويرجع على البائع بما اغترمه من قيمة الولد. وهل يرجع بما اغترمه من مهر وأجرة؟ قيل: نعم، لأن البائع أباحه بغير عوض، وقيل: لا، لحصول عوض في مقابلته.

السابعة: ما يؤخذ من دار الحرب بغير إذن الإمام يجوز تملكه في حال الغيبة، ووطء الأمة، ويستوي في ذلك ما يسبيه المسلم وغيره، وإن كان فيها حق للإمام، أو كانت للإمام.

الثامنة: إذا دفع إلى مأذون مالاً ليشتري به نسمة ويعتقها ويحج عنه بالباقي، فاشترى أباه، ودفع إليه بقية المال فحج به، واختلف مولاه وورثة الآمر ومولى الأب، فكل يقول: اشترى بمالي، قيل: يرد إلى مواليه رقاً، ثم يحكم به لمن أقام البينة، على رواية ابن أشيم، وهو ضعيف. وقيل: على مولى المأذون ما لم يكن هناك بينة، وهو أشبه.

التاسعة: إذا اشترى عبداً في الذمة، ودفع البائع إليه عبدين، وقال: اختر أحدهما، فأبق واحد، قيل: يكون التالف بينهما، ويرتجع بنصف الثمن، فإن وجده اختار، وإلا كان الموجود لهما، وهو بناء على انحصار حقه فيهما، ولو قيل: التالف مضمون بقيمته، وله المطالبة بالعبد الثابت في الذمة، كان حسناً. أما لو اشترى عبداً من عبدين لم يصح العقد، وفيه قول موهوم.

العاشرة: إذا وطئ أحد الشريكين مملوكة بينهما سقط الحد مع الشبهة، وثبت مع انتفائها، لكن يسقط منه بقدر نصيبه، ولا يقوم عليه بنفس الوطء على الأصح، ولو حملت قومت عليه حصص الشركاء، وانعقد الولد حراً، وعلى أبيه قيمة حصصهم منه.

الحادية عشرة: المملوكان المأذون لهما إذا ابتاع كل واحد منهما صاحبه من مولاه، حكم للعقد السابق، فإن اتفقا في وقت واحد بطل العقدان، وفي رواية: يقرع بينهما، وفي أخرى: يذرع الطريق ويحكم للأقرب، والأول أظهر.

الثانية عشرة: من اشترى جارية سرقت من أرض الصلح كان له ردها على البائع واستعادة الثمن، ولو مات أخذ من تركته، ولو لم يخلف وارثاً استسعيت في ثمنها، وقيل: تكون بمنزلة اللقطة، ولو قيل: تسلم إلى الحاكم ولا تستسعى كان أشبه.

الفصل العاشر في السلف

والنظر فيه يستدعي مقاصد: **الأول:** السلم هو ابتياع مال مضمون إلى أجل معلوم بمال حاضر أو في حكمه. وينعقد بلفظ أسلمت وأسلفت، وما أدى معنى ذلك، وبلفظ البيع والتمليك، وهل ينعقد البيع بلفظ السلم، كأن يقول: أسلمت إليك هذا الدينار في هذا الكتاب؟ الأشبه نعم اعتباراً بقصد المتعاقدين. ويجوز إسلاف الأعراض في الأعراض إذا اختلفت، وفي الأثمان، وإسلاف الأثمان في الأعراض، وإسلاف الأثمان في الأثمان إن اختلفا.

الثاني: في شرائطه وهي ستة: **الأول:** ذكر الجنس والوصف والضابط

ويرجع بنسبة التفاوت من الثمن ويجوز ابتياع بعض الحيوان مشاعاً كالنصف والربع ولو باع
واستثنى الرأس والجلد صح ويكون شريكاً بقدر قيمة ثنياه على رواية السكوني وكذا لو اشترك اثنان
او جماعة وشرط احدهم لنفسه الرأس والجلد كان شريكاً بنسبة ماله ولو قال اشتر حيواناً بشركتي صح
ويثبت البيع لهما وعلى كل واحد منهما نصف الثمن ولو اذن احدهما لصاحبه ان ينقد عنه صح ولو تلف
كان بينهما وله الرجوع على الآمر بما نقد عنه ولو قال الربح لنا ولا خسارة عليك فيه تردد والمروي
الجواز ويجوز النظر الى وجه المملوكة ومحاسنها اذا اراد شراءها ويستحب لمن اشترى مملوكاً ان يغير
اسمه وان يطعمه شيئاً من الحلاوة وان يتصدق عنه بشيء ويكره وطء من ولدت من زنا بالملك والعقد
على الاظهر وان يري المملوك ثمنه في الميزان الثالث في لواحق هذا الباب وهي مسائل الاولى العبد لا يملك
وقيل يملك فاضل الضريبة وهو المروي وارش الجناية على قول ولو قيل يملك مطلقاً لكنه محجور عليه
حتى يأذن المولى كان حسناً الثانية من اشترى عبداً له مال كان ماله لمولاه الا ان يشترطه المشتري وقيل
ان لم يعلم به البائع فهو له وان علم فهو للمشتري والاول اشهر ولو قال للمشتري اشترني ولك علي
كذا لم يلزمه وان اشتراه وقيل ان كان له مال حين قال له لزم والا فلا وهو المروي الثالثة اذا
ابتاعه وماله فان كان الثمن من غير جنسه جاز مطلقاً وكذا ان كان بجنسه اذا لم يكن ربوياً ولو كان ربوياً
وبيع بجنسه فلا بد من زيادة عن ماله تقابل المملوك الرابعة يجب ان يستبرئ الامة قبل بيعها
اذا وطئها المالك بحيضة او خمسة واربعين يوماً ان كانت ممن لا تحيض ولم تحض وكذا المشتري اذا جهل حالها
ويسقط استبراؤها اذا اخبر الثقة انه استبرأها وكذا لو كانت لامرأة او في سن من لا تحيض لصغر او كبر
او حاملاً او حائضاً الا بقدر زمان حيضها ولا يحرم وطء الحامل قبلاً ان مضى اربعة اشهر وعشر
ولو وطئها عزل عنها استحباباً ولو لم يعزل كره له بيع ولدها واستحب ان يعزل له من ميراثه قسطاً
الخامسة التفرقة بين الاطفال وامهاتهم قبل استغنائهم عنهن محرمة وقيل مكروهة وهو الاظهر
وانما يحصل الاستغناء ببلوغ سبع وقيل يكفي استغناؤه عن الرضاع والاول اظهر السادسة من وطئ الجارية ثم ظهر انها
مستحقة انتزعها المالك وعلى الواطئ عشر قيمتها ان كانت بكراً ونصف العشر ان كانت ثيباً وقيل يجب مهر امثالها

١٥٥

ان يكون وجوده غالبا في وقت حلوله ولو كان معدوما وقت العقد ولا بد ان يكون الاجل معلوما للمتعاقدين واذا قال الى جمادى حمل على اقربهما وكذا الى ربيع وكذا الى الخميس والجمعة ويحمل الشهر عند الاطلاق على عدة بين هلالين او ثلاثين يوما ولو قال الى شهر كذا حل باول جزء من ليلة الهلال نظرا الى العرف ولو قال الى شهرين وكان في اول الشهر عد شهرين اهلة وان اوقع العقد في اثناء الشهر اتم من الثالث بقدر الفائت من شهر العقد وقيل يتمه ثلاثين يوما وهو اشبه ولو قال الى يوم الخميس حل باول جزء منه ولا يشترط ذكر موضع التسليم على الاشبه ولو كان في حمله مؤونة المقصد

الثالث في احكامه وفيه مسائل **الاولى** اذا اسلف في شيء لم يجز بيعه قبل حلوله ويجوز بعده وان لم يقبضه على من هو عليه وعلى غيره على كراهية وكذا يجوز بيع بعضه وتولية بعضه ولو قبضه باعيز زالت الكراهية **الثانية** اذا دفع المسلم اليه دون الصفة ورضي المسلم صح سواء اشترط ذلك لاجل التعجيل او لم يشترط وان اتى بمثل صفته وجب قبضه او ابراء المسلم اليه ولو امتنع قبضه الحاكم اذا سال المسلم اليه ذلك ولو دفع فوق الصفة وجب قبوله ولو دفع اكثر لم يجب قبول الزيادة اما لو دفع غير جنسه لم يبرأ الا بالتراضي **الثالثة** اذا اشترى كرا من طعام بمائة درهم وشرط تاجيل خمسين بطل في الجميع على قول ولو دفع خمسين وشرط الباقي من دين له على المسلم اليه صح فيما دفع وبطل فيما قابل الدين وفيه تردد **الرابعة** لو شرط موضعا للتسليم فتراضيا بقبضه في غيره جاز وان امتنع احدهما لم يجبر **الخامسة** اذا قبضه فقد تعين وبرئ المسلم اليه فان وجد به عيبا فرده زال ملكه عنه وعاد الحق الى الذمة سليما من العيب **السادسة** اذا وجد برأس المال عيبا فان كان من غير جنسه بطل العقد وان كان من جنسه رجع بالارش ان شاء وان اختار الرد كان له **السابعة** اذا اختلفا في القبض هل كان قبل التفرق او بعده فالقول قول من يدعي الصحة ولو قال البائع قبضته ثم رددته اليك قبل التفرق كان القول قوله مع يمينه مراعاة لجانب الصحة **الثامنة** اذا حل الاجل وتاخر التسليم لعارض ثم طالب بعد انقطاعه كان بالخيار بين الفسخ والصبر ولو قبض البعض كان له الخيار في الباقي وله الفسخ في الجميع **التاسعة** اذا دفع الى صاحب الدين عروضا

كل ما يختلف لاجله الثمن فذكره لازم ولا يطلب في الوصف الغاية بل يقتصر على ما يتناوله الاسم
ويجوز اشتراط الجيد والردي ولو شرط الاجود لم يصح لتعذره وكذا لو شرط الاردى ولو قيل فيه هذا
بالجواز كان حسنا لامكان التخلص بان تكون العبارة الدالة على الوصف معلومة بين
المتعاقدين ظاهرة في اللغة حتى يمكن استعلامها عند اختلافهما واذا كان الشيء مما
لا ينضبط بالوصف لم يصح السلف فيه كاللحم نيه ومشويه والخبز وفي الملح تردد وقيل يجوز مع المشاهدة
وهو خروج عن السلم ولا يجوز في النبل المعمول ويجوز في عيدانه قبل نحتها ولا في الجواهر واللآلي
لتعذر ضبطها وتفاوت الاثمان مع اختلاف اوصافها ولا في العقار والارضين ويجوز السلم في الخضر والفواكه
وكذا ما تنبته الارض وفي البيض والجوز واللوز وفي الحيوان كله وفي الاناسي والالبان والسمون والشحوم والاطياب
والملابس والاشربة والادوية بسيطها ومركبها ما لم يشتبه مقدار عقاقيرها وفي جنسين
مختلفين صفقة واحدة ويجوز الاسلاف في شاة لبون ولا يلزم تسليم ما فيه لبن بل شاة من
شانها ذلك ويجوز في شاة معها ولدها وقيل لا يجوز لان ذلك مما لا يتفق الا نادرا وكذا التردد
في جارية حامل لجهالة الحمل وفي الاسلاف في جوز القز تردد الشرط الثالث قبض راس المال
قبل التفرق شرط في صحة العقد ولو افترقا قبله بطل ولو قبض بعض الثمن صح في المقبوض وبطل في الباقي
ولو شرط ان يكون الثمن من دين عليه قيل يبطل لانه بيع دين بمثله وقيل يكره وهو اشبه الشرط
الرابع تقدير السلم بالكيل او الوزن العامين ولو عولا على صخرة مجهولة او مكيال مجهول
لم يصح ولو كان معينا ويجوز الاسلاف في الثوب اذرعا وكذا كل مذروع وهل يجوز الاسلاف في المعدود عددا الوجه
لا ولا يجوز الاسلاف في القصب اطنانا ولا في الحطب حزما ولا في المجز جرزا ولا في الماء قربا وكذا
لا بد ان يكون راس المال مقدرا بالكيل العام او الوزن ولا يجوز الاقتصار على مشاهدته وقيل يكفي
دفعه مجهولا كقبضة من دراهم او قبة من طعام الشرط الخامس تعيين الاجل فلو ذكر اجلا مجهولا
كان يقول متى اردت او اجلا يحتمل الزيادة والنقصان كقدوم الحاج كان باطلا ولو اشتراه حالا
قيل يبطل وقيل يصح وهو المروي لكن يشترط ان يكون عام الوجود في وقت العقد الشرط السادس

منقطعة بحيث يشق قضاؤه وأن يعزل ذلك عند وفاته ويوصي به ليوصل إلى ربه أو إلى وارثه إن

ثبت موته ولو لم يعرفه اجتهد في طلبه ومع اليأس يتصدق به عنه على قول **الرابعة** [illegible]

[illegible] **الخامسة** الذمي إذا باع ما لا يصح للمسلم

تملكه كالخمر والخنزير جاز دفع الثمن إلى المسلم عن حقه ولو كان البائع مسلماً لم يجز **السادسة** إذا كان

لاثنين مال في ذمم ثم تقاسما ما في الذمم فكلما يحصل لهما وما يتوى منهما **السابعة** إذا باع الدين بأقل

منه لم يلزم المديون أن يدفع إلى المشتري أكثر مما بذله على رواية **المقصد السادس** دين المملوك لا يجوز للمملوك

أن يتصرف في نفسه بإجارة ولا استدانة ولا غير ذلك من العقود ولا بما في يده ببيع ولا هبة إلا بإذن سيده

ولو حكم له بملكه وكذا لو أذن له المالك أن يشتري لنفسه وفيه تردد لأنه يملك وطء الأمة المبتاعة مع سقوط

التحليل في حقه فإن أذن له المالك في الاستدانة كان الدين لازماً للمولى إن استبقاه أو باعه وإن أعتقه

قيل يستقر في ذمة العبد وقيل بل يكون باقياً في ذمة المولى وهو أشهر الروايتين ولو مات المولى كان

الدين في تركته ولو كان له غرماء كان غريم المملوك كأحدهم وإذا أذن له في التجارة اقتصر على موضع

الإذن فلو أذن له بقدر معين لم يزد فلو أذن له في الابتياع انصرف إلى النقد ولو أطلق له النسيئة كان الثمن في

ذمة المولى ولو تلف الثمن وجب على المولى عوضه وإذا أذن له في التجارة لم يكن ذلك إذناً للمملوك في الاقتراض

في مال المولى [illegible] الإذن ولو أذن له في التجارة دون الاستدانة فاستدان وتلف المال كان لازماً

لذمته إذا أعتق وقيل يستسعى فيه معجلاً ولو لم يأذن له في التجارة ولا الاستدانة فاستدان فتلف كان

لازماً لذمته يتبع به دون المولى **فروع الأول** إذا اقترض واشترى بغير إذن كان باطلاً

العين وإن تلفت يتبع بها إذا أعتق وأيسر **الثاني** إذا اقترض مالاً وأخذه المولى فتلف في يده كان

المقرض بالخيار بين مطالبة المولى واتباع المملوك إذا أعتق وأيسر **الثالث** أجرة الكيال ووزان المتاع

على البائع وأجرة ناقد الثمن ووزانه على المبتاع وأجرة بائع الأمتعة على البائع ومشتريها على

ولو تبرع لم يستحق أجرة ولو أجاز المالك إذا باع واشترى فأجرة ما يبيع على الآمر ببيعه وأجرة ما يشتري على الآمر

بالشراء ولا يتولاهما الواحد وإذا هلك المتاع في يد الدلال لم يضمنه ولو فرط ضمن ولو اختلفا في التفريط

على انها قضاء ولو لم يساعره احتسب بقيمتها يوم القبض **العاشرة** يجوز بيع الدين بعد حلوله على
الذي هو عليه وعلى غيره فان باعه بما هو حاضر صح وان باعه بمضمون حال صح ايضا وان اشترط تأجيله قيل
يبطل لانه بيع دين بدين وقيل يكره وهو الاشبه **الحادية عشرة** اذا اسلف في شيء وشرط مع السلف شيئا
معلوما صح ولو اسلف في غنم وشرط اصواف نعجات معينة قيل يصح وقيل لا وهو اشبه ولو شرط ان يكون الثوب
من غزل امرأة معينة او الغلة من قراح بعينه لم يضمن **المقصد الرابع** في الاقالة وهي فسخ في حق
المتعاقدين وغيرهما ولا يجوز الاقالة بزيادة عن الثمن ولا نقصان وتبطل الاقالة بذلك لفوات الشرط وتصح الاقالة
في العقد وفي بعضه سلما كان او غيره **فروع ثلاثة الاول** لا تثبت الشفعة بالاقالة لانها ليست بيعا
الثاني لا تسقط اجرة الدلال بالتقايل لسبق الاستحقاق **الثالث** اذا تقايلا رجع كل عوض الى مالكه فان
كان موجودا اخذه وان كان مفقودا ضمن بمثله ان كان مثليا والا بقيمته وفيه احتمال آخر **المقصد الخامس** في
القرض والنظر في امور ثلاثة **الاول** في حقيقته وهو لفظ عقد يشتمل على ايجاب كقوله اقرضتك او ما يؤدي
معناه مثل تصرف فيه او انتفع به وعليك رد عوضه وعلى قبول وهو اللفظ الدال على الرضا بالايجاب ولا
ينحصر في عبارة وفي القرض اجر عظيم ينشأ من معونة المحتاج تطوعا والاقتصار على رد العوض فلو شرط النفع
حرم ولم يفد الملك نعم لو تبرع المقترض بزيادة في العين او الصفة جاز ولو شرط الصحاح عوض المكسرة
قيل يجوز والوجه المنع **الثاني** ما يصح اقراضه وهو كل ما يضبط وصفه وقدره فيجوز اقراض الذهب والفضة وزنا
والحنطة والشعير كيلا ووزنا والخبز وزنا وعددا نظرا الى المتعارف وكل ما يتساوى اجزاؤه يثبت في الذمة مثله
كالحنطة والشعير والذهب والفضة وما ليس كذلك يثبت في الذمة قيمته وقت التسليم ولو قيل يثبت مثله ايضا كان
حسنا ويجوز اقراض الجواري وهل يجوز اقراض اللآلي قيل لا وعلى القول بضمان القيمة ينبغي الجواز **الثالث** في احكامه
وهي مسائل **الاولى** القرض يملك بالقبض لا بالتصرف لانه فرع الملك فلا يكون مشروطا به وهل للمقرض
ارتجاعه قيل نعم ولو كره المقترض وقيل لا وهو الاشبه لان فائدة الملك التسلط **الثانية** لو شرط التأجيل في القرض
لم يلزم وكذا لو اجل الحال لم يتأجل وفيه رواية مهجورة تحمل على الاستحباب ولا فرق بين ان يكون مهرا او ثمن مبيع او غيره
ولو اخره بزيادة فيه لم تثبت الزيادة ولا الاجل نعم يصح تعجيله باسقاط بعضه **الثالثة** من كان عليه دين وغاب صاحبه غيبة منقطعة

عن قطرة والجاني خطأ وفي العمد تردد والأشبه الجواز ولو رهن ما يسرع إليه الفساد
قبل الأجل فإن شرط بيعه جاز وإلا بطل وقيل يصح ويجبر على بيعه **الثالث** في الحق وهو كل
دين ثابت في الذمة كالقرض وثمن المبيع فلا يصح فيما لم يحصل سبب وجوبه كالرهن على ما
يستدينه وعلى ثمن ما يشتريه ولا على ما حصل سبب وجوبه ولم يثبت كالدية قبل استقرار الجناية
على قسط كل حول بعد حلوله وكذا الجعالة قبل الرد ويجوز بعده وكذا مال الكتابة ولو قيل بالجواز
لو كان أشبه ويبطل الرهن بفسخ الكتابة المشروطة ولا يصح على ما لا يمكن استيفاؤه من الرهن
كالإجارة المتعلقة بعين المؤجر مثل خدمته ويصح فيما هو ثابت في الذمة كالعمل المطلق
ولو رهن على مال رهنا ثم استدان آخر وجعل ذلك الرهن عليهما جاز **الرابع** في الراهن
ويشترط فيه كمال العقل وجواز التصرف ولا ينعقد مع الإكراه ويجوز لولي الطفل رهن ماله إذا
افتقر إلى الاستدانة مع مراعاة المصلحة كأن يستدين لإصلاح عقاره أو لرمّه أو لنفقته مع
الاتفاق لحفظها من التلف والانتقاص ويرهن لذلك وليس للعبد أن يرهن إلا بإذن مولاه **الخامس**
في المرتهن ويشترط فيه كمال العقل وجواز التصرف ويجوز لولي اليتيم أخذ الرهن له ولا يجوز أن يسلف ماله إلا مع
ظهور الغبطة له كأن يبيع بزيادة عن الثمن إلى أجل ولا يجوز أن يقرض ماله إلا مع الغبطة نعم لو خشي
على المال من غرق أو حرق أو نهب وما شاكله جاز إقراضه وأخذ الرهن ولو تعذر اقتصر على إقراضه من الثقة
غالبا وإذا اشترط المرتهن الوكالة في العقد لنفسه أو لغيره أو وضع الرهن على يد عدل معين
لم يكن للراهن فسخ الوكالة على تردد وتبطل بموت الموكل دون الرهانة ولو مات المرتهن لم تنتقل إلى الوارث
إلا أن يشترط وكذا لو كان الوكيل غيره ولو مات المرتهن ولم يعلم الرهن كان كسبيل ماله حتى يعلم
ويجوز للمرتهن ابتياع الرهن والمرتهن أحق باستيفاء دينه من غيره من الغرماء سواء كان الراهن
حيا أو ميتا على الأشهر ولو أعوز ضرب مع الغرماء بالفاضل والرهن أمانة في يد المرتهن لا يضمنه ولو تلف
ولا يسقط شيء من حقه ما لم يتلف بتعد أو تفريط ولو تصرف فيه بركوب أو سكنى أو إجارة ضمن ولزمه الأجرة وإن كان الرهن دابة قام بها
وأنفق عليها وتقاصّا وقيل إذا أنفق عليها كان له ركوبها أو يرجع على الراهن بما أنفق ويجوز للمرتهن أن يستوفي

١٥٩

كان القول قول الدلال مع يمينه لو لم يكن بالتفريط بينة وكذا لو ثبت التفريط واختلفا في القيمة

كتاب الرهن

وفيه فصول

الأول الرهن وهو وثيقة لدين المرتهن ويفتقر إلى الإيجاب والقبول فالإيجاب كل لفظ دل على الارتهان كقوله رهنتك أو هذا وثيقة عندك وما أدى هذا المعنى ولو عجز عن النطق كفت الإشارة ولو كتب بيده والحال هذه وعرف ذلك من قصده جاز والقبول هو الرضا بذلك الإيجاب ويصح الارتهان سفراً وحضراً وهل القبض شرط فيه قيل لا وقيل نعم وهو الأصح ولو قبضه من غير إذن الراهن لم ينعقد وكذا لو أذن في قبضه ثم رجع قبل قبضه وكذا لو نطق بالعقد ثم جن أو أغمي عليه أو مات قبل القبض وليس استدامة القبض شرطاً فلو عاد إلى الراهن وتصرف فيه لم يخرج عن الرهانة ولو رهن ما هو في يد المرتهن لزم ولو كان غصباً لتحقق القبض ولو رهن ما هو غائب لم يصر رهناً حتى يحضر المرتهن أو القائم مقامه عند الرهن ويقبضه ولو أقر الراهن بالإقباض قضي عليه إذا لم يعلم كذبه ولو رجع لم يقبل رجوعه وتسمع دعواه لو ادعى المواطاة على الإشهاد ويتوجه اليمين على المرتهن على الأشبه ولا يجوز تسليم المشاع إلا برضا شريكه سواء كان مما ينقل أو لا ينقل على الأشبه

الثاني في شرائط الرهن من شرطه أن يكون عيناً مملوكاً يمكن قبضه ويصح بيعه مشاعاً كان أو منفرداً فلو رهن ديناً لم ينعقد وكذا لو رهن منفعة كسكنى الدار وخدمة العبد وفي رهن المدبر تردد والوجه أن رهن رقبته إبطال للتدبير أما لو صرح برهن خدمته مع بقاء التدبير قيل يصح التفاتاً إلى الرواية المتضمنة لجواز بيع خدمته وقيل لا لتعذر بيع المنفعة منفردة وهو الأشبه ولو رهن ما لا يملك لم يمض ووقف على إجازة المالك وكذا لو رهن ما يملك وما لا يملك مضى في ملكه ووقف في حصة الشريك على إجازته ولو رهن المسلم خمراً لم يصح ولو كان عند ذمي ولو رهنها الذمي عند مسلم لم يصح أيضاً ولو وضعها على يد ذمي على الأشبه ولو رهن أرض الخراج لم يصح لأنها لم تتعين لواحد نعم يصح رهن ما بها من أبنية وآلات وشجر ولو رهن ما لا يصح إقباضه كالطير في الهواء والسمك في الماء لم يصح رهنه وكذا لو كان مما يصح إقباضه ولم يسلمه وكذا لو رهن عند الكافر عبداً مسلماً أو مصحفاً وقيل يصح ويوضع على يد مسلم وهو أولى ولو رهن وقفاً لم يصح ويصح الرهن في زمان الخيار سواء كان للبائع أو للمشتري أو لهما لانتقال المبيع بنفس العقد على الأشبه ويصح رهن العبد المرتد ولو كان عن

١٦١

من فائدة فهي للراهن ولو حملت الشجرة او الدابة او المملوكة بعد الارتهان كان الحمل رهنا كالاصل

على الاظهر ولو كان في يده رهنان بدينين متفاوتين فادى احدهما لم يكن له استرداد الرهن الذي

بحصته بالدين الآخر وكذا لو كان له دينان وباحدهما رهن لم يجز ان يجعله رهنا بهما ولا ان يجعله رهنا ب

دين مستانف واذا رهن مال غيره باذنه ضمن بقيمته ان تلف وتعذر اعادته ولو بيع باكثر

ثمن مثله كان للمالك بما بيع به واذا رهن النخل لم تدخل الثمرة وان لم تؤبر وكذا اذا رهن الارض لم يدخل الزرع

ولا النخل ولو قال بحقوقها دخل وفيه تردد ما لم يصرح وكذا ما نبت في الارض بعد رهنها سواء

الله سبحانه او الراهن او الاجنبي اذا لم يمكن الغرس من الشجر المرهون وهل يجبر الراهن على ازالته قيل لا

نعم وهو الاشبه ولو رهن لقطة مما يلقط كالخيار فان كان الحق يحل قبل تجدد الثانية صح

وان كان متاخرا تاخرا يلزم منه اختلاط الرهن بحيث لا يتميز قيل يبطل والوجه انه لا يبطل وكذا البيع

رهن الخرطة مما يخرط والجزة مما يجز واذا جنى المرهون عمدا تعلقت الجناية برقبته كما حق المجني عليه

وان جنى خطأ فان فكه المالك بقي رهنا وان سلمه كان للمجني عليه منه بقدر ارش الجناية والباقي رهن وان

استوعبت الجناية قيمته كان للمجني عليه اخذه من المرتهن ولو جنى على مولاه عمدا اقتص منه ولا يخرج

عن الرهانة ولو كانت الجناية نفسا جاز قتله ولو كانت خطأ لم يكن لمولاه عليه شيء وبقي رهنا ولو كانت

الجناية على من يرثه المالك ثبت للمالك ما يثبت للموروث من القصاص او انتزاعه في الخطأ ان استوعبت

الجناية قيمته او الاقل منها ومن ارش الجناية ان لم تستوعب ولو تلف الرهن بتفريط لزم قيمته يوم قبضه وتكون

رهنا وكذا لو اتلفه المرتهن لكن لو كان مثليا او كيليا في الاصل لم يكن كيلا في القيمة لان العقد لم يتناولها

رهن عصيرا فصار خمرا بطل الرهن فان عاد خلا عاد الى ملك الراهن ولو رهن من مسلم خمرا لم

فلو انقلبت في يده خلا فهو له على تردد وكذا لو جمع خمرا فانقلب وليس كذلك لو غصب عصيرا او لو

رهنه بيضة فاحتضنها فصارت فرخا كان المالك والرهن باقيين وكذا لو رهنه حبا فزرعه

واذا رهن اثنان عبدا بينهما بدين عليهما كانت حصة كل واحد منهما رهنا بدينه

فان اداه صارت حصته طلقا وان بقيت حصة الآخر رهنا الثالث في النزاع الواقع

في يده أن يحلف ويحكم الوارث مع اعترافه، أما لو اعترف بالرهن وادّعى دينًا لم يحكم له وكلّف البيّنة

فله إحلاف الوارث إن ادّعى عليه. ولو وطئ المرتهن الأمة مكرهًا كان عليه عشر قيمتها أو نصف العشر

قيل: عليه مهر أمثالها، ولو طاوعته لم يكن عليه شيء. وإذا وضعاه على يد عدل فللعدل ردّه

عليهما أو تسليمه إلى من يرتضيانه، ولا يجوز تسليمه مع وجودهما إلى الحاكم ولا إلى أمين غيرهما من غير

إذنهما، ولو سلّمه ضمن. ولو استتر قبضه الحاكم. ولو كانا غائبين وأراد تسليمه إلى الحاكم أو عدل آخر

من غير ضرورة لم يجز، ويضمن لو سلّم. وكذا لو كان أحدهما غائبًا. وإن كان هناك عذر سلّمه إلى الحاكم. ولو

أتلفه من غير إذن الحاكم ضمن. ولو وضعاه على يد عدلين لم ينفرد به أحدهما، ولو أذن له الآخر. ولو باع المرتهن

الرهن أو العدل ودفع الثمن إلى المرتهن ثم ظهر فيه عيب لم يكن للمشتري الرجوع على المرتهن، أما لو استحق

الرهن استعاد المشتري الثمن منه. وإذا مات المرتهن كان للراهن الامتناع من تسليمه إلى الوارث، فإن اتفقا على أمين، وإلا

سلّمه الحاكم إلى من يرتضيه. ولو خان العدل نقله الحاكم إلى أمين غيره، إن اختلف المرتهن والمالك. الثالث

في اللواحق، وفيه مقاصد: **الأول** في أحكام متعلقة بالرهن. لا يجوز للراهن التصرف في الرهن باستخدام

ولا سكنى ولا إجارة، ولو باع أو وهب وقف على إجازة المرتهن، وفي صحة العتق مع الإجازة تردد، والوجه الجواز.

وكذا المرتهن، وفي صحة العتق مع إجازة الراهن تردد، والوجه المنع لعدم الملك ما لم يسبق الإذن. ولو وطئ الراهن

فأحبلها صارت أم ولده ولا يبطل الرهن. هل تباع؟ قيل: لا ما دام الولد حيًا، وقيل: نعم لأن حق المرتهن أسبق، والأول

أشبه. ولو وطئها الراهن بإذن المرتهن لم يخرج عن الرهن بالوطء، ولو أذن له في بيعها فباع بطل الرهن

ولا يجب جعل الثمن رهنًا. ولو أذن الراهن للمرتهن في البيع قبل الأجل لم يجز للمرتهن التصرف في الثمن إلا بعد حلوله،

ولو كان بعده صحّ. وإذا حلّ الأجل وتعذّر الأداء كان للمرتهن البيع إن كان وكيلًا، وإلا رفع أمره إلى الحاكم ليلزمه البيع،

فإن امتنع كان له حبسه، وله أن يبيع عليه. **الثاني** في أحكام متعلقة بالرهن لا من جهة الرهن. ليس للراهن

إلا مع إقباض الدين أو الإبراء منه، أو تصريح المرتهن بإسقاط حقه من الارتهان، ثم يبقى أمانة

في يد المرتهن لا يجب تسليمه إلا مع المطالبة. ولو شرط أن يكون الرهن مبيعًا لم يصح. ولو

رهن صحّ، ولم يزل الضمان. وكذا لو كان في يده ببيع فاسد. ولو أسقط عنه الضمان صحّ. وما يحصل من الرهن

١٦٥

١٦٣

والهبة اما لو اقر بدين سابق صح وشارك المقر له الغرماء وكذا لو اقر بعين دفعت الى المقر له

لتعلق حق الغرماء باعيانها ولو قال هذا المال مضاربة لغائب قبل قوله مع يمينه فان ... اقر في يده

الحاضر وصدقه دفع اليه وان كذبه قسم بين الغرماء ولو اشترى بخيار وفلس والخيار باق كان له اجازة

البيع وفسخه لانه ليس بابتداء تصرف ولو كان له حق فقبض دونه كان للغرماء منعه ولو اقرضه انسان

بعد الحجر او باعه بثمن في ذمته لم يشارك الغرماء وكان باقيا في ذمته ولو اتلف مالا بعد الحجر ضمن وضرب

صاحب المال مع الغرماء ولو اقر بمال مطلقا وجهل السبب لم يشارك المقر له الغرماء لاحتمال ما لا يوجب

به المشاركة ولا تحل الديون المؤجلة بالحجر وتحل بالموت **القول في** اختصاص الغريم بعين ماله ومن

وجد من غرمائه عين ماله كان له اخذها ولو لم يكن سواها وله ان يضرب مع الغرماء بثمنها سواء كان وفاء او لم

يكن على الاظهر اما الميت فغرماؤه سواء في التركة الا ان يترك نحو ما عليه فيجوز حينئذ لصاحب العين

اخذها وهل الخيار في ذلك على الفور قيل نعم ولو قيل بالتراخي جاز ولو وجد بعض المبيع سليما

اخذ الموجود بحصته من الثمن وضرب بالباقي مع الغرماء وكذا ان وجده معيبا [illegible] ثم

ضرب بارش النقصان اما لو عاب بشيء من قبل الله سبحانه وجناية من المالك كان مخيرا بين

اخذه بالثمن او تركه ولو حصل منه نماء منفصل كالولد واللبن كان النماء للمشتري وكان له اخذ

الاصل بالثمن ولو كان النماء متصلا كالسمن او الطول فزادت لذلك قيمته قيل له اخذه لان هذا النماء

يتبع الاصل وفيه تردد وكذا لو باعه نخلا وثمرتها قبل بلوغها وبلغت بعد التفليس اما لو اشترى حبا

واحصد او بيضة فاحضنها وصار فرخا لم يكن له اخذه لانه ليس عين ماله ولو باعه نخلا حائلا

فاطلع واخذه البائع قبل تابيره لم يتبعها الطلع وكذا لو باع امة حائلا فحملت ثم فلس واخذ البائع لم يتبعها

الحمل ولو باع شقصا وفلس المشتري كان للشريك المطالبة بالشفعة ويكون البائع اسوة مع الغرماء

في الثمن ولو فلس المستاجر كان للموجر فسخ الاجارة ولا يجب عليه امضاؤها وكذا لو بذل الغرماء

الاجرة ولو اشترى ارضا فغرس المشتري فيها او بنى ثم فلس كان صاحب الارض احق بها وليس له ازالة

الغروس ولا الابنية وهل له ذلك مع بذل الارش قيل نعم والوجه المنع ثم يباعان ويكون له ما قابل

وفيه مسائل **الاولى** لو رهن مشاعا وتشاح الشريك والمرتهن في امساكه انتزعه الحاكم و
آجره ان كان له اجرة ثم قسمها بينهما بموجب الشركة والا استأمن عليه من شاء قطعا للتنازع **الثانية**
اذا مات المرتهن انتقل حق الرهانة الى الوارث فان امتنع الراهن من استئمانه كان ذلك له فان اتفقا على امين
والا استأمن عليه الحاكم **الثالثة** اذا فرط في الرهن لزمه قيمته يوم قبضه وقيل يوم هلاكه وقيل اعلى
القيم فلو اختلفا في القيمة كان القول قول الراهن وقيل قول المرتهن وهو الاشبه **الرابعة** اذا اختلفا
فيما على الرهن كان القول قول الراهن وقيل القول قول المرتهن ما لم يستغرق دعواه ثمن الرهن والاول اشهر
الخامسة لو اختلفا في متاع فقال احدهما هو وديعة وقال الممسك هو رهن فالقول قول المالك
وقيل قول الممسك والاول اشبه **السادسة** اذا اذن المرتهن للراهن في البيع ورجع ثم اختلفا
فقال رجعت قبل البيع وقال الراهن بعده كان القول قول المرتهن ترجيحا لجانب الوثيقة اذ الدعويان متكافئتان
السابعة اذا اختلفا فيما يباع به الرهن بيع بالنقد الغالب في البلد وافق مذهب المشتري ولو طلب كل واحد منهما نقدا
غير النقد الغالب وتعاسرا ردهما الحاكم الى النقد الغالب لانه الذي يقتضيه الاطلاق ولو كان للبلد نقدان غالبان بيع
بأشبههما بالحق **الثامنة** اذا ادعى رهانة شيء فانكر الراهن وذكر ان الرهن غيره وليس هناك بينة بطلت رهانة
ما ينكره المرتهن وحلف الراهن على الآخر وخرجا عن الرهن **التاسعة** لو كان له دينان احدهما برهن فدفع
اليه مالا واختلفا فالقول قول الدافع لانه ابصر بنيته وان اختلفا في رد الرهن فالقول قول الراهن مع يمينه
اذا لم يكن بينة **كتاب المفلس** المفلس هو الفقير الذي ذهب ماله وفلسه الذي جعل مفلسا
اي منع من التصرف في امواله ولا يتحقق الحجر عليه الا بشروط اربعة **الاول**
ان تكون ديونه ثابتة عند الحاكم **الثاني** ان تكون امواله قاصرة عن ديونه ويحتسب من جملة امواله
معوضات الديون **الثالث** ان تكون حالة **الرابع** ان يلتمس الغرماء او بعضهم الحجر عليه ولو ظهرت
امارات الفلس لم يتبرع الحاكم بالحجر وكذا لو سأل هو الحجر واذا حجر عليه تعلق به منع التصرف لتعلق حق
الغرماء واختصاص كل غريم بعين ماله وقسمة امواله بين غرمائه **القول في منع التصرف** ويمنع
من التصرف احتياطا للغرماء فلو تصرف كان باطلا سواء كان بعوض كالبيع والاجارة او بغير عوض كالعتق

عليه نفقته وكسوته ويتبع في ذلك عادة امثاله الى يوم قسمة ماله فيعطى هو وعياله
نفقة ذلك اليوم ولو مات قدم كفنه على حقوق الغرماء ويقتصر على الواجب منه **مسائل ثلاث**
الاولى اذا قسم الحاكم مال المفلس ثم ظهر غريم نقضها وشاركهم الغريم **الثانية** اذا كان عليه
ديون حالة ومؤجلة قسمت امواله على الحالة خاصة **الثالثة** اذا جنى عبد المفلس كان المجني
عليه اولى به ولو اراد مولاه فكه كان للغرماء منعه **ويلحق بذلك** النظر في حبسه لا يجوز حبس المعسر
مع ظهور اعساره ويثبت ذلك بموافقة الغريم او قيام البينة فان تناكرا وكان له مال ظاهر امر
بالتسليم فان امتنع فالحاكم بالخيار بين حبسه حتى يوفي وبين بيع امواله وقسمتها بين غرمائه
وان لم يكن له مال ظاهر وادعى الاعسار فان وجد البينة قضي بها وان عدمها وكان له اصل مال او كان
اصل الدعوى مالا حبس حتى يثبت اعساره واذا شهدت البينة بتلف امواله قضي بها ولم يكلف اليمين ولو لم
تكن البينة مطلعة على باطن امره اما لو شهدت بالاعسار مطلقا لم يقبل حتى تكون مطلعة على اموره بالصحبة
المؤكدة وللغرماء احلافه دفعا للاحتمال الخفي وان لم يعلم له اصل مال وادعى الاعسار قبلت دعواه ولا يكلف
البينة وللغرماء مطالبته باليمين واذا قسم المال بين الغرماء وجب اطلاقه وهل يزول الحجر عنه بمجرد الاداء
ام يفتقر الى حكم الحاكم الاولى انه يزول بالاداء لزوال سببه

كتاب الحجر

الحجر هو المنع والمحجور شرعا هو
الممنوع من التصرف في ماله والنظر في هذا الباب يستدعي فصلين **الاول** في موجباته وهي ستة الصغر
والجنون والرق والمرض والفلس والسفه اما الصغير فمحجور عليه ما لم يحصل له وصفان البلوغ والرشد
ويعلم بلوغه بانبات الشعر الخشن على العانة سواء كان مسلما او مشركا وخروج المني الذي يكون منه الولد من الموضع المعتاد
كيف كان ويشترك في هذين الذكور والاناث وبالسن وهو بلوغ خمس عشرة سنة للذكر وفي اخرى
من بلغ عشرا وكان بصيرا او بلغ خمسة اشبار جازت وصيته واقتص منه واقيمت عليه الحدود الكاملة والانثى بتسع
اما الحمل والحيض فليسا بلوغا في حق النساء بل قد يكونان دليلا على سبق البلوغ **تفريع** الخنثى المشكل ان خرج
منيه من الفرجين حكم ببلوغه وان خرج من احدهما لم يحكم به ولو حاض من فرج الاناث وامنى من
الذكر حكم ببلوغه **الوصف الثاني** الرشد وهو ان يكون مصلحا لماله وهل يعتبر العدالة فيه تردد

١٦٥

الارض فان امتنع نقيت له الارض وبيعت الغروس والابنية منفردة ولو اشترى زيتا فخلطه

بمثله لم يبطل حق البايع من العين وكذا لو خلطه بدونه لانه رضى بدون حقه وان خلطه بما

اجود قيل يبطل حقه من العين ويضرب بالقيمة مع الغرماء ولو نسج الغزل او قصر الثوب او

خبز الدقيق لم يبطل حق البايع من العين وكان للغرماء ما زاد بالعمل ولو صبغ الثوب كان شريكا

للبايع بقيمة الصبغ اذا لم تنقص قيمة الثوب به وكذا لو عمل المفلس عملا بنفسه كان شريكا بقدر العمل

ولو اسلم فى متاع ثم فلس المسلم اليه قيل ان وجد راس ماله اخذه والا ضرب مع الغرماء بالقيمة وقيل

له الخيار بين الضرب بالثمن وبقيمة المتاع وهو قوى ولو ولدت الجارية وفلس المشترى كان له

انتزاعها وبيعها ولو طالب بثمنها جاز بيعها فى ثمن رقبتها دون ولدها واذا جنى عليه خطا

تعلق حق المجنى عليه بالدية وقدم على الغرماء بالدية وان كان عمدا كان بالخيار بين القصاص وبين اخذ الدية ان بذلت له ولا يتعين عليه

الدية لانها اكتساب وهو غير واجب نعم لو كان له دار او دابة وجب ان يؤاجرهما وكذا لو كانت له ام ولد

كانت مولاه واذا شهد للمفلس شاهد بمال فان حلف ثبت وان امتنع هل يحلف الغرماء قيل لا

وهو الوجه وربما قيل بالجواز لان فى اليمين اثبات حق للغرماء واذا مات المفلس حل ما عليه ولا يحل ما له

وفى رواية اخرى يحل وهى مهجورة وينظر المعسر ولا يجوز الزامه ولا مؤاجرته وفيه رواية مطرحة

القول فى قسمة ماله يستحب احضار كل متاع فى سوقه ليتوفر الرغبة وحضور الغرماء تعرضا للزيادة

وان يبدا ببيع ما يخشى تلفه وبعده بالرهن لانفراد المرتهن به وان بقى على عنده شىء ضرب مع الغرماء

والمفلس يحضر لانه اعرف بقيمة متاعه وان تعاسرا عين الحاكم واذا لم يوجد من يتبرع بالبيع ولا بذلت اجرة

من بيت المال وجب اخذها من مال المفلس لان البيع واجب عليه ولا يجوز تسليم مال المفلس الا مع قبض

الثمن وان تعاسرا تقابضا معا ولو اقتضت المصلحة تاخير القسمة قيل يجعل فى ذمة ملى احتياطا

والا جعل وديعة لانه موضع ضرورة ولا يجبر المفلس على بيع داره التى يسكنها ويباع منها ما فضل

عن حاجته وكذا امته التى تخدمه ولو باع الحاكم او امينه مال المفلس ثم طلب بزيادة لم يفسخ العقد

ولو التمس من المشترى الفسخ لم يجب عليه الاجابة لكن يستحب ويجرى عليه نفقته ونفقة من يجب عليه

بالضمان يقول ... الأول في الضامن ولا بد أن يكون مكلفاً جائز التصرف

فلا يصح ضمان الصبي ولا المجنون ولو ضمن المملوك لم يصح إلا بإذن مولاه ويثبت ما ضمنه في ذمته لا في

كسبه إلا أن يشترط في الضمان بإذن مولاه وكذا لو شرط أن يكون الضمان من مال معين ولا يشترط علمه بالمضمون

له ولا المضمون عنه وقيل يشترط والأول أشبه لكن لا بد أن يمتاز المضمون عنه عند الضامن بما يصح

معه القصد إلى الضمان عنه ويشترط رضا المضمون له ولا عبرة برضا المضمون عنه لأن الضمان

كالقضاء ولو أنكر بعد الضمان لم يبطل على الأصح ومع تحقق الضمان ينتقل المال إلى ذمة الضامن

ويبرأ المضمون عنه وتسقط المطالبة عنه ولو أبرأ المضمون له المضمون عنه لم يبرأ الضامن

على قول مشهور لنا ... [illegible] ... كان

له ... [illegible] ... الضامن ... [illegible]

الضامن ... [illegible] ... ولو كان ... [illegible]

الضامن على المضمون عنه ... [illegible] ... بإذنه ولو أدى بغير إذنه ... [illegible]

إذنه ... [illegible] ... الثاني في الحق المضمون

وهو كل مال ثابت في الذمة سواء كان مستقراً كالبيع بعد القبض وانقضاء الخيار أو معرضاً للبطلان

كالثمن في مدة الخيار ... [illegible] ... ولو كان قبل لزومه

كمال الجعالة قبل فعل ما شرط وكمال السبق والرماية فيه تردد ... [illegible] ... مال الكتابة

لأنه ليس بلازم ولا يؤول إلى اللزوم ... [illegible]

... [illegible] ... مال الكتابة ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

الوصفان كان [illegible] وكذا لو لم يحصل الرشد ولو طعن في السن ولعل رشده اختبار

بما يلائمه من التصرفات ليعلم قوته على المكايسة في المبايعات وتحفظه من الانخداع وكذا

تختبر الصبية ورشدها بان تتحفظ من التبذير [illegible] بالاستغزال مثلا والاستنساج ان كانت من اهله

او بما يناسبها من الاعمال كالمباشرة لها ويثبت الرشد بشهادة الرجال في الرجال وبشهادة الرجال والنساء في النساء

لمشقة الاطلاع [illegible] واما السفيه فهو الذي [illegible] امواله في غير الاغراض الصحيحة فلو باع والحال هذه لم يمض بيعه

وكذا لو وهب او اقر بمال نعم يصح طلاقه وظهاره وخلعه واقراره بالنسب [illegible]

[illegible] لا يمضي [illegible] الا [illegible]

[illegible] جاز [illegible] والمملوك [illegible]

[illegible] والمريض ممنوع من الوصية بما زاد على الثلث [illegible]

[illegible] عن الثلث [illegible] [illegible] [illegible]

لا يثبت الحجر للمفلس الا بحكم الحاكم [illegible] في السفيه [illegible] والوجه [illegible]

لا يزول الا بحكم الحاكم [illegible] البيع باطلا [illegible]

وان تلف [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] الثالثة لو فك حجره ثم عاد [illegible] ولو [illegible] عاد [illegible] هكذا ابدا

الرابعة الولاية في مال الطفل والمجنون للاب والجد للاب فان لم يكونا فللوصي فان لم يكن فللحاكم

والفاسق [illegible] الولاية في ماله الحاكم [illegible] [illegible]

[illegible] كذلك [illegible] [illegible]

١٦٩

والمحال عليه والمحتال، ومع تحققها يتحول المال إلى المحال عليه، ويبرأ المحيل وإن لم يبرئه المحتال

على الأظهر. ويصح أن يحيل على من ليس عليه دين، لكن يكون ذلك بالضمان أشبه. وإذا أحال على المليء لم يجب القبول

لكن لو قبل لزم، وليس له الرجوع ولو افتقر. أما لو قبل الحوالة جاهلاً بحاله ثم بان فقره وقت الحوالة

كان له الفسخ والعود على المحيل. وإذا أحال بما عليه ثم أحال المحال عليه بذلك الدين صح، وكذا لو ترامت

الحوالة. وإذا قضى المحيل الدين بعد الحوالة، فإن كان بمسألة المحال عليه رجع عليه، وإن تبرع لم يرجع وبرئ

المحال عليه. ويشترط في المال أن يكون معلوماً ثابتاً في الذمة، سواء كان له مثل كالطعام، أو لا مثل له كالعبد والثوب

ومن شرطها تساوي المالين جنساً ووصفاً، تفصياً من التسلط على المحال عليه، إذ لا يجب عليه أن يدفع إلا مثل ما عليه، وفيه تردد. ولو أدى

المحال عليه فطالب بما أداه، فادعى المحيل أنه كان له عليه مال، فأنكر المحال عليه، فالقول قوله مع يمينه ويرجع

على المحيل. وتصح الحوالة بمال الكتابة بعد حلول النجم، وهل تصح قبله؟ قيل: لا، ولو باع السيد مكاتبه سلعة فأحاله

بثمنها جاز. ولو كان له على أجنبي دين فأحال عليه بمال الكتابة صح، لأنه يجب تسليمه. وأما الأحكام

فمسائل: الأولى: إذا قال: أحلتك عليه فقبض، وقال المحيل: قصدت الوكالة، وقال المحتال: إنما أحلتني

بما عليك، فالقول قول المحيل لأنه أعرف بلفظه، وفيه تردد. أما لو لم يقبض واختلفا فقال: وكلتك

فقال: بل أحلتني، فالقول قول المحيل قطعاً، ولو انعكس الفرض فالقول قول المحتال. الثانية: إذا كان له

على اثنين دين، وكل منهما كفيل لصاحبه، وعليه لآخر مثل ذلك، فأحاله عليهما صح، وإن حصل الرفق في

الثالثة: إذا أحال المشتري البائع بالثمن، ثم رد المبيع بالعيب السابق، بطلت الحوالة لأنها تبع للبيع

وفيه تردد، فإن لم يكن البائع قبض المال فهو باقٍ في ذمة المحال عليه للمشتري، وإن كان البائع

قبضه فقد برئ المحال عليه، ويستعيده المشتري من البائع. أما لو أحال البائع أجنبياً بالثمن على المشتري، ثم فسخ

المشتري بالعيب أو بأمر حادث، لم تبطل الحوالة لأنها تعلقت بغير المتبايعين. ولو ثبت بطلان البيع بطلت

الحوالة في الموضعين. القسم الثالث: في الكفالة، وتعتبر رضا الكفيل والمكفول له دون

المكفول عنه، وتصح حالة ومؤجلة على الأظهر، ومع الإطلاق تكون معجلة، وإذا اشترط الأجل

فلا بد أن يكون معلوماً، وللمكفول له مطالبة الكفيل به حالاً إن كانت مطلقة

ويلزمه ما تقوم به البينة انه كان ثابتا في ذمته وقت الضمان لا ما يوجد في كتاب ولا ما يقر به المضمون
عنه ولا ما يحلف عليه المضمون له برد اليمين اما لو ضمن ما تشهد به عليه لم يصح لانه لا يعلم ثبوته
في ذمته وقت الضمان **الثالث** في اللواحق وفيه مسائل **الاولى** اذا ضمن عهدة الثمن لزمه دركه في
كل موضع يثبت بطلان البيع من راس اما لو تجدد الفسخ بالتقايل او تلف المبيع قبل القبض لم يلزم
الضامن ورجع على البائع وكذا لو فسخ المشتري بعيب سابق اما لو طالب بالارش رجع على الضامن لان
استحقاقه ثابت عند العقد وفيه تردد **الثانية** اذا خرج المبيع مستحقا رجع على الضامن اما لو خرج
بعضه رجع على الضامن بما قابل المستحق وكان له في الباقي الخيار فان فسخ رجع بما قابله على البائع خاصة **الثالثة**
اذا ضمن ضامن للمشتري درك ما يحدثه من بناء او غرس لم يصح لانه ضمان ما لم يجب وقيل كذا لو ضمنه البائع
والوجه الجواز لانه لازم بنفس العقد **الرابعة** اذا كان على رجلين مال فضمن كل واحد منهما ما على صاحبه
تحول ما كان على كل واحد منهما الى صاحبه ولو قضى احدهما ما ضمنه برئ وبقي على الآخر ما ضمن عنه ولو ابرا الغريم
احدهما برئ مما ضمنه دون شريكه **الخامسة** اذا رضي المضمون له من الضامن ببعض المال او ابراه من بعضه
لم يرجع على المضمون عنه الا بما اداه ولو دفع عوضا عن مال الضمان رجع باقل الامرين **السادسة** اذا ضمن عنه دينارا
باذنه فدفعه الى الضامن فقد قضى ما عليه ولو قال ادفعه الى المضمون له فدفعه فقد برئ ولو دفع المضمون
عنه الى المضمون له بغير اذن الضامن برئ الضامن والمضمون عنه **السابعة** اذا ضمن باذن المضمون عنه ثم ادعى الاداء
وانكر المضمون له القبض كان القول قوله مع يمينه فان شهد المضمون عنه للضامن قبلت شهادته مع انتفاء
التهمة على القول بانتقال المال ولو لم يكن مقبولا وحلف المضمون له كان له مطالبة الضامن مرة ثانية
ويرجع الضامن على المضمون عنه بما اداه اولا ولو لم يشهد المضمون عنه رجع الضامن بما اداه اخيرا
ولو قيل يرجع باقل الامرين كان حسنا **الثامنة** اذا ضمن المريض في مرضه ومات فيه خرج ما ضمنه من ثلث تركته
التاسعة اذا كان الدين مؤجلا فضمنه حالا لم يصح وكذا لو كان الى شهرين فضمنه الى شهر
الفرع لا يرجع على الاصل وفيه تردد **المقصد الثاني** في الحوالة والكلام في العقد وشرطه واحكامه اما
الاول فالحوالة عقد شرع لتحويل مال من ذمة الى ذمة مشغولة بمثله ويشترط فيها رضا المحيل والمحال

١٦٨

١٧١

من الطرفين مع استكمال شرائطه الا ان يتفقا على شيء واذا اصطلح الشريكان على ان يكون الربح
والخسران على احدهما وللآخر راس ماله صح ولو كان معهما درهمان فادعاهما احدهما وادعى الآخر احدهما كان
لمدعيهما درهم ونصف وللآخر نصف وكذا لو اودعه انسان درهمين والآخر درهما وامتزج الجميع ثم تلف درهم
ولو كان لواحد ثوب بعشرين درهما وللآخر ثوب بثلاثين ثم اشتبها فان خير احدهما صاحبه فقد
انصفه وان تعاسرا بيعا وقسم ثمنهما فاعطي صاحب العشرين سهمين من خمسة والآخر ثلثة واذا بان
احد العوضين مستحقا بطل الصلح ويصح الصلح عن عين بعين او منفعة وعن منفعة بعين او منفعة
او بدراهم صح ولم يكن فرعا للبيع ولا يعتبر فيه ما يعتبر في الصرف على الاشبه ولو اتلف على رجل ثوبا
قيمته درهم فصالحه عنه على درهمين صح على الاشبه لان الصلح وقع عن الثوب لا عن الدراهم ولو ادعى دارا
فانكر من هي في يده ثم صالحه المنكر على سكنى سنة صح ولم يكن لاحدهما الرجوع وكذا لو اقر له بالدار ثم
صالح وقيل له الرجوع لانه هنا فرع العارية والاول اشبه ولو ادعى اثنان دارا في يد ثالث بسبب موجب للشركة
كالميراث فصدق المدعى عليه احدهما وصالحه على ذلك النصف بعوض فان كان باذن صاحبه صح الصلح في
النصف اجمع وكان العوض بينهما وان كان بغير اذنه صح في حقه وهو الربع وبطل في حصة الشريك
وهو الربع الآخر اما لو ادعى كل واحد النصف من غير سبب موجب للشركة لم يشتركا فيما يقر به
ولو ادعى عليه فانكر فصالحه المدعى عليه على سقي زرعه او شجره بمائه قيل لا يجوز لان العوض هو الماء وهو
مجهول وفيه وجه آخر اما لو صالحه على اجراء الماء الى سطحه او ساحته صح
بعد العلم بالموضع الذي يجري الماء منه واذا قال المدعى عليه صالحني عليه لم يكن اقرارا لانه قد
يصح مع الانكار اما لو قال بعني او ملكني كان اقرارا ويلحق بذلك احكام النزاع في الاملاك
وهي مسائل الاولى يجوز اخراج الرواشن والاجنحة الى الطرق النافذة اذا كانت عالية لا تضر
بالمارة ولو عارض فيها مسلم على الاصح ولو كانت مضرة وجب ازالتها ولو اظلم بها الطريق قيل
لا يجب ازالتها ويجوز فتح الابواب المستجدة فيها اما الطرق المرفوعة فلا يجوز احداث باب فيها
ولا جناح ولا غيرهما الا باذن اربابها سواء كان مضرا او لم يكن لانه مختص بهم وكذا لو اراد

ويعلم الاجل ان كانت مؤجلة فان سلمه تسليما تاما فقد برئ وان امتنع كان له حبسه حتى يحضره
او يؤدي ما عليه ولو قال ان لم احضره كان علي كذا لم يلزمه الا احضاره دون المال ولو قال علي كذا الى كذا ان لم
احضره وجب عليه ما شرط من المال ومن اطلق غريما من يد صاحب الحق قهرا ضمن احضاره او اداء ما عليه
ولو كان قاتلا لزمه احضاره او دفع الدية ولا بد من كون المكفول معينا فلو قال كفلت احد
هذين لم يصح وكذا لو قال كفلت بزيد او عمرو وكذا لو قال كفلت بزيد فان لم آت به فبعمرو

ويلحق بهذا الباب مسائل **الاولى** اذا احضر الغريم قبل الاجل وجب تسلمه اذا كان لا ضرر عليه ولو قيل
لا يجب كان اشبه ولو سلمه وكان ممنوعا من تسلمه بيد قاهرة لم يبرأ الكفيل ولو كان محبوسا في حبس الحاكم
وجب تسلمه لانه متمكن من استيفاء حقه وليس كذلك لو كان في حبس ظالم **الثانية** اذا كان المكفول عنه غائبا
وكانت الكفالة حالة انظر بمقدار ما يمكنه الذهاب اليه والعود به وكذا ان كانت مؤجلة اخر بعد حلولها
٨ بمقدار ذلك **الثالثة** اذا تكفل بتسليمه مطلقا انصرف الى بلد العقد وان عين موضعا لزم
ولو دفعه في غيره لم يبرأ وقيل اذا لم يكن في نقله كلفة ولا في تسلمه ضرر وجب تسلمه وفيه تردد
الرابعة لو اتفقا على الكفالة وقال الكفيل لا حق لك عليه كان القول قول المكفول له لان الكفالة
تستدعي ثبوت حق **الخامسة** اذا تكفل رجل لرجلين برجل فسلمه الى احدهما لم يبرأ من الآخر ولو قيل بالبراءة
كان حسنا ولو تكفل لرجلين برجل ثم سلمه الى احدهما لم يبرأ من الآخر **السادسة** اذا مات المكفول برئ
الكفيل وكذا لو جاء المكفول وسلم نفسه **فرع** لو قال الكفيل ابرأت المكفول فانكر المكفول له كان القول
قوله مع يمينه فلو رد اليمين الى الكفيل فحلف برئ من الكفالة ولم يبرأ المكفول من المال **السابعة** لو كفل
الكفيل آخر وترامت الكفالات جاز **الثامنة** تصح كفالة المكاتب على تردد **التاسعة** لو تكفل برأسه او بدنه
او بوجهه صح لانه قد يعبر بذلك عن الجملة عرفا ولو تكفل بيده او رجله واقتصر لم يصح اذ لا يمكن
احضار ما شرط مجردا ولا يسري الى الجملة

كتاب الصلح وهو عقد شرع لقطع التجاذب
وليس فرعا على غيره ولو افاد فائدته ويصح مع الاقرار والانكار الا ما احل حراما او حرم حلالا وكذا
يصح مع علم المصطلحين بما وقعت المنازعة فيه ومع جهالتهما به دينا كان او عينا وهو لازم من

١٧٣

مع يمينه ولو تنازعا في السقف قيل ان حلفا قضي به لهما وقيل لصاحب العلو وقيل يقرع بينهما
وهو حسن **السادسة** اذا خرجت اغصان شجرة الى ملك الجار وجب عطفها ان امكن والا قطعت من
حد ملكه وان امتنع صاحبها قطعها الجار ولا يتوقف على اذن الحاكم ولو صالحه على بقائه في الهواء
لم يصح على تردد اما لو صالحه على طرحه على الحائط جاز مع تقدير الزيادة او انتهائها
السابعة اذا كان لانسان بيوت الخان السفلى ولآخر بيوته العليا وتداعيا الدرجة
قضي بها لصاحب العلو مع يمينه ولو كان تحت الدرجة خزانة كانا في دعواها سواء ولو تداعيا
الصحن قضي منه بما يسلك فيه الى العلو بينهما وما خرج عنه لصاحب السفل **الثامنة** اذا
تنازع راكب الدابة وقابض لجامها قضي للراكب مع يمينه وقيل هما سواء في الدعوى والاول
اقوى اما لو تنازعا ثوبا وفي يد احدهما اكثره فهما سواء وكذا لو تنازعا
عبدا ولاحدهما عليه ثياب اما لو تداعيا جملا ولاحدهما عليه حمل كان الترجيح لدعواه
ولو تداعيا غرفة على بيت احدهما وبابها الى غرفة الآخر كان الرجحان لدعوى صاحب
البيت

كتاب الشركة

والنظر في فصول **الاول** في اقسامها الشركة
اجتماع حقوق الملاك في الشيء الواحد على سبيل الشياع ثم المشترك
قد يكون عينا وقد يكون منفعة وقد يكون حقا وسبب الشركة قد يكون ارثا وقد يكون عقدا
وقد يكون مزجا وقد يكون حيازة والاشبه في الحيازة اختصاص كل واحد بما حازه ثم لو اقتلعا شجرة او اغترفا
ماء دفعة تحققت الشركة وكل مالين مزج احدهما بالآخر بحيث لا يتميزان تحققت فيهما الشركة اختيارا
كان المزج او اتفاقا ويتساوى الشريكان في المال المتماثل في الجنس والصفة سواء كان اثمانا او عروضا
اما ما لا مثل له كالثوب والخشب والعبد فلا يتحقق فيه المزج بل قد يحصل بالارث او ببعض
العقود الناقلة كالابتياع والاستيهاب ولو اراد الشركة فيما لا مثل له باع كل واحد منهما حصة مما في يده بحصة
مما في يد الآخر ولا تصح الشركة بالاعمال كالخياطة والنساجة ولو عمل كل واحد منهما باجرة ثم
نسبا واحدا عوضا عن اجرتهما ما تحققت الشركة في ذلك الشيء ولا بالوجوه ولا شركة المفاوضة

لا يستطرق فيه دفعاً للشبهة ويجوز فتح الروازن والشبابيك ومع ذلك فلا اعتراض لغيرهم
ولو صالحهم على احداث روشن قيل لا يجوز لانه لا يصح افراد الهواء بالبيع وفيه تردد ولو كانت
داران باب كل واحد الى زقاق غير نافذ جاز ان يفتح بينهما بابا ولو احدث في الطريق المرفوعة حدثاً
جاز ازالته لكل من له عليه استطراق ولو كان في زقاق بابان احدهما ادخل من الآخر فصاحب الاول يشارك
الآخر في مجازه وينفرد الادخل بما بين البابين ولو كان في الزقاق فاضل الى صدره وتداعياه فهما
فيه سواء ويجوز للداخل ان يقدم بابه وكذا الخارج ولا يجوز للخارج ان يدخل بابه وكذا الداخل
ولو اخرج بعض اهل الدرب النافذ روشناً لم يكن لمقابله معارضته ولو استوعب عرض الدرب
ولو سقط ذلك الروشن فسبق جاره الى عمل روشن لم يكن للاول منعه لانه فيه شرع كالسبق
الى القعود في المباح **الثانية** اذا التمس وضع جذعه على حائط جاره لم يجب على الجار اجابته ولو كان
خشبة واحدة لكن يستحب ولو اذن جاز الرجوع قبل الوضع اجماعا وبعد الوضع لا يجوز لان له
التأبيد والجواز اشبه مع الضمان ولو انهدم لم يعد الطرح الا باذن مستأنف وفيه قول آخر ولو
صالحه على الوضع ابتداء جاز بعد ان يذكر عدد الخشب ووزنها وطولها **الثالثة** اذا تداعيا
جداراً مطلقاً ولا بينة فمن حلف عليه مع نكول صاحبه قضي له وان حلفا او نكلا قضي به
بينهما ولو كان متصلاً ببناء احدهما كان القول قوله مع يمينه وكذا لو كان لاحدهما عليه
جذع او جذوع قيل لا يقضى بها وقيل يقضى مع اليمين وهو اشبه ولا ترجح دعوى احدهما بالخوارج
التي في الحيطان ولا الروازن ولو اختلفا في خص قضي لمن اليه معاقد القمط عملاً بالرواية
الرابعة لا يجوز للشريك في الحائط التصرف فيه ببناء ولا تسقيف ولا ادخال خشبة الا باذن شريكه
ولو انهدم لم يجبر شريكه على المشاركة في عمارته وكذا لو كانت الشركة في دولاب او بئر او نهر
وكذا لا يجبر صاحب السفل ولا العلو على بناء الجدار الذي يحمل العلو ولو هدمه بغير اذن شريكه وجب عليه
اعادته وكذا لو هدمه باذنه وشرط اعادته **الخامسة** اذا تنازع صاحب السفل والعلو في
جدران البيت فالقول قول صاحب البيت مع يمينه ولو كان في جدران الغرفة فالقول قول صاحبها مع

الثانية لو حاز صيدا او احتطب واحتش بنية انه له ولغيره لم تؤثر تلك النية وكان

باجمعه له خاصة وهل يفتقر المتملك في تملك المباح الى نية التملك قيل لا وفيه نظر الثالثة لو كان

بينهما مال بالسوية فاذن احدهما لصاحبه في التصرف على ان يكون الربح بينهما نصفين لم يصح

لانه لا شركة للعامل في مكتسب الآمر ولا شركة وان حصل الاقتراح بل يكون بضاعة الرابعة اذا

اشترى احد الشريكين شيئا فادعى انه اشتراه لهما وانكر فالقول قول المشتري مع يمينه مع عدم

البينة ولو ادعى انه اشتراه لهما فانكر الشريك فالقول ايضا قوله لما مر ولنا الخامسة

لو باع احد الشريكين سلعة بينهما وهو وكيل في القبض وادعى المشتري تسليم الثمن الى البايع وصدقه الشريك

برئ المشتري من حقه وقبلت شهادته على القابض في النصف الآخر وهو حصة البايع لارتفاع التهمة عنه

في ذلك القدر ولو ادعى تسليمه الى الشريك فصدقه البايع لم يبرأ المشتري من شيء من الثمن لان حصة

البايع لم تسلم اليه ولا الى وكيله والشريك ينكر فالقول قوله مع يمينه قيل تقبل شهادة البايع

والمنع في المسألتين شبيه السادسة لو باع اثنان عبدين كل واحد منهما لواحد منهما بانفراده

صفقة بثمن واحد مع تفاوت قيمتهما قيل يصح وقيل يبطل لان الصفقة تجري مجرى عقدين فيكون ثمن

كل واحد منهما مجهولا اما لو كان العبدان لهما وكانا لواحد وكذا لو كان لكل واحد قفيز من حنطة

انفراده فباعاهما صفقة صح لانقسام الثمن عليهما بالنسبة السابعة قد بينا ان شركة الابدان

باطلة فان تميزت اجرة عمل احدهما عن صاحبه اختص بها وان اشتبهت تصالحا ولو لم يصطلحا

[illegible] على مثل بالسوية الثامنة اذا باع الشريكان سلعة صفقة

ثم استوفى احدهما منه شيئا شاركه الآخر فيه التاسعة اذا اشترط للاحتفاظ ولا اشتراط في

الاجل [illegible]

[illegible] كتاب [illegible]

في العقد [illegible] الطرفين لكل منهما [illegible]

لكن [illegible] مقتضى العقد [illegible]

وانما تصح بالاموال ويتساوى الشريكان في الربح والخسران مع تساويهما ولو كان لاحدهما زيادة كان له من الربح
بقدر راس ماله وكذا عليه من الخسارة ولو شرط لاحدهما زيادة في الربح مع تساوي المالين او التساوي
في الربح والخسران مع تفاوت المالين قيل تبطل الشركة اعني الشرط والتصرف موقوف على الاذن ويأخذ
كل منهما ربح ماله ولكل منهما اجرة مثل عمله بعد وضع ما قابل عمله في ماله وقيل تصح الشركة والشرط
والاول اظهر هذا اذا عملا في المال اما لو كان العامل احدهما وشرطت الزيادة للعامل صح ويكون بالقراض
اشبه واذا اشترك المال لم يجز لاحد الشركاء التصرف فيه الا مع اذن الباقين وان حصل الاذن لاحدهم
تصرف هو دون الباقين ويقتصر من التصرف على ما اذن له فان اطلق له الاذن تصرف كيف شاء وان عين
له السفر في جهة لم يجز له الاخذ في غيرها وكذا لو اذن له في نوع من التجارة لم يتعد الى سواها ولكل واحد من الشريكين
ايضا جاز لهما التصرف وان انفردا ولو شرطا الاجتماع لم يجز الانفراد ولو تعدى المتصرف ما حد له ضمن ولكل
من الشركاء الرجوع في الاذن والمطالبة بالقسمة لانها غير لازمة وليس لاحدهما المطالبة باقامة راس المال بل
يقتسمان العين الموجودة ما لم يتفقا على البيع ولو شرط التأجيل في الشركة لم يصح ولكل منهما ان يرجع
متى شاء ولا يضمن الشريك ما تلف في يده لانه امانة الا مع التعدي او التفريط في الاحتفاظ ويقبل قوله
مع يمينه في دعوى التلف سواء ادعى سببا ظاهرا كالغرق والحرق او خفيا كالسرق وكذا القول
قوله مع يمينه لو ادعى عليه الخيانة او التفريط وتبطل الاذن بالجنون والموت **الثاني**
في القسمة وهي تمييز الحق من غيره وليست بيعا سواء كان فيها رد او لم يكن ولا تصح الا
باتفاق الشركاء ثم هي تنقسم فكل ما لا ضرر في قسمته يجبر الممتنع مع التماس الشريك القسمة
ويكون بتعديل السهام والقرعة اما لو اراد احد الشركاء التخيير فالقسمة جائزة لكن لا يجبر الممتنع
عنها وكل ما فيه ضرر كالجوهر والسيف والعضائد الضيقة لا يجبر على قسمته ولو اتفق الشركاء على
القسمة جاز ولا يقسم الوقف لان الحق ليس بمنحصر في المتقاسمين ولو كان الملك الواحد وقفا وطلقا صح
قسمته لانه تمييز للوقف عن غيره **الثالث** في لواحق هذا الباب وهي مسائل **الاولى** لو دفع انسان دابة وآخر راوية
الى سقاء على الاشتراك في الحاصل لم ينعقد الشركة وكان ما يحصل للسقاء وعليه اجرة مثل الدابة والراو

[illegible]

العقد فروع لو قال بع هذه السلعة فاذا نضّ ثمنها فهو قراض لم يصح لان المال ليس بمملوك عند العقد ولو مات رب المال وبالمال متاع فاقره الوارث لم يصح لان الاول بطل ولا يصح القراض بالعروض ولو اختلفا في قدر راس المال فالقول قول العامل مع يمينه لانه اختلاف في المقبوض ولو خلط العامل مال القراض بماله بغير اذن المالك خلطا لا يتميز ضمن لانه تصرف غير مشروع

الثالث في الربح ويلزم الحصة بالشرط دون الاجرة على الاصح ولا بد ان يكون الربح مشاعا فلو قال خذه قراضا والربح لي فسد ويمكن ان يجعل بضاعة نظرا الى المعنى وفيه تردد وكذا التردد لو قال والربح لك اما لو قال خذه فاتجر به والربح لي كان بضاعة ولو قال والربح لك كان قرضا ولو شرط احدهما شيئا معينا والباقي بينهما فسد لعدم الوثوق بحصول الزيادة فلا يتحقق الشركة لو قال خذه على النصف صح وكذا لو قال على ان الربح بيننا ويقضى بالربح بينهما نصفين ولو قال على ان لك النصف صح ولو قال على ان لي النصف واقتصر لم يصح لانه لم يعين للعامل حصة ولو شرط لغلامه حصة معهما صح عمل الغلام او لم يعمل ولو شرط لاجنبي وكان عاملا صح وان لم يكن عاملا فسد وفيه وجه آخر ولو قال لاثنين لكما نصف الربح صح وكانا فيه سواء ولو فضل احدهما صح ايضا وان كان عملهما سواء ولو اختلفا في نصيب العامل فالقول قول المالك مع يمينه ولو دفع قراضا في مرض الموت وشرط ربحا صح وملك العامل الحصة ولو قال العامل ربحت كذا ورجع لم يقبل رجوعه وكذا لو ادعى الغلط اما لو قال ثم خسرت او قال تلف الربح قبل

الرابع في اللواحق وفيه مسائل الاولى العامل امين لا يضمن ما يتلف الا عن تفريط او خيانة وقوله مقبول في التلف وهل يقبل في الرد فيه تردد اظهره انه لا يقبل الثانية اذا اشترى من ينعتق على رب المال فان كان باذنه صح وينعتق فان فضل من المال عن ثمنه شيء كان الفاضل قراضا ولو كان في العبد فضل ضمن صاحب المال حصة العامل من الزيادة والوجه الاجرة وان كان بغير اذنه وكان الشراء بعين المال بطل وان كان في الذمة وقع الشراء للعامل الا ان يذكر رب المال الثالثة لو كان المال لامراة فاشترى زوجها فان كان باذنها بطل النكاح وان كان بغير اذنها قيل يصح الشراء وقيل يبطل لان عليها في ذلك ضررا وهو اشبه الرابعة اذا اشترى العامل اباه

١٧٧

[illegible]

كذلك لو قال على ان لا اشتري الا من زيد ولا ابيع الا على عمرو صح وكذا لو قال على ان لا تشتري الا الثوب الفلاني او ثمرة
البستان الفلاني وسواء كان وجود ما اشار اليه عاما او نادرا ولو شرط ان يشتري اصلا يشترك في
نمائه كالشجر والغنم قيل يفسد لان مقتضاه التصرف في راس المال وفيه تردد واذا اذن في التصرف تولى
بالاطلاق ما يتولاه المالك من عرض القماش والنشر والطي واحرازه وقبض الثمن وايداعه الصندوق
واستيجار من جرت العادة باستيجاره كالدلال والوزان والحمال عملا بالعرف ولو استاجر للاول
ضمن الاجرة ولو تولى الاخير بنفسه لم يستحق اجرة وينفق في السفر كمال نفقته من اصل المال على
الاظهر ولو كان لنفسه مال غير مال القراض فالوجه التقسيط ولو انفق صاحب المال مسافرا
فانتزع المال منه فنفقة عوده من خاصته وللعامل ابتياع المعيب والرد بالعيب واخذ الارش كل ذلك مع
الغبطة ويقتضي الاطلاق الاذن في البيع نقدا بثمن المثل من نقد البلد ولو خالف لم يمض الا مع اجازة
المالك وكذا يجب ان يشتري بعين المال ولو اشترى في الذمة لم يصح الا مع الاذن ولو اشترى في الذمة لا معه ولم يذكر المالك
تعلق الثمن به ظاهرا ولو امره بالسفر الى جهة فسافر الى غيرها او امره بابتياع شيء معين فابتاع غيره ضمن ولو
ربح والحال هذه كان الربح بينهما بموجب الشرط وموت كل واحد منهما يبطل المضاربة لانها في المعنى وكالة

الثاني في مال القراض ومن شرطه ان يكون عينا وان يكون دراهم او دنانير وفي القراض بالنقرة
تردد ولا يصح بالفلوس ولا بالورق المغشوش سواء كان الغش اقل او اكثر ولا بالعروض ولو دفع
آلة الصيد كالشبكة بحصة فاصطاد كان للصائد وعليه اجرة الآلة ويصح القراض بالمال
المشاع ولا بد ان يكون معلوم القدر ولا تكفي المشاهدة وقيل يصح مع الجهالة ويكون القول قول
العامل مع التنازع في قدره ولو احضر مالين وقال قارضتك بايهما شئت لم ينعقد بذلك
قراض واذا اخذ من مال القراض ما يعجز عنه ضمن ولو كان له في يد غاصب مال فقارضه عليه
صح ولم يبطل الضمان فاذا اشترى به ودفع المال الى البائع برئ لانه قضى دينه باذنه ولو كان له دين
لم يجز ان يجعله مضاربة الا بعد قبضه وكذا لو اذن للعامل في قبضه من الغريم ما لم يجدد العقد

179

لا يجوز للمضارب ان يشتري جارية يطأها وان اذن له المالك وقيل يجوز مع الاذن اما لو احلها العامل

السادس عشر اذا مات وفي يده اموال مضاربة فان علم مال احدهم بعينه كان احق به وان جهل كانوا

فيه سواء وان جهل كونه مضاربة قضي به ميراثا **كتاب المزارعة والمساقاة** اما المزارعة فهي

معاملة على الارض بحصة من حاصلها وعبارتها ان يقول زارعتك او ازرع هذه الارض او سلمتها اليك

وما جرى مجراه مدة معلومة بحصة معينة من حاصلها وهو عقد لازم لا ينفسخ الا بالتقايل و

لا يبطل بموت احد المتعاقدين **والكلام** اما في شروطه واما في احكامه **اما الشروط** فثلاثة الاول ان

يكون النماء مشاعا بينهما تساويا فيه او تفاضلا فلو شرط احدهما الريع لم يصح وكذا لو اختص كل واحد منهما

بنوع من الزرع دون صاحبه كان يشترط احدهما الهرف والآخر الافل او ما يزرع على الجداول والآخر ما يزرع

في غيرها ولو شرط احدهما قدرا من الحاصل وما زاد عليه بينهما لم يصح لجواز ان لا يحصل الزيادة اما

لو شرط احدهما على الآخر شيئا يضمنه له من غير الحاصل مضافا الى الحصة قيل يصح وقيل

يبطل والاول اشبه ويكره اجارة الارض للزراعة بالحنطة او الشعير مما يخرج منها والمنع اشبه

وان يؤجرها بالاكثر مما استأجرها به الا ان يحدث فيها حدثا او يؤجرها بجنس غيره **الثاني** تعيين المدة

واذا شرط مدة معينة بالايام او الاشهر صح ولو اقتصر على تعيين المزروع من غير ذكر المدة فوجهان

احدهما يصح لان لكل زرع امدا فيبنى على العادة كالقراض والآخر يبطل لانه عقد لازم فهو كالاجارة

فيشترط فيه تعيين المدة دفعا للغرر لان امد الزرع غير مضبوط وهو اشبه ولو مضت المدة

والزرع باق كان للمالك ازالته على الاشبه سواء كان بسبب الزارع كالتفريط او من قبل الله

سبحانه كتأخير المياه او تغير الاهوية وان اتفقا على التبقية بعوض وغيره لكن ان شرط في

العقد تأخيره ان بقي بعد المدة المشترطة بطل على القول باشتراط تقدير المدة ولو ترك الزارع الزراعة حتى انقضت المدة لزمه اجرة المثل ولو كانت استأجرها لزمه

الاجرة **الثالث** ان تكون الارض مما يمكن الانتفاع بها بان يكون لها ماء اما من نهر او بئر او عين او مصنع ولو انقطع

في اثناء المدة فللمزارع الخيار لعدم الانتفاع اذا زارع عليها او استأجرها للزراعة [illegible]

ربح انعتق نصيبه من الربح ويسعى المعتق في باقي قيمته موسراً كان العامل او معسراً **الخامسة** اذا
فسخ المالك صح كان للعامل اجرة المثل الى ذلك الوقت ولو كان بالمال عروض قيل كان له ان يبيع
والوجه المنع الا باذن المالك وقيل يجب عليه ان ينض المال والوجه انه لا يجب ولو كان سلفاً كان عليه جبايته
وكذا لو مات رب المال وهو عروض كان له البيع الا ان يمنعه الوارث وفيه قول **السادسة** اذا قارض
العامل غيره فان كان باذنه وشرط الربح بين العامل الثاني والمالك صح ولو شرط لنفسه لم يصح لانه لا عمل له وان كان
بغير اذنه لم يصح القراض الثاني فان ربح كان نصف الربح للمالك والنصف الآخر للعامل الاول وعليه اجرة الثاني وقيل للمالك
ايضاً لان الاول لم يعمل وقيل ان العاملين يرجع الثاني على الاول بنصف اجره والاول حسن **السابعة** اذا
قال دفعت اليه مالاً قراضاً فانكر فاقام المدعي بينة فادعى العامل التلف قضي عليه بالضمان وكذا
لو ادعى عليه وديعة وغيرها من الامانات اما لو كان جوابه لا يستحق قبلي شيئاً او ما اشبهه قبل
الثامنة اذا تلف مال القراض او بعضه بعد دورانه في التجارة احتسب التالف من الربح وكذا لو تلف قبل
ذلك وفي هذا تردد **التاسعة** اذا قارض اثنان واحداً وشرطا له النصف منهما وتفاضلا في
النصف الآخر مع التساوي في المال كان فاسداً لفساد الشرط وفيه تردد **العاشرة** اذا اشترى عبداً للقراض فتلف الثمن
قبل القبض قيل يلزم صاحب المال ثمنه دائماً ويكون الجميع رأس ماله وقيل ان كان اذن له في الشراء في الذمة
فكذلك والا كان باطلاً ولا يلزم الثمن احدهما **الحادية عشرة** اذا نض قدر الربح فطلب احدهما القسمة فان
اتفقا صح وان امتنع المالك لم يجبر فان اقتسما وبقي رأس المال معه فخسر رد العامل اقل الامرين واحتسب المالك **الثانية
عشرة** لا يصح ان يشتري رب المال من عامله شيئاً من مال القراض ولا ان يأخذ منه بالشفعة وكذا لا
من عبده القن وله الشراء من المكاتب **الثالثة عشرة** اذا دفع مالاً قراضاً وشرط ان يأخذ له بضاعة قيل لا
لان العامل في القراض لا يعمل ما لا يستحق عليه اجراً وقيل يصح القراض ويبطل الشرط ولو قيل بصحتهما كان
الرابعة عشرة اذا كان مال القراض مائة فخسر عشرة واخذ المالك عشرة ثم عمل بها الساعي فربح كان رأس المال
تسعة وثمانين الا تسعاً لان المأخوذ محسوب من رأس المال فهو كالموجود فاذاً المال في تقدير تسعين فاذا قسم الخسران
وهو عشرة على التسعين كانت حصة العشرة المأخوذة ديناراً وتسعاً فيوضع ذلك من رأس المال **الخامسة عشرة**

يجوز لصاحب الارض ان يخرص على الزارع والزارع بالخيار في القبول والرد فان قبل كان استقراره مشروطا بالسلامة فلو تلف الزرع بآفة سماوية او ارضية لم يكن عليه شيء **واما المساقاة** فهي معاملة على اصول ثابتة بحصة من ثمرها **والنظر فيها** يستدعي فصولا **الاول** العقد وصيغته الايجاب ان يقول ساقيتك او عاملتك او سلمت اليك وما اشبهه وهي لازمة كالاجارة وتصح قبل ظهور الثمرة وهل تصح بعد ظهورها فيه تردد والاظهر الجواز بشرط ان يبقى للعامل عمل وان قل مما يستزاد به الثمرة ولا تبطل بموت المساقي ولا بموت العامل على الاشبه **الثاني** ما يساقى عليه وهو كل اصل ثابت له ثمرة ينتفع بها مع بقائه فتصح المساقاة على النخل والكرم وشجر الفواكه وفيما لا ثمر له اذا كان له ورق ينتفع به كالتوت والحناء تردد ولو ساقى على ودي او شجر غير ثابت لم يصح اقتصارا على موضع الوفاق اما لو ساقى على ودي مغروس الى مدة يحمل مثله فيها غالبا صح ولو لم يحمل فيها ولو قصرت المدة عن ذلك غالبا او كان الاحتمال على السواء لم يصح **الثالث** المدة ويعتبر فيها شرطان ان تكون معلومة بزمان لا يحتمل الزيادة والنقصان وان تكون مما يحصل فيها الثمرة غالبا **الرابع** العمل واطلاق المساقاة يقتضي قيام العامل بما فيه زيادة النماء من الرفق والاصلاح والابار وازالة الحشيش المضر بالاصول وتهذيب الجريد والسقي والتلقيح والعمل بالناضح وتعديل الثمرة والقاطع واصلاح موضع التشميس ونقل الثمرة اليه وحفظها وقسمتها وعلى صاحب الاصل بناء الجدار وعمل ما يستقى به من دولاب او دالية وانشاء النهر والكش للتلقيح وقيل يلزم ذلك العامل وهو حسن لان به يتم التلقيح ولو شرط شيئا من ذلك على العامل صح بعد ان يكون معلوما ولو شرط العامل على رب الاصل عمل الساقية بطلت المساقاة لان الفائدة لا تستحق الا بالعمل ولو ابقى العامل شيئا من العمل وان قل من الفائدة وشرط الباقي على رب الاصل جاز ولو شرط ان يعمل غلام المالك معه جاز لانه ضم مال الى مال اما لو شرط ان يعمل الغلام لخاص العامل لم يجز وفيه تردد والجواز اشبه وكذا لو شرط عليه اجرة الاجراء او شرط خروج اجرتهم منهما **الخامس** في الفائدة ولا بد ان يكون للعامل جزء منها مشاعا فلو اضرب عن ذكر الحصة بطلت المساقاة وكذا لو شرط احدهما الانفراد بالثمرة لم تصح المساقاة وكذا لو شرط لنفسه شيئا معينا وما زاد بينهما او كذا لو قدر لنفسه ارطالا وللعامل ما فضل او عكس وكذا لو جعل حصة

181

وزرع بما قابل المدة المتخلفة واذا اطلق المزارعة زرع ما شاء وان عين الزرع لم يجز التعدي ولو زرع
ما هو اضر والحال هذه كان للمالك اجرة المثل ان شاء او المسمى مع الارش ولو كان اقل ضررا جاز ولو
زارع عليها او آجرها للزراعة ولا ماء لها مع علم المزارع لم يتخير ومع الجهالة له الفسخ اما لو استأجرها
مطلقا ولو تشترط الزراعة لم يفسخ لامكان الانتفاع بها بغير الزرع وكذا لو شرط الزراعة وكانت في بلاد تسقيها
الغيث غالبا ولو استأجر للزراعة ما لا ينحسر عنه الماء لم يجز لعدم الانتفاع ولو رضي بذلك المستأجر جاز ولو قيل
بالاجرة الارض كان حسنا وان كان قليلا يمكن معه بعض الزرع جاز ولو كان الماء ينحسر عنها تدريجا لم يصح
وقت الانتفاع ولو شرط الغرس والزرع افتقر الى تعيين مقدار كل واحد منهما لتفاوت ضررهما
وكذا لو استأجر لزرعين او غرسين مختلفي الضرر تفريع اذا استأجر ارضا مدة معينة
فغرس فيها ما يبقى بعد المدة غالبا قيل يجب على المالك ابقاؤه او ازالته مع الارش وقيل له ازالته كما لو غرس بعد
والاول اشبه واما احكامها فيشتمل على مسائل الاولى اذا كان من احدهما الارض حسب ومن الآخر
البذر والعمل والعوامل صح بلفظ المزارعة وكذا لو كان من احدهما الارض والبذر ومن الآخر العمل و
من احدهما الارض والعمل ومن الآخر البذر نظرا الى الاطلاق ولو كان بلفظ الاجارة لم يصح
العوامل اما لو آجره بمال معلوم مضمون في الذمة او معين من غيرها جاز الثانية اذا تنازعا
في المدة فالقول قول منكر الزيادة مع يمينه وكذا لو اختلفا في قدر الحصة فالقول قول صاحب البذر فان
اقام كل واحد منهما بينة قدمت بينة العامل وقيل يرجع الى القرعة والاول اشبه الثالثة لو اختلفا
فقال الزارع اعرتنيها وانكر المالك وادعى الحصة او الاجرة ولا بينة فالقول قول صاحب الارض
اجرة المثل مع يمين الزارع وقيل يستعمل القرعة والاول اشبه وللزارع تبقية الزرع الى اوان الحصاد
لانه مأذون فيه اما لو قال غصبتنيها حلف وكان له ازالته والمطالبة باجرة المثل وارش الارض ان عيبت وطم الحفر
الرابعة للمزارع ان يشارك غيره وان يزارع عليها غيره ولا يتوقف على اذن المالك لكن لو شرط المالك
الزرع بنفسه لم يجز المشاركة الا باذنه الخامسة خراج الارض ومؤنتها على صاحبها الا ان
يشترطه على الزارع السادسة كل موضع يحكم فيه ببطلان المزارعة يجب لصاحب الارض اجرة المثل

١٨٣

يشترط على العامل أو بينهما العاشرة الفائدة تملك بالظهور وتجب الزكاة فيها على كل واحد
منهما إذا بلغ نصيبه نصابا الحادية عشرة إذا دفع أرضا إلى رجل ليغرسها على أن الغرس بينهما كانت المغارسة
باطلة والغرس لصاحبه ولصاحب الأرض إزالته وله الأجرة لفوات ما حصل بالإذن لشبهة وعليه أرش النقصان
بالقلع ولو دفع القيمة ليكون الغرس له لم يجبر الغارس وكذا لو دفع الغارس الأجرة لم يجبر صاحب الأرض
على التبقية

كتاب الوديعة

والنظر في أمور ثلاثة الأول العقد وهو استنابة في الحفظ ويفتقر إلى
إيجاب وقبول ويقع بكل عبارة دلت على معناه ويكفي الفعل الدال على القبول ولو طرح الوديعة عنده
لم يلزمه حفظها إذا لم يقبلها وكذا لو أكره على قبضها لم تصر وديعة ولا يضمنها لو أهمل وإذا
استودع وجب عليه الحفظ ولا يلزمه دركها لو تلفت من غير تفريط أو أخذت منه قهرا نعم لو تمكن من
الدفع وجب ولو لم يفعل ضمن ولا يجب تحمل الضرر الكثير بالدفع كالجرح وأخذ المال ولو أنكرها فطولب باليمين
ظلما جاز الحلف موريا بما يخرج به عن الكذب وهو عقد جائز من طرفيه يبطل بموت كل واحد منهما
وبجنونه ويكون أمانة ويحفظ الوديعة بما جرت العادة بحفظها كالثوب في الصندوق والدابة في
الإصطبل والشاة في المراح أو ما يجري مجرى ذلك ويلزمه سقي الدابة وعلفها أو الأمر بهما ويجوز
أن يسقيها بنفسه وبغلامه اتباعا للعادة ولا يجوز إخراجها من منزله لذلك إلا مع الضرورة كعدم
التمكن من سقيها أو علفها في منزله وشبه ذلك من الأعذار ولو قال المالك لا تعلفها أو لا تسقها
لم يجز القبول بل يجب عليه سقيها وعلفها نعم لو أخل بهما والحال هذه أثم ولم يضمن لأن المالك أسقط الضمان
بنهيه ولو عين له موضع الاحتفاظ اقتصر عليه ولو نقلها ضمن إلا إلى أحرز أو مثله
على قول ولا يجوز نقلها إلى ما دونه ولو كان حرزا إلا مع الخوف من إبقائها فيه ولو قال لا تنقلها من هذا الحرز ضمن
بالنقل كيف كان إلا أن يخاف تلفها فيه ولو قال وإن تلفت ولا تصح وديعة الطفل ولا المجنون ويضمن القابض
ولا يبرأ بردها إليهما وكذا لا يصح أن يستودعا ولو أودعا لم يضمنا بالإهمال لأن المودع لهما متلف ماله و
ظهر للمودع أمارة الأمانة [illegible] وجب [illegible]
[illegible] عليهم السلام [illegible] ولو كان كافرا [illegible]

بيتها وللاخر ما عداها ويجوز ان يفرد كل نوع بحصة مخالفة للحصة من النوع الاخر اذا كان
العامل عالما بمقدار كل نوع ولو شرط مع الحصة من النماء حصة من الاصل الثابت لم يصح لان مقتضى
المساقاة جعل الحصة من الفائدة وفيه تردد ولو ساقاه بالنصف ان سقى بالناضح وبالثلث ان سقى بالسائح
بطلت المساقاة لان الحصة لم تتعين وفيه تردد ويكره ان يشترط رب الارض على العامل مع الحصة
شيئا من ذهب او فضة لكن يجب الوفاء بالشرط ولو تلفت الثمرة لم يلزم السادس في احكامها وهي مسائل

الاولى كل موضع تفسد فيه المساقاة فللعامل اجرة المثل والثمرة لصاحب الاصل الثانية اذا استاجر اجيرا
للعمل بحصة منها فان كان بعد بدو صلاحها جاز وان كان قبل ظهورها لم يجز وان كان بعد الظهور وقبل بدو الصلاح بشرط القطع
صح وان استاجره بالثمرة اجمع لم يصح للجهالة الثالثة اذا
قال ساقيتك على هذا البستان بكذا على ان اساقيك على الاخر بكذا قيل يبطل والجواز اشبه الرابعة لو كان الاصل
بين اثنين فقال لواحد ساقيتك على ان لك من حصة فلان النصف ومن حصة الاخر الثلث صح بشرط ان يكون
عالما بقدر نصيب كل واحد منهما ولو كان جاهلا بطلت المساقاة لتجهل الحصة الخامسة اذا هرب العامل لم تبطل
المساقاة فان بذل العمل عنه باذل او دفع اليه الحاكم من بيت المال ما يستاجر عنه فلا خيار وان تعذر ذلك كان له
الفسخ لتعذر العمل ولو لم يفسخ وتعذر الوصول الى الحاكم كان له ان يشهد انه يستاجر عنه ويرجع عليه على تردد ولو لم
يشهد لم يرجع السادسة اذا ادعى ان العامل خان او سرق او اتلف او فرط فتلف وانكر فالقول قوله
ومع ثبوت الخيانة هل ترفع يده او يستاجر من يكون معه من اصل الثمرة والوجه ان يده لا ترفع عن
حصته من الربح وللمالك رفع يده عما عداه ولو ضم المالك اليه امينا كانت اجرته على المالك خاصة السابعة
اذا ساقاه على اصول فبانت مستحقة بطلت المساقاة والثمرة للمستحق وللعامل الاجرة على المساقي
ولو اقتسما الثمرة وتلفت كان للمالك الرجوع على الغاصب بدرك الجميع ويرجع الغاصب على
العامل بما حصل له وقيل له الرجوع على العامل بالجميع ان شاء لان يده عادية والاول اشبه الا ان يكون العامل عالما به الثامنة ليس للعامل
ان يساقي غيره لان المساقاة انما تصح على اصل مملوك للمساقي التاسعة خراج الارض على المالك الا ان يشترط

١٨٣

صدقه على الاذن لم يضمن وان ترك الاشهاد على الاشبه السابعة اذا اقام المالك بينة على الوديعة بعد
الانكار فصدقها ثم ادعى التلف قبل الانكار لم تسمع دعواه لاشتغال ذمته بالضمان ولو اظهر لانكاره تأويلا
تسمع دعواه وتقبل بينته ان كان الثامنة اذا عين له حرزا البعيد والمبادرة
بما جرت العادة فان اخر مع التمكن ضمن ولو تلفها الى حين تيسر ضمن التاسعة اذا اعترف
بالوديعة ثم مات وجهلت عينها قيل تخرج من اصل تركته ولو كان له غرماء وضاقت التركة
حاصهم المستودع وفيه تردد العاشرة اذا كان في يده وديعة فادعاها اثنان فان صدق احدهما
قضي له وان قال لا ادري اقرت في يده حتى يثبت لهما المالك وان ادعيا علمه كان
عليه اليمين الحادية عشرة اذا فرط واختلفا في القيمة فالقول
قول المالك مع يمينه وقيل القول قول الغارم مع يمينه وهو اشبه الثانية عشرة اذا مات المودع سلمت
الى الوارث فان كانوا جماعة سلمت الى الكل او الى من يقوم مقامهم ولو سلمها الى البعض من غير اذن
ضمن حصص الباقين **كتاب العارية** وهي عقد ثمرته التبرع بالمنفعة ويقع بكل لفظ يشتمل على
الاذن في الانتفاع وليس بلازم لاحد المتعاقدين والكلام في فصول اربعة **الاول** في المعير ولا بد ان
يكون مكلفا جائز التصرف فلا تصح اعارة الصبي ولا المجنون ولو اذن الولي جاز للصبي مع مراعاة
المصلحة وكما لا يليها عن نفسه كذا لا يليها عن غيره **الثاني** في المستعير وله الانتفاع بما جرت
العادة به في الانتفاع بالعارية ولو نقص من العين شيء او تلفت بالاستعمال من غير تعد لم يضمن الا ان
يشترط ذلك في العارية ولا يجوز للمحرم ان يستعير من محل صيدا لانه ليس له امساكه ولو امسكه
ضمنه وان لم يشترط عليه ولو كان الصيد في يد محرم فاستعاره المحل جاز لان ملك المحرم
زال عنه بالاحرام وكذا لو اخذه من يده ولو استعار من الغاصب وهو لا يعلم كان الضمان على
الغاصب وللمالك الزام المستعير بما استوفاه من المنفعة ويرجع على الغاصب لانه اذن له في استيفائها
بغير عوض والوجه تعلق الضمان بالغاصب حسب وكذا لو تلفت العين في يد المستعير اما لو كان عالما
كان ضامنا ولم يرجع على الغاصب ولو اغرم الغاصب رجع على المستعير **الثالث** في العين المعارة

المودع عليها بأنها فيمتنع منها ولو قام فطلبها وارثه وجب الانكار وتجب اعادتها على المغصوب منه ان عرف
وان جهل عرفت سنة ثم جاز التصدق بها عن المالك ويضمن المتصدق ان كره صاحبها ولو كان الغاصب
مزجها بماله ثم اودع الجميع فان امكن المستودع تمييز المالين رد عليه ماله ومنع الآخر وان لم يمكن تمييزهما
اعادهما على الغاصب **الثاني** في موجبات الضمان وينظمها قسمان التفريط والتعدي **اما التفريط**
فكأن يطرحها فيما ليس بحرز او يترك سقي الدابة او علفها او نشر الثوب الذي يفتقر الى النشر او
يودعها من غير ضرورة ولا اذن او يسافر بها كذلك مع خوف الطريق ومع امنه او يطرحها في قيمته الموضع الذي
تعفنها وكذا لو ترك سقي الدابة وعلفها مدة لا تصبر عليها في العادة فماتت **واما التعدي** فمثل
ان يلبس الثوب او يركب الدابة او يخرجها من حرزها لينتفع بها نعم لو نوى الانتفاع لم يضمن بمجرد النية ولو طلبت منه
فامتنع من الرد مع القدرة ضمن وكذا لو جحدها ثم قامت عليه بينة او اعترف بها ويضمن لو خلطها بماله بحيث
وكذا لو اودعه مالا في كيس مختوم ففتح ختمه وكذا لو اودعه كيسين فمزجهما وكذا لو امره باجارتها لحمل
فآجرها لاثقل او اسهل فآجرها لاشق كالقطن بالحديد ولو جعلها المالك في حرز مقفل ثم اودعها ففتح المودع
الحرز واخذ بعضها ضمن الجميع ولو لم تكن مودعة في حرز او كانت موضوعة في حرز المودع فاخذ بعضها ضمن ما
اخذ ولو اعاد بدله لم يبرأ ولو اعاده ثم مزجه لم يضمن الا ما اخذ ولو اعاد بدله ومزجه ببقية الوديعة ضمن
الجميع **الثالث** في اللواحق وهي مسائل **الاولى** يجوز السفر بالوديعة اذا خاف تلفها مع الاقامة
ثم لا يضمن ولا يجوز السفر مع ظهور امارة الخوف فان سافر والحال هذه ضمن **الثانية** لا يبرأ المودع الا
بردها الى المالك او وكيله فان فقدهما فالى الحاكم مع العذر ومع عدم العذر يضمن ولو فقد الحاكم وخشي
جاز ايداعها من ثقة ولو تلفت لم يضمن **الثالثة** لو قال على الحاكم قدفعها الى الثقة ضمن
اذا اراد السفر فدفنها ضمن الا ان يخشى المعاجلة **الخامسة** لو اعاد الوديعة بعد التفريط
الى الحرز لم يبرأ وكذا لو جحدها ثم اقر بها او تعدى فيها ثم ردها ولو جدد الاستئمان برئ وكذا لو ابرأه من الضمان ولو اكره على دفعها الى غير المالك
دفعها ولا ضمان **السادسة** اذا انكر الوديعة او اعترف وادعى التلف او ادعى الرد ولا بينة فالقول قوله وللمالك
احلافه على الاشبه اما لو دفعها الى غير المالك وادعى الاذن فانكر فالقول قول المالك مع يمينه ولو

١٨٧

الراكب ثبت عليه أجرة المثل لا المسمى وهو الأشبه ولو كان الاختلاف عقيب العقد من غير
انتفاع كان القول قول الراكب لأن المالك يدعي عقدا وهذا ينكره **السابعة** إذا استعار
شيئا لينتفع به في شيء فانتفع به في غيره ضمن وإن كان له أجرة لزمته أجرة مثله **الثامنة** إذا
جحد العارية بطل استئمانه ولزمه الضمان مع ثبوت الإعارة **التاسعة** إذا ادعى التلف
فالقول قوله مع يمينه ولو ادعى الرد فالقول قول المالك مع يمينه **العاشرة** لو فرط في
العارية كان عليه قيمتها عند التلف إذا لم يكن لها مثل وقيل أعلى القيم من حين التفريط إلى وقت التلف
والأول أشبه ولو اختلفا في القيمة كان القول قول المستعير وقيل القول قول المالك والأول أشبه

كتاب الإجارة

وفيه فصول أربعة **الأول** في العقد وثمرته تمليك المنفعة بعوض
معلوم ويفتقر إلى إيجاب وقبول والعبارة الصريحة عن الإيجاب آجرتك ولا يكفي ملكتك أما لو قال
ملكتك سكنى هذه الدار سنة مثلا صح وكذا أعرتك لتحقق القصد إلى المنفعة ولو قال بعتك
الدار ونوى الإجارة لم يصح وكذا لو قال بعتك سكناها سنة لاختصاص لفظ البيع بنقل الأعيان وفيه تردد
والإجارة عقد لازم لا تبطل إلا بالتقايل أو بأحد الأسباب المقتضية للفسخ ولا تبطل بالبيع ولا بالعذر مهما كان
الانتفاع ممكنا وهل تبطل بالموت المشهور بين الأصحاب نعم وقيل لا تبطل بموت المؤجر وتبطل بموت
المستأجر وقال آخرون لا تبطل بموت أحدهما وهو الأشبه وكل ما صح إعارته صح إجارته وإجارة المشاع جائزة كالمقسوم
والعين المستأجرة أمانة لا يضمنها المستأجر إلا بتعد أو تفريط وفي اشتراط ضمانها من غير ذلك تردد أظهره المنع
ولا يثبت في الإجارة خيار المجلس ولو شرط الخيار لأحدهما أو لهما جاز سواء كانت معينة كأن يستأجر هذه العين
أو الدار أو في الذمة كأن يستأجره ليبني له حائطا **الثاني** في شرائطها وهي ستة **الأول** أن يكون المتعاقدان
كاملين جائزي التصرف فلو آجر المجنون لم تنعقد إجارته وكذا الصبي غير المميز وكذا المميز إلا بإذن وليه
وفيه تردد **الثاني** أن تكون الأجرة معلومة بالوزن أو الكيل فيما يكال أو يوزن ليتحقق انتفاء الغرر وقيل تكفي
المشاهدة وهو حسن وتملك الأجرة بنفس العقد معجلة مع الإطلاق أو مع اشتراط التعجيل ولو شرط
التأجيل صح بشرط أن يكون معلوما وكذا لو شرطها في نجوم وإذا وقعت [illegible] الأجرة

١٨٥

كل ما يصح الانتفاع به مع بقاء عينه كالثوب والدابة وتصح استعارة الارض للزرع والغرس والبناء
ويقتصر المستعير على القدر المأذون فيه وقيل يجوز ان يستبيح ما دونه في الضرر كان يستعير ارضا
للغرس فيزرع والاول اشبه كما يجوز استعارة كل حيوان له منفعة كفحل الضراب والكلب والسنور والعبد
للخدمة والمملوكة ولو كان المستعير اجنبيا منها ويجوز استعارة الشاة للحلب وهي المنحة
ولا يستباح وطء الامة بالعارية وفي استباحتها بلفظ الاباحة تردد اشبهه الجواز وتصح الاعارة
مطلقة ومدة معينة وللمالك الرجوع ولو اذن له في البناء او الغرس ثم امره بالازالة
وجبت الاجابة وكذا في الزرع ولو قبل ادراكه على الاشبه وعلى الآذن الارش وليس له المطالبة بالازالة
من دون الارش ولو اعاره ارضا للدفن لم يكن له اجبار على قلع الميت وللمستعير ان يدخل الى الارض
ويستظل بشجرها ولو اعاره حائطا لطرح خشبة فطالبه بازالتها كان له ذلك الا ان يكون اطرافها
الاخر مثبتة في بناء المستعير فيؤدي الى خرابه واجباره على ازالة الجذع عن ملكه وفيه تردد ولو اذن له
في غرس شجرة فانقلعت جاز ان يغرس غيرها استصحابا للاذن الاول وقيل يفتقر الى اذن مستأنف وهو
اشبه ولا يجوز اعارة العين المستعارة الا باذن المالك ولا اجارتها لان المنافع ليست مملوكة للمستعير وان
كان له استيفاؤها الرابع في الاحكام المتعلقة بها وفيه مسائل الاولى العارية امانة لا تضمن الا بالتفريط
في الحفظ او التعدي او اشتراط الضمان وتضمن اذا كانت ذهبا او فضة وان لم يشترط الا ان يشترط سقوط
الضمان الثانية اذا رد العارية الى المالك او وكيله برئ ولو ردها الى الحرز لم يبرأ ولو استعار الدابة
مسافة فتجاوزها ضمن ولو اعادها الى الاولى لم يبرأ الثالثة يجوز للمستعير بيع غروسه وابنيته في الارض
المستعارة للمعير ولغيره على الاشبه الرابعة اذا حملت الاهوية او السيل حبا الى ملك انسان فنبت
كان لصاحب الارض ازالته ولا يضمن الارش كما في اغصان الشجرة البارزة الى ملكه الخامسة لو
نقصت بالاستعمال ثم تلفت وقد شرط ضمانها ضمن قيمتها يوم تلفها لان النقصان
غير مضمون السادسة اذا قال الراكب اعرتنيها وقال المالك آجرتكها فالقول قول
الراكب لان المالك مدع للاجرة وقيل القول قول المالك في عدم العارية فاذا حلف سقطت دعوى الراكب

١٨٧

١٨٩

لزمته الاجرة وفيه تفصيل وكذا لو استاجر دارا وسلمها ومضت المدة ولم يسكن او استاجره
لقلع ضرسه فمضت المدة التي يمكن ايقاع ذلك فيها فلم يقلعه المستاجر استحق الاجر اما
لو زال الالم عقيب العقد سقطت الاجرة ولو استاجر شيئا فتلف قبل قبضه بطلت الاجارة وكذا لو تلف
عقيب قبضه اما لو انقضى بعض المدة ثم تلف وتجدد فسخ الاجارة صح فيما مضى وبطل في الباقي ويرجع من الاجرة
بما قابل المتخلف من المدة ولا بد من تعيين ما يحمل على الدابة اما بالمشاهدة واما بتقديره بالكيل
او الوزن او ما يرفع الجهالة ولا يكفي ذكر المحمل ولا الراكب غير معين لتحقق الاختلاف في الخفة
والثقل ولا بد مع ذكر المحمل من ذكر طوله وعرضه وعلوه وهل هو مكشوف او مغطى وجنس غطائه وكذا
لو استاجر دابة للحمل فلا بد من تعيينه بالمشاهدة او ذكر جنسه وصفته وقدره وكذا لا يكفي
ذكر الالات المحمولة ما لم يعين قدرها وجنسها ولا يكفي اشتراط حمل الزاد ما لم يعينه واذا
فني فليس له حمل بدله ما لم يشترط واذا استاجر دابة افتقر الى مشاهدتها فان لم تكن مشاهدة
فلا بد من ذكر جنسها وصفها وكذا الذكورة والانوثة اذا كانت للركوب ويسقط اعتبار ذلك اذا كانت
للحمل ويلزم موجر الدابة كل ما يحتاج اليه في امكان الركوب من الرحل والقتب والالة والحزام والزمام
وفي رفع المحمل وشده ترددا اظهره اللزوم ولو اجرها للدولاب افتقر الى مشاهدة الدولاب
حالة في الثقل والخفة ولو اجرها للزراعة فان كان لحرث جريب معلوم فلا بد من مشاهدة الارض او وصفها
وان كان لعمل مدة كفى تقدير المدة وكذا في اجارة الدابة لسفر مسافة معينة ولا بد من تعيين
وقت السير ليلا او نهارا الا ان تكون هناك عادة فيستغنى بها ويجوز ان يستاجر اثنان جملا
او غيره للعقبة ويرجع في التناوب الى العادة واذا اكترى دابة فسار عليها زيادة عن العادة او
ضربها كذلك او كبحها باللجام من غير ضرورة ضمن ولا تصح اجارة العقار الا مع التعيين بالمشاهدة او
بالاشارة الى موضع معين موصوف بما يرفع الجهالة ولا تصح اجارته في الذمة لما يتضمن من الغرر
استيجار الخياط للخياطة والنساج للنساجة واذا استاجره مدة فلا بد من تعيين الصانع دفعا للغرر الناشي
تفاوتهم في الصنعة ولو استاجر لحفر البئر لم يكن بد من تعيين الارض وقدر نزولها وسعتها ولو حفر فانهار

سابق على القبض كان له الفسخ والمطالبة بالعوض ان كانت الاجرة مضمونة وان كانت معينة كان له
الرد والارش ولو افلس المستاجر بالاجرة فسخ الموجر ان شاء ولا يجوز ان يوجر المسكن ولا الخان
ولا الاجير باكثر مما استاجره الا ان يوجر بغير جنس الاجرة او يحدث ما يقابل التفاوت
وكذا لو سكن بعض الملك لم يجز ان يوجر الباقي بزيادة عن الاجرة والجنس واحد
ويجوز باكثرها ولو استاجره ليحمل له متاعا الى موضع معين باجرة في وقت معين فان قصر عنه نقص من
اجرته شيئا جاز ولو شرط سقوط الاجرة ان لم يوصله فيه لم يجز وكان له اجرة المثل واذا قال
كل شهر بكذا صح في شهر وله في الزائد اجرة المثل ان سكن وقيل يبطل لجهالة الاجرة والاول
اشبه **فروع الاول** لو قال ان خطته فارسيا فلك درهم وان خطته روميا
فلك درهمان صح **الثاني** لو قال ان عملت هذا العمل في اليوم فلك درهمان وفي غد درهم فيه تردد
اظهره الجواز ويستحق الاجير الاجرة بنفس العمل سواء كان في ملكه او ملك المستاجر ولا يتوقف تسليم
احدهما على الآخر وكل موضع يبطل فيه عقد الاجارة يجب فيه اجرة المثل مع استيفاء المنفعة او بعضها
زادت عن المسمى او نقصت ويكره ان يستعمل الاجير قبل ان يقاطعه على الاجرة وان يضمن الا مع التهمة
الثالث ان تكون المنفعة مملوكة اما تبعا لملك العين او منفردة وللمستاجر ان يوجر الا ان يشترط
استيفاء المنفعة بنفسه ولو شرط ذلك فسلم العين المستاجرة الى غيره ضمنها ولو آجر
المالك تبرعا قيل بطلت وقيل وقفت على اجازة المالك وهو حسن **الرابع** ان تكون المنفعة معلومة
اما بتقدير العمل كخياطة الثوب المعلوم واما بتقدير المدة كسكنى الدار والعمل على الدابة مدة معينة
ولو قدر المدة والعمل مثل ان يستاجره ليخيط هذا الثوب في هذا اليوم قيل يبطل لان استيفاء
العمل في المدة قد لا يتفق وفيه تردد والاجير الخاص هو الذي يستاجر مدة معينة لا يجوز له العمل لغير المستاجر الا باذنه
ولو كان مشتركا جاز وهو الذي يستاجر لعمل مجرد عن المدة وتملك المنفعة بنفس العقد كما تملك الاجرة به وهل
يشترط اتصال مدة الاجارة بالعقد قيل نعم ولو اطلق بطلت وقيل الاطلاق يقتضي الاتصال وهو الاشبه ولو
عين شهرا متاخرا عن العقد قيل يبطل والوجه الجواز واذا سلم العين المستاجرة ومضت مدة يمكن فيها استيفاء المنفعة

١٨٨

191

ضمن قيمتها وقت تعديه ولو اختلفا في القيمة كان القول للمالك ان ثبت تعديه وقيل قول
المستأجر على كل حال وهو الأشبه **الثالثة** من تقبل عملا له ان يقبله غيره بنقيصة الا
الا ان يحدث فيه ما يشبه الفضل ولا يجوز تسليمه الى غيره الا باذن المالك ولو سلم ضمن
ضمن **الرابعة** يجب على المستأجر سقي الدابة وعلفها ولو اهمل ضمن **الخامسة** اذا قبض الصانع ضمن ولو
ما تلف بفعله كالقصار يخرق والجمال يعثر والحمامي بخلاف فيسوق ماشيه الى المصنفة ويتجاوز حد السلامة
وكذا البيطار لا يضمن على الحال او بقصد يفعل ويحمي ما يضر الدابة ولو احتاط واجتهد
وبذا الصانع لا يضمنه من غير تفريط والا لم يضمن على الاصح لكن الملاح والمكاري لا يضمنان الا ما تلف
عن تفريط على الأشهر **السادسة** من استأجر عبدا للسفر لا يخرجه كانت نفقته على المستأجر الا ان يشترط
على الاجير **السابعة** اذا اجر مملوكه فأفسد كان له ان لا يسلم مولاه ويبيعه وكذا لو اجر نفسه بلا اذن
مولاه **الثامنة** صاحب الحمام لا يضمن الا ما اودع وفرط في حفظه ولعله **التاسعة** اذا اسقط الاجرة
بعد تحققها في الذمة صح ولو اسقط النفقة المعينة لم تسقط لان الابراء لا يتناول الا ما هو في الذمة
العاشرة اذا اجر عبده ثم اعتقه لم تبطل الاجارة ويستحق المنفعة التي يتناولها العقد ولا يرجع العبد
على المولى باجر مثل عمله بعد العتق ولو اجر الوصي صبيا مدة فبلغ فيها بطلت في المتيقن وفي المحتمل
اتفق البلوغ فيه هل للصبي الفسخ بعد بلوغه قيل نعم وفيه تردد **الحادية عشرة** اذا استأجر
له شيئا فهلك لم يضمنه صغيرا كان او كبيرا حرا او عبدا **الثانية عشرة** اذا دفع سلعة
غيره ليعمل فيها عملا فان كان ممن عادته ان يستأجر لذلك العمل كالغسال والقصار فله اجرة
مثل عمله وان لم يكن له عادة وكان العمل مما له اجرة فله المطالبة لانه ابصر بنيته وان لم يكن مما له اجرة
بالعادة لم يلتفت الى دعواه **الثالثة عشرة** كل ما يتوقف عليه توفية المنفعة فعلى المؤجر كالخيط في
الخياطة والمداد في الكتابة وتبديل المفتاح في اجارة الدار لان الانتفاع بها **الرابعة** التنازع وفيه مسائل **الاولى**
اذا تنازعا في اصل الاجارة فالقول قول المالك مع يمينه وكذا لو اختلفا في قدر المستأجر وكذا لو اختلفا في
المدة اما لو اختلفا في قدر الاجرة فالقول قول المستأجر **الثانية** اذا ادعى الصانع او الملاح او المكاري

او بعضها لم يلزم الاجبار الا انه وكان ذلك الى المالك ولو حفر بعض ما طولع عليه ثم تعذر حفر الباقي

لصعوبة الارض او مرض الاجير او غير ذلك قوم حفرها وما حفر منها ورجع عليه بنسبته من الاجرة

وفي المسألة قول آخر مستند الى رواية مهجورة ويجوز استيجار المرأة للرضاع مدة معينة باذن الزوج

فلو لم يأذن فيه تردد والجواز اشبه اذا لم يمنع الرضاع حقه ولا بد من مشاهدة الصبي وهل يشترط

ذكر الموضع الذي ترضعه فيه قيل نعم وفيه تردد وان مات الصبي او المرضعة بطل العقد ولو مات الاب هل

بطل فيه تردد على القولين ولو استأجر شيئا مدة معينة لم يجب له تقسيط الاجرة على اجزائها سواء كانت

قصيرة او متطاولة ويجوز استيجار الارض لتعمل مسجدا ويجوز استيجار الدراهم والدنانير ان تحققت

لها منفعة حكمية مع بقاء عينها **تفريع** لو استأجره لحمل عشرة اقفزة من صبرة فاعتبرها

فوجدها فكانت اكثر فان كان المعتبر هو المستأجر لزمه اجرة المثل عن الزيادة وضمن الدابة

لو تلفت لتحقق العدوان وان اعتبرها المؤجر لم يضمن المستأجر اجرة ولا قيمة وان كان المعتبر

اجنبيا لزمته اجرة الزيادة **الخامس** ان تكون المنفعة مباحة فلو آجره مسكنا ليحرز فيه خمرا

او دكانا ليبيع فيه آلة محرمة او اجيرا ليحمل له مسكرا لم ينعقد الاجارة وربما قيل بالتحريم وانعقاد

الاجارة لامكان الانتفاع في غير المحرم والاول اشبه لان ذلك انما يتناوله العقد وهل يجوز استيجار

الحائط المزوق للنزهة قيل نعم وفيه تردد **السادس** ان تكون المنفعة مقدورا على

تسليمها فلو آجر عبدا آبقا لم يصح ولو ضم اليه فيه تردد ولو منعه المؤجر منه سقطت

الاجرة وهل له ان يلتزم ويطالب المؤجر بالتفاوت فيه تردد والاظهر نعم ولو منعه ظالم قبل القبض

كان بالخيار بين الفسخ والرجوع على الظالم باجرة المثل ولو كان بعد القبض لم تبطل وكان له الرجوع على الظالم

واذا انهدم المسكن كان للمستأجر فسخ الاجارة الا ان يعيده صاحبه ويمكنه منه وفيه تردد ولو تمادى

في اعادته فسخ المستأجر رجع بنسبة ما تخلف من الاجرة ان كان سلمها اليه **الثالث**

في احكامها وفيه مسائل **الاولى** اذا وجد المستأجر بالعين المستأجرة عيبا كان له الفسخ او الرضا

بالاجرة من غير نقصان ولو كان العيب مما يفوت به بعض المنفعة **الثانية** اذا تعدى في العين المستأجرة ضمن

١٩٠

في ذلك القدر كان القول قوله مع يمينه وتستعاد العين ان كانت باقية ومثلها او قيمتها ان كانت تالفة
وقيل يلزم الدلال اتمام ما حلف عليه المالك وهو بعيد فان تصادق الوكيل والمشتري على الثمن ودفع
الوكيل الى المشتري السلعة فتلفت في يده كان للموكل الرجوع على ايهما شاء بقيمتها لكن ان رجع
على المشتري لا يرجع المشتري على الوكيل لتصديقه له في الاذن وان رجع على الوكيل رجع الوكيل
على المشتري باقل الامرين من ثمنه وما اغترمه واطلاق الوكالة في البيع يقتضي تسليم المبيع لانه من واجباته
وكذا الاطلاق في الشراء يقتضي الاذن في تسليم الثمن لكن لا يقتضي الاذن في البيع قبض الثمن لانه قد لا يؤتمن
على القبض وللوكيل ان يرد بالعيب لانه من مصالح العقد مع حضور الموكل وغيبته ولو منعه الموكل
فالقسم الثاني فيما لا يصح فيه النيابة وفيما يصح اما ما لا تدخله النيابة فضابطه ما تعلق قصد الشارع
بايقاعه من المكلف مباشرة كالطهارة مع القدرة وان جازت النيابة في غسل الاعضاء عند الضرورة
والصلاة الواجبة ما دام حيا وكذا الصوم والاعتكاف والحج الواجب مع القدرة والايمان والنذور
والغصب والقسم بين الزوجات لانه يتضمن استمتاعا والظهار واللعان وقضاء العدة والجناية والالتقاط
والاحتطاب والاحتشاش واقامة الشهادة الا على وجه الشهادة وما تدخله النيابة فضابطه ما جعل ذريعة
الى غرض لا يختص بالمباشرة كالبيع وقبض الثمن والرهن والصلح والحوالة والضمان والشركة والوكالة والعارية
وفي الاخذ بالشفعة والابراء والوديعة وقسم الصدقات وعقد النكاح وفرض الصداق والخلع والطلاق
واستيفاء القصاص وقبض الديات وفي الجهاد على وجه وفي استيفاء الحدود مطلقا وفي
اثبات حدود الآدميين اما حدود الله سبحانه فلا وفي عقد السبق والرماية والعتق والكتابة
والتدبير وفي الدعوى واثبات الحجج والحقوق ولو وكل على كل قليل وكثير قيل لا يصح لما يتطرق من احتمال الضرر
وقيل يجوز ويندفع الاحتمال باعتبار المصلحة وهو بعيد عن موضع الفرض نعم لو وكله على كل ما يملكه صح
لانه يناط بالمصلحة الثالث في الموكل ويعتبر فيه البلوغ وكمال العقل وان يكون جائز التصرف فيما وكل فيه
مما تصح فيه النيابة فلا تصح وكالة الصبي مميزا كان او لم يكن ولو بلغ عشرا جاز ان يوكل فيما له التصرف فيه كالوصية والصدقة
والطلاق على رواية وكذا يجوز ان يتوكل فيه وكذا لا تصح وكالة المجنون ولو عرض ذلك بعد التوكيل ابطل الوكالة

١٩٣

هلاك المتاع وانكر المالك كلفوا البيّنة ومع فقدها يلزمهم الضمان وقيل القول قولهم مع يمينهم
لانهم امناء وهو اشهر الروايتين وكذا لو ادعى المالك التفريط فانكروا. الثالثة لو قطع
الخياط ثوبا قباء فقال المالك امرتك بقطعه قميصا فالقول قول المالك مع يمينه وقيل
القول قول الخياط والاول اشبه ولو اراد الخياط فتقه لم يكن له ذلك اذا كانت الخيوط
من الثوب او من المالك ولا اجرة له لانه عمل لم ياذن فيه المالك. **كتاب الوكالة** وهي
يستدعي بيان فصول **الاول** في العقد وهو استنابة في التصرف ولا بد في تحققه من ايجاب دال
على القصد كقوله وكلتك او استنبتك او ما شاكل ذلك ولو قال وكلتني فقال نعم او
اشار بما يدل على الاجابة كفى في الايجاب واما القبول فيقع باللفظ كقوله قبلت
او رضيت وما شابهه وقد يكون بالفعل كما اذا قال وكلتك في البيع فباع ولو تأخر
القبول عن الايجاب لم يقدح في الصحة فان الغائب يوكل والقبول يتأخر ومن شرطها ان تقع
منجزة فلو علقت على شرط متوقع او وقت متجدد لم يصح نعم لو نجز الوكالة وشرط تأخير التصرف جاز ولو
وكله بشراء عبد افتقر الى وصفه لينتفي الغرر ولو وكله مطلقا لم يصح على قول والوجه الجواز وهي
عقد جائز من طرفيه فللوكيل ان يعزل نفسه مع حضور الموكل ومع غيبته وللموكل ان يعزله بشرط
ان يعلمه العزل ولو لم يعلمه لم ينعزل بالعزل وقيل ان تعذر اعلامه فاشهد انعزل بالعزل والاشهاد والاول
اظهر ولو تصرف الوكيل قبل الاعلام مضى تصرفه على الموكل ولو وكله في استيفاء القصاص ثم عزله فاقتص قبل
العلم بالعزل لم يقع الاقتصاص موقعه وتبطل الوكالة بالموت والجنون والاغماء من كل واحد منهما و
تبطل وكالة الوكيل بالحجر على الموكل فيما يمنع الحجر من التصرف فيه ولا تبطل الوكالة بالنوم وان تطاول وتبطل
الوكالة بتلف ما تعلقت الوكالة به كموت العبد الموكل في بيعه وموت المرأة الموكل بطلاقها وكذا
لو فعل الموكل ما تعلقت الوكالة به والعبارة عن العزل ان يقول عزلتك او ازلت نيابتك او فسخت او ابطلت
او نقضت او ما يجري مجرى ذلك والاطلاق في الوكالة يقتضي الابتياع بثمن المثل بنقد البلد حالا وان يبتاع الصحيح
دون المعيب ولو خالف لم يصح ووقف على اجازة المالك ولو باع الوكيل بثمن فانكر المالك الاذن في

يشتري له بعين المال فاشترى في الذمة او في الذمة فاشترى بالعين لانه تصرف لم يؤذن فيه وهما يتفاوتان

فيه المقاصد واذا ابتاع الوكيل وقع الشراء عن الموكل ولا يدخل في ملك الوكيل لانه لو دخل في ملكه

ان يعتق عليه لو كان ولذا لو اشترى اباه كما يعتق على الموكل وكذا ولو كان مسلما ذميا او ابتاع خمرا

كل موضع يبطل الشراء للموكل فان كان سماه عند العقد لم يقع عن احدهما وان لم يكن سماه

قضي به على الوكيل في الظاهر وكذا لو انكر الموكل الوكالة لكن ان كان الوكيل مبطلا فالملك له

ظاهرا وباطنا وان كان محقا كان الشراء للموكل باطنا وطريق التخلص ان يقول الموكل ان كان لي فقد بعته

من الوكيل فيصح البيع ولا يكون هذا تعليقا للبيع على الشرط و يتقاصان وان امتنع الموكل من البيع

كان للوكيل ان يستوفي عوض ما اداه الى البائع عن ثمنه كله من هذه السلعة ويرد ما يفضل عليه ويرجع بما يفضل له ولو

اثنين فان شرط الاجتماع او اطلق لم يكن لاحدهما ان ينفرد بشيء من التصرف وكذا لو اطلق ولو مات احدهما بطلت

الوكالة وليس للحاكم ان يضم اليه امينا اما لو شرط الانفراد جاز لكل منهما ان يتصرف غير مستصحب رأي

صاحبه لو وكل وجيها او عبد غيره ثم طلق الزوجة او اعتق العبد لم تبطل الوكالة اما لو اذن لعبده

في التصرف في ماله ثم اعتقه بطل الاذن لانه ليس على حد الوكالة بل هو اذن تابع للملك واذا كل انسانا في

المكرمة لم يكن اذنا في قبض المال اذ قد يوكل من لا يستامن على المال وكذا لو وكله في قبض المال فانكر الغريم

لم يكن ذلك اذنا في المحاكمة لانه قد لا يرتضي للخصومة **فروع** لو قال وكلتك في قبض حقي من فلان فمات

لم يكن له مطالبة الورثة اما لو قال وكلتك في قبض حقي الذي على فلان كان له ذلك لو وكله في بيع فاسد

الصحيح وكذا لو وكله في ابتياع معيب اذا كان لانسان على غيره دين فوكله ان يبتاع له به متاعا جاز و يبرأ

الى البائع لشاهد قيمته بثبت الوكالة ولا يثبت الوكالة بدعوى الوكيل ولا بموافقة الغريم ما لم

تقم بذلك بينة وهي شاهدان ولا تثبت بشهادة النساء ولا بشاهد وامرأتين

ولا بشاهد ويمين على قول مشهور ولو شهد احدهما بالوكالة في تاريخ والآخر في تاريخ

قبلت شهادتهما نظرا الى العادة في الاشهاد اذ يجمع الشهود لذلك في الموضع الواحد في الغالب

وكذا لو شهد احدهما انه وكله بالعجمية والآخر بالعربية لان ذلك يكون اشارة

١٩٥

ان يوكل لانه يملك التصرف في الاكتساب وليس للعبد القن ان يوكل الا باذن مولاه ولو وكله انسان
في شراء نفسه من مولاه صح وليس للوكيل ان يوكل عن الموكل الا باذنه ولو كان المملوك ماذونا له في التجارة
جاز ان يوكل فيما جرت العادة بالتوكيل فيه لانه كالماذون فيه ولا يجوز ان يوكل في غير ذلك لانه يتوقف على صريح الاذن
من مولاه وله ان يوكل فيما يجوز ان يتصرف فيه من غير اذن مولاه مما تصح فيه النيابة كالطلاق
وللمحجور عليه ان يوكل فيما له التصرف فيه من طلاق وخلع وما شابهه ولا يوكل المحرم في عقد النكاح ولا ابتياع
الصيد وللاب والجد ان يوكلا عن الولد الصغير وتصح الوكالة في الطلاق للغائب اجماعا وللحاضر على الاظهر
ولو قال الموكل اصنع ما شئت كان ذلك اذنا في التوكيل لانه تسليط على ما يتعلق به المشية ويستحب
ان يكون الوكيل تام البصيرة فيما وكل فيه عارفا باللغة التي يحاور بها وينبغي للحاكم ان يوكل عن السفهاء
من يتولى الحكومة عنهم ويكره لذوي المروات ان يتولوا المنازعة بنفوسهم الرابع في الوكيل ويعتبر فيه
البلوغ وكمال العقل ولو كان فاسقا او كافرا او مرتدا ولو ارتد المسلم لم تبطل وكالته لان الارتداد
لا يمنع الوكالة ابتداء فكذا استدامة وكل ما له ان يليه بنفسه وتصح النيابة فيه صح ان يكون فيه
وكيلا ولا تصح وكالة المحجور عليه لتبذير او فلس ولا تصح نيابة المحرم فيما ليس للمحرم ان يفعله كابتياع
الصيد وامساكه وعقد النكاح ويجوز ان تتوكل المراة في طلاق غيرها وهل تصح في طلاق نفسها قيل لا
وفيه تردد وتصح وكالتها في عقد النكاح لان عبارتها فيه معتبرة عندنا ويجوز وكالة العبد اذا اذن مولاه
ويجوز ان يكاتب مولاه في اعتاق نفسه ولا يشترط عدالة الولي ولا الوكيل في عقد النكاح ولا يتوكل الذمي
على المسلم للذمي ولا للمسلم على القول المشهور وهل يتوكل المسلم للذمي على المسلم فيه تردد والوجه الجواز على كراهية و
يجوز ان يتوكل الذمي على الذمي ويقتصر الوكيل من التصرف على ما اذن له فيه وما تشهد العادة بالاذن فيه فلو امره
ببيع السلعة بدينار نسيئة فباعها بدينارين نقدا صح وكذا لو باعها بدينار نقدا الا ان يكون هناك غرض صحيح
يتعلق بالتاجيل اما لو امره ببيعه حالا فباع مؤجلا لم يصح ولو كان باكثر مما عين لان الاغراض تتعلق
بالتعجيل ولو امره ببيعه في سوق مخصوصة فباع في غيرها بالثمن الذي عين له او مع الاطلاق بثمن المثل صح اذ الغرض
تحصيل الثمن اما لو قال بعه من فلان فباع من غيره لم يصح ولو تضاعف الثمن لان الاغراض في الغرماء تتفاوت وكذا لو امره ان يشتري

الدين فلو شهدا بالقبض جمع فيه تردد السادسة اذا تعدى الوكيل في مال الموكل ضمنه ولا تبطل
وكالته لعدم التنافي ولو باع ما تعدى فيه وسلمه الى المشتري برئ من ضمانه لانه تسليم باذن فيجري مجرى
تسليم المالك السابعة اذا اذن الموكل لوكيله في بيع ماله من نفسه فباع جاز وفيه تردد وكذا في النكاح الثامنة
في التنازع وفيه مسائل الاولى اذا اختلفا في الوكالة فالقول قول المنكر لانه الاصل ولو اختلفا
في التلف فالقول قول الوكيل لانه امين وقد يتعذر اقامة البينة بالتلف غالبا فاقتنع بقوله دفعا لالتزام
ما تعذر غالبا ولو اختلفا في التفريط فالقول قول منكره لقوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين على من انكر الثانية
اذا اختلفا في رد المال الى الموكل فان كان بجعل كلف البينة لانه مدع وان كان بغير جعل قيل القول قوله
كالوديعة وهو قول مشهور وقيل القول قول المالك وهو الاشبه اما الوصي فالقول قوله في الانفاق لتعذر
البينة فيه اما في تسليم المال الى الموصى له وكذا القول في الاب والجد والحاكم وامينه مع اليتيم اذا انكر
القبض عند بلوغه ورشده وكذا الشريك والمضارب ومن حصل في يده ضالة الثالثة اذا ادعى الوكيل التصرف وانكر
الموكل مثل ان يقول بعت او قبضت قيل القول قول الوكيل لانه اقر بما له ان يفعله ولو قيل القول قول الموكل
امكن لكن الاول اشبه الرابعة اذا اشترى انسان سلعة وادعى انه وكيل لانسان فانكر كان القول
قوله مع يمينه ويقضى على المشتري بالثمن سواء اشترى بعين المال او في الذمة الا ان يكون ذكر انه يبتاع
له في حالة العقد ولو قال الوكيل ابتعت لك فانكر الموكل وقال ابتعت لنفسك فالقول قول
الوكيل لانه ابصر بنيته الخامسة اذا زوجه امرأة فانكر الوكالة ولا بينة كان القول قول الموكل
مع يمينه ويلزم الوكيل مهرها وقيل نصف مهرها وقيل يحكم ببطلان العقد في الظاهر ويجب على
الموكل ان يطلقها ان كان يعلم صدق الوكيل وان يسوق اليها نصف مهرها وهو قوي السادسة اذا وكله في
ابتياع عبد فاشتراه بمائة فقال الموكل اشتريته بثمانين فالقول قول الوكيل لانه مؤتمن ولو قيل
القول قول الموكل كان اشبه لانه غارم السابعة اذا اشترى لموكله كان البائع بالخيار ان شاء
طالب الوكيل وان شاء طالب الموكل والوجه اختصاص المطالبة بالموكل مع العلم بالوكالة و
اختصاص الوكيل مع الجهل بذلك الثامنة اذا طالب الوكيل فقال الذي عليه الحق لا

الى المعنى لو اختلف ولو اختلفا في لفظ العقد بان يشهد احدهما بان الموكل قال وكلتك ويشهد
الآخر انه قال استنبتك لم تقبل لانها شهادة على عقدين اذ صيغة كل واحد منهما مخالفة
للاخرى وفيه تردد اذ مرجعه الى انهما شهدا في وقتين اما لو عدلا عن حكاية لفظ الموكل
واقتصرا على ايراد المعنى جاز وان اختلفت عبارتهما واذا علم الحاكم بالوكالة حكم فيها
بعلمه **تفريع** لو ادعى الوكالة عن غائب في قبض ماله من غريم فان انكر الغريم فلا يمين
عليه وان صدقه فان كانت عينا لم يؤمر بالتسليم ولو دفع اليه كان للمالك استعادتها
فان تلفت كان له الزام ايهما شاء مع انكاره الوكالة ولا يرجع احدهما على الآخر وكذا لو كان الحق دينا
وفيه تردد لكن في هذا لو دفع لم يكن للمالك مطالبة الوكيل لانه لم ينتزع عين ماله اذ لا يتعين الا
بقبضه او قبض وكيله ويعود على الغريم وللغريم ان يعود على الوكيل ان كانت العين باقية
او تلفت بتفريط منه ولا درك عليه لو تلفت بغير تفريط وكل موضع يلزم الغريم فيه التسليم
لو اقر يلزمه اليمين اذا انكر **السادس** في اللواحق وفيه مسائل **الاولى** الوكيل امين لا يضمن
ما تلف في يده الا مع التفريط او التعدي **الثانية** اذا اذن الموكل لوكيله ان يوكل فان وكل عن موكله
كانا وكيلين له لا تبطل وكالة احدهما بموت الآخر ولا يعزل احدهما صاحبه وان وكل عن
نفسه كان له عزله فان مات الموكل بطلت وكالتهما وكذا ان مات الوكيل الاول **الثالثة** يجب على الوكيل
تسليم ما في يده الى الموكل مع المطالبة وعدم العذر فان امتنع من غير عذر ضمن
ولو كان هناك عذر لم يضمن فان زال العذر فأخر التسليم ضمن ولو ادعى بعد ذلك ان تلف المال قبل
الامتناع او ادعى الرد قبل المطالبة قيل لا يقبل دعواه ولو اقام بينة والوجه انها تقبل **الرابعة**
كل من في يده مال لغيره او في ذمته له ان يمتنع من التسليم حتى يشهد صاحب الحق بالقبض وتسوى
في ذلك ما يقبل قوله في رده وما لا يقبل الا ببينة هربا من الجحود المفضي الى الدرك او اليمين وفصل آخرون
ما يقبل قوله في رده وما لا يقبل فاوجبوا التسليم في الاول واجازوا الامتناع في الثاني الا مع الاشهاد والاول
اشبه **الخامسة** الوكيل في الايداع اذا لم يشهد على الودعي لم يضمن ولو كان وكيلا في قضاء الدين

199

كما يصح لا ينتفع به منفعة محللة مع بقاء عينه وكذا يصح وقف الكلب المملوك والسنور لإمكان
الانتفاع ولا يصح وقف الخنزير لأنه لا يملكه المسلم ولا وقف الآبق لتعذر التسليم وهل يصح وقف
الدنانير والدراهم قيل لا وهو الأظهر لأنه لا نفع لها إلا بالتصرف فيها وقيل يصح لأنه قد يفرض
لها نفع مع بقائها ولو وقف ما لا يملكه لم يصح وقفه ولو أجاز المالك قيل يصح لأنه كالوقف المستأنف
وهو حسن ويصح وقف المشاع وقبضه كقبضه في البيع **القسم الثاني** في شرائط الواقف ويعتبر
فيه البلوغ وكمال العقل وجواز التصرف وفي وقف من بلغ عشرا تردد والمروي جواز صدقته والأولى
المنع لتوقف رفع الحجر على البلوغ والرشد ويجوز أن يجعل الواقف النظر لنفسه ولغيره فإن لم
يعين الناظر كان النظر إلى الموقوف عليهم بناء على القول بالملك **القسم الثالث** في شرائط الموقوف عليه
ويعتبر في الموقوف عليه شروط ثلاثة أن يكون موجودا ممن يصح أن يملك وأن يكون معينا وأن لا يكون
الوقف عليه محرما فلو وقف على معدوم ابتداء لم يصح كمن وقف على من سيولد له أو على حمل لم ينفصل
أما لو وقف على معدوم تبعا للموجود فإنه يصح ولو بدأ بالمعدوم ثم بعده على الموجود قيل
لا يصح وقيل يصح على الموجود والأول أشبه كذا لو وقف على من لا يملك ثم على من يملك فيه التردد
والمنع أشبه ولا يصح على المملوك ولا ينصرف الوقف إلى مولاه لأنه لم يقصده بالوقف ويصح الوقف على المصالح
كالقناطر والمساجد لأن الوقف في الحقيقة على المسلمين لكن هو صرف إلى بعض مصالحهم ولا يقف المسلم على الحربي ولو كان
رحما ويقف على الذمي ولو كان أجنبيا ولو وقف على الكنائس والبيع لم يصح وكذا لو وقف على معونة الزناة أو
قطاع الطريق أو شاربي الخمر وكذا لو وقف على كتب ما يسمى الآن بالتوراة والإنجيل لأنها محرفة ولو وقف
الكافر جاز والمسلم إذا وقف على الفقراء انصرف إلى فقراء المسلمين دون غيرهم ولو وقف الكافر كذلك انصرف
إلى فقراء نحلته ولو وقف على المسلمين انصرف إلى من صلى إلى القبلة ولو وقف على المؤمنين انصرف إلى
الاثني عشرية وقيل إلى مجتنبي الكبائر والأول أشبه ولو وقف على الشيعة فهو للإمامية والجارودية دون غيرهم
الزيدية وهكذا إذا وصف الموقوف عليهم بنسبة دخل فيها كل من أطلقت عليه فلو وقف على الإمامية كان للاثني عشرية
ولو وقف على الزيدية كان للقائلين بإمامة زيد بن علي وكذا لو علقه بنسبة إلى أب كان لكل من انتسب إليه بالأبوة

المطالبة لم يلتفت قوله لانه مكذب لبينة الوكالة ولو قال عزلتك الموكل لم ينعزل حتى يعلم الوكيل

اليمين لان الاصل عدم العلم وكذا لو ادعى ان الموكل ابرأه التاسعة تقبل شهادة الوكيل لموكله

فيما لا ولاية له فيه ولو عزل قبلت في الجميع ما لم يكن اقام بها او شرع في المنازعة العاشرة

لو وكل بقبض دينه من غريمه فاقر الوكيل بالقبض وصدقه الغريم وانكر الموكل فالقول قول الموكل

وفيه تردد اما لو امره ببيع سلعة وتسليمها وقبض ثمنها فتلف من غير تفريط فاقر الوكيل بالقبض

وصدقه المشتري وانكر الموكل فالقول قول الوكيل لان الدعوى هنا على الوكيل من حيث انه سلم المبيع ولم يتسلم الثمن فكانه

يدعي ما يوجب الضمان وهنا الدعوى على الغريم وكذا لو ظهر في المبيع عيب رده على الوكيل دون الموكل

لانه لم يثبت وصول الثمن اليه ولو قيل برد المبيع على الموكل كان اشبه

كتاب الوقوف والصدقات

والنظر في العقد والشرائط واللواحق الاول الوقف عقد ثمرته تحبيس الاصل واطلاق المنفعة ولفظه الصريح

وقفت اما حرمت وتصدقت فلا يحمل على الوقف الا مع القرينة لاحتمالهما مع الانفراد غير الوقف ولو

نوى بذلك الوقف من دون القرينة دين بنيته نعم لو اقر انه قصد ذلك حكم عليه بظاهر الاقرار

قال رحمه الله سئلت هل يصير وقفا او ليس ... الاصل وتسبيل الثمرة

ولو قال وقفا الا مع القرينة اذ ليس ذلك عرفا مستقرا بحيث يفهم مع الاطلاق وهل اشتراط

الاقباض فان مات قبل الاقباض كان ميراثا ولا يجوز الرجوع فيه اذا وقع في زمان الصحة اما لو وقف في مرض الموت فان

اجاز الورثة والا اعتبر من الثلث كالهبة والمحاباة في البيع وقيل يمضي من اصل التركة والاول اشبه ولو

وقف ووهب واعتق وباع محاباة ولم تجز الورثة فان خرج ذلك من الثلث صح وان عجز بدئ بالاول فالاول

حتى يستوفي قدر الثلث ثم يبطل ما زاد وهكذا لو اوصى بوصايا ولو جهل المتقدم قيل يقسم على الجميع

ولو اعتبر ذلك بالقرعة كان حسنا واذا وقف ثم كان صحيحا ولم يسامح داخلا الوقف

النظر الثاني في الشرائط وهي اربعة اقسام الاول في الموقوف وشرطه

ان يكون عينا مملوكة ينتفع بها مع بقائها ويصح اقباضها فلا يصح وقف ما ليس بمعين كالدين وكذا لو

قال وقفت فرسا او ناضحا او دارا ولم يعين ويصح وقف العقار والثياب والاثاث والآلات المباحة

١٩٨

له المشاركة في الانتفاع [illegible] عقده البيع [illegible] بطل الوقف وصار حبيسا

يكون له مع المساحة [illegible] بطل الوقف [illegible]

[illegible] وقفه على أولاده أو على غيرهم أما لو شرط نقله عن الموقوف عليهم [illegible]

[illegible] بطل الوقف [illegible] وقفت على أولادي الأصاغر [illegible]

وليس [illegible] والقبض [illegible] ولا يسقط اعتبار [illegible] بقية البطون [illegible]

الفقراء أو على الفقهاء فلا بد من نصب قيم لقبض الوقف ولو كان [illegible]

الوقف على [illegible] بشرط القبض وكذا القبض [illegible] للوقف [illegible]

ولو [illegible] وقف [illegible] بالقبض [illegible] الصلاة

في المسجد أو [illegible] ولم يسقط بالوقف [illegible] عن ملكه [illegible] النظر

الثالث في اللواحق وفيه مسائل الأولى الوقف ينتقل إلى ملك الموقوف عليه [illegible]

[illegible] فيه [illegible]

[illegible] عن ملكه [illegible]

[illegible]

[illegible] العتق

[illegible]

[illegible]

[illegible] الثانية [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

كالهاشمي فهو لمن انتسب الى هاشم من ولد ابي طالب والحارث والعباس وابي لهب والطالبيين فهو لمن ولد ابي طالب عليه السلام ويشترك الذكور والاناث المنسوبون اليه من جهة الاب نظرا الى العرف وفيه خلاف للاصحاب ولو وقف على الجيران رجع الى العرف وقيل لمن يلي داره الى اربعين ذراعا وهو حسن وقيل الى اربعين دارا من كل جانب وهو مطرح ولو وقف على مصلحة فبطل رسمها صرف في وجوه البر ولو وقف في وجوه البر واطلق صرف الى الفقراء والمساكين وكل ما يتقرب بها الى الله سبحانه ولو وقف على بني تميم صح ويصرف الى من يوجد منهم وقيل لا يصح لانهم مجهولون والاول اشبه ولو وقف على الذمي جاز لان الوقف تمليك فهو كاباحة المنفعة وقيل لا يصح لانه يشترط فيه نية القربة الا على احد الابوين وقيل يصح على ذي القرابة والاول اشبه وكذا يصح على المرتد وفي الحربي تردد اشبهه المنع ولو وقف ولم يذكر المصرف بطل الوقف وكذا لو وقف على غير معين كان يقول على احد هذين او على احد المشهدين او الفريقين فالكل باطل واذا وقف على اولاده او اخوته او ذوي قرابته اقتضى الاطلاق اشتراك الذكور والاناث والادنى والابعد والتساوي في القسمة الا ان يشترط ترتيبا او اختصاصا او تفضيلا ولو وقف على اخواله واعمامه تساووا جميعا واذا وقف على اقرب الناس اليه فهم الابوان والولد وان سفلوا فلا يكون لاحد من ذوي القرابة شيء ما لم يعدم المذكورون ثم الاجداد والاخوة وان نزلوا ثم الاعمام والاخوال على ترتيب الارث لكن يتساوون في الاستحقاق الا ان يعين التفصيل

القسم الرابع في شرائط الوقف

وهي اربعة الدوام والتنجيز والاقباض واخراجه عن نفسه فلو قرنه بمدة بطل وكذا لو علقه بصفة متوقعة او جعله لمن ينقرض غالبا كان يقفه على زيد ويقتصر او يسوقه الى بطون تنقرض غالبا او يطلقه في عقبه ولا يذكر ما يصنع به بعد الانقراض ولو فعل ذلك قيل يبطل الوقف وقيل يصح ويكون حبسا وهو اشبه فاذا انقرضوا رجع الى ورثة الواقف وقيل الى ورثة الموقوف عليهم والاول اظهر ولو قال وقفت اذا جاء راس الشهر او ان قدم زيد لم يصح وكذا لو وقف ولم يقبضه ثم مات كان ميراثا ولو وقف على اولاده الاصاغر كان قبضه قبضا عنهم وكذا الجد للاب وفي الوصي تردد اظهره الصحة ولو وقف على نفسه لم يصح وكذا لو وقف على نفسه ثم على غيره وقيل يبطل في حق نفسه ويصح في حق غيره والاول اشبه وكذا لو وقف على غيره وشرط قضاء ديونه او ادرار مؤونته لم يصح اما لو وقف على الفقراء ثم صار فقيرا او على الفقهاء ثم صار فقيها صح له المشاركة

ولو انقرضوا في اثناء المدة فان قلنا الموت يبطل الاجارة فلا كلام وان لم نقل فهل يبطل هنا فيه تردد اظهره
البطلان لانا بينا ان هذه المدة ليست للموجودين فيكون للبطن الثاني الخيار بين الاجارة في الباقي وبين
الفسخ فيه ويرجع المستاجر على تركة الاولين بما قابل المتخلف **العاشرة** اذا وقف على الفقراء انصرف
الى فقراء البلد ومن يحضره وكذا لو وقف على العلويين او التميميين او بني فلان صرف الى الموجودين
ولا يجب تتبع من لم يحضر لموضع المشقة ولا يحل للموقوف عليه وطء الامة الموقوفة لانه لا يختص
بملكها ولو ولدها كان الولد حرا ولا قيمة عليه لانه لا يجب له على نفسه غرم وهل تصير ام ولد قيل نعم وتنعتق بموته
وتؤخذ القيمة من تركته لمن يليه من البطون وفيه تردد ويجوز تزويج الامة الموقوفة ومهرها
للموجودين من ارباب الوقف لانه فائدة كاجرة الدار وكذا ولدها اذا كان من مملوك او
من زنا ويختص به البطن الذين يولد معهم فان كان من حر بوطء صحيح كان حرا الا ان
يشترط رقيته في العقد ولو وطئها الحر بشبهة كان الولد حرا وعليه قيمته للموقوف عليهم ولو وطئها الواقف
كان كالاجنبي **واما الصدقة** فهي عقد يفتقر الى ايجاب وقبول واقباض ولو قبضها من غير رضا المالك
لم ينتقل اليه ومن شرطها نية القربة ولا يجوز الرجوع فيها بعد القبض على الاصح لان المقصود بها
الاجر وقد حصل فهي كالمعوض عنها والصدقة المفروضة محرمة على بني هاشم الا صدقة الهاشمي او صدقة غيره عند
الاضطرار ولا باس بالصدقة المندوبة عليهم **مسائل ثلاث الاولى** لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد القبض
سواء عوض عنها او لم يعوض لرحم كان او لاجنبي على الاصح **الثانية** تجوز الصدقة على الذمي وان كان اجنبيا
لقوله عليه السلام على كل كبد حرى اجر ولقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في
الدين **الثالثة** صدقة السر افضل من الجهر الا ان يتهم في ترك المواساة فيظهرها دفعا للتهمة

كتاب السكنى والحبس

وهي عقد يفتقر الى الايجاب والقبول والقبض فائدتها التسليط على
استيفاء المنفعة مع بقاء الملك على مالكه وتختلف عليها الاسماء بحسب اختلاف الاضافة فاذا قرنت بالعمر
قيل عمرى وبالاسكان قيل سكنى وبالمدة قيل رقبى اما من الارتقاب او من رقبة الملك والعبارة
عن العقد ان يقول اسكنتك او اعمرتك او ارقبتك وما جرى مجراه هذه الدار وهذه

استيفاؤها من رقبته وقيل يتعلق بكسبه لان المولى لا يعقل عبدا ولا يمكن اهدار الجناية ولا طريق الى عتقه فيتوقع وهو اشبه اما لو جنى عليه فان اوجبت الجناية ارشا فالمولى هو الموقوف عليهم ولو كانت نفسا توجب القصاص فاليهم وان اوجبت دية من الجاني فهل يقام بها مقامه قيل نعم لان الدية عوض رقبته وهي ملك البطون وقيل لا بل تكون للموجودين من الموقوف عليهم وهو اشبه لان الوقف لا يتناول القيمة **الرابعة** اذا وقف في سبيل الله انصرف الى ما يكون وصلة الى الثواب كالغزاة والحج والعمرة وبناء المساجد والقناطر وكذا لو قال في سبيل الله وسبيل الثواب وسبيل الخير كان واحدا ولا يجب قسمته اثلاثا **الخامسة** اذا كان له موال من علو وهم المعتقون له وموال من اسفل وهم الذين اعتقهم ثم وقف على مواليه فان علم انه اراد احدهما انصرف الوقف اليه وان لم يعلم انصرف اليهما **السادسة** اذا وقف على اولاده او اولاد اولاده اشترك اولاد البنين والبنات ذكورهم واناثهم من غير تفضيل اما لو قال من انتسب الي منهم لم يدخل اولاد البنات ولو وقف على اولاده انصرف الى اولاده لصلبه ولم يدخل معهم اولاد الاولاد وقيل بل يشترك الجميع والاول اظهر لان ولد الولد لا يفهم من اطلاق لفظ الولد ولو قال على اولادي واولاد اولادي اختص بالبطنين ولو قال على اولادي فان انقرضوا وانقرض اولاد اولادي فعلى الفقراء فالوقف لاولاده فاذا انقرضوا قيل يصرف الى اولاد اولاده فاذا انقرضوا فالى الفقراء وقيل لا يصرف الى اولاد الاولاد لانه لم يوقف عليهم لكن يكون انقراضهم شرطا لصرفه الى الفقراء وهو اشبه **السابعة** اذا وقف مسجدا فخرب او خربت القرية او المحلة لم يعد الى ملك الواقف ولا تخرج العرصة عن الوقف ولو اخذ السيل ميتا فيئس منه كان الكفن للورثة **الثامنة** لو انهدمت الدار لم تخرج العرصة عن الوقف ولم يجز بيعها ولو وقع بين الموقوف عليهم خلف بحيث يخشى خرابه جاز بيعه ولو لم يقع خلف ولا خشي خرابه بل كان البيع انفع لهم قيل يجوز بيعه والوجه المنع ولو انقلعت نخلة من الوقف قيل يجوز بيعها لتعذر الانتفاع الا بالبيع وقيل لا يجوز لامكان الانتفاع بالاجارة للتسقيف وشبهه وهو اشبه **التاسعة** اذا آجر البطن الاول الوقف مدة

القبض عنه وسوى في ذلك الولي والحاكم وهبة المشاع جائزة وقبضه كقبضه في البيع ولو وهب اثنين
شيئاً فقبلا وقبضا ملك كل واحد منهما ما وهب له فإن قبل أحدهما وقبض وامتنع الآخر صحت الهبة
للقابض ويجوز تفضيل بعض الولد على بعض في العطية على كراهية وإذا قبضت الهبة فإن كانت
للأبوين لم يكن للواهب الرجوع إجماعاً وكذا إن كان ذا رحم غيرهما وفيه خلاف وإن كان أجنبياً
فله الرجوع ما دامت العين باقية وإن تلفت فلا رجوع وكذا إن عوض عنها ولو كان العوض
يسيراً وهل يلزم بالتصرف قيل نعم وقيل لا يلزم وهو الأشبه ويستحب العطية لذي الأرحام
في الولد والوالد والتسوية بين الأولاد في العطية ويكره الرجوع فيما تهبه الزوجة لزوجها والزوج
لزوجته وقيل يجريان مجرى ذوي الرحم والأول أشبه **الثاني** في حكم الهبات وهي مسائل
الأولى لو وهب فأقبض ثم باع من آخر فإن كان الموهوب له رحماً لم يصح البيع وكذا إن كان أجنبياً
وقد عوض وإن كان أجنبياً ولم يعوض قيل يبطل لأنه باع ما لا يملك وقيل يصح لأن له الرجوع والأول
أشبه وكذا لو كانت الهبة فاسدة صح البيع على الأحوال وكذا القول فيمن باع مال مورثه وهو يعتقد بقاءه
وكذا إذا أوصى برقبة معتقه وظهر فساد عتقه **الثانية** إذا تأخر القبض عن العقد ثم قبض حكم بانتقال
الملك من حين القبض لا من حين العقد وليس كذلك الوصية فإنه يحكم بانتقالها بالموت
مع القبول وإن تأخر **الثالثة** لو قال وهبته وأقبضته كان القول قوله وللمقر له إحلافه إن ادعى
وكذا لو قال وهبته وملكته لم يكن إقراراً بالقبض لأنه يمكن أن يخبر عن وهمه **الرابعة** إذا رجع في الهبة وقد
عابت لم يرجع بالأرش وإن زادت زيادة متصلة فللواهب وإن كانت منفصلة كالثمرة والولد فإن
كانت للموهوب له إن حدثت بعد القبض **الخامسة** إذا وهب وأطلق لم تكن الهبة
مشروطة بالثواب فإن أثاب لم يكن للواهب الرجوع وإن شرط الثواب صح أطلق أو عين وله الرجوع
ما لم يدفع إليه ما شرط ومع الإطلاق من غير تقدير يدفع ما شاء ولو كان يسيراً ولو لم
يدفع فللواهب الرجوع ولا يجبر الموهوب له على دفع المشترط بل يكون بالخيار ولو تلفت والحال هذه أو عابت
لم يضمن الموهوب له لأن ذلك حدث في ملكه وفيه تردد **السادسة** إذا صبغ الموهوب له الثوب وإن

او هذا المسكن عمرك او عمري او مدة معينة فيلزم بالقبض وقيل لا يلزم وقيل تلزم ان قصد به القربة
والاول اشهر ولو قال لك سكنى هذه الدار ما بقيت وما حييت جاز ويرجع الى المسكن بعد موت الساكن
على الاشبه اما لو قال فاذا مت رجعت الي فانها ترجع قطعاً ولو قال اعمرتك هذه الدار لك ولعقبك
كان عمرى ولم ينتقل الى المعمر على الاشبه وكان لهم بعد ذكر العقب واذا عين للسكنى مدة لزمت
ولا يجوز الرجوع فيها الا بعد انقضائها وكذا لو جعلها عمر المالك لم ترجع وان مات المعمر وينتقل ما كان
له الى ورثته حتى يموت المالك ولو قرنها بعمر المعمر ثم مات لم يكن لوارثه ورجعت الى المالك ولو اطلق
المدة ولم يعينها كان له الرجوع متى شاء وكلما يصح وقفه يصح اعماره من دار ومملوك واثاث ولا
يبطل بالبيع بل يجب ان يوفى المعمر ما شرط له واطلاق السكنى يقتضي ان يسكن بنفسه واهله وولده
ولا يجوز ان يسكن غيره الا ان يشترط ذلك ولا يجوز ان يؤجر السكنى كما لا يجوز ان يسكن
غيره الا باذن المسكن واذا حبس فرسه في سبيل الله تعالى او غلامه في خدمة البيت والمسجد لزم ذلك
ولم يجز تغييره ما دامت العين باقية اما لو حبس شيئاً على رجل ولم يعين وقتاً ثم مات الحابس كان
ميراثاً وكذا لو عين مدة وانقضت كان ميراثاً لورثة الحابس كتاب الهبات والنظر في الحقيقة و
الحكم الهبة هي العقد المقتضي تمليك العين من غير عوض تمليكاً منجزاً مجرداً عن القربة وقد
يعبر عنها بالنحلة والعطية ويفتقر الى الايجاب والقبول والقبض فالايجاب كل لفظ قصد به التمليك
كقوله مثلاً وهبتك او ملكتك او هذا لك ولا يصح العقد الا من بالغ كامل العقل جائز التصرف ولو وهب ما في
الذمة فان كان لغير من عليه الحق لم يصح على الاشبه لانها مشروطة بالقبض وان كان لمن عليه صح وصرفت الى الابراء
ولا يشترط في الابراء القبول على الاصح ولا حكم للهبة ما لم تقبض ولو اقر بالهبة والاقباض حكم عليه باقراره
ولو كانت في يد الواهب ولو انكر بعد ذلك لم يقبل ولو مات الواهب بعد العقد وقبل القبض كانت ميراثاً و
يشترط في صحة القبض اذن الواهب فلو قبض الموهوب من غير اذنه لم ينتقل اليه ولو وهب ما هو في
يد الموهوب له لم يفتقر الى اذن الواهب في القبض ولا ان يمضي زمان يمكن فيه القبض وربما صار الى ذلك بعض الاصحاب وكذا لو
وهب الاب او الجد للولد الصغير لزم بالعقد لان قبض الولي قبض عنه ولو وهبه غير الاب او الجد لا بد من قبول الولي او

صح إجماعاً ولو بذله أحدهما أو هما صح عندنا ولو لم يدخل بينهما محلل ولو بذله الإمام من بيت
المال جاز لأن فيه مصلحة ولو جعلا السبق للمحلل بانفراده جاز أيضاً وكذا لو قيل من سبق منا فله
السبق عملاً بالإطلاق ... في الرهان ويفتقر المسابقة إلى شروط خمسة تقدير المسافة ابتداءً وانتهاءً
وتقدير الخطر وتعيين ما يسابق عليه وتساوي ما به السباق في احتمال السبق فلو كان أحدهما
ضعيفاً يتيقن قصوره عن الآخر لم يجز الرابع أن يجعل السبق لأحدهما أو للمحلل ولو جعل لغيرهما لم
وهل يشترط التساوي في الموقف قيل نعم والأظهر لا لأنه مبني على التراضي وأما الرمي
فيفتقر إلى العلم بأمور ستة الرشق وعدد الإصابة وصفتها وقدر المسافة والغرض والسبق وتماثل
جنس الآلة وفي اشتراط المبادرة والمحاطة تردد والظاهر أنه لا يشترط وكذا لا يشترط تعيين
القوس والسهم الخامس في أحكام النضال وفيه مسائل الأولى إذا قال لاثنين أو لخمسة من
سبق فله خمسة فتسابقا وأتيا بالغاية فلا شيء لأحدهما لأنه لا سبق ولو سبق أحدهم كان له الخمسة
وإن سبق اثنان كانت الخمسة لهما دون الباقين وكذا لو سبق ثلاثة أو أربعة ولو قال من سبق فله درهمان
ومن صلى فله درهم فلو سبق واحد أو اثنان أو أربعة فالدرهم لهما ولو سبق واحد وصلى ثلاثة
وتأخر واحد كان للسابق درهمان وللثلاثة درهم ولا شيء للمتأخر الثانية لو كانا اثنين وأخرج
كل واحد سبقاً وأدخلا محللاً وقالا إن الثلاثة من سبق فله السبقان فإن سبق أحد المستبقين كان له
السبقان على ما اخترناه وكذا لو سبق المحلل ولو سبق المستبقان كان لكل واحد ماله ولا
شيء للمحلل ولو سبق أحدهما والمحلل كان للسابق سبقه ونصف مال المسبوق ونصفه الآخر
للمحلل ولو سبق أحدهما وصلى المحلل كان الكل للسابق عملاً بالشرط وكذا لو سبق أحد المستبقين ثم
الآخر والمحلل وكذا لو سبق المحلل أحدهما وصلى الآخر وتأخر المحلل الثالثة إذا اشترط المبادرة إلى
عشرين والإصابة ستة فرمى كل واحد منهما عشرة فأصاب خمسة فقد تساويا في الإصابة
والرمي فلا يجب إكمال الرشق لأنه يخرج عن المبادرة فلو رمى كل واحد منهما عشرة فأصاب أحدهما
خمسة والآخر أربعة فقد بادر ذو الخمسة ... ولو شرط إكمال الرشق لم يجب إلا مع شرط المحاطة

التصرف يمنع من الرجوع فلا رجوع للواهب بل ولنا لا يمنع اذا كان الموهوب اجنبيا كما شرحناه بقية
الصنع السابعة اذا وهب مريضه المخوف وبرى ... وان ... في مرضه ولم يجز الوارث
اعتبر من الثلث على الاظهر **كتاب السبق والرماية** وفايدتهما بعث العزم على الاستعداد للقتال
والهداية لممارسة النضال وهي معاملة صحيحة مستندها قوله عليه السلام لا سبق الا في نصل او خف
او حافر وقوله عليه السلام ان الملائكة لتنفر عند الرهان وتلعن صاحبه خلا الحافر والخف والريش
والنصل وتحقيق هذا الباب يستدعي فصولا **الاول** في الالفاظ المستعملة فيه فالسابق هو الذي يتقدم
بالعنق والكتد وقيل باذنه والاول اكثر والمصلي هو الذي يحاذي راسه صلوي السابق والصلوان
ما عن يمين الذنب وشماله والسبق بسكون الباء المصدر وبالتحريك العوض وهو الخطر والمحلل
هو الذي يدخل بين المتراهنين ان سبق اخذ وان سبق لم يغرم [illegible] السباق والمناضلة
والرماء ويقال سبق بتشديد الباء اذا اخرج السبق واذا احرزه ايضا والرشق بكسر الراء عدد الرمي
وبالفتح الرمي يقال رشق وجهه ويده بالرمي [illegible] حتى نفرغ الرشق ويوصف السهم بالحابي والخاصر
والخازق والخاسق والمارق والخارم فالحابي ما زلج على الارض ثم اصاب الغرض والخاصر ما اصاب
جانبه والخازق ما خدشه والخاسق ما فتحه وثبت فيه والمارق الذي يخرج من الغرض نافذا والخارم
الذي يخرم حاشيته ويقال المزدلف للذي يضرب الارض ثم يثب الى الغرض والغرض ما يقصد اصابته
وهو الرقعة والهدف ما يجعل فيه الغرض من تراب او غيره والمبادرة هي ان يبادر احدهما الى
الاصابة مع التساوي في الرشق والمحاطة هي اسقاط ما تساويا فيه من الاصابة **الثاني** فيما يسابق
به ويقتصر في الجواز على النصل والخف والحافر وقوفا على موضع الشرع ويدخل تحت النصل السهم
والنشاب والسيف ويتناول الخف الابل والفيلة اعتبارا باللفظ وكذا يدخل الحافر على الفرس والحمار و
البغل ولا يجوز المسابقة بالطيور ولا على القدم ولا بالسفن ولا بالمصارعة **الثالث** عقد المسابقة
والرماية يفتقر الى ايجاب وقبول وقيل هي جعالة فلا يفتقر الى قبول ويكفي البذل وعلى الاول هي لازمة كالاجارة
وعلى الثاني جائزة ما لم يشرع فيه او لم يشرع ويجوز ان يكون العوض عينا او دينا واذا بذل السبق غير المتسابقين

٢٠٩

لزوجها وهي حامل منه فمات قبل القبول كان القبول للوارث فاذا قبل ملك الوارث الولد ان كان ممن يصح
له تملكه ولا ينعتق على الموصى له لانه لا يملك بعد الوفاة ولا يرث اباه لانه رق الا ان يكون ممن
ينعتق على الوارث ويكون الوارث جماعة فيشاركهم في الارث لعتقه قبل القسمة ولا تصح الوصية في
معصية فلو اوصى بمال للكنائس او البيع او كتابة ما يسمى الآن توراة او انجيلا او في مساعدة ظالم بطلت
الوصية والوصية عقد جائز من طرف الموصي ما دام حيا سواء كانت بمال او ولاية ويتحقق الرجوع بالتصريح
او بفعل ما ينافي الوصية فلو باع ما اوصى به او اوصى ببيعه او وهبه واقبضه او رهنه كان رجوعا وكذا لو
تصرف فيه تصرفا اخرجه عن مسماه كما اذا اوصى بطعام فطحنه او بزيت فخلطه بما هو
اجود منه او بطعام فمزجه بغيره حتى لا يتميز اما لو اوصى بخبز فدقه فتيتا لم يكن رجوعا **الثاني** في
الموصي ويعتبر فيه كمال العقل والحرية فلا تصح وصية المجنون ولا الصبي ما لم يبلغ عشرا فان بلغها
فوصيته جائزة في وجوه المعروف لاقاربه وغيرهم على الاشهر اذا كان بصيرا وقيل تصح وان بلغ ثمانيا
والرواية شاذة ولو جرح الموصي نفسه بما فيه هلاكها ثم اوصى لم تقبل وصيته حينئذ ولو اوصى ثم قتل
قبلت ولا تصح الوصية بالولاية على الاطفال الا من الاب والجد للاب خاصة ولا ولاية للام ولا تصح
منها عليهم لو اوصت لهم بمال نفذت وصيتها بتصرفه في ثلث تركتها وفي اخراج ما عليها
من الحقوق ولم تمض على الاولاد **الثالث** في الموصى به وفيه اطراف **الاول**
في متعلق الوصية وهو اما عين واما منفعة ويعتبر فيهما الملك فلا تصح بالخمر
ولا بالخنزير ولا كلب الهراش ولا ما لا نفع فيه ويتقدر كل واحد منهما بقدر ثلث
التركة فما دون ولو اوصى بما زاد بطلت في الزائد خاصة الا ان يجيز الوارث فلو كانوا جماعة فاجاز بعضهم نفذت
الاجازة في قدر حصته من الزيادة واجازة الوارث تعتبر بعد الوفاة وفي صحتها قبل الوفاة روايتان اشهرهما انها
تلزم الوارث واذا وقعت بعد الوفاة كان ذلك اجازة لفعل الموصي وليس بابتداء هبة فلا تفتقر صحتها
الى قبض ويجب العمل بما رسمه الموصي اذا لم يكن منافيا للشرع ويعتبر الثلث وقت الوفاة لا وقت الوصية فلو اوصى بشيء
وكان موسرا في حال الوصية ثم افتقر عند الوفاة لم يكن بيساره اعتبار وكذا لو كان في حال الوصية

كان لو حاط احدهما عشرة واصاب خمسة تحاطا خمسة بخمسة واكملا الرشق ولو اصاب احدهما من العشرة
تسعة واصاب الاخر خمسة تحاطا خمسة بخمسة واكملا الرشق ولو تحاطا فبادر احدهما
الى الكمال بعد ذلك فان كان مع انتهاء الرشق فقد نضل صاحبه وان كان قبل انتهائه واراد صاحب
الاقل اكمال الرشق نظر فان كان له في ذلك فائدة مثل ان يرجو ان يرجح عليه او يساويه او
يمنعه ان يتفرد بالاصابة بان يقصر بعد المحاطة عن عدد الاصابة اجيب صاحب الاكثر وان لم يكن له فائدة
لم يجبر كما اذا رمى احدهما خمسة عشر فاصابها ورمى الاخر فاصاب منها خمسة فيتحاطا خمسة فاذا رمى
فان غاية ما يصيب صاحب الخمسة ما لم يفت وهي خمسة ويخطئها صاحب الاكثر فيجتمع لصاحب الخمسة عشر
فيتحاطان عشرة بعشرة ويفضل لصاحب الاكثر خمسة فلا تظهر للاكمال فائدة **الرابعة** اذا تم
النضال ملك الناضل العوض وله التصرف فيه كيف شاء وله ان يختص به وله ان يطعمه اصحابه ولو شرط
في العقد اطعامه لحزبه لم يصح **الخامسة** اذا فسد عقد السبق لم يجب بالعمل اجرة
المثل ويسقط المسمى لا الى بدل ولو كان السبق مستحقا وجب على الباذل مثله او قيمته **السادسة**
اذا فضل احدهما الاخر في الاصابة فقال له اطرح الفضل بكذا قيل لا يصح لان المقصود بالنضال
ابانة حذق الرامي وظهور اجتهاده فلو طرح الفضل بعوض كان تركا للمقصود بالنضال فيبطل
وربما احتمل الجواز

كتاب الوصايا

والنظر في ذلك يستدعي فصولا **الاول** في الوصية وهي تمليك عين
او منفعة بعد الوفاة وتفتقر الى ايجاب وقبول فالايجاب كل لفظ دل على ذلك القصد كقوله
اعطوا فلانا بعد وفاتي او لفلان كذا بعد وفاتي او اوصيت له وينتقل بها الملك الى الموصى له بموت الموصي
وقبول الموصى له ولا ينتقل بالموت منفردا عن القبول على الاظهر فلو قبل قبل الوفاة جاز وبعد الوفاة
آكد وان تأخر القبول عن الوفاة ما لم يرد فان رد في حياة الموصي جاز ان يقبل بعد وفاته اذ لا حكم لذلك الرد
وان رد بعد الموت قبل القبول بطلت وكذا لو رد بعد القبض قبل القبول ولو رد بعد الموت والقبض وقبل القبض
قيل تبطل وقيل لا تبطل وهو اشبه لان القبول قبض ولو رد بعد القبض لم تبطل اجماعا لتحقق الملك واستقراره ولو
رد بعضا وقبل بعضا صح فيما قبله وبطل فيما رده ولو مات قبل القبول قام وارثه مقامه في قبول الوصية **فرع** لو اوصى بجارية وحملها

اشهرها العشر وفي رواية سبع الثلث ولو كان بسهم كان ثمنا ولو كان بشيء كان سدسا ولو
اوصى بجهة فجهلها جعله في وجوه البر وقيل يرجع ميراثا ولو اوصى بسيف معين وهو في جفن دخل الجفن و
الحلية في الوصية وكذا لو اوصى بصندوق وفيه ثياب او سفينة وفيها متاع او جراب وفيه قماش فان الو[عاء]
وما فيه داخل في الوصية وفيه قول آخر بعيد ولو اوصى باخراج بعض الولد من تركته لم يمض وهل يلغو
اللفظ فيه تردد بين البطلان واجرائه مجرى من اوصى بجميع ماله لمن عدا الوارث فيمضي في الثلث ويكون
للمخرج نصيبه من الباقي بموجب الفريضة والوجه الاول وفيه رواية بوجه آخر مهجورة واذا اوصى بلفظ
لم يفسره الشرع رجع في تفسيره الى الوارث كقوله اعطوه حظا من مالي او قسطا او نصيبا او قليلا
او يسيرا او جليلا او جزيلا ولو قال عظيما كثيرا قيل يعطى ثمانين درهما كما في النذر وقيل يختص
هذا التفسير بالنذر اقتصارا على موضع النقل والوصية بما دون الثلث افضل حتى انها بالربع
افضل من الثلث وبالخمس افضل من الربع **تفريع** اذا عين الموصى له شيئا وادعى ان الموصي قصده من
الالفاظ وانكر الوارث كان القول قول الوارث مع يمينه ان ادعى عليه العلم والا فلا يمين **الطرف**
الثالث في احكام الوصية اذا اوصى بوصية ثم اوصى باخرى مضادة للاولى عمل بالاخيرة ولو اوصى
بحمل فجاءت به لاقل من ستة اشهر صحت الوصية به ولو كان لعشرة اشهر من حين الوصية لم تصح وان جاءت به
بين الستة والعشرة وكانت خالية من مولى وزوج حكم به للموصى له ولو كان لها زوج او مولى لم يحكم به
للموصى له لاحتمال توهمه في حال الوصية وتجدده بعدها ولو قال ان كان في بطن هذه ذكر فله درهمان وان كان
انثى فلها درهم فان خرج ذكر وانثى كان لهما ثلاثة دراهم اما لو قال ان كان الذي في بطنها ذكرا
وان كان انثى فكذا فخرج ذكر وانثى لم يكن لهما شيء وتصح الوصية بالحمل وبما تحمله المملوكة والشجرة
كما تصح الوصية بسكنى الدار مدة مستقبلة ولو اوصى بخدمة عبد او ثمرة بستان او سكنى دار او غير ذلك من المنافع
على التابيد او مدة معينة قومت المنفعة فان خرجت من الثلث والا كان للموصى له ما يحتمله الثلث واذا او[صى]
بخدمة عبد مدة معينة فنفقته على الوارث لانها تابعة للملك وللموصى له التصرف في المنفعة وللوارث
التصرف في الرقبة ببيع او عتق وغيره ولا يبطل حق الموصى له بذلك والموصى له لم يعوّل نظرا الى قول الساتر

٢١٠

ثم اليسر وقت الوفاة كان الاعتبار بحال اليسار ولو اوصى ثم قتله قاتل وجرحه كانت وصيته ومامضى من

ثلث تركته ودية وارش جراحته ولو اوصى الى انسان بالمضاربة بتركته او ببعضها على ان الربح بينه

وبين ورثته نصفان صح وربما اشترط كونه قدر الثلث فاقل والاول مروي ولو اوصى بواجب وغيره فان

وسع الثلث عمل بالجميع وان قصر ولم يجز الورثة بدئ بالواجب من الاصل وكان الباقي من الثلث ويبدأ

بالاول فالاول ولو كان الكل غير واجب بدئ بالاول فالاول حتى يستوفى الثلث ولو اوصى

بثلث ولآخر بربع ولآخر بسدس ولم يجز الورثة اعطي الاول وبطلت الوصية لمن عداه ولو اوصى

بثلثه لواحد وبثلثه لآخر كان ذلك رجوعا عن الاول الى الثاني ولو اشتبه الاول استخرج بالقرعة

ولو اوصى بعتق مماليكه دخل في ذلك من يملكه منفردا ومن يملك بعضه واعتق نصيبه وقيل

يقوم عليه حصة شريكه ان احتمل ثلثه ذلك والا اعتق منهم من يحتمل الثلث وفي رواية فيها ضعف ولو اوصى

لشخص واحد بثلث وهو ما يزيد عن الثلث ولم يجز الورثة كان لهما ما يحتمله الثلث ولو جعل لكل

واحد منهما ثلثا بدئ بعطية الاول وكان النقص على الثاني منهما ولو اوصى بنصف ماله مثلا فاجازه

الورثة ثم قالوا ظننا انه قليل قضي عليهم بما ظنوه واحلفوا على الزائد وفيه تردد اما لو اوصى

بعبد او دار فاجازوا الوصية ثم ادعوا انهم ظنوا ان ذلك بقدر الثلث او ازيد بيسير لم يلتفت الى دعواهم

لان الاجازة هنا تضمنت معلوما واذا اوصى بثلث ماله مثلا مشاعا كان للموصى له من كل شيء ثلثه وان

اوصى بشيء معين وكان بقدر الثلث فقد ملكه الموصى له بالموت ولا اعتراض فيه للورثة ولو كان له

مال غائب اخذ من تلك العين ما يحتمله الثلث من المال الحاضر ويقف الباقي حتى يحصل من الغائب لان

الغائب معرض للتلف فرع لو اوصى بثلث عبيده فخرج ثلثاهم مستحقا انصرفت الوصية الى الثلث

الباقي قبل الاسهام لامكان العمل بالوصية ولو اوصى بما يقع اسمه على المحلل والمحرم انصرف الى المحلل تحصينا لقصد

المسلم عن المحرم كما اذا اوصى بعود من عيدانه ولو لم يكن له الا عود اللهو قيل تبطل وقيل يصح ويزال

عنه الصفة المحرمة اما لو لم يكن فيه منفعة الا المحرمة بطلت الوصية وتصح الوصية بالكلاب المملوكة

ككلب الصيد والماشية والحائط والزرع والدهن النجس للاستصباح والوصية بالجرة من الخمر لامكان ... عدم مالية ... روايتان

الوصية له كما لو اوصى لميت او لمن ظن وجوده فبان ميتا عند الوصية وكذا لو اوصى لما تحمله المراة

او لمن يملكه فلان او لمن يحدث من اولاد فلان وتصح الوصية للاجنبي والوارث وتصح الوصية للذمي ولو كان

اجنبيا وقيل لا يجوز مطلقا ومنهم من خص الجواز بذوي الارحام والاول اشبه وفي الحربي

تردد اظهره المنع ولا تصح الوصية لمملوك الاجنبي ولا لمدبره ولا ام ولده ولا لمكاتبه المشروط

او الذي لم يؤد من مكاتبته شيئا ولو اجاز مولاه وتصح لعبد الموصي ولمدبره ومكاتبه وام ولده ويعتبر

ما يوصى به لمملوكه بعد خروجه من الثلث فان كان بقدر قيمته اعتق وكان الموصى به للورثة وان كانت

قيمته اقل اعطي الفاضل وان كانت اكثر سعى للورثة فيما بقي ما لم يبلغ قيمته ضعف

ما اوصى له به فان بلغت ذلك بطلت الوصية وقيل تصح ويسعى في الباقي كيف كان وهو اشبه

واذا اوصى بعتق مملوكه وعليه دين فان كانت قيمة العبد بقدر الدين مرتين اعتق المملوك

وسعى في خمسة اسداس قيمته وان كانت قيمته اقل بطلت الوصية بعتقه والوجه ان الدين

مقدم على الوصية فيبدأ به ويعتق منه الثلث مما فضل عن الدين ان لم يجز الورثة عتقه

سواء كان الامر كما ذكر او اقل والرواية عبد الرحمن عن ابي عبد الله عليه السلام ولو اوصى

لمكاتب غيره المطلق وقد ادى بعض مكاتبته كان له من الوصية بقدر ما اداه ولو

اوصى الانسان لام ولده صحت الوصية وهل تعتق من الوصية او من نصيب ولدها قيل تعتق من نصيب

ولدها وتكون لها الوصية لانه لا ميراث الا بعد الوصية واطلاق الوصية يقتضي التسوية فاذا اوصى

لاولاده وهم ذكور واناث فهم فيه سواء وكذا لو اوصى لاخواله وخالاته او لاعمامه وعماته وكذا لو اوصى لاخواله واعمامه

كانوا سواء على الاصح وفيه رواية مهجورة اما لو نص على التفضيل اتبع واذا اوصى لذوي قرابته

كان للمعروفين بنسبه مضيا الى العرف وقيل كان لمن يتقرب اليه الى اخر اب وام له في الاسلام

وهو غير مستند الى شاهد ولو اوصى لقومه قيل هو لاهل لغته ولو قال لاهل بيته دخل فيهم الاولاد

والاباء والاجداد ولو قال لعشيرته كان لاقرب الناس اليه في نسبه ولو قال لجيرانه قيل كان لمن يلي داره الى

اربعين ذراعا من كل جانب وفيه قول اخر مستبعد وتصح الوصية للحمل الموجود وتستقر بانفصاله

٢١٣

والصبيان إلا مع قرينة تدل على غيرها ولو كان لفظ يقع على الشياه وغيرها متساويا فللورثة الخيار في
تعيين ما شاؤوا منها أما لو قال أعطوه ثورا أو كبشا لم يعط إلا واحدا ولو انصرفت الوصية إلى البهائم كالإبل
كانت ولو أوصى برأس من مماليكه كان الخيار في التعيين إلى الورثة ويجوز أن يعطوا صغيرا
أو كبيرا صحيحا أو معيبا ولو هلك مماليكه بعد وفاته إلا واحدا تعين للعطية فإن ماتوا أجمع بطلت
الوصية فإن قتلوا لم تبطل وكان للورثة أن يعينوا له من شاؤوا ويدفعوا قيمته إن صارت إليهم وإلا
أخذها من الجاني وتثبت الوصية بشاهدين مسلمين عدلين ومع الضرورة وعدم عدول المسلمين
تقبل شهادة أهل الذمة خاصة وتقبل في الشهادة بالمال شهادة واحد مع اليمين أو شاهد و
امرأتين وتقبل شهادة الواحدة في ربع ما شهدت به وشهادة اثنتين في النصف وثلاث في ثلاثة
الأرباع وشهادة الأربع في الجميع ولا تثبت الوصية بالولاية إلا بشاهدين ولا تقبل شهادة النساء
في ذلك وهل تقبل شهادة شاهد مع اليمين فيه تردد أظهره المنع ولو شهد اثنان عبدان على
حمل متهمة بأنه ابنه ثم مات فأعتقا وشهدا بذلك قبلت شهادتهما ولا يسترقهما المولود وقيل يكره
لا تقبل شهادة الوصي فيما هو وصي فيه ولا ما يجر به نفعا أو يستفيد منه ولاية ولو كان وصيا في إخراج ما
معين فشهد للميت بما يخرج به ذلك المال من الثلث لم يقبل فيه مسائل الأولى إذا أوصى بعتق
عبيده وليس له سواهم أعتق ثلثهم بالقرعة ولو رتبهم أعتق الأول فالأول حتى يستوفي الثلث وتبطل الوصية
فيمن بقي ولو أوصى بعتق عدد مخصوص من عبيده استخرج ذلك العدد بالقرعة وقيل يجوز للورثة أن
يتخيروا بقدر ذلك العدد والقرعة على الاستحباب وهو حسن الثانية لو أعتق مملوكه عند الوفاة منجزا وليس
سواه قيل عتق كله وقيل يعتق ثلثه ويسعى للورثة في باقي قيمته وهو أشهر ولو أعتق ثلثه سعى في باقيه ولو كان
له مال غيره أعتق الباقي من ثلثه الثالثة لو أوصى بعتق رقبة مؤمنة وجب فإن لم يجد أعتق من
لا يعرف بنصب ولو ظنها مؤمنة فأعتقها ثم بانت بخلاف ذلك أجزأت عن الموصي الرابعة لو
أوصى بعتق رقبة بثمن معين فلم يجد به لم يجب شراؤها وتوقع وجودها بما عين له ولو وجد بأقل
اشتراها وأعتقها ودفع إليها ما بقي الرابع في الموصى له ويشترط فيه الوجود فلا تصح الوصية

كل واحد منهما ما امضياه ولو انفرد ويجوز ان يقتسما المال ويتصرف كل واحد منهما في نصيبه كما يجوز له الانفراد
قبل القسمة وللموصى اليه ان يرد الوصية ما دام الموصي حيا بشرط ان يبلغه الرد ولو مات قبل الرد او
بعده ولم يبلغه لم يكن للرد اثر وكانت الوصية لازمة للوصي ولو ظهر من الوصي عجز ضم اليه مساعدا
ولو ظهر منه خيانة وجب على الحاكم عزله ويقيم مكانه امينا والوصي امين لا يضمن ما يتلف الا
عن مخالفة لشرط الوصية او تفريط ولو كان للوصي دين على الميت جاز ان يستوفي مما في يده من غير
اذن الحاكم اذا لم تكن له حجة وقيل يجوز مطلقا وفي شرائه لنفسه من نفسه تردد والاشبه الجواز
اذا اخذ بالقيمة العدل واذا اذن الموصي ان يوصي جاز اجماعا وان لم ياذن له لكن لم يمنعه فهل
له ان يوصي فيه خلاف اظهره المنع ويكون النظر بعده الى الحاكم وكذا لو مات انسان ولا وصي كان
للحاكم النظر في تركته ولو لم يكن هناك حاكم جاز ان يتولاه من المؤمنين من يوثق به وفي
هذا تردد ولو اوصى بالنظر في مال ولده الى اجنبي وله اب لم يصح وكانت الولاية الى جد اليتيم دون
الوصي وقيل يصح ذلك في قدر الثلث مما ترك وفي اداء الحقوق واذا اوصى بالنظر في شيء معين
لم تتعد ولايته فيه ولا يجوز له التصرف في غيره وجرى مجرى الوكيل في الاقتصار على ما يوكل فيه مسائل
ثلاث الاولى الصفات المراعاة في الوصي تعتبر حالة الوصية وقيل حين الوفاة فلو اوصى الى صبي
فبلغ ثم مات الموصي صحت الوصية وكذا الكلام في الحرية والعقل والاول اشبه الثانية
الوصية على كل من للموصي عليه ولاية شرعية كالولد وان نزل بشرط الصغر فلو اوصى على اولاده الكبار
العقلاء او على ابيه او على اقاربه لم تمض الوصية عليهم ولو اوصى بالنظر في المال الذي تركه لهم
لم يكن له التصرف الا في ثلثه وتصح في اخراج الحقوق عن الموصي كالديون والصدقات الثالثة
يجوز لمن يتولى اموال اليتيم ان ياخذ اجرة المثل عن نظره في ماله وقيل ياخذ قدر كفايته وقيل اقل
الامرين والاول اظهر القسم السادس في اللواحق وفيه مقاصد الاول في مسائل الالفاظ اذا
اوصى لاجنبي بمثل نصيب ابنه وليس له الا واحد فقد اوصى بالنصف فان اجاز
الوارث والا فالثلث ولو كان له ابنان كانت الوصية بالثلث ولو كان له ثلاثة كان له الربع والضابط

ولو وضعته ميتاً بطلت الوصية ولو وقع حياً ثم مات كانت الوصية لورثته وإذا أوصى المسلم
للفقراء كان لفقراء ملته ولو كان كافراً انصرف إلى فقراء نحلته ولو أوصى لإنسان فمات قبل
الموصي قيل بطلت الوصية وقيل إن رجع الموصي بطلت الوصية سواء رجع قبل موت الموصى له أو بعده وإن لم
يرجع كانت الوصية لورثة الموصى له وهو أشهر الروايتين ولو لم يخلف الموصى له أحداً رجعت إلى
ورثة الموصي ولو قال أعطوا فلاناً كذا ولم يبين الوجه وجب صرفه إليه يصنع به ما شاء ولو أوصى
في سبيل الله صرف إلى ما فيه أجر وقيل يختص بالغزاة والأول أشبه وتستحب الوصية لذي القرابة وارثاً
كان أو غير وارث وإذا أوصى للأقرب نزل على مراتب الإرث ولا يعطى الأبعد مع وجود الأقرب

الفصل الرابع

في الأوصياء ويعتبر في الوصي العقل والإسلام وهل تعتبر العدالة قيل نعم لأن الفاسق لا أمانة
له وقيل لا لأن المسلم محل للأمانة كما في الوكالة والاستيداع ولأنها ولاية تابعة لاختيار الموصي
فيتحقق بتعيينه أما لو أوصى إلى العدل ففسق بعد موت الموصي أمكن القول ببطلان وصيته لأن الوثوق
ربما كان باعتبار صلاحه فلم يتحقق عند زواله فحينئذ يعزله الحاكم ويستنيب مكانه ولا يجوز الوصية إلى
المملوك إلا بإذن مولاه ولا تصح الوصية إلى الصبي منفرداً وتصح منضماً إلى البالغ لكن لا يتصرف
إلا بعد بلوغه ولو أوصى إلى اثنين أحدهما صغير تصرف الكبير منفرداً حتى يبلغ الصغير وعند بلوغه لا يجوز
للبالغ التفرد ولو مات الصغير أو بلغ فاسد العقل كان للعاقل الانفراد بالوصية ولم يداخله الحاكم
لأن للميت وصياً ولو تصرف البالغ ثم بلغ الصبي لم يكن له نقض شيء مما أبرمه إلا أن يكون خلافاً
لمقتضى الوصية ولا تجوز الوصية إلى الكافر ولو كان رحماً نعم يجوز أن يوصي إليه مثله وتجوز الوصية
إلى المرأة إذا اجتمعت الشرائط ولو أوصى إلى اثنين فإن أطلق أو شرط اجتماعهما لم يجز لأحدهما أن ينفرد
عن صاحبه بشيء من التصرف ولو تشاحا لم يمض ما ينفرد به كل واحد منهما عن صاحبه إلا ما لا بد منه
مثل كسوة اليتيم ومأكوله وللحاكم جبرهما على الاجتماع فإن تعاسرا جاز له الاستبدال بهما ولو أرادا
قسمة المال بينهما لم يجز ولو مرض أحدهما أو عجز ضم إليه الحاكم من يقويه أما لو مات أو فسق لم يضم الحاكم
إلى الآخر وجاز له الانفراد لأنه لا ولاية للحاكم مع وجود وصي وفيه تردد ولو شرط لهما الاجتماع والانفراد كان تصرف

من الثلث ما يخرج من ملكه هنا بل بالقبول ملكه وانعتق عليه بتمام الملك

السابعة اذا اوصى له بدار فانهدمت وصارت براحا ثم مات الموصي بطلت الوصية لانها

خرجت عن اسم الدار [illegible] **الثامنة** قال اعطوا زيدا والفقراء كذا كان

لزيد النصف من الوصية وقيل الربع والاول اشبه **الفصل الثاني** في تصرفات المريض

نوعان مؤجلة ومنجزة فالمؤجلة حكمها حكم الوصية اجماعا وقد سلفت والمنجزة كالتصرفات

الصحيح اذا قرنت بما يعلق الموت [illegible] المريض اذا كانت تبرعا كالمحاباة في المعاوضات

والهبة والوقف والعتق فقد قيل انها من اصل المال وقيل من الثلث واتفقوا انها لا [illegible] على

انه لو برئ ثم مات لزمت من حين الايقاع اجماعا والخلاف فيما لو مات في ذلك المرض ولا بد من الاشارة الى

الذي يتحقق معه [illegible] فنقول كل مرض لا يؤمن معه الموت غالبا فهو

كحمى الدق والسل وقذف الدم والاورام السوداوية والاسهال المنتن والذي يمازجه

[illegible] يغلب على الارض وما اشبه ذلك واما الامراض التي الغالب فيها السلامة فحكمها

الصحة كحمى يوم او الصداع عن مادة او غير مادة والرمد والسلاق وكذا ما يحتمل الامرين كحمى

العفن والحميات [illegible] والبلغمية وقيل يتعلق الحكم بالمرض الذي يتفق به الموت سواء كان

مخوفا في العادة او لم يكن [illegible] اما وقت المراماة في الحرب والطلق للمرأة [illegible] تراجم الامواج

البحر فلا [illegible] الحكم يتعلق بها [illegible] على اطلاق اسم المرض **وههنا مسائل الاولى**

اذا وهب او باع وحابا فان وسعها الثلث فلا كلام وان قصر بدئ بالاول فالاول حتى يستوفي الثلث

النقص على الاخير **الثانية** اذا اجتمع عطية منجزة ومؤخرة قدمت المنجزة فان اتسع الثلث

والا [illegible] فيما يحتمل الثلث وبطل ما قصر عنه **الثالثة** اذا باع كرا من طعام قيمته ستة دنانير

بكر ردي قيمته دينار فالمحاباة هنا بخمسة اسداس [illegible] في قدر الثلث فلو [illegible] السبيل على الورثة

[illegible] ونصيب [illegible] على الورثة [illegible] على المشتري ثلث كره فيصح [illegible] ثلثا

قيمتها [illegible] دنانير ومع المشتري ثلثا الكر قيمته [illegible] فيفضل معه ديناران وهو قدر الثلث من ستة **الرابعة**

يقوافق الى الوارث ويجعل كاحدهم ان كانوا متساوين وان اختلفت سهامهم جعل مثل اضعفهم
الا ان يقول مثل اعظمهم فيعطى مقتضى وصيته فلو قال له مثل نصيب ابني فله النصف اذا لم يكن
له وارث سواه وترد الى الثلث اذا لم يجيزوا ولو كان له بنتان كان له الثلث لان المال عندنا للبنتين
العصبة فيكون الموصى له كالثالثة ولو كان ثلاث اخوان من ام واخوة من اب فاوصى لاجنبي بمثل نصيب
احدهم ثم تبه كان كواحدة من الاخوات فيكون له سهم من عشرة وللاخوات ثلاثة وللاخوة ستة
ولو كان له زوجة وبنت فقال مثل نصيب بنتي فاجاز الورثة كان سبعة اسهم للبنت مثلها و
للزوجة سهمان ولو قيل لها سهم من خمسة عشر كان اولى ولو كان له اربع زوجات وبنت فاوصى
لاحد بمثل نصيب احدهن كان الفريضة من اثنين وثلثين فيكون للزوجات الثمن اربعة بينهن بالسوية وله سهم
ويبقى سبعة وعشرون للبنت ولو قيل من ثلاثة وثلثين كان اشبه **الثانية** لو اوصى لاجنبي بنصيب ولده
قيل تبطل الوصية لانها وصية بمستحق وقيل تصح ويكون كما لو اوصى بمثل نصيبه وهو اشبه ولو كان له
ابن قاتل فاوصى بمثل نصيبه قيل صحت الوصية وقيل لا تصح لانه لا نصيب له وهو اشبه **الثالثة**
لو اوصى بضعف نصيب ولده كان مثلاه ولو قال ضعفا كان له ثلاثة وقيل اربعة وهو اشبه اخذا
بالمتيقن وكذا لو قال ضعف ضعف نصيبه **الرابعة** اذا اوصى بثلثه للفقراء وله اموال
متفرقة جاز صرف كل ما في بلد الى فقرائه ولو صرف الجميع في فقراء بلد الموصي جاز ايضا ويدفع الى
الموجودين في البلد ولا يجب تتبع من غاب وهل يجب ان يعطى ثلاثة فصاعدا قيل نعم وهو الاشبه
عملا بمقتضى اللفظ وكذا لو قال اعتقوا رقابا وجب ان تعتق ثلاثة فما زاد الا ان يقصر
الموصى **الخامسة** اذا اوصى لانسان بعبد ولآخر بتمام الثلث ثم حدث في العبد عيب قبل تسليمه الى
الموصى له كان للموصى له الآخر تكملة الثلث بعد وضع قيمة العبد صحيحا لانه قصد عطية التكملة
والعبد صحيح وكذا لو مات العبد قبل موت الموصي بطلت الوصية به واعطي الآخر ما زاد عن قيمة
العبد صحيحا ولو كانت قيمة العبد بقدر الثلث بطلت الوصية للآخر **السادسة** لو اوصى
بابيه فقبل الوصية وهو مريض عتق عليه من اصل المال لانه انما يعتبر من الثلث

٢١٩

لمن اراد الدخول ان يصلي ركعتين ويدعو بعدهما واذا امر المرأة بالانتقال ان تصلي ايضاً ركعتين
وتدعو وان يكونا على طهر وان يضع يده على ناصيتها اذا دخلت عليه ويقول اللهم على كتابك
تزوجتها وفي امانتك اخذتها وبكلماتك استحللت فرجها فان قضيت في رحمها شيئاً فاجعله
مسلماً سوياً ولا تجعله شرك شيطان وان يكون الدخول ليلاً وان يسمي عند الجماع ويسأل الله
تعالى ان يرزقه ولداً ذكراً سوياً وتستحب الوليمة عند الزفاف يوماً او يومين وان يدعى لها المؤمنون
ولا تجب الاجابة بل تستحب واذا حضر فالاكل مستحب ولو كان صائماً ندباً واكل ما ينثر في الاعراس
جائز ولا يجوز اخذه الا باذن اربابه نطقاً او بشاهد الحال وهل يملك بالاخذ الاظهر نعم

الثاني يكره الجماع في اوقات ثمانية ليلة خسوف القمر ويوم كسوف الشمس وعند الزوال وعند غروب
الشمس حتى يذهب الشفق وفي المحاق وبعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس وفي اول ليلة من كل
شهر الا في شهر رمضان وفي ليلة النصف وفي السفر اذا لم يكن معه ماء يغتسل به وعند هبوب الريح
السوداء والصفراء والزلزلة والجماع وهو عريان وعقيب الاحتلام قبل الغسل والوضوء ولا بأس
ان يجامع مرات من غير غسل يتخللها ويكون غسله اخيراً وان يجامع وعنده من ينظر اليه والنظر الى فرج
المرأة في حال الجماع وغيره والجماع مستقبل القبلة ومستدبرها وفي السفينة والكلام عند الجماع
بغير ذكر الله تعالى **الثالث** في اللواحق وهي ثلاثة **الاول** يجوز ان ينظر الى وجه امرأة يريد نكاحها
وان لم يستأذنها ويختص الجواز بوجهها وكفيها وله ان يكرر النظر اليها وان ينظرها قائمة
وماشية وروي جواز ان ينظر الى شعرها ومحاسنها وجسدها من فوق الثياب وكذا يجوز ان ينظر الى
امة يريد شراءها والى شعرها ومحاسنها ويجوز النظر الى اهل الذمة وشعورهن لانهن بمنزلة الاماء
لكن لا يجوز ذلك لتلذذ ولا لريبة ويجوز ان ينظر الرجل الى مثله ما خلا عورته شيخاً كان او شاباً حسناً
كان او قبيحاً ما لم يكن النظر لريبة او تلذذ وكذا المرأة وللرجل ان ينظر الى جسد زوجته باطناً وظاهراً والى
المحارم ما عدا العورة وكذا المرأة ولا ينظر الى الاجنبية اصلاً الا لضرورة ويجوز ان ينظر الى وجهها وكفيها على
كراهية مرة ولا يجوز معاودة النظر وكذا الحكم في المرأة ويجوز عند الضرورة كما اذا اراد الشهادة عليها

لو باع عبدا قيمته مائتان بمائة وبرئ لزم العقد وان مات ولم يجز الورثة صح البيع في النصف في مقابلة ما دفع وفي ثلاثة اسهم من ستة في انسدس بالمحاباة وهي سهمان هما الثلث من ستة فيكون ذلك خمسة اسداس العبد وبطل في الزائد وهو سدس فيرجع على الورثة والمشتري بالخيار ان شاء فسخ لتبعض الصفقة وان شاء اجاز ولو بذل العوض عن السدس كان الورثة بالخيار بين الامتناع والاجابة لان حقهم في العين **المسئلة الخامسة** اذا اعتقها في مرض الموت وتزوج ودخل بها صح العتق والعقد وورثت ان خرجت من الثلث وان لم تخرج بطل ما هو [illegible] من الثلث **السادسة** لو اعتق امته قيمتها ثلث تركته ثم اصدقها الثلث الآخر ودخل بها ثم مات فالنكاح صحيح ويبطل المسمى لانه زائد على الثلث وترثه ولا يثبت لها مهر المثل [illegible] وعلى القول الآخر [illegible]

كتاب النكاح

واقسامه ثلاثة **القسم الاول** في النكاح الدائم والنظر فيه يستدعي فصولا **الاول** في آداب العقد والخلوة ولواحقها **الاول** في آداب العقد فالنكاح مستحب لمن تاقت نفسه من الرجال والنساء ومن لم يتق فيه خلاف المشهور استحبابه لقوله عليه السلام تناكحوا تناسلوا ولقوله عليه السلام شرار موتاكم العزاب ولقوله عليه السلام ما استفاد امرؤ فائدة بعد الاسلام افضل من زوجة مسلمة تسره اذا نظر اليها وتطيعه اذا امرها وتحفظه اذا غاب عنها في نفسها وماله ويحتج المانع بان وصف يحيى عليه السلام بكونه حصورا يؤذن باختصاص هذا الوصف بالرجحان فيحمل على ما اذا لم تتق النفس ويمكن الجواب بان المدح بذلك في شرع غيرنا لا يلزم منه وجوده في شرعنا ويستحب لمن اراد العقد سبعة اشياء ويكره له ثامن فالمستحبات ان يتخير من النساء من تجمع صفات اربعا كرم الاصل وكونها بكرا ولودا عفيفة ولا يقتصر على الجمال ولا على الثروة فربما حرمهما وصلاة ركعتين والدعاء بعدهما بما صورته اللهم اني اريد ان اتزوج فقدر لي من النساء اعفهن فرجا واحفظهن لي في نفسها ومالي واوسعهن رزقا واعظمهن بركة او غير ذلك من الدعاء والاشهاد والاعلان والخطبة امام العقد وايقاعه ليلا ويكره ايقاعه والقمر في العقرب **الثاني** آداب الخلوة بالمرأة وهي قسمان **الاول** يستحب لمن

الفصل الثاني في العقد والنظر في الصيغة والحكم

اما الاول فالنكاح يفتقر الى ايجاب وقبول دالين على العقد الرافع للاحتمال والعبارة عن الايجاب لفظان زوجتك وانكحتك وفي متعتك تردد وجوازه ارجح والقبول ان يقول قبلت التزويج او قبلت النكاح او ما شابهه ويجوز الاقتصار على قبلت ولا بد من وقوعهما بلفظ الماضي الدال على صريح الانشاء اقتصارا على المتيقن وتحفظا من الاستعمال المشتبه بالاباحة ولو اتى بلفظ الامر وقصد الانشاء كقوله زوجنيها فقال زوجتك قيل يصح كما في خبر سهل الساعدي وهو حسن ولو اتى بلفظ المستقبل كقوله اتزوجك فتقول زوجتك جاز وقيل لا بد بعد ذلك من تلفظه بالقبول وفي رواية ابان بن تغلب في المتعة اتزوجك متعة فاذا قالت نعم فهي امرأتك ولو قال الولي او الزوجة متعتك بكذا ولم يذكر الاجل انعقد دائما وهو دلالة على انعقاد الدائم بلفظ التمتع ولا يشترط في القبول مطابقته لعبارة الايجاب بل يصح الايجاب بلفظ والقبول بآخر فلو قالت زوجتك فقال قبلت النكاح او انكحتك فقال قبلت التزويج صح ولو قال زوجت بنتك من فلان فقال نعم فقال الزوج قبلت صح لان نعم يتضمن اعادة السؤال ولو لم يعد اللفظ وفيه تردد ولا يشترط تقديم الايجاب بل لو قال تزوجت فقال الولي زوجتك صح ولا يجوز العدول عن هذين اللفظين الى ترجمتهما بغير العربية الا مع العجز عن العربية ولو عجز احد المتعاقدين تكلم كل واحد منهما بما يحسنه ولو عجزا عن النطق اصلا او احدهما اقتصر العاجز على الاشارة الى العقد والايماء ولا ينعقد النكاح بلفظ البيع ولا الهبة ولا التمليك ولا الاجارة سواء ذكر فيه المهر او جرده

واما الثاني ففيه مسائل **الاولى** لا عبرة في النكاح بعبارة الصبي ايجابا وقبولا ولا بعبارة المجنون وفي السكران الذي لا يحصل تردد اظهره انه لا يصح ولو افاق فاجاز وفي رواية اذا زوجت السكرى نفسها ثم افاقت فرضيت او دخل بها فافاقت واقرته كان ماضيا

الثانية لا يشترط في نكاح الرشيدة اذن الولي ولا في شيء من الانكحة حضور شاهدين ولو اوقعه الزوجان او الاولياء سرا جاز ولو تآمرا بالكتمان لم يبطل

الثالثة اذا اوجب ثم جن او اغمي عليه بطل حكم الايجاب فلو قبل بعد ذلك كان لغوا وكذا لو سبق القبول وزال

٢٢١

الناظر منهما على ما يضطر الى الاطلاع عليه كالطبيب اذا احتاجت اليه للعلاج ولو الى العورة دفعاً للضرر

مسئلتان هل يجوز للخصي النظر الى المرأة المالكة او الاجنبية قيل نعم وقيل لا وهو الاظهر لعموم

المنع وملك اليمين المستثنى في الآية المراد به الاماء **الثانية** الاعمى لا يجوز له سماع صوت المرأة

الاجنبية لانه عورة ولا يجوز للمرأة النظر اليه لانه يساوي المبصر في تناول النهي **الثاني** في مسائل

تتعلق بهذا الباب وهي خمس **الاولى** الوطي في الدبر فيه روايتان احديهما الجواز وهي المشهورة بين الاصحاب

لكن على كراهية شديدة **الثانية** العزل عن الحرة اذا لم يشترط في العقد ولم تأذن قيل هو محرم

ويجب معه دية النطفة عشرة دنانير وقيل هو مكروه وان وجبت الدية وهو اشبه **الثالثة** لا يجوز للرجل ان

يترك وطي زوجته اكثر من اربعة اشهر **الرابعة** الدخول بالمرأة قبل ان تبلغ تسع سنين محرم ولو دخل لم تحرم

على الاشهر **الخامسة** يكره للمسافر ان يطرق اهله ليلاً **الثالث** في خصائص

النبي عليه السلام وهي خمس عشرة خصلة منها ما هو في النكاح وهو تجاوز الاربع بالعقد وربما كان

الوجه في ذلك الوثوق بعدله بينهن دون غيره والعقد بلفظ الهبة ثم لا يلزمه بها مهر ابتداء ولا انتهاء و

التخيير لنسائه بين ارادته ومفارقته وتحريم نكاح الاماء بالعقد والاستبدال بنسائه والزيادة

عليهن حتى نسخ ذلك بقوله انا احللنا لك ازواجك الآية ومنها ما هو خارج عن النكاح

وهو وجوب السواك والوتر والاضحية وقيام الليل وتحريم الصدقة الواجبة والمندوبة في حقه

وخائنة الاعين وهو الغمز بها وابيح له الوصال في الصوم وخص بانه تنام عينه ولا ينام قلبه

ويبصر وراءه كما يبصر امامه وذكر اشياء غير ذلك من خصائصه عليه السلام هذا اظهرها

ويلحق بهذا الباب مسئلتان **الاولى** تحرم زوجات النبي على غيره صلى الله عليه وآله فاذا مات عن

بها لم تحل اجماعاً وكذا القول لو لم يدخل بها على الظاهر اما لو فارقها بفسخ او طلاق ففيه خلاف

والوجه انها لا تحل عملاً بالظاهر وليس تحريمهن لتسميتهن امهات ولا لتسمية النبي عليه السلام

والداً **الثانية** من الفقهاء من زعم انه لا يجب على النبي عليه السلام القسمة بين ازواجه لقوله

تعالى ترجي من تشاء منهن وتؤوي اليك من تشاء وهو ضعيف لان في الآية احتمالاً يدفع دلالتها اذ يحتمل ان تكون

٢٢٠

ومن الاصحاب من اذن لها في الدائم دون المنقطع ومنهم من عكس فامنهم من اسقط امرهما معا
فيهما وفيه رواية اخرى دالة على شركتهما في الولاية حتى لا يجوز لهما ان ينفردا عنها بالعقد
اذا عضلها الولي وهو ان لا يزوجها من كفو مع رغبتها فانه يجوز لها ان تزوج نفسها ولو
كرها اجماعا ولا ولاية لهما على الثيب مع البلوغ والرشد ولا على البالغ الرشيد و
ولايتهما على الجميع مع الجنون ولا خيار لاحدهم مع الافاقة وللمولى ان يزوج مملوكه صغيرا
كانت او كبيرة عاقلة او مجنونة ولا خيار لهما معه وكذا الحكم في العبد وليس للحاكم ولاية في النكاح
على من لم يبلغ ولا على بالغ رشيد ويثبت ولايته على من بلغ غير رشيد او تجدد فساد عقله
اذا كان النكاح صلاحا له ولا ولاية للوصي وان نص له الموصي على النكاح على الاظهر وللوصي
ان يزوج من بلغ فاسد العقل اذا كان به ضرورة الى النكاح والمحجور عليه للتبذير لا
له ان يتزوج غير مضطر ولو اوقع كان العقد فاسدا وان اضطر الى النكاح جاز للحاكم ان ياذن له سواء
عين الزوجة او اطلق ولو بادر قبل الاذن والحال هذه صح العقد فان زاد في المهر عن المثل بطل في
الزائد واولى في الاصح وقف على اجازة من له العقد [illegible] الاول والثاني في [illegible]
مسائل الاولى اذا وكلت البالغة الرشيدة في العقد مطلقا لم يكن له ان يزوجها من نفسه الا مع
اذنها ولو وكلته في تزويجها منه قيل لا يصح لرواية عمار ولانه يلزم ان يكون موجبا قابلا والجواز
اشبه اما لو زوجها الجد من ابن ابنه الاخر او الاب من موكله كان جائزا الثانية اذا زوجها الولي
بدون مهر المثل هل لها ان تعترض فيه تردد والاظهر ان لها الاعتراض الثالثة عبارة المرأة
معتبرة في العقد مع البلوغ والرشد فيجوز لها ان تزوج نفسها وان تكون وكيلة لغيرها
ايجابا وقبولا الرابعة عقد النكاح يقف على الاجازة على الاظهر فلو زوج الصبية غير
ابويها او جدها [illegible] لم يمض الا مع اذنها او اجازتها بعد العقد ولو كان اخا او عما
من البكر يكفي سكوتها عند عرضه عليها وتكلف الثيب النطق ولو كانت مملوكة وقف على اجازة المالك
وكذا لو كان صغيرا فاجاز الاب او الجد صح الخامسة اذا كان الولي كافرا فلا ولاية له ولو كان الاب كذلك ثبتت

٢٢٣

عقد فلو اوجب ولي بعد كان لغوا وكذا في البيع **الرابعة** يصح اشتراط الخيار في الصداق
خاصة ولا يفسد العقد **الخامسة** اذا اعترف الزوج بزوجية امرأة وصدقته
او اعترفت هي فصدقها قضي بالزوجية ظاهرا وتوارثا ولو اعترف احدهما قضي عليه
بحكم العقد دون الآخر **السادسة** اذا كان للرجل عدة بنات فزوج واحدة ولم يسمها عند
العقد لكن قصدها بالنية واختلفا في المعقود عليها فان كان الزوج رآهن فالقول قول
الاب لان الظاهر انه وكل التعيين اليه وعليه ان يسلم اليه التي نواها وان لم يكن رآهن
كان العقد باطلا **السابعة** يشترط في النكاح امتياز الزوجة عن غيرها بالاشارة او
التسمية او الصفة فلو زوجه احدى بنتيه او هذا الحمل لم يصح العقد **الثامنة** اذا ادعى
زوجية امرأة وادعت اختها زوجيته واقام كل منهما بينة فان كان دخل بالمدعية
كان الترجيح لبينتها لانه مصدق لها بظاهر فعله وكذا لو كان تاريخ بينتها اسبق ومع عدم
الامرين يكون الترجيح لبينته **التاسعة** اذا عقد على امرأة فادعى آخر زوجيتها لم يلتفت
الى دعواه الا مع البينة **العاشرة** اذا تزوج العبد بمملوكة ثم اذن له المولى في ابتياعها فان اشتراها
لمولاه فالعقد باق وان اشتراها لنفسه باذنه او ملكه اياها بعد ابتياعها فان قلنا العبد يملك بطل
والا كان باقيا ولو تحرر بعضه واشترى زوجته بطل النكاح بينهما سواء اشتراها بماله المنفرد
او مشترك بينه وبين غيره

الفصل الثالث في اولياء العقد وفيه فصول الاول في تعيين الاولياء

لا ولاية في عقد النكاح لغير الاب والجد للاب وان علا والمولى والوصي والحاكم وهل يشترط في
ولاية الجد بقاء الاب قيل نعم مصيرا الى رواية لا تخلو من ضعف والوجه انه لا يشترط وتثبت ولاية
الاب والجد للاب على الصغيرة وان ذهبت بكارتها بوطي او غيره ولا خيار لها بعد بلوغها على
اشهر الروايتين وكذا لو زوج الجد او الاب الصغير لزمه العقد ولا خيار له مع بلوغه ورشده
على الاشهر وهل تثبت ولايتهما على البكر الرشيدة فيه روايات اظهرها سقوط الولاية عنها
وثبوت الولاية لنفسها في الدائم والمنقطع ولو زوجها احدهما لم يمض عقده الا برضاها ومن الاصحاب

زوجتك العاقد من غير اذنك فقالت بل اذنت فالقول قولها مع يمينها على الاقوى لانها تدعي
الصحة الفصل الرابع في اسباب التحريم وهي ستة السبب الاول النسب ويحرم بالنسب
اصناف من النساء الام والجدة وان علت لاب كانت او لام والبنت للصلب وبناتها وان نزلن وبنات الابن وان
نزلن والاخوات لاب كن او لام او لهما وبناتهن وبنات اولادهن والعمات سواء كن اخوات ابيه
لابيه او لامه او لهما وكذا اخوات اجداده وان علون والخالات للاب او للام او لهما وكذا
خالات الاب والام وان ارتفعن وبنات الاخ سواء كان الاخ للاب او للام او لهما وسواء
كانت بنته لصلبه او بنت بنته او بنت ابنه وبناتهن وان سفلن ومن مسائله
يحرم على النساء مثل ذلك من الرجال الاب وان علا والولد وان سفل والاخ وابنه وابن الاخت والعم وان ارتفع
وكذا الخال فروع ثلاثة الاول النسب يثبت مع النكاح الصحيح ومع الشبهة ولا
يثبت مع الزنا فلو زنا فانخلق من مائه ولد لم ينسب اليه شرعا وهل يحرم على الزاني والزانية
الوجه انه يحرم لانه مخلوق من مائه فهو يسمى ولدا لغة الثاني لو طلق زوجته فوطئت
بالشبهة فان اتت به لاقل من ستة اشهر من وطء الثاني ولستة اشهر فصاعدا من وطء المطلق الحق بالمطلق
اما لو كان للثاني لاقل من ستة وللمطلق لاكثر من اقصى مدة الحمل لم يلحق باحدهما وان احتمل
ان يكون منهما استخرج بالقرعة على تردد اشبهه انه للثاني وحكم اللبن تابع للنسب الثالث
لو انكر الولد ولاعن انتفى عن صاحب الفراش وكان اللبن تابعا له ولو اقر به بعد ذلك عاد نسبه
وهو لا يرث الولد السبب الثاني الرضاع والنظر في شروطه واحكامه انتشار الحرمة بالرضاع
يتوقف على شروط الاول ان يكون اللبن عن نكاح فلو در لم ينشر حرمة وكذا لو كان عن زنا
وفي نكاح الشبهة تردد اشبهه تنزيله على النكاح الصحيح ولو طلق الزوج وهي حامل منه او
مرضع فارضعت ولدا نشر الحرمة كما لو كانت في حباله وكذا لو تزوجت ودخل بها الزوج الثاني
وحملت او لم تحمل اما لو انقطع ثم عاد في وقت يمكن ان يكون للثاني كان له دون الاول ولو اتصل حتى تضع
الحمل من الثاني كان ما قبل الوضع للاول وما بعد الوضع للثاني الشرط الثاني الكمية وهو ما

الولاية للجد بما مضى وكذا لو جن الاب او اغمى عليه لو زال المانع عادت الولاية ولو كان الاب والجد للآخر فمن سبق عقده صح وبطل المتأخر فان تشاحا قدم اختيار الجد ولو اوقعا في حالة

لا تثبت عقد الجد دون الاب **السادسة** اذا زوجها الولي بالمجنون او الخصي صح ولها الخيار اذا بلغت وكذا

لو زوج الطفل بمن بها احد العيوب الموجبة للفسخ ولو زوجها بمملوك لم يكن لها الخيار اذا بلغت

الطفل وقيل بالمنع في الطفل لان نكاح الامة مشروط بخوف العنت ولا خوف في جانب الصبي **السابعة**

لا يجوز نكاح الامة الا باذن مالكها ولو كان امرأة في الدائم والمنقطع وقيل يجوز لها ان تزوج متعة

اذا كانت لامرأة من غير اذنها والاول اشبه **الثامنة** اذا زوج الابوان الصغيرين لزمهما العقد فان مات

احدهما ورثه الآخر ولو عقد عليهما غير ابويهما ومات احدهما قبل البلوغ بطل العقد وسقط المهر

ولو بلغ احدهما فرضي لزم العقد من جهته فان مات عزل من تركته نصيب الآخر فان بلغ واجاز احلف

انه لم يجز للرغبة في الميراث وورث ولو مات الذي لم يجز بطل العقد ولا ميراث **التاسعة**

المولى لعبد في ايقاع العقد ولا يقتصر على الاطلاق الا مقتصرا على مهر امثاله فان زاد كان الزائد في ذمته

به اذا تحرر ويكون مهر المثل على مولاه وقيل في كسبه والاول اظهر وكذا القول في نفقتها **العاشرة**

من تحرر بعضه ليس لمولاه اجبار على النكاح **الحادية عشرة** اذا كانت الامة لمولى عليه كان نكاحها

بيد وليه فاذا زوجها لزم وليس للمولى عليه مع زوال الولاية فسخه ويستحب للمرأة ان تستأذن اباها

في العقد بكرا كانت او ثيبا وان توكل اخاها اذا لم يكن لها اب ولا جد وان تعول على الاكبر اذا كانا

اكثر من اخ ولو تخير كل واحد من الاكبر والاصغر زوجا تخيرت خيرة الاكبر **مسائل ثلاث الاولى**

اذا زوجها الاخوان برجلين فان وكلتهما فالعقد للاول ولو دخلت بمن تزوجها اخيرا الحقت بالحق

الثانية والزم مهرها وانتقلت الى السابق بعد العدة وان اتفقا في حالة واحدة قيل يقدم الاكبر وهو

تحكم وان لم تكن اذنت لهما اجازت عقد ايهما شاءت والاولى لها اجازة عقد الاكبر وبايهما دخلت

قبل الاجازة كان العقد له **الثانية** لا ولاية للام على الولد فلو زوجته فرضي لزم العقد وان كره لزمها

المهر وفيه تردد ويحمل على ما اذا ادعت الوكالة عنه **الثالثة** اذا زوج الاجنبي امرأة فقال الزوج

تسترضع الذمية ويمنعها من شرب الخمر واكل لحم الخنزير ويكره ان يسلم الى اليها تحملها الى منزلها

وتتأكد الكراهة في ارتضاع المجوسية ويكره ان يسترضع من ولادتها عن زنا وروي ان

اُحلّها مولاها فعلها طاب لبنها وزالت الكراهية وهو شاذ ولواحق الرضاع مسائل الاولى

اذا حصل الرضاع المحرم انتشرت الحرمة من المرضعة وفحلها الى المرتضع ومنه اليهما فصار الفحل

له ابا والمرضعة اما وآباؤهما اجدادا وامهاتهما جدات واولادهما اخوة واخوتهما اعماما

واعماما **الثانية** كل من ينتسب الى الفحل من الاولاد ولادة ورضاعا يحرمون على هذا الذي ارتضع

وكذا كل من ينتسب الى المرضعة بالبنوة ولادة وان نزلوا ولا يحرم عليه من ينتسب اليها بالبنوة رضاعا

الثالثة لا ينكح ابو المرتضع في اولاد صاحب اللبن ولادة ولا رضاعا ولا في اولاد زوجته المرضعة ولادة

لانهم صاروا في حكم ولده وهل ينكح اولاده الذين لم يرتضعوا من هذا اللبن في اولاد هذه المرضعة واولاد فحلها

قيل لا والوجه الجواز اما لو ارضعت امرأة ابنا لقوم وبنتا لآخرين جاز ان ينكح اخوة كل واحد منهما في اخوة

الآخر لانه لا نسب بينهم ولا رضاع **الرابعة** الرضاع المحرم يمنع من النكاح سابقا ويبطله

لاحقا فلو تزوج رضيعة فارضعتها من يفسد نكاح الصغيرة بارضاعها كامه وجدته

واخته وزوجة الاب والاخ اذا كان لبن المرضعة منهما فسد النكاح فان انفردت المرتضعة

بالارتضاع مثل ان سعت اليها فامتصت ثديها من غير شعور المرضعة سقط مهرها لبطلان

العقد الذي باعتباره يثبت المهر ولو تولت المرضعة ارضاعها مختارة قيل كان للصغيرة نصف

المهر لانه فسخ حصل قبل الدخول ولم يسقط لانه ليس من الزوجة وللزوج الرجوع على المرضعة

بما اداه ان قصدت الفسخ وفي الكل تردد منشؤه الشك في ضمان منفعة البضع ولو كان له زوجتان

كبيرة وصغيرة فارضعتها الكبيرة حرمتا ابدا ان كان دخل بالكبيرة والا حرمت الكبيرة حسب وللكبيرة

مهرها ان كان دخل بها والا فلا مهر لها لان الفسخ جاء منها وللصغيرة مهرها لانفساخ العقد

بالجمع وقيل يرجع به على الكبيرة ولو ارضعت الكبيرة له زوجتين صغيرتين

والمرتضعتان ان كان دخل بالكبيرة والا حرمت الكبيرة ولو كان له زوجتان كبيرتان وزوجة

ما انبت اللحم وشدّ العظم ولا حكم لما دون العشر الا في رواية شاذة وهل يحرم بالعشر فيه
روايتان اصحهما انه لا يحرم وينشر الحرمة ان بلغ خمس عشرة رضعة او رضع يوما وليلة ويعتبر في
الرضعات المذكورة قيود ثلاثة ان تكون الرضعة كاملة وان تكون الرضعات متوالية وان ترتضع
من الثدي ويرجع في تقدير الرضعة الى العرف وقيل ان يروى الصبي ويصدر من قبل نفسه فلو
التقم الثدي ثم لفظه وعاود فان كان اعرض اولا فهي رضعة وان كان لا بنية الاعراض كالتنفس او الالتفات
الى ملاعب او الانتقال من ثدي الى آخر كان الكل رضعة واحدة ولو منع قبل استكمال الرضعة
لم يعتبر في العدد ولا بد من توالي الرضعات بمعنى ان المرأة الواحدة تنفرد باكمالها فلو رضع من واحدة
بعض العدد ثم رضع من اخرى بطل حكم الاول ولو تناوب عليه عدة نساء لم ينشر الحرمة ما لم يكمل من
واحدة خمس عشرة رضعة ولاء ولا يصير صاحب اللبن مع اختلاف المرضعات ابا ولا ابوه جدا ولا المرضعة اما
ولا بد من ارتضاعه من الثدي في قول مشهور تحقيقا لمسمى الارتضاع فلو وجر في حلقه او وصل
الى جوفه بحقنة وما شاكلها لم ينشر وكذا لو جبن فاكله جبنا وكذا يجب ان يكون اللبن بحاله فلو مزج
فالقي في فم الصبي مائع ورضع فامتزج حتى خرج عن كونه لبنا لم ينشر ولو ارتضع من ثدي الميتة او رضع بعض
الرضعات وهي حية ثم اكملها ميتة لم ينشر لانها خرجت بالموت عن التحاق الاحكام فهي كالبهيمة المرضعة
وفيه تردد **الشرط الثالث** ان يكون الرضاع في الحولين ويراعى ذلك في المرتضع لقوله عليه السلام
لا رضاع بعد فطام وهل يراعى في ولد المرضعة الاصح انه لا يعتبر فلو مضى لولدها اكثر من حولين ثم
ارضعت من له دون الحولين نشر الحرمة ولو رضع العدد الا رضعة فتم الحولان ثم اكمله بعدهما لم ينشر
وكذا لو تم الحولان ولم يرو من الاخيرة وينشر اذا تمت الرضعة مع تمام الحولين **الشرط الرابع**
ان يكون اللبن لفحل واحد فلو ارضعت بلبن فحل واحد مائة حرم بعضهم على بعض وكذا لو نكح
الفحل عشرا وارضعت كل واحدة واحدا او اكثر حرم التناكح بينهم جميعا ولو ارضعت اثنين بلبن فحلين
لم يحرم احدهما على الآخر وفيه رواية اخرى مهجورة ويحرم اولاد هذه المرضعة نسبا على المرتضع منها ويستحب
ان يختار للرضاع العاقلة المسلمة العفيفة الوضيئة ولا يسترضع الكافرة ومع الاضطرار يسترضع

وبناتها وان سفلن تقدمت ولادتهن او تأخرت ولو لم يكن في حجره وعلى الموطوءة اب الواطئ
وان علا واولاده وان سفلوا تحريماً مؤبداً ولو تجرد العقد عن الوطء حرمت الزوجة على ابيه وان علا ولم
تحرم بنت الزوجة عيناً بل جمعاً ولو فارقها جاز له نكاح بنتها وهل تحرم امها بنفس العقد فيه روايتان
اشهرهما انها تحرم ولا تحرم مملوكة الاب على الابن بمجرد الملك ولا مملوكة الابن على الاب ولو وطئ
احدهما مملوكته حرمت على الآخر ولا يجوز لاحدهما ان يطأ مملوكة الآخر الا بعقد او تحليل ويجوز للاب
ان يقوّم مملوكة ابنه اذا كان صغيراً ثم يطأها بالملك ولو بادر احدهما فوطئ مملوكة الآخر من
غير شبهة كان زانياً لكن لا حد على الاب وعلى الابن الحد ولو كان هناك شبهة سقط
الحد ولو حملت مملوكة الاب من الابن مع الشبهة عتق ولا قيمة على الابن ولو حملت مملوكة الابن
من الاب لم ينعتق على الاب فكه الا ان يكون انثى ولو وطئ الاب زوجة ابنه لشبهة لم تحرم على الولد
لسبق الحل وقيل تحرم لانها منكوحة الاب ويلزم الاب مهرها ولو عاودها الولد فان قلنا الوطء بالشبهة ينشر
الحرمة كان عليه مهران وان قلنا لا تحرم وهو الاصح فلا مهر سوى الاول ومن توابع المصاهرة
تحريم اخت الزوجة جمعاً لا عيناً وبنت اخت الزوجة وبنت اخيها جمعاً الا ان ترضى الزوجة ولو اذنت
صح وله ادخال العمة والخالة على بنت اخيها او اختها ولو كره المدخول عليها ولو تزوج
بنت الاخ او بنت الاخت على العمة او الخالة من غير اذنهما كان العقد باطلاً وقيل كان للعمة
والخالة الخيار في اجازة العقد وفسخه او فسخ عقدهما بغير طلاق والاعتزال
والاول اصح واما الزنا فان كان طارياً لم ينشر الحرمة كمن تزوج بامرأة ثم زنى بامها
او بنتها او لاط باخيها او ابيها او ابنها او زنى بمملوكته اب الموطوءة او ابنه فان ذلك
كله لا يحرم السابقة وان كان الزنا سابقاً على العقد فالمشهور تحريم بنت العمة والخالة
اذا زنى بامهما اما الزنا بغيرهما هل ينشر حرمة المصاهرة كالوطء الصحيح فيه روايتان احداهما ينشر
والاخرى لا ينشر واما الوطء بالشبهة فالذي خرجه الشيخ رحمه الله انه ينزل
منزلة النكاح الصحيح وفيه تردد اظهره انه لا ينشر لكن يلحق معه النسب واما النظر واللمس فيما

٢٢٩

احدى الزوجتين اولا ثم ارضعت الاخرى حرمت المرضعة الاولى والصغيرة دون الثانية لانها
ارضعتها وهي بنته وقيل بل تحرم ايضا لانها صارت امّ من كانت زوجته وهو اولى وفي كل هذه الصور
ينفسخ نكاح الجميع لتحقق الجمع المحرّم واما التحريم فعلى ما صوّرناه ولو طلّق زوجته فارضعت
زوجته الرضيعة حرمتا عليه الخامسة لو كان له امة يطأها فارضعت زوجته الرضيعة
حرمتا جميعا ويثبت مهر الصغيرة ولا يرجع به على الامة لانه لا يثبت للمولى مال في ذمة مملوكته
نعم لو كانت موطوءة بالعقد رجع به عليها ويتعلق برقبتها وعندي في ذلك تردد ولو قلنا يرجع
بالمهر لما قلنا ببيع المملوكة فيه بل يتبع به اذا تحررت السادسة لو كان لاثنين
زوجتان صغيرة وكبيرة وطلّق كل واحد منهما زوجته وتزوج بالاخرى ثم ارضعت الكبيرة
الصغيرة حرمت الكبيرة عليهما وحرمت الصغيرة على من دخل بالكبيرة السابعة اذا قال
هذه اختي من الرضاع او بنتي على وجه يصح فان كان قبل العقد حكم عليه بالتحريم ظاهرا وان كان
بعد العقد ومعه بيّنة حكم بها فان كان قبل الدخول فلا مهر وان كان بعده كان لها المسمى وان
فقد البيّنة وانكرت الزوجة لزمه المهر كله مع الدخول ونصفه مع عدمه على قول مشهور
ولو قالت المرأة ذلك بعد العقد لم يقبل دعواها في حقه الا ببيّنة ولو كان قبله حكم عليها بظاهر
الاقرار الثامنة لا تقبل الشهادة بالرضاع الا مفصّلة لتحقق الخلاف في الشرائط المحرّمة
واحتمال ان يكون الشاهد استند الى عقيدته واما اخبار الشاهد بالرضاع فيكفي مشاهدته ملتقما ثدي المرأة ماصّا له
على العادة حتى يصدر التاسعة اذا تزوجت كبيرة بصغير ثم فسخت اما لعيب فيه واما لانها كانت مملوكة
فاعتقت او لغير ذلك ثم تزوجت باخر وارضعته بلبنه حرمت على الزوج لانها كانت حليلة ابنه وعلى الصغير لانها
منكوحة ابيه العاشرة لو زوّج ابنه الصغير بابنة اخيه الصغيرة ثم ارضعت جدتهما احدهما انفسخ نكاحهما
لان المرتضع ان كان هو الذكر فهو اما عم لزوجته واما خال وان كانت الانثى فقد صارت اما عمة واما خالة السبب
الثالث المصاهرة وهي تتحقق مع الوطء الصحيح وتشكل مع الزنا والوطء بالشبهة والنظر واللمس فالبحث حينئذ في
الامور الاربعة اما النكاح الصحيح فمن وطئ امرأة بالعقد الصحيح او الملك حرم على الواطئ ام الموطوءة وان علت وبناتها

٢٢٨

الأخرى إن كانت مما لها بالتحريم ومع جهلها فلا مهر. الثالثة: من زنى بامرأة لم يحرم عليه
نكاحها وكذا لو كانت مشهورة بالزنا وكذا لو زنت امرأته وإن أصرّت على الأصح ولو زنى بذات بعل أو في عدة
رجعية حرمت عليه أبداً في قول مشهور. الرابعة: من فجر بغلام فأوقبه حرم على الواطئ أم الموطوء
وأخته وبنته ولا تحرم إحداهن لو كان عقدها سابقاً. الخامسة: إذا عقد المحرم على امرأة عالماً
بالتحريم حرمت عليه أبداً ولو كان جاهلاً فسد عقده ولم تحرم. السادسة: لا تحل ذات البعل لغيره
إلا بعد مفارقته وانقضاء العدة إن كانت ذات عدة.

السبب الرابع: استيفاء العدد وهو قسمان: **الأول**
إذا استكمل الحر أربعاً بالعقد الدائم حرم عليه ما زاد غبطة ولا يحل له من الإماء بالعقد أكثر من اثنتين من جملة
الأربع وإذا استكمل العبد أربعاً من الإماء أو حرتين أو حرة وأمتين حرم عليه ما زاد ولكل منهما أن ينكح بالعقد
المنقطع ما شاء وكذا بملك اليمين.

مسألتان: الأولى إذا طلق واحدة من الأربع حرم عليه العقد
على غيرها حتى تنقضي عدتها إن كان الطلاق رجعياً ولو كان بائناً جاز له العقد على الأخرى في الحال وكذا
الحكم في نكاح أخت الزوجة على كراهية مع البينونة. **الثانية**: إذا طلق إحدى الأربع بائناً وتزوج
اثنتين فإن سبقت إحداهما كان العقد لها وإن اتفقتا في حالة بطل العقدان وروي أنه يتخير
وفي الرواية ضعف.

القسم الثاني: إذا استكملت المرأة ثلاث طلقات حرمت على المطلق حتى تنكح زوجاً
غيره سواء كانت تحت حر أو عبد وإذا استكملت الأمة طلقتين حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره
ولو كانت تحت حر وإذا استكملت المطلقة تسع طلقات للعدة ينكحها بينها رجلان حرمت على المطلق
أبداً.

السبب الخامس: اللعان وهو سبب لتحريم الملاعنة تحريماً مؤبداً وكذا قذف الزوجة الصماء أو الخرساء
بما يوجب اللعان لو لم تكن كذلك.

السبب السادس: الكفر والنظر فيه يستدعي بيان مقاصد: **الأول**
لا يجوز للمسلم نكاح غير الكتابية إجماعاً وفي تحريم الكتابية من اليهود والنصارى روايتان
أشهرهما المنع في النكاح الدائم والجواز في المؤجل وملك اليمين وكذا حكم المجوس على أشبه
الروايتين ولو ارتد أحد الزوجين قبل الدخول وقع الفسخ في الحال وسقط المهر إن كان من المرأة
ونصفه إن كان من الرجل ولو وقع بعد الدخول وقف الفسخ على انقضاء العدة.

٢٣١

يسوغ لغير المالك كنظر الوجه ولمس الكف لا ينشر الحرمة وما لا يسوغ لغير المالك كنظر الفرج

والقبلة ولمس باطن الجسد بشهوة فيه تردد أظهره أنه يثمر كراهية ومن قال ينشر الحرمة قصر التحريم

على أب اللامس والناظر وابنه خاصة دون أم المنظورة والملموسة وبنتيهما ويلحق بالرضاع في جميع ذلك

حكم النسب المقصد الثاني في مسائل من تحريم الجمع وهي ست الأولى لو تزوج

أختين كان العقد للسابقة وبطل عقد الثانية ولو تزوجهما في عقد واحد قيل يبطل نكاحهما وروي

أنه يتخير أيتهما شاء والأول أشبه والرواية ضعيفة الثانية لو وطئ أمة بالملك ثم تزوج أختها قيل يصح

وحرمت الموطوءة بالملك أولا ما دامت الثانية في حباله ولو كان له أمتان فوطئهما قيل حرمت وطي

الثانية حتى يخرج الأولى عن ملكه وقيل إن كان بجهالة لم تحرم الأولى وإن كان مع العلم حرمت حتى يخرج الثانية

لا للعود إلى الأولى ولو أخرجها للعود والأشبه الحل الثالثة لا يجوز نكاح بنت الأخ على العمة وبنت الأخت على الخالة

إلا برضاهما الثالثة قيل لا يحل للحر العقد على الأمة إلا بشرطين عدم الطول وهو المهر والنفقة وخوف العنت

وهو المشقة من الترك وقيل يكره ذلك من دونهما وهو الأشهر فعلى الأول لا ينكح إلا أمة لزوال العنت

ومن قال بالثاني أباح اثنتين اقتصارا في المنع على موضع الوفاق الرابعة لا يجوز للعبد أن يتزوج أكثر

من حرتين الخامسة لا يجوز نكاح الأمة على الحرة إلا بإذنها فإن بادر كان العقد باطلا وقيل

للحرة الخيار في الفسخ والإمضاء ولها فسخ عقد نفسها والأول أشبه أما لو تزوج الحرة على الأمة كان

ماضيا ولها الخيار في نفسها إن لم تعلم ولو جمع بينهما في عقد واحد صح عقد الحرة دون الأمة

السادسة إذا دخل بصبية لم تبلغ تسعا فأفضاها حرم عليه وطؤها ولم تخرج من حباله ولو

لم يفضها لم تحرم على الأصح المقصد الثالث في مسائل التحريم العيني وهي ست الأولى من تزوج

امرأة في عدتها عالما حرمت عليه أبدا وإن جهل العدة والتحريم ودخل حرمت أيضا ولو لم يدخل

بطل ذلك العقد وكان له استئنافه الثانية إذا تزوج في العدة ودخل فحملت فإن كان جاهلا

لحق به الولد إن جاء لستة أشهر فصاعدا منذ دخل بها وفرق بينهما ولزمه المهر بتمامه

للأول وتستأنف أخرى للثاني وقيل تجزئ عدة واحدة ولها مهرها على الأول ومهر على الآخر

[illegible]

إليه من الأحكام. الفصل الثالث في مسائل مترتبة على اختلاف الدين. الأولى: إذا تزوج
امرأة وبنتها ثم أسلم بعد الدخول بهما حرمتا، وكذا لو كان دخل بالأم. أما لو لم يكن دخل بواحدة بطل
عقد الأم دون البنت ولا اختيار. وقال الشيخ: له التخيير، والأول أشبه. ولو أسلم عن أمة وبنتها فإن كان
وطئهما حرمتا، وإن كان وطئ إحداهما حرمت الأخرى، وإن لم يكن وطئ واحدة تخير. ولو أسلم عن أختين
تخير أيتهما شاء ولو كان وطئهما، وكذا لو كان عنده امرأة وعمتها أو خالتها ولم تجز العمة
والخالة الجمع. أما لو رضيتا صح الجمع. ولو أسلم عن حرة وأمة. **الثانية**: إذا أسلم
المشرك وعنده حرة وثلاث إماء بالعقد فأسلمن معه تخير مع الحرة اثنتين إذا
رضيت الحرة. ولو أسلم الحر وعنده أربع إماء بالعقد تخير اثنتين. ولو كن حرائر ثبت عقده
عليهن. وكذا لو أسلمن قبل انقضاء العدة. ولو كن أكثر من أربع فأسلم بعضهن كان بالخيار بين
اختيارهن والتربص، فإن لحقن به أو بعضهن ولم يزدن عن أربع ثبت عقده عليهن، وإن زدن تخير
أربعا. ولو اختار من سبق إسلامهن لم يكن له خيار في الباقيات ولو لحقن قبل العدة.
الثالثة: لو أسلم العبد وعنده أربع حرائر وثنيات فأسلم معه اثنتان ثم أعتق ولحق به من بقي
لم يزد على اختيار اثنتين لأنه كمال العدد المحلل له. ولو أسلمن ثم أعتق ثم أسلم البواقي أو أسلمن بعد عتقه
وإسلامه في العدة ثبت نكاحه عليهن لاتصافه بالحرية المبيحة للأربع. وفي الفرق إشكال. **الرابعة**
اختلاف الدين فسخ لا طلاق، فإن كان من المرأة قبل الدخول سقط به المهر، وإن كان من الرجل
فنصفه على قول مشهور. وإن كان بعد الدخول فقد استقر ولم يسقط بالعارض. ولو كان
المهر فاسدا وجب مهر المثل مع الدخول، وقبله نصفه إن كان الفسخ من الرجل. ولو لم يسم مهرا
والحال هذه كان لها المتعة كالمطلقة. ولو دخل الذمي وأسلم وكان المهر خمرا ولم تقبضه قيل
يسقط، وقيل: يجب مهر المثل، وقيل: تجب القيمة عند مستحليه، وهو الأصح. الخامسة: إذا ارتد المسلم
بعد الدخول حرم عليه وطء الزوجة المسلمة [illegible]
[illegible] انقضاء العدة قال الشيخ [illegible]

كان ولا يسقط شيء من المهر لاستقراره بالدخول وان كان الزوج ولد على الفطرة فارتد انفسخ
النكاح في الحال ولو كان بعد الدخول لانه لا يقبل عوده واذا اسلم زوج الكتابية فهو على
نكاحه سواء كان قبل الدخول او بعده ولو اسلمت زوجته قبل الدخول انفسخ العقد ولا مهر
وان كان بعد الدخول وقف الفسخ على انقضاء العدة وقيل ان كان الزوج بشرائط الذمة كان نكاحه
باقيا غير انه لا يمكن من الدخول عليها ليلا ولا من الخلوة بها نهارا والاول اشبه واما غير
الكتابيين فاسلام احد الزوجين موجب لانفساخ العقد في الحال ان كان قبل الدخول وان كان بعده
وقف على انقضاء العدة ولو انتقلت زوجة الذمي الى غير دينها من ملل الكفر وقع الفسخ في الحال ولو
عادت الى دينها وهو بناء على انه لا يقبل منها الا الاسلام واذا اسلم الذمي على اكثر من اربع من المنكوحات
بالعقد الدائم استدام اربعا من الحرائر او امتين وحرتين ولو كان عبدا استدام حرتين او حرة
وامتين وفارق سائرهن ولو لم يزد عددهن عن النصاب كان عقدهن ثابتا وليس للمسلم
اجبار زوجته الذمية على الغسل لان الاستمتاع ممكن من دونه ولو اتصفت بما يمنع الاستمتاع
كالنتن الغالب وطول الاظفار المنفرات كان له الزامها بازالته وله منعها من الخروج الى الكنائس
والبيع كما له منعها من الخروج من منزله وكذا له منعها من شرب الخمر واكل لحم الخنزير
واستعمال النجاسات **المقصد الثاني في كيفية الاختيار** ويحصل بالقول الدال على الامساك كقوله
اخترتك او امسكتك وما اشبهه ولو رتب الاختيار ثبت عقد الاربع الاول واندفع البواقي ولو
قال لما زاد على الاربع اخترت فراقكن ثبت نكاح البواقي ولو قال لواحدة طلقتك صح
نكاحها وطلقت وكانت من الاربع ولو طلق اربعا اندفع البواقي وثبت نكاح المطلقات ثم طلقن
بالطلاق لانه لا يواجه به الا الزوجة اذ موضوعه ازالة قيد النكاح والظهار والايلاء
ليس له حكم في الاختيار لانه قد يواجه به غير الزوجة واما بالفعل مثل ان يطأ
اذ ظاهره الاختيار ولو وطئ اربعا ثبت عقدهن واندفع البواقي ولو قبل او لمس
بشهوة يمكن ان يقال هو اختيار كما هو رجعة في حق المطلقة وهو يشكل بما يقارب

التساوي في الاسلام وهل يشترط التساوي في الايمان فيه روايات اظهرها الاكتفاء بالاسلام
وان تاكد استحباب الايمان وهو في طرف الزوجة اتم لان المرأة تاخذ من دين بعلها نعم
لا يصح نكاح الناصب المعلن بعداوة اهل البيت عليهم السلام لارتكابه ما يعلم بطلانه
من دين الاسلام وهل يشترط تمكنه من النفقة قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه ولو تجدد عجز الزوج
عن النفقة هل تتسلط على الفسخ فيه روايتان اشهرهما انه ليس لها ويجوز نكاح الحرة
العبد والعربية العجمي والهاشمية غير الهاشمي وبالعكس وكذا ارباب الصنائع الدنية بذوات الدين
والبيوتات ولو خطب المؤمن القادر على النفقة وجب اجابته وان كان اخفض نسبا ولو امتنع الولي كان
عاصيا ولو انتسب الزوج الى قبيلة فبان من غيرها كان للزوجة الفسخ وقيل ليس لها وهو اشبه
يكره ان يزوج الفاسق ويتأكد في شارب الخمر ان تزوج المؤمنة بالمخالف ولا باس بالمستضعف وهو
الذي لا يعرف بعناد **الثانية** اذا تزوج بامرأة ثم علم انها كانت قد زنت لم يكن له فسخ العقد ولا الرجوع
على الولي بالمهر وروي ان له الرجوع ولها الصداق بما استحل من فرجها وهو شاذ **الثالثة** لا يجوز
التعريض بالخطبة لذات العدة الرجعية لانها زوجة ويجوز في المطلقة ثلاثا من الزوج وغيره
ولا يجوز التصريح لها منه ولا من غيره واما المطلقة تسعا للعدة ينكحها بينها رجلان فلا يجوز
التعريض لها من الزوج ويجوز من غيره ولا يجوز التصريح في العدة منه ولا من غيره واما المعتدة البائن
سواء كانت عن خلع او فسخ يجوز التعريض لها من الزوج وغيره والتصريح من الزوج دون غيره
والتعريض ان يقول رب راغب فيك او حريص عليك وما اشبهه والتصريح ان يخاطبها بما لا
يحتمل الا النكاح مثل ان يقول اذا انقضت عدتك تزوجتك ولو صرح بالخطبة في موضع المنع ثم
انقضت العدة لم تحرم **الرابعة** اذا خطب فاجابت قيل حرم على غيره خطبتها ولو تزوج ذلك
الغير كان العقد صحيحا **الخامسة** اذا تزوج المطلقة ثلاثا وشرط انه اذا حللها فلا
نكاح بينهما بطل العقد وربما قيل بلغو الشرط ولو شرط الطلاق قيل يصح النكاح ويبطل الشرط
ولها مهر المثل ان دخل ولو لم يصرح بالشرط في العقد وكان ذلك في نيته او نية الزوجة او الولي لم يفسد

في حكم الزوجة اذا لم يكن عن فطرة **السادسة** اذا اسلم وعنده اربع وثنيات مدخول بهن لم يجز له العقد على اخرى ولا على اخت احداهن زوجاته حتى تنقضي العدة مع بقائهن على الكفر ولو اسلمت

الوثنية فتزوج زوجها باختها قبل اسلامه وانقضت العدة وهو على كفره صح عقد الثانية ولو اسلمتا قبل انقضاء عدة الاولى تخير كما لو تزوجهما كافرة **السابعة** اذا اسلم الوثني ثم ارتد وانقضت

عدتها على الكفر فقد بانت منه ولو اسلمت في العدة ورجع الى الاسلام في العدة فهو احق بها

ولو خرجت وهو كافر فلا سبيل له عليها **الثامنة** لو ماتت احداهن بعد اسلامهن قبل الاختيار لم يبطل اختياره لها فان اختارها ورث نصيبه منها وكذا لو متن كلهن كان له الاختيار فاذا اختار

اربعا ورثهن لان الاختيار ليس استئناف عقد وانما هو تعيين لذات العقد الصحيح ولو مات

متن قبل بطل الخيار والوجه استعمال القرعة لان فيهن وارثات ومن وارثات ولو مات الزوج قبلهن

كان عليهن الاعتداد منه لان منهن من تلزمها العدة ولما لم يحصل الامتياز الزمن لعدة احتياطا بابعد

الاجلين اذ كل واحدة تحتمل ان تكون هي الزوجة وان تكون فالحامل تعتد بعدة الوفاة ووضع

الحمل والحائل تعتد بابعد الاجلين من عدة الطلاق والوفاة **التاسعة** اذا اسلم واسلمن

لزمه نفقة الجميع حتى يختار اربعا فتسقط نفقة البواقي لانهن في حكم الزوجات وكذا لو اسلمن

وهو على كفره فلو لم يدفع النفقة كان لهن المطالبة بها عن الحاضر والماضي سواء اسلم او بقي

على الكفر ولا يلزمه النفقة لو اسلم دونهن لتحقق منع الاستمتاع منهن ولو اختلفت فقال في

السابق الى الاسلام فالقول قول الزوج استصحابا للبراءة الاصلية ولو مات ورثه اربع منهن لكن لما لم

يتعين فالحصة لهن حتى يصطلحن والوجه القرعة او التشريك ولو مات قبل اسلامهن لم يرثن

لان الكافر لا يرث المسلم ويمكن ان يقال ترث من اسلم قبل القسمة **العاشرة** روى عمار الساباطي عن

ابي عبد الله عليه السلام ان اباق العبد طلاق امرأته وانه بمنزلة الارتداد فان رجع وهي في العدة فهي

امرأته بالنكاح الاول وان رجع بعد العدة وقد تزوجت فلا سبيل له عليها وفي العمل بها تردد مستند

ضعف السند مسائل من لواحق العقد في سبع الاولى الكفاءة شرط في النكاح وهي

ويستحب ان تكون مؤمنة عفيفة وان يسألها عن حالها مع التهمة وليس شرطا في الصحة ويكره
ان تكون زانية فان فعل فليمنعها من الفجور وليس شرطا في الصحة ويكره ان يتمتع ببكر ليس لها اب
فان فعل فلا يفتضها وليس بمحرم **وفروع ثلاثة الاول** اذا اسلم المشرك وعنده كتابية بالعقد
المنقطع كان عقدها ثابتا وكذا لو كن اكثر ولو سبقت هي وقف على انقضاء العدة ان كان دخل بها
فان انقضت ولم يسلم بطل العقد وان لحق بها قبل العدة فهو احق بها ما دام اجله باقيا ولو انقضى
قبل اسلامه لم يكن له عليها سبيل **الثاني** لو كانت غير كتابية فاسلم احدهما بعد الدخول وقف
الفسخ على انقضاء العدة وتبين منه بانقضاء الاجل وخروج العدة فايهما حصل قبل اسلامه انفسخ
النكاح **الثالث** لو اسلم وعنده حرة وامة ثبت عقد الحرة وفي عقد الامة على رضا الحرة تردد **واما**
المهر فهو شرط في عقد المتعة خاصة يبطل بفواته العقد ويشترط فيه ان يكون مملوكا
معلوما اما بالكيل او الوزن او المشاهدة او الوصف ويتقدر بالمراضاة قل او كثر ولو
كفا من بر ويلزم دفعه بالعقد ولو وهبها المدة قبل الدخول لزمه النصف ولو دخل استقر
المهر بشرط الوفاء بالمدة ولو اخلت ببعضها كان له ان يضع من المهر بنسبتها ولو تبين
فساد العقد اما بان ظهر لها زوج او كانت اخت زوجته او امها وما شاكل ذلك من موجبات
الفسخ ولم يكن دخل فلا مهر لها ولو قبضته كان له استعادته ولو تبين بعد الدخول
كان لها ما اخذت وليس عليه تسليم ما بقي ولو قيل لها المهر ان كانت جاهلة ويستعاد ما اخذت
ان كانت عالمة كان حسنا **واما الاجل** فهو شرط في عقد المتعة ولو لم يذكره انعقد دائما وتقديره
اليهما طال او قصر كالسنة والشهر واليوم ولا بد ان يكون محروسا من الزيادة والنقصان
ولو اقتصر على بعض يوم جاز بشرط ان يقرنه بغاية معلومة كالزوال او الغروب ويصح ان يعين شهرا
متصلا بالعقد ومنفصلا عنه ولو اطلق اقتضى الاتصال بالعقد فلو تركها حتى انقضى قدر الاجل
خرجت من عقده واستقر لها الاجرة ولو قال مرة او مرتين ولم يجعل ذلك مقيدا بزمان لم يصح وصار دائما
وفي رواية دالة على الجواز وانه لا ينظر اليها بعد ايقاع ما شرطه وهي مطرحة لضعفها ولو عقد على المرة

وقيل يصح العقد فمع التحلل تحل للمطلق مع الفرقة وانقضاء العدة وكل موضع قلنا لا تحل له
يفسد لا يكفي الوطء ما لم يكن عقد صحيح **السادسة** نكاح الشغار باطل وهو ان تتزوج امرأتان
برجلين على ان يكون مهر كل واحدة نكاح الاخرى اما لو زوج الوليان كل منهما صاحبه وشرط لكل واحدة
مهرا معلوما صح ولو زوجه بمهر معلوم وشرط ان يزوجه الاخرى بمهر معلوم صح العقدان وبطل
المسمى لانه شرط مع المهر تزويجا وهو غير لازم والنكاح لا يدخله الخيار فكان لها مهر المثل وفيه تردد
وكذا لو زوجه وشرط ان ينكحه الزوج فلانة ولم يذكر مهرا **الفرع** لو قال زوجتك بنتي
على ان تزوجني بنتك على ان يكون نكاح بنتي مهرا لبنتك صح نكاح بنته وبطل نكاح بنت المخاطب ولو
قال على ان يكون نكاح بنتك مهرا لبنتي بطل نكاح بنته وصح نكاح بنت المخاطب **السابعة** يكره
العقد على القابلة اذا ربته وبنتها وان يزوج ابنه بنت زوجته من غيره اذا ولدتها بعد مفارقته ولا بأس
بمن ولدتها قبل نكاح الاول وان يتزوج بمن كانت ضرة لامه قبل ابيه وبالزانية قبل ان تتوب **القسم الثاني**
في النكاح المنقطع وهو سائغ في دين الاسلام لتحقق شرعيته وعدم ما يدل على رفعه والنظر فيه يستدعي بيان
اركانه واحكامه **واركانه اربعة** الصيغة والمحل والمهر والاجل **اما الصيغة** فهي اللفظ الذي
وضعه الشرع وصلة الى انعقاده وهو ايجاب وقبول والالفاظ الايجابية ثلثة زوجتك ومتعتك وانكحتك ايها حصل وقع
الايجاب به ولا ينعقد بغيرها كلفظ التمليك والهبة والاجارة والقبول هو اللفظ الدال على الرضا بذلك
الايجاب كقولك قبلت النكاح او المتعة ولو قال قبلت واقتصر او رضيت جاز ولو بدأ بالقبول فقال تزوجت
فقالت زوجتك صح ويشترط فيهما الاتيان بهما بلفظ الماضي فلو قال اقبل او ارضى وقصد الانشاء جاز
وقيل لو قال اتزوجك مدة كذا بمهر كذا وقصد الانشاء فقالت زوجتك صح وكذا لو قالت نعم
واما المحل فيشترط ان تكون الزوجة مسلمة او كتابية كاليهودية والنصرانية والمجوسية على اشهر الروايات
ويمنعها من شرب الخمر وارتكاب المحرمات اما المسلمة فلا تتمتع الا بالمسلم خاصة ولا يجوز بالوثنية
ولا الناصبية المعلنة بالعداوة كالخوارج ولا يستمتع امة وعنده حرة الا باذنها ولو فعل كان العقد باطلا
وكذا لا يدخل عليها بنت اخيها ولا بنت اختها الا مع اذنها ولو فعل كان العقد باطلا

كان الولي للكل الثلث فإن كانا المالك واحد فالولي له وإن كانا كالاثنين كان الولي بينهما نصفين

ولو اشترط أحدهما أو شرط زيادة عن نصيبه لزم الشرط ولو كان أحد الزوجين حرا الحق الولد

سواء كان الحر هو الأب أو الأم إلا أن يشترط المولى رقية الولد فإن شرط لزم الشرط على قول مشهور

الثالثة إذا تزوج الحر أمة من غير إذن المالك ثم وطئها قبل الرضا عالما بالتحريم كان زانيا

وعليه الحد ولا مهر إن كانت عالمة مطاوعة والولد يكون للمالك رقا لمولاها وإن كان الزوج جاهلا

أو كان هناك شبهة فلا حد ووجب المهر وكان الولد حرا لكن يلزمه قيمته لمولى الأمة يوم

سقط حيا وكذا لو عقد عليها لدعواها الحرية لزمه المهر وقيل عشر قيمتها إن كانت بكرا ونصف

العشر إن كانت ثيبا وهو المروي ولو كان دفع إليها مهرا استعاد ما وجد منه وكان أولادها منه رقا وعلى الزوج

أن يفكهم بالقيمة ويلزم المولى دفعهم إليه ولو لم يكن له مال سعى في قيمتهم وإن أبى السعي

قيل يجب أن يفديهم الإمام قيل نعم ولا على رواية فيها ضعف وقيل لا يجب لأن القيمة لازمة للأب

بسبب الحيلولة ولو قيل يدفع القيمة على الإمام فمن سهم الرقاب ومنهم من

أطلق **الرابعة** إذا تزوج عبد بأمة من غير إذن المالكين ثم أجاز المولى قبل الفسخ قيل نعم ولا يستحبا

أشبه ولو أجاز كان الخيار للمالك في إمضاء العقد وفسخه ولا خيار للأمة **الخامسة**

إذا تزوج العبد بحرة مع العلم بعدم الإذن لم يكن لها مهر ولا نفقة مع علمها بالتحريم وكان أولادها

منه رقا ولو كانت جاهلة كانوا أحرارا ولا يجب عليها قيمتهم وكان مهرها لازما للذمة

إن كانت دخل بها يتبع به إذا تحرر **السادسة** إذا تزوج عبد بأمة لغير مولاه فإن أذن المولى

فالولد لهما وكذا لو لم يأذنا ولو أذن أحدهما كان الولد لمن لم يأذن ولو زنا بأمة غير مولاه كان الولد لمولى

الأمة **السابعة** لو تزوج أمة بين شريكين ثم اشترى حصة أحدهما بطل العقد وحرم عليه وطؤها

ولو أمضى الشريك الآخر العقد بعد الابتياع لم يصح وقيل يجوز أن يطأها بذلك العقد وهو ضعيف

ولو حللها له قيل يحل وهو مروي وقيل لا لأن سبب الاستباحة لا يتبعض وكذا لو ملك نصفها وكان الباقي

حرا لم يجز له وطؤها بالملك ولا بالعقد الدائم فإن هاياها على الزمان قيل يجوز أن يعقد عليها متعة في الزمان

٢٣٩

انعقد دائما ولو قرن ذلك بمدة صح متعة **واما احكامه فثمانية الاول** اذا ذكر الاجل والمهر صح

العقد ولو اخل بالمهر مع ذكر الاجل بطل العقد ولو اخل بالاجل حسب بطل متعة وانعقد دائما

الثاني كل شرط يشترط فيه فلا بد ان يقرن بالايجاب والقبول ولا حكم لما يذكر قبل العقد

ما لم يستعد فيه ولا لما يذكر بعده ولا يشترط مع ذكره في العقد اعادته بعده ومن الاصحاب من شرط

اعادته بعد العقد وهو بعيد **الثالث** للبالغة الرشيدة ان تمتع نفسها وليس لوليها اعتراض

بكرا كانت او ثيبا على الاشهر **الرابع** يجوز ان يشترط عليها الاتيان ليلا او نهارا وان يشترط المرة

او المرات في الزمان المعين **الخامس** يجوز العزل للمتمتع ولا يقف على اذنها ويلحق الولد به لو حملت

وان عزل لاحتمال سبق المني من غير تنبه ولو نفاه عن نفسه انتفى ظاهرا ولم يفتقر الى اللعان **السادس**

لا يقع بها الطلاق وتبين بانقضاء المدة ولا يقع بها ايلاء ولا لعان على الاظهر وفي الظهار تردد اظهره

انه يقع **السابع** لا يثبت بهذا العقد ميراث بين الزوجين شرطا سقوطه او اطلقا ولو شرطا التوارث

او شرطه احدهما قيل يلزم عملا بالشرط وقيل لا يلزم لانه لا يثبت الا شرعا فيكون اشتراطه لغير وارث كاشتراطه

للاجنبي والاول اشهر **الثامن** اذا انقضى اجلها بعد الدخول فعدتها حيضتان وروي حيضة

وهي منزلة وان كانت لا تحيض ولم تيأس فخمسة واربعون يوما وتعتد من الوفاة ولو لم يدخل بها

باربعة اشهر وعشرة ايام ان كانت حائلا وبابعد الاجلين ان كانت حاملا على الاصح ولو كانت امة كانت

عدتها شهرين وخمسة ايام **القسم الثالث** في نكاح الاماء وهو اما بالملك او العقد

والعقد ضربان دائم ومنقطع وقد مضى كثير من احكامهما ويلحق هنا مسائل الاولى لا يجوز للعبد ولا

للامة ان يعقدا لانفسهما نكاحا الا باذن المالك فان عقد احدهما من غير اذن وقف على اجازة المالك

وقيل بل تكون اجازة المالك كالعقد المستأنف وقيل يبطل فيهما وتلغى الاجازة وفيه قول رابع مضمونه

اختصاص الاجازة بعقد العبد دون الامة والاول اظهر ولو اذن المولى صح وعليه مهر مملوكه ونفقة

زوجته وله مهر امته وكذا لو كان كل واحد منهما لمالك او كثر فاذن بعضهم لم يمض

الا برضا الباقين او اجازتهم بعد العقد على الاشبه **الثانية** اذا كان الابوان رقا كان

والحاصل ما ذكرناه الثانية لو زوج عبده حرة ثم باعه قبل [illegible] كان للمشتري الفسخ وعلى المولى

نصف المهر من [illegible] الثالثة لو باع امة وادعى ان حملها منه وانكر المشتري

لم يقبل قوله في انفساخ البيع ويقبل في التحاق الولد لانه اقرار لا يتضرر به الغير وفيه تردد واما الطلاق

فاذا زوج العبد باذن مولاه حرة او امة لغيره لم يكن له اجبار على الطلاق ولا منعه [illegible]

كان عقدا صحيحا الا بامة وكان للسيد [illegible] ان يفرق بينهما بغير لفظ الطلاق مثل ان

يقول فسخت عقدكما او يامر احدهما باعتزال صاحبه وهل يكون هذا اللفظ طلاقا قيل نعم حتى لو كرره

مرتين بينهما رجعة حرمت حتى تنكح زوجا غيره وقيل يكون فسخا وهو اشبه ولو طلقها الزوج مرتين ثم باعها

المالك تمت العدة وهل يجب ان يستبرئها المشتري زيادة على العدة قيل نعم لانهما حكمان [illegible]

على خلاف الاصل وقيل ليس عليه استبراء لانها مستبراة وهو اشبه واما الملك ففيه بحثان الاول

ملك الرقبة يجوز ان يطأ الانسان بملك الرقبة ما زاد عن اربع من غير حصر وان يجمع في الملك بين

الام وبنتها [illegible] ومتى وطئ واحدة حرمت الاخرى [illegible]

الاخرى جمعا فلو اخرج الاولى عن ملكه حلت له الثانية [illegible]

ملك موطوءة ابنه ويحرم على كل واحد منهما [illegible] الآخر عينا ويحرم على المالك

[illegible]

[illegible]

مشتركة بينه وبين غيره بالملك ولا [illegible] المشتري [illegible] الامة [illegible] ولو كانت [illegible] الزوج

فاجاز نكاحه لم يكن [illegible] فلم يعترض [illegible] الزوج [illegible]

من [illegible] ولو [illegible] نكاحه لم يكن [illegible]

الزوج [illegible] مسائل

الاولى كل من ملك امة [illegible]

[illegible]

وهو مروي وفيه تردد لما ذكرنا هو الاصل لما تقدم هو الواحق الكلام في الفوارق وهي ثلاثة

العتق والبيع والطلاق اما العتق فاذا اعتقت المملوكة كان لها فسخ نكاحها سواء كانت تحت حر او عبد

من غير فرق في ذلك على الاشبه والخيار على الفور ولو اعتق العبد لم يكن له الخيار ولا لمولاه ولا

لزوجته حرة كانت او امة لانها رضيت بعبد ولو زوج عبدا امته ثم اعتق الامة او اعتقهما كان لها الخيار

وكذا لو كانت لمالكين فاعتقاها دفعة واحدة ويجوز ان يجعل عتق الامة صداقها ويثبت عقده عليها بشرط

تقديم لفظ العقد على العتق بان يقول تزوجتك واعتقتك وجعلت مهرك عتقك لانه لو سبق بالعتق لكان

لها الخيار في القبول والامتناع وقيل لا يشترط لان الكلام المتصل كالجملة الواحدة وهو حسن وقيل يشترط تقديم

العتق لان بضع الامة مباح لمالكها فلا يستباح بالعقد مع تحقق الملك والاول اشهر وام الولد لا تتحقق

الا بعد وفاة مولاها فتحسب من نصيب ولدها ولو عجز النصيب سعت في الباقي ولا يلزم ولدها السعي وقيل يلزمه والاول

اشبه ولو مات ولدها وابوها حي جاز بيعها ولو ادت بعض الرق فيجوز بيعها مع وجود ولدها في ثمن رقبتها

اذا لم يكن لمولاها غيرها وثمنها دين عليه ولو اعتقها فاته في ديته وان لم يكن ثمنها اذا كان الدين محيطا بما

بحيث لا يفضل عن الدين شيء اصلا ولو كان ثمنها دينا فتزوجها المالك وجعل عتقها مهرها ثم

وافلس بثمنها قال بعضهم في الدين هل يعود رقا قيل نعم لرواية هشام بن سالم والاشبه انه لا يبطل

العتق ولا النكاح ولا يرجع الولد رقا لتحقق الحرية فيهما واما البيع فاذا باع المالك الامة كان ذلك

كالطلاق والمشتري بالخيار بين امضاء العقد وفسخه وخياره على الفور فاذا علم ولم يفسخ لزم

العقد وكذا حكم العبد اذا كانت تحته امة ولو كانت تحته حرة فبيع فللمشتري الخيار على [illegible]

المالك فاعتقهما ثبت الخيار لكل واحد من المتبايعين وكذا لو اشتراهما واحد ولو باع احدهما كان الخيار

للمشتري وللبائع ولا يثبت عقدهما الا برضا المتبايعين ولو حصل بينهما اولاد كانوا لمولى الابوين

مسائل ثلاث الاولى اذا زوج امته ملك المهر لثبوته في ملكه فان باعها قبل الدخول سقط المهر

لانفساخ العقد الذي يثبت المهر باعتباره فان اجاز المشتري كان المهر له لان اجازته كالعقد

باعها بعد الدخول كان المهر للاول سواء اجاز الثاني او فسخ لاستقراره في ملك الاول وفيها اقوال مختلفة

الصلاة وهو في موضع التردد والخصاء وهو سل الانثيين وفي معناه الوجاء وانما يفسخ به مع سبقه

على العقد وقيل وان تجدد وليس بمعتمد والعنن مرض تضعف معه القوة عن نشر العضو بحيث يعجز عن الايلاج

ويفسخ به وان تجدد بعد العقد لكن بشرط ان لا يطأ زوجته ولا غيرها فلو وطئها ولو مرة ثم عنّ او

امكنه وطء غيرها مع عننه عنها لم يثبت لها الخيار على الاظهر وكذا لو وطئها دبراً وعنّ قبلا وهل

تفسخ بالجب فيه تردد منشأه التمسك بمقتضى العقد والاشبه تسلطها به لتحقق العجز اما لو

ان بقي له ما يمكن معه الوطء ولو قدر الحشفة لم تفسخ ولو حدث الجب لم تفسخ به وفيه قول آخر ولو بان خنثى

لم يكن لها الفسخ وقيل لها ذلك وهو تحكم مع امكان الوطء ولا يرد الرجل بعيب غير ذلك وعيوب المرأة

سبعة الجنون والجذام والبرص والقرن والافضاء والعمى والعرج اما الجنون فهو فساد العقل ولا

يثبت الخيار مع السهو السريع زواله ولا مع الاغماء العارض مع غلبة المرة وانما يثبت الخيار فيه

مع استقراره واما الجذام فهو مرض يظهر معه يبس الاعضاء وتناثر اللحم ولا يجزي قوة الاحتراق

ولا تعجر الوجه ولا استدارة العين واما البرص فهو البياض الذي يظهر على صفحة البدن لغلبة البلغم

ولا يقضى بالتسلط مع الاشتباه والقرن فقد قيل هو العفل وقيل عظم ينبت في الرحم يمنع الوطء والاول اشبه

فان لم يمنع الوطء قيل لا يفسخ به لامكان الاستمتاع ولو قيل بالفسخ تمسكا بظاهر النقل امكن واما الافضاء

فهو تصيير المسلكين واحداً واما العرج ففيه تردد اظهره دخوله في اسباب الفسخ اذا بلغ الاقعاد و

الرتق احد العيوب المتسلطة على الفسخ ولو كان بحيث يمنع من الوطء اصلا لفوات الاستمتاع اذا لم

يمكن ازالته او امكن وامتنعت من علاجه ولا ترد المرأة بعيب غير هذه السبعة المقصد الثاني

في احكام العيوب وفيه مسائل الاولى العيوب الحادثة بالمرأة قبل العقد مبيحة للفسخ وما يتجدد بعد

العقد والوطء لا يفسخ به وفي المتجدد بعد العقد وقبل الدخول تردد اظهره انه لا يبيح الفسخ تمسكا

بمقتضى العقد السليم عن معارض الثانية خيار الفسخ على الفور فلو علم الرجل او المرأة بالعيب فلم يبادر

بالفسخ لزم العقد وكذا الخيار مع التدليس الثالثة الفسخ بالعيب ليس بطلاق فلا يعتبر فيه ما يعتبر في الطلاق

المهر ولا يعد في الثلاث الرابعة يجوز للرجل الفسخ من دون اذن الحاكم وكذا المرأة نعم مع ثبوت العنن يفتقر

٢٤٣

الامة بحيضها وكذا ان كانت لعدل واخبر باستبرائها وكذا ان كانت لامرءة او يائسة او
حاملا على كراهية **الثانية** اذا ملك امة فاعتقها كان له العقد عليها ووطؤها من غير
استبراء ولاستبراء افضل ولو كان وطئها واعتقها لم يكن لغيره العقد عليها الا بعد العدة
وهي ثلثة اشهر ان لم تسبق الاطهار **الثاني ملك المنفعة** والنظر في الصيغة والحكم
اما الصيغة فان يقول احللت لك وطئها او جعلتك في حل من وطئها ولا يستباح بلفظ
العارية وهل يستباح بلفظ الاباحة فيه خلاف اظهره الجواز ولو قال وهبتك وطئها
او سوغتك او ملكتك فمن اجاز الاباحة يلزمه الجواز هنا ومن قصر على التحليل منع وهل هو
عقد او تمليك منفعة فيه خلاف بين الاصحاب منشاه عصمة الفرج عن الاستباحة بغير العقد والملك
ولعل الاقرب هو الاخير وفي تحليل امته لمملوكه روايتان احديهما المنع ويؤيدها انه نوع من تمليك
والعبد بعيد عن التملك والاخرى الجواز اذا عين له الموطوئة ويؤيدها انه نوع من اباحة وللمملوك اهلية
الاباحة والاخير اشبه ويجوز تحليل المدبرة وام الولد ولو ملك بعضها فاحلته نفسها لم تحل وكذا لو كانت
مشتركة فاحل الشريك قيل تحل والوجه انه ليس للمرءة ان تحل نفسها **واما الحكم ففيه مسائل**
الاولى يجب الاقتصار على ما يتناوله اللفظ وما يشهد الحال بدخوله فيه فلو احل له التقبيل اقتصر عليه و
كذا لو احل له اللمس فلا يستبيح الوطي ولو احل له الوطي حل له ما دونه من ضروب الاستمتاع ولو احل له الخدمة لم يتعرض
بها وكذا لو احل له الوطي لم يستخدم ولو وطي مع عدم الاذن كان عاصيا ولزمه عوض البضع وكان الولد رقا
لمولاها **الثانية** ولد المحللة حر فان شرط الحرية مع لفظ الاباحة فالولد حر ولا سبيل على الاب وان لم
يشترط قيل يجب على ابيه فكه بالقيمة وقيل لا يجب وهو اصح الروايتين **الثالثة** لا باس بوطي الامة وفي
البيت غيره وان ينام بين امتين ويكره ذلك في الحرة ويكره وطي الفاجرة ومن ولدت من الزنا **ويلحق بالنكاح**
النظر في امور خمسة **الاول** ما يرد به النكاح وهو يستدعي بيان ثلاثة مقاصد **الاول** في العيوب وهي في
الرجل والمرأة فعيوب الرجل ثلاثة الجنون والخصاء والعنن **فالجنون** سبب لتسلط المرءة الزوجة على الفسخ دائما
كان او ادوارا وكذا المتجدد بعد العقد وقبل الوطي او بعد العقد والوطي وقد قيل يشترط في المتجدد ان لا يعقل اوقات الصلاة

۲۴۲

بها او يرجع به على من ساقها اليه ويرجع عليها لو تزوجها وكذا الكلام لو ادخل عليه غير زوجته فظنها
زوجته سوى كانت اخفض او ارفع **الخامسة** اذا تزوج امرأة وشرط كونها بكرا فوجدها ثيبا لم
يكن له الفسخ لامكان تجدده بسبب خفي وكان له ان ينقص من مهرها ما بين مهر البكر والثيب ويرجع
فيه الى العادة وقيل ينقص السدس وهو غلط **السادسة** اذا استمتع امرأة فبانت كتابية لم يكن
له الفسخ وكان له ان يهب المدة ولا يسقط شيء من المهر وكذا لو تزوجها دائما على الاقوى الا ان
يشرط اسلامها كان له الفسخ اذا وجدها على خلافه **والسابعة** اذا تزوج رجلان بامرأتين
امرأة كل واحد منهما على الآخر فوطئها فلكل واحدة منهما على واطئها مهر المثل وترد كل واحدة على زوجها
وعليه مهرها المسمى وليس له وطؤها حتى تنقضي عدتها من وطء الاول ولو ماتتا في العدة او مات الزوجان
ورث كل واحد منهما زوجته وبالعكس **الثامنة** كل موضع حكمنا فيه ببطلان العقد فللزوجة
مع الوطء مهر المثل لا المسمى وكل موضع حكمنا فيه بصحة العقد فلها مع الوطء المسمى وان لحقه الفسخ
وقيل لو كان الفسخ بعيب سابق على الوطء لزمه مهر المثل سواء كان حدوثه قبل العقد او بعده والاول اشبه
النظر الثاني في المهر وفيه اطراف **الاول** في المهر الصحيح وهو كل ما يصح ان يملكه المسلم عينا كان او منفعة
ويصح العقد على منفعة الحر كتعليم الصنعة والسورة من القرآن وكل عمل محلل وعلى اجارة الزوج نفسه
مدة معينة وقيل بالمنع استنادا الى رواية لا تخلو من ضعف مع قصورها عن افادة المنع ولو عقد
الذميان على خمر او خنزير صح لانهما يملكانه ولو اسلما او اسلم احدهما قبل القبض دفع القيمة لخروجه عن ملك المسلم
سواء كان عينا او مضمونا ولو كانا مسلمين او كان الزوج مسلما قيل يبطل العقد وقيل يصح
مع الدخول مهر المثل وقيل بقيمة الخمر والاول اشبه ولا تقدير في المهر بل ما تراضى عليه الزوجان وان قل
ما لم يقصر عن التقويم كحبة حنطة وكذا لا حد له في الكثرة وقيل بالمنع من الزيادة عن مهر السنة
رد اليها ويكفي في المهر مشاهدته ان كان حاضرا ولو جهل كيله او وزنه كالصبرة من الطعام والقطعة
من الذهب ويجوز ان يتزوج امرأتين او اكثر بمهر واحد ويكون المهر مقسوما على مهور امثالهن وقيل يقسم على السوية
والاول اشبه ولو تزوجها على خادم غير مشاهد ولا موصوف قيل كان لها خادم وسط وكذا لو تزوجها على بيت مطلقا

الحاكم ان يضرب له اجلا ولها التفرد بالفسخ عند انقضائه وتعذر الوطء **الخامسة** اذا اختلفا في العيب
فالقول قول منكره مع عدم البينة **السادسة** اذا فسخ الزوج باحد العيوب فان كان قبل الدخول فلا مهر وان
كان بعده فلها المسمى لانه يثبت بالوطء ثبوتا مستقرا فلا يسقط بالفسخ وله الرجوع به على المدلس
وكذا لو فسخت الزوجة قبل الدخول فلا مهر لها الا في العنن ولو كان بعده كان لها المسمى وكذا لو
فسخت بالخصاء بعد الدخول فلها المهر كملا ان حصل الوطء **السابعة** لا يثبت العنن الا باقرار الزوج او البينة
باقراره او نكوله ولو لم يكن ذلك وادعت عننه فانكر فالقول قوله مع يمينه وقيل يقام في الماء البارد فان تقلص
حكم بقوله وان بقي مسترخيا حكم لها وليس بشيء ولو ثبت العنن ثم ادعى الوطء فالقول قوله مع يمينه وقيل
ان ادعى الوطء قبلا وكانت بكرا نظر اليها النساء وان كانت ثيبا حشي قبلها خلوقا فان ظهر على العضو صدق
وهو شاذ ولو ادعى انه وطئ غيرها او وطئها دبرا كان القول قوله مع يمينه ويحكم عليه ان نكل وقيل لا بل
ترد اليمين عليها وهو مبني على القضاء بالنكول **الثامنة** اذا ثبت العنن فان صبرت فلا كلام وان
رفعت امرها الى الحاكم اجلها سنة من حين المرافعة فان واقعها او واقع غيرها فلا خيار والا كان لها الفسخ
ونصف المهر **الفصل الثالث** في التدليس وفيه مسائل **الاولى** اذا تزوج امرأة على انها حرة فبانت امة
كان له الفسخ ولو دخل وقيل العقد باطل والاول اظهر ولا مهر لها مع الفسخ قبل الدخول ولها المهر بعده وقيل
لمولاها العشر او نصف العشر ويبطل المسمى ولا شيء ويرجع بما اغترمه على المدلس ولو كان مولاها دلسها قيل
وان كانت حرة بظاهر اقراره ولو لم يكن تلفظ بما يقتضي العتق لم تنعتق ولم يكن لها مهر ولو كانت هي المدلسة نفسها كان
عوض البضع لمولاها ويرجع الزوج به عليها اذا اعتقت ولو كان دفع اليها المهر استعاد ما وجد منه وما تلف منه يتبعها به
عند حريتها **الثانية** اذا تزوجت المرأة برجل على انه حر فبان مملوكا كان لها الفسخ قبل الدخول وبعده
ولا مهر لها مع الفسخ قبل الدخول ولها المهر بعده **الثالثة** قيل اذا عقد على بنت رجل على انها بنت
مهيرة فبانت بنت امة كان له الفسخ والوجه ثبوت الخيار مع الشرط لا مع اطلاق العقد فان فسخ قبل
الدخول فلا مهر وان فسخ بعده كان لها المهر ويرجع به على المدلس ابا كان او غيره **الرابعة**
لو زوجه بنتا من مهيرة وادخل عليه بنته من امة فعليه ردها ولها مهر المثل ان دخل

المرتفع وعشرة دنانير والمتوسط خمسة دنانير والثوب المتوسط والفقير بالدينار والخاتم وما شاكله
ولا تستحق المتعة الا المطلقة التي لم يفرض لها مهر ولم يدخل بها **الثالثة** لو تراضيا بعد العقد بفرض المهر
جاز لان الحق لهما سواء كان بقدر مهر المثل او ازيد او اقل وسواء كانا عالمين او جاهلين او كان احدهما عالما
والاخر جاهلا لان فرض المهر اليهما ابتداء فجاز انتهاء **الرابعة** لو تزوج المملوكة ثم اشتراها قبل
الدخول فلا مهر لها ولا متعة **الخامسة** يصح التفويض في البالغة الرشيدة ولا يصح في الصغيرة
ولا في الكبيرة السفيهة ولو زوجها الولي بدون مهر المثل او لم يذكر مهرا صح العقد وثبت لها مهر المثل
بنفس العقد وفيه تردد منشؤه ان الولي له نظر المصلحة فيصح منه التفويض وثوقا بنظره وهو اشبه وعلى التقدير
الاول لو طلقها قبل الدخول كان لها نصف مهر المثل وعلى الثاني لها المتعة ويجوز ان يزوج المولى امته
مفوضة لاختصاصه بالمهر **السادسة** اذا زوجها مولاها مفوضة ثم باعها كان فرض المهر بين الزوج والمولى
الثاني لو اجاز النكاح ويكون المهر له دون الاول ولو اعتقها الاول قبل الدخول فرضيت بالعقد كان المهر لها
خاصة **واما التفويض** وهو تفويض المهر فهو ان يذكر على الجملة ويفوض تقديره الى احد الزوجين
فاذا كان الحاكم هو الزوج لم يتقدر في طرف الكثرة ولا القلة وجاز ان يحكم بما شاء ولو كان الحاكم المرأة
لم تتقدر في طرف القلة وتتقدر في الكثرة اذ لا يمضي حكمها فيما زاد عن مهر السنة وهو خمسمائة
درهم ولو طلقها قبل الدخول وقبل الحكم الزم من اليه الحكم ان يحكم وكان لها النصف ولو مات الحاكم قبل
ما لم يحكم فقيل ... ولو مات الحاكم قبل الدخول قيل يسقط المهر ولها المتعة وقيل
لها مهر المثل والاول مروي **الطرف الثالث في الاحكام وفيه مسائل الاولى** اذا دخل الزوج قبل تسليم
المهر كان دينا عليه لم يسقط بالدخول سواء طالت مدتها او قصرت طالبت او لم تطالب وفي رواية اخرى
والدخول الموجب للمهر هو الوطء قبلا او دبرا ولا يجب بالخلوة وفيه رواية اخرى **الثانية** قيل اذا لم
يسم لها مهرا وقدم لها شيئا ثم دخل بها كان ذلك مهرها ولم يكن لها مطالبته بعد الدخول الا ان تشارطه قبل
الدخول على ان المهر غيره وهو تعويل على تأويل رواية واستناد الى مشهور **الثالثة** اذا طلق قبل
الدخول كان عليه نصف المهر ولو كان دفعه استعاد نصفه ان كان باقيا او نصف مثله ان كان تالفا او لم يكن له

استناداً الى رواية علي بن ابي حمزة او داراً على رواية ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي الحسن عليه السلام

ولو تزوجها على كتاب الله وسنة نبيه ولم يسمّ مهراً كان مهرها خمسمائة درهم ولو سمّى للمرأة مهراً

ولابيها شيئاً معيناً لزمها ما سمّى لها وسقط ما سمّاه لابيها ولو امهرها مهراً وشرط ان يعطي اباها شيئاً

معيناً قيل يصح المهر ويلزم الشرط بخلاف الاولى لابد من تعيين المهر بما يرفع الجهالة ولو اصدقها

تعليم سورة وجب تعيينها ولو ابهم فسد المهر وكان لها مع الدخول مهر المثل وهل يجب تعيين الحرف

قيل نعم وقيل لا ويلقنها الجائز وهو اشبه ولو امرته بتلقين غيرها لم يلزمه لان الشرط لم يتناولها ولو اصدقها

تعليم صنعة لا يحسنها او تعليم سورة جاز لانه ثابت في الذمة ولو تعلمتها التوصل كان عليه اجرة التعليم

لو اصدقها ظرفاً على انه خل فبان خمراً قيل كان لها قيمة الخمر عند مستحليه ولو قيل لها مثل الخل

كان حسناً وكذا لو تزوجها على عبد فبان حراً او مستحقاً واذا تزوجها بمهر سراً وبآخر جهراً كان لها

الاول والمهر مضمون على الزوج فلو تلف قبل تسليمه كان ضامناً له بقيمته وقت تلفه على قول مشهور لنا ولو وجدت

به عيباً كان لها رده بالعيب ولو عاب بعد العقد قيل كانت بالخيار في اخذه او اخذ القيمة ولو قيل ليس لها القيمة

ولها عينه وارشه كان حسناً ولها ان تمتنع من تسليم نفسها حتى تقبض مهرها سواء كان الزوج موسراً

او معسراً وهل لها ذلك بعد الدخول قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه لان الاستمتاع حق لزم بالعقد

ويستحب تقليل المهر ويكره ان يتجاوز السنة وهو خمسمائة درهم وان يدخل بالزوجة حتى يقدم مهرها او شيئاً منه او

غيره ولو هدية **الطرف الثاني** في التفويض وهو قسمان تفويض البضع وتفويض المهر اما الاول فهو ان لا

يذكر في العقد مهراً اصلاً مثل ان يقول زوجتك فلانة او تقول هي زوجتك نفسي فيقول هو قبلت وهنا

مسائل **الاولى** ذكر المهر ليس شرطاً في العقد فلو تزوجها ولم يذكر مهراً اصلاً او شرط ان لا مهر صح

العقد فان طلقها قبل الدخول فلها المتعة حرة كانت او مملوكة ولا مهر وان طلقها بعد الدخول فلها

مهر امثالها ولا متعة فان مات احدهما قبل الدخول وقبل الفرض فلا مهر لها ولا متعة ولا يجب مهر المثل

بالعقد وانما يجب بالدخول **الثانية** المعتبر في مهر المثل حال المرأة في الشرف والجمال وعادة نسائها

ما لم يتجاوز السنة وهو خمسمائة درهم والمعتبر في المتعة بحال الزوج فالغني يمتع بالدابة او الثوب المرتفع

٢٧٩

يملك بالعقد على أشهر الروايتين ولها التصرف فيه قبل القبض على الأشبه فإذا طلق الزوج عاد

إليه النصف وبقي للمرأة النصف فلو عفت عما لها كان الجميع للزوج ولو عفا الذي بيده عقدة

النكاح جاز وهو الأب أو الجد للأب وقيل أو من تولّيه المرأة عقدها ويجوز للأب والجد للأب أن يعفو

عن البعض وليس لهما العفو عن الكل ولا يجوز لولي الزوج أن يعفو عن حقه إن حصل الطلاق لأنه منصوب

لمصلحته ولا غبطة له في العفو وإذا عفت عن نصفها أو عفا الزوج عن نصفه لم يخرج عن ملك أحدهما

بمجرد العفو لأنه هبة فلا ينتقل إلا بالقبض نعم لو كان دينا على الزوج أو تلف في يد الزوجة كفى العفو عن

الضامن لأنه يكون إبراء ولا يفتقر إلى القبول على الأصح أما الذي عليه المال فلا ينتقل عنه بعفو

ما لم يسلمه **الرابعة عشرة** لو كان المهر مؤجلا لم يكن لها الامتناع فلو امتنعت وحل هل

لها أن تمتنع قيل نعم وقيل لا لاستقرار وجوب التسليم قبل الحلول وهو الأشبه **الخامسة عشرة**

لو أصدقها قطعة من فضة فصاغتها آنية ثم طلقها قبل الدخول كان بالخيار في تسليم نصف العين

أو نصف القيمة لأنه لا يجب عليها بذل الصفة ولو كان الصداق ثوبا فخاطته قميصا لم يجبر الزوج على

أخذه وكان له إلزامها بنصف القيمة لأن الفضة لا تخرج بالصياغة عما كانت قابلة له

وليس كذلك الثوب **السادسة عشرة** لو أصدقها تعليم سورة كان حده أن تستقل بالتلاوة ولا يكفي

تتبعها نطقه ولو استقلت بتلاوة الآية ثم لقنها غيرها فنسيت الأولى لم يجب عليه إعادة التعليم ولو

استفادت ذلك من غيره كان لها أجرة التعليم وكذا لو تعذر عليه تعليمها **السابعة عشرة**

يجوز أن يجمع بين نكاح وبيع في عقد واحد ويقسط العوض على الثمن ومهر المثل ولو كان معها دينار فقالت زوجتك

نفسي وبعتك هذا الدينار بدينار بطل البيع لأنه ربا وفسد المهر وصح النكاح أما لو اختلف الجنس صح

البيع **فروع الأول** لو أصدقها عبدا فأعتقته ثم طلقها قبل الدخول كان عليها نصف قيمته ولو

دبرته قيل كانت بالخيار في الرجوع والإقامة على التدبير فإن رجعت أخذ نصفه وإن لم ترجع كان عليها

النصف ولو دفعت نصف القيمة ثم رجعت في التدبير قبل ... كان له العين لأن القيمة أخذت لمكان الحيلولة

ولو تزوجها ... مثلا استقرار الملك ... مع القيمة ... ما لو ... من مهر المثل ... يبطل ...

فلنصف قيمته ولو اختلف قيمته في وقت العقد ووقت القبض لزمها اقل الامرين ولو نقصت عينه او صفته مثل
عور الدابة ونسيان الصنعة قيل كان له نصف القيمة ولا يجبر على اخذ نصف العين وفيه تردد اما لو نقصت قيمته
لتفاوت السعر كان له نصف العين قطعا وكذا لو زادت قيمته لزيادة السوق اذ لا نظر الى القيمة مع بقاء العين ولو زاد
بكبر او سمن كان له نصف قيمته من دون الزيادة ولا يجبر المرأة على دفع العين على الاظهر ولو حصل له نماء كالولد
كان للزوجة خاصة ولو نصفناه وقع على العقد ولو ... كان له النصف بتمامه ولو اصدقها تعليم
سورة ثم طلقها قبل الدخول كان لها نصف اجرة تعليمها ولو كان علمها قبل الطلاق رجع بنصف اجرة ولو كان تعليم سورة
يعلمها النصف من وراء الحجاب وفيه تردد الرابعة لو ابرأته من الصداق ثم طلقها قبل الدخول رجع بنصفه
وكذا لو خلعها به اجمع الخامسة اذا اعطاها عوضا عن مهره عبدا آبقا وشيئا آخر ثم طلقها قبل
الدخول كان له الرجوع بنصف المسمى دون العوض وكذا لو اعطاها متاعا او عقارا ليس له الا نصف المسمى السادسة
اذا امهرها مدبرة ثم طلقها ... فلو ... وقيل يبطل التدبير بجعلها مهرا كما
لو كانت ... السابعة اذا شرط في العقد ما يخالف المشروع مثل ان لا يتزوج عليها او لا
ابطل الشرط وصح العقد والمهر وكذا لو شرط تسليم المهر في اجل فان لم يسلمه كان العقد باطلا لزم العقد
وبطل الشرط ولو شرط ان لا يفتضها لزم الشرط ولو اذنت بعد ذلك جاز عملا باطلاق الرواية وقيل يختص لزوم
هذا الشرط بالنكاح المنقطع وهو تحكم الثامنة اذا شرط ان لا يخرجها من بلدها قيل يلزم وهو المروي ولو
شرط لها مهرا ان اخرجها الى بلاده واقل منه ان لم يخرجها فاخرجها الى بلد الشرك لم يجب اجابته
(ولها الزائد) الزيادة وان اخرجها الى بلاد الاسلام كان الشرط لازما وفيه تردد التاسعة لو طلقها بائنا ثم
تزوجها في عدتها ثم طلقها قبل الدخول كان لها نصف المهر العاشرة لو وهبته نصف مهرها مشاعا ثم طلقها
قبل الدخول فله الباقي ولم يرجع عليها بشيء ... الحادية عشرة
لو تزوجها بعبد ... رجع عليها بنصف ... الثانية عشرة لو شرط الخيار في النكاح
بطل ... الاتفاقات ... الزوجية ... المفتضي ... الخيار ولا
العقد الرضا بالعقد ... على الشرط ولو شرطه في المهر صح العقد والمهر والشرط الثالثة عشرة الصداق ...

الاستمتاع وتجنب ما ينفر منه الزوج والقسمة بين الازواج حق على الزوج حرا كان او عبدا ولو كان

عنينا او خصيا وكذا لو كان مجنونا ويقسم عنه الولي وقيل لا تجب القسمة حتى يبتدئ بها وهو

فمن له زوجة واحدة فلها ليلة من اربع وله ثلاث يضعها حيث شاء وللاثنتين ليلتان وللثلاث

ثلاث والفاضل له ولو كان له اربع كان لكل واحدة ليلة بحيث لا يحصل له الا فضل الا ان يبيت

النصف او السفر او اذنهن او اذن بعضهن فيما يختص الاذنة وهل يجوز ان يجعل القسمة ازيد

من ليلة لكل واحدة قيل نعم والوجه اشتراط رضاهن ولو تزوج اربعا دفعة رتبهن بالقرعة وقيل

يبدأ بمن شاء حتى يأتي عليهن ثم يجب التسوية على الترتيب وهو الاشبه والواجب في القسمة المضاجعة

لا المواقعة ويختص الوجوب بالليل دون النهار وقيل يكون عندها في ليلتها وظل يومها

في صبيحتها وهو المروي واذا كانت الامة مع الحرة والحرائر فللحرة ليلتان وللامة ليلة والكتابية

كالامة في القسمة فلو كان عنده مسلمة وكتابية كان للمسلمة ليلتان وللكتابية ليلة ولو

امة مسلمة وحرة ذمية كانتا سواء في القسمة فروع لو بات عند الحرة ليلتين ثم اعتقت

الامة ورضيت بالعقد كان لها ليلتان لانها ساوت الحرة قبل الاستيفاء ولو بات عند الحرة

ليلتين ثم بات عند الامة ليلة ثم اعتقت لم يبت عند الحرة لانها استوفت حقها ولو

عند الامة ليلة ثم اعتقت قبل استيفاء الحرة قيل يقضي للامة ليلة لانها ساوت

الحرة وفيه تردد وليس للموطوءة بالملك قسمة واحدة كانت او اكثر وله ان يطوف على

الزوجات في بيوتهن وان يستدعيهن الى منزله وان يستدعي بعضا ويسعى الى بعض وتختص

البكر عند الدخول بسبع ليال والثيب بثلاث ولا يقضي ذلك ولو سواء كانت عنده زوجة او زوجات

في ليلة قيل يخص بمن شاء وقيل بمن ابتدأ والاول اشبه والثاني افضل ولا تسقط القسمة بالسفر

وقيل يقضي سفر النقلة والاقامة دون سفر الغيبة ويستحب ان يقرع بينهن اذا اراد استصحاب

بعضهن وهل يجوز للامة ان تهب ليلتها للاخرى قيل لا لانها ليست المالكة فيتوقف على اذن

يتوقف قسمة الامة على اذن المالك لانه لا حظ له في ذلك ويستحب التسوية بين الزوجات في الانفاق

مهر المثل وقيل يصح المسمى وهو أشبه **الثالث** لو تزوجها على مال مشار إليه غير معلوم الوزن فتلف
قبل قبضه فأبرأته منه صح وكذا لو تزوجها بمهر فاسد واستقر لها مهر المثل فأبرأته منه أو من بعضه
صح ولو لم تعلم كميته لأنه إسقاط الحق فلا تضر فيه الجهالة ولو أبرأته من مهر المثل قبل الدخول
لم يصح لعدم الاستحقاق **تتمة** إذا زوج ولده الصغير فإن كان له مال فالمهر على الولد وإن كان
فقيرا فالمهر في عهدة الوالد ولو مات الوالد أخرج المهر من أصل تركته سواء بلغ الولد وأيسر أو مات
قبل ذلك فلو دفع الأب المهر وبلغ الصبي فطلق قبل الدخول استعاد الولد النصف دون الوالد
لأن ذلك يجري مجرى الهبة له **فرع** لو أدى الوالد المهر عن ولده الكبير تبرعا ثم طلق الولد رجع الولد
بنصف المهر ولم يكن للوالد انتزاعه لعين ما ذكرناه في الصغير وفي المسألتين تردد **الطرف الرابع**
في التنازع وفيه مسائل **الأولى** لو اختلفا في أصل المهر فالقول قول الزوج ولا إشكال قبل الدخول لاحتمال
تجرد العقد عن المهر لكن الإشكال لو كان بعد الدخول والقول قوله أيضا نظرا إلى البراءة الأصلية ولا
إشكال لو قدر المهر ولو بأرزة لأن الاحتمال متحقق والزيادة غير معلومة ولو اختلفا في قدره أو
وصفه فالقول قوله أيضا أما لو اعترف بالمهر ثم ادعى تسليمه ولا بينة فالقول قول المرأة مع يمينها
ولو دفع قدر مهرها فقالت دفعته هبة فقال بل صداقا فالقول قوله لأنه أبصر بنيته **الثانية** إذا خلا فادعت
المواقعة فإن أمكن الزوج إقامة البينة بأن ادعت هي المواقعة قبلا وكانت بكرا فلا كلام وإلا كان القول
قوله مع يمينه لأن الأصل عدم المواقعة وهو منكر لما تدعيه وقيل القول قولها عملا بشاهد حال الصحيح في خلوته
بالحلائل والأول أشبه **الثالثة** لو أصدقها تعليم سورة وقالت علمني غيرها فالقول قولها لأنه
منكر لما يدعيه **الرابعة** إذا أقامت المرأة بينة أنه تزوجها في زمنين بعقدين فادعى الزوج تكرار
العقد الواحد وزعمت المرأة أنهما عقدان فالقول قولها لأن الظاهر معها وهل يجب عليه مهران قيل
نعم عملا بمقتضى العقدين وقيل يلزمه مهر ونصف والأول أشبه **النظر الثالث** في القسم والنشوز
والشقاق والكلام في القسم وفي لواحقه **فالأول** لكل واحدة من الزوجات حق يجب على الزوج
القيام به فكما يجب على الزوج النفقة من الكسوة والمأكل والمشرب والإسكان كذلك يجب على الزوجة التمكين من الاستمتاع

عادتها في أدبها جاز له هجرها في المضجع بعد عظتها وصورة الهجران أن يحول إليها ظهره في الفراش
وقيل أن يعتزل فراشها والأول مروي ولا يجوز له ضربها والحال هذه أما لو وقع النشوز وهو الامتناع
عن طاعته فيما يجب له جاز ضربها ولو بأول مرة ويقتصر على ما يؤمل معه رجوعها ما لم يكن مدمياً
ولا مبرحاً وإذا ظهر من الزوج النشوز بمنع حقوقها فلها المطالبة وللحاكم إلزامه بها وإن تركت
حقوقها أو بعضها استمالة له حل للزوج قبول ذلك **القول في الشقاق**
فإن كان النشوز من كل واحد منهما وخشي الشقاق بعث الحاكم حكماً من أهل
الزوج وآخر من أهل المرأة على الأولى ولو كانا من غير أهلهما أو كان أحدهما جاز أيضاً وهل بعثهما على
التحكيم أو التوكيل الأظهر أنه تحكيم فإن اتفقا على الإصلاح فعلاه وإن اتفقا على التفريق لم يصح
إلا برضا الزوج في الطلاق ورضا المرأة في البذل إن كان خلعاً **تفريع** لو بعث الحكمان فغاب الزوجان
أو أحدهما قيل لم يجز الحكم ولو قيل بجوازه كان حسناً لأن حكمهما مقصور على الإصلاح أما
التفرقة فموقوفة على الإذن **مسائل ثلاث الأولى** ما يشترطه الحكمان يلزم إن كان سائغاً وإلا كان لهما
نقضه **الثانية** لو منعها شيئاً من حقوقها أو أغارها فبذلت له بذلاً ليخلعها صح وليس ذلك إكراهاً
النظر الرابع في أحكام الأولاد والنظر في إلحاق الأولاد والنظر في أولاد الزوجات والموطوءات بالملك
والموطوءات بالشبهة **أحكام** ولد الموطوءة بالعقد الدائم وهم يلحقون بالزوج بشروط ثلاثة
ومضي ستة أشهر من حين الوطء وأن لا يتجاوز أقصى الحمل وهو تسعة أشهر على الأشهر وقيل عشرة
أشهر وهو حسن يعضده الوجدان في كثير وقيل سنة وهو متروك فلو لم يدخل بها لم يلحق وكذا لو
جاءت به لأقل من ستة أشهر حياً كاملاً ولو اتفقا على ما زاد على تسعة أشهر أو عشرة من زمان الوطء
أو ثبت ذلك بغيبة متحققة تزيد على أقصى الحمل لم يلحق به وكان منفياً عنه بغير لعان ولو ... فإن كان
... الفراش لا ينتفي إلا باللعان ... ولو اختلفا في الدخول أو في ولادته فالقول قول الزوج
مع يمينه ... ولا يجوز له نفي الولد لمكان العزل ... ولو نفاه
لم ينتف إلا باللعان ...

والطلاقة الوجه والجماع وان يكون في صبيحة كل ليلة عند صاحبتها وان ياذن لها في حضور موت
ابيها وامها وله منعها عن عيادة ابيها وامها وعن الخروج من منزله الا لحق واجب **واما اللواحق**
فمسائل **الاولى** القسمة حق مشترك بين الزوج والزوجة لاشتراك ثمرته فلو سقطت حقها
منه كان للزوج الخيار ولها ان تهب ليلتها للزوج او لبعضهن مع رضاه فان وهبت للزوج وضعها
حيث شاء وان وهبتها لهن وجب قسمتها عليهن وان وهبتها البعض اختصت بالموهوبة وكذا لو وهبت
ثلاث منهن لياليهن الرابعة لزمه المبيت عندها من غير اخلال **الثانية** اذا وهبت ورضي الزوج
صح ولها الرجوع كان لها لكن لا يصح في الماضي بمعنى انه لا تقضى بل فيما يستقبل ولو رجعت ولم يعلم
ما مضى قبل علمه **الثالثة** لو التمست عوضا عن ليلتها فبذله الزوج هل يلزم قيل لا لانه حق لا ينفرد
فلا تصح المعاوضة عليه **الرابعة** لا قسمة للصغيرة ولا المجنونة المطبقة ولا الناشزة ولا المسافرة
بغير اذنه بمعنى انه لا تقضى لهن ما سلف **الخامسة** لا يزور الزوج الضرة في ليلة ضرتها ولو كانت مريضة
جاز له عيادتها فان استوعب الليلة عندها هل يقضيها قيل نعم لانه لم يحصل المبيت لصاحبتها وقيل لا كما
لو زار اجنبيا وهو اشبه ولو دخل فواقعها ثم عاد ضياء الليلة لم يقض المواقعة في حق الباقيات لان المواقعة ليست
القسمة **السادسة** لو جار في القسمة قضى لمن اخل بليلتها **السابعة** لو كان له اربع فنشزت واحدة ثم قسم
خمس عشرة فهي اثنتين ثم اطاعت الرابعة وجب ان يوفي الثالثة خمس عشرة والتي كانت ناشزة
خمسا فيقسم للناشزة ليلة وللثالثة ثلاثا هكذا خمسة ادوار فتستوفي الثالثة خمس عشرة و
الناشزة خمسا ثم يستانف **الثامنة** لو طاف على ثلاث وطلق الرابعة بعد دخول ليلتها ثم تزوجها قيل
يجب لها قضاء تلك الليلة وفيه تردد ينشأ من سقوط حقها بخروجها عن الزوجية **التاسعة** لو كانت له
زوجتان في بلدين فاقام عند واحدة عشرا قيل كان عليه للاخرى مثلها **العاشرة** لو تزوج امرأة
ولم يدخل بها فاقرع للسفر فخرج اسمها جاز ان يخص بها ولا تحتسب عليها لكن ذلك لا يدخل
في السفر اذ ليس السفر داخلا في القسمة **القول في النشوز** وهو الخروج عن الطاعة واصله الارتفاع وقد يكون
من الزوج كما يكون من الزوجة فمتى ظهر من الزوجة اماراته مثل ان تقطب في وجهه او تتبرم بحوائجه او تغير عادة

٢٥٥

المستحسنة وافضلها ما يتضمن العبودية لله سبحانه وتعالى ويليها اسماء الانبياء والائمة عليهم السلام
وان يكنيه مخافة النبز واستحباب التسمية يوم السابع ويكره ان يكنيه ابا القاسم اذا كان
اسمه محمدا وان يسميه حكما او حكيما او خالدا او حارثا او مالكا او ضرارا **واما اللواحق**
فثلاثة سنن اليوم السابع والرضاع والحضانة وسنن اليوم السابع اربعة الحلق والختان وثقب
الاذن والعقيقة **واما الحلق** فمن السنة حلق راسه يوم السابع مقدما على العقيقة والتصدق
بوزن شعره ذهبا او فضة ويكره ان يحلق من راسه موضع ويترك موضع وهي القنازع **واما الختان** فمستحب يوم
السابع ولو اخر جاز ولو بلغ ولم يختن وجب ان يختن نفسه والختان واجب وخفض الجواري مستحب ولو اسلم
الكافر غير مختتن وجب ان يختتن ولو كان مسنا ولو اسلمت امراة لم يجب ختانها واستحب **واما العقيقة**
فيستحب ان يعق عن الذكر ذكرا وعن الانثى انثى وهل تجب العقيقة قيل نعم والوجه الاستحباب ولو تصدق بثمنها
لم يجز في القيام بالسنة ولو عجز عنها اخرها حتى يتمكن ولا يسقط الاستحباب ويستحب ان تجتمع فيها شروط
الاضحية وان تخص القابلة منها بالرجل والورك ولو لم يكن قابلة اعطي الام تتصدق به ولو لم يعق
الوالد استحب للولد ان يعق عن نفسه اذا بلغ ولو مات الصبي يوم السابع فان مات قبل الزوال
سقطت ولو مات بعده لم يسقط الاستحباب ويكره للوالدين ان ياكلا منها وان يكسر شيء من
عظامها بل يفصل اعضاء **واما الرضاع** فلا يجب على الام ارضاع الولد ولها المطالبة باجرة
رضاعه وله استيجار غيرها اذا كانت بائنا وقيل لا ... وهي في حباله والوجه الجواز ويجب على
الاب بذل اجرة الرضاع اذا لم يكن للولد مال ولامه ان ترضعه بنفسها وبغيرها ولها الاجرة وللمولى اجبار امته
على الرضاع ونهاية الرضاع حولان ويجوز الاقتصار على احد وعشرين شهرا ولا يجوز نقصه عن ذلك
ولو نقص كان جورا ويجوز الزيادة عن الحولين شهرا او شهرين ولا يجب على الوالد دفع اجرة ما زاد
عن الحولين والام احق بارضاعه اذا طلبت ما يطلب غيرها ولو طلبت زيادة كان للاب نزعه وتسليمه
الى غيرها ولو تبرعت اجنبية بارضاعه فرضيت الام بالتبرع فهي احق به وان لم ترض فللاب تسليمه
الى المتبرعة **فرع** لو ادعى الاب وجود متبرعة وانكرت الام فالقول قول الاب لانه يدفع عن نفسه

ولو زنى بامرأة فاحبلها ثم تزوج بها لم يجز الحاقه به وكذا لو زنى بامة فحملت ثم ابتاعها ويلزم
الاب الاقرار بالولد مع اعترافه بالدخول وولادة زوجته له فلو انكره والحال هذه لم ينتف الا
باللعان وكذا لو اختلفا في المدة ولو طلق امرأته فاعتدت وتزوجت او باع امته فوطئها المشتري
ثم جاءت بولد لدون ستة اشهر كاملا فهو للاول وان كان لستة اشهر فصاعدا فهو للثاني
وولد الموطوءة بالملك اذا وطئ الامة فجاءت بولد لستة اشهر فصاعدا لزمه الاقرار به لكن لو نفاه لم يلاعن امه
وحكم بنفيه ظاهرا ولو اعترف به بعد ذلك الحق به ولو وطئ الامة المولى واجنبي حكم بالولد للمولى ولو انتقلت
الى موال بعد وطء كل واحد منهم لها حكم بالولد لمن هي عنده ان جاء لستة اشهر فصاعدا منذ يوم
وطئها والا كان للذي قبله ان كان لوطئه ستة اشهر فصاعدا والا كان للذي قبله وهكذا الحكم في كل واحد
منهم ولو وطئها المشتركون فيها في طهر واحد فولدت وتداعوه اقرع بينهم فمن خرج اسمه الحق به
واغرم حصص الباقين من قيمة امه وقيمته يوم سقط حيا وان ادعاه واحد الحق به والزم حصص
الباقين من قيمة الام والولد ولا يجوز نفي الولد لمكان العزل ولو وطئ امته ووطئها آخر فجورا الحق الولد بالمولى
ولو حصل مع ولادته امارة يغلب بها الظن انه ليس منه قيل لم يجز له الحاقه به ولا نفيه بل ينبغي ان
يوصي له بشيء ولا يورثه ميراث الاولاد وفيه تردد اما الموطوءة بالشبهة فانه يلحق به النسب فلو
اشتبه عليه اجنبية فظنها زوجته او مملوكته فوطئها الحق به الولد وكذا لو وطئ امة غيره لشبهة لكن في
الامة يلزمه قيمة الولد يوم سقط حيا لانه وقت الحيلولة ولو تزوج امرأة لظنها خالية او لظنها موت الزوج او
طلاقه فبان انه لم يمت ولم يطلق ردت على الاول بعد الاعتداد من الثاني واختص الثاني بالاولاد مع
الشرائط سواء استند في ذلك الى حكم الحاكم او شهادة شهود او اخبار مخبر **القسم الثاني** في احكام الولادة
والكلام في سنن الولادة واللواحق اما سنن الولادة فالواجب منها استبداد النساء بالمرأة عند الولادة
دون الرجال الا مع عدم النساء ولا بأس بالزوج وان وجد النساء والندب ستة غسل المولود والاذان في اذنه
اليمنى والاقامة في اذنه اليسرى وتحنيكه بماء الفرات وبتربة الحسين عليه السلام فان لم يوجد ماء
الفرات فبماء فرات ولو لم يوجد الا ماء ملح جعل فيه شيء من التمر او العسل ثم يسميه احد الاسماء المستحسنة

٢٥٤

من اهلها والاشبه وجوب الانفاق ولو كانت مريضة او رتقاء او قرناء لم تسقط النفقة لامكان
الاستمتاع بها بما دون الوطء قبلا وظهور العذر فيه ولو كان الزوج عظيم الالة وهي ضعيفة منع من
وطئها ولم تسقط النفقة وكانت كالرتقاء ولو سافرت الزوجة باذن الزوج لم تسقط نفقتها سواء كان في واجب
او مندوب او مباح وكذا لو سافرت في الواجب بغير اذنه كالحج الواجب اما لو سافرت بغير اذنه في مندوب او مباح
سقطت نفقتها ولو صامت ندبا او اعتكفت باذنه او في واجب وان لم ياذن لم تسقط نفقتها وكذا لو بادرت الى
شيء من ذلك ندبا لان له فسخه ولو استمرت مخالفة تحقق النشوز وسقطت النفقة وتثبت النفقة للمطلقة الرجعية
كما تثبت للزوجة وتسقط نفقة البائن وسكناها سواء كان عن طلاق او فسخ نعم لو كانت حاملا
لزم الانفاق عليها حتى تضع وكذا السكنى وهل النفقة للحمل او لامه قال الشيخ رحمه الله للحمل
وتظهر الفائدة في مسائل منها في الحر اذا تزوج امة وشرط مولاها رق الولد وفي العبد اذا تزوج امة او حرة
وشرط مولاه الانفراد برق الولد وفي الحامل المتوفى عنها زوجها روايتان اشهرهما انه لا نفقة لها والاخرى
ينفق عليها من نصيب ولدها وتثبت النفقة للزوجة مسلمة كانت او ذمية او امة واما
قدر النفقة فضابطه القيام بما تحتاج المرأة اليه من طعام وادام وكسوة واسكان واخدام واٰلة
الادهان تبعا لعادة امثالها من اهل البلد وفي تقدير الاطعام خلاف فمنهم من قدره بمد للرفيعة و
الوضيعة من الموسر والمعسر ومنهم من لم يقدره واقتصر على سد الخلة وهو اشبه ويرجع في الادام الى عادة
فان كانت من ذوي الاخدام وجب اخدامها والا خدمت نفسها واذا وجبت الخدمة فالزوج بالخيار بين الانفاق
على خادمها ان كان لها خادم وبين ابتياع خادم واستئجارها او الخدمة لها بنفسه وليس لها
التخيير ولا يلزمه اكثر من خادم واحد ولو كانت من ذوي الحشم لان الاكتفاء يحصل بها ومن لا عادة لها
بالاخدام يخدمها مع المرض نظرا الى العرف ويرجع في جنس المادوم والملبوس الى عادة امثالها في البلد
وكذا في المسكن ولها المطالبة بالتفرد بالمسكن عن مشاركة غير الزوج ولا بد في الكسوة من زيادة في الشتاء
للتدثر كالمحشوة لليقظة واللحاف للنوم ويرجع في جنسه الى عادة امثالها وتزداد اذا كانت
ذوي التجمل زيادة على ثياب البذلة ما يتجمل امثالها به واما الة الدهن ... مسائل الاولى

وجوب الأجرة على تردد، ويستحب أن ترضع الصبي بلبن أمه، وهو أفضل. وأما الحضانة فالأم أحق بالولد مدة الرضاع وهي حولان ذكراً كان أو أنثى إذا كانت حرة مسلمة، ولا حضانة للأمة ولا للكافرة مع المسلم. فإذا فصل فالوالد أحق بالذكر، والأم أحق بالأنثى حتى تبلغ سبع سنين، وقيل تسعاً، وقيل الأم أحق بها ما لم تتزوج، والأول أظهر، ثم يكون الأب أحق بها. ولو تزوجت الأم سقطت حضانتها عن الذكر والأنثى وكان الأب أحق بهما. ولو مات كانت الأم أحق بهما من الوصي، وكذا لو كان الأب مملوكاً أو كافراً كانت الأم الحرة المسلمة أحق بهما وإن تزوجت، فلو أعتق كان حكمه حكم الحر. فإن فقد الأبوان فالحضانة لأب الأب، فإن عدم قيل كانت الحضانة للأقارب وترتبوا ترتب الإرث نظراً إلى الآية، وفيه تردد.

فروع أربعة على هذا القول: **الأول** قال الشيخ رحمه الله: إذا اجتمعت أخت لأب وأخت لأم كانت الحضانة للأخت من الأب نظراً إلى كثرة النصيب في الإرث، والإشكال في أصل الاستحقاق وفي الترجيح، فمنشؤه تساويهما في الدرجة. وكذا قال في أم الأم مع أم الأب. **الثاني** قال في جدة وأخوات: الجدة أولى. **الثالث** قال إذا اجتمع عمة وخالة فهما سواء. **الرابع** قال الشيخ: إذا تحصل جماعة متساوون في الدرجة كالعمة والخالة أقرع بينهم.

ومن لواحق الحضانة ثلاث مسائل: **الأولى** إذا طلبت الأم للرضاع أجرة زائدة عن غيرها فله نزعه وتسليمه إلى الأجنبية، وفي سقوط حضانة الأم تردد، والسقوط أشبه. **الثانية** إذا بلغ الولد رشيداً سقطت ولاية الأبوين عنه، وكان الخيار إليه في الانضمام إلى من شاء. **الثالثة** إذا تزوجت سقطت حضانتها، فإن طلقها رجعية فالحكم باق، وإن بانت قيل ترجع حضانتها، والوجه الرجوع.

النظر الخامس في النفقات

لا تجب النفقة إلا بأحد أسباب ثلاثة: الزوجية والقرابة والملك.

القول في نفقة الزوجة، والكلام في الشرط وقدر النفقة واللواحق. **والشرط** اثنان: الأول أن يكون العقد دائماً، الثاني التمكين الكامل، وهو التخلية بينها وبينه بحيث لا تخص موضعاً ولا وقتاً، فلو بذلت نفسها في زمان دون زمان أو مكان دون آخر مما يسوغ فيه الاستمتاع لم يحصل التمكين. وفي وجوب النفقة بالعقد أو التمكين تردد، أظهره بين الأصحاب وقوف الوجوب على التمكين، فلا تجب النفقة للصغيرة التي يحرم وطء مثلها سواء كان زوجها صغيراً أو كبيراً، ولو أمكن الاستمتاع منها بما دون الوطء، لأنه استمتاع نادر لا يرغب إليه في الغالب. أما لو كانت كبيرة وزوجها صغيراً قال الشيخ لا نفقة لها، وفيه إشكال منشؤه تحقق التمكين

٢٥٦

زوجته وتكرمه نفقة الولد من امته لانه ماله ولو تحرر منه شيء كانت نفقته في ماله بحسب

ما تحرر منه **السادسة** اذا طلق الحامل رجعية فادعت ان الطلاق بعد الوضع وانكره فالقول

قولها مع يمينها ويحكم عليه بسبق الطلاق بالبينونة باقراره ولها النفقة استصحابا لما ثبت من الزوجية

السابعة اذا كان له على زوجته دين جاز له ان يقاصها يوما فيوما ان كانت موسرة ولا يجوز مع

اعسارها لان قضاء الدين فيما يفضل عن القوت ولو رضيت بذلك لم يكن له الامتناع منه

الثامنة نفقة الزوجة مقدمة على الاقارب فما فضل عن قوته صرفه اليها ثم لا يدفع الى الاقارب الا ما يفضل عن قوت

الزوجة لانها نفقة معاوضة وتثبت في الذمة **القول في نفقة الاقارب** كلامهم فيمن ينفق

عليه وكيفية الانفاق والواجب تجب النفقة على الابوين والاولاد اجماعا وفي وجوب الانفاق على

آباء الابوين وامهاتهم تردد اظهره الوجوب ولا تجب النفقة على غير العمودين من اقارب كالاخوة والاعمام

والاخوال وغيرهم لكن تستحب ويتاكد في الوارث منهم ويشترط في وجوب الانفاق الفقر وهل يشترط

العجز عن الاكتساب الاظهر اشتراطه لان النفقة معونة على سد الخلة والمكتسب قادر فهو كالغني

ولا عبرة بنقصان الخلقة ولا نقصان الحكم مع الفقر والعجز وتجب ولو كان فاسقا او كافرا وتسقط اذا

كان مملوكا وتجب على المولى ويشترط في المنفق القدرة فلو حصل له قوت كفايته اقتصر على نفسه فان

فضل شيء فلزوجته فان فضل فللابوين والاولاد ولا تقدير في النفقة بل الواجب قدر الكفاية

من الاطعام والكسوة والمسكن وما يحتاج اليه من زيادة الكسوة في الشتاء للتدثر

ونحوها ولا يجب اعفاف من تجب النفقة له ويستحب وينفق على ابيه وزوجته على تردد وعلى اولاد

اخوة المنفق وينفق على ولد الولد ولا تقضى نفقة الاقارب لانها مواساة لسد

الخلة فلا تستقر في الذمة ولو قدرها الحاكم ... القضاء و

تشتمل الواجبة على مسائل الاولى تقدم نفقة الولد على ابيه ومع عدمه او فقره فعلى الاب

على الاقرب فالاقرب ولو عدم الاباء فعلى ام الولد ومع عدمها او فقرها فعلى ابيها وامها وان علوا الاقرب

فالاقرب ومع التساوي يشتركون في الانفاق **الثانية** اذا كان له ابن ... بعض لما يكفي احدهم كان ... وكذا

٢٥٩

نفسه على نفقة الخادم لم يجب اجابتها ولو بادرت بالنفقة من غير اذن لم يكن لها المطالبة **الثانية**

الزوجة تملك نفقة يومها مع التمكين فلو منعها وانقضى اليوم استقرت نفقة ذلك اليوم وكذا

نفقة الايام وان لم يقدرها الحاكم ولم يحكم بها ولو دفع اليها نفقة مدة وانقضت تلك المدة ممكنة

ملكت النفقة ولو استفضلت منها او انفقت على نفسها من غيرها كانت ملكا لها ولو دفع اليها كسوة

لمدة جرت العادة ببقائها اليها صح ولو اخلقتها قبل المدة لم يجب عليه بدلها ولو انقضت المدة

والكسوة باقية طالبته بكسوة لما يستقبل ولو سلم اليها نفقة مدة ثم طلقها قبل انقضائها استعاد نفقة

الزمان المتخلف لا نصيب يوم الطلاق واما الكسوة فله استعادتها ما لم تنقض المدة المضروبة

لها **الثالثة** اذا دخل بها واستمرت تأكل معه وتشرب على العادة لم يكن لها مطالبته بمدة ولو

ولو تزوجها ولم يدخل بها وانقضت مدة لم تطالبه بنفقة لم تجب النفقة على القول بان التمكين موجب

للنفقة وشرط فيها اذ لا وثوق بحصول التمكين لو طلبه **تفريع** على التمكين لو كانت غائبة فحضرت عند الحاكم

وبذلت التمكين لم تجب النفقة الا بعد اعلامه ووصوله او وكيله وتسليمها ولو اعلم فلم يبادر ولم ينفذ وكيلا

سقط عنه قدر وصوله والزم بما زاد ولو نشزت وعادت الى الطاعة لم تجب النفقة حتى يعلم وينقضي زمان

يمكنه الوصول اليها او وكيله ولو ارتدت سقطت النفقة ولو غاب واسلمت عادت نفقتها عند

اسلامها لان الردة سبب السقوط وقد زالت وليس كذلك الاولى لان بالنشوز خرجت عن قبضه

فلا تستحق النفقة الا بعودها الى قبضه **الرابعة** اذا ادعت البائن انها حامل صرفت اليها النفقة

يوما فيوما فان تبين الحمل والا استعيدت ولا ينفق على البائن غير المطلقة الحامل وقال الشيخ ينفق لان

النفقة للولد **فرع** على قول الشيخ رحمه الله اذا لاعنها فبانت منه وهي حامل فلا نفقة لها لانتفاء الولد

وكذا لو طلقها رجعيا ثم ظهر بها حمل فانكره ولاعنها ولو اكذب نفسه بعد اللعان واستلحقه لزمه الانفاق

لانه من حقوق الولد **المسئلة الخامسة** قال الشيخ رحمه الله نفقة زوجة المملوك تتعلق

اذا لم يكن مكتسبا ويباع منه في كل يوم ما يجب عليه وقال الآخرون تجب في ذمته ولو قيل تلزم

السيد لوقوع العقد باذنه كان حسنا قال رحمه الله ولو كان مكاتبا لم تجب نفقة ولده من زوجته

امور ثلاثة كون المكرِه قادرا على فعل ما توعّد به وغلبة الظن انه يفعل ذلك مع امتناع المكرَه

وان يكون ما توعد به مضرا بالمكرَه في خاصة نفسه او من يجري مجرى نفسه كالاب والولد سواء كان

ذلك الضرر قتلا او جرحا او شتما او ضربا ويختلف باختلاف منازل المكرهين في احتمال الاهانة

ولا اكراه مع الضرر اليسير الشرط الرابع القصد وهو شرط في الصحة مع اشتراط النطق بالصريح

فلو لم ينو الطلاق لم يقع كالساهي والنائم والغالط ولو نسي ان له زوجة فقال نساؤه طوالق او زوجتي

طالق ثم ذكر لم يقع به فرقة ولو اوقع وقال لم اقصد الطلاق قُبل منه ظاهرا ودُيّن بنيته باطنا وان

تأخر تفسيره ما لم تخرج عن العدة لانه اخبار عن نيته ويصح الوكالة في الطلاق للغائب اجماعا وللحاضر

على الاصح ولو وكلها في طلاق نفسها قال الشيخ لا يصح والوجه الجواز تفريع على الجواز لو قال طلقي

نفسك ثلاثا فطلقت واحدة قيل يبطل وقيل يقع واحدة وكذا لو قال طلقي واحدة فطلقت ثلاثا قيل يبطل

وقيل يقع واحدة وهو اشبه الركن الثاني المطلقة وشروطها خمسة الاول ان تكون زوجة فلو طلق الموطوءة

بالملك لم يكن له حكم وكذا لو طلق اجنبية وان تزوجها وكذا لو علق الطلاق بالتزويج لم يصح سواء

عين الزوجة كقوله ان تزوجت فلانة فهي طالق او اطلق كقوله كل من تزوجتها فهي طالق الثاني ان تكون

العقد دائما فلا يقع الطلاق بالامة المحللة ولا المستمتع بها ولو كانت حرة الثالث ان تكون طاهرا

من الحيض والنفاس ويعتبر هذا في المدخول بها الحائل الحاضر زوجها ولو غاب عنها مدة يعلم انتقالها

من القرء الذي وطئها فيه الى آخر فلو طلقها وهي في بلدها والاخرى وغاب دون المدة المعتبرة في

حايضا او نفساء كان الطلاق باطلا علم بذلك او لم يعلم اما لو انقضى من غيبته ما يعلم انتقالها

من طهر الى آخر ثم طلق صح ولو اتفق في الحيض وكذا لو خرج في طهر لم يقربها فيه جاز طلاقها

مطلقا وكذا لو طلق التي لم يدخل بها او حاملا كان جايزا ومن فقهائنا من قدر المدة التي

يسوغ معها طلاق الغايب بشهر عملا برواية يتضمنها الغالب في الحيض ومنهم

بثلاثة اشهر عملا برواية جميل عن ابي عبد الله عليه السلام والمحصل ما ذكرناه والحاضر الذي

لو كان حاضرا وهو لا يصل اليها بحيث يعلم حيضها فهو بمنزلة الغائب الرابع ان تكون

٢٦١

ابناً واباً ولو كان اباً وجداً او اماً وجدة اختص به الاقرب الثالثة لو كان له اب موسر فنفقته
على ابيه دون جده ولو كان له ابن واب موسران كان نفقته عليهما بالسوية الرابعة اذا دافع
بالنفقة الواجبة اجبره الحاكم فان امتنع حبسه ولو كان له مال ظاهر جاز له ان ياخذ من ماله ما يصرف
في النفقة وان كان له عروض ومتاع او عقار جاز بيعه لان النفقة حق كالدين القول في نفقة
المملوك تجب النفقة على ما يملكه الانسان من رقيق وبهيمة اما العبد والامة فمولاهما بالخيار في الانفاق
عليهما من خاصته او من كسبهما ولا تقدير لنفقتهما بل الواجب قدر الكفاية من اطعام وادام وكسوة
ويرجع في جنس ذلك كله الى عادة مماليك امثال السيد من اهل بلده ولو امتنع عن الانفاق اجبر على بيعه او الانفاق
ويستوي في ذلك القن والمدبر وام الولد ويجوز ان يخارج المملوك بان يضرب عليه ضريبة ويجعل الفاضل
له اذا رضي فان فضل قدر كفايته كان له والا كان على المولى التمام ولا يجوز ان يضرب عليه ما يقصر
كسبه عنه ولا ما لا يفضل معه قدر نفقته الا اذا قام بها المولى واما نفقة البهائم
المملوكة فواجبة سواء كانت ماكولة او لم تكن والواجب القيام بما تحتاج اليه فان اجتزأت بالرعي
والا علفها فان امتنع اجبر على بيعها او ذبحها ان كانت تقصد بالذبح او الانفاق فان كان لها
ولد وفر عليه من لبنها قدر كفايته ولو اجتزأ بغيره من رعي او علف جاز اخذ اللبن القسم الثالث
في الايقاعات وهي احد عشر كتاباً كتاب الطلاق والنظر في الاركان والاقسام واللواحق واركانه
اربعة الاول في المطلق ويعتبر فيه شروط اربعة الاول البلوغ فلا اعتبار بعبارة الصبي
قبل بلوغه عشراً وفي من بلغ عشراً عاقلاً وطلق للسنة رواية بالجواز فيها ضعف ولو
طلق وليه لم يصح لاختصاص الطلاق بمالك البضع وتوقع زوال الصبي غالباً ولو بلغ فاسد
العقل طلق وليه مع مراعاة الغبطة صح ومنعه قوم وهو بعيد الشرط الثاني العقل
فلا يصح طلاق المجنون ولا السكران ولا من زال عقله باغماء او شرب مرقد لعدم القصد ولا يطلق الولي
عن السكران لان زوال عذره غالب فهو كالنائم ويطلق عن المجنون ولو لم يكن له ولي طلق عنه السلطان
او من نصبه للنظر في ذلك الشرط الثالث الاختيار فلا يصح طلاق المكره ولا يتحقق الاكراه ما لم تكمل امور

بالاشارة الدالة وفي رواية يلقي عليها القناع فيكون ذلك طلاقا وهي شاذة ولا يقع الطلاق بالكتابة
من الحاضر وهو قادر على التلفظ نعم لو عجز عن النطق فكتب ناويا به الطلاق صح وقيل يقع بالكتابة
اذا كان غائبا عن الزوجة وليس بمعتمد ولو قال انت خلية او برية او حبلك على غاربك او
الحقي باهلك او بائن او حرام او بتة او بتلة لم يكن شيئا نوى الطلاق او لم ينو ولو قال اعتدي ونوى
به الطلاق قيل يصح وهي رواية الحلبي ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام ومنعه كثير
وهو اشبه ولو خيرها وقصد الطلاق فان اختارته او سكتت ولو لحظة فلا حكم وان اختارت
نفسها في الحال قيل تقع الفرقة بائنة وقيل تقع رجعية وقيل لا حكم له وعليه الاكثر ولو قيل
طلقت فلانة فقال نعم وقع الطلاق ولو قيل هل فارقتها او خليتها او ابنتها فقال نعم لم يكن شيئا
ويشترط في الصيغة تجريدها عن الشرط والصفة في قول مشهور لم اقف فيه على مخالف منا
ولو فسر الطلقة باثنتين او ثلاث قيل يبطل الطلاق وقيل تقع واحدة بقوله طالق ويلغو التفسير وهو
اشهر الروايتين ولو كان المطلق مخالفا يعتقد الثلاث لزمته ولو قال انت طالق للسنة صح اذا كانت طاهرا
او قال للبدعة ولو قيل لا يقع كان حسنا لان البدعة لا تقع عندنا والآخر غير مراد **فروع** اذا قال انت طالق في هذه الساعة ان
كان الطلاق يقع بك قال الشيخ رحمه الله لا يصح لتعليقه على الشرط وهو حق ان كان المطلق لا يعلم ولو كان يعلمها
الوصف الذي يقع معه الطلاق ينبغي القول بالصحة لان ذلك ليس بشرط بل اشبه بالوصف وان كان بلفظ الشرط ولو قال
انت طالق اعدل طلاق واكمله او احسنه او اقبحه واحسنه واقبحه صح ولم تضر الضمائم وكذا لو قال ملء مكة او ملء
الدنيا ولو قال ان رضي فلان فان عنى الشرط بطل وان عنى ... لم يبطل وكذا لو قال ان دخلت الدار بكسر الهمزة
ولو فتحها صح ان عرف الفرق فقصده ولو قال انا منك طالق لم يصح لانه ليس محلا للطلاق ولو قال
انت طالق نصف طلقة او ربع طلقة او سدس طلقة لم يقع لانه لم يقصد الطلقة ولو قال انت طالق ثم
... ظاهرا ودين في الباطن بنيته ولو قال يداك طالق او رجلاك لم يقع وكذا لو قال
صدرك او وجهك وكذا لو قال ثلثك او نصفك او ثلثاك ولو قال انت طالق ربع طلقة او نصفها او ثلثها
معها لم يقع شيء سواء كانت مدخولا بها او لم تكن ولو قيل تقع طلقة واحدة بقوله طالق وطلقة

فلو طلقها في طهر واقعها فيه لم يقع طلاقه ويسقط اعتبار ذلك في اليائسة وفيمن لم تبلغ
المحيض وفي الحامل والمسترابة بشرط ان يمضي عليها ثلاثة اشهر لم تر دماً معتزلاً لها ولو طلق المسترابة
قبل مضي الثلاثة الاشهر من حين المواقعة لم يقع الطلاق **الخامس** تعيين المطلقة وهو ان
يقول فلانة طالق او يشير اليها بما يرفع الاحتمال فلو كان له واحدة فقال زوجتي طالق صح لعدم
الاحتمال ولو كان له زوجتان او زوجات فقال زوجتي طالق فان نوى معينة صح ويقبل تفسيره وان
لم ينو قيل يبطل الطلاق لعدم التعيين وقيل يصح ويستخرج بالقرعة وهو اشبه ولو قال هذه
طالق او هذه قال الشيخ رحمه الله يعين للطلاق من شاء وربما قيل بالبطلان لعدم التعيين ولو قال
هذه طالق او هذه وهذه طلقت الثالثة ويعين من شاء من الاولى والثانية ولو مات استخرجت واحدة بالقرعة وربما
قيل بالاحتمال في الاولى والاخيرتين جميعاً فيكون له ان يعين للطلاق الاولى والاخيرتين معاً ولا اشكال في
الكل بتسليم عدم تعيين المطلقة ولو نظر الى زوجته واجنبية فقال احداكما طالق ثم قال اردت الاجنبية
قبل ولو كان له زوجة وجارة كل منهما اسمها سعدى فقال سعدى طالق ثم قال اردت الجارة لم يقبل لان
احداكما يصلح لهما وايقاع الطلاق على الاسم يصرف الى الزوجة وفي الفرق نظر ولو ظن اجنبية زوجته
فقال انت طالق لم تطلق زوجته لانه قصد المخاطبة ولو كان له زوجتان زينب وعمرة فقال يا زينب
فقالت عمرة لبيك فقال انت طالق طلقت المنوية ولو قصد المجيبة لظنها زينب فلم تطلق المجيبة
لعدم القصد ولا زينب لتوجه الخطاب الى غيرها **الركن الثالث في الصيغة** والاصل ان النكاح عصمة
مستفادة من الشرع لا يقبل التقايل فيقتصر في رفعها على موضع الاذن فالصيغة المتلقاة لازالة عقد النكاح
انت طالق او فلانة او هذه وما شاكلها من الالفاظ الدالة على تعيين المطلقة فلو قال انت الطلاق او طلاق
او من المطلقات لم يكن شيئاً ولو نوى به الطلاق وكذا لو قال مطلقة وقال الشيخ الاقوى انه يقع اذا نوى
الطلاق وهو بعيد عن شبه الانشاء ولو قال طلقت فلانة قال لا يقع وفيه اشكال ينشأ من وقوعه
عند سؤاله هل طلقت امرأتك فيقول نعم ولا يقع الطلاق بالكناية ولا بغير العربية مع القدرة على
التلفظ باللفظة المخصوصة ولا بالاشارة الا مع العجز عن النطق ويقع طلاق الاخرس بالاشارة

للمواقعة ثم يراجعها ويواقعها ثم يطلقها في طهر آخر فإنها تحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره فإن نكحت

وخلت ثم تزوجها فإن عمل بما اعتمده أولا حرمت في الثالثة حتى تنكح غيره فإن نكحت ثم خلت

فنكحها ثم فعل كالأول حرمت في التاسعة تحريما مؤبدا ولا يقع الطلاق للعدة إلا بعد الوطء بعد

المراجعة ولو طلقها قبل المواقعة صح ولم يكن للعدة وكل امرأة استكملت الطلاق ثلاثا حرمت حتى

تنكح زوجا غير المطلق سواء كانت مدخولا بها أو لا تكن راجعها أو تركها مسائل ست الأولى

إذا طلقها فخرجت من العدة ثم نكحها مستأنفا ثم طلقها وتركها حتى قضت العدة ثم استأنف نكاحها ثم طلقها

ثالثة حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره فإذا فارقها واعتدت جاز له مراجعتها ولا تحرم حتى في التاسعة

بعد ما تحرم في الثالثة الثانية إذا طلق الحامل ثم راجعها جاز أن يطأها ويطلقها ثانية

للعدة إجماعا وقيل لا يجوز للسنة والجواز أشبه الثالثة إذا طلق الحائل ثم راجعها فإن واقعها

وطلقها في طهر آخر صح إجماعا وإن طلقها في طهر آخر من غير مواقعة فيه روايتان أحدهما لا

يقع أصلا والأخرى يقع وهو الأصح ثم لو راجع وطلقها ثالثا في طهر آخر حرمت عليه حتى تنكح

الجواز على طلاق السنة والمنع على طلاق العدة وهو حكم وكذا لو أوقع الطلاق بعد المراجعة و

المواقعة في الطهر الأول فيه روايتان أيضا لكن هنا الأولى تفريق الطلقات على الأطهار لتقع

وطي أما لو لم يجز الطلاق إلا في طهر ثان إذا كانت المطلقة ممن يشترط فيها الاستبراء

لو شك المطلق في إيقاع الطلاق لم يلزمه الطلاق ولم يرتفع الشك وكان النكاح باقيا الرابعة إذا طلق

ثم حضر ودخل بالزوجة ثم ادعى الطلاق لم يقبل دعواه ولا بينته تنزيلا لتصرف المسلم على الشرع

فكأنه مكذب بينته ولو كان أولدها لحق به الخامسة إذا طلق غائبا وأراد العقد على أختها أو على

الزوجة صبر تسعة أشهر لاحتمال كونها حاملا ولو قيل بسنة احتياطا نظرا إلى المسترابة ولو

يعلم خلوها من الحمل كفاه ثلاثة أشهر النظر الثالث في اللواحق وفيه مقاصد الأول في طلاق

المريض يكره للمريض أن يطلق ولو طلق صح وهو يرث زوجته ما دامت في العدة الرجعية ولا يرثها

في البائن ولا بعد العدة وترثه هي سواء كان طلاقها بائنا أو رجعيا ما بين الطلاق وبين سنة

او عليها ولا يقع لو قال قبلها طلقة او بعدها طلقة كان حسنا وقال طالق نصف طلقة او ثلاثة انصاف
طلقة قال الشيخ لا يقع ولو قيل يقع بقوله انت طالق وتلغو الضمايم اذ ليست رافعة للقصد
حسنا وكذا لو قال نصف طلقتين **فرع** قال الشيخ رحمه الله اذا قال لاربع اوقعت بينكن
طلقة وقع بكل واحدة طلقة وفيه اشكال لانه اطراح للصيغة المشترطة ولو قال انت طالق
ثلاثا الا ثلاثا صحت فيه ان نوى بالاول الطلاق وبطل الاستثناء ولو قال طالق غير
فان نوى الرجعية صح لان انكار الطلاق رجعة واذا اراد النقض حكم بالطلقة ولو قال طلقة الا طلقة
لا استثناء وحكم بالطلقة بقوله طالق ولو قال لي بنت طالق ثم قال رددت عمرة وهما زوجتان قبل ولو قال
طالق بل عمرة طلقتا جميعا لان كل واحدة منهما مقصودة وقت التلفظ اسمها وفيه اشكال ينشأ
من اعتبار النطق بالصيغة **الركن الرابع** الاشهاد ولا بد من حضور شاهدين يسمعان الانشاء سواء
قال لهما اشهدا او لم يقل لهما وسماعهما التلفظ شرط في صحة الطلاق ولو تجرد عن الشهادة لم يقع وكذا لو كملت
الاخر وكذا لا يقع بشاهد واحد ولو كان عدلا ولا بشهادة فاسقين بل لا بد من حضور شاهدين ظاهرهما العدالة
ومن فقهائنا من اقتصر على اعتبار الاسلام فيهما والاول اظهر ولو شهد احدهما بالانشاء ثم
شهد الاخر به بانفراده لم يقع الطلاق اما لو شهدا بالاقرار لم يشترط الاجتماع ولو شهد احدهما بالانشاء والاخر
بالاقرار لم يقبل ولا يقبل شهادة النساء في الطلاق لا منفردات ولا منضمات الى الرجال ولو طلق ولم يشهد ثم
اشهد كان الاول لغوا ووقع حين الاشهاد اذا اتى باللفظ المعتبر في الانشاء **النظر الثاني في اقسام الطلاق**
ولفظه يقع على البدعة والسنة فالبدعة ثلاث طلاق الحائض بعد الدخول مع حضور الزوج
معها ومع غيبته دون المدة المشترطة وكذا النفساء او في طهر قربها فيه وطلاق الثلاث من غير رجعة بينها
والكل عندنا باطل لا يقع معه طلاق والسنة ينقسم اقساما ثلاثة باين ورجعي وطلاق العدة فالباين ما لا
يصح للزوج معه الرجعة وهو ستة طلاق التي لم يدخل بها واليائسة ومن لم تبلغ المحيض والمختلعة والمبارأة ما لم
ترجع في البذل والمطلقة ثلاثا بينها رجعتان والرجعي هو الذي للمطلق مراجعتها فيه سواء راجع او لم يراجع واما طلاق العدة
فهو ان يطلق على الشرائط ثم يراجعها قبل خروجها من عدتها ويواقعها ثم يطلقها في غير طهر المواقعة

فروع الاول لو انقضت مدة فادّعت انها تزوجت وفارقها وقضت العدة وكان ذلك ممكنا في تلك المدة قبل قولها مع يمينها اذ ذلك ما لا يعلم الا منها كالوطء وفي رواية اذا كانت ثقة صدقت

الثاني اذا دخل المحلل فادعت الاصابة فان صدقها حلت للاول وان كذبها قيل يعمل الاول بما يغلب على ظنه من صدقها او صدق المحلل ولو قيل يعمل بقولها على كل حال كان حسنا لتعذر اقامة البينة بما تدعيه

الثالث لو وطئها محرما كالوطء في الاحرام او في الصوم الواجب فالاقرب الاحلال لانه منهي عنه فلم يكن مرادا للشارع وقيل يحل لتحقق النكاح المستند الى العقد الصحيح

المقصد الثالث في الرجعة

وهي تكون نطقا كقوله راجعتك وفعلا كالوطء ولو قبّل او لامس بشهوة كان ذلك رجعة ولم يفتقر استبانة الى الرجعة لانها زوجته ولو انكر الطلاق كان ذلك رجعة لانه يتضمن التمسك بالزوجية ولا يجب الاشهاد في الرجعة بل يستحب ولو قال راجعتك اذا شئت وان شئت لم يقع ولو قال شئت وفيه تردد

ولو طلقها رجعية فارتدت فراجع لم يصح كما لا يصح ابتداء الزوجية فيه تردد ينشأ من كون الرجعية زوجة ولو اسلمت بعد ذلك استأنف الرجعة ان شاء ولو كان عنده ذمية فطلقها رجعيا ثم راجعها في العدة قيل لا يجوز لان الرجعة كالعقد المستأنف والوجه الجواز لانها لم تخرج عن زوجيته فهي كالمستدامة ولو طلق وراجع فانكرت الدخول بها اولا وزعمت انه لا عدة عليها ولا رجعة وادعى هو الدخول كان القول قولها مع يمينها لانها تدعي الظاهر ورجعة الاخرس بالاشارة الدالة على الرجعة وقيل باخذ القناع عن راسها وهو شاذ واذا ادعت انقضاء العدة بالحيض في زمان محتمل فالقول قولها مع يمينها ولو ادعت انقضاءها بالاشهر لم يقبل وكان القول قول الزوج لانه اختلاف في زمان ايقاع الطلاق وكذا لو ادعى الزوج الانقضاء فالقول قولها لان الاصل بقاء الزوجية ولو كانت حاملا فادعت الوضع قبل قولها ولم تكلف احضار الولد ولو ادعت الحمل فانكر الزوج وكذا لو انكر ولادتها له فالقول قوله لامكان اقامة البينة بالولادة واذا ادعت انقضاء العدة فادعى الرجعة قبل ذلك فالقول قول المرأة ولو راجعها فادعت بعد الرجعة انقضاء العدة قبل الرجعة فالقول قول الزوج

ما لم تتزوج او يبرأ من مرضه الذي طلقها فيه فلو برأ ثم مرض ثم مات لم ترثه الا في العدة الرجعية ولو قال طلقت في الصحة ثلاثا قبل ولم ترثه والوجه انه لا يقبل بالنسبة اليها ولو قذفها وهو مريض فلاعنها وبانت باللعان لم ترثه لاختصاص الحكم بالطلاق وهل ترث لمكان التهمة قيل نعم والوجه تعلق الحكم بالطلاق في المرض لا باعتبار التهمة وفي ثبوت الارث مع سؤالها الطلاق تردد اشبهه انه لا ارث لو خالعته او بارأته

فروع الاول لو طلق الامة مريضا طلاقا رجعيا فاعتقت في العدة ومات في مرضه ورثته في العدة ولم ترثه بعدها لانتفاء التهمة وقت الطلاق ولو طلقها بائنا فكذلك وقيل ترث لانه طلقها في حال لم يكن لها اهلية الارث وكذا لو طلقها كتابية ثم اسلمت

الثاني اذا ادعت المطلقة ان الميت طلقها في المرض انكر الوارث وزعم ان الطلاق في الصحة فالقول قوله الاعتماد الى كونه الاصل عدم الارث الا مع تحقق السبب

الثالث لو طلق اربعا في مرضه وتزوج اربعا ودخل بهن ثم مات فيه كان الربع بينهن بالسوية ولو كان له ولد تساوين في الثمن

المقصد الثاني فيما يزول به تحريم الثالث اذا وقعت الثلاث على الوجه المشترط حرمت المطلقة حتى تنكح زوجا غير المطلق ويعتبر في زوال التحريم شروط اربعة ان يكون الزوج بالغا وفي المراهق تردد اشبهه انه لا يحلل وان يطأها في القبل وطئا موجبا للغسل وان يكون ذلك بالعقد لا بالملك ولا الاباحة وان يكون العقد دائما لا متعة ومع استكمال الشرائط يزول تحريم الثلاث وهل يهدم ما دون الثلاث فيه روايتان اشهرهما انه يهدم فلو طلق مرة فتزوجت المطلقة ثم تزوج بها الاول بقيت معه على ثلاث مستأنفا وبطل حكم السابقة ولو طلق الذمية ثلاثا فتزوجت بعد العدة ذميا ثم بانت منه واسلمت حل للاول نكاحها بعقد مستأنف وكذا كل مشرك والامة اذا طلقت مرتين حرمت حتى تنكح زوجا غيره سواء كانت تحت حر او عبد ولا تحل للاول بوطء المولى وكذا لا تحل لو ملكها المطلق لسبق التحريم على الملك ولو طلقها مرة ثم اعتقت ثم تزوجها او راجعها بقيت معه على واحدة استصحابا بالحال الاول فلو طلقها اخرى حرمت عليه حتى تنكح زوجا ولا يحلل المطلقة ثلاثا اذا اوطئت وحصلت فيه الشرائط وفي رواية لا يحلل ولو وطئ الخصي قبلا فاكسل حلت للاول لتحقق اللذة منهما ولو تزوجها

٢٦٩

وهي المستقيمة الحيض فهذا اشد بثلاثة اقراء هي الاطهار على شهر الراتبين اذا كانت حرة

سواء كانت تحت حر او عبد ولو طلقها وحاضت بعد الطلاق بلحظة احتسبت

اللحظة قرءا ثم اكملت قرئين آخرين فاذا رأت الدم الثالث فقد قضت العدة هذا اذا كانت

عادتها مستقرة بالزمان وان اختلفت صبر الى انقضاء اقل الحيض اخذا بالاحتياط واقل

زمان تنقضي به العدة ستة وعشرون يوما ولحظتان لكن الاخيرة ليست من العدة وانما هي لتحقق

الخروج منها وقال الشيخ رحمه الله هي من العدة لان الحكم بانقضاء العدة موقوف على تحققها والاول

احق ولو طلقها في الحيض لم يقع ولو وقع في الطهر ثم حاضت مع انتهاء التلفظ بحيث لم يحصل

زمان يحتمل الطلاق والحيض صح الطلاق لوقوعه في الطهر المعتبر ولم تعتد بذلك الطهر لانه

لم يتعقب الطلاق وتفتقر الى ثلاثة اقراء مستانفة بعد الحيض فرع لو اختلفا فقالت ان قد

من الطهر جزء بعد الطلاق فانكر فالقول قولها لانها ابصر بذلك والمرجع في الطهر والحيض اليها

الفصل الثالث في ذوات الشهور التي لا تحيض وهي في سن من تحيض تعتد من الطلاق

والفسخ مع الدخول بثلثة اشهر اذا كانت حرة وفي اليائسة والتي لم تبلغ روايتان اشهرهما انهما

بثلاثة اشهر والاخرى لا عدة عليهما وهو الاشهر وحد اليأس ان تبلغ خمسين سنة وقيل في القرشية

والنبطية ستين سنة ولو كان مثلها تحيض اعتدت بثلاثة اشهر اجماعا وهذه تراعي

الشهور والحيض فان سبقت الاطهار فقد خرجت من العدة وكذا ان سبقت الشهور وان رأت في الثالث حيضا

وتاخرت الثانية والثالثة صبرت تسعة اشهر لاحتمال الحمل ثم اعتدت بعد ذلك بثلاثة اشهر

وهي اطول عدة وفي رواية عمار تصبر سنة ثم تعتد بثلاثة اشهر ونزلها الشيخ على انها تعلى

الدم الثالث وهو تحكم ولو رأت الدم مرة ثم بلغت الياس اكملت العدة بشهرين ولو

بالمعتدة الدم مشتبها رجعت الى عادتها في زمان الاستقامة واعتدت به ولو لم يكن لها عادة اعتبرت

صفة الدم واعتدت بثلاثة اقراء ولو اشتبه رجعت الى عادة نسائها ولو اختلفن اعتدت بالاشهر ولو

لا تحيض الا في ستة اشهر او خمسة اعتدت بالاشهر ولو طلقت اول الطهر اعتدت بثلثة

اذ الاصل صحة الرجعة ولو ادعى انه راجع زوجته الامة في العدة فصدقته فانكر المولى وادعى خروجها قبل

الرجعة فالقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين لتعلق حق النكاح بالزوجين وفيه تردد. **المقصد الرابع**

في جواز استعمال الحيل يجوز التوصل بالحيل المباحة دون المحرمة في اسقاط ما لولا الحيلة لثبت ولو توصل بالمحرمة اثم وتمت

الحيلة فلو ان امرأة حملت ولدها على الزنا بامرأة لتمنع اباه من العقد عليها او بامة يريد ان يتسرى بها فعلت

حراما وحرمت الموطوءة على قول من ينشر الحرمة بالزنا اما لو توصل بالحلال كما لو سبق الولد الى العقد عليها

سبق الفوت ولم يأثم ولو ادعى عليه دين برئ منه باسقاط او تسليم فخشي من دعوى الاسقاط ان ينقلب اليمين الى

المدعي لعدم البينة فانكر الاستدانة وحلف جاز بشرط ان يوري ما يخرجه عن الكذب وكذا لو خشي المعسر الحبس

يدعى عليه فانكر والنية ابدا نية المدعي ان كان محقا ونية الحالف ان كان مظلوما في الدعوى ولو اكره

على اليمين انه لا يفعل شيئا محللا فحلف ونوى ما يخرج به عن الحنث جاز مثل ان يوري انه لا يفعله بالشام او

بخراسان او في السماء او تحت الارض ولو اجبر على الطلاق كرها فقال زوجتي طالق ونوى طلاقا سابقا او

قال نساءه طوالق وعنى نساء الاقارب جاز ولو اكره على اليمين انه لم يفعل فقال ما فعلت كذا وجعل ما موصولة

ولو اضطر الى الجواب بنعم فقال نعم وعنى الابل وقال نعلو وعنى نعام البر قصد التخلص لم يأثم وكذا

لو حلف ما اخذ جملا ولا ثورا ولا عنزا وعنى بالجمل السحاب وبالثور القطعة الكبيرة من الاقط و

بالعنز الاكمة لم يحنث ولو اتهم غيره في فعل فحلف ليصدقنه فطريق التخلص ان يقول فعلت ما فعلت

واحدهما صدق ولو حلف ليخبرنه بما في الرمانة من حبة فالمخرج ان يعد العدد الممكن فيها فاذا

فامثاله سائغ. **المقصد الخامس** في العدد والنظر في ذلك يستدعي فصولا **الاول** لا عدة على

من لم يدخل بها سواء بانت بطلاق او فسخ عدا المتوفى عنها زوجها فان العدة تجب مع الوفاة ولو لم يدخل

بها والدخول يتحقق بايلاج الحشفة وان لم ينزل ولو كان مقطوع الانثيين لتحقق الدخول بالوطء اما لو كان

مقطوع الذكر سليم الانثيين قيل تجب العدة لامكان الحمل بالمساحقة وفيه تردد لان العدة تترتب على

الوطء نعم لو ظهر حمل اعتدت منه بوضعه لامكان الانزال ولا تعتد بالخلوة منفردة عن الوطء

الاشهر ولو خلا بها ثم اختلفا في الاصابة فالقول قوله مع يمينه. **الفصل الثاني** ذات الاقراء و

٢٦٨

٢٤١

لا للمعقل اذ ليست زوجة **تفريع** لو كان له اكثر من زوجة فطلق واحدة لا بعينها وان قلنا التعيين شرط فلا طلاق وان لم نشترط ومات قبل التعيين فعلى كل واحدة الاعتداد بعدة الوفاة تغليبا للاحتياط ولو لم يطلق ولو كن حوامل اعتددن بابعد الاجلين وكذا لو طلق احديهن بائنا ومات قبل التعيين فعلى كل واحدة منهن الاعتداد بعدة الوفاة ولو عين قبل الموت انصرف الى المعينة وتعتد من الطلاق لا من حين الوفاة ولو كان رجعيا اعتدت عدة الوفاة من حين الوفاة والمفقود ان عرف خبره انفق على زوجته من ماله وليه ولا خيار لها ولو جهل خبره ولم يكن من ينفق عليها فان صبرت فلا بحث وان رفعت امرها الى الحاكم اجلها اربع سنين وفحص عنه فان عرف خبره صبرت وعلى الامام ان ينفق عليها من بيت المال وان لم يعرف خبره امرها بالاعتداد عدة الوفاة ثم تحل للازواج فان جاء زوجها وقد خرجت من العدة ونكحت فلا سبيل له عليها وان جاء وهي في العدة فهو املك بها وان خرجت من العدة ولم تتزوج ففيه روايتان اشهرهما انه لا سبيل له عليها **فروع** الاول لو نكحت بعد العدة ثم بان موت الزوج كان العقد الثاني صحيحا ولا عدة سواء كان موته قبل العدة او معها او بعدها لان عقد الاول سقط اعتباره في نظر الشرع فلا حكم لموته كما لا حكم لحيوته **الثاني** لا نفقة على الغائب في زمان العدة ولو حضر قبل انقضائها نظرا الى حكم الحاكم بالفرقة وفيه تردد **الثالث** لو طلقها الزوج او ظاهر واتفق في زمان العدة صح لان العصمة باقية ولو اتفق بعد العدة لم يقع لانقطاع العصمة **الرابع** اذا اتت بولد بعد اربعة اشهر وعشر من دخول الثاني ... ولو ادعاه الاول وذكر انه وطئها سرا لم يلتفت الى دعواه وقال رحمه الله يقرع بينهما وهو بعيد لانه لا يلحق بالاول **الخامس** لا يرثها الزوج لو ماتت بعد العدة وكذا لا ترثه والتردد لو ماتت في العدة ولا شبهة في الارث **الفصل السادس في عدة الاماء** وعدة الامة في الطلاق مع الدخول قرءان وهما طهران قبل حيضتان والاول اشهر واقل زمان تنقضي به عدتها ثلاثة عشر يوما ولحظتان والبحث في اللحظة الاخيرة الثانية كما في الحرة وان كانت لا تحيض وهي في سن من تحيض اعتدت بشهر ونصف سواء كانت تحت حر او عبد ولو اعتقت ثم طلقت

اشهر اهلة ولو طلقت في اثنائه اعتدت بهلالين واخذت من الثالث بقدر ما فات من الشهر الاول

وقيل بتكملة ثلاثين وهو اشبه **تفريع** لو ارتابت بالحمل بعد انقضاء العدة والنكاح لم يبطل وكذا

لو حدثت الريبة بعد العدة وقبل النكاح اما لو ارتابت قبل انقضاء العدة لم تنكح ولو انقضت ولو قيل

ما لم يتيقن الحمل كان حسنا وعلى التقديرين لو ظهر حمل بطل نكاح الثاني لتحقق وقوعه في العدة

الفصل الرابع في الحامل وهي تعتد في الطلاق بوضعه ولو بعد الطلاق بلا فصل تاما كان او غير تام ولو كان علقة بعد ان يتحقق

انه حمل ولا عبرة بما يشك فيه ولو طلقت فادعت الحمل صبر عليها اقصى الحمل وهو تسعة اشهر ثم لا تقبل دعواها

وفي رواية سنة وليست مشهورة ولو كان حملها اثنين بانت بالاول ولم تنكح الا بعد وضع الاخير وقيل الاشبه

انها لا تبين الا بوضع الجميع ولو طلق الحائل طلاقا رجعيا ثم مات في العدة استانفت عدة الوفاة ولو كان

بائنا اقتصرت على اتمام عدة الطلاق **فروع** لو حملت من زنا ثم طلقها الزوج اعتدت بالاشهر لا بالوضع ولو وطئت

لشبهة ولحق الولد بالواطئ لبعد الزوج عنها ثم طلقها الزوج اعتدت بالوضع من الواطئ ثم استانفت عدة

الطلاق بعد الوضع **الثاني** اذا اتفق الزوجان في زمان الطلاق واختلفا في زمان الوضع كان القول قولها

لانه اختلاف في الولادة وهي فعلها ولو اتفقا في زمان الوضع واختلفا في زمان الطلاق فالقول قوله لانه اختلاف

في فعله وفي المسئلتين اشكال لان الاصل عدم الطلاق وعدم الوضع فالقول قول من ينكرهما **الثالث** لو

اقرت بانقضاء العدة ثم جاءت بولد لستة اشهر فصاعدا منذ طلقها قيل لا يلحق والاشبه التحاقه ما لم يتجاوز

اقصى الحمل **الفصل الخامس** في عدة الوفاة تعتد الحرة المنكوحة بالعقد الصحيح اربعة اشهر وعشرا

اذا كانت حائلا صغيرة كانت او كبيرة بالغا كان زوجها او لم يكن دخل بها او لم يدخل وتبين بغروب الشمس من اليوم

العاشر لانه نهاية اليوم ولو كانت حاملا اعتدت بابعد الاجلين فلو وضعت قبل استكمال الاربعة

اشهر وعشرة ايام صبرت الى انقضائها ويلزم المتوفى عنها زوجها الحداد وهو ترك ما فيه زينة من الثياب والادهان

المقصود بهما الزينة والتطيب ولا باس بالثوب الاسود والازرق لبعده عن شبه الزينة وتستوي في ذلك الصغيرة

والكبيرة والمسلمة والذمية وفي الامة تردد اظهره انه لا حداد عليها ولا يلزم الحداد المطلقة بائنة كانت

او رجعية ولو وطئت المرأة بعقد الشبهة ثم مات اعتدت عدة الطلاق حائلا كانت او حاملا وكان الحكم كما لو طلقها للعقد

ونهاراً فلها النفقة والسكنى لوجود التمكين التام ولو منعها ليلا او نهارا فلا نفقة لعدم

التمكين ولا نفقة للبائن ولا سكنى الا ان تكون حاملا فلها النفقة والسكنى حتى تضع

تثبت العدة مع الوطء بالشبهة وهل تثبت النفقة لو كانت حاملا قال الشيخ نعم وفيه اشكال ينشأ

من توهم اختصاص النفقة بالمطلقة الحامل دون غيرها من البائنات فروع في سكنى المطلقة الاول

لو انهدم المسكن او كان مستعارا او مستاجرا فانقضت المدة جاز له اخراجها ولها الخروج لانه

اسكان غير سائغ ولو طلقت في مسكن دون مستحقها جاز له اخراجها عند الطلاق الى مسكن يناسبها

وفيه تردد الثاني لو طلقها ثم باع المنزل فان كانت معتدة بالاقراء لم يصح البيع لانها

تستحق سكنى غير معلومة فتتحقق الجهالة ولو كانت معتدة بالشهور صح لارتفاع الجهالة الثالث

لو طلقها ثم حجر عليه الحاكم فهي احق بالسكنى لتقدم حقها على الغرماء وقيل تضرب مع الغرماء

بمستحقها من اجرة المثل والاول اشبه اما لو حجر عليه ثم طلق كانت اسوة مع الغرماء اذ لا مزية

الرابع لو طلقها في مسكن لغيره استحقت السكنى في ذمته فان كان له غرماء ضربت مع الغرماء باجرة

مثل سكناها فان كانت معتدة بالشهر فالقدر معلوم وان كانت معتدة بالاقراء او بالحمل ضربت

باجرة سكنى اقل الحمل او اقل الاقراء فان اتفق والا اخذت نصيب الزائد وكذا لو فسد الحمل قبل اقل المدة

عليها بالتفاوت الخامس لو مات فورث المسكن جماعة لم يكن لهم قسمته الا باذنها

او مع انقضاء عدتها لانها استحقت السكنى فيه على صفته والوجه انه لا سكنى بعد الوفاة

ما لم تكن حاملا السادس لو امرها بالانتقال فنقلت رحلها وعيالها ثم طلقت وهي في الاول

اعتدت فيه ولو انتقلت وبقي رحلها ثم طلقت اعتدت في الثاني ولو انتقلت الى الثاني ثم رجعت الى الاول

لنقل متاعها ثم طلقت اعتدت في الثاني لانه صار منزلها ولو خرجت من الاول فطلقت قبل الوصول

الى الثاني اعتدت في الثاني لانها مامورة بالانتقال اليه السابع البدوية تعتد في المنزل الذي طلقت فيه

فلو ارتحل النازلون به ارتحلت معهم دفعا لضرر الانفراد وان بقي اهلها فيه اقامت معهم ما لم

يغلب الخوف بالاقامة ولو رحل اهلها وبقي من فيه منعة فالاشبه جواز النقلة لانه ضرر

فعدتها عدة الحرة وكذا لو طلقت طلاقاً رجعياً ثم أعتقت في العدة أكملت عدة الحرة ولو كان
بائناً أتمت عدة الأمة وعدة الذمية كالحرة في الطلاق والوفاة وفي رواية تعتد عدة الأمة وهي
شاذة وعدة الأمة من الوفاة شهران وخمسة أيام ولو كانت حاملاً اعتدت بأبعد الأجلين
ولو كانت أم ولد لمولاها كان عدتها أربعة أشهر وعشراً ولو طلقها الزوج رجعية ثم مات
في العدة استأنفت عدة الحرة ولو لم تكن أم ولد استأنفت للوفاة عدة الأمة ولو كان الطلاق بائناً
أتمت عدة الطلاق حسب ولو مات زوج الأمة ثم أعتقت أتمت عدة الحرة تغليباً لجانب الحرية ولو كان
المولى يطؤها ثم دبرها اعتدت بعد وفاته بأربعة أشهر وعشرة أيام ولو أعتقها في حياته
اعتدت بثلاثة أقراء وكل من يجب استبراؤها إذا ملكت بالبيع يجب استبراؤها لو ملكت
من استغنام أو صلح أو ميراث أو غير ذلك ومن يسقط استبراؤها هناك يسقط في الأقسام
الأخر ولو كان للإنسان زوجة فابتاعها بطل نكاحه وحل له وطؤها من غير استبراء ولو ابتاع
المملوك أمة واستبرأها كفى ذلك في حق المولى لو أراد وطأها وإذا كانت الأمة لمكاتب حرم
وطؤها فإن انفسخت الكتابة حلت ولا يجب الاستبراء وكذا لو ارتد المولى أو المملوكة ثم عاد إلى الإسلام
لم يجب الاستبراء ولو طلقت الأمة بعد الدخول لم يجز للمولى الوطء إلا بعد الاعتداد وتكفي العدة
عن الاستبراء ولو ابتاع حربية فاسترقها فأسلمت لم يجب استبراءان وكذا لو ابتاعها
واستبرأها محرماً بالحج كفى ذلك في استحلال وطئها إذا أحل

الفصل السابع في اللواحق

فيه مسائل الأولى لا يجوز لمن طلق رجعياً أن يخرج الزوجة من بيته إلا أن تأتي بفاحشة وهو أن تفعل
ما يجب به الحد فتخرج لإقامته وأدنى ما تخرج له أن تؤذي أهله ويحرم عليها الخروج ما لم تضطر
ولو اضطرت إلى الخروج خرجت بعد انتصاف الليل وعادت قبل الفجر ولا تخرج في حجة
مندوبة إلا بإذنه وتخرج في الواجب وإن لم يأذن وكذا فيما تضطر إليه ولا وصلة لها إلا
بالخروج وتخرج في العدة البائنة أين شاءت الثانية نفقة الرجعية لازمة في زمان العدة
وكسوتها ومسكنها يوماً فيوماً مسلمة كانت أو ذمية أما الأمة فإن أرسلها مولاها ليلاً ونهاراً

٢٧٢

في عدة الرجعية وحملت من الثاني اعتدت بالوضع من الثاني وأكملت عدة الأول بعد الوضع وكان للأول الرجوع في تلك العدة دون زمان الحمل

كتاب الخلع والمباراة

والنظر في الصيغة والفدية والشرائط والأحكام

أما الصيغة فأن يقول خلعتك على كذا أو فلانة مختلعة على كذا وهل يقع بمجرده المروي نعم وقال الشيخ لا يقع حتى يتبع بالطلاق ولا يقع بقوله فاديتك مجرداً عن لفظ الطلاق ولا فاسختك ولا ابنتك ولا بتتك ولا بالتقايل ولو اقتصر على لفظ الخلع هل يكون فسخاً أو طلاقاً قال المرتضى هو طلاق وهو المروي وقال الشيخ الأولى أن يقال هو فسخ وهو تخريج فمن قال هو فسخ لم يعتد به في عدد الطلقات ويقع الطلاق مع الفدية بائناً وإن انفرد عن لفظ الخلع

فروع الأول لو طلبت منه طلاقاً بعوض فخلعها مجرداً عن لفظ الطلاق لم يقع على القولين ولو طلبت خلعاً بعوض فطلق به لم يلزم البذل على القول بوقوع الخلع بمجرده فسخاً ويلزم على القول بأنه طلاق وأنه يفتقر الطلاق

الثاني لو ابتدأ فقال أنت طالق بألف أو وعليك ألف صح الطلاق رجعياً ولم يلزمها الألف ولو تبرعت بعد ذلك بضمانها لأنها ضمان ما لم يجب ولو دفعتها إليه كانت هبة مستأنفة ولا تصير الطلقة بائنة

الثالث إذا قالت طلقني بألف كان الجواب على الفور فإن تأخر لم يستحق عوضاً وكان رجعياً

النظر الثاني في الفدية كل ما صح أن يكون مهراً صح أن يكون فداء في الخلع ولا تقدير فيه بل يجوز ولو كان زائداً عما وصل إليها من مهر وغيره وإذا كان غائباً فلا بد من ذكر جنسه ووصفه وقدره ويكفي في الحاضر المشاهدة وينصرف الإطلاق إلى غالب نقد البلد ومع التعيين إلى ما عين ولو خالعها على ألف ولم يذكر المراد ولا قصد فسد الخلع ولو كان الفداء مما لا يملكه المسلم كالخمر فسد الخلع وقيل يكون رجعياً وهو حق إن أتبع بالطلاق وإلا كان البطلان أحق ولو خالعها على خل فبان خمراً كان له بقدره خلاً ولو خالعها على حمل الدابة أو الجارية لم يصح ويصح بذل الفداء منها ومن وكيلها وممن يضمنه بإذنها وهل يصح من المتبرع فيه تردد والأشبه المنع ولو قال طلقها على ألف من مالها وعليّ ضمانها أو على عبدها هذا وعليّ ضمانه صح فإن لم ترض بدفع البذل صح الخلع وضمن المتبرع وفيه تردد ولو خالعت في مرض الموت صح وإن بذلت أكثر من الثلث كان من الأصل وفيه قول

بالانفراد الثامن لو طلقها في السفينة فان لم تكن مسكنا اسكنها حيث شاء وان كانت مسكنا
اعتدت فيها التاسع اذا سكنت في منزلها ولم تطالب بمسكن فليس لها المطالبة بالاجرة لان الظاهر
منها التطوع بالاجرة وكذا لو استأجرت مسكنا فسكنت فيه لانها تستحق السكنى حيث يسكنها لا حيث
المسئلة الثالثة لا نفقة للمتوفى عنها زوجها ولو كانت حاملا وفي رواية ينفق عليها من نصيب
الحمل وفي الرواية بعد ولكن ان تبيت حيث شئت المسئلة الرابعة لو تزوجت في العدة لم يصح ولم
تنقطع عدة الاول فان لم يدخل الثاني فهي في عدة الاول وان وطئها الثاني عالما بالتحريم فالحكم كذلك ان حملت
لم تحمل ولو كان جاهلا ولم تحمل اتمت عدة الاول لانها اسبق واستأنفت اخرى للثاني على اشهر الروايتين ولو
حملت كان ما يدل على انه للاول اعتدت بوضعه له وللثاني بثلاثة اقراء بعده وان كان هنا ما يدل على
اعتدت بوضعه له واكملت عدة الاول بعد الوضع ولو كان ما يدل على انتفائه عنهما اتمت بعد وضعه
الاول واستأنفت عدة للاخير ولو احتمل ان يكون منهما قيل تقرع بينهما ويكون لمن يلحق به
اشكال يستأنف بعده عدة للثاني لوطء الشبهة فيكون احتياطا الخامسة تعتد زوجة الحاضر من حين
الوفاة وتعتد من الغائب في الطلاق من وقت الوقوع وفي الوفاة من حين البلوغ ولو اخبر غير العدل لكن
لا تنكح الا بالثبوت وفائدة الاحتراز بتلك العدة ولو علمت الطلاق ولم تعلم الوقت اعتدت عند البلوغ
السادسة اذا طلقها بعد الدخول ثم راجع في العدة ثم طلق قبل المسيس لزمها استئناف عدة لبطلان الاولى
بالرجعة ولو خالعها بعد الرجعة قال الشيخ هنا الاقوى لا عدة وهو بعيد لانه خلع عن عقد تعقبه الدخول
اما لو خالعها بعد الدخول ثم تزوجها في العدة وطلقها قبل الدخول لم تلزمها العدة لان الاولى بطلت
بالفراش والعقد الثاني لم يحصل معه دخول وقيل يلزمه العدة لانها لم تكمل العدة الاولى والاول اشبه السابعة
وطء الشبهة يسقط معه الحد وتجب العدة ولو كانت المرأة عالمة بالتحريم وجهل الواطئ لحق به النسب ووجبت
له العدة وتحد المرأة ولا مهر ولو كانت الموطوءة امة لحق الولد بالواطئ وعلى الواطئ قيمته لمولاها ولو كانت عالمة سقط مهرها وقيل
الامة وقيل العشر ان كانت بكرا ونصف العشر ان كانت ثيبا وهو مروي الثامنة اذا طلقها بائنا
ثم وطئها لشبهة قيل تتداخل العدتان لانهما لواحد وهو حسن حاملا كانت او حائلا [illegible] في العدة

الله كما يصح طلاقها ولو قيل انها تعتبر كذا التي لم يدخل بها ولو كانت حايضا وتخلع اليائسة
وطيها في طهر المخالعة ويعتبر في العقد حضور شاهدين دفعة ولو افترقا لم يقع ويجرد عن شرط
ويصح الخلع من المحجور عليه لسبب تبذير او فلس ومن الذمي والحربي ولو كان البذل خمرا او خنزيرا او ظهرا مستحقا
او احدهما بطل الا في الاقباض فيثبت القيمة عند مستحليه والشرط انما يبطل اذا لم يقتضيه العقد فلو
قال فان رجعت رجعت لم يبطل بهذا الشرط لانه مقتضى الخلع وكذا لو شرطت هي الرجوع في الفدية اما
لو قال خالعتك ان شئت لم يصح ولو شاءت لانه شرط ليس من مقتضاه وكذا لو قال ان ضمنت
الفا او ان اعطيتني او ما شاكله وكذا متى ومهما او اي وقت او اي حين

النظر الرابع في الاحكام وهي مسائل **الاولى** لو اكرهها على الفدية فعل حراما ولو طلق به صح الطلاق ولم تسلم
له الفدية وكان له الرجعة **الثانية** لو خالعها والاخلاق ملتئمة لم يصح الخلع ولم يملك الفدية
ولو طلقها والحال هذه بعوض لم يملك العوض وصح الطلاق وله الرجعة **الثالثة** اذا اتت بالفاحشة
جاز عضلها لتفتدي نفسها وقيل هو منسوخ ولم يثبت **الرابعة** اذا صح الخلع فلا رجعة له ولها
الرجوع في الفدية ما دامت في العدة ومع رجوعها يرجع ان شاء **الخامسة** لو خالعها وشرط
الرجعة لم يصح وكذا لو طلق بعوض **السادسة** المختلعة لا يلحقها طلاق بعد الخلع لانه
مشروط بالرجعة نعم لو رجعت في الفدية فرجع جاز استئناف الطلاق **السابعة** اذا قالت
طلقني ثلاثا بالف فطلقها قال الشيخ رحمه الله لا يصح لانه طلاق بشرط والوجه انه يقع
في مقابلة بذل فلا يعد شرطا فان قصد الثلاث ولاء لم يصح البذل وان طلقها ثلاثا مرسلا
لانه لم يفعل ما سألته وقيل يكون له الثلث لوقوع الواحدة اما لو قصدت الثلاث التي
يتخللها رجعتان صح فان طلق ثلاثا فله الالف وان طلق واحدة قيل له ثلث الالف لانها جعلته في مقابلة
الثلاث فاقتضى تقسيط المقابل على المقابل بالسوية وفيه تردد منشأه جعل الجملة في مقابلة الثلاث
بما هي فلا يقتضي التقسيط مع الانفراد ولو كان معه على الف فقالت طلقني ثلاثا بالف فطلق واحدة
كان له ثلث الالف وقيل له الالف ان كانت عالمة والثلث ان كانت جاهلة وفيه اشكال **الثامنة** لو قالت

ان الزايد عن مهر المثل من الثلث وهو الشبه ولو كان الفداء رضاع ولدها صح مشروطا بتعيين المدة

وكذا لو طلقها على نفقته بشرط تعيين النفقة التي يحتاج اليه من الماكول والمشرب والكسوة والمدة ولو

مات قبل المدة كان للمطلق استيفاء ما بقي فان كان رضاعا رجع باجرة مثله وان كان انفاقا رجع بمثل ما

يحتاج اليه في تلك المدة مثلا او قيمة ولا يجب عليها دفعة دفعة بل ادرارا في اوقاتها وان كان يستحق عليها

لو بقي ولو تلف العوض قبل القبض لم يبطل استحقاقه ولزمها مثله او قيمته ان لم يكن مثليا

ولو خالعها بعوض موصوف فان وجد ما دفعته على الوصف والا كان له رده والمطالبة بما وصفت

ولو كان مشاهدا فبان معيبا رده وطالب بمثله او قيمته وان شاء امسكه مع الارش ولكن لو خالعها على

عبد على انه حبشي فبان زنجيا او ثوب على انه ابريسم فبان كتانا

صح الخلع وله قيمة الابريسم وليس له امساك الكتان لاختلاف الجنس ولو دفعت الفا وقالت طلقني بها متى شئت لم

يصح البذل ولو طلق كان رجعيا والالف لها ولو خالع اثنتين بفدية واحدة صح وكانت بينهما بالسوية ولو قالتا

فطلق واحدة كان له النصف ولو عقب بطلاق الاخرى كان رجعيا ولا عوض لتاخر الجواب عن الاستدعاء المقتضي للتعجيل

ولو خالعها على عين فبانت مستحقة قيل يبطل الخلع ولو قيل يصح ويكون له القيمة او المثل ان كان مثليا كان حسنا

البذل من الامة فان اذن مولاها انصرف الاطلاق الى الافتداء بمهر المثل ولو بذلت زيادة عنه قيل يصح

تكون لازمة لذمتها تتبع بها بعد العتق واليسار وتتبع باصل البذل مع عدم الاذن ولو بذلت عينا فان اجاز

المولى صح الخلع والبذل والا صح الخلع دون البذل ولزمها قيمته او مثله تتبع به بعد العتق ويصح

بذل المكاتبة المطلقة ولا اعتراض للمولى واما المشروطة فكالقن النظر الثالث في الشرائط

ويعتبر في الخالع شروط اربعة البلوغ وكمال العقل والاختيار والقصد فلا يقع مع الصغر ولا مع

الجنون ولا مع الاكراه ولا مع السكر ولا مع الغضب الرافع للقصد ولو خالع ولي الطفل بعوض

صح ان لم يكن طلاقا وبطل مع القول بكونه طلاقا ويعتبر في المختلعة ان تكون طاهرا طهرا لم يجامعها

فيه اذا كانت مدخولا بها غير يائسة وكان حاضرا معها وان يكون الكراهية من المرأة ولو قالت

لادخلن عليك من تكره لم يجب خلعها بل يستحب وفيه رواية بالوجوب ويصح خلع الحامل مع رؤيته

۲۷۶

لو اصطلح الزوجان شيئا ويترتب الخلع على كراهية الزوجة ويأخذ في المباراة بقدر ما وصل

اليها منه ولا تحل له الزيادة وفي الخلع جائز وتقع الفرقة في المباراة على الطلاق بلفظ

اتفاقا وفي الخلع على الخلاف

كتاب الظهار

والنظر فيه يستدعي بيان امور

خمسة **الاول** في الصيغة وهو ان يقول انت علي كظهر امي وكذا لو قال هذه او

ما شاكل ذلك من الالفاظ الدالة على تمييزها ولا عبرة باختلاف الفاظ الصلات كقوله مني

او عندي ولو شبهها بظهر احدى المحرمات عليه نسبا او رضاعا كالام والاخت فيه روايتان

اشهرهما الوقوع ولو شبهها بيد امه او شعرها او بطنها قيل لا يقع اقتصارا على منطوق الآية

وبالوقوع رواية فيها ضعف ولو شبهها بغير امه بما عدا لفظة الظهر لم يقع قطعا ولو

قال انت كامي او مثل امي قيل يقع ان قصد به الظهار وفيه اشكال منشاؤه اختصاص

الظهار بمورد الشرع والتمسك في الحل بمقتضى العقد ولو شبهها بمحرمة بالمصاهرة تحريما

مؤبدا كام الزوجة وبنت زوجته المدخول بها او زوجة الاب او الابن لم يقع الظهار وكذا لو شبهها باخت

زوجته او عمتها او خالتها ولو قال كظهر ابي او اخي او عمي لم يكن شيئا وكذا لو قالت هي انت علي كظهر ابي او

[illegible] يشترط في وقوعه [illegible] [illegible] الظهار [illegible] ولا [illegible]

[illegible] الشهر [illegible] القول [illegible]

[illegible] اشكال منشاؤه التمسك بالعموم [illegible] موقوفا على الشرط [illegible]

[illegible] كان يظاهر [illegible] شهر او سنة قال الشيخ لا يقع وفيه اشكال [illegible] العموم [illegible]

قيل ان قيدت المدة [illegible] لم يقع وهو [illegible] بالكلم [illegible]

فروع لو قال انت طالق كظهر امي وقع الطلاق ولغا الظهار قصده او لم يقصده ولو قال انت

الطلاق والظهار [illegible] اذا كانت المطلقة رجعية وكان [illegible] قال انت علي كظهر امي وقع

لان النية لا تستقل بوقوع الظهار ما لم يكن اللفظ الصريح [illegible] لا احتمال [illegible]

حرام كظهر امي [illegible] [illegible] زوجته [illegible] وقع الظهار [illegible]

٢٧٩

واحدة بالف فطلق ثلثا لا مع وقعت رجعية وله الالف ولو قالت طلقني واحدة بالف فقال انت

طالق فطالق فطالق طلقت بالاولى ولغا الباقيه فان قال الالف في مقابلة الاولى فاله

له وكانت الطلقة بائنة ولو قال في مقابلة الثانية كانت الاولى رجعية وبطلت الثانية والثالثة

ولو قال في مقابلة الكل قال الشيخ رحمه الله وقعت الاولى وله ثلث الالف وفيه اشكال من حيث

ما التمسته التاسعة اذا قال ابوها طلقها وانت بريء من صداقها فطلقها بانت بالطلاق

رجعيا ولم يلزمها الابراء ولا يضمنه الاب العاشرة اذا وكلت في خلعها مطلقا اقتضى خلعها

بمهر المثل نقدا بنقد البلد وكذا الزوج اذا وكل في الخلع فاطلق فان بذل وكيلها زيادة عن

مهر المثل بطل البذل ووقع الطلاق رجعيا ولا يضمن الوكيل ولو خلعها وكيل الزوج بانقص من مهر المثل بطل الخلع

ولو طلق بذلك البذل لم يقع لانه فعل غير ماذون فيه ويلحق بالاحكام مسائل النزاع وهي

ثلاث الاولى اذا اتفقا في القدر واختلفا في الجنس فالقول قول المرأة الثانية لو اتفقا على ذكر

القدر دون الجنس واختلفا في الارادة قيل يبطل وقيل القول قول الرجل لبينة وهو اشبه الثالثة لو قال الخ

على الف في ذمتك فقالت بل في ذمة زيد فالبينة عليه واليمين عليها ويسقط العوض عنها ولا يلزم

وكذا لو قالت بل خالعك فلان والعوض عليه اما لو قالت خالعتك ...

فلان لزمها الالف ما لم تكن بينة لانها تدعي ضمانه ولا يثبت على فلان ...

فهو ان تقول بارأتك على كذا فانت طالق وهي تترتب على كراهية كل واحد من الزوجين صاحبه و

يشترط اتباعها بلفظ الطلاق فلو اقتصر المبارئ على لفظ المباراة لم يقع به فرقة ولو قال بدلا من بارأتك

فاسختك او ابنتك او غيره من الالفاظ صح اذا اتبعه بالطلاق اذ المقتضي للفرقة التلفظ بالطلاق

لا غير ولو اقتصر على قوله انت طالق بكذا صح وكان مباراة اذ هي عبارة عن الطلاق بعوض مع منافاة

بين الزوجين ويشترط في المبارئ والمباراة ما شرط في المخالع والمختلعة وتقع الطلقة مع العوض

بائنة وليس للزوج معها رجوع الا ان ترجع الزوجة في الفدية فيرجع ما دامت في العدة ولها

الرجوع في الفدية ما لم تنقض عدتها والمباراة كالخلع لكن المباراة تترتب على كراهية كل

لو ظاهر من اربع بلفظ واحد كان عليه عن كل واحدة كفارة ولو ظاهر من واحدة مرارا وجبت
عليه بكل مرة كفارة فرق الظهار او تابعه ومن فقهائنا من فصّل ولو وطئها قبل التكفير لزمه عن
كل وطء كفارة واحدة **السابعة** اذا اطلق الظهار حرم عليه الوطء حتى يكفر ولو علقه بشرط جاز
ما لم يحصل الشرط ولو وطئ قبله لم يكفر ولو كان الوطء هو الشرط ثبت الظهار بعد فعله ولا تستقر الكفارة
حتى يعود وقيل تجب بنفس الوطء وهو بعيد **الثامنة** يحرم الوطء على المظاهر ما لم يكفر سواء كفر بالعتق
او الصيام او الاطعام فلو وطئها في خلال الصوم استأنف وقال الشيخ لا يبطل التتابع لو وطئ ليلا وهو
غلط وهل يحرم عليه ما دون الوطء كالقبلة والملامسة قيل نعم لانه مماس وفيه اشكال ينشأ من اختلاف
التفسير **التاسعة** اذا عجز المظاهر عن الكفارة او ما يقوم مقامها عدا الاستغفار قيل يحرم عليه وطؤها حتى
يكفر وقيل يجزيه الاستغفار وهو اكثر **العاشرة** اذا صبرت المظاهرة فلا اعتراض وان رفعت
امرها الى الحاكم خيّره بين التكفير والرجعة او الطلاق وانظره ثلاثة اشهر من حين المرافعة فان
انقضت المدة ولم يختر احدهما ضيّق عليه في المطعم والمشرب حتى يختار احدهما ولا يجبره على الطلاق
تعيينا ولا يطلق عنه **ويلحق بذلك النظر في الكفارات** وفيه مقاصد **الاول** في ضبط الكفارات
وقد سبق الكلام في كفارات الاحرام فلنذكر ما سوى ذلك وهي مرتبة ومخيرة وما يحصل فيه الامران
والجمع **فالمرتبة** ثلاث كفارة الظهار وقتل الخطأ ويجب في كل واحدة العتق فان عجز فالصوم شهرين
متتابعين فان عجز فاطعام ستين مسكينا وكفارة من افطر يوما من قضاء شهر رمضان بعد الزوال
اطعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلاثة ايام متتابعات **والمخيرة** كفارة من افطر في يوم من شهر رمضان
مع وجوب صومه باحد الاسباب الموجبة للتكفير وكفارة من افطر يوما نذر صومه على اشهر الروايتين وكذا
كفارة الحنث في العهد وفي النذر على التردد والواجب في كل واحدة عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين
او اطعام ستين مسكينا على الاظهر **وما يحصل فيه الامران** كفارة اليمين وهي عتق رقبة
او اطعام عشرة مساكين او كسوتهم فان عجز صام ثلاثة ايام **وكفارة الجمع** وهي كفارة قتل المؤمن
عمدا ظلما وهي عتق رقبة وصوم شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا **المقصد الثاني** فيما اختلف فيه

فلانة الاجنبية وقصد النطق بلفظ الظهار صح الظهار عند مواجهتها به وان قصد الظهار الشرعي لم
يقع ظهار وكذا لو قال الاجنبية ولو قال فلانة من غير صيغة فتزوجها وظاهرها قال الشيخ يقع
الظهار انه هو حسن الثاني في المظاهر ويعتبر فيه البلوغ وكمال العقل والاختيار والقصد
فلا يصح ظهار الطفل ولا المجنون ولا المكره ولا فاقد القصد بالسكر او الاغماء او الغضب ولو ظاهر
ونوى الطلاق لم يقع طلاق لعدم اللفظ المعتبر ولا ظهار لعدم القصد ويصح ظهار الخصي
والمجبوب ان قلنا بتحريم ما عدا الوطي مثل الملامسة وكذا يصح من الكافر ومنعه الشيخ التفاتا الى
تعذر الكفارة والمعتمد ضعيف لامكانها بتقديم الاسلام ويصح من العبد الثالث في المظاهرة
ويشترط ان تكون منكوحة بالعقد ولا يقع بالاجنبية ولو علقه على النكاح وان تكون طاهرا طهرا لم
يجامعها فيه اذا كان زوجها حاضرا وكان مثلها تحيض ولو كان غائبا صح وكذا لو كان حاضرا وهي
يائسة او لم تبلغ وفي اشتراط الدخول تردد والمروي اشتراطه والقول الآخر مستند الى التمسك بالعموم
وهل يقع بالمستمتع بها فيه خلاف والاظهر الوقوع وفي الموطوءة بالملك تردد والمروي انه يقع كما يقع
بالحرة ومع الدخول يقع ولو كان الوطي دبرا صغيرة كانت او كبيرة مجنونة او عاقلة وكذا يقع بالرتقاء
المريضة التي لا توطأ الرابع في الاحكام وهي مسائل الاولى الظهار محرم لاتصافه بالمنكر وقيل لا عقاب
فيه لتعقيبه بالعفو الثانية لا تجب الكفارة بالتلفظ وانما تجب بالعود وهو ارادة الوطي ولا استقرار
لها بل معنى الوجوب تحريم الوطي حتى يكفر ولو وطي قبل الكفارة لزمه كفارتان ولو كرر الوطي تكررت الكفارة
الثالثة اذا طلقها رجعيا ثم راجعها لم تحل له حتى يكفر ولو خرجت من العدة ثم تزوجها ووطئها
فلا كفارة وكذا لو طلقها بائنا وتزوجها في العدة ووطئها وكذا لو ماتا او مات احدهما او ارتد
احدهما الرابعة لو ظاهر من زوجته الامة ثم ابتاعها فقد بطل العقد ولو وطئها بالملك
لم يجب عليه الكفارة ولو ابتاعها من مولاها غير الزوج وفسخ سقط حكم الظهار ولو تزوجها
الزوج بعقد مستأنف لم تجب الكفارة الخامسة اذا قال انت كظهر امي ان شاء زيد فقال
شئت وقع على القول بدخول الشرط في الظهار ولو قال ان شاء الله لم يقع ظهارا السادسة لو ظاهر

٣٨٣

نعم صونا لها أن يسترقّه عن غرمه وإن كان بحكم الكافر **الوصف الثاني** السلامة من العيوب

فلا يجزي الأعمى ولا الأجذم ولا المقعد ولا المنكّل به لتحقق العتق بحصول هذه الأسباب ويجزي

مع غير ذلك من العيوب كالأصم والأخرس ومن قطعت إحدى يديه أو إحدى رجليه ولو قطعتا

لم يجز لتحقق الإقعاد ويجزي ولد الزنا ومنعه قوم استسلافا أو وصفه بالكفر أو لقصوره عن صفة

الإيمان وهو ضعيف **الوصف الثالث** أن يكون تام الملك فلا يجزي المدبّر إلا مع نقض تدبيره

وقال في المبسوط والخلاف يجزي وهو أشبه ولا المكاتب المطلق إذا أدّى من كتابته شيئا ولو لم

أو كان مشروطا قال في الخلاف لا يجزي ولعله نظرا إلى نقصان الرق بتحقق الكتابة وظاهر كلامه

أنه يجزي ولعله أشبه من حيث الرق ويجزي الآبق إذا لم يعلم موته وكذا يجزي المستولدة

ولو أعتق نصفين من عبدين مشتركين لم يجز إذ لا يسمى ذلك نسمة ولو أعتق شقصا من عبد مشترك

نفذ العتق في نصيبه فإن نوى الكفارة وهو موسر أجزأ إن قلنا إنه ينعتق بنفس إعتاق الشقص

قلنا لا ينعتق إلا بأداء قيمة حصة الشريك فهل يجزي عند الأداء أشبه نعم لتحقق عتق الرقبة وفيه تردد

تحقق عتق الشقص لغير السبب [illegible] ولو كان معسرا [illegible] في نصيبه

عن الكفارة ولو أيسر بعد ذلك لاستقرار الرق في نصيب الشريك ولو ملك النصيب فنوى إعتاقه عن الكفارة

صحّ وإن تفرق العتق لتحقق عتق الرقبة ولو أعتق المرهون لم يصح إلا أن يجيز المرتهن وقال الشيخ يصح

إذا كان موسرا ويكلّف أداء المال إن كان حالاّ أو رهنا بدله إن كان مؤجلا وهو بعيد ولو قتل عمدا فأعتقه

في الكفارة فالأشبه الجواز [illegible] للنهي وإن قتل خطأ قال في المبسوط لم يجز عتقه لتعلق حق المجني عليه برقبته

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ولكن [illegible] الشيخ رحمه الله [illegible]

وهي سبع الاولى من حلف بالبراءة فعليه كفارة ظهار فان عجز فكفارة يمين وقيل يأثم ولا كفارة
وهو اشبه الثانية في جز المرأة شعرها في المصاب عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام
ستين مسكينا وقيل مثل كفارة الظهار ولا دليل عليه وقيل تأثم ولا كفارة استضعافا للرواية
وتمسكا بالاصل الثالثة في نتف المرأة شعرها في المصاب وخدش وجهها وشق
الرجل ثوبه في موت ولده او زوجته كفارة يمين الرابعة كفارة الوطي في الحيض مع التعمد والعلم بالتحريم
والتمكن من التكفير قيل يستحب وقيل يجب وهو الاحوط ولو وطئ امته حائضا كفر بثلاثة امداد من طعام
الخامسة من تزوج امرأة في عدتها فارق وكفر بخمسة اصوع من دقيق وفي وجوبها خلاف
والاستحباب اشبه السادسة من نام عن العشاء حتى تجاوز نصف الليل اصبح صائما على رواية فيها
ضعف ولعل الاستحباب اشبه السابعة من نذر صوم يوم فعجز عنه اطعم مسكينا مدين فان
عجز تصدق بما استطاع فان عجز استغفر الله وربما انكر ذلك قوم بناء على سقوط النذر بتحقق
العجز المقصد الثالث في خصال الكفارة وهي العتق والاطعام والصيام القول في
العتق ويتعين على الواجد في الكفارة المرتبة ويتحقق الوجدان بملك الرقبة وملك الثمن
مع امكان الابتياع ويعتبر في الرقبة ثلاثة اوصاف الوصف الاول الايمان وهو معتبر
في كفارة القتل اجماعا وفي غيرها على التردد والاشبه اشتراطه والمراد بالايمان هنا الاسلام
او حكمه ويستوي في الاجزاء الذكر والانثى والصغير والكبير والطفل في حكم المسلم ويجزي
اذا كان ابواه مسلمين او احدهما ولو حين يولد وفي رواية لا يجزي في القتل خاصة الا البالغ
الحنث وهي حسنة ولا يجزي الحمل ولو كان ابواه مسلمين وان كان بحكم المسلم واذا بلغ
المملوك اخرس وابواه كافران فاسلم بالاشارة حكم باسلامه واجزأ ولا يفتقر مع وصف
الاسلام في الاجزاء الى الصلوة ويكفي في الاسلام الاقرار بالشهادتين ولا يشترط التبري مما
عدا الاسلام ولا يحكم باسلام المسبي من اطفال الكفار سواء كان معه ابواه الكافران او انفرد به
المسلم ولو اسلم المراهق لم يحكم باسلامه على تردد وهل يفرق بينه وبين ابويه قيل نعم

٢٨٣

۲۸۵

لانه لو عجز حال الاعتاق فلم يجز فيما بعده **الشرط الثالث** ان لا يكون السبب محرما فلو نكل بعبده
بان قلع عينيه او قطع رجليه ونوى التكفير انعتق ولم يجز عن الكفارة **القول في الصيام** ويتعين
الصوم في المرتبة مع العجز عن العتق ويتحقق العجز اما بعدم الرقبة او عدم ثمنها واما ابتياع التمكن من شرائها
وان وجد الثمن وقيل حد العجز عن الاطعام ان لا يكون معه ما يفضل عن قوته وقوت عياله ليوم وليلة
لو وجد الرقبة وكان مضطرا الى خدمتها او ثمنها لنفقته وكسوته لم يجب العتق ولا يباع المسكن
ولا ثياب الجسد ويباع ما يفضل عن قدر الحاجة من المسكن ولا يباع الخادم على المرتفع عن مباشرة
الخدمة ويباع على من جرت عادته بخدمة نفسه الا مع المرض المحوج الى الخدمة ولو كان الخادم غاليا
بحيث يتمكن من الاستبدال منه ببعض ثمنه قيل يلزم بيعه لامكان الغنى عنه وكذا قيل في المسكن
اذا كان غاليا وامكن تحصيل البدل ببعض الثمن والاشبه انه لا يباع تمسكا بعموم النهي عن بيع
المسكن ومع تحقق العجز عن العتق يلزم في الظهار والقتل خطأ صوم شهرين متتابعين وعلى
المملوك صوم شهر فان افطر في الشهر الاول من غير عذر استأنف ولو كان لعذر بنى وان صام من
الثاني ولو يوما اتم وهل يأثم مع الافطار فيه تردد والاشبه عدم الاثم والعذر الذي يصح معه البناء
الحيض والنفاس والمرض والاغماء والجنون اما السفر فان اضطر اليه كان عذرا والا كان قاطعا
للتتابع ولو افطرت الحامل والمرضع خوفا على انفسهما لم ينقطع التتابع ولو افطرتا خوفا على
الولد قال في المبسوط ينقطع وفي الخلاف لا ينقطع وهو اشبه ولو اكره على الافطار لم ينقطع التتابع سواء
كان اجبارا كمن وجر الماء في حلقه او لم يكن كمن ضرب حتى اكل وهو اختيار الشيخ في الخلاف وفي المبسوط
قال بالفرق ولو عرض في اثناء الشهر الاول زمان لا يصح صومه عن الكفارة كشهر رمضان او الاضحى لم ينقطع
التتابع **القول في الاطعام** ويتعين الاطعام في المرتبة مع العجز عن الصيام ويجب اطعام العدد لكل واحد
مد وقيل مدان ومع العجز مد والاول اشبه ولا يجزي اعطاء ما دون العدد المعتبر وان كان بقدر
اطعام العدد ولا يجوز التكرار عليهم من الكفارة الواحدة مع التمكن من العدد ويجوز مع التعذر
ويطعم من اوسط ما يطعم اهله ولو اعطى مما يغلب على قوت البلد جاز [illegible]

والوجه الاقتصار على التمرة وهو صحة العتق وبراءة ذمة الآمر وما عداه تخمين مثله اذا قال له كل هذا

الطعام فقد اختلف ايضا في الوقت الذي يملكه الآكل والوجه عندي انه يكون اباحة للتناول

ولا ينتقل الى ملك الآكل ويشترط في الاعتاق شروط **الاول** النية لانه عبادة تحتمل وجوها فلا

يختص باحدها الا بالنية ولا بد من نية القربة فلا يصح العتق من الكافر ذميا كان او حربيا

او مرتدا لتعذر نية القربة في حقه وتعتبر نية التعيين ان اجتمعت اجناس مختلفة على الاشبه ولو

كانت الكفارات من جنس واحد قال الشيخ يجزي نية التكفير مع القربة ولا يفتقر الى التعيين وفيه اشكال

اما الصوم فلا شبهة بالمذهب انه لا بد فيه من نية التعيين ويجوز تجديدها الى الزوال **فروع**

الاول لو اعتق عبدا عن احدى كفارتيه صح لتحقق نية التكفير اذ لا عبرة بالسبب مع اتحاد الحكم **الثاني** لو كان عليه كفارات ثلاث متساوية في العتق والصوم والصدقة فاعتق

ونوى القربة والتكفير ثم عجز فصام شهرين متتابعين بنية القربة والتكفير ثم عجز فاطعم ستين مسكينا

برئ من الثلث ولو لم يعين **الثالث** لو كان عليه كفارة ولم يدر هي عن قتل او ظهار فاعتق ونوى القربة

والتكفير اجزأه **الرابع** لو شك بين نذر وظهار فنوى التكفير لم يجز لان النذر لا يجزي فيه نية التكفير

ولو نوى ابراء ذمته من ايهما كان جاز ولو نوى العتق مطلقا لم يجز لان احتمال ارادة التطوع اظهر عند الاطلاق

وكذا لو نوى الوجوب لانه قد يكون لا عن كفارة **الخامس** لو كان عليه كفارتان وله عبدان فاعتقهما

ونوى نصف كل واحد منهما عن كفارة صح لان كل نصف يتحرر عن الكفارة المرادة به ويتحرر الباقي عنها

بالسراية وكذا لو اعتق نصف عبد عن كفارة معينة صح لانه ينعتق كله دفعة اما لو اشترى اباه

او غيره ممن ينعتق عليه ونوى به التكفير قال في المبسوط يجزي وفي الخلاف لا يجزي وهو اشبه لان نية العتق

تؤثر في ملك المعتق لا في ملك غيره فالسراية سابقة على النية فلا يصادف محلها ملكا **الشرط الثاني**

تجريده عن العوض فلو قال لعبده انت حر وعليك كذا لم يجز عن الكفارة لانه قصد العوض ولو قال له قائل

اعتق مملوكك عن كفارتك ولك علي كذا فاعتقه لم يجز عن الكفارة وفي وقوع العتق تردد ولو قيل

بوقوعه هل يلزم العوض قال الشيخ نعم وهو حسن ولو رد المالك العوض بعد قبضه لم يجز عن الكفارة لانه

رحمه الله من قتل في الاشهر الحرم وجب عليه صوم شهرين متتابعين من اشهر الحرم وان دخل فيهما العيد
وايام التشريق لرواية زرارة والمشهور عموم المنع **الثانية عشرة** كل من وجب عليه صوم شهرين
فعجز صام ثمانية عشر يوما فان لم يقدر تصدق عن كل يوم بمد من طعام فان لم يستطع استغفر الله سبحانه
ولا شيء عليه

كتاب الايلاء

والنظر في امور اربعة **القول في الصيغة** ولا ينعقد الايلاء
الا باسم الله سبحانه وتعالى مع التلفظ ويقع بكل لسان مع القصد اليه واللفظ الصريح والله لا ادخلت فرجي
في فرجك او ياتي باللفظة المختصة بهذا الفعل وما يدل عليه صريحا والمحتمل كقوله لا جامعتك
او لا وطئتك فان قصد الايلاء صح ولا يقع مع تجرده عن النية اما لو قال لا جمع راسي
وراسك بيت او مخدة او لا ساقفتك قال في الخلاف لا يقع به ايلاء وقال في المبسوط يقع مع
القصد وهو حسن ولو قال لاجامعنك في دبرك لم يكن موليا وهل يشترط تجريد الايلاء عن الشرط
قولان اظهرهما اشتراطه فلو علقه بشرط او زمان متوقع كان لاغيا ولو حلف بالعتاق ان لا يطأها
او بالصدقة او بالتحريم لم يقع ولو قصد الايلاء ولو قال ان اصبتك فعلي كذا لم يكن ايلاء ولو آلى
من زوجته وقال للاخرى شركتك معها لم يقع بالثانية ولو نواه اذ لا ايلاء الا مع النطق باسم الله
تعالى ولا يقع الا في اضرار ولو حلف لصلاح اللبن او لتدبير في مرض لم يكن له حكم الايلاء وكان كالايمان

الثاني في المولي ويعتبر فيه البلوغ وكمال العقل والاختيار والقصد ويصح من المملوك حرة
كانت زوجته او امة ومن الذمي ومن الخصي وفي صحته من المجبوب تردد اشبهه الجواز ويكون
فئته كفئة العاجز

الثالث في المولى منها ويشترط ان تكون منكوحة بالعقد لا بالملك وان تكون
مدخولا بها وفي وقوعه بالمستمتع بها تردد اظهره المنع ويقع بالحرة والمملوكة والمرافعة
الى المرأة لضرب المدة واليها بعد انقضائها المطالبة بالفئة وان كانت امة ولا اعتراض للمولى
ويقع الايلاء بالذمية كما يقع بالمسلمة

الرابع في احكامه وهي مسائل **الاولى** لا ينعقد
الايلاء حتى يكون التحريم مطلقا او مقيدا بالدوام او مقرونا بمدة تزيد عن اربعة اشهر
او مضافا الى فعل لا يحصل الا بعد انقضاء مدة التربص يقينا او غالبا كقوله وهو بالعراق

اللحم واوسطه الخل وادناه الملح ويجوز ان يعطي العدد متفرقين ومجتمعين اطعاما وتسليما ويجزي

اخراج الحنطة والدقيق والخبز ولا يجزي اطعام الصغار منفردين ويجوز منضمين ولو انفردوا احتسب الاثنان

بواحد ويستحب الاقتصار على اطعام المؤمنين ومن هو بحكمهم من الاطفال وفي المستضعف بصرفه الى من تصرف اليه زكوة

الفطرة ومن لا يجوز هناك لا يجوز هنا والوجه جواز اطعام المسلم الفاسق ولا يجوز اطعام الكافر ولا الناصب

مسائل اربع الاولى كفارة اليمين مخيرة بين العتق والاطعام والكسوة فاذا كسى الفقير وجب ان

يعطيه ثوبين مع القدرة ومع العجز ثوبا واحدا وقيل يجزي الثوب الواحد مع الاختيار وهو اشبه **الثانية**

لا اطعام في كفارة اليمين مد لكل مسكين ولو كان قادرا على المدين ومن فقهائنا من خصها بحال الضرورة

والاول اشبه **الثالثة** كفارة الايلاء مثل كفارة اليمين **الرابعة** من ضرب مملوكه فوق الحد استحب له

التكفير بعتقه **المقصد الرابع** في الاحكام المتعلقة بهذا الباب وهي مسائل **الاولى** من وجب عليه شهر

فان صام هلالين فقد اجزأه ولو كانا ناقصين وان صام بعض الشهر واكمل الثاني اجتزأ به وان كان ناقصا ويكمل

الاول ثلاثين وقيل يتم ما فات من الاول والاول اشبه **الثانية** المعتبر في المرتبة بحال الاداء لا حال الوجوب

فلو كان قادرا على العتق ثم عجز صام ولا يستقر العتق في ذمته **الثالثة** اذا كان له مال يصل اليه بعد مدة

غالبا لم ينتقل فرضه بل يجب الصبر ولو كان مما يتضمن المشقة بالتاخير كالظهار وفي الظهار تردد **الرابعة**

اذا عجز عن العتق فدخل في الصوم ثم وجد ما يعتق لم يلزمه العود وان كان افضل وكذا لو عجز عن الصيام فدخل

في الاطعام ثم زال العجز **الخامسة** لو ظاهر ولم ينو العود فاعتق عن الظهار قال الشيخ لا يجزي

لانه كفر قبل الوجوب وهو حسن **السادسة** لا يدفع الكفارة الى الطفل لانه لا اهلية له ويدفع

الى وليه **السابعة** لا تصرف الكفارة الى من تجب نفقته على الدافع كالاب والام والاولاد

والزوجة والمملوك لانهم اغنياء بالدافع ويدفع الى من سواهم وان كانوا اقارب **الثامنة** اذا

وجبت الكفارة في الظهار وجب تقديمها على المسيس سواء كفر بالاعتاق او بالصيام او بالاطعام **التاسعة**

اذا وجبت عليه كفارة مخيرة كفر بجنس واحد ولا يجوز ان يكفر بنصفين من جنسين **العاشرة** لا يجزي

دفع القيمة في الكفارة لاشتغال الذمة بالخصال لا بقيمتها **الحادية عشرة** قال الشيخ رحمه الله

لزمته الكفارة اجماعًا ولو وطئ بعد المدة قال في المبسوط لا كفارة وفي الخلاف تلزمه وهو

الاشبه **الرابعة** اذا وطئ المولي ساهيًا او مجنونًا او اشتبهت بغيرها من حلائله قال الشيخ

بطل حكم الايلاء لتحقق الاصابة ولم تجب الكفارة لعدم الحنث **الخامسة** اذا ادعى الاصابة

فانكرت فالقول قوله مع يمينه لتعذر البينة **السادسة** قال في المبسوط المدة المضروبة

بعد الترافع لا من حين الايلاء وفيه تردد **السابعة** الذميان اذا ترافعا كان الحاكم

بالخيار بين الحكم بينهما وبين ردهما الى اهل نحلتهما **الثامنة** فئة القادر غيبوبة الحشفة

في القبل وفئة العاجز اظهار العزم على الوطئ مع القدرة ولو طلب الامهال مع القدرة امهل

ما جرت العادة به كتوقع خفة المأكول او الاكل ان كان جايعًا او الاستراحة ان كان

متعبًا **التاسعة** اذا آلى من الامة ثم اشتراها واعتقها وتزوجها لم يعد الايلاء

وكذا لو آلى من الحرة ثم اشترته واعتقته وتزوج بها **العاشرة** اذا قال لاربع والله

لا وطئتكن لم يكن موليًا في الحال وجاز له وطئ ثلاث منهن ويتعين التحريم في الرابعة

ويثبت الايلاء ولها المرافعة ويضرب لها المدة ثم يقفه بعد المدة ولو ماتت واحدة قبل الوطئ

انحلت اليمين لان الحنث لا يتحقق الا مع وطئ الجميع وقد تعذر في حق الميتة اذ لا حكم لوطئها

وليس كذلك لو طلق واحدة او اثنتين او ثلثًا لان حكم اليمين هنا باق فيمن بقي لامكان الوطئ

في المطلقة ولو بالشبهة ولو قال لا وطئت واحدة منكن تعلق الايلاء بالجميع وضربت

المدة لهن عاجلًا نعم لو وطئ واحدة حنث وانحلت اليمين في البواقي ولو طلق واحدة

او اثنتين او ثلاثًا كان الايلاء ثابتًا فيمن بقي ولو قال في هذه اردت واحدة معينة قبل

قوله لانه ابصر بنيته ولو قال لا وطئت كل واحدة منكن كان موليًا من كل واحدة

كما لو آلى من كل واحدة منفردة وكل من طلقها فقد وفاها حقها ولم ينحل اليمين في

البواقي وكذا لو وطئها قبل الطلاق لزمته الكفارة وكان الايلاء في البواقي باقيًا

الحادية عشرة اذا آلى من الرجعية صح ويحتسب زمان العدة من المدة ولو

حتى مضى الى بلاد الترك واعود ويقول ما بقيت ولا يقع لاربعة اشهر فما دون ولا معلقا بفعل
ينقضي قبلها يقينا او غالبا او محتملا على السواء ولو قال والله لا وطئتك حتى ادخل هذه الدار
لم يكن ايلاء لانه يمكنه التخلص من التكفير مع الوطء بالدخول وهو مناف للايلاء **الثانية**
مدة التربص في الحرة والامة اربعة اشهر سواء كان الزوج حرا او مملوكا والمدة حق للزوج وليس
للزوجة مطالبته فيها بالفئة فاذا انقضت لم تطلق بانقضاء المدة ولم يكن للحاكم طلاقها
واذا رافعته فهو مخير بين الطلاق والفئة فان طلق فقد خرج من حقها ويقع الطلقة رجعية
على الاشهر وكذا ان فاء وان امتنع من الامرين حبس وضيق عليه حتى يفيء او يطلق ولا يجبره الحاكم
على احدهما تعيينا ولو آلى مدة معينة ودافع بعد المرافعة حتى انقضت المدة سقط حكم الايلاء
ولم تلزمه الكفارة مع الوطء ولو اسقطت حقها من المطالبة لم تسقط المطالبة لانه حق يتجدد
فيسقط بالعفو ما كان لا ما يتجدد **فروع الاول** لو اختلفا في انقضاء المدة فالقول قول من يدعي بقاءها
وكذا لو اختلفا في زمان ايقاع الايلاء فالقول قول من يدعي تأخره **الثاني** لو انقضت مدة التربص وهناك ما يمنع
من الوطء كالحيض والمرض لم يكن لها المطالبة لظهور عذره في التخلف ولو قيل لها المطالبة بفئة العاجز
عن الوطء كان حسنا ولو تجدد اعذارها في اثناء المدة قال في المبسوط تنقطع الاستدامة عدا الحيض
وفيه تردد ولا تنقطع المدة باعذار الرجل ابتداء ولا اعتراضا ولا يمنع من المواقعة انتهاء **الثالث**
اذا جن بعد ضرب المدة احتسبت المدة عليه وان كان مجنونا فان انقضت المدة والجنون باق
تربص به حتى يفيق **الرابع** اذا انقضت المدة وهو محرم الزم بفئة المعذور وكذا لو اتفق صائما
ولو واقع اتى بالفئة وان اثم وكذا في كل وطء محرم كالوطء في الحيض والصوم الواجب **الخامس** اذا
ظاهر ثم آلى صح الامران ويوقف بعد انقضاء مدة الظهار فان طلق فقد وفى الحق وان ابى الزم
التكفير والوطء لانه اسقط حقه من التربص بالظهار وكان عليه كفارة الايلاء **السادس**
اذا آلى ثم ارتد قال الشيخ لا تحتسب عليه مدة الردة لان المنع بسبب الردة لا بسبب الايلاء
والوجه الاحتساب لتمكنه من الوطء بازالة المانع **المسألة الثالثة** اذا وطئ في مدة التربص لزمته

٢٩١

له المولى مطالبة زوج امته بالتعزير فتقذفها فان مات قال الشيخ لا مطالبة وهو حسن

السبب الثاني في انكار الولد ولا يثبت اللعان بانكار الولد حتى تضعه لستة اشهر فصاعدا

من حين وطئها ما لم يتجاوز حملها اقصى مدة الحمل وتكون موطوءة بالعقد الدائم ولو ولدت تاما

لاقل من ستة اشهر لم يلحق به وانتفى بغير اللعان اما لو اختلفا بعد الدخول في زمان الحمل

تلاعنا ولا يلحق الولد حتى يكون الوطي ممكنا والزوج قادرا فلو دخل الصبي لدون تسع

لم يلحق به ولو كان له عشر فما زاد لحق لامكان البلوغ في حقه ولو نادرا ولو انكر الولد

لم يلاعن اذ لا حكم للعانه ويؤخر اللعان حتى يبلغ ويرشد وينكر ولو مات قبل البلوغ او بعده

ولم ينكره الحق به وورثته الزوجة والولد ولو وطى الزوج دبرا فحملت لحق به لامكان

استرسال المني في الفرج وان كان الوطي في غيره ولا يلحق ولد الخصي المجبوب على تردد ويلحق ولد

المجبوب ولا ينتفي ولد احدهما الا باللعان تنزيلا على الاحتمال وان بعد واذا كان الزوج حاضرا

وقت الولادة ولم ينكر الولد مع ارتفاع الاعذار لم يكن له انكاره وقيل له ذلك الا ان يؤخر بما جرت العادة به

الى ثلاثة ايام ولو قيل له انكاره ما لم يعترف به كان حسنا ولو امسك عن نفي الحمل حتى وضعته

بعد الوضع على القولين لاحتمال ان يكون التوقف لتردده بين ان يكون حملا او ريحا ومن اقر بالولد

او فعل ما يدل على الاقرار لم يكن له انكاره بعد ذلك مثل ان يبشر به فيجيب بما يتضمن الرضا كان يقال له بارك الله

في مولودك فيقول امين او ان شاء الله اما لو قال مجيبا بارك الله فيك او احسن الله اليك لم يكن

اقرارا واذا طلق الرجل وانكر الدخول فادعته وادعت انها حامل منه فان اقامت بينة انه ارخى سترا

وحرمت عليه وكان عليه المهر فان لم تقم بينة كان عليه نصف المهر ولا لعان وعليها الحد مائة سوط

وقيل لا يثبت اللعان ما لم يثبت الدخول وهو الوطي ولا يكفي ارخاء الستر ولا يتوجه عليها الحد لانه لم

يقذفها ولا انكر ولدا يلزمه الاقرار به ولعل هذا اشبه ولو قذف امرأته ونفى الولد واقام بينة

سقط الحد ولم ينتف الولد الا باللعان ولو طلقها بائنا فاتت بولد يلحق به في الظاهر لم ينتف عنه الا باللعان

ولو تزوجت وأتت بولد لدون ستة اشهر من دخول الثاني ولستة اشهر فما زاد من فراق الاول لم ينتف الا باللعان

لو طلقها رجعيا بعد الايلاء وراجع **الثانية عشرة** لا تتكرر الكفارة بتكرر اليمين سواء قصد

التاكيد او لم يقصد او قصد بالثانية غير ما قصد بالاولى اذا كان الزمان واحدا نعم لو قال والله

لا وطيتك خمسة اشهر فاذا انقضت فوالله لا وطيتك سنة فهما ايلاءان ولها المرافعة

لاضرار مدة التربص عقيب اليمين وتوافقه واقفته فما طلها حتى انقضت خمسة الاشهر فقد انحلت اليمين

قال الشيخ ويدخل وقت الايلاء الثاني والوجه بطلان الثاني لتعليقه على الصفة على ما قرره الشيخ **الثالثة**

عشرة اذا قال والله لا اصبتك سنة الا مرة لم يكن موليا في الحال لانه له الوطي من غير تكفير

ولو وطي وقع الايلاء ثم ينظر فان تخلف من المدة قدر التربص فصاعدا صح وكان لها المواقفة وان كان دون

ذلك بطل حكم الايلاء **كتاب اللعان** والنظر في اركانه واحكامه واركانه اربعة الاول

في السبب وهو شيئان **الاول القذف** ولا يترتب اللعان به الا على رمي الزوجة المحصنة المدخول

بها بالزنا قبلا او دبرا مع دعوى المشاهدة وعدم البينة فلو رمى الاجنبية تعين الحد ولا لعان

وكذا لو قذف الزوجة ولم يدع المشاهدة ولو كان له بينة فلا لعان ولا حد وكذا لو كانت

المقذوفة مشهورة بالزنا ويتفرع على اشتراط المشاهدة سقوط اللعان في حق الاعمى بالقذف

لتعذر المشاهدة ويثبت في حقه بنفي الولد ولو كان للقاذف بينة فعدل عنها الى اللعان

قال في الخلاف يصح ومنع في المبسوط التفاتا الى اشتراط عدم البينة في الآية وهو الاشبه

ولو قذفها بزنا اضافه الى ما قبل النكاح فقد وجب الحد وهل له اسقاطه باللعان قال في الخلاف

ليس له اللعان اعتبارا بحالة الزنا وقال في طله ذلك اعتبار بحالة القذف وهو اشبه

ولا يجوز قذفها مع الشبهة ولا مع غلبة الظن وان اخبره الثقة او شاع ان فلانا زنى

بها واذا قذف في العدة الرجعية كان له اللعان وليس ذلك في البائن بل يثبت بالقذف

الحد ولو اضافه الى زمان الزوجية ولو قذفها بالسحق لم يثبت اللعان ولو ادعى المشاهدة

ويثبت الحد ولو قذف زوجته المجنونة ثبت الحد ولا يقام عليه الا بعد المطالبة فان

افاقت صح اللعان وليس لوليها المطالبة بالحد ما دامت حية وكذا ليس للمولى

البدء ولو كان الحاكم غير عارف بتلك اللغة افتقر الى مترجمين ولا يكفي الواحد ويجب ان يبدأ الرجل بالشهادات

ثم باللعن وفي المرأة تبدأ بالشهادات ثم بقولها ان غضب الله عليها ولو قال احدهما عوض

اشهد بالله احلف او اقسم او ما شاكله لم يجز والمندوب ان يجلس الحاكم مستدبر القبلة

ويقف الرجل عن يمينه والمرأة عن يمين الرجل وان يحضر من يسمع اللعان وان يعظه الحاكم

ويخوفه بعد الشهادة قبل ذكر اللعن وكذا المرأة قبل ذكر الغضب ويغلظ اللعان بالقول والمكان

ويجري اللعان في المساجد والجوامع اذا لم يكن هناك مانع كالكون في المسجد ولو اتفقت المرأة حائضاً

انفذ الحاكم اليها من يستوفي الشهادات وكذا لو كانت غير برزة لم يكلفها الخروج عن منزلها وجاز استيفاء

الشهادات عليها فيه قال الشيخ رحمه الله اللعان ايمان وليست شهادات ولعله نظر الى اللفظ فانه بصورة

اليمين واما الاحكام فيشتمل على مسائل الاولى يتعلق بالقذف وجوب الحد في حق الرجل وبلعانه

سقوط الحد في حقه ووجوب الحد في حق المرأة ومع لعانها تثبت احكام اربعة سقوط الحدين وانتفاء الولد

عن الرجل دون المرأة وزوال الفراش والتحريم المؤبد ولو اكذب نفسه في اثناء اللعان او نكل ثبت عليه

ولم يثبت الاحكام الباقية ولو نكلت هي او اقرت رجمت وسقط الحد عنه ولم يزل الفراش ولا يثبت

التحريم ولو اكذب نفسه بعد اللعان لحق به الولد لكن يرثه الولد ولا يرثه الاب ولا من يتقرب به

وترثه الام ومن يتقرب بها ولم يعد الفراش ولم يزل التحريم وهل عليه الحد فيه روايتان اظهرهما

انه لا حد ولو اعترفت بعد اللعان لم يجب عليها الحد الا ان تقر اربع مرات وفي وجوبه معها

تردد الثانية اذا انقطع كلامه بعد القذف وقبل اللعان صار كالاخرس فلاعن بالاشارة

وانه لم يجب الثالثة اذا ادعت ان زوجها قذفها بما يوجب اللعان فانكر فاقامت بينة

لم يثبت اللعان وتعين الحد لانه يكذب نفسه الرابعة اذا قذف امرأته برجل على وجه

نسبهما الى الزنا كان عليه حدان وله اسقاط حد الزوجة باللعان ولو كان له بينة سقط الحدان

الخامسة اذا قذفها فاقرت قبل اللعان قال الشيخ رحمه الله لزمها الحد ان اقرت اربعا وسقط عن

الزوج ولو اقرت مرة وان كان هناك نسب لم ينتف الا باللعان وكان للزوج ان يلاعن لنفيه لان

٢٩٢

الركن الثاني في الملاعن ويعتبر كونه بالغا عاقلا وفي لعان الكافر روايتان اشهرهما انه يصح وكذا المملوك ويصح لعان الاخرس اذا كان له اشارة معقولة كما يصح طلاقه واقراره وربما توقف شاذ منا نظرا الى تعذر العلم بالاشارة وهو ضعيف اذ ليس حال اللعان بزايد عن حال الاقرار بالقتل ولا يصح اللعان مع عدم النطق وعدم الاشارة المعقولة ولو نفى ولد المجنونة لم ينتف الا باللعان ولو افاقت فلاعنت صح ولا كان النسب ثابتا والزوجية ولو انكر ولد الشبهة انتفى عنه ولم يثبت اللعان واذا عرفت انتفاء الحمل لاختلال شروط الالتحاق او بعضها وجب انكار الولد واللعان لئلا يلحق بنسبه من ليس منه ولا يجوز انكار الولد للشبهة ولا للظن ولا لمخالفة صفات الولد صفات الواطي الركن الثالث في الملاعنة ويعتبر فيها البلوغ وكمال العقل والسلامة من الصمم والخرس وان تكون منكوحة بالعقد الدائم وفي اعتبار الدخول بها خلاف المروي انه لا لعان وفيه قول بالجواز وقال ثالث يثبت بالقذف دون نفي الولد ويثبت اللعان بين الحر والمملوكة وفيه رواية بالمنع وقال ثالث يثبت بنفي الولد دون القذف ويصح لعان الحامل لكن لا يقام عليها الحد الا بعد الوضع ولا تصير الامة فراشا بالملك وهل تصير فراشا بالوطي فيه روايتان اظهرهما انها ليست فراشا ولا يلحق ولدها الا باقراره ولو اعترف بوطيها ولو نفاه لم يفتقر الى لعان الركن الرابع في كيفية اللعان ولا يصح الا عند الحاكم او من نصبه لذلك ولو تراضيا برجل من العامة فلاعن بينهما جاز ويثبت حكم اللعان بنفس الحكم وقيل يعتبر رضاهما بعد الحكم وصورة اللعان ان يشهد الرجل بالله اربع مرات انه لمن الصادقين فيما رماها به ثم يقول ان عليه لعنة الله ان كان من الكاذبين ثم تشهد المراة بالله اربعا انه لمن الكاذبين فيما رماها به ثم تقول ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين ويشتمل اللعان على واجب وندب فالواجب التلفظ بالشهادة على الوجه المذكور وان يكون الرجل قائما عند التلفظ وكذا المراة وقيل يكونان جميعا قائمين بين يدي الحاكم وان يبدا الرجل اولا بالتلفظ على الترتيب المذكور وبعده المراة وان يعين المراة بما يزيل الاحتمال كذكر اسمها او اسم ابيها او صفاتها المميزة لها عن غيرها وان يكون النطق بالعربية مع القدرة ويجوز بغيرها مع التعذر

٢٩٥

وفيه تردد منشأه التوقف بين العمل بحقيقة اللفظ والتمسك بالاحتمال ولا بد من النية

ولا يكفي الاشارة مع القدرة على النطق ولا الكتابة ولا بد من تجريده عن الشرط فلو علقه على

شرط او صفة لم يقع وكذا لو قال يدك حرة او رجلك او وجهك او رأسك اما لو قال

بدنك او جسدك فالاشبه وقوع العتق لانه هو المعنى بقوله انت في عرف الاستعمال لتبيان العتق

الظاهر ولو قال احد عبيدك حر صح ويرجع الى تعيينه فلو عين ثم عدل لم يقبل ولو مات قبل

التعيين قيل يعين الوارث وقيل يقرع وهو اشبه لعدم اطلاع الوارث على قصده اما لو اعتق معينا

ثم اشتبه اخرج حتى يتذكر فان ذكر عمل بقوله وان عدل بعد ذلك لم يقبل فان لم يذكر لم يقرع

ما دام حيا لاحتمال التذكر فان مات وادعى الوارث العلم رجع اليه وان جهل اقرع بين عبيده

لتحقق الاشكال والياس من زواله ولو ادعى احدهما انه هو المراد بالعتق فانكر فالقول قوله

مع يمينه وكذا حكم الوارث ولو نكل قضي عليه ويعتبر في المعتق البلوغ وكمال العقل والاختيار

والقصد الى العتق والتقرب الى الله تعالى وكونه غير محجور عليه وفي عتق الصبي اذا بلغ عشرا تردد

ومستند الجواز رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام ولا يصح عتق السكران ويبطل اشتراط

نية القربة عتق الكافر لتعذرها في حقه وقال الشيخ في الخلاف يصح ويعتبر في المعتق الاسلام

والملك فلو كان المملوك كافرا لم يصح عتقه وقيل يصح مطلقا وقيل يصح مع النذر ويصح عتق

ولد الزنا وقيل لا يصح بناء على كفره ولم يثبت ولو اعتق غير المالك لم ينفذ عتقه ولو اجازه المالك

ولو قال ان ملكتك فانت حر لم ينعتق مع الملك الا ان يجعله نذرا ولو جعل العتق يمينا لم يقع كما لو قال

انت حر ان فعلت او ان فعلت ولو اعتق مملوك ولده الصغير بعد التقويم صح ولو اعتقه ولم يقومه

على نفسه او كان لولده الكبير لم يصح ولو شرط على المعتق شرطا في نفس العتق لزمه الوفاء

به ولو شرط اعادته في الرق ان خالف اعيد مع المخالفة عملا بالشرط وقيل يبطل العتق لانه

اشتراط الاسترقاق من ثبتت حريته ولو شرط خدمة زمان معين صح ولو فقد المباشر لم يعد في الرق

وهل للورثة مطالبة باجرة مثل الخدمة قيل لا والوجه اللزوم ومن ... عتق في الكفارة ...

الزوجين على الزنا لا ينفى النسب الذي هو ثابت بالفراش في اللعان ترد **الثامنة** اذا قذفها فاعترفت

فاقام شاهدين باعترافها قال الشيخ لا يقبل الا اربعة ويجب الحد وفيه اشكال لانه شاهد من كون ذلك شهادة

بالاقرار لا بالزنا **التاسعة** اذا قذفها فماتت قبل اللعان سقط اللعان وورثها الزوج وعليه الحد للوارث

ولو اراد دفع الحد باللعان جاز وفيه رواية اخرى ان قام رجل من اهلها فلاعنه فلا ميراث له

ولا الحد المبيرا واليه ذهب في الخلاف والاصل ان الميراث يثبت بالموت فلا يسقط باللعان المتعقب **العاشرة**

اذا قذفها ولم يلاعن فحد ثم قذفها به قيل لا حد عليه وقيل يحد تمسكا بحصول الموجب وهو القذف

وكذا الخلاف فيما اذا تلاعنا ثم قذفها به وهنا سقوط الحد اظهر ولو قذفها به الاجنبي فلو قذفها

فاقرت ثم قذفها الزوج او الاجنبي فلا حد ولو قذفها فلاعن فنكلت ثم قذفها الاجنبي قال الشيخ لا حد

كما لو اقام بينة ولو قيل يحد كان حسنا **الحادية عشرة** اذا شهد اربعة والزوج احدهم فيه روايات

احدهما ترجم المرأة والاخرى يحد الشهود ويلاعن الزوج ومن فقهائنا من نزل رد الشهادة على

اختلال بعض الشرائط او سبق الزوج بالقذف وهو حسن **الثانية عشرة** اذا اخل الشيء من الفاظ اللعان

الواجبة لم يصح ولو حكم به حاكم لم ينفذ **الثالثة عشرة** فرقة اللعان فسخ وليست طلاقا **كتاب العتق**

وفضله متفق عليه حتى روي ان من اعتق مؤمنا اعتق الله بكل عضو منه عضوا من النار ويختص الرق باهل الحرب

دون اليهود والنصارى والمجوس القائمين بشرائط الذمة ولو اخلوا دخلوا في قسم اهل الحرب وكل من اقر على نفسه

بالرق مع جهالة حريته حكم برقه وكذا الملتقط من دار الحرب ولو اشترى انسان من حربي ولده او زوجته او احد

ذوي ارحامه كان جائزا وملكهم اذ هم فيء في الحقيقة ويستوي سبي المؤمنين والضلال في استباحة الرق وازالة

الرق يكون باسباب اربعة المباشرة والسراية والملك والعوارض **واما المباشرة** فالعتق والكتابة والتدبير

اما العتق فعبارته الصريحة التحرير في الاعتاق تردد ولا يكتفي بما عدا التحرير صريحا كان او كناية ولو قصد به العتق

كقوله فككت رقبتك وانت سائبة ولو قال لامته يا حرة وقصد العتق ففي تحريرها تردد والاشبه عدم التحرير

لبعدها عن شبه الانشاء ولو كان اسمها حرة فقال انت حرة فان قصد الاخبار لم تنعتق وان قصد الانشاء

صح ولو جهل منه الامران ولم يمكن الاستعلام لم يحكم بالحرية لعدم اليقين بالقصد

بالعتق ليتبعض العتق في الملك ولولا الانتقال ... السادسة عتق ... في مرض الموت

من الثلث وقيام الاصل ... وتفريعها الاول اذا اعتق ثلاث اماء في مرض الموت ولا مال له

اخرجت واحدة بالقرعة فان كان بها حمل تجدد بعد الاعتاق فهو حر اجماعا وان كان سابقا على

قيل هو حر ايضا وفيه نظر الثاني اذا اعتق في مرض الموت ثلاث عبيد ثم مات احدهم

بين الميت والحيين ولو خرجت الحرية على الميت حكم له بالحرية ولو خرجت على احد الحيين

على الميت بكونه مات رقا لكن لا يحتسب من التركة ويقرع بين الحيين فيحرر منهما ما يحتمل الثلث

التركة الباقية ولو عجز احدهما عن الثلث اكمل الثلث من الآخر ولو فضل منه كان فاضله رقا فاما

الرابع لو اعتق شقصا من عبد سرى العتق فيه كله اذا كان المعتق صحيحا جائز التصرف وان كان

قوم عليه ان كان موسرا وسعى العبد في فك ما بقي منه ان كان المعتق معسرا وقيل ان قصد الاضرار فكذا ان كان

موسرا وبطل عتقه ان كان معسرا وان قصد القربة عتقت وسعى العبد في حصة الشريك ولا يجب على

المعتق فكه فان عجز العبد او امتنع ... من نفسه ما اعتق وللشريك ما بقي وكسبه بينه وبين الشريك

ونفقته وفطرته عليهما ولو هاياه الشريك في نفسه صح وتناولت المهاياة المعتاد والنادر كالهبة والالتقاط

ولو كان المملوك بين ثلاثة فاعتق اثنان قومت حصة الثالث عليهما بالسوية ... وان

اختلفت وتعتبر القيمة وقت العتق لانه وقت الحيلولة وتعتق حصة الشريك باداء القيمة لا بالاعتاق

وقال الشيخ ... ولو هرب المعتق صار عليه ... ولو ... الاعسار ولو اتلفها او القيمة

... المعتق وقيل العتق وقيل الشراء لانه ... نصيبه ... ولو اختلف المعتق ... في قيمة العبد ...

والنساء المعتبر هي ان يكون له ما يفضل قيمة نصيب الشريك ... ليلته ...

ممن ينعتق ... وهو ... العتق ... او بعضه ...

على الورثة باقيه وكذا لو اعتقه ... اعتق الثلث ... الاعتاق ...

الوفاة وبالمتبرع ... الاعتاق ... قيمة التركة ... الوفاة ...

كان ... الوفاة ... الزيادة مملوكة للوارث ... اعتق ...

الله تعالى واذا اتى على المؤمن سبع سنين استحب عتقه ويستحب عتق المؤمن مطلقاً ويكره
عتق المسلم المخالف وعتق من لا يقدر على الاكتساب ولا باس بعتق المستضعف ومن عتق
من يعجز عن الاكتساب استحب اعانته ويلحق بهذا الفصل مسائل الاولى لو نذر عتق اول
مملوك يملكه فملك جماعة قيل يعتق احدهم بالقرعة وقيل يتخير وقيل لا يعتق شيئاً
لانه لم يتحقق شرط النذر والاول مروي الثانية لو نذر تحرير اول ما تلده فولدت توأمين كانا معتقين
الثالثة لو كان له مماليك فاعتق بعضهم ثم قيل له هل اعتقت مماليكك فقال نعم انصرف الجواب
الى من باشر عتقهم خاصة الرابعة لو نذر عتق امة ان وطئها صح فان اخرجها من ملكه انحلت
اليمين ولو اعادها بملك مستانف لم تعد اليمين الخامسة لو نذر عتق كل عبد قديم انصرف الى
من مضى عليه في ملكه ستة اشهر فصاعداً السادسة من اعتق وله مال فماله لمولاه وقيل ان
لم يعلم به المولى فهو له وان علم فهو للمعتق لانه لم يستثنه والاول اشهر السابعة اذا اعتق
ثلث عبيده وهم ستة استخرج الثلث بالقرعة وصورتها ان يكتب في ثلاث رقاع اسم اثنين في كل رقعة
ثم يخرج على الحرية او الرقية فان اخرج على الحرية كفت الواحدة وان اخرج على الرقية افتقر الى اخراج اثنتين
هذا اذا تساووا عدداً او قيمة او اختلفت القيمة مع امكان التعديل اثلاثاً فلا بحث وان اختلفت القيمة ولم يمكن
التعديل اخرج ثلثهم قيمة وطرح اعتبار العدد وفيه تردد وان امكن التعديل عدداً وقيمة اخرجنا على الحرية
حتى يستوفي الثلث قيمة ولو قصرت قيمة المخرج اكملنا الثلث ولو بجزء من آخر الثامنة من اشترى امة
نسيئة ولم ينقد ثمنها فاعتقها وتزوجها ومات ولم يخلف سواها بطل عتقه ونكاحه ورجعت
على البائع رقاً ولو حملت كان ولدها رقاً وهي رواية هشام بن سالم وقيل لا يبطل العتق ولا يرق الولد
وهو اشبه التاسعة اذا اوصى بعتق عبد فخرج من الثلث لزم الوارث اعتاقه فان امتنع اعتقه
الحاكم ويحكم بحريته حين الاعتاق لا حين الوفاة وما اكتسبه قبل الاعتاق وبعد الوفاة يكون له
لاستقرار سبب العتق بالوفاة ولو قيل يكون للوارث لتحقق الرق عند الاكتساب كان حسناً
العاشرة اذا اعتق مملوكه عن غيره باذنه وقع العتق عن الآمر وينتقل الى الآمر عند الامر بالعتق

٢٩٦

هذا او انت او فلان حر كذا لو قال متى متّ او اي وقت او اي حين وهو ينقسم الى مطلق كقوله اذا متّ
في سفري هذا او في مرضي هذا او في سنتي هذه او شهري او شهر كذا ولو قال انت مدبر واقتصر
لم ينعقد اما لو قال فاذا متّ فانت حر صح ولا اعتبار بالصيغة لاحتمال تقدمها ولو كان المملوك
لشريكين فقالا اذا متنا فانت حر انصرف قول كل واحد منهما الى نصيبه وصح التدبير ولم يكن معلقا
على شرط وينعتق بموتهما ان خرج نصيب كل واحد من ثلثه ولو خرج نصيب احدهما تحرر وبقي نصيب
او بعضه رقا ولو مات احدهما تحرر نصيبه من ثلثه وبقي نصيب الآخر رقا حتى يموت **ويشترط** في الصيغة
شرطان **الاول** النية فلا حكم لعبارة الساهي ولا الغافل ولا السكران ولا المكره الذي لا قصد له وفي اشتراط
نية القربة تردد والوجه انه غير مشترط **الشرط الثاني** تجريدها عن الشرط والصفة في قول مشهور
فلو قال ان قدم المسافر فانت حر بعد وفاتي او اذا اهل شهر رمضان مثلا لم ينعقد وكذا لو قال العبد وفي
بسنة او شهر كذا او قال ان اديت الي او الى ولدي كذا فانت حر بعد وفاتي لم يكن تدبيرا ولا كتابة والمدبر
رق وله وطؤها والتصرف فيها فان حملت منه لم يبطل التدبير ولو مات مولاها عتقت من الثلث فان عجز
ما يبقى فيها من نصيب الولد لو حملت المدبرة بمملوك سواء كان عن عقد او زنا او شبهة كان مدبرا كامه ولو رجع المولى في تدبيرها
لم يكن له الرجوع في تدبير ولدها وقيل له الرجوع والاول مروي وكذا المدبر اذا اتى بولد من مملوكة له فهو بمنزلة ابيه
دبرها ثم رجع في تدبيرها فاتت لستة اشهر فصاعدا من حين رجوعه لم يكن مدبرا لاحتمال التجدد ولو كان
لستة اشهر فما دون تحقق الحمل بعد التدبير لو دبرها حاملا قيل ان علم بالحمل فهو مدبر والا فهو
رق وهي رواية الوشاء وقيل لا يكون مدبرا لانه لم يقصد بالتدبير وهو اشبه **الثاني** في المباشر
ولا يصح التدبير الا من بالغ عاقل قاصد مختار جائز التصرف فلو دبر الصبي لم يقع تدبيره وروي اذا كان
مميزا له عشر سنين صح تدبيره ولا يصح تدبير المجنون ولا المكره ولا السكران ولا الساهي وهل يصح من
الكافر الاشبه نعم سواء كان ذميا او حربيا ولو دبر المسلم ثم ارتد لم يبطل التدبير ولو مات في حال ردته عتق المدبر هذا اذا كان
عن غير فطرة ولو كان عن فطرة لم ينعقد المدبر لخروج ملكه عنه [illegible] ولو ارتد لا عن فطرة
على تردد ولو كان [illegible]

ردّه على رواية السكوني عن أبي جعفر عليه السلام وفيه اشكال منشأه عدم القصد الى عتقه

تفريع اذا ادّعى كل واحد من الشريكين على صاحبه عتق نصيبه كان على كل واحد منهما اليمين لصاحبه ثم يستقر الرق في نصيبهما واذا دفع المعتق قيمة نصيب شريكه هل ينعتق عند الدفع فيه تردد ولا شبهة انه بعد الدفع ينعتق العتق عن الميت ولو قيل بالانعتاق كان حسناً واذا شهد بعض الورثة بعتق مملوك لهم مضى العتق في نصيبه فان شهد آخر وكانا مرضيين نفذ العتق فيه كله والا مضى في نصيبهما ولا يكلف احدهما شراء الباقي **واما الملك** فاذا ملك الرجل والمرأة احد الابوين وان علوا او الاولاد ذكراناً واناثاً وان نزلوا انعتق في الحال وكذا لو ملك الرجل احدى المحرمات عليه نسباً ولا ينعتق على المرأة سوى العمودين ولو ملك الرجل من جهة الرضاع من ينعتق عليه بالنسب هل ينعتق عليه فيه روايتان اشهرهما العتق ويثبت العتق حين يتحقق الملك ومن ينعتق كله بالملك ينعتق بعضه بملك ذلك البعض واذا ملك شقصاً ممن ينعتق عليه لم يقوّم عليه ان كان معسراً وكذا لو ملكه بغير اختيار ولو ملكه اختياراً وكان موسراً قال الشيخ يقوّم عليه وفيه تردد **فروع الاول** اذا اوصى لصبي او مجنون بمن ينعتق عليه فللولي ان يقبل ان لم يتوجه به ضرر على المولى عليه فان كان فيه ضرر لم يجز القبول لانه غبطة كالوصية بالمريض الفقير تقضياً من وجوب نفقته **الثاني** لو اوصى له ببعض من ينعتق عليه وكان معسراً جاز القبول ولو كان المولى عليه موسراً قيل لم يقبل لانه يلزمه افتكاكه والوجه القبول اذ الاشبه انه لا يقوّم **واما العوارض** فهي العمى والجذام والاقعاد واسلام المملوك في دار الحرب سابقاً على مولاه ودفع قيمة الوارث وفي عتق من مثّل به مولاه تردد والمروي انه ينعتق وقد يكون الاستيلاد سبباً للعتق فلنذكر الفصول الثلاث في كتاب واحد لاشتراكها في ازالة الرق **كتاب التدبير والمكاتبة والاستيلاد** التدبير هو عتق العبد بعد وفاة المولى وفي صحة تدبيره بعد وفاة غير المولى كزوج المملوكة ووفاة من يجعل له خدمته تردد اظهره الجواز وهو يستدعي بيان مقاصد ثلاثة **الاول في العبارة** وما يحصل به التدبير والصريح انت حر بعد وفاتي واذا مت فانت حر او عتيق او معتق ولا عبرة باختلاف ادوات الشرط وكذا لا عبرة باختلاف الالفاظ التي يعبر بها عن المدبر كقوله هذا او

كانت قيمته للمولى بتقويمه مدبرًا **السابعة** اذا جنى المدبر تعلق ارش الجناية برقبته وللسيد فكه
بارش الجناية وله بيعه فيها فان فكه فهو على تدبيره وان باعه وكانت الجناية تستغرق قيمته فلا
لمستحق الارش وان لم تستغرق بيع منه بقدر الجناية والباقي على التدبير ولو كان بيع بعضه وله ان
يرجع في تدبيره ثم يبيعه وعلى ما قلنا لو باع رقبته ابتداء صح وكان ذلك نقضا للتدبير على
رواية اذا لم يقصد نقض التدبير كان التدبير باقيا وينعتق بموت المولى ولا سبيل عليه
المولى قبل العتق ولا يثبت ارش الجناية في تركة المولى **الثامنة** اذا ابق المدبر بطل
التدبير ولو لحق بدار الحرب مرتدا ثم عاد وهو حر بعد موت وذلك الغير لم يبطل تدبيره بل باق **فروع**
اربعة **الاول** اذا استفاد المدبر مالا بعد موت مولاه فان خرج المدبر من الثلث فالكل له وان
كان الثمن الكسب بعد ما يتحرر منه والباقي للورثة **الثاني** اذا كان له مال غائب فقيمته تين
ثلثه وكلما حصل من المال شيء تحرر من المدبر بنسبته الى ان يستتم العتق في ثلثه **الثالث** اذا كوتب
تدبر ثم فان ادى مال الكتابة عتق بالكتابة وان تاخر حتى مات المولى عتق بالتدبير ان خرج من
الثلث والا عتق منه الثلث وسقط من مال الكتابة بنسبته والباقي يتبعه وكذا لو دبره ثم كاتبه كانت نقضا للتدبير
وفيه اشكال اما لو دبره ثم قاطعه على مال ليعجل له العتق لم يكن ابطالا للتدبير قطعا **الرابع** اذا
دبر حملا صح ولا يسري الى امه ولو رجع في تدبيره صح فان اتت به لاقل من ستة اشهر من حين التدبير صح
التدبير فيه لتحققه وقت التدبير وان كان لاكثر لم يحكم بتدبيره لاحتمال تجدده وتوهمه
واما المكاتبة فيستدعي بيان اركانها واحكامها ولواحقها اما الاركان فالصيغة والموجب
والمملوك والعوض اما الكتابة فمستحبة مع الامانة والاكتساب وتتاكد بسؤال المملوك ولو عدم
الامران كانت مباحة وكذا لو عدم احدهما وليست عتقا بصفة ولا بيعا للعبد من نفسه بل هي معاملة
مستقلة بعيدة عن شبه البيع فلو باعه نفسه بثمن معلوم وحل الى مدة ولا يثبت مع الكتابة
خيار المجلس ولا يصح من الاجل على الاشبه ويفتقر ثبوت حكمها الى الايجاب والقبول ويكفي
في الكتابة ان يقول كاتبتك مع تعيين الاجل والعوض فهل يفتقر الى قوله فاذا اديت فانت حر

١٥٣

عليه سلو يرجع عن تدبيره او لم يرجع ولو مات قبل بيعه وقبل الرجوع في التدبير تحرر من
ثلاثه ولو عجز الثلث تحرر ما يحتمله وكان الباقي للوارث فان كان مسلما استقر ملكه وان كان
كافرا بيع عليه ويصح تدبير الاخرس بالاشارة وكذا رجوعه ولو دبر صحيحا ثم خرس رجع بالاشارة
المعلومة **الثالث في الاحكام** وهي مسائل **الاولى** التدبير بصفة الوصية يجوز الرجوع
فيه قولا كقوله رجعت في هذا التدبير وفعلا كان يهب او يعتق او يقف او يوصي سواء كان مطلقا
او مقيدا ولو باعه بطل تدبيره وقيل ان رجع في تدبيره ثم باع صح بيع رقبته وكذا
ان قصد ببيعه الرجوع وان لم يقصد مضى البيع في خدمته دون رقبته وتحرر بموت مولاه ولو
انكر المولى تدبيره لم يكن رجوعا ولو ادعى المملوك التدبير وانكر المولى فحلف لم يبطل التدبير في نفس الامر
الثانية المدبر ينعتق بموت مولاه من ثلث مال المولى فان خرج منه والا تحرر من المدبر بقدر الثلث
ولو لم يكن سواه عتق ثلثه ولو دبر جماعة فان خرجوا من الثلث والا عتق من يحتمله الثلث وبدئ
بالاول فالاول ولو جهل الترتيب استخرجوا بالقرعة ولو كان على الميت دين يستوعب التركة بطل
التدبير وبيع المدبرون فيه ولا يمنع من نفوذ الدين ويتحرر ثلث من يبقى سواء كان الدين سابقا على التدبير
او لاحقا على الاصح وكما يصح الرجوع في التدبير يصح الرجوع في بعضه **الثالثة** اذا دبر بعض عبده لم ينعتق عليه الباقي
ولو كان له شريك لم يكلف شراء حصته وكذا لو دبره باجمعه ثم رجع في بعضه وكذا لو دبر الشريكان ثم اعتق احدهما
لم يقوم عليه الاخر ولو قيل يقوم كان وجها ولو دبر احدهما ثم اعتق وجب عليه فك حصة الاخر ولو اعتق صاحب
الحصة القن لم يجب عليه فك الحصة المدبرة على تردد **الرابعة** اذا ابق المدبر بطل تدبيره
وكان هو ومن يولد له بعد الاباق رقا ان ولد له من امة واولاده قبل الاباق على التدبير لا يبطل تدبيرهم
المملوك لو ارتد فان لحق بدار الحرب بطل لانه اباق ولو مات مولاه قبل فراره تحرر **الخامسة**
ما اكتسبه المدبر لمولاه لانه رق ولو اختلف المدبر والوارث فيما في يده بعد موت المولى فقال المدبر
اكتسبته بعد الوفاة فالقول قوله مع يمينه ولو اقام كل منهما بينة فالبينة بينة الوارث **السادسة**
اذا جنى على المدبر بما دون النفس كان الارش للمولى ولا يبطل التدبير وان قتل بطل التدبير وكان

على القول باشتراط اتصال المدة بالعقد وفيه تردد ولو كاتبه ثم حبسه مدة قيل يجب ان يؤجله مثل
تلك المدة وقيل لا يجب بل يلزمه اجرته لمدة احتباسه وهو اشبه **واما العوض** فيعتبر
فيه ان يكون دينا منجما معلوما وصفا وقدرا مما يصح تملكه للمولى فلا تصح الكتابة على عين ولا بد من ذكر
العوض بل يذكر في وصفه كلما يتفاوت الثمن لاجله بحيث ترتفع الجهالة فان كان من الاثمان
وصفه كما يصفه في النسيئة وان كان عرضا وصفه كصفته في السلم ويجوز ان يكاتبه باي ثمن شاء وان كان اضعاف
قيمته وتجوز المكاتبة على منفعة كالخدمة والخياطة والبناء بعد وصفه بما يرفع الجهالة واذا جمع بين كتابة
وبيع او اجارة او غير ذلك من عقود المعاوضات في عقد واحد صح وتكون مكاتبة بحصة ثمنه من
البدل وكذا يجوز ان يكاتب الاثنين بعقد واحد بصفقة سواء اتفقت حصتهما او اختلفت ليتساوى العوضان في
ولا يجوز ان يدفع الى احد الشريكين دون صاحبه ولو دفع شيئا كان لهما ولو اذن احدهما لصاحبه جاز ولو
ثلاثة في عقد واحد صح وكان كل واحد منهم مكاتبا بحصة ثمنه من المسمى وتعتبر القيمة وقت العقد
وايهم ادى حصته عتق ولا يتوقف على اداء حصة غيره وايهم عجز رق دون غيره ولو شرط كفالة
كل واحد منهم صاحبه وضمان ما عليه كان الشرط والكتابة صحيحين ولو دفع المكاتب ما عليه قبل الاجل كان المولى بالخيار في القبض
والتاخير ولو عجز المكاتب المطلق كان على الامام ان يفكه من سهم الرقاب والكتابة الفاسدة لا يتعلق بها
حكم بل تقع لاغية **واما الاحكام** فتشتمل على مسائل **الاولى** اذا مات المكاتب وكان مشروطا بطلت
الكتابة وكان ما تركه لمولاه واولاده رقا وان لم يكن مشروطا تحرر منه بقدر ما اداه وكان الباقي
رقا ولمولاه من تركته بقدر ما فيه من رق ولورثته بقدر ما فيه من حرية ويؤدي الوارث من نصيب الحرية
ما بقي من مال الكتابة وان لم يكن مال سعى الاولاد فيما بقي على ابيهم ومع الاداء ينعتق الاولاد وهل له
اجبارهم على الاداء فيه تردد وفي رواية اخرى يؤدي ما بقي من اصل التركة ويتحرر الاولاد وما بقي
فلهم والاول اشهر **الثانية** لو اوصى له بوصية صح له منها بقدر ما فيه من حرية وبطل ما زاد ولو وجب عليه حد اقيم
عليه من حد الاحرار بنسبة الحرية وبنسبة الرقية من حد العبيد ولو زنى المولى بمكاتبته سقط
عنه من الحد بقدر ماله فيها من الرقية وحد بالباقي **الثالثة** ليس للمكاتب التصرف في ماله

ذلك قيل نعم وقيل لا بل يكتفى بانيته مع العقد فاذا ادى عتق سوا نطق بالضميمة او اغفلها وهو

اشبه والكتابة قسمان مشروطة ومطلقة فالمطلقة ان يقتصر على العقد وذكر الاجل

والعوض والنية والمشروطة ان يقول مع ذلك فان عجزت فانت رد في الرق فمتى عجز كان للمولى

رده رقا ولا يعيد عليه ما اخذ وحد العجز ان يوخر نجما الى نجم او يعلم من حاله العجز عن فك نفسه وقيل

ان يوخر نجما عن محله وهو مروي ويستحب للمولى مع العجز الصبر عليه والكتابة عقد لازم مطلقة كانت او مشروطة

وقيل ان كانت مشروطة فهي جائزة من جهة العبد لان له ان يعجز نفسه والاول اشبه ولا نسلم ان للعبد

ان يعجز نفسه بل يجب عليه السعي ولو امتنع يجبر وقال الشيخ لا يجبر وفيه اشكال من حيث اقتضاء عقد الكتابة

وجوب السعي فكان الاشبه الاجبار لكن لو عجز كان للمولى الفسخ ولو اتفقا على التقايل صح وكذا لو ابرا

من مال الكتابة ينعتق بالابراء ولا تبطل بموت المولى وللوارث المطالبة بالمال وينعتق بالاداء الى الوارث

ويعتبر في الموجب البلوغ وكمال العقل والاختيار وجواز التصرف وهل يعتبر الاسلام فيه تردد والوجه عدم

الاشتراط فلو كاتب الذمي مملوكه على خمر او خنزير وتقابضا حكم عليهما بالتزام ذلك ولو اسلما

لم تبطل وان لم يتقابضا كان عليه القيمة ويجوز لولي اليتيم ان يكاتب مملوكه مع اعتبار الغبطة للمولى

عليه وقيل لا ولو ارتد ثم كاتب لم يصح اما لزوال ملكه عنه او لانه لا يقر المسلم في ملكه ويعتبر في

المملوك البلوغ وكمال العقل لانه ليس لهما اهلية القبول وفي كتابة الكافر تردد اظهره المنع لقوله تعالى

فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا واما الاجل ففي اشتراطه خلاف فمن الاصحاب من اجاز الكتابة حالة

ومنهم من اشترط الاجل وهو اشبه لان ما في يد المملوك للسيد فلا يصح المعاملة عليه وما ليس

بيده يتوقع حصوله فتعين ضرب الاجل ويكفي اجل واحد ولا حد في الكثرة اذا كانت معلومة ولا بد ان يكون وقت

الاداء معلوما فلو قال كاتبتك على ان تؤدي الي كذا في سنة بطل لانها ظرف الاداء ولم يعين ويجوز

ان تتساوى النجوم وان تختلف وفي اعتبار اتصال الاجل بالعقد تردد ولو قال كاتبتك على خدمة شهر

ودينار بعد الشهر صح اذا كان الدينار معلوم الجنس ولا يلزم تاخير الدينار الى اجل آخر ولو مرض

العبد شهر الخدمة بطلت الكتابة لتعذر العوض ولو قال على خدمة شهر بعد هذا الشهر قيل يبطل

١٠٥

معيبا فان رضي المولى فلا كلام وان رده بطل العتق المحكوم به لانه مشروط بالعوض ولو في العوض عيب يمنع من الرد بالعيب لا بل مع ارش لحادث وقال الشيخ يمنع **الرابعة عشرة** اذا اجتمع على المكاتب ديون مع مال الكتابة فان كان ما في يده يقوم بالجميع فلا بحث وان عجز مطلقا تحاص فيه الديان والمولى وان كان مشروطا قدم الدين لان في تقديمه حفظا للحقين ولو مات وكان مشروطا بطلت الكتابة ودفع ما في يده في الديون خاصة ولو قصر قسم بين الديان بالحصص ولا يضمنه المولى لان الدين تعلق بذلك المال فقط **الخامسة عشرة** يجوز ان يكاتب بعض عبده اذا كان الباقي حرا او رقا له ومنعه الشيخ ولو كان الباقي رقا لغيره فاذن جاز وان لم ياذن بطلت الكتابة لانها تتضمن ضرر الشريك ولان الكتابة ثمرتها الاكتساب ومع الشركة لا يتمكن من التصرف **واما اللواحق** فتشتمل على مقاصد **الاول** في لواحق تصرفاته وقد بينا انه لا يجوز ان يتصرف بما ينافي الاكتساب من هبة ومحاباة او اقراض او اعتاق الا باذن مولاه وكما يصح ان يهب باذن مولاه فكذا هبته لمولاه **ونريد** ان نلحق هنا مسائل **الاول** المراد من الكتابة تحصيل العتق وانما يتم باطلاق التصرف في وجوه الاكتساب فيصح ان يبيع من مولاه ومن غيره وان يشتري منه ومن غيره ويتوخى ما فيه الغبطة في معاوضاته فيبيع بالحال لا بالمؤجل الا ان يبيع بزيادة عن الثمن فيجعل مقدار الثمن حالا والزيادة مؤجلة اما لو باع بالثمن مؤجلا لم يجز وكذا ان يسلف ولا يرهن لانه لا حظ له وربما تلف منه وكذا لا يسلم ما يبيع قبل قبض الثمن **الثانية** اذا كان المكاتب على مولاه مال وله عليه مال فان كان المالان متساويين وصفا تهاترا ولو فضل لاحدهما صح في الفضل وان اختلفا لم يحصل التقاص الا برضاهما وهكذا الحكم في كل غريمين واذا تراضيا كفى ذلك ولو لم يقع التقاص وقع التقاص **الثالثة** الذي له تمر بيعه وعتق ما سبق كان المال اثمانا واعراضا وقيل اخر بالتفصيل **الثالثة** اذا ابتاع بغير اذن مولاه لم يصح وان اذن له صح وكذا لو اوصي له به ولم يكن في مولاه ..... مكتسبا ينتفق بكسبه واذا قبله فان ادى مال الكتابة عتق المكاتب وعتق الاخر مع ..... وان عجز ففسخ المولى استرقهما وفي استرقاق الابن تردد **الرابعة** اذا جنى عبد المكاتب ......

ولا عتق ولا اقراض الا باذن مولاه ولا يجوز للمولى التصرف في مال المكاتب الا بما يتعلق بالاستيفاء

ولا يجوز له وطي المكاتبة بالملك ولا بالعقد ولو وطي عن شبهة حدّ ولا يجوز له وطي امة المكاتب ولو وطي

لشبهة كان عليه المهر وكل ما يكتسبه المكاتب قبل الاداء فهو له لان تسلط المولى زال عنه بالكتابة

ولا تتزوج المكاتبة الا باذنه ولو بادرت كان عقدها موقوفا مشروطة كانت او مطلقة وكذا

ليس للمكاتب وطي امة يبتاعها الا باذن مولاه ولو كانت كتابته مطلقة الثالثة كل ما يشترطه المولى على

المكاتب في عقد الكتابة يكون لازما ما لم يكن مخالفا للكتاب والسنة الرابعة لا يدخل الحمل في

كتابة امه لكن لو حملت بمملوك بعد الكتابة كان حكم اولادها كحكمها ينعتق منهم بحسابها ولو تزوج

بحر كان اولادها احرارا ولو حملت من مولاها لم تبطل الكتابة فان مات وعليها شيء من مال الكتابة تحرر

من نصيب ولدها وان لم يكن لها ولد سعت في مال الكتابة للوارث الخامسة المشروط رق

وفطرته على مولاه ولو كان مطلقا لم يكن عليه فطرته واذا وجب عليه كفارة كفر بالصوم ولو كفر بالعتق

لم يجزه وكذا لو كفر بالاطعام ولو كان المولى اذن قيل لم يجزه لانه كفر بما لم يجب عليه السادسة

اذا ملك المملوك نصف نفسه كان كسبه بينه وبين مولاه ولو طلب احدهما المهاياة اجبر الممتنع وقيل لا يجبر

وهو اشبه السابعة لو كاتب عبده ومات فابرأه احد الوراث من نصيبه من مال الكتابة او اعتق نصيبه صح ولا

يقوم عليه حصة الباقين الثامنة من كاتب عبده وجب ان يعينه من زكاته ان وجبت عليه ولا حد له في القلة ولا الكثرة

ويستحب التبرع بالعطية ان لم تجب التاسعة لو كان له مكاتبان فادى احدهما واشتبه صبر عليه لرجاء التذكر

فان مات المولى استخرج بالقرعة ولو ادعيا على المولى العلم كان القول قوله مع يمينه ثم يقرع بينهما العاشرة

يجوز بيع مال الكتابة فاذا ادى المكاتب مال الكتابة انعتق وان كانت مشروطة وعجز فسخ

المولى ويجوز بيع المشروط بعد عجزه مع الفسخ ولا يجوز بيع المطلق الحادية عشرة

اذا زوج بنته من مكاتبه ثم مات فملكته انفسخ النكاح بينهما الثانية عشرة اذا اختلف السيد

والمكاتب في مال الكتابة او في المدة او في النجوم فالقول قول السيد مع يمينه وقيل القول قول منكر زيادة

المال والمدة وكان حسنا الثالثة عشرة اذا دفع مال الكتابة وحكم بحريته فبان العوض معيبا

٣٠٣

من كتابته شيئاً تحرر منه بقسطه فان جنى هذا المكاتب وقد تحرر منه شيء جناية عمداً على حر اقتص منه ولو
على مملوك لم يقتص منه لما فيه من الحرية ولزمه من ارش الجناية بقدر ما فيه من الحرية وتعلق منها
بقدر رقيته ولو جنى عليه مكاتب مساو له اقتص منه وان كانت حرية الجاني ازيد لم يقتص وان كانت اقل
اقتص منه ولو كان الجناية خطأ تعلق بالعاقلة بقدر الحرية وبرقيته بقدر الرقية وللمولى ان يفدي
الرقبة بنصيبها من ارش الجناية سواء كانت الجناية على حر او عبد ولو جنى حر عليه فلا قصاص وعليه
وان كان رقاً اقتص منه **المقصد الثالث** في احكام المكاتب في الوصايا لا تصح الوصية لرقبة المكاتب كما
لا يصح بيعه نعم لو قال الوصية به اذا عجز ورد في الرق جاز كما لو قال ان عجز وفسخت كتابته فقد اوصيت
لك به وتجوز الوصية بمال الكتابة ولو جمع بين الوصيتين لواحد او لاثنين جاز **الثانية** لو كانت
كتابته فاسدة ثم اوصى به جاز ولو اوصى بما في ذمته بطل ولو قال فان قبضت فقد اوصيت لك
صح **الثالثة** اذا اوصى ان يضع عن مكاتبه اكثر ما عليه فهو وصية بالنصف وزيادة والورثة للمشيئة في
الزيادة ولو قال ضعوا عنه اكثر ما بقي عليه ومثله فهو وصية بما عليه وبطلت في الزائد ولو قال ضعوا عنه
ما شاء وابقى شيئاً صح وان شاء الجميع قيل لا يصح ويبقى منه شيء بقرينة حال اللفظ **الرابعة** اذا قال ضعوا
عنه اوسط نجومه فان كان فيها اوسط عدداً او قدراً انصرف اليه وان اجتمع الامران كان للوارثة الخيار
في ايهما شاء وقيل يستعمل القرعة وهو حسن وان لم يكن له اوسط لا قدراً ولا عدداً كما لو كانت
نجوماً اربعة لا اوسط فيها ضعنا من الاربعة الثاني والثالث ومن الستة الثالث والرابع **الخامسة** اذا
اعتق مكاتبه في مرضه او ابرأه من مال الكتابة فان برأ فقد لزم العتق والابراء وان مات
من ثلثه وفيه قول آخر انه من اصل التركة فان كان الثلث بقدر الاكثر من قيمته ومال الكتابة عتق وان
كان احدهما اكثر اعتبر الاقل فان خرج الاقل من الثلث عتق والغي الاكثر وان قصر الثلث عتق منه
ما يحتمل الثلث وبطلت الوصية في الزائد ويسعى في باقي الكتابة وان عجز كان للورثة ان يسترقوا
ما بقي عليه **السادسة** اذا اوصى بعتق المكاتب فمات وليس سواه ولم يحل مال الكتابة يعتق ثلثه
ولا ينتظر بعتق الثلث حلول الكتابة لانه اذا ادى حصل للورثة المال وان عجز استرقوا ثلثيه ويعتق

٣٠٧

بالارش لان يكون فيه الغبطة له ولو كان المملوك ابن المكاتب لم يكن له افتكاكه بالارش ولو قصر عن قيمة الابن لانه يتعجل باتلاف مال له التصرف فيه ويستبقي ما لا ينتفع به لانه لا يتصرف في ابيه وفي هذا تردد

المقصد الثاني في جناية المكاتب والجناية عليه وفيه قسمان الاول مسائل المشروط وهي سبع

المسئلة الاولى اذا جنى المكاتب على مولاه عمدا فان كانت نفسا فالقصاص للوارث فان اقتص كان كما لو مات وان كانت طرفا فالقصاص للمولى فان اقتص فالكتابة بحالها وان كانت الجناية خطأ فهي تتعلق برقبته وله ان يفدي نفسه بالارش لان ذلك يتعلق بمصلحته فان كان ما بيده بقدر الحقين فمعه الاداء ينعتق وان قصر دفع ارش الجناية وان ظهر عجزه كان لمولاه فسخ الكتابة وان لم يكن مال اصلا وعجز فان فسخ المولى سقط الارش لانه لا يثبت للمولى في ذمة المملوك مال وسقط مال الكتابة بالفسخ

الثانية اذا جنى على اجنبي عمدا فان عفا فالكتابة بحالها وان كانت الجناية نفسا واقتص الوارث كان كما لو مات وان كان خطأ كان له فك نفسه بارش الجناية ولو لم يكن معه مال فللاجنبي بيعه في ارش الجناية الا ان يفديه السيد فلو فداه فالكتابة بحالها

الثالثة لو جنى عبد المكاتب خطأ كان للمكاتب فكه بالارش وكذا دون قيمة العبد وان كان الارش اكثر لم يكن له ذلك لانه ليس له ان يبتاع بزيادة عن ثمن المثل

الرابعة اذا جنى عليه فان كان عمدا كان له القصاص وان كان خطأ فله الارش متعلقا برقبته فان كان ما في يده يقوم بالارش فله افتكاك رقبته وان لم يكن له مال تساووا في قيمته بالحصص

الخامسة اذا كان للمكاتب رقيق وهو ابوه فقتل عبدا له لم يكن له القصاص كما لا يقتص منه في قتل الولد ولو كان للمكاتب عبيد فجنى بعضهم على بعض جاز له الاقتصاص حسما لمادة التوثب

السادسة اذا قتل المكاتب فهو كما لو مات وان جنى على طرفه عمدا وكان الجاني حرا فلا قصاص وعليه الارش وكذا ان كان اجنبيا حرا وان كان مملوكا ثبت القصاص وكل موضع يثبت فيه الارش فهو للمكاتب لانه من كسبه

السابعة اذا جنى عبد المولى على مكاتبه عمدا فاراد الاقتصاص فللمولى منعه ولو كان خطأ فاراد الارش لم يكن له منعه لانه بمنزلة الاكتساب ولو اراد الابراء توقف على رضاء السيد **واما المطلق** فاذا ادى

اربعة الاول في الصيغة الصريحة وهي اللفظ المتضمن للاخبار عن حق واجب كقوله لك علي او عندي او في
ذمتي كذا وما اشبهه ويصح الاقرار بغير العربية اضطرارا او اختيارا ولو قال لك علي كذا ان شئت او ان
لم يكن اقرارا وكذا ان قال ان قدم زيد وكذا ان رضي فلان او ان شهد ولو قال ان شهد لك فلان
فهو صادق لزمه الاقرار في الحال لانه اذا صدق وجب الحق وان لم يشهد والاطلاق في الاقرار بالموزون
ينصرف الى ميزان البلد والمكيل وكذا اطلاق الذهب والفضة ينصرف الى النقد الغالب في البلد ولو كان
نقدان غالبان وزنان مختلفان وهما في الاستعمال سواء رجع في التعيين الى المقر ولو قال له علي
درهم ودرهم لزمه اثنان وكذا ثم درهم او قال درهم فدرهم اما لو قال فوق درهم او مع درهم او
قبل درهم او بعد لزمه درهم واحد لاحتمال ان يكون اراد مع درهم لي فيقتصر على المتيقن
كذا لو قال درهم في عشرة ولو لم يرد الضرب ولو قال غصبته ثوبا في منديل او حنطة في سفينة او ثيابا في
عيبة لم يدخل الظرف في الاقرار ولو قال له عبد عليه عمامة كان اقرارا بهما لان له اهلية الامساك
وليس كذلك لو قال دابة عليها سرج ولو قال له قفيز حنطة بل قفيز شعير لزمه القفيزان وكذا لو قال
هذا الثوب بل هذا الثوب اما لو قال له قفيز بل قفيزان لزمه القفيزان حسب ولو قال له درهم بل درهم لزمه
واحد ولو قال لميت له وقال لا وارث له غير هذا لزمه التسليم اليه ولو قال له علي الف اذا جاء راس
الشهر لزمه الالف وكذا لو قال اذا جاء راس الشهر فله علي الف ثم من فرق وبين بينهما ولو قال ان بعتك
اباك فاعتقه وهلك قبل ان تعتق ولم يلزمه الثمن ولو قال ملكت هذه الدار من فلان او غصبتها منه او
قبضتها منه كان اقرارا له بالدار وليس كذلك لو قال تملكتها على يده لانه يحتمل المعونة ولو قال كان لفلان علي
الف لزمه الاقرار لانه اخبار عن تقدم الاستحقاق فلا تقبل دعواه في السقوط الثاني في المبهم وفيه
مسائل الاولى اذا قال له علي مال الزم التفسير فان فسره بما يتمول قبل ولو كان قليلا ولو فسره بما لم تجر العادة
بتموله كقشرة الجوزة واللوزة لم يقبل وكذا لو فسره بما لا يملكه المسلم كالخمر والخنزير وجلد الميتة
لانه لا يعد مالا وكذا لو فسره بما لا ينتفع به ولا يملك كالسرجين النجس والكلب العقور اما لو فسره بكلب
الصيد او الماشية او كلب الزرع قبل ولو فسره برد السلام لم يقبل لانه ليس من العادة الاخبار عنه

مكاتباً تحرّر عند اداء ما عليه **السادسة** اذا كاتب المريض عبده اعتبر من الثلث لانه معاملة على
ماله بماله فجرت مجرى الهبة وفيه قول آخر انه من اصل المال بناءً على القول بان المنجزات من الاصل
فان خرج من الثلث نفذت الكتابة فيه اجمع وعتق عند اداء المال وان لم يكن سواه صحت في ثلثه
وبطلت في الباقي **واما الاستيلاد** فيستدعي بيان امرين **الاول** في كيفية الاستيلاد
وهو يتحقق بعلوق امته منه في ملكه ولو اولد امة غيره مملوكاً ثم ملكها لم تصر ام ولد ولو
اولدها حراً ثم ملكها قال الشيخ تصير ام ولد وفي رواية ابن مارد لا تصير ام ولد ولو وطئ المرهونة فحملت
دخلت في حكم امهات الاولاد وكذا لو وطئ الذمي امته فحملت منه فلو اسلمت بيعت عليه وقيل يحال
بينها ويجعل على يد امرأة ثقة **الثاني** في الاحكام المتعلقة بام الولد وفيه مسائل
الاولى ام الولد مملوكة لا تتحرر بموت المولى بل من نصيب ولدها لكن لا يجوز للمولى بيعها ما دام ولدها
حياً الا في ثمن رقبتها اذا كان ديناً على المولى ولا وجه لادائه الا منها ولو مات ولدها رجعت طلقاً وجاز
التصرف فيها بالبيع وغيره من التصرفات **الثانية** اذا مات مولاها وولدها حي جعلت في نصيب ولدها وعتقت عليه
ولو لم يكن سواها عتق نصيب ولدها منها وسعت في الباقي وفي رواية تقوّم على ولدها ان كان موسراً
وهي مهجورة **الثالثة** اذا اوصى لام ولده قيل تعتق من نصيب ولدها وتعطى الوصية وقيل تعتق
من الوصية فان فضل منها شيء اعتق من نصيب ولدها وهو اشبه **الرابعة** اذا جنت ام الولد
تعلقت الجناية برقبتها وللمولى فكها باقل الامرين من ارش الجناية وقيمتها وقيل
بارش الجناية وهو لا يشبه وان شاء دفعها الى المجني عليه وفي رواية مسمع عن ابي عبد الله عليه
السلام جنايتها في حقوق الناس على سيدها ولو جنت على جماعة فللمولى ايضاً ان يفديها او يسلمها
الى المجني عليهم وتقسم على قدر الجنايات **الخامسة** روى محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام
في وليدة نصرانية اسلمت عند رجل وولدت منه غلاماً ومات فاعتقت وتزوجت نصرانياً وتنصرت
وولدت فقال ولدها لابنها من سيدها وتحبس حتى تضع فاذا ولدت فاقتلها وفي النهاية
يفعل بها ما يفعل بالمرتدة والرواية شاذة **كتاب الاقرار** والنظر في الاركان واللواحق فاركانه

بها كانت وديعة فانكر المقر له كان القول قول المقر مع يمينه وكذا لو قال له في ذمتي الف جاء بها وقال

هي وديعة وهذه بدلها اما لو قال له في ذمتي الف وهذه هي التي اقررت بها كانت وديعة لم يقبل لان ما في

الذمة لا يكون وديعة وليست كالاولى ولا كالوسطى ولو قال له علي الف دفعها وقال

وديعة كنت اظنها باقية فبانت تالفة لم يقبل لانه مكذب اقراره اما لو ادعى تلفها بعد

الاقرار قبل **التاسعة** اذا قال له في هذه الدار مائة قبل ورجع في تفسير الكيفية اليه فان انكر

المقر له شيئا من تفسيره كان القول قول المقر مع يمينه **العاشرة** اذا قال له في ميراثي من ابي

او مائة كان اقرارا ولو قال في ميراثي من ابي او من ميراثي من ابي لم يكن اقرارا وكان كالوعد بالهبة وكذا لو قال

له من هذه الدار نصفها ولو قال من داري لم يقبل ولو قال له في مالي الف لم يقبل ومن الناس من فرق

له في مالي وبين له في داري بان بعض الدار لا يسمى دارا وبعض المال يسمى مالا ولو قال في هذه

بحق واجب او بسبب صحيح او ما جرى مجراه صح في الجميع **الثالث** في الاقرار المستفاد من الجواب فلو قال

لي عليك الف فقال رددتها او قضيتها كان اقرارا ولو قال زنها ام لم يكن اقرارا ولو قال نعم

او بلى كان اقرارا ولو قال انا مقر به لزم ولو قال انا مقر فاقتصر لم يلزمه لتطرق الاحتمال ولو قال

اشتريت مني او استوهبت فقال نعم فهو اقرار ولو قال اليس لي عليك كذا فقال بلى كان اقرارا

ولو قال نعم لم يكن اقرارا وفيه تردد من حيث يستعمل الامرين استعمالا ظاهرا **الرابع** في

الاستثناء وقواعده ثلاث **الاولى** الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات **الثانية** الاستثناء

من الجنس جائز ومن غير الجنس على تردد **الثالثة** ... اقل او اكثر **التفريع** على القاعدة الاولى اذا قال له علي عشرة الا درهما كان

اقرارا بتسعة ونفيا للدرهم ولو قال الا درهم كان اقرارا بالعشرة ولو قال ماله عندي شيء الا درهم

اقرارا بدرهم وكذا لو قال ماله عندي عشرة الا درهم كان اقرارا بدرهم ولو قال الا درهما لم يكن اقرارا

بشيء ولو قال له خمسة الا اثنين والا واحدا كان اقرارا باثنين ولو قال عشرة الا خمسة الا اثنين

كان اقرارا بثمانية ولو كان الاستثناء الاخير بقدر الاول رجعا جميعا الى المستثنى منه كقوله عشرة الا

الا واحدا فيسقط من الجملة الاولى ولو قال له هذا الثوب الا ثلثه او هذه الدار الا هذا البيت

مسئلة في الذمة الثانية اذا قال له علي شيء ففسره بجلد الميتة والسرجين النجس قيل يقبل لانه شيء
ولو قيل لا يقبل لانه لا يثبت في الذمة كان حسنا ولو قال مال جليل او عظيم او خطير او نفيس قبل تفسيره
ولو بالقليل ولو قال كثير قال الشيخ يكون ثمانين تعويلا في تفسير الكثير الى رواية النذر ومن اصحابنا من يخصها بموضع الورود وهو حسن وكذا لو قال عظيم جدا كان كقوله عظيم وفيه تردد ولو قال اكثر مما لفلان
الزم بقدره وزيادة ويرجع في تلك الزيادة الى المقر ولو قال كنت اظن ماله عشرة قبل ما ابين اقراره
ولو ثبت ان ماله لا يزيد عن ذلك لان المال يخبر عن هذه والمال قد يخفى على غيره ولو قال غصبتك
وقال اردت نفسك لم يقبل الثالثة الجمع المنكر يحمل على الثلاثة كقوله له دراهم او دنانير ولو قال
له ثلاثة الاف واقتصر كان بيان الجنس اليه اذا فسره بما يصح تملكه الرابعة اذا قال له الف ودرهم
ثبت الدرهم ويرجع في تفسير الالف اليه وكذا لو قال الف ودرهمان وكذا لو قال مائة ودرهم او عشرة ودرهم اما لو قال مائة وخمسون درهما كان الجميع دراهم بخلاف مائة ودرهم كذا لو قال الف
ثلاثة دراهم وكذا لو قال الف وثلاثمائة درهم او الف وثلاثة وثلاثون درهما ولو قال علي درهم والف
لزمه الدرهم وكانت الالف مجهولة الخامسة اذا قال له علي كذا كان اليه التفسير كما لو قال شيء ولو فسره بالدرهم نصبا او
رفعا كان اقرارا بدرهم وقيل ان نصب كان له عشرون وفيه بعد مع هذا الاطلاق على الفضة وان خفض
احتمل بعض الدرهم واليه تفسير البعضية وقيل يلزمه مائة درهم اعتبارا بالكسر ولست ادري من اين
هذا الاحتجاج وكذا لو قال كذا كذا واقتصر فاليه التفسير وان اتبعه بالدرهم نصبا او رفعا لزمه درهم وقيل ان
لزمه احد عشر درهما ولو قال كذا وكذا درهما نصبا فما لزمه درهم وقيل ان نصب لزمه احد وعشرون والوجه
الاقتصار على اليقين الا مع العلم بالقصد السادسة اذا قال هذه الدار لاحد هذين لزمه البيان فان عين
قبل ولو ادعاها الاخر كانا خصمين ولو ادعى على المقر العلم كان له احلافه ولو اقر للاخر لزمه الضمان
وان قال لا اعلم دفعها اليهما وكانا خصمين ولو ادعيا او احدهما علمه كان القول قوله مع يمينه السابعة
اذا قال هذا الثوب او هذا العبد لزيد فاعتق قبل منه وان انكر المقر له كان القول قول المقر مع يمينه
انتزع ما اقر به الثامنة اذا قال له علي الف ودفعه اليه وقال هذه التي كنت اقررت بها

الذي يحتمل البلوغ **النظر الثالث** في المقر له وهو من يكون له اهلية التملك فلو اقر
لبهيمة لم يقبل ولو قال بسببها صح ويكون الاقرار للمالك وفيه اشكال اذ قد يجب بسببها ما لا يستحقه
المالك كارش الجناية على سايقها وراكبها ولو اقر لعبد صح ويكون للمولى لان للعبد
اهلية التصرف ولو اقر لحمل صح سواء اطلق او بين سببا محتملا كالارث والوصية
او نسب الاقرار الى السبب الباطل كالجناية عليه فالوجه الصحة نظرا الى مبدأ الاقرار والغاء ما
ويملك الحمل ما اقر له به ولو سقط ميتا فان فسره بالميراث رجع الى باقي الورثة
وان قال هو وصية رجع الى ورثة الموصي وان اجمل طولب بالبيان ويحكم بالمال للحمل بعد سقوطه
حيا لدون ستة اشهر من حين الاقرار ويبطل لو سقط لاكثر من مدة الحمل وان وضع فيما بين
الاقل والاكثر ولم يكن للمرأة زوج ولا مالك حكم له به لتحققه حملا وقت الاقرار وان كانت
ذات زوج او مولى فالاشكال له لعدم اليقين بوجوده ولو قيل يكون له بناء على الغالب كان حسنا
ولو كان الحمل ذكرين تساويا فيما اقر به ولو وضع احدهما ميتا كان ما اقر به للاخر لان
الميت كالمعدوم واذا اقر لعبد لم يكن اقرارا لزوجته امة ولو كانت مشهورة بالحرية

النظر الرابع في اللواحق وفيه مقاصد **الاول** في تعقيب الاقرار بالاقرار اذا كانت
بيده دار على ظاهر التملك فقال هذه لفلان بل لفلان قضي بها للاول وغرم قيمتها
للثاني لانه حال بينه وبينها فهو كالمتلف وكذا لو قال غصبتها من فلان بل من فلان او قال
غصبتها من فلان وملكها لفلان لزمه تسليمها الى المغصوب منه ثم لا يضمن ولا يكلف للمقر له بالملك
كما لو كانت دار بيد فلان واقر بها المالك لآخر وكذا لو قال هذه لزيد غصبتها من عمرو ولو اقر
للاثنين فانكر المقر له فالشيخ ينعتق لانه كالوصية بما انكره ملكيت فيه بغيره ما لك
[illegible]
[illegible] استيفاء الاقرار [illegible] لانه [illegible] فقط لو اختص الارث
[illegible]

٣١٣

الا هذا الفص صح وكان كالاستثناء بل اظهر وكذا لو قال هذه الدار لفلان الا هذا البيت او الخاتم له
والفص لي اذا اتصل الكلام ولو قال هذه الغنم له الا واحدة او الا كلفت لي فان عين صح ولو انكر المقر
كان القول قول المقر مع يمينه وكذا لو قال الا شاة واحدة وعين الميت قبل منه ومع المنازعة فالقول
قول المقر مع يمينه **التفريع** على القاعدة الثانية اذا قال له الف درهم الا درهما فان منعنا الاستثناء من
غير الجنس فهو اقرار بتسع مائة وتسعة وتسعين درهما وان جوزناه كان تفسيرا لالف اليه فان فسرها بشيء
يصدر وضع قيمة الدرهم منه صح وان كان يستوعب قيل يبطل الاستثناء لانه تعقيب الاقرار بما يبطله فيصح
الاقرار ويبطل المبطل وقيل لا يبطل ويكلف تفسيره بما يبقى منه بقية بعد اخراج قيمة الدرهم
ولو قال الف درهم الا ثوبا فان اعتبرنا الجنس بطل الاستثناء وان لم نعتبره كلفنا المقر بيان قيمة الثوب فان
بقي بعد قيمته من الالف شيء صح والا كان فيه الوجهان ولو كانا مجهولين كقوله له الف الا شيئا كلف تفسيرهما
وكان النظر فيهما كما قلنا **التفريع على الثالثة** لو قال له درهم الا درهما لم يقبل الاستثناء ولو قال
درهم ودرهم الا درهما فان قلنا الاستثناء يرجع الى الجملتين كان اقرارا بدرهم وان قلنا يرجع الى الجملة الاخيرة
وهو الصحيح كان اقرارا بدرهمين وبطل الاستثناء **النظر الثاني في المقر** ولا بد ان يكون مكلفا حرا
مختارا جائز التصرف ويعتبر عدالته فالصبي لا يقبل اقراره ولو كان باذن وليه اما لو اقر بما له ان يفعله
كالوصية صح ولو اقر المجنون لم يصح وكذا المكره والسكران اما المحجور عليه للسفه فان اقر بمال لم يقبل ويقبل
فيما عداه كالخلع والطلاق ولو اقر بسرقة قبل في الحد لا في المال ولا يقبل اقرار المملوك بمال
ولا جناية توجب ارشا او قصاصا ولو اقر بمال تبع به اذا اعتق ولو كان ماذونا في التجارة فاقر بما يتعلق بها
قبل لانه يملك التصرف فيملك الاقرار ويؤخذ ما اقر به مما في يده وان كان اكثر لم يضمنه مولاه ويتبع به
اذا اعتق ويقبل اقرار المفلس وهل يشارك المقر له الغرماء او ياخذ حقه من الفاضل فيه تردد
وصية المريض في الثلث ان كان متهما وكذا اقراره للوارث وللاجنبي مع التهمة على القول
ويقبل اقرار المبهم ويلزم المقر بيانه فان امتنع حبس وضيق عليه حتى يبين قال الشيخ رحمه الله
يقال له ان لم تفسر جعلت ناكلا فان امتنع احلف المقر له ولا يقبل اقرار الصبي بالبلوغ حتى يبلغ الحد الذي

٣١٣

الى غيرهما ولو كان له ورثة مشهورون لم يقبل اقراره في النسب **الثانية** اذا اقر بولد صغير فثبت
نسبه ثم بلغ فانكر لم يلتفت الى انكاره لتحقق النسب سابقا على الانكار **الثالثة** اذا اقر
الميت بولد له آخر فاقرا بثالث ثبت نسب الثالث ان كانا عدلين ولو انكر الثالث الثاني لم
ينتسب الثاني لكن يأخذ الثالث نصف التركة ويأخذ الاول ثلث التركة والثاني السدس
وهو تكملة نصيب الاول ولو كان الاثنان معلومي النسب فاقرا بثالث ثبت نسبه ان كانا عدلين ولو
انكر الثالث احدهما لم يلتفت اليه وكانت التركة بينهم اثلاثا **الرابعة** لو كان للميت اخوة وزوجة
فاقرت له بولد كان لها الثمن فان صدقها الاخوة كان الباقي للولد دون الاخوة وكذا كل وارث في
الظاهر اقر بمن هو اقرب منه دفع اليه جميع ما في يده ولو كان مثله دفع اليه من نصيبه بنسبة
نصيبه وان انكر الاخوة كان لهم ثلاثة الارباع وللزوجة الثمن والباقي حصتها للولد **الخامسة** اذا مات
صبي مجهول النسب فاقر انسان ببنوته ثبت نسبه صغيرا كان او كبيرا سواء كان له مال او لم يكن وكان
ميراثه للمقر ولا يقدح في ذلك احتمال التهمة كما لو كان حيا وله مال ويسقط اعتبار التصديق
في طرف الميت لو كان كبيرا لانه في معنى الصغير وكذا لو اقر ببنوة مجنون فانه يسقط اعتبار تصديقه
لانه لا حكم لكلامه **السادسة** اذا ولدت امته ولدا فاقر ببنوته لحق به وحكم بحريته بشرط
ان لا يكون لها زوج ولو اقر بان احد امتيه وعينه لحق به ولو ادعت الاخرى ان ولدها هو الذي
اقر به فالقول قول المقر مع يمينه ولو لم يعين ومات قال الشيخ يعين الوارث فان امتنع اقرع بينهما
ولو قيل باستعمال القرعة بعد الوفاة مطلقا كان حسنا **السابعة** لو كان له اولاد ثلاثة من امة
فاقر ببنوة احدهم فان عينه كان حرا والآخران رق ولو اشتبه المعين ومات او لم يعين استخرج
بالقرعة **الثامنة** لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين عدلين ولا يثبت بشهادة رجل وامرأتين
على الاظهر ولا بشهادة رجل ويمين ولا بشهادة فاسقين ولو كانا وارثين **التاسعة** لو شهد
الاخوان وكانا عدلين بابن للميت ثبت نسبه وميراثه ولا يكون ذلك دورا ولو كانا فاسقين
لم يثبت النسب ولكن يستحق عليهما الارث **العاشرة** لو اقر بوارثين اولى منه فصدقه كل واحد

٣١٨

سواء وان كان ذيا فما ترك للمشتري فهو مستوعب على هذا التقدير قد الثمن على اليقين وما فضل يكون

موقوف **المقصد الثاني** في تعقيب الاقرار بما يقتضي ظاهره الابطال وفيه مسايل **الاولى** اذا

قال له عندي وديعة وقد هلكت لم يقبل اما لو قال كان له عندي وديعة وتلفت فانه يقبل ولو قال له علي مال من ثمن

خمر او خنزير لزمه المال **الثانية** اذا قال له علي الف وقطع ثم قال من ثمن مبيع لم اقبضه لزمه الالف

ولو وصل فقال له علي الف من ثمن مبيع وقطع ثم قال لم اقبضه قبل سواء عين المبيع او لم يعينه وفيه احتمال

للتسوية بين الصورتين ولعله اشبه **الثالثة** لو قال بعت بخيار او كفلت بخيار او ضمنت بخيار

قبل اقراره بالعقد ولم يثبت الخيار **الرابعة** اذا قال له علي دراهم ناقصة صح اذا اتصل كالا

ستثناء ويرجع في قدر النقيصة اليه وكذا لو قال دراهم زيف لكن يقبل تفسيره بما فيه فضة و

بما لا فضة فيه لم يقبل **الخامسة** اذا قال له علي عشرة لا بل تسعة لزمه عشرة وليس كذلك لو

قال عشرة الا واحدا **السادسة** اذا اشهد بالبيع وقبض الثمن ثم انكر فيما بعد وادعى انه اشهد تبعا للعادة

ولم يقبض قيل لا يقبل دعواه لانه مكذب لاقراره وقيل يقبل لانه ادعى ما هو معتاد وهو اشبه اذ

ليس هو مكذبا للاقرار بل مدعيا شيئا آخر فيكون على المشتري اليمين وليس كذلك لو شهد الشاهدان

بايقاع البيع ومشاهدة القبض فانه لا يقبل انكاره ولا يتوجه اليمين لانه اكذاب للبينة

المقصد الثالث في الاقرار بالنسب وفيه مسايل **الاولى** لا يثبت الاقرار بنسب الولد

الصغير حتى يكون البنوة ممكنة ويكون المقر به مجهولا ولا ينازعه فيه منازع فهذه قيود ثلاثة

فلو انتفى امكان الولادة لم يقبل كالاقرار ببنوة من هو اكبر منه او مثله في السن او اصغر منه بما لم

تجر العادة بولادته لمثله او اقر ببنوة ولد امراة له وبينهما مسافة لا يمكن الوصول اليها

في مثل عمره وكذا لو كان الطفل معلوم النسب لم يقبل اقراره وكذا لو نازعه منازع في بنوته لم يقبل

الا ببينة ولا يعتبر تصديق الصغير وهل يعتبر تصديق الكبير ظاهر كلامه في النهاية لا وفي

المبسوط يعتبر وهو اشبه فلو انكر الكبير لم يثبت النسب ولا يثبت النسب في غير الولد الا بتصديق

المقر به واذا اقر بغير الولد للصلب ولا ورثة له وصدقه المقر به توارثا بينهما ولا يتعدى التوارث

٣١٧

الافضل لاغنى الوجوه والعمل على الرواية ولو نقصت قيمة العبد قيل الحكم في البعير كذلك
الظفر فيه يستثنا امالو استدعى الرد ولم يبذل اجرة لم يكن له شيء لانه تبرع بالعمل **الثالثة**
اذا قال من رد عبدي فله دينار فرده جماعة كان الدينار لهم جميعا بالسوية لان العمل حصل من الجميع
والحاصل لو قال من دخل داري فله دينار فدخلها جماعة كان لكل واحد دينار لان العمل حصل
من كل واحد **فروع الاول** لو جعل لكل واحد من ثلاثة جعلا ازيد من الآخر فجاؤوا به جميعا
كان لكل واحد ثلث ما جعل له ولو كانوا اربعة كان له الربع او خمسة فله الخمس وكذا لو ساوى
بينهم في الجعل **الثاني** لو جعل لبعض الثلاثة جعلا معلوما ولبعضهم مجهولا فجاؤوا به جميعا
كان لصاحب المعلوم ثلث ما جعل له وللمجهول ثلث اجرة مثله **الثالث** لو جعل لواحد جعلا على الرد
آخر في الرد كان للمجعول له نصف الاجرة لانه على نصف العمل وليس للآخر شيء لانه متبرع وقال الشيخ
يستحق نصف اجرة المثل وهو بعيد **الرابع** لو جعل جعلا معينا على رده من مسافة معينة فرده
من بعضها كان له من الجعل بنسبة المسافة **ويلحق بذلك** مسائل النزاع وهي ثلث الاولى لو
قال شارطتني فقال المالك لم اشارطك فالقول قول المالك مع يمينه وكذا القول قوله لو جاء باحد الابقين
فقال المالك لم اقصد هذا **الثانية** لو اختلفا في الجعل وجنسه فالقول قول الجاعل مع يمينه قال
الشيخ ويثبت للعامل اجرة المثل ولو قيل اقل الامرين من الاجرة والقدر الذي ادعاه كان حسنا وكان بعض من
عاصرناه يثبت مع اليمين ما ادعاه الجاعل وهو خطأ لان فائدة يمينه اسقاط دعوى العامل لا ثبوت ما
يدعيه **الثالثة** لو اختلفا في السعي بان قال حصل في يدك قبل الجعل فلا جعل لك فالقول
قول المالك تمسكا بالاصل **كتاب الايمان** والنظر في امور اربعة **الاول** ما به تنعقد تنعقد
الا بالله او باسمائه التي لا يشركه فيها غيره او مع امكان المشاركة ينصرف اطلاقها اليه فالاول كقولنا
ومقلب القلوب والذي نفسي بيده والذي فلق الحبة وبرأ النسمة والثاني كقولنا والله والرحمن والاول الذي ليس قبله
شيء والثالث كقولنا والرب والخالق والبارئ والرازق وكل ذلك ينعقد به اليمين مع القصد ولا تنعقد
بما لا ينصرف اطلاقه اليه كالموجود والحي والسميع والبصير ولو نوى بها الحلف لانها مشتركة

النسب وثبت ميراثه ودفع اليهما ما في يده ولو تناكرا بينهما لم يلتفت الى انكارهما ولو اقر

بابن او منه ثم اقر باخر او لتعيينهما فان قبله المقر له الاول دفع المال الى الثاني وان بيّن دفع المقر

الى الاول المال وغرم للثاني ولو كان الثاني مساويا بالقرابة اولا ولم يصدقه الاول دفع المقر الى الثاني

مثل نصف ما حصل للاول الحادية عشر لو اقر بزوج للميتة وله ولد اعطاه

ربع نصيبه وان لم يكن ولد اعطاه نصفه ولو اقر بزوج آخر لم يقبل ولو اكذب اقراره الاول اغرم

للثاني مثل ما حصل للاول ولو اقر بزوجة وله ولد اعطاها ثمن ما في يده وان لم يكن ولد اعطاها

الربع فان اقر باخرى غرم لها مثل نصف نصيبها اذا لم يصدقه الاولى ولو اقر بثالثة اعطاها

ثلث النصيب ولو اقر برابعة اعطاها الربع من نصيب الزوجية ولو اقر بخامسة وانكر احدى

لم يلتفت اليه وغرم لها مثل نصيب واحدة منهن

كتاب الجعالة

والنظر في الايجاب والاحكام واللواحق

اما الايجاب فهو ان يقول من رد عبدي او ضالتي او فعل كذا فله كذا ولا يفتقر الى قبول ويصح على كل عمل مقصود

محلل ويجوز ان يكون العمل مجهولا لانه عقد جائز كالمضاربة واما العوض فلا بد ان يكون معلوما بالكيل

او الوزن او العدد ان كان مما جرت العادة بعده ولو كان مجهولا ثبت بالرد اجرة المثل كان يقول

من رد عبدي فله ثوب او دابة ويعتبر في الجاعل اهلية الاستيجار وفي العامل امكان تحصيل العمل ولو عين

الجعالة لواحد فرده غيره كان عمله ضايعا ولو تبرع اجنبي بالجعل وجب الجعل مع الرد ويستحق الجعل بالتسليم

فلو جاء به الى البلد ففر لم يستحق الجعل والجعالة جائزة قبل التلبس فان تلبس فالجواز باق في طرف العامل

ولازم من طرف الجاعل الا ان يدفع اجرة ما عمل ولو عقب الجعالة على عمل معين باخرى وزاد في العوض

او نقص عمل بالاخيرة واما الاحكام فمسائل الاولى لا يستحق العامل الاجرة الا اذا

بذلها الجاعل اولا ولو حصلت الضالة في يد انسان قبل الجعل لزمه التسليم ولا اجرة وكذا لو سعى في

التحصيل تبرعا الثانية اذا بذل جعلا فان عينه فعليه تسليمه مع الرد وان لم يعينه لزمه مع الرد

اجرة المثل الا في رد الآبق على رواية ابي سيار عن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي عليه السلام جعل في الآبق

دينارا اذا اخذ في مصره وان اخذ في غير مصره فاربعة دنانير وقال الشيخ رحمه الله في

الكافر وكما تصح من المسلم وقال في الخلاف لا تصح وفي صحة التكفير منه تردد منشأه الالتفات الى اعتبار نية القربة ولا تنعقد من الولد مع والده الا مع اذنه وكذا يمين المرأة والمملوك الا ان تكون اليمين في فعل واجب او ترك قبيح ولو حلف احد الثلاثة في غير ذلك كان للاب والزوج او المالك حل اليمين ولا كفارة ولو حلف بالصريح وقال لم ارد اليمين قبل منه ودين بنيته الثالث في متعلق اليمين وفيه مطالب الاول لا تنعقد اليمين على الماضي نافية كانت او مثبتة ولا يجب بالحنث فيها الكفارة ولو تعمد الكذب وانما تنعقد على المستقبل بشرط ان يكون واجبا او مندوبا او ترك قبيح او ترك مكروه او مباح يتساوى فعله وتركه او يكون البر ارجح ولو خالف اثم ولزمته الكفارة ولو حلف على ذلك لم ينعقد ولم تلزمه الكفارة مثل ان يحلف لزوجته ان لا يتزوج ولا يتسرى او تحلف هي او تحلف انها لا تخرج معه ثم احتاجت الى الخروج ولا تنعقد على فعل الغير كما قال والله لتفعلن فانها في حق المقسم عليه ولا المقسم ولا تنعقد على مستحيل كقوله والله لاصعدن السماء بل تقع لاغية وانما تقع على ما يمكن وقوعه ولو تجدد العجز انحلت اليمين كان يحلف ليحجن في هذه السنة

المطلب الثاني في الايمان المتعلقة بالمأكل والمشرب وفيه مسائل الاولى اذا حلف لا شربت من لبن عنزله ولا اكلت من لحمها لزمه الوفاء وبالمخالفة الكفارة الا مع الحاجة الى ذلك ولا يتعداها التحريم وقيل يسري التحريم الى اولادها على رواية فيها ضعف الثانية اذا حلف لا اكل طعاما اشتراه زيد لم يحنث باكل ما يشتريه زيد وعمرو ولو اقتسماه على تردد ولو اشترى كل واحد منهما طعاما واختلطا قال الشيخ ان اكل زيادة على النصف حنث وهو حسن ولو حلف لا ياكل تمرة معينة فوقعت في تمر لم يحنث الا باكله اجمع ويتيقن اكلها ولو تلف منه تمرة لم يحنث باكل الباقي مع الشك الثالثة اذا حلف لياكلن هذا الطعام غدا فاكله اليوم حنث لتحقق المخالفة ويلزمه التكفير معجلا وكذا لو هلك الطعام قبل الغد او في الغد من جهته ولو هلك من غير جهته لم يكفر الرابعة لو حلف لا شربت من لبن الفرات حنث بالشرب من مائها سواء كرع منها او اغترف او باناء وقيل لا يحنث الا بالكرع منها والاول هو العرف الخامسة اذا حلف لا اكلت [illegible]

٣١٩

فلم يكن لها حرمة القسم ولو قال وقدرة الله وعلم الله فان قصد المعاني الموجبة للحال لم تنعقد اليمين وان
قصد كونه قادرا عالما جرى مجرى القسم بالله القادر العالم وكذا تنعقد بقوله وجلال الله وعظمة الله
وكبرياء الله وفي الكل تردد ولو قال اقسم بالله او احلف بالله كان يمينا وكذا لو قال اقسمت بالله او
حلفت بالله ولو قال اردت الاخبار عن يمين ماضية قبل لانه اخبار عن نيته ولو لم ينطق بلفظة الجلالة
لم تنعقد وكذا اشهد الا ان يقول بالله وفيه للشيخ قول آخر وكذا لو قال اعزم بالله فانه ليس من الفاظ
القسم ولو قال لعمر الله كان قسما وانعقدت اليمين ولا تنعقد اليمين بالطلاق ولا بالعتاق ولا بالتحريم ولا بالظهار
ولا بالحرم ولا بالكعبة والمصحف والقرآن ولا بالابوين ولا بالنبي ولا بالائمة عليهم السلام وكذا لو قال وحق
الله فانه حلف بحق الله لا به وفيه قول بالانعقاد وهو بعيد ولا تنعقد اليمين الا بالنية ولو حلف من غير نية لم
ينعقد سواء كان بصريح او كناية وهي يمين اللغو والاستثناء بالمشية يوقف اليمين عن الانعقاد اذا اتصل
باليمين او انفصل بما جرت العادة بان الحالف لم يستوف غرضه ولو تراخى عن ذلك من غير عذر لزمت اليمين
ولغا الاستثناء وفيه رواية مهجورة ويشترط في الاستثناء النطق ولا يكفي النية ولو قال لادخلن الدار
ان شاء زيد فقد علق اليمين على مشيته فان قال شئت انعقد اليمين وان قال لم اشاء لم تنعقد ولو
جهل حاله اما بموت او غيبة لم تنعقد اليمين لفوات الشرط ولو قال لا دخلت الدار الا ان يشاء زيد فقد
عقد اليمين وجعل الاستثناء مشية زيد فان قال زيد قد شئت ان يدخل وقفت اليمين لان الاستثناء
من الاثبات نفي ولو قال لادخلن الا ان يشاء فلان فقال قد شئت ان لا يدخل فقد سقط حكم اليمين
لان الاستثناء من النفي اثبات ولا يدخل الاستثناء في غير اليمين وهل يدخل في الاقرار فيه تردد
والاشبه انه لا يدخل والحروف التي يقسم بها الباء والواو والتاء وكذا لو خفض ونوى القسم من دون
النطق بحرف القسم على تردد والاشبه الانعقاد ولو قال ها الله كان يمينا وفي ايمن الله تردد من حيث
هو جمع يمين ولعل الانعقاد اشبه لانه موضوع للقسم بالعرف وكذا ايم الله ومن الله وم الله
الثاني في الحالف ويعتبر فيه البلوغ وكمال العقل والاختيار والقصد فلا تنعقد يمين الصغير ولا المجنون
ولا المكره ولا السكران ولا الغضبان الا ان يملك نفسه وتنعقد اليمين بالقصد وتصح اليمين من الكافر

لتقل رحله وكذا البحث في استدامة اللبس والركوب أما التطيب ففيه التردد ولعل الأشبه الحنث
بالاستدامة وكذا لو قال لا دخلت الدار حنث بالابتداء دون الاستدامة أما الثانية إذا حلف لا دخلت هذه الدار فإن
دخلها أو شيئاً منها أو غرفة من غرفها حنث ولو نزل إليها من سطحها أما إذا نزل إلى سطحها لم يحنث لو كان محجراً ولو
حلف لا دخل بيتاً فدخل غرفة لم يحنث ويتحقق الدخول إذا صار بحيث لو رد بابه كان من ورائه الثالثة
إذا حلف لا دخلت بيتاً حنث بدخول بيت الحاضرة ولا يحنث بدخول بيت من شعر أو أدم ويحنث بهما البدوي
ومن له عادة بسكناه ولو حلف لا دخلت دار زيد أو لا كلمت زوجته أو لا استخدمت عبده كان التحريم
تابعاً للملك فمتى خرج شيء من ذلك عن ملكه زال التحريم أما لو قال لا دخلت دار زيد هذه تعلق التحريم
بالعين ولو زال الملك وفيه قول آخر بالمساواة والأحسن الرابعة إذا حلف لا دخلت داراً فدخل براحاً
كان داراً لم يحنث أما لو لا دخلت هذه الدار فانهدمت وصارت براحاً قال الشيخ لا يحنث وفيه
إشكال من حيث تعلق اليمين بالعين فلا اعتبار بالوصف ولو حلف لا دخلت هذه الدار من هذا الباب فدخل
حنث ولو حول الباب عنها إلى باب مستأنف فدخل بالأول قيل يحنث لأن الباب الذي تناوله اليمين باق على
حاله ولا اعتبار بالخشب الموضوع وهو حسن ولو قال لا دخلت هذه الدار من بابها ففتح لها باب مستأنف
فدخل به حنث لأن الإضافة تتحقق فيه الخامسة إذا حلف لا دخلت أو لا أكلت أو لا لبست اقتضى التأبيد
فإن ادعى أنه نوى مدة معينة دين بنيته ولو حلف لا دخل على زيد بيتاً فدخل عليه وعلى عمرو ولو ناسياً
أو جاهلاً بكونه فيه فلا حنث وإن دخل مع العلم حنث سواء نوى الدخول على عمرو خاصة أو لم ينو وتردد
رحمه الله في الفصل وهل يحنث بدخوله عليه في مسجد أو في الكعبة قال الشيخ لا لأن ذلك لا يسمى بيتاً في
العرف وفيه إشكال ينشأ على ما يعنيه دعوى العرف أما لو قال لا كلمت زيداً فسلم على جماعة فيهم
زيد وعزله بالنية صح وإن أطلق حنث مع العلم السادسة قال الشيخ رحمه الله اسم البيت لا يقع على الكعبة
ولا على الحمام لأن البيت ما جعل بإزاء السكنى وفيه إشكال يعرف من قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وفي الخبر
نعم البيت الحمام قال وكذا الدين والصدقة المطلب الرابع في مسائل العقود الأول العقد اسم للإيجاب
والقبول فلا يتحقق إلا بهما فإذا حلف ليبيعن لم يبر إلا مع حصول الإيجاب والقبول وكذا

[illegible]

ما حضر العادة بأكله غالبا كرؤوس البقر والغنم والإبل ولا يحنث برؤوس الطيور والسمك والجراد

وفيه تردد ولعل الاختلاف لفظي وكذا لو حلف لا يأكل لحما وهنا يقوى أنه يحنث بالجميع ولو حلف

لا يأكل شحما لم يحنث بشحم الظهر وقيل يحنث عادة كالحسنا وإن قال لا ذقت شيئا فمضغه ولفظه

الشيخ يحنث وهو حسن السابعة إذا قال لا أكلت سمنا فأكله مع الخبز حنث وكذا لو أذابه على الطعام وبقي

متميزا أما لو حلف لا يأكل لبنا فأكل جبنا وسمنا أو زبدا لم يحنث الثامنة لو قال لا أكلت من هذه الحنطة

فطحنها دقيقا أو سويقا لم يحنث وكذا لو حلف لا يأكل الدقيق فخبزه وأكله وكذا لو حلف لا يأكل لحما

فأكل ألية لم يحنث وهل يحنث بأكل الكبد الأشبه فيه تردد التاسعة لو حلف لا يأكل بسرا فأكل منصفا

أو لا يأكل رطبا فأكل منصفا وقيل لا حنث والأول أشبه العاشرة اسم الفاكهة يقع على الرمان والعنب والرطب

فمن حلف لا يأكل فاكهة حنث بأكل كل واحد من ذلك والبطيخ تردد والأدم اسم لكل ما يؤتدم به ولو كان

مائعا وما بعد كالملح بين غير مائع كاللحم الحادية عشرة إذا قال لا شربت ماء هذا الكوز لم يحنث إلا بشرب

الجميع وكذا لو قال لا شربت ماءه ولو قال لا شربت ماء هذا البئر حنث بشرب البعض إذ لا يمكن

إرادة الكل وقيل لا يحنث وهو حسن الثانية عشرة لو قال لا أكلت هذين الطعامين لم يحنث

بأحدهما وكذا لو قال لا أكلت هذا الخبز وهذا السمك لم يحنث إلا بأكلهما لأن الواو العاطفة للجمع

فهي كألف التثنية وقال الشيخ لو قال لا كلمت زيدا وعمرا فكلم أحدهما حنث لأن الواو تنوب مناب

الفعل والأول أصح الثالثة عشرة إذا حلف لا أكل خلا فاصطبغ به حنث ولو جعله في طبيخ

فأزال عنه الاسم لم يحنث الرابعة عشرة لو قال لا شربت لك ماء من عطش فهو حقيقة في

تحريم الماء وهل يتعدى إلى الطعام قيل نعم عرفا وقيل لا تمسكا بالحقيقة المطلب الثالث في

المسائل المختصة بالبيت والدار والمسكن إذا حلف على فعل فهو يحنث بالابتداء ولا يحنث بالاستدامة إلا

أن يكون الفعل ينسب إلى المدة كما ينسب إلى الابتداء فإذا قال لا آجرت هذه الدار ولا بعتها ولا وهبتها تعلقت اليمين

بالابتداء لا بالاستدامة أما لو قال لا سكنت هذه الدار وهو ساكن بها أو لا أسكنت زيدا وزيد فيها حنث

باستدامة السكنى أو الإسكان ويبر بخروجه عقيب اليمين ولا يحنث بالعود للنقل

واحلفه وان يملك غيره ولو قال الحر من يحل كان الآخر احل قبل موته لان اطلاق الصفة يقتضي وجودها

حال الحلف **السادسة** اذا حلف لا يقرأ القرآن او لا يكلم الناس [illegible] واليمين كل احد من ابناء الملك المحبوس

السابعة اسم المال يقع على العين والدين [illegible] فاذا حلف ليتصدقن بماله لم [illegible] الا بالعين **الثامنة**

على القرآن اسم الكلام وقال الشيخ رحمه الله لا يقع عرفا وهو يشكل بقوله تعالى حتى يسمع كلام الله

ولا يحنث بالكتابة والاشارة ولو حلف لا يكلم **التاسعة** الحلي يقع على الخاتم واللؤلؤ

لا تلبس الحلي حنث بلبس كل واحد منهما **العاشرة** [illegible] والاعتبار في الشرط [illegible] **الحادية عشرة**

اذا حلف لا تضرب فلانا [illegible] قال الشيخ رحمه الله [illegible] احمل عليها [illegible]

الاشكال حنث [illegible] موضع [illegible] **الثانية عشرة** [illegible]

كان يفعل [illegible] لو حلف لا ادخل دارا [illegible] او قعد في سفينة [illegible] او تحقق

بالاكراه ولا مع النسيان ولا مع عدم العلم **النظر الرابع** في اللواحق وهي مسائل **الاولى** الايمان الصادقة كلها مكروهة

ساكنا الكراهة [illegible] على [illegible] من المال [illegible] ولو كذب لكن [illegible]

وجوبا ومع اليمين لا اثم ولا كفارة مثل ان يحلف لدفع ظالم عن انسان او ماله او عرضه **الثانية**

اليمين بالبراءة من الله [illegible] او من رسوله عليه السلام لا تنعقد ولا يجب بها كفارة و

يأثم ولو كان صادقا [illegible] كفارة [illegible] لم اجد به شاهدا او في توقيع العسكري

الى محمد بن يحيى يطعم عشرة [illegible] ويستغفر الله ولو قال هو يهودي او نصراني او مشرك ان كان كذا

لم ينعقد وكان لغوا **الثالثة** لا يجب التكفير الا بعد الحنث ولو كفر قبله لم يجزه **الرابعة** لو اعطى الكفارة

كافرا او من يجب عليه نفقته [illegible] عالما لم يجز [illegible] لو اعطى [illegible]

فبان غنيا لان الاطلاع على الامور الباطنة [illegible] ولا يجزي في الكسوة الا

ما يسمى ثوبا ولو اعطاه قلنسوة او خفا لم يجز [illegible] **الخامسة** [illegible]

السادسة اذا مات وعليه كفارة مرتبة ولم يوص [illegible] اقل رقبة تجزي وان [illegible] بقيمة

تزيد عن ذلك [illegible] الورثة كانت فيه [illegible] والزيادة من الثلث [illegible] الكفارة

لو حلف ليهبن وللشيخ في الهبة قولان احدهما انه يبر بالايجاب وليس بمعتمد **الثانية** اطلاق
العقد ينصرف الى العقد الصحيح دون الفاسد ولا يبر بالبيع الفاسد لو حلف ليبيعن وكذا غيره **الثالثة**
قال الشيخ الهبة اسم لكل عطية متبرع بها كالهدية والنحلة والعمرى والوقف والصدقة ونحن نمنع الحكم
في العمرى والنحلة اذ بينا ولان المنفعة والهبة تتناول العين وفي الوقف والصدقة تردد منشأه متابعة العرف
واقرار كل واحد باسم **الرابعة** اذا حلف لا يفعل لم يتحقق الحنث الا بالمباشرة فاذا قال لا بعت ولا شريت
فوكل فيه لم يحنث اما لو قال لا بنيت بيتا فبناه البناء بامره او استيجاره قيل يحنث نظرا الى العرف والاولى انه لا
لو قال لا ضربت فامر بالضرب لم يحنث وفي السلطان تردد اشبهه انه لا يحنث الا بالمباشرة ولو قال لا استخدم
فلانا فخدمه بغير اذنه لم يحنث ولو توكل لغيره في البيع او الشراء فيه تردد والاقرب الحنث لتحقق المعنى
المشتق منه **الخامسة** لو قال لا بعت الخمر فباعه قيل لا يحنث ولو قيل يحنث كان حسنا لان
[illegible] صورة البيع فكانه حلف لا يوقع الصورة وكذا لو قال لا بعت مال زيد قهرا او لو حلف
[illegible] **المطلب الخامسة في مسائل متفرقة الاولى** اذا لم يعين
[illegible] فمالم يتحقق الحنث الا عند غلبة الظن بالوفاة فيتعين فعل ذلك الفعل قبل ذلك الوقت بقدر ايقاعه كما اذا قال
لاقضين حقه لاعطينه شيئا لاصومن لاصلين **الثانية** اذا حلف ليضربن عبده مائة
سوط قيل يجزئ الضغث والوجه انصراف اليمين الى الضرب بالالة المعتادة كالسوط والخشبة
نعم مع الضرورة كالخوف على نفس المضروب يجزئ الضغث هذا اذا كان الضرب مصلحة
كالتأديب او اقامة الحد او التعزير المأمور به اما التأديب على شيء من المصالح الدنيوية فالاولى العفو ولا كفارة في
الضغث ان يشتمل على العدد كل قضيب منه [illegible] ويكفي ظن وصولها اليه [illegible] **الثالثة**
اذا حلف لا ركبت دابة العبد لم يحنث بركوبها لانها ليست له حقيقة وان اضيفت اليه فعلى المجاز اما لو قال
لا ركبت دابة المكاتب حنث بركوبها لان تصرف المولى ينقطع عن ماله وفيه تردد **الرابعة** البشارة اسم للخبر
الاول [illegible] فلو قال لاعطين من بشرني بقدوم زيد فبشره جماعة دفعة استحقوا ولو تتابعوا كان للاول
وليس كذلك لو قال من اخبرني فان الثاني مخبر كالاول **الخامسة** اذا قال اول من يدخل داري فله كذا فدخلها واحد

مقدوراً للناذر فهو اخص من العبادات كالحج والصوم والصلوة والهدي والصدقة والعتق اما

الحج فنقول لو نذره ماشيا لزم ويتعين من بلد النذر وقيل من الميقات ولو حج راكبا مع القدرة

اعاد ولو ركب بعضا قضى الحج ومشى ما ركب وقيل ان كان النذر مطلقا اعاد ماشيا وان كان معينا

بسنة لزمه كفارة خلف النذر والاول مروي ولو عجز الناذر عن المشي حج راكبا وهل يجب

عليه سياق بدنة قيل نعم وقيل لا يجب بل يستحب وهو الاشبه ولو نذر ان يحج راكبا فمشى

ويقف ناذر المشي في السفينة لانه اقرب الى شبه الماشي والوجه الاستحباب المشي ويسقط عنا ناذر

المشي عن ناذره بعد طواف النساء فرع لو نذر ان يمشي الى بيت الله الحرام انصرف الى بيت الله سبحانه بمكة

وكذا لو قال الى بيت الله واقتصر وفيه قول بالبطلان الا ان ينوي الحرام ولو قال ان امشي الى بيت الله لا حاجا ولا معتمرا

قيل ينعقد بصدر الكلام وتلغو الضميمة وقال الشيخ يسقط النذر وفيه اشكال اذ يمشي المعتمر الى بيت الله قصدا

طاعة ولو قال ان امشي واقتصر فان قصد موضعا انصرف الى قصده وان لم يقصد لم ينعقد نذره

ماله لان المشي ليس طاعة في نفسه ولو نذر ان رزق ولدا ان يحج به او يحج عنه ثم مات حج بالولد او عنه من صلب

ولو نذر ان يحج ولم يكن له مال فحج عن غيره اجزأ عنهما على تردد **مسائل الصوم** لو نذر صوم

ايام معدودة كان مخيرا بين التتابع والتفريق الا مع شرط التتابع والمبادرة بها افضل والتأخير جائز ولا

ينعقد نذر الصوم الا ان يكون طاعة فلو نذر صوم العيدين او احدهما لم ينعقد وكذا لو نذر

صوم ايام التشريق بمنى وكذا لو نذرت المرأة صوم حيضها وكذا لا ينعقد اذا لم يكن ممكنا كما لو نذر

يوم قدوم زيد سواء قدم ليلا او نهارا اما ليلا فلعدم الشرط واما نهارا فلعدم التمكن من صوم

اليوم المنذور وفيه وجه آخر ولو قال لله علي ان اصوم يوم قدومه دائما سقط وجوب

اليوم الذي جاء فيه ووجب صومه فيما بعد ولو اتفق ذلك اليوم في رمضان صامه عن رمضان

خاصة وسقط النذر فيه لانه كالمستثنى فلا قضية ولو اتفق ذلك يوم عيد افطر اجماعا وفي

وجوب قضائه خلاف والاشبه عدم الوجوب ولو وجب على ناذر ذلك اليوم صوم شهرين

متتابعين في كفارة قال الشيخ صام في الشهر الاول عن الكفارة تحصيلا للتتابع فاذا صام

مجيزة اقتصر على اقل الخصال قيمة ولو ادى بما هو اعلى ولم يجز الورثة فان خرج من الثلث فلا كلام والا اخرجت

قيمة الفضيلة اليها من الاصل ثم لم الباقي فان قام بما اوصى والا بطلت الوصية بالزايد واقتصر

على الدنيا **السابعة** اذا انعقدت يمين العبد ثم حنث وهو رق ففرضه الصوم في الكفارات مخيرها

ومرتبها ولو كفر بغيره من عتق او كسوة او اطعام فان كان بغير اذن المولى لم يجزه وان اذن اجزأه

وقيل لا يجزيه لانه لا يملك بالتمليك والاول اصح وكذا لو اعتق عنه المولى باذنه **الثامنة** لا تنعقد

يمين العبد بغير اذن المولى ولا يلزمه الكفارة وان حنث اذن له المولى في الحنث او لم ياذن اما لو اذن

له في اليمين فقد انعقدت فلو حنث باذنه فكفر بالصوم لم يكن للمولى منعه ولو حنث من غير اذنه كان له منعه

ولو لم يكن الصوم مضرا وفيه تردد **التاسعة** اذا حنث بعد الحرية كفر كالحر ولو حنث ثم اعتق فالاعتبار

بحال الاداء فان كان موسرا كفر بالعتق او الكسوة او الاطعام ولا ينتقل الى الصوم الا مع العجز عن

الاطعام هذا في المرتبة وفي المخيرة يكفر باي خصالها **كتاب النذر** والنظر في الناذر والصيغة

ومتعلق النذر ولواحقه اما **الناذر** فهو البالغ العاقل المسلم فلا يصح من الصبي ولا من المجنون ولا

من الكافر لتعذر نية القربة في حقه واشتراطها في النذر لكن لو نذر ثم اسلم استحب له الوفاء ويشترط

في نذر المرأة بالتطوع اذن الزوج وكذا يتوقف نذر المملوك على اذن المالك فلو بادر لم ينعقد

وان تحرر لانه وقع فاسدا وان اجاز المالك ففي صحته تردد اشبهه اللزوم ويشترط فيه القصد

فلا يصح من المكره ولا من السكران ولا الغضبان الذي لا قصد له واما **الصيغة** فهي اما بر او زجر او

تبرع فالبر قد يكون شكرا للنعمة كقوله ان اعطيت مالا او ولدا او قدم المسافر فلله علي كذا وقد

يكون دفعا للبلية كقوله ان برئ المريض او تخطاني المكروه فلله علي كذا والزجر ان يقول ان

فعلت كذا فلله علي كذا او ان لم افعل كذا فلله علي كذا والتبرع ان يقول لله علي كذا ولا ريب في

انعقاد النذر بالاولين وفي الثالثة خلاف والانعقاد اصح ويشترط مع الصيغة نية القربة فلو

قصد منع نفسه بالنذر لا لله لم ينعقد ولا بد ان يكون الشرط في النذر سائغا ان قصد الشكر والجزاء

طاعة ولا ينعقد النذر بالطلاق ولا بالعتاق واما متعلق النذر فضابطه ان يكون طاعة مقدورا

لانه الاستعمال الظاهر في عرف الشرع ولو نوى غيره لزم ولو نذر الهدي الى غير الموضعين لم ينعقد لانه
ليس بطاعة ولو نذر ان يهدي واقتصر انصرف الاطلاق في الهدي الى النعم وله ان يهدي اقل ما يسمى
من النعم هديا وقيل كان له ان يهدي ولو بيضة وقيل يلزمه ما يجزي في الاضحية والاول اشبه
ولو نذر ان يهدي الى بيت الله سبحانه غير النعم قيل يبطل النذر وقيل يباع ذلك ويصرف في
مصالح البيت اما لو نذر ان يهدي عبدا او جارية او دابة بيع ذلك وصرف ثمنه في مصالح
البيت او المشهد الذي نذر له وفي معونة الحاج او الزائرين ولو نذر نحر الهدي بمكة وجب وهل يجب التفرقة بها
قال الشيخ نعم عملا بالاحتياط وكذا لو نذر نحره بغير هذين قال الشيخ لا ينعقد ويقوى انه ينعقد لانه قصد
الصدقة على فقراء تلك البقعة وهو طاعة ولو نذر ان يهدي بدنة فان نوى من الابل لزم وكذا لو لم ينو
لانها عبارة عن الانثى من الابل وكل من وجب عليه بدنة في نذر فان لم يجد لزمه بقرة فان لم يجد
فسبع شياه **واما اللواحق فمسائل الاولى** يلزم بمخالفة النذر المنعقد كفارة يمين وقيل
كفارة من افطر في شهر رمضان والاول اشهر وانما يلزم الكفارة اذا خالف عامدا مختارا **الثانية** اذا
نذر صوم سنة معينة وجب صومها اجمع الا العيدين وايام التشريق ان كان بمنى ولا يصوم هذه الايام
ولا يقضي ولو كان بغيره لزمه صيام ايام التشريق ولو افطر عامدا لغير عذر في شيء من ايامه
قضاه وبنى ان لم يشترط التتابع وكفر ولو شرط استانف وقال بعض الاصحاب ان
تجاوز النصف جاز البناء ولو فرق وهو تحكم ولو كان لعذر كالمرض والحيض والنفاس بنى على ما مضى
ولا كفارة ولو نذر صوم الدهر صح ويسقط العيدان وايام التشريق ويفطر في السفر وكذا الحائض في ايام
حيضها ولا يجب القضاء اذ لا وقت له والسفر الضروري عذر لا ينقطع به التتابع وينقطع بالاختياري ولو نذر
سنة غير معينة كان مخيرا بين التوالي والتفريق ان لم يشترط التتابع وله ان يصوم اثني عشر شهرا
والشهر اما عدة بين هلالين او ثلثون يوما ولو صام شوالا وكان ناقصا اتمه بيومين لاجل العيد
قيل بيومين وهو حسن وكذا لو كان بمنى في ايام التشريق وصام ذا الحجة قضى يوم العيد وايام التشريق ولو كان
ناقصا قضى خمسة ايام ولو صام سنة واحدة اتمها بشهر ويوم بدلا عن شهر رمضان وعن العيدين

من الثلث شيئا فما بقي من الايام على النذر يسقط التتابع وقال بعض المتاخرين يسقط التكليف بالصوم لعدم
امكان التتابع وينتقل الفرض الى الاطعام وليس شيئا والوجه صيام ذلك اليوم وان تكرر عن النذر
ثم لا يسقط به التتابع لا في الشهر الاول ولا الاخير لانه عذر لا يمكن الاحتراز منه ويتساوى في ذلك
تقدم وجوب التكفير على النذر وتاخره واذا نذر صوما مطلقا فاقله يوم وكذا لو نذر صدقة
اقتصر على اقل ما يتناوله الاسم ولو نذر الصيام في بلد معين قال الشيخ صام اين شاء وفيه تردد ومن
نذر ان يصوم زمانا كان خمسة اشهر ولو نذر حينا كان ستة اشهر ولو نوى غير ذلك عند النذر لزمه
ما نوى **مسائل الصلوة** اذا نذر صلوة فاقل ما يجزيه ركعتان وقيل ركعة وهو حسن وكذا لو نذر
ان يفعل قربة ولم يعينها كان مخيرا ان شاء صام وان شاء تصدق بشيء وان شاء صلى ركعتين وقيل تجزيه ركعة
ولو نذر الصلوة في مسجد معين او مكان معين من المسجد لزم لانه طاعة اما لو نذر الصلوة في مكان لا مزية فيه
للطاعة على غيره قيل لا يلزم وتجب الصلوة وتجزي ايقاعها في كل مكان وفيه تردد ولو نذر الصلوة في وقت مخصوص لزم
مسائل العتق اذا نذر عتق عبد مسلم لزم النذر ولو نذر عتق كافر غير معين لم ينعقد وفي المعين
خلاف والاشبه انه لا يلزم ولو نذر عتق رقبة اجزاه الصغيرة والكبيرة والصحيحة والمعيبة اذا
لم يكن العيب موجبا للعتق ومن نذر ان لا يبيع مملوكا لزمه النذر وان اضطر الى بيعه قيل لم يجز والوجه الجواز
مع الضرورة ولو نذر عتق كل عبد قديم لزمه عتاق من مضى عليه في ملكه ستة اشهر فصاعدا
مسائل الصدقة اذا نذر ان يتصدق واقتصر لزمه ما يسمى صدقة وان قل ولو قيد بقدر
تعين ولو قال بمال كثير كان ثمانين درهما ولو قال خطير او جليل فسره بما اراد ومع تعذر التفسير
بالموت يرجع الى الولي ولو نذر الصدقة في موضع معين وجب ولو صرفها في غيره اعاد الصدقة
بمثلها فيه ومن نذر ان يتصدق بجميع ما يملكه لزمه النذر فان خاف الضرر قوم ماله و
تصدق اولا فاولا حتى يعلم انه قام بقدر ما لزم ومن نذر ان يخرج شيئا من ماله في سبيل
الخير تصدق به على فقراء المؤمنين او في حج او في زيارة او في شيء من مصالح
المؤمنين **مسائل الهدي** اذا نذر ان يهدي بدنة انصرف الاطلاق الى الكعبة

لو شرب دم الصيد واقتصر ولا بد من تكرار الاصطياد به متصفا بهذه الشرائط لتحقق حصولها
فيه ولا يكفي اتفاقها مرة ويشترط في المرسل شروط الاول ان يكون مسلما او بحكمه كالصبي فلو
ارسل المجوسي او الوثني لم يحل اكل ما يقتله وان ارسله اليهودي او النصراني فيه روايتان اظهرهما انه لا يحل الثاني ان يرسله
للاصطياد فلو استرسل من نفسه لم يحل مقتوله نعم لو زجره عقيب الاسترسال فوقف ثم اغراه صح لان الاسترسال
انقطع بوقوفه وصار الاغراء ارسالا مستانفا ولا كذلك لو استرسل فاغراه الثالث ان يسمي عند ارساله
فلو ترك التسمية عمدا لم يحل ما يقتله ولا يضر لو كان نسيانا ولو ارسل واحد وسمى غيره لم يحل الصيد
مع قتله ولو سمى فارسل آخر كلبه ولم يسم واشتركا في قتل الصيد لم يحل الرابع ان لا يغيب
الصيد وحيوته مستقرة فلو وجد مقتولا او ميتا بعد غيبته لم يحل لاحتمال ان يكون القتل
لا منه سواء وجد الكلب واقفا عليه او بعيدا منه ويجوز الاصطياد بالشرك والحبالة والشباك
لكن لا يحل منه الا ما ادرك ذكوته ولو كان فيه سلاح وكذا السهم ان لم يكن فيه نصل ولا يخرق و
يحرم ان يرمي الصيد بما هو اكبر منه وقيل يكره وهو اولى الثاني في احكام الاصطياد ولو ارسل المسلم
والوثني آلتهما فقتلا لم يحل سواء اتفقت آلتهما مثل ان يرسلا كلبين او سهمين او اختلفا كان يرسل
احدهما كلبا والآخر سهما وسواء اتفقت الاصابة في وقت واحد او وقتين اذا كان لكل واحد منهما الاثر
فاثلا ولو اثخنه المسلم فلم تبق حيوته مستقرة ثم ذففه الآخر حل لان القاتل المسلم ولو انعكس
الفرض لم يحل ولو اشتبه الحال لم يحل تغليبا للحرمة ولو كان مع المسلم كلبان فارسل احدهما
واسترسل الآخر فقتلا لم يحل ولو رمى سهما فاوصلته الريح الى الصيد فقتله حل وان كان لولا الريح
لم يصل وكذا لو اصاب السهم الارض ثم وثب فقتل ولا اعتبار في حل الصيد بارسال المعلم فلو كان المرسل
مسلما فقتل حل ولو كان المعلم مجوسيا او وثنيا ولو كان المرسل غير مسلم لم يحل ولو كان المعلم مسلما ولو
ارسل كلبه على صيد وسمى فقتل غيره حل وكذا لو ارسل على صيود كبار فتفرقت عن صغار فقتلها حلت
اذا كانت ممتنعة وكذا الحكم في الآلة اما لو ارسله ولم يشاهد صيدا فاتفق اصابة الصيد لم يحل
سواء كان الآلة كلبا او سلاحا لانه لم يقصد الصيد فهو كما لو استرسل الكلب او السهم الذي يقتل

ولم ينقطع التتابع بذلك لانه لا يمكنه الاحتراز منه ولو كان بمنى قضى ايام التشريق ايضا ولو نذر
شهرا متتابعا وجب ان يتوخى ما يصح ذلك فيه واقله ان يصح فيه تتابع خمسة عشر يوما ولو شرع في ذي الحجة
لم يجز لان التتابع ينقطع بالعيد **الثالثة** اذا نذر ان يصوم اول يوم من شهر رمضان لم ينعقد نذره لان
صيامه مستحق بغير النذر وفيه تردد **الرابعة** نذر المعصية لا ينعقد ولا يجب به كفارة كمن نذر ان يذبح ادميا
ابا كان او اما او ولدا او نسيبا او اجنبيا وكذا لو نذر ليقتلن زيدا ظلما او نذر ان يشرب خمرا او يرتكب محظورا او يترك
فرضا وكل ذلك لغو لا ينعقد ولو نذر ان يطوف على اربع فقد مرت في باب الحج والاقرب انه لا ينعقد **الخامسة**
اذا عجز الناذر عما نذره سقط فرضه فلو نذر الحج فصد سقط النذر وكذا لو نذر صوما فعجز لكن روي في هذا ان يتصدق
عن كل يوم بمد من طعام **السادسة** العهد حكمه حكم اليمين فصورته ان يقول عاهدت الله او علي عهد الله
انه متى كان كذا فعلي كذا فان كان ما عاهد عليه واجبا او مندوبا او ترك مكروه او اجتناب محرم
لزم ولو كان بالعكس لم يلزم ولو عاهد على مباح لزم كاليمين ولو كان فعله اولى او تركه
فليفعل الاولى ولا كفارة وكفارة المخالفة في العهد كفارة اليمين وفي رواية كفارة من افطر يوما
من شهر رمضان وهي الاشهر **السابعة** النذر والعهد ينعقدان بالنطق وهل ينعقدان بالضمير
والاعتقاد قال بعض الاصحاب نعم والوجه انهما لا ينعقدان الا بالنطق تم قسم الايقاعات

القسم الرابع في الاحكام وهو اثنا عشر كتابا

كتاب الصيد والذباحة

والنظر في الصيد يستدعي بيان امور ثلاثة **الاول** فيما يؤكل صيده وان قتل ويختص من الحيوان
بالكلب المعلم دون غيره من جوارح السباع والطير فلو اصطاد بغيره كالفهد والنمر وغيرهما من السباع
لم يحل منه الا ما ادرك ذكاته وكذا لو اصطاد بالبازي والعقاب والباشق وغير ذلك من جوارح
الطير معلما كان او غير معلم ويجوز الاصطياد بالسيف والرمح والسهام وكل ما فيه نصل ولو اصاب
معترضا فقتل حل وكذا كل ما قتله المعراض اذا خرق اللحم وكذا السهم الذي لا نصل فيه اذا كان حادا فخرق
اللحم ويشترط في الكلب لاباحة ما يقتله ان يكون معلما ويتحقق ذلك باشتراط ثلاثة ان يسترسل
اذا ارسله وينزجر اذا زجره وان لا يأكل ما يمسكه فان اكل نادرا لم يقدح في اباحة ما يقتله وكذا لو

الذبحة جاز بما يفري أعضاء الذبيحة ولو كانت ليطة او خشبة او مروة او زجاجة وهل
تقع الذكاة بالظفر والسن مع الضرورة قيل نعم لأن المقصود يحصل وقيل لا لمكان النهي ولو كان
منفصلا **واما الكيفية** فالواجب قطع الأعضاء الأربعة المريء وهو مجرى
الطعام والحلقوم وهو مجرى النفس والودجان وهما عرقان محيطان بالحلقوم ولا يجزي
قطع بعضها مع الإمكان هذا في قول مشهور وفي الرواية إذا قطع الحلقوم وخرج الدم
فلا باس ويكفي في المنحور طعنة في ثغرة النحر وهي وهدة اللبة ويشترط فيهما شروط اربعة
الاول ان يستقبل بها القبلة مع الإمكان فإن اخل عامدا كانت ميتة ولو كان ناسيا
صح وكذا لو لم يعلم جهة القبلة **الثاني** التسمية وهو ان يذكر الله سبحانه فلو تركها
عامدا لم يحل ولو نسي لم يحرم **الثالث** اختصاص الابل بالنحر وما عداها بالذبح في الحلق
تحت اللحيين فإن نحر المذبوح او ذبح المنحور فمات فلم يحل ولو ادركت ذكاته فذكي حل
وفيه تردد اذ لا استقرار للحياة بعد الذبح او النحر وفي ابانة الرأس عامدا خلاف اظهره الكراهية
وكذا سلخ الذبيحة قبل بردها او قطع شيء منها ولو انفلت الطير جاز ان يرميه بنشاب او رمح او سيف فإن سقط وادرك
ذكاته ذكيه والا كان حلالا **الرابع** الحركة بعد الذبح كافية في الذكاة وقال بعض لا بد مع ذلك من
خروج الدم وقيل يجزي احدهما وهو اشبه ولا يجزي خروج الدم متثاقلا اذا انفرد عن الحركة الدالة
على الحياة ويستحب في ذبح الغنم ان تربط يداه ورجل واحدة وتطلق الاخرى ويمسك صوفه او شعره
حتى يبرد وفي البقر يعقل يداه ورجلاه ويطلق ذنبه وفي الابل تربط اخفافه الى آباطه وتطلق رجلاه
وفي الطير ان يرسل بعد الذبح وذبح الأضحية فيما بين طلوع الشمس وزوالها وتكره الذباحة ليلا
مع الضرورة وبالنهار يوم الجمعة الى الزوال وان تنخع الذبيحة وان تقلب السكين فيذبح الى فوق وقيل فيهما يحرم والأول
وان يذبح حيوان وآخر ينظر اليه **واما اللواحق** فمسائل **الاولى** ما يباع في أسواق المسلمين من الذبائح
واللحوم يجوز شراؤه ولا يلزم الفحص عن حاله **الثانية** كل ما يتعذر ذبحه او نحره من الحيوان اما لاستعصائه
او لحصوله في موضع لا يتمكن المذكي من الوصول الى موضع الذكاة منه وخيف فوته جاز ان يعقره بالسيف او

او الآلة في غير موضع الذكاة هو كل ما كان ممتنعاً وحشياً كان او انسياً وكذلك ما يصول من البهائم او
يتردى في بئر وشبهها ويتعذر ذبحه او نحره فانه يكفي عقرها في استباحتها ولا يختص العقر حينئذ بموضع
من جسدها ولو رمى فرخاً لم ينهض فقتله لم يحل وكذا لو رمى طائراً وفرخاً لم ينهض فقتلهما حل الطائر
دون الفرخ ولو تقاطعت الكلاب الصيد قبل ادراكه لم يحرم ولو رمى صيداً فتردى من جبل او وقع في الماء فمات لم
يحل لاحتمال ان يكون موته من السقطة نعم لو صيره رميه غير مستقر الحياة حل لانه يجري مجرى المذبوح ولو
قطعت الآلة منه شيئاً كان ما قطعته ميتة ويذكى ما بقي ان كانت حياته مستقرة ولو قطعته بنصفين
فلم يتحركا فهما حلال ولو تحرك احدهما فالحلال هو وقيل يؤكلان ان لم يكن في المتحرك حياة مستقرة وفي
رواية يؤكل ما فيه الرأس وفي اخرى يؤكل الاكبر دون الاصغر وكلاهما شاذ **الثالث في اللواحق** وفيه
مسائل **الاولى** الاصطياد بالآلة المغصوبة حرام ولا يحرم الصيد ويملكه الصائد دون صاحب الآلة و
اجرة مثلها سواء كانت كلباً او سلاحاً **الثانية** اذا عض الكلب صيداً كان موضع العضة نجساً
يجب غسله على الاصح **الثالثة** اذا ارسل كلبه او سلاحه فجرحه وادركه حياً فان لم يكن حياته
مستقرة فهو بحكم المذبوح والاحياء ادنى ما تدرك ذكاته ان تجده يركض رجله او تطرف عينه او
يتحرك ذنبه وان كانت مستقرة والزمان يتسع لذبحه لم يحل اكله حتى يذكى وقيل ان لم يكن معه ما يذبح
ترك الكلب يقتله ثم يأكله ان شاء اما اذا لم يتسع الزمان لذبحه فهو حلال ولو كانت حياته مستقرة واذا صار
الرامي غير ممتنع ملكه وان لم يقبضه فلو اخذه غيره لم يملكه الثاني ودفعه الى الاول **واما الذباحة**
فالنظر فيها اما الاركان واما اللواحق **واما الاركان** فثلاثة الذابح والآلة وكيفية الذبح و
اما الذابح فيشترط فيه الاسلام او حكمه فلا يتولاه الوثني ولو ذبح كان المذبوح ميتة وفي الكتابي
روايتان اشهرهما المنع فلا يؤكل ذباحة اليهودي ولا النصراني ولا المجوسي وفي رواية ثالثة يؤكل ذباحة الذمي اذا سمعت تسميته
وهي مطرحة وتذكية المسلمة والخصي والجنب والحائض والمسلم وان كان طفلاً اذا احسن ولا يشترط
الايمان وفيه قول بعيد باشتراطه نعم لا يصح ذباحة المعادي لاهل البيت عليهم السلام كالخوارج
وان اظهر الاسلام **اما الآلة** فلا تصح التذكية الا بالحديد ولو لم يوجد وخيف موت الذبيحة

الحيوة بعد الذبح فهو حلال وان تحقق الموت قبله فهو حرام ولو اشتبه الحال ولم يعلم حركة المذبوح وخروج الدم المعتدل فالوجه تغليب الحرمة الثاني فيما تقع عليه الذكاة وهي تقع على كل حيوان مأكول بمعنى انه يكون طاهرا بعد الذبح ولا تقع على حيوان نجس العين كالكلب والخنزير بمعنى انه يكون باقيا على نجاسته بعد الذبح وما خرج عن القسمين فهو اربعة اقسام الاول المسوخ لا تقع عليها الذكاة كالفيل والدب والقرد وقيل تقع وهو اختيار المرتضى الثاني الحشرات كالفارة وابن عرس والضب وفي وقوع الذكاة عليها تردد اشبهه انه لا تقع الثالث الادمي لا تقع عليه الذكاة لحرمته ويكون ميتة ولو ذكي الرابع السباع كالاسد والنمر والفهد والثعلب وفي وقوع الذكاة عليها تردد والوقوع اشبه وتطهر بمجرد الذكاة وقيل لا يستعمل مع الذكاة حتى يدبغ الثالث في مسائل من احكام الصيد وهي عشر الاولى ما يثبت في آلة الصائد كالحبالة والشبكة يملكه ناصبها وكذا كل ما يعتاد الاصطياد به ولا يخرج عن ملكه بانفلاته بعد ذلك نعم لا يملكه بتوحله في ارضه ولا بتعشيشه في داره ولا بوثوب السمكة الى سفينته ولو اتخذ موحلة للصيد فنشب بحيث لا يمكنه التخلص لم يملكه بذلك لانها ليست آلة معتادة وفيه تردد ولو اغلق عليه بابا ولا مخرج له او في مضيق لا يتعذر قبضه ملكه وفيه ايضا اشكال ولعل الاشبه انه لا يملك هنا الا مع القبض باليد او الآلة ولو اطلق الصيد من يده لم يخرج عن ملكه ولو نوى اطلاقه وقطع نيته عن ملكه هل يملكه غيره باصطياده الاشبه لا لانه لا يخرج عن ملكه بنية الاخراج وقيل يخرج كما لو وقع منه شيء حقير فاهمله فانه يكون كالمبيح له ولعل بين الحالتين فرقا الثانية اذا امكن الصيد التحامل طائرا او عاديا بحيث لا يقدر عليه الا بالاتباع المتضمن للاسراع لم يملكه الاول وكان لمن امسكه الثالثة اذا رمى الاول صيدا فاثبته وصيره في حكم المذبوح ثم قتله الثاني فهو للاول وعلى الثاني الارش ان افسد شيئا منه ولو رماه الاول فلم يثبته ولا صيره في حكم المذبوح ثم قتله الثاني فهو للثاني دون الاول وليس على الاول ضمان شيء مما جنى ولو اثبته الاول ولم يصيره في حكم المذبوح فقتله الثاني هو مملوك فان كان اصاب محل الذكاة فذكاه على الوجه فهو للاول وعلى الثاني الارش وان اصابه في

او غيرها مما يجرح ويحل وان لم يصادف العقر موضع التذكية الثالثة اذا قطعت رقبته بحيث
اعضاء الذباحة فان كانت حيوته مستقرة ذبحت وصلت بالذبح والا كانت ميتة ومعنى المستقرة التي يمكن
ان تعيش مثلها اليوم والايام وكذا لو عقرها السبع ولو كانت الحيوة غير مستقرة وهي التي تقضي بموتها عاجلا
لم تحل بالذباحة لان حركتها كحركة المذبوح الرابعة اذا نذر اضحية معينة زال ملكه عنها ولو تلفت
كان عليه قيمتها ولو ولدها اضحية ولو سليمة فتعيبت ذبحها على ما بها ولو اجزأته ولو ضلت او عطبت او عتبت عن نفسه
لم يضمن الناسية ولو ذبحت اضحيته فذبحها الغير ولو نوى صاحبها لم تجز عنه ولو نوى عنه جزأه وان
يأمره السادسة اذا نذر الاضحية وصارت واجبة لم يسقط استحباب الاكل منها السابعة ذكاة السمك
اخراجه من الماء حيا ولو وثب فاخذه قبل موته حل ولو ادركه بنظره فيه خلاف والشبه انه لا يحل ولو
اخرجه مجوسي او مشرك فمات في يده حل ولا يحل اكل ما يوجد في بطنه حتى يعلم انه مات بعد اخراجه من الماء
ولو اخذ اعيد في الماء فمات لم يحل وان كان ناشبا في الالة لانه مات فيما فيه حياته وهل يحل اكل السمك
حيا قيل لا والوجه الجواز لانه مذكى ولو نصب شبكة فمات بعض ما حصل فيها واشتبه الحي بالميت
قيل حل الجميع حتى يعلم الميت بعينه وقيل يحرم الجميع تغليبا للحرمة والاول احسن الثامنة
ذكاة الجراد اخذه ولا تعتبر في اخذه الاسلام ولو مات قبل اخذه لم يحل وكذا لو وقع في
اجمة نار فاحرقتها وفيها جراد لم يحل وان قصد المحرق ولا يحل الدبا حتى يستقل بالطيران فلو اخذ
قبل استقلاله لم يؤكل التاسعة ذكاة الجنين ذكاة امه ان تمت خلقته وقيل لم تلجه الروح ولو
ولجته لم يكن بد من تذكيته وفيه اشكال ولو لم يتم خلقته لم يحل اصلا ومع الشرطين يحل بذكاة امه
وقيل لو خرج حيا ولم يتسع الزمان لتذكيته حل اكله والاول اشبه خاتمة تشتمل على اقسام الاولى في
مسائل من احكام الذباحة وهي ثلاث الاولى يكره ابانة الذبيحة حتى تموت وكذا اعضاء الاربعة فلو قطع
بعض الاعضاء الاربعة والاخرى باقية الحركة المذبوح ثم استدرك فقطع الباقي حرم لانه لم يبق فيه حيوة
مستقرة ويمكن ان يقال يحل لان ازهاق روحه بالذبح لا غير فهو او الثانية لو اخذ الذابح في
الذبح فانتزع اخر حشوته معا كانت ميتة وكذا كل فعل لا تستقر معه الحيوة اذا تبقى بقاء الحيوة

أو كلبًا أو غيرهما لا يؤكل فقتله لم يحل وكذا لو رمى سهمًا إلى فوق فأصاب صيدًا وكذا لو مرّ بحجر ثم عاد
فيه ظانًّا بقاءه فأصاب صيدًا وكذا لو أرسل كلبًا ليلًا فقتل لأنه لم يقصد الإرسال فجرى مجرى استرسال
الثامنة الطير إذا صيد مقصوص الجناح لم يملكه الصائد وكذا مع أثر يدل على الملك وإن كان
جناحاه فهو لصائده إلا أن يكون له مالك وعلى هذا لو انفلتت الطيور من يد إلى الحرم لم يملكها
التاسعة ما يقطع من السمك بعد إخراجه من الماء ذكيّ سواء مات أو وقع في الماء
مستقر الحياة لأنه مقطوع بعد تذكيتها **العاشرة** إذا أصابا صيدًا دفعة فإن أثبتاه فهو لهما
ولو كان أحدهما جارحًا والآخر مثبتًا فهو للمثبت ولا ضمان على الجارح لأن جنايته لم تصادف ملكًا لغيره ولو جهل
المثبت منهما فالصيد بينهما ولو قيل يستخرج بالقرعة كان حسنًا **كتاب الأطعمة و**
الأشربة والنظر فيه يستدعي بيان أقسام ستة **الأول** في حيوان البحر ولا يؤكل منه إلا ما كان سمكًا له
فلس سواء بقي عليه كالشبوط والبياح أو لم يبق كالكنعت أما ما ليس له فلس في الأصل كالجري ففيه روايتان
أشهرهما التحريم وكذا الزمّار والمارماهي والزهو لكن أشهر الروايتين هنا الكراهية ويؤكل الربيثا والطمر
والطبراني والإبلامي ولا يؤكل السلحفاة والضفادع ولا السرطان ولا شيء من حيوان البحر ككلبه
وخنزيره ولو وجد في جوف سمكة أخرى حلّت إن كانت من جنس ما يحل وإلا فحرام وبهذا روايتان
في طريق أحدهما السكوني والآخر مرسلة ومن المتأخرين من منع مستندًا إلى عدم اليقين بخروجها
حيّة ومع ذلك الرواية أرجح استصحابًا بحال الحيوة ولو وجد في جوف حيّة أكلت إن لم يكن تسلّخ
ولو تسلّخ لم يحل والوجه أنها لا تحل إلا أن تقذفها والسمكة تضطرب ولو اعتبر
مع ذلك أخذها حيّة لتحقق الذكاة كان حسنًا ولا يؤكل الطافي وهو ما يموت في الماء سواء مات
بسبب كضرب العلق أو حرارة الماء أو بغير سبب وكذا ما يموت في شبكة الصائد في الماء أو حظيرته ولو
اختلط الميت بالحي بحيث لا يتميز قيل حل الجميع واجتنابه أشبه ولا يؤكل الجلال من السمك حتى يستبرأ بأن يطعم في الماء
يومًا وليلة علفًا طاهرًا وبيض السمك المحلل حلال وكذا بيض المحرم حرام ومع الاشتباه
يؤكل ما كان خشنًا لا ما كان أملس **القسم الثاني** في البهائم ويؤكل من الإنسية الإبل والبقر والغنم ويكره

على المذبح فعليه قيمته ان لم يكن لميتته قيمة والا كان له الارش وان جرحه الثاني ولم يقتله فان ادرك ذكاته

فهو حلال للاول وان لم يدرك ذكاته فهو ميتة لانه تلف بفعلين احدهما مباح والآخر محظور

كما لو قتله كلب مسلم ومجوسي وما الذي يجب على الجارح فالذي يظهر ان الاول ان لم يقدر على ذكاته فعلى الثاني

قيمته تماما معيبا بالعيب الاول وان قدر فاهمل فعلى الثاني نصف قيمته معيبا ولتحقيق هذه

المسئلة يكشف باعتبار فرض تفرضه وهي دابة قيمتها عشرة جنى عليها فصارت تساوي

تسعة ثم جنى آخر فصارت الى ثمانية ثم سرت الجنايتان ففيها احتمالات خمسة لا يخلو احدها

من خلل وهو اما الزام الثاني بكمال قيمته معيبا لان جناية الاول غير مضمونة بتقدير ان يكون مباحا

وهو ضعيف لانه مع اهمال التذكية جرى مجرى المشارك بجنايته واما التسوية في الضمان وهو

على الثاني او الزام الاول بخمسة ونصف والثاني بخمسة وهو حيف ايضا او الزام الاول بخمسة

والثاني باربعة ونصف وهو تضييع على المالك او الزام كل واحد منهما بنسبة قيمته يوم جنى

عليه وضم القيمتين وبسط العشرة عليهما فيكون على الاول عشرة اسهم من تسعة عشر من عشرة

وهو ايضا الزام الثاني بزيادة لا وجه لها والاقرب الزام الاول خمسة ونصف والثاني اربعة

ونصف لان الارش يدخل في قيمة النفس فيدخل نصف ارش جناية الاول في ضمان النصف

عليه نصف الارش فيضمنان نصف القيمة وهذا ايضا لا يخلو من ضعف ولو كانت

احدى الجنايتين من المالك سقط ما قابل جنايته وكان له مطالبة الآخر بنصيب جنايته

الرابعة اذا كان الصيد يمتنع بامرين كالدراج والقبج يمتنع بجناحه وعدوه فكسر الرامي

جناحه ثم كسر آخر رجله قيل هو لهما وقيل للاخير لان بفعله تحقق الاثبات وهو الاجود **الخامسة**

لو رمى الصيد اثنان فعقراه ثم وجد ميتا فان صادفاه ممتنعا فهو حلال وكذا ان ادركا ذكاته او

احدهما فذكاه فان لم يدرك ذكاته ووجد ميتا لم يحل لاحتمال ان يكون الاول اثبته ولم يصيره

في حكم المذبوح فقتله الآخر وهو غير ممتنع **السادسة** ما يقتله الكلب بالعقر وكل ولا

يؤكل ما يقتله بصدمه او غمه او اتعابه **السابعة** لو رمى صيدا فقطعه نصفين او كلبا

كراهية الصرد والصوام والشقراق وان لم يحرم ولا باس بالحمام كله كالقماري والدبا ولو شار كره
لا باس بالحجل والدراج والقبج والقطا والطيهوج والدجاج والكروان والكركي والصعو ويعتبر في
طير الماء ما يعتبر في الطير المجهول من غلبة الدفيف او مساواته للصفيف او حصول احد الامور الثلاثة القانصة
او الحوصلة او الصيصية فيؤكل مع هذه العلامات وان كان يأكل السمك ولو اعتلف احد هذه الاشياء
محضا لحم الجلال لم يحل حتى يستبرأ فتستبرأ البطة وما اشبهها بخمسة ايام والدجاجة وما اشبهها
بثلاثة ايام وما خرج عن ذلك يستبرأ بما يزول عنه حكم الجلل اذ ليس فيه شيء مقدر ويحرم الزنابير
والذباب والبق والبيض تابع وكل حلال وكذا بيض ما يحرم حرام ومع الاشتباه يؤكل ما اختلف طرفاه
لا ما اتفق والجلالة حرام وهي التي تأكل عذرة الانسان محضا حتى تموت والمصبورة وهي التي تحبس
وتحبس حتى تموت القسم الرابع والخامس ولا حصر للمحلل منها فلنضبط المحرم وقد سلف
سطر في كتاب المكاسب ونذكر هنا خمسة انواع الاول الميتة وهي محرمة اجماعا
قد يحل منها ما لا تحله الحياة فلا ينجس عليه الموت وهو الصوف والشعر والوبر والريش فهل الزبير
فيها الجز والوجه انها ان جزت فطاهرة وان استلبت غسل منها موضع الاتصال وقيل لا يحل
ما يقلع والاول اشبه والقرن والظلف والسن والبيض اذا اكتسى القشر الاعلى والانفحة وفي اللبن
روايتان احديهما الحل وهي اصحهما طريقا والاشبه التحريم لنجاسته بملاقاة الميت ولو اختلط الذكي
بالميتة وجب الامتناع منه حتى يعلم الذكي بعينه وهل يباع ممن يستحل الميتة قيل نعم وربما كان حسنا ان قصد
بيع الذكي حسب وكل ما ابين من حي فهو ميتة يحرم اكله واستعماله وكذا ما يقطع من اليات الغنم فانه لا يؤكل
ولا يجوز الاستصباح به بخلاف الدهن النجس بوقوع النجاسة الثاني المحرمات من الذبيحة خمس الطحال
والقضيب والفرث والدم والانثيان وفي المثانة والمرارة والمشيمة تردد اظهره التحريم لما فيها
من الاستخباث اما الفرج والنخاع والعلباء والغدد وذات الاشاجع وخرزة الدماغ والحدق
فمن الاصحاب من حرمها والوجه الكراهية ويكره الكلى واذن القلب والعروق ولو شوي الطحال
مع اللحم ولم يكن مثقوبا لم يحرم اللحم وكذا لو كان اللحم فوقه اما لو كان مثقوبا او كان اللحم تحته حرم

الخيل والبغال والحمير الاهلية على تفاوت بينها في الكراهية وقد يعرض التحريم للمحلل من وجوه احدها

الجلل وهو ان يغتذى عذرة الانسان لا غير فيحرم حتى يستبرئ وقيل يكره والتحريم اظهر وفي الاستبراء

خلاف والمشهور استبراء الناقة باربعين يوما والبقرة بعشرين وقيل كالناقة والاول اظهر والناقة في

الاربعين والاول اظهر والشاة بعشرة وقيل بسبعة والاول اظهر وكيفيته ان يربط ويطعم علفا

طاهرا هذه المدة الثاني ان يشرب لبن خنزيرة فان لم يشتد كره ويستحب استبراؤه بسبعة ايام وان اشتد

حرم لحمه ولحم نسله الثالث اذا وطئ الانسان حيوانا ماكولا حرم لحمه ولحم نسله ولو اشتبه بغيره قسم فريقين و

اقرع عليه مرة بعد اخرى حتى تبقى واحدة ولو شرب شيء من هذه الحيوانات خمرا لم يحرم لحمه بل يغسل ويؤكل

ولا يؤكل ما في جوفه ولو شرب بولا لم يحرم ويغسل ما في بطنه ويؤكل ويحرم الكلب والسنور اهليا كان

او وحشيا ويكره ان يذبح بيده ما رباه من النعم ويؤكل من الوحشية البقر والكباش الجبلية

والحمر والغزلان واليحامير ويحرم منها ما كان سبعا وهو ما كان له ظفر او ناب يفترس به قويا كان

كالاسد والنمر والفهد والذئب او ضعيفا كالثعلب والضبع وابن آوى ويحرم الارنب

والضب والحشار كلها كالحية والفارة والعقرب والجرذان والخنافس والصراصر وبنات وردان

والبراغيث والقمل وكذا يحرم اليربوع والقنفذ والوبر والخز والفنك والسمور والسنجاب والعظاءة واللحكاء

وهي دويبة تغوص في الرمل تشبه بها اصابع العذارى القسم الثاني في الطير والحرام منه

اصناف الاول ما كان ذا مخلاب قوي يعدو به على الطائر كالبازي والصقر والعقاب والشاهين

والباشق او ضعيفا كالنسر والرخمة والبغاث وفي الغراب روايتان وقيل يحرم الابقع

والكبير الذي يسكن الجبال ويحل الزاغ وهو غراب الزرع والغداف وهو اصغر منه الى

الغبرة ما هو الثاني ما كان صفيفه اكثر من دفيفه فانه يحرم ولو تساويا او كان الدفيف اكثر

لم يحرم الثالث ما ليس له قانصة ولا حوصلة ولا صيصية فهو حرام وما له احدها فهو حلال

ما لم ينص على تحريمه الرابع ما يتناوله التحريم عينا كالخفاش والطاووس ويكره الهدهد

وفي الخطاف روايتان والكراهية اشبه وتكره الفاختة والقبرة والحبارى واغلظ منه كراهية

استعمالها في المائعات وروي اذا اراد مواكلة المجوسي امره بغسل يده وهي شاذة ولو وقعت ميتة لها نفس سائلة في
قدر نجس ما فيها واريق المائع وغسل الجامد واكل ولو عجن بالماء النجس عجين لم يطهر بالنار اذا خبز على
الاشهر **الرابع** الاعيان النجسة كالبول مما لا يوكل لحمه نجسا كان الحيوان كالكلب والخنزير او طاهرا
كالاسد والنمر وهل يحرم مما يوكل قيل نعم الا ابوال الابل فانه يجوز الاستشفاء بها وقيل يحل
الجميع لمكان طهارته والاحوط التحريم لاستخباثها **الخامس** البان الحيوان المحرم كلبن اللبوة
والذئبة والهرة ويكره لبن ما كان لحمه مكروها كلبن الاتن مائعة وجامدة وليس بمحرم **القسم السادس**
في اللواحق وفيه مسائل **الاولى** لا يجوز استعمال شعر الخنزير اختيارا فان اضطر استعمل ما لا دسم فيه وغسل
يده ويجوز الاستقاء بجلود الميتة وان كان نجسا ولا يصلي من مائها وترك الاستقاء افضل **الثانية**
اذا وجد لحم ولا يدرى اذكي هو ام ميت قيل يطرح في النار فان انقبض فهو ذكي وان انبسط فهو ميت
الثالثة لا يجوز ان ياكل الانسان من مال غيره الا باذنه وقد رخص مع عدم الاذن في الاكل
من بيوت من تضمنته الآية اذا لم يعلم منه الكراهية ولا يحمل منه وكذا ما يمر به الانسان من النخل
وكذا الزرع والشجر على تردد **الرابعة** من تناول خمرا او شيئا نجسا فبصاقه طاهر ما لم يكن متلونا
بالنجاسة وكذا لو اكتحل بدواء نجس فدمعه طاهر ما لم يتلون بالنجاسة ولو جهل ذلك فهو على اصل الطهارة **الخامسة**
الذمي اذا باع خمرا او خنزيرا ثم اسلم ولم يقبض الثمن فله قبضه **السادسة** يحل الخمر اذا انقلب خلا سواء كان
بعلاج او من قبل نفسها وسواء كان ما يعالج به عينا باقية او مستهلكة وان كان يكره العلاج ولا كراهية
فيما ينقلب من قبل نفسه ولو القي في الخمر خل حتى يستهلكه لم يحل ولم يطهر وكذا لو القي في الخل خمر فاستهلكه الخل وقيل
يحل اذا ترك حتى يصير الخمر خلا ولا وجه له **السابعة** اواني الخمر من الخشب والقرع والخزف غير المقير لا يجوز
استعمالها لاستبعاد تخلصه والاقرب الجواز بعد ازالة العين وغسلها ثلاثا **الثامنة** لا يحرم
شيء من الربوبات والاشربة وان شم منه رائحة المسكر كرب الرمان والتفاح لانه لا يسكر كثيره
التاسعة يكره اكل ما باشره الجنب والحائض اذا كانا غير مامونين وكذا يكره اكل ما يعالجه
من لا يتوقى النجاسات وان يسقى الدواب شيئا من المسكرات ويكره الاسلاف في العصير

الثالث الاعيان النجسة كالعذرة النجسة وكذا كل طعام مزج بالخمر والنبيذ المسكر او الفقاع
وان قل وكذا ما وقع فيه نجاسة وهو مائع كالبول او باشره الكفار وان كانوا اهل ذمة على الاصح الرابع الطين
فلا يحل شيء منه عدا تربة الحسين عليه السلام فانه يجوز للاستشفاء ولا يتجاوز قدر الحمصة والارمني
رواية بالجواز وهي حسنة لما فيها من المنفعة المضطر اليها الخامس السموم القاتل قليلها وكثيرها اما ما لا يقتل
القليل منه كالافيون والسقمونيا فتناول القيراط والقيراطين الى ربع الدانق في جملة حوائج المسهل فهذا لا بأس
لغلبة السلامة ولا يجوز التخطي الى موضع المخاطرة فيه كالمثقال من السقمونيا والكثير من شحم
الحنظل او الشوكران فانه لا يجوز لما يتضمن من ثقل المزاج وفساده القسم الخامس في المائعات والمحرم منها
خمسة الاول الخمر وكل مسكر كالنبيذ والبتع والفضيخ والنقيع والمزر والفقاع قليله وكثيره ويحرم العصير
اذا غلا سواء غلا من قبل نفسه او بالنار ولا يحل حتى يذهب ثلثاه او ينقلب خلا وما يمتزج بها او باحدها
وما وقعت فيه من المائعات الثاني الدم المسفوح نجس فلا يحل نيا ولا مطبوخا وما ليس بمسفوح كدم الضفادع
والقراد وان لم يكن نجسا فهو حرام لاستخباثه وما لا يدفعه الحيوان المذبوح ويتخلف في اللحم طاهر وليس
بنجس ولا حرام ولو وقع قليل من الدم كالاوقية فما دون في قدر وهي تغلي على النار قيل حل مرقها
اذا ذهب الدم بالغليان ومن الاصحاب من منع الرواية وهو حسن اما ما هو جامد كاللحم والتوابل فلا
بأس به اذا غسل الثالث كلما حصل فيه شيء من النجاسات كالدم او البول او العذرة فان كان مائعا
حرم وان كثر ولا طريق الى تطهيره وان كان له حالة جمود فوقعت النجاسة فيه جامدا كالدبس الجامد والسمن
والعسل القيت النجاسة وكشط ما يكتنفها والباقي حل ولو كان المائع دهنا جاز الاستصباح به تحت السماء
ولا يجوز تحت الاظلة وهل ذلك لنجاسة دخانه الاقرب لا بل هو تعبد ودخان الاعيان النجسة
عندنا طاهر وكذا كلما احالته النار فصيرته رمادا او دخانا على تردد ويجوز بيع الادهان النجسة
ويحل ثمنها لكن يجب اعلام المشتري بنجاستها وكذا ما يموت فيه حيوان له نفس سائلة اما ما لا نفس له كالذباب
والخنافس فلا ينجس بموته ولا ينجس ما يقع فيه والكفار انجاس ينجس المائع بمباشرتهم له
سواء كانوا اهل حرب او اهل ذمة على اشهر الروايتين وكذا لا يجوز استعمال اوانيهم التي استعملوها

لم يجد المضطر الا الآدمي ميتا حل له امساك الرمق من لحمه ولو كان حيا محقون الدم لم يحل ولو كان مباح الدم حل له منه ما يحل من الميتة ولو لم يجد المضطر ما يمسك رمقه سوى نفسه قيل يأكل من المواضع اللحمة كالفخذ وليس شيئا اذ فيه دفع الضرر بالضرر ولا كذلك جواز قطع الاكلة لان الجواز هنالك انما هو لقطع السراية وهنا احداث سراية ولو اضطر الى خمر وبول تناول البول ولم يتناول الخمر ولو لم يجد الا الخمر قال الشيخ في المبسوط لا يجوز دفع الضرورة بها وفي النهاية يجوز وهو الاشبه ولا يجوز التداوي بها ولا بشيء من الانبذة ولا بشيء من الادوية معها شيء من المسكر اكلا وشربا ويجوز عند الضرورة ان يتداوى بها للعين

خاتمة في الآداب يستحب غسل اليدين قبل الطعام وبعده ومسح اليدين بالمنديل والتسمية عند الشروع والحمد عند الفراغ وان يسمي على كل لون على انفراده ولو قال بسم الله على اوله وآخره اجزأ ويستحب الاكل باليمنى مع الاختيار وان يبدأ صاحب الطعام وان يكون آخر من يمتنع وان يبدأ بغسل اليد من على يمينه ثم يدور عليهم الى الاخير وان يجمع غسالة الايدي في اناء واحد وان يستلقي بعد الاكل ويجعل رجله اليمنى على رجله اليسرى ويكره الاكل متكئا والتملي من المأكل وربما كان الافراط حراما لما يتضمن من الاضرار ويكره الاكل على الشبع والاكل باليسار ويحرم الاكل على مائدة يشرب عليها شيء من المسكرات او الفقاع

كتاب الغصب والنظر في السبب والحكم واللواحق اما الاول فالغصب الاستقلال باثبات اليد على مال الغير عدوانا ولا يكفي رفع يد المالك ما لم يثبت الغاصب يده فلو منع غيره من امساك دابته المرسلة فتلفت لم يضمن وكذا لو منعه من القعود على بساطه او منعه من بيع متاعه فنقصت قيمته السوقية او تلفت عينه اما لو قعد على بساط غيره او ركب دابته ضمن ويصح غصب العقار ويضمنه الغاصب ويتحقق غصبه باثبات اليد عليه مستقلا من دون اذن المالك وكذا لو اسكن غيره فلو سكن الدار مع مالكها قهرا لم يضمن الاصل وقال الشيخ يضمن النصف وفيه تردد منشأه عدم الاستقلال من دون المالك ولو كان الساكن ضعيفا عن مقاومة المالك لم يضمن ولو كان المالك غائبا ضمن وكذا لو مد بمقود دابة فقادها ضمن ولا يضمن لو كان صاحبها راكبا لها وغصب الامة الحامل غصب لولدها لثبوت يده عليهما وكذا يضمن حمل الامة المبتاعة بالبيع الفاسد ولو تعاقبت الايدي الغاصبة

وان ابيح امر على طهارة من يستحل شربه قبل ان يذهب ثلثاه اذا كان عصيراً وقيل لا يجوز مطلقاً وهو اشبه ويكره الاستشفاء بمياه الحمّة الحارة ومن اللواحق النظر في حال الاضطرار وكيفية الاستباحة فالمضطر فيه مع الاختيار ومع الضرورة يسوغ التناول لقوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه وقوله فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم وقوله وقد فصّل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه فليكن النظر في المضطر وكيفية الاستباحة اما المضطر فهو الذي يخاف التلف لو لم يتناول وكذا لو خاف المرض بالترك وكذا لو خشي الضعف المؤدي الى التخلف عن الرفقة مع ظهور امارة العطب او ضعف الركوب المؤدي الى خوف التلف فحينئذ يحل له تناول ما يزيل تلك الضرورة ولا يختص ذلك نوعاً من المحرمات الا ما سنذكره ولا يترخص الباغي وهو الخارج على الامام وقيل الذي يبغي الميتة ولا العادي وهو قاطع الطريق وقيل الذي يعدو شبعه واما كيفية الاستباحة فالمأذون فيه حفظ الرمق والتجاوز حرام لان القصد حفظ النفس وهل يجب التناول للحفظ قيل نعم وهو الحق فلو اراد التنزه والحال حال خوف التلف لم يجز ولو اضطر الى طعام الغير وليس له الثمن وجب على صاحبه بذله لان في الامتناع اعانة على قتل المسلم وهل له المطالبة بالثمن قيل لا لان بذله وجب فلا يلزم العوض والوجه اللزوم وكان الثمن موجوداً او طلب ثمن مثله وجب دفع الثمن ولا يجب على صاحب الطعام بذله لو امتنع من بذل العوض لان الضرورة المبيحة لافتساره مجاناً زالت بالتمكن من البذل وان طلب زيادة على الثمن قال الشيخ لا يجب الزيادة ولو قيل يجب كان حسناً لارتفاع الضرورة بالتمكن ولو امتنع صاحب الطعام والحال هذه جاز له قتاله دفعاً لضرورة العطب ولو واطاه فاشتراه بازيد من الثمن كراهية لاراقة الدماء قال الشيخ لا يلزمه الا ثمن المثل لان الزيادة لم يبذلها اختياراً وفيه اشكال لان الضرورة المبيحة للاكراه ترتفع بامكان الاختيار ولو وجد ميتة وطعام الغير فان بذل له الغير طعامه بغير عوض او بعوض هو قادر عليه لم تحل الميتة ولو كان صاحب الطعام غائباً او حاضراً ولم يبذل وقوي صاحب الطعام على دفعه عن طعامه اكل الميتة وان كان صاحب الطعام ضعيفاً لا يمنع اكل الطعام وضمنه ولم تحل الميتة وفيه تردد وكذا لو لم يجد

لم يجد المضطر الا الادمي ميتا حل له امساك الرمق من لحمه ولو كان حيا محقون الدم لم يحل ولو كان

مباح الدم حل له منه ما يحل من الميتة ولو لم يجد المضطر الا من يرمقه سوى نفسه قيل ياكل

من المواضع اللحمة كالفخذ وليس شيئا اذ فيه دفع الضرر بالضرر ولا كذلك جواز قطع الاكلة

لان الجواز هنالك نماهو لقطع السراية وهنا احداث سراية ولو اضطر الى خمر وبول تناول البول ولم يتناول

الخمر ولو لم يجد الا الخمر قال الشيخ في المبسوط لا يجوز دفع الضرورة بها وفي النهاية يجوز وهو الاشبه ولا يجوز التداوي

بها ولا بشيء من الانبذة ولا بشيء من الادوية معها شيء من المسكر اكلا وشربا ويجوز عند الضرورة ان يتداوى بها للعين

خاتمة في الاداب يستحب غسل اليدين قبل الطعام وبعده ومسح اليد بالمنديل والتسمية عند الشروع والحمد

عند الفراغ وان يسمي على كل لون على انفراده ولو قال بسم الله على اوله واخره اجزاء ويستحب الاكل باليمنى

مع الاختيار وان يبدأ صاحب الطعام وان يكون اخر من يمتنع وان يبدأ بغسل اليد بمن على

يمينه ثم يدور عليهم الى الاخير وان يجمع غسالة الايدي في اناء واحد وان يستلقي الاكل بعد الاكل

ويجعل رجله اليمنى على رجله اليسرى ويكره الاكل متكئا والتملي من الاكل وربما كان الافراط

حراما لما يتضمن من الاضرار ويكره الاكل على الشبع والاكل باليسار ويحرم الاكل على مائدة يشرب عليها

شيء من المسكرات او الفقاع كتاب الغصب والنظر في السبب والحكم واللواحق اما الاول فالغصب هو

الاستقلال باثبات اليد على مال الغير عدوانا ولا يكفي رفع يد المالك ما لم يثبت الغاصب يده فلو منع غيره

من امساك دابته المرسلة فتلفت لم يضمن وكذا لو منعه من القعود على بساطه او منعه من بيع

متاعه فنقصت قيمته السوقية او تلفت عينه اما لو قعد على بساط غيره او ركب دابته ضمن ويصح

الغصب ويضمنه الغاصب ويتحقق غصبه باثبات اليد عليه مستقلا من دون اذن المالك وكذا

لو اسكن غيره فلو سكن الدار مع مالكها قهرا لم يضمن الاصل وقال الشيخ يضمن النصف وفيه تردد

لعدم الاستقلال من دون المالك ولو كان الساكن ضعيفا عن مقاومة المالك لم يضمن ولو كان المالك

غائبا ضمن وكذا لو مد بمقود دابة فقادها ضمن ولا يضمن لو كان صاحبها راكبا لها ولو غصب الامة الحامل

غصب لولدها لثبوت يده عليهما وكذا يضمن حمل الامة المبتاعة بالبيع الفاسد ولو تعاقبت الايدي على العين الغصبية

وان لبث امرعلى طاعته من يستحل شربه قبل ان يذهب ثلثاه اذا كان مسلما وقيل لا يجوز مطلقا والا
اشبه وبكره الاستشفاء بمياه الجبال الحارة من اللواحق النظر في حال الاضطرار وكلما قلنا بالمنع تناوله
فالبحث فيه الاختيار ومع الضرورة يسوغ التناول كقوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه وقوله
فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم وقوله وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم
اليه فليكن النظر في المضطر وكيفية الاستباحة اما المضطر فهو الذي يخاف التلف لو لم يتناول
وكذا لو خاف المرض بالترك وكذا لو خشي الضعف المؤدي الى التخلف عن الرفقة مع ظهور امارة
العطب او ضعف الركوب المؤدي الى خوف التلف فحينئذ يحل له تناول ما يزيل تلك
الضرورة ولا يختص ذلك نوعا من المحرمات الا ما سنذكره ولا يترخص الباغي وهو الخارج على
الامام وقيل الذي يبغي الميتة ولا العادي وهو قاطع الطريق وقيل الذي يعدو شبعه واما كيفية
الاستباحة فالماذون فيه حفظ الرمق والتجاوز حرام لان القصد حفظ النفس وهل يجب
التناول للحفظ قيل نعم وهو الحق فلو اراد التنزه والحال هذه خوف التلف لم يجز ولو اضطر الى طعام الغير
وليس له الثمن وجب على صاحبه بذله لان في الامتناع اعانة على قتل المسلم وهل له المطالبة بالثمن قيل لا لان
بذله واجب فلا يلزم العوض وكان الثمن موجودا وطلب ثمن مثله وجب دفع الثمن ولا يجب على صاحب الطعام
بذله لو امتنع من بذل العوض لان الضرورة المبيحة لا فتساره مجانا زالت بالتمكن من
البذل وان طلب زيادة على الثمن قال الشيخ لا تجب الزيادة ولو قيل تجب كان حسنا لارتفاع
الضرورة بالتمكن ولو امتنع صاحب الطعام والحال هذه جاز له قتاله دفعا لضرورة العطب
ولو واطاه فاشتراه بازيد من الثمن كراهية لاراقة الدماء قال الشيخ لا يلزمه الا ثمن المثل
لان الزيادة لم يبذلها اختيارا وفيه اشكال لان الضرورة المبيحة للاكراه ترتفع بامكان
الاختيار ولو وجد ميتة وطعام الغير فان بذل له الغير طعامه بغير عوض او بعوض وهو قادر
عليه لم يحل الميتة ولو كان صاحب الطعام غائبا او حاضرا ولم يبذل وقوي صاحب الطعام على دفعه عن طعامه
اكل الميتة وان كان صاحب الطعام ضعيفا لا يمنع اكل الطعام وعصمته ولم يحل الميتة وقيد بقوله اذا لم يجد

بالشمس ففي الضمان تردد ولعل الاشبه انه لا يضمن لان الريح والشمس كالمباشر فيبطل حكم السبب ومن الاسباب

القبض بالعقد الفاسد والقبض بالسوم فان القابض يضمن وكذا استيفاء المنفعة بالاجارة الفاسدة

سبب لضمان اجرة المثل **النظر الثاني في الحكم** يجب رد المغصوب ما دام باقيا ولو تعسر كالخشبة تستدخل

في البناء او اللوح في السفينة ولا يلزم المالك اخذ القيمة وكذا لو مزجه مزجا يشق تمييزه كمزج الحنطة بالشعير

او الدخن بالذرة ويكلف تمييزه واعادته ولو خاط ثوبه بخيوط مغصوبة فان امكن نزعها الزم ذلك وضمن

ما يحدث من نقص ولو خشي تلفها بانتزاعها ضمنها بالقيمة وكذا لو خاط بها جرح حيوان له حرمة

لم تنزع الا مع الامن عليه تلفا او شيئا وضمنها ولو حدث في المغصوب عيب مثل تسويس التمر او تخريق

الثوب رده مع الارش ولو كان العيب غير مستقر كعفن الحنطة قال الشيخ يضمن قيمة المغصوب ولو قيل يرد

العين مع ارش العيب الحاصل ثم كلما ازداد دفع ارش الزيادة كان حسنا ولو كان بحاله رده ولا يضمن

القيمة السوقية فان تلف المغصوب ضمنه الغاصب بمثله ان كان مثليا وهو ما يتساوى قيمة اجزائه فان تعذر

المثل ضمن قيمته يوم الاقباض لا يوم الاعواز ولو اعوز فحكم الحاكم بالقيمة فزادت او نقصت لم يلزم

ما حكم به الحاكم وحكم بالقيمة وقت تسليمها لان الثابت في الذمة ليس الا المثل وان لم يكن مثليا ضمن قيمته

يوم الغصب وهو اختيار الاكثر وقال في ط ويضمن اعلى القيم من حين الغصب الى حين التلف وهو

حسن ولا عبرة بزيادة القيمة ولا بنقصانها بعد ذلك على تردد والذهب والفضة يضمنان بمثلهما

وقال الشيخ رحمه الله يضمنان بنقد البلد كما لو اتلف ما لا مثل له ولو تعذر المثل فان كان نقد البلد

مخالفا للمضمون في الجنس ضمنه بالنقد وان كان من جنسه واتفق المضمون والنقد وزنا صح وان كان

احدهما اكثر قوم بغير جنسه ليسلم من الربا ولا تظنن ان الربا يختص بالبيع بل هو ثابت في كل معاوضة

على ربويين متفقي الجنس ولو كان في المغصوب صنعة لها قيمة غالبا كان على الغاصب مثل

الاصل وقيمة الصنعة وان زاد عن الاصل ربويا كان او غيره لان للصنعة قيمة تظهر لو ازيلت

عدوانا ولو من غير غاصب وان كان الصنعة محرمة لم يضمن ولو كان المغصوب

دابة فجنى عليها الغاصب او غيره او عابت من قبل الله سبحانه ردها مع ارش النقصان ويتساوى

على المغصوب تخير المالك في الزام ايهم شاء او الزام الجميع بدلا واحدا والحر لا يضمن بالغصب ولو كان صغيرا الا ان يموت
بحرق او غرق او التعدي في يد الغاصب عن تسبيبه لم يضمنه وقال في كتاب الجراح يضمنه الغاصب اذا كان صبيا
وتلف بسبب كلدغ الحية والعقرب ووقوع الحائط ولو استخدم الحر لزمه الاجرة ولو حبس صانعا لم يضمن
اجرته ما لم ينتفع به لان منافعه في قبضته ولو استاجره لعمل فاعتقله ولم يستعمله ففيه تردد والاقرب
ان الاجير لا يستقر له الاجرة بمثل ما قلناه ولا كذلك لو استاجر دابة فحبسها بقدر الانتفاع ولا يضمن الخمر اذا
غصبت من مسلم ولو غصبها الكافر ويضمن اذا غصبت من الذمي مستترا ولو غصبها المسلم وكذا
الخنزير ويضمن الخمر بالقيمة عند مستحليه لا بالمثل ولو كان المتلف ذميا على ذمي وفيه تردد **وهنا**
اسباب اخر يجب معها الضمان **الاول** مباشرة الاتلاف سواء كان المتلف عينا كقتل الحيوان المملوك وتحريق
الثوب او منفعة كسكنى الدار وركوب الدابة وان لم يكن هناك غصب **الثاني** التسبيب وهو كل فعل يحصل التلف
بسببه كحفر البئر في غير الملك وكطرح المعاثر في المسالك لكن اذا اجتمع السبب والمباشر قدم المباشر في الضمان على
ذي السبب كمن حفر بئرا في ملك غيره عدوانا فدفع غيره فيها انسانا فضمان ما يجنيه الدفع على الدافع
ولا يضمن المكره المال وان باشر الاتلاف والضمان على من اكرهه لان المباشرة ضعفت مع الاكراه فكان ذو السبب
هنا اقوى ولو ارسل في ملكه ماء فاغرق مال غيره او اجج نارا فيه فاحرق لم يضمن ما لم يتجاوز قدر حاجته
اختيارا مع علمه او غلبة ظنه ان ذلك موجب للتعدي الى الاضرار **ويتفرع** على السبب فروع
الاول لو القى صبيا في مسبعة او حيوانا يضعف عن الفرار ضمن لو قتله السبع **الثاني** لو
غصب شاة فمات ولدها جوعا ففي الضمان تردد وكذا لو حبس مالك الماشية عن حراستها فاتفق تلفها وكذا التردد لو
غصب دابة فتبعها الولد **الثالث** لو فك القيد عن الدابة فشردت او عن العبد المجنون فابق ضمن لانه فعل
يقصد به الاتلاف وكذا لو فتح قفصا عن طائر فطار مبادرا او بعد مكث ولا كذا لو فتح بابا على مال
فسرق او ازال قيدا عن عبد عاقل فابق لان التلف بالمباشرة لا بالسبب وكذا لو دل السارق ولو ازال
وكاء الظرف فسال ما فيه ضمن اذا لم يكن يحبسه الا الوكاء وكذا لو سال منه ما لان الارض تحته
فاندفع ما فيه ضمن لان فعله سبب مستقل بالاتلاف اما لو فتح راس الظرف فقلبته الريح او ذاب بالشمس

واطعمه المالك فى ضيافة فاستدعاه ذبحها مع جهل المالك ضمن الغاصب وان اطعمه غير المالك
قبل بعد ذلك غرم ايهما شاء لكن ان اغرم الغاصب يرجع على الاكل وان اغرم الاكل رجع الاكل على الغار ان غره وقيل
بل يضمن الغاصب من رأس ولا ضمان على الاكل لان فعل المباشر ضعف عن التضمين بمظاهرة الاغترار
فكان السبب اقوى ولو غصب فحلا فانزاه على الانثى كان الولد لصاحب الانثى وان كانت للغاصب وان نقص
الفحل بالضراب ضمن الغاصب النقص وعليه اجرة الضراب وقال الشيخ فى المبسوط لا يضمن الاجرة
والاول الاشبه لانها عندنا ليست محرمة ولو غصب ماله اجرة وبقى فى يده حتى نقص كالثوب
يخلق والدابة تهزل لزمه الاجرة والارش ولم يتداخلا سواء كان النقصان بسبب الاستعمال او
لم يكن ولو اغلى الزيت فنقص ضمن النقصان ولو اغلى عصيرا فنقص وزنه قال الشيخ لا يلزم ضمان
النقيصة لانها نقيصة الرطوبة التى لا قيمة لها بخلاف الاول وفى الفرق تردد المطلب الثانى
اللواحق وهى انواع الاول فى لواحق الاحكام وهى مسائل الاولى اذا زادت قيمة المغصوب بفعل الغاصب
فان كان اثرا كتعليم الصنعة وخياطة الثوب ونسج الغزل وطحن الطعام فلا شىء له ولو نقصت قيمته بشىء من
ذلك ضمن الارش ولو كان عينا كان له اخذها واعادة المغصوب وارش نقصه ان نقص ولو صبغ الثوب كان له ازالة
الصبغ بشرط ضمان الارش ان نقص الثوب ولصاحب الثوب ازالته ايضا لانه فى ملكه بغير حق ولو اراد احدهما
ما لصاحبه بقيمته لم يجب على الاخر اجابته وكذا لو وهب احدهما صاحبه لم يجب عليه القبول ولو
بيع ثم تشاركا فان لم ينقص قيمة مالهما فالحاصل لهما وان زاد فكذلك ولو زادت قيمة احدهما كانت
الزيادة لصاحبها وان نقصت قيمة الثوب بالصبغ لزم الغاصب الارش ولا يلزم المالك ما ينقص
من قيمة الصبغ ولو بيع مصبوغا بنقصان من قيمة الصبغ لم يستحق الغاصب شيئا الا بعد
توفية المغصوب منه قيمة ثوبه على الكمال ولو بيع مصبوغا بنقصان من قيمة الثوب لزم الغاصب
اتمام قيمته الثانية اذا غصب دهنا كالزيت او السمن فخلطه بمثله فهما شريكان وان خلطه بادون
او اجود قيل يضمن المثل لتعذر تسليم العين وقيل يكون شريكا فى فضل الجودة ويضمن المثل فى فضل الرداءة
الا ان يرضى المالك باخذ العين ولو خلطه بغير جنسه كان مستهلكا وضمن المثل الثالثة فوائد

بقيمته لقاً وعلى الجاني الارش ولا تقدير في قيمة شيء من اعضاء الدابة بل يرجع الى الارش السوقي وروي في عين الدابة ربع
قيمتها وحكى الشيخ رحمه الله في ط عن الاصحاب في عين الدابة نصف قيمتها وفي العينين كمال قيمتها وكذا كل ما
في البدن منه اثنان والرجوع الى الارش السوقي اشبه ولو غصب عبداً او امة فقتله قاتل ضمن قيمته
ما لم تتجاوز قيمته دية الحر ولو تجاوزت لم يضمن الزيادة ولو قيل يضمن الزائد بسبب الغصب كان حسناً
ولا يضمن القاتل غير الغاصب سوى قيمته ما لم تتجاوز ولو تجاوز ردت دية الحر اليه فان زاد الارش عن
طولب الغاصب بالزيادة دون الجاني اما لو مات في يده ضمن قيمته ولو تجاوزت دية الحر ولو جنى الغاصب عليه
دون النفس فان كان تمثيلاً قال الشيخ عتق وعليه قيمته وفيه تردد لما بيّنا من الاقتصار
بالعتق في التمثيل على مباشرة المولى وكل جناية ديتها مقدرة في الحر فهي مقدرة في المملوك
بحسب قيمته وما ليس بمقدر في الحر ففيه الحكومة ولو قيل يلزم الغاصب اكثر الامرين من المقدر والارش
كان حسناً اما لو استوعبت قيمته قال الشيخ رحمه الله كان المالك مخيراً بين تسليمه واخذ القيمة
وبين امساكه ولا شيء له تسوية بين الغاصب وغيره في الجناية وفيه تردد ولو زادت قيمة المملوك بالجناية
كالخصاء او قطع الاصبع الزائدة رده مع ارش الجناية لانها مقدرة والبحث في المدبر والمكاتب
المشروط وام الولد كالبحث في القن واذا تعذر تسليم المغصوب دفع الغاصب البدل ويملكه المغصوب منه ولا يملك
الغاصب العين المغصوبة ولو عادت كان لكل منهما الرجوع وعلى الغاصب الاجرة ان كان مما له اجرة في العادة
من حين الغصب الى حين دفع البدل وقيل الى حين اعادة المغصوب والاول اشبه ولو غصب شيئين
ينقص قيمة كل واحد منهما اذا انفرد عن صاحبه كالخفين فتلف احدهما ضمن التالف بقيمته
مجتمعاً ورد الباقي وما نقص من قيمته بانفراده وكذا لو شق ثوباً نصفين فنقصت قيمة كل واحد منهما
بالشق ثم تلف احدهما اما لو اخذ فرداً من خفين يساويين عشرة فتلف في يده وبقي الآخر في يد المالك
ناقصاً عن قيمته بسبب الانفراد رد قيمة التالف لو كان منضماً الى صاحبه وفي ضمان ما نقص من
قيمة الآخر تردد ولا يملك الغاصب العين المغصوبة بتغيرها واخراجها عن الاسم والمنفعة سواء كان
ذلك بفعل الغاصب او بفعل غيره كالحنطة تطحن والكتان يغزل وينسج ولو غصب مأكولاً فاطعمه

قيمتها ان كانت بكراً او نصف العشر ان كانت ثيباً وربما قصر بعض الاصحاب هذا الحكم على الوطء بعقد الشبهة ولو
افتضها باصبعه لزمه دية البكارة ولو وطئها مع ذلك لزمه الامران وعليه اجرة مثلها من حين غصبها
الى حين عودها ولو احبلها لحق به الولد وعليه قيمته يوم سقط حياً وارش ما ينقص من الامة بالولادة
ولو سقط ميتاً قال الشيخ رحمه الله لم يضمنه لعدم العلم بحياته وفيه اشكال ينشأ من تضمين الاجنبي
وفرق الشيخ رحمه الله بين وقوعه بالجناية ووقوعه بغير الجناية ولو ضربها اجنبي فسقط ضمن الضارب
للغاصب دية جنين حر وضمن الغاصب للمالك دية جنين امة ولو كان الغاصب والامة عالمين بالتحريم ولا
الا ان يكرهها الغاصب على الوطء فعليه الحد ولو طاوعت حدا ولا مهر وقيل يلزمه عوض الوطء
للمالك والاول اشبه الا ان تكون بكراً فيلزمه ارش البكارة ولو حملت لم يلحق الولد وكان رقاً لمولاها وعليه
ضمان ما ينقص بالولادة ولو مات ولدها في يد الغاصب ضمنه ولو وضعته ميتاً قيل لا يضمن لانا لا نعلم حياته
قبل ذلك وفيه تردد ولو كان سقوطه بجناية جان لزمه دية جنين الامة على ما يذكر
في الجنايات ولو كان الغاصب عالماً وهي جاهلة لم يلحق الولد ووجب المهر وان كان بالعكس لحق به
الولد وسقط عنه الحد والمهر وعليها الحد السابعة اذا غصب حباً فزرعه او بيضاً فاستفرخه قيل
الزرع والفرخ للغاصب وقيل للمغصوب منه وهو اشبه ولو غصب عصيراً فصار خمراً ثم صار خلاً كان للمالك ولو
نقصت قيمة الخل عن قيمة العصير ضمن الارش ولو غصب ارضاً فزرعها او غرسها فالزرع ونماؤه للزارع وعليه
اجرة الارض وازالة غرسه وزرعه وطم الحفر وارش الارض ان نقصت ولو بذل صاحب الارض قيمة الغرس
لم يجب على الغاصب اجابته وكذا لو بذل الغاصب الاجرة لم يجب على صاحب الارض قبوله ولو وهبه ولو حفر الغاصب
في الارض بئراً كان عليه طمها وهل له طمها مع كراهية المالك قيل نعم تخلصاً من درك التردي ولو قيل لا
منعه كان حسناً والضمان يسقط عنه برضا المالك باستيفائها الثامنة اذا ادخلت دابة في دار
لا يخرج الا بهدم فان كان حصولها بسبب من صاحب الدار لزمه الهدم والاخراج ولا ضمان على صاحب الدابة
وان كان من صاحب الدابة ضمن الهدم وكذا ان لم يكن من احدهما تفريط ضمن صاحب الدابة الهدم لانه لمصلحته
ولو ادخلت دابة رأسها في قدر واقتضى اخراجها الكسر لقدر فان كان بتفريط مالك الدابة عليها او فرط في حفظها

المغصوب مضمون بالغصب وهو مملوك للمغصوب منه وان تجدد في يد الغاصب اعيانا كاللبن والولد والشعر
والثمر او منافع كسكنى الدار وركوب الدابة وكذا منفعة كل ما له اجرة بالعادة ولو سمنت الدابة في يد الغاصب او تعلم
المملوك صنعة او علما فزادت قيمته ضمن الغاصب تلك الزيادة فلو هزلت او نسي الصنعة او ما علمه فنقصت
القيمة لذلك ضمن الارش وان رد العين ولو تلفت ضمن قيمة الاصل والزيادة **فروع الاول** لو زادت
القيمة لزيادة صفة ثم زالت الصفة ثم عادت الصفة والقيمة يضمن قيمة الزيادة التالفة لانها غير
الثانية ولو نقصت الثانية عن قيمة الاولى ضمن التفاوت اما لو تجددت صفة غيرها مثل ان سمنت فزادت قيمتها ثم هزلت
فنقصت قيمتها ثم تعلمت صنعة فزادت قيمتها ردها ولا يضمن فوات الاولى **الثاني** لا يضمن من الزيادة المتصلة ما لم
تزد به القيمة كالسمن المفرط اذا لم تزد القيمة على حالها او زادت **المسئلة الرابعة** لا يملك المشتري ما
يقبضه بالبيع الفاسد ويضمنه وما يتجدد من منافعه وما يزداد من قيمته لزيادة صفة فيه فان تلف في يده ضمن العين
باعلى القيم من حين قبضه الى حين تلفه ان لم يكن مثليا ولو اشترى من غاصب ضمن العين والمنافع ولا يرجع على
الغاصب ان كان عالما وللمالك الرجوع على ايهما شاء فان رجع على الغاصب رجع الغاصب على المشتري وان رجع على المشتري
لاستقرار التلف في يده وان كان المشتري جاهلا بالغصب يرجع على البائع بما دفع من الثمن وللمالك مطالبته بالدرك
اما مثلا او قيمة ولا يرجع بذلك على الغاصب لانه قبض ذلك مضمونا ولو طالب الغاصب بذلك رجع الغاصب
على المشتري ولو طالب المشتري لم يرجع على الغاصب وما يغرمه المشتري مما لم يحصل له في مقابلته نفع كالنفقة
والعمارة فله الرجوع به على البائع ولو اولدها المشتري كان حرا وغرم قيمة الولد ويرجع بها على البائع
وقيل في هذه له مطالبة ايهما شاء لكن لو طالب المشتري رجع على البائع ولو طالب البائع لم
يرجع على المشتري وفيه احتمال آخر اما ما حصل للمشتري في مقابلته نفع كسكنى الدار وثمرة الشجر والصوف
واللبن فقد قيل يضمنه الغاصب لا غير لانه سبب الاتلاف ومباشرة المشتري مع الغرور ضعيفة فيكون السبب اقوى كما
لو غصب طعاما واطعمه المالك وقيل له الزام ايهما شاء اما الغاصب فلمكان الحيلولة واما المشتري فلمباشرة
الاتلاف فان رجع على الغاصب رجع على المشتري لاستقرار التلف في يده وان رجع على المشتري لم يرجع على الغاصب
الخامسة لو غصب مملوكة فوطئها فان كانا جاهلين بالتحريم لزمه مهر امثالها للشبهة وقيل عشر قيمتها

ابي عبد الله عليه السلام قبل الاقباض والتسلط على مال المسلم موضع الاجماع واستضعافا للرواية نشا
اليها وهو شبيه اما الشجر والنخل والابنية فتثبت فيه الشفعة تبعا للارض ولو افرد بالبيع نزل على
القولين ومن الاصحاب من اوجب الشفعة في العبد دون غيره من الحيوان وفي ثبوتها في النهر والطريق والحمام
وما يضر قسمته تردد اشبهه انها لا تثبت ونعني بالضرر ان لا ينتفع به بعد قسمته فالمنضم لا يجبر على
القسمة ولو كان الحمام او الطريق او النهر مما لا تبطل منفعته بعد القسمة اجبر الممتنع وتثبت الشفعة
وكذا لو كان مع البئر بياض ارض بحيث يسلم البئر لاحدهما وفي دخول الابواب والناعورة في
الشفعة اذا بيع مع الارض تردد اذ ليس من عادته ان ينقل ولا يدخل الحبالة التي تركب عليها الا
في الشفعة الا على القول بعموم الشفعة في المبيعات ولا تثبت الشفعة في الثمرة وان بيعت على رؤوس النخل
او الشجر منضمة الى الاصل والارض وتثبت في الارض المقسومة بالاشتراك في الطريق او النهر اذا بيع
معها ولو افردت الارض المقسومة بالبيع لم تثبت الشفعة في الارض وتثبت في الطريق او النهر ان كان واسعا
يمكن قسمته ولو باع عرصة مقسومة وشقصا من اخرى صفقة فالشفعة في الشقص خاصة بحصته
من الثمن ويشترط انتقال الشقص بالبيع فلو جعل صداقا او هبة او صلحا فلا شفعة ولو كان بعض
الدار وقفا وبعضها طلقا فبيع الطلق لم يكن للموقوف عليه شفعة ولو كان واحدا لانه ليس مالكا
للرقبة على الخصوص وقال المرتضى رحمه الله تثبت الشفعة **المقصد الثاني في الشفيع** وهو كل شريك بحصة مشاعة
قادر على الثمن ويشترط فيه الاسلام اذا كان المشتري مسلما فلا تثبت الشفعة بالجوار ولا فيما قسم و
ميز الا مع الشركة في طريقه او نهره وتثبت بين شريكين وهل تثبت لما زاد عن شفيع واحد فيه اقوال احدها
نعم تثبت مطلقا على عدد الرؤوس والثاني تثبت في الارض مع الكثرة ولا تثبت في العبد الا
لواحد والثالث لا تثبت في شيء مع الزيادة عن الواحد وهو اظهر وتبطل الشفعة بعجز الشفيع عن
الثمن وبالمماطلة وكذا لو هرب ولو ادعى غيبة الثمن اجل ثلاثة ايام فان لم يحضره بطلت شفعته فان
ذكر ان المال في بلد آخر اجل بمقدار وصوله اليه وزيادة ثلاثة ايام ما لم يتضرر المشتري وتثبت للغائب
والسفيه وكذا للمجنون والصبي ويتولى الاخذ وليهما مع الغبطة ولو ترك الولي المطالبة فبلغ الصبي

ضمن وان لم يكن يده عليها ولو كان صاحب القدر مفرطا مثل ان يجعل قدره في الطريق كسرت القدر عنها ولا ضمان ولو كسرها

ان لم يكن من اخراجها تفريط ولم يكن المالك معها وكان القدر فوات ضمنها كسرت وضمن صاحب الدابة لانه لمصلحته

التاسعة قال الشيخ رحمه الله اذا خشي على حائط جاز ان يستند بجذع بغير اذن مالك الجذع مدعيا الاجماع

وفي دعوى الاجماع نظر العاشرة اذا جنى العبد المغصوب عمدا فقتل ضمن الغاصب قيمته وان طلب ولي الدم الدية

لزم الغاصب اقل الامرين من قيمته ودية الجناية وان وجبت قصاصا فيما دون النفس واقتص منه ضمن الغاصب

الارش وان عفا على مال ضمن الغاصب اقل الامرين الحادي عشر اذا نقل المغصوب الى غير بلد الغصب

لزمه اعادته ولو طلب المالك اجرة عن اعادته لم يلزم الغاصب لان الحق هو النقل ولو رضي المالك به هناك لم يكن

للغاصب قهره على الاعادة النوع الثاني في مسائل النزاع وهي ست الاولى اذا تلف المغصوب واختلفا في

القيمة فالقول قول المالك مع يمينه وهو قول الاكثر وقيل قول الغاصب وهو اشبه اما لو ادعى ما يعلم

كذبه فيه مثل ان يقول ثمن الجارية حبة او درهم لم يقبل الثانية اذا تلف وادعى المالك صفة

يزيد بها الثمن كمعرفة الصنعة فالقول قول الغاصب مع يمينه لان الاصل يشهد له اما لو ادعى الغاصب عيبا

كالعور وشبهه وانكر المالك فالقول قوله مع يمينه لان الاصل الصحة سواء كان المغصوب

موجودا او معدوما الثالثة اذا باع الغاصب شيئا ثم انتقل اليه بسبب صحيح فقال للمشتري بعتك ما لا

املك واقام بينة هل تسمع بينته قيل لا لانه مكذب لها بمباشرة البيع وقيل ان اقتصر على لفظ البيع ولم يضم اليه من

الالفاظ ما يتضمن ادعاء الملكية قبلت والا ردت الرابعة اذا مات العبد فقال الغاصب رددته قبل موته وقال

المالك بعد موته فالقول قول المالك مع يمينه وقال في الخلاف ولو عملنا هنا بالقرعة كان جائزا الخامسة

اذا اختلفا في تلف المغصوب فالقول قول الغاصب مع يمينه فاذا حلف طالب المالك بالقيمة لتعذر العين السادسة اذا اختلفا فيما على

العبد من ثوب او خاتم فالقول قول الغاصب مع يمينه لان يده على الجميع

كتاب الشفعة

وهي استحقاق احد الشريكين حصة شريكه بسبب انتقالها بالبيع والنظر في ذلك يستدعي خمسة مقاصد الاول ما تثبت فيه الشفعة وتثبت

في الارضين كالمساكن والعراص والبساتين اجماعا وهل تثبت فيما ينقل كالثياب والالات

والسفن والحيوان قيل نعم دفعا لكلفة القسمة واستنادا الى رواية يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله

وأن يعفوا وأن يأخذ الربع أو النصف أو ثلاثة الأرباع وليس للتبعيض مع الشفيع بشفعته لأن انتقال الملك
إليهم دفعة فيتساوون والأخذ اللاحق منه ولو باع الشريك حصته من ثلاثة دفعة فعفو شفعا فإن للشفيع أخذ
الكل وأن يعفو وأن يأخذ من البعض فإن أخذ من الأول لم يشاركه الثاني والثالث وكذا لو أخذ من الأول والثاني لم
يشاركه الثالث ولو عفا عن الأول وأخذ من الثاني شاركه الأول وكذا لو أخذ من الثالث شاركه الأول والثاني
لاستقرار ملكهما بالعفو **التاسع** لو باع أحد الحاضرين ولهما شريكان غائبان فالشفعة للحاضر في
الحال إذ ليس غيره فإذا أخذ وقدم أحد الغائبين شاركه فيما أخذ الحاضر بالسوية ولو قدم الآخر شاركهما
فيما أخذا فيكون له ثلث ما حصل لكل واحد منهما **العاشر** لو كانت الدار بين أخوين فمات أحدهما عن
ورثة اثنين فباع أحد الوارثين كانت الشفعة بين العم وابن الأخ لتساويهما في الاستحقاق وكذا لو كانت
تمامه **المقصد الثالث** في كيفية الأخذ يستحق الشفيع الأخذ بالعقد وانقضاء الخيار لأنه
وقت اللزوم وقيل بنفس العقد وإن لم ينقض الخيار بناء على أن الانتقال يحصل بالعقد وهو أما لو كان الخيار
للمشتري خاصة فإنه يستحق بنفس العقد لتحقق الانتقال وليس للشفيع تبعيض حقه بل يأخذ الجميع أو
يدع ويأخذ بالثمن الذي وقع عليه العقد وإن كانت قيمة الشقص أكثر أو أقل ولا يلزمه ما يغرم المشتري
من دلالة وكتابة ونحو ذلك من المؤن ولو زاد المشتري في الثمن بعد العقد وانقضاء الخيار لم تلزم الزيادة وكانت
لا يجب على الشفيع دفعها ولو كانت الزيادة في زمان الخيار قال الشيخ تلحق بالعقد لأنها من زمان العقد
وهو يشكل على القول بانتقال الملك بالعقد وكذا لو حط البائع من الثمن لم يلحق بالعقد ولا يلزم المشتري دفع
الشقص بالعقد إلى الشفيع بل يسلم الثمن الذي وقع عليه العقد أو اشترى شقصا وعرضا في صفقة أخذ الشقص
بحصته من الثمن ولا يثبت للمشتري خيار لأن تبعيض الصفقة حصل في ملك المشتري ويدفع إليه
مثل الثمن إن كان مثليا كالذهب والفضة وإن لم يكن له مثل كالحيوان والثوب
والجوهر فقيل يسقط لتعذر المثلية ولرواية علي بن رئاب عن أبي عبد الله عليه السلام وقيل يأخذ
بقيمة العرض وقت العقد وهو أشبه وإذا علم بالشفعة فله المطالبة في الحال فإن أخر لغير عذر
ساقر الطلب عن التوكيل فيه لم تبطل شفعته وكذا لو توهم كثرة الثمن فبان قليلا

وافاق المجنون فله الاخذ لان التاخير لعذر ولو لم يكن في الاخذ غبطة فاخذ الولي لم يصح وتثبت الشفعة
للكافر على مثله ولا تثبت له على المسلم ولو اشتراه من ذمي وتثبت للمسلم على المسلم والكافر واذا باع الاب او الجد عن
اليتيم شقصه المشترك معه جاز ان يشفعه وكذا الوصي وفيه تردد لانه لا يؤمن عن بيع ماله من نفسه وهذا المعنى لو
قال الشيخ لا لمكان التهمة ولو قيل بالجواز كان اشبه كالوكيل وللمكاتب الاخذ بالشفعة ولا اعتراض للمولى عليه
ولو ابتاع العامل في القراض شقصا وصاحب المال شفيعه فقد ملكه بالشراء لا بالشفعة ولا اعتراض للعامل
ان لم يكن ظهر ربح وله المطالبة باجرة عمله **فروع** على القول بثبوت الشفعة مع كثرة الشفعاء وهي عشرة
الاول لو كان الشفعاء اربعة فباع احدهم وعفا الآخر فللآخرين اخذ المبيع ولو اقتصرا على اخذ حقهما
لم يكن لهما لان الشفعة لازالة الضرر وباخذ البعض يتأكد ولو كان الشفعاء غيبا فالشفعة لهم فاذا حضر
واحد وطالب فاما ان ياخذ الجميع او يترك لانه لا شفيع الآن غيره ولو حضر آخر من الآخر اخذ النصف او ترك فان
حضر الثالث اخذ الثلث او ترك وان حضر الرابع اخذ الربع او ترك **الفرع الثاني** لو امتنع الحاضر او
عفا لم تبطل الشفعة وكان للغائب اخذ الجميع وكذا لو امتنع ثلاثة او عفوا كانت الشفعة باجمعها للرابع
الفرع الثالث اذا حضر احد الشركاء فاخذ بالشفعة وقاسم ثم حضر الآخر وطالب فسخ القسمة وشارك
الاول وكذا لو رد الشفيع الاول بعيب ثم حضر الآخر كان له الاخذ لان الرد كالعفو **الفرع الرابع**
لو استغلها الاول ثم حضر الثاني شاركه في الشقص دون الغلة **الخامس** لو قال الحاضر لا آخذ حتى يحضر
الغائب لم تبطل شفعته لان التاخير لغرض لا يتضمن الترك وفيه تردد **السادس** لو اخذ الحاضر ودفع
الثمن ثم حضر الغائب فشاركه ودفع اليه النصف مما دفع الى البائع ثم خرج الشقص مستحقا كان دركه على المشتري
دون الشفيع الاول لانه كالنائب عنه في الاخذ **السابع** لو كانت الدار بين ثلاثة فباع احدهم
من شريكه استحق الشفعة الثالث دون المشتري لانه لا يستحق شيئا على نفسه وقيل يكون بينهما
ولعله اقرب **الثامن** لو باع اثنان من ثلاثة صفقة فللشفيع اخذ الجميع وان ياخذ من اثنين
ومن احدهما لان هذه الصفقة بمنزلة عقود متعددة ولو كان البائع واحدا من اثنين كان له ان ياخذ
منهما ومن احدهما ولو باع اثنان من اثنين كان ذلك بمنزلة عقود اربعة فللشفيع ان ياخذ الكل وان

للشفيع قبل التاخير قال الشيخ رحمه الله الطلب للشفيع لانه بحكم الشفعة والاشبه اختصاص هذا الحكم
بالبيع ولو باع شقصين من دارين فان كان الشفيع واحدا فاخذهما او ترك جاز وكذا ان اخذ احدهما
او عفا عن شفعته من الآخر وليس كذا لو عفا عن بعض شفعته من الدار الواحدة ولو بان الثمن مستحقا فان كان الشراء
بالعين فلا شفعة لتحقق البطلان وان كان في الذمة ثبت الشفعة لثبوت الابتياع ولو دفع الشفيع الثمن فبان مستحقا
لم تبطل شفعته على التقديرين ولو ظهر في المبيع عيب فاخذ المشتري ارشه اخذه الشفيع بما بعد الارش وان امسكه
المشتري معيبا ولم يطالب بالارش اخذه الشفيع بالثمن او ترك **مسائل ست الاولى** لو قال اشتريت
النصف بمائة فترك ثم بان انه اشترى الربع بخمسين لم تبطل الشفعة وكذا لو قال اشتريت الربع
بخمسين فترك ثم بان انه اشترى النصف بمائة لم تبطل شفعته لانه قد لا يكون معه الثمن
الزائد وقد لا يرغب في المبيع الناقص **الثانية** اذا بلغه البيع فقال اخذت بالشفعة
فان كان عالما بالثمن صح وان كان جاهلا لم يصح ولو قال اخذت بالثمن بالغا ما بلغ لم يصح
مع الجهالة تفصيا من الغرر **الثالثة** يجب تسليم الثمن اولا فان امتنع الشفيع لم يجب على المشتري
التسليم حتى يقبض **الرابعة** لو بلغه ان المشتري اثنان فترك فبان واحدا او واحد فبان اثنين
او بلغه انه اشترى لنفسه فبان لغيره او بالعكس لم تبطل الشفعة لاختلاف الغرض في ذلك **الخامسة**
اذا كانت الارض مشغولة بزرع يجب تبقيته فالشفيع بالخيار بين الاخذ بالشفعة في الحال وبين الصبر
حتى يحصد لان له في ذلك غرضا وهو الانتفاع بالمال وتعذر الانتفاع بالارض المشغولة وفي جواز
التاخير مع بقاء الشفعة تردد **السادسة** اذا سأل البائع الشفيع الاقالة فاقاله لم تصح لانها انما تصح
بين المتعاقدين

المقصد الرابع في لواحق الاخذ بالشفعة

وفيه مسائل **الاولى** اذا اشترى
بثمن مؤجل قال في المبسوط للشفيع اخذه بالثمن عاجلا او التاخير واخذه بالثمن في محله وفي النهاية يأخذه عاجلا
ويكون الثمن عليه ويلزم كفيلا بالمال ان لم يكن مليا وهو اشبه **الثانية** قال المفيد رحمه الله
والمرتضى قدس الله روحه الشفعة تورث وقال الشيخ رحمه الله لا تورث تعويلا على رواية طلحة بن
زيد وهو بتري والاول اشبه تمسكا بعموم الاية **الثالثة** تورث كالمال فلو ترك زوجة وولدا

او لنعم او ذهبًا فبان فضة او حيوانا فبان قماشًا وكذا لو كان محبوسًا بحق هو عاجز عنه وعجز عن
الوكالة وتجب المبادرة الى المطالبة عند العلم لكن على ما جرت العادة به غير متجاوز عادته في مشيه
ولو كان متشاغلا بعبادة واجبة او مندوبة لم يجب عليه قطعها وجاز الصبر حتى يتمها وكذا لو دخل
عليه وقت الصلاة صبر حتى يتطهر ويصلي متأنيا ولو علم بالشفعة مسافرا فان قدر على السعي
او التوكيل فاهمل بطلت شفعته ولو عجز عنهما لم تسقط وان لم يشهد بالمطالبة ولا يسقط
بتقايل المتبايعين لان الاستحقاق حصل بالعقد فليس للمتبايعين اسقاطه والدرك باق على المشتري
نعم لو رضي بالبيع ثم تقايلا لم يكن له شفعة لانها فسخ وليست بيعًا ولو باع المشتري كان للشفيع فسخ
البيع والاخذ من المشتري الاول وله ان يأخذ من الثاني وكذا لو وقفه المشتري او جعله مسجدا
فللشفيع ازالة ذلك واخذه بالشفعة ثم يأخذ الشفيع من المشتري ودركه عليه ولا يأخذ من البائع لكن
لو طالب والشقص في يد البائع قيل له خذ من البائع او دع ولا يكلف المشتري القبض من
البائع مع امتناعه وان التمس ذلك الشفيع ويقوم قبض الشفيع مقام قبضه ويكون الدرك
مع ذلك على المشتري وليس للشفيع فسخ البيع والاخذ من البائع ولو نوى الفسخ والاخذ من البائع لم يصح ولو
انهدم المبيع او عاب فان كان بغير فعل المشتري او بفعله قبل مطالبة الشفيع فهو بالخيار
بين الاخذ بكل الثمن والترك والانقاض للشفيع باقية كانت في المبيع او منقولة عنه لان
لها نصيبا من الثمن وان كان العيب بفعل المشتري بعد المطالبة ضمنها المشتري وقيل لا يضمنها لانه
لا يملك بنفس المطالبة بل بالاخذ والاول اشبه ولو غرس المشتري او بنى فطالب الشفيع بحقه
فان رضي المشتري بقلع غراسه او بنائه فله ذلك ولا يجب اصلاح الارض وللشفيع ان يأخذ بكل
الثمن او يدع وان امتنع المشتري من الازالة كان الشفيع مخيرا بين ازالته ودفع الارش وبين بذل
قيمة الغراس والبناء ويكون له مع رضا المشتري وبين النزول عن الشفعة واذا زاد ما يدخل في الشفعة
تبعًا كالودي المبتاع مع الارض فيصير نخلا او الغرس من الشجر فيعظم فالزيادة للشفيع
اما النماء المنفصل كسكنى الدار وثمرة النخل فهو للمشتري ولو حمل النخل بعد الابتياع فاخذ الشفيع

كالا انه الثمن الذى اقتضاه العقد ولو كان الشقص في يد المشترى فرد البائع الثمن بالعيب ... الشفيع
لان حقه اسبق وياخذه بقيمة الثمن لانه الذى اقتضاه العقد وللبائع قيمة الشقص وان ادى عن قيمة
الثمن ولو حدث عند البائع ما يمنع رد الثمن بعيب بالارش على المشترى ولا يرجع على الشفيع بالارش ان كان اخذ
بقيمة العوض الصحيح **العاشرة** لو كانت دار لحاضر وغائب فحصة الغائب في يد آخر فباع الحصة وادعى ان ذلك
باذن الغائب قال في فتح ثبتت الشفعة ولعل المنع اشبه لان الشفعة تابعة لثبوت البيع فلو قضى بها وحضر الغائب
فان صدق فذاك وان انكر فالقول قوله مع يمينه وينتزع الشقص وله اجرته من حين قبضه الى حين رده ويتخير
بالاجرة على البائع ان شاء لانه سبب الاتلاف وعلى الشفيع لانه المباشر للاتلاف فان رجع على مدعي الوكالة
لم يرجع الوكيل على الشفيع وان رجع على الشفيع رجع الشفيع على الوكيل لانه غره وفيه قول آخر وهذا اشبه
ولو اشترى شقصا بمائة ودفع اليه عرضا يساوى عشرة لزم الشفيع تسليم مائة او بدلها لانه ياخذ
بما تضمنه العقد **ومن اللواحق** البحث فيما تبطل به وتبطل الشفعة بترك المطالبة مع علمه وقدرته
العقد وقيل لا تبطل الا ان يصرح بالاسقاط ولو تطاولت المدة والاول اظهر ولو نزل عن الشفعة
قبل البيع لم تبطل مع البيع لانه اسقاط ما لم يثبت وفيه تردد وكذا لو شهد على البيع او بارك للمشترى
او للبائع او اذن للمشترى او للبائع او اذن المشترى في الابتياع فيه التردد لان ذلك ليس بابلغ من الاسقاط
قبل البيع ولو بلغه البيع بما يمكن اثباته به كالتواتر او شهادة شاهدى عدل فلم يطالب وقال لم اصدق بطلت
شفعته ولم يقبل عذره ولو اخبره صبى او فاسق لم تبطل وصدق وكذا لو اخبره واحد عدل لم تبطل
وقيل عذره لان الواحد ليس حجة ولو جهلا قدر الثمن بطلت الشفعة لتعذر تسليم الثمن ولو كان المبيع في بلد
ناء فاخر المطالبة توقعا للوصول بطلت الشفعة ولو كان البيع في بلد ناء واخر المطالبة توقعا للوصول بطلت
الشفعة ولو بان الثمن مستحقا بطلت الشفعة لبطلان العقد وكذا لو تصادق الشفيع والمشترى على غصبية
الثمن او اقر الشفيع بغصبيته منع من المطالبة وكذا لو تلف الثمن المعين قبل قبضه لتحقق البطلان على تردد في هذا
ومن حيل الاسقاط ان يبيع بزيادة عن الثمن ويدفع بالثمن عوضا قليلا فان اخذ الشفيع لزمه الثمن الذى
تضمنه العقد وكذا لو باع بثمن ثم قبض بعضا وابراه من الباقى وكذا لو نقل الشقص بغير بيع كالهبة او الصلح

فلو وجب الثمن وللولد النماء ولو عفا احد الوراث عن نصيبه لم تسقط وكان لمن لم يعف ان ياخذ
الجميع وفيه تردد ضعيف **الرابعة** اذا باع الشفيع نصيبه بعد العلم بالشفعة قال الشيخ سقطت
شفعته لان الاستحقاق بسبب النصيب اما لو باع قبل العلم لم تسقط لان الاستحقاق سابق على البيع
ولو قيل ليس له الاخذ في الصورتين كان حسنا **تفريع** على قوله رحمه الله لو باع الشريك وشرط
الخيار للمشتري ثم باع الشفيع نصيبه قال الشيخ الشفعة للمشتري الاول لان الانتقال يتحقق بالعقد ولو كان
الخيار للبائع او لهما فالشفعة للبائع الاول بناء على ان الانتقال لا يحصل الا بانقضاء الخيار
الخامسة لو باع شقصا في مرض الموت من وارث وحابى فيه فان خرج من الثلث صح وكان للشريك
اخذه بالشفعة وان لم يخرج صح منه ما قابل الثمن وما احتمله الثلث من المحاباة ان لم يجز الورثة وقيل يمضي
في الجميع من الاصل واخذه الشفيع بناء على ان منجزات المريض ماضية من الاصل **السادس** اذا صالح
الشفيع على ترك الشفعة صح وبطلت الشفعة لانه حق مالي فينفذ فيه الصلح **السابعة** اذا
باع شقصا وضمن الشفيع الدرك عن البائع او عن المشتري او شرط المتبايعان الخيار للشفيع لم تسقط
بذلك الشفعة وكذا لو كان وكيلا لاحدهما وفيه تردد لما فيه من امارة الرضا بالبيع **الثامنة** اذا
اخذ بالشفعة فوجد فيه عيبا سابقا على البيع فان كان الشفيع والمشتري عالمين فلا خيار لاحدهما وان كانا
جاهلين فان رده الشفيع كان للمشتري الخيار في الرد والارش وان اختار الاخذ لم يكن للمشتري الفسخ لخروج الشقص
عن يده وقال الشيخ ليس للمشتري المطالبة بالارش ولو قيل له الارش كان حسنا وكذا لو علم الشفيع
بالعيب دون المشتري ولو علم المشتري دون الشفيع كان للشفيع الرد **التاسعة** اذا باع
الشقص بعوض معين لا مثل له كالعبد فان قلنا لا شفعة فلا بحث وان اوجبنا الشفعة بالقيمة فاخذه
الشفيع وظهر في الثمن عيب كان للبائع رده والمطالبة بقيمة الشقص اذ الوجب ثمنه عنده
ما يمنع الرد ولا يرتجع الشقص لان الفسخ المتعقب للبيع الصحيح لا يبطل الشفعة ولو عاد الشقص الى المشتري
بملك مستانف كالهبة او الميراث لم يرده على البائع ولو طلبه البائع لم يجب على المشتري اجابته
ولو كانت قيمة الشقص والحال هذه اقل من قيمة العبد هل يرجع الشفيع بالتفاوت فيه تردد والاشبه

كتاب احياء الموات

والنظر في اطراف اربعة الاول فالقول قوله ولا يمين عليه الا ان يدعى عليه العلم
في الارضين وهي اما عامرة واما موات فالعامر ملك لمالكه لا يجوز التصرف فيه الا باذنه وكذا ما به صلاح
العامر كالطريق والشرب والقناة ويستوي في ذلك ما كان من بلاد الاسلام وما كان من بلاد الشرك
غير ان ما في بلاد الاسلام لا يغنم وما في بلاد الشرك يملك بالغلبة عليه **واما الموات**
فهو الذي لا ينتفع به لعطلته اما لانقطاع الماء عنه او لاستيلاء الماء عليه او لاستيجامه او غير
ذلك من موانع الانتفاع فهو للامام لا يملكه احد وان احياه ما لم ياذن له الامام واذنه
شرط فمتى اذن ملكه المحيي له اذا كان مسلما ولا يملكه الكافر ولو قيل يملكه مع اذن الامام
كان حسنا والارض المفتوحة عنوة للمسلمين قاطبة لا يملك احد رقبتها ولا يصح بيعها ولا
رهنها ولو ماتت لم يصح احياؤها لان المالك لها معروف وهو المسلمون قاطبة وما كان
منها مواتا وقت الفتح فهو للامام وكذا كل ارض لم يجر عليها ملك لمسلم وكل ارض جرى عليها ملك
لمسلم فهي له او لورثته بعده وان لم يكن لها مالك معروف فهي للامام ولا يجوز احياؤها
الا باذنه ولو بادر مبادر فاحياها من دون اذنه لم يملك وان كان الامام غائبا كان المحيي احق بها ما دام
قائما بعمارتها ولو تركها فبادت آثارها فاحياها غيره ملكها ومع ظهور الامام يكون له رفع يده عنها
وما هو بقرب العامر من الموات يصح احياؤه اذا لم يكن له مرفقا للعامر ولا حريما ويشترط في التملك
بالاحياء **شروط خمسة الاول** ان لا يكون عليها يد لمسلم فان ذلك يمنع من
مباشرة الاحياء لغير المتصرف **الثاني** ان لا تكون حريما لعامر كالطريق والشرب وحريم البئر و
الحائط وحد الطريق لمن ابتكر ما يحتاج اليه في الارض المباحة خمس اذرع وقيل سبع اذرع
فالثابت على هذا المقدار وحريم الشرب بمقدار مطرح ترابه والمجاز على حافتيه ولو كان النهر في ملك
الغير فادعى الحريم قضي له به مع يمينه لانه يدعي ما يشهد به الظاهر وفيه تردد وحريم بئر المعطن اربعون ذراعا
وبئر الناضح ستون والعين الف ذراع في الارض الرخوة وفي الصلبة خمسمائة ذراع وقيل حد ذلك
ان لا يضر الثاني بالاول والاول اشهر وحريم الحائط في المباح مقدار مطرح ترابه نظرا الى مسا

ولو ادعى عليه الابتياع فصدقه وقال نسيت الثمن فالقول قوله مع يمينه فاذا حلف بطلت الشفعة اما لو قال
لا اعلم كمية الثمن لم يكن جوابا صحيحا وكلف جوابا غيره وقال الشيخ رد اليمين على الشفيع

المقصد الخامس في التنازع وفيه مسائل **الاولى** اذا اختلفا في الثمن ولا بينة فالقول قول المشتري مع يمينه لانه الذي ينتزع من يده
وان اقام احدهما بينة قضي بها ولا تقبل شهادة البائع لاحدهما ولو اقام كل منهما بينة حكم ببينة المشتري
وفيه احتمال القضاء ببينة الشفيع لانه الخارج ولو كان الاختلاف بين المتبايعين ولاحدهما بينة
حكم بها ولو كان لكل منهما بينة قال الشيخ الحكم فيهما بالقرعة وفيه اشكال لاختصاص القرعة بموضع الاشتباه
ولا اشتباه مع الفتوى بان القول قول البائع مع يمينه لبقاء السلعة فتكون البينة بينة المشتري واذا قضي بالثمن
تخير الشفيع في الاخذ بالثمن الذي [illegible] **الثانية** قال في الخلاف اذا ادعى انه باع نصيبه من اجنبي فانكر
الاجنبي قضي بالشفعة للشريك بظاهر الاقرار وفيه تردد من حيث وقوف الشفعة على ثبوت
الابتياع ولعل الاول اشبه **الثالثة** اذا ادعى ان شريكه ابتاع بعده فانكر فالقول قول المنكر مع يمينه
فان حلف انه لا يستحق عليه شفعة جاز ولا يكلف اليمين انه لم يشتر بعده ولو قال كل منهما انا اسبق على
الشفعة فكل منهما مدع ومع عدم البينة يحلف كل منهما لصاحبه وتثبت الدار بينهما ولو كان لاحدهما بينة بالشراء
مطلقا لم يحكم بها اذ لا فائدة فيها ولو شهدت لاحدهما بالتقدم على صاحبه قضي بها ولو كان لهما بينتان بالابتياع
مطلقا او في تاريخ واحد فلا ترجيح ولو شهدت بينة كل واحد منهما بالتقدم قيل يستعمل القرعة وقيل
سقطتا والملك على الشركة **الرابعة** اذا ادعى الابتياع وزعم الشريك انه ورث واقاما البينة قال الشيخ يقرع
بينهما لتحقق التعارض ولو ادعى الشريك الايداع قدمت بينة الشفيع لان الايداع لا ينافي الابتياع ولو شهدت
بالابتياع مطلقا ولو شهدت الاخرى ان المودع اودعه ما هو ملكه في تاريخ متاخر قال الشيخ قدمت بينة
الايداع لانها انفردت بالملك ويكاتب المودع فان صدق قضي ببينة وسقطت الشفعة وان انكر قضي
ببينة الشفيع ولو شهدت بينة الشفيع ان البائع باع وهو ملكه وشهدت بينة الايداع
مطلقا قضي ببينة الشفيع ولم يراسل المودع لانه لا معنى للمراسلة هنا
الخامسة اذا تصادق البائع والمشتري ان الثمن غصب وانكر الشفيع فالقول

للعمارة فان العادة قاضية بتسمية ذلك كله احياء لانه اخرجها بذلك الى الانتفاع الذي هو ضد الموات وفيها
الا ان من يسمي التحجير احياء وهو بعيد **الطرف الثالث في المنافع المشتركة وهي الطرق والمساجد**
والوقوف المطلقة كالمدارس والمساكن اما الطرق ففائدتها الاستطراق والناس فيها شرع فلا
الانتفاع فيها بغيره الا ما لا يفوت به منفعة الاستطراق كالجلوس غير المضر بالمارة واذا قام بطل حقه
ولو عاد بعد ان سبق الى مقعده ولم يكن له الدفع اما لو قام قبل استيفاء غرضه لحاجة ينوي معها العود
فبل كان احق بمكانه **ولو جلس للبيع او الشراء فالوجه المنع الا في المواضع المتسعة كالرحاب نظرا الى العادة ولو كان**
كذلك فقام ورحله باق فهو احق به ولو رفعه ناويا للعود فعاد قيل كان احق به لئلا يتفرق معاملوه
فيستضر وقيل يبطل حقه اذ لا سبب للاختصاص وهو اولى وليس للسلطان ان يقطع ذلك لانه لا يحيى
ولا يحجر واما المسجد فمن سبق الى مكان منه فهو احق به ما دام جالسا فلو قام مفارقا بطل حقه
ولو عاد فان قام ناويا للعود فان كان رحله باقيا فيه فهو احق به والا كان هو وغيره سواء **وقيل ان قام**
لتجديد طهارة او ازالة نجاسة وما اشبهه لم يبطل حقه ولو استبق اثنان فتوافيا فان امكن الاجتماع جاز والا
اقرع بينهما واما المدارس والربط فمن سكن بيتا ممن له السكنى فهو احق به وان تطاولت
المدة ما لم يشترط الواقف امدا فيلزمه الخروج عند انقضائه ولو اشترط مع السكنى التشاغل
بالعلم فاهمل الزمه الخروج وان استمر على الشرائط لم يجز ازعاجه وله ان يمنع من يساكنه ما دام متصفا
بما يبيح السكنى ولو فارق لغير عذر بطل حقه ولعذر قيل هو اولى عند العود وفيه تردد ولعل الاقرب سقوط الاولوية الطرف
الرابع في المعادن الظاهرة وهي التي لا تفتقر الى اظهار كالملح والنفط والقار لا تملك بالاحياء ولا يختص بها
المحجر وفي جواز اقطاع السلطان المعادن والمياه تردد وكذا في اختصاص المقطع بها ومن سبق اليها فله اخذ حاجته ولو تسابق
اثنان فالسابق اولى ولو توافيا وامكن ان ياخذ كل منهما بغيته فلا كلام والا اقرع بينهما مع التعاسر وقيل يقسم
بينهما وهو حسن ومن فروعه انه ليس يختص المعادن بالامام فهي عنده من الانفال وعلى هذا لا يملك ما ظهر منها ولا
ما بطن او صحيحه لا يملكها بالاحياء لم يصح قوله لاشتراط اذن الامام وكل ذلك لم يثبت **ولو كان الى جانب المملحة ارض**
موات اذا حفرها وساق اليها الماء صارت ملحا صح ملكها بالاحياء واختص بها المحجر ولو اقطعها

الحاجة لو استهدم وقيل للدار مقدار مطرح ترابها ومصب ميابها ومسلك الدخول والخروج وكل ذلك
لما يثبت له حريم اذا ابتكر في الموات اما ما يعمر في الاملاك المعمورة فلا **فرع** لو احيا ايضا وغرس
في جانبها غرسا يتررا اغصانه الى المباح او تسري عروقه اليه لم يكن لغيره احياؤها ولو حاول الاحياء كان
للغارس منعه **الشرط الثالث** ان لا يسميه الشرع مشعرا للعبادة كعرفة ومنى والمشعر فان الشرع دل
على اختصاصها موطنا للعبادة فالتعرض لتملكها تفويت لتلك المصلحة اما لو عمر فيها ما لا يضر ولا يؤدي
الى ضيقها عما يحتاج اليه المتعبدون كالثلم امنع منه **الرابع** ان لا يكون مما اقطعه امام الاصل ولو كان
مواتا خاليا من تحجير كما اقطع النبي عليه السلام الدور وارضا بحضرموت وحضر فرس الزبير فانه يفيد
اختصاصا مانعا من المزاحمة فلا يصح رفع هذا الاختصاص بالاحياء **الخامس** ان لا يسبق اليه
سابق بالتحجير فان التحجير يفيد اولوية لا ملكا للرقبة وان ملك التصرف حتى لو هجم عليه من يروم الاحياء كان له
منعه ولو قاهره فاحياها لم يملك والتحجير هو ان ينصب عليها المزٰ او يحوطها بحائط ولو اقتصر على التحجير واهمل
العمارة اجبره الامام على احد الامرين اما الاحياء واما التخلية بينها وبين غيره ولو امتنع اخرجها السلطان
من يده لئلا يعطلها ولو بادر اليها من احياها لم يصح ما لم يرفع السلطان يده او ياذن في الاحياء وللنبي عليه السلام
ان يحمي لنفسه ولغيره من المصالح كالحمى لنعم الصدقة وكذا عندنا الامام الاصل وليس لغيرهما من المسلمين
ان يحمي فلو احياه محي لم يملكه ما دام الحمى مستمرا وما حماه النبي عليه السلام او الامام لمصلحة فزالت
جاز نقضه وقيل ما يحميه النبي عليه السلام خاصة لا يجوز نقضه لان حماه كالنص **الطرف**
الثاني في كيفية الاحياء والمرجع فيه الى العرف لعدم التنصيص شرعا ولغة وقد عرفت انه اذا قصد
سكنى ارض فاحاط ولو بخشب او قصب وسقف مما يمكن سكناه يسمى احياء وكذا لو قصد الحظيرة
فاقتصر على الحائط من دون السقف وليس تعليق الباب شرطا ولو قصد الزراعة كفى في تملكها التحجير
بمرز او مسناة وسوق الماء اليها بساقية او ما شابهها ولا يشترط حراثتها ولا زراعتها لان ذلك
انتفاع كالسكنى ولو غرس ارضا فنبت فيها الغرس وساق اليها الماء تحقق الاحياء وكذا
لو كانت مستاجمة فعضد شجرها واصلحها وكذا لو قطع عنها المياه الغالبة وهيأها للعمارة

عن دفع ضرورته ولو كان له اب او جد او ام اجبر الموجود منهم على اخذه وكذا لو سبق اليه ملتقط ثم نبذه فاخذه آخر الزم الاول اخذه ولو التقط مملوكاً ذكراً او انثى لزمه حفظه وايصاله الى صاحبه ولو ابق منه او ضاع من غير تفريط لم يضمن ولو كان بتفريط ضمن ولو اختلفا في التفريط ولا بينة فالقول قول الملتقط مع يمينه ولو انفق عليه باعه في النفقة اذا تعذر استيفاؤها **الثاني** في الملتقط ويراعى فيه البلوغ والعقل والحرية فلا حكم لالتقاط الصبي ولا المجنون ولا العبد لانه مشغول باستيلاء المولى على منافعه ولو اذن له المولى صح كما لو اخذه المولى ودفعه اليه وهل يراعى فيه الاسلام قيل نعم لانه لا سبيل للكافر على الملتقط المحكوم باسلامه ظاهراً ولانه لا يؤمن مخادعته عن الدين ولو كان الملتقط فاسقاً قيل ينتزعه الحاكم من يده ويدفعه الى عدل لان حضانته استئمان ولا امانة للفاسق والاشبه انه لا ينتزع ولو التقطه بدوي لا استقرار له في موضع التقاطه او حضري يريد السفر به قيل ينتزع من يده لما لا يؤمن من ضياع نسبه فانه انما يطلب في موضع التقاطه والوجه الجواز ولا ولاء للملتقط عليه بل هو سائبة يتولى من شاء واذا وجد الملتقط سلطاناً ينفق عليه استعان به والا استعان بالمسلمين وبذل النفقة عليهم واجب على الكفاية لانه دفع ضرورة مع التمكن وفيه تردد فان تعذر الامران انفق عليه الملتقط ورجع بما انفق اذا ايسر اذا نوى الرجوع ولو انفق مع امكان الاستعانة بغيره او تبرع لم يرجع **الثالث** في احكامه وهي مسائل **الاولى** قال الشيخ رحمه الله اخذ اللقيط واجب على الكفاية لانه تعاون على البر ولانه دفع ضرورة المضطر والوجه الاستحباب **الثانية** اللقيط يملك كالكبير ويده دالة على الملك كيد البالغ لان له اهلية التملك فاذا وجد عليه ثوب قضي له به وكذا ما يوجد تحته او فوقه وكذا ما يكون مشدوداً في ثيابه ولو كان على دابة او جمل او وجد في خيمة او فسطاط قضي له بذلك وبما في الخيمة والفسطاط وكذا لو وجد في دار لا مالك لها وفيما يوجد بين يديه او الى جانبه تردد اشبهه انه لا يقضى له وكذا البحث لو كان على دكة وعليها متاع وعدم القضاء له هنا اوضح خصوصاً اذا كان هناك يد متصرفة **الثالثة** لا يجب الاشهاد عند اخذ اللقيط لانه امانة فهو كالاستيداع

الامام صحّ والمعادن الباطنة وهي التي لا تظهر الا بالعمل كمعادن الذهب والفضة والنحاس فهي تملك بالاحياء ويجوز
للامام اقطاعها قبل ان تملك وحقيقة احيائها ان يبلغ نيلها ولو حجرها وهو ان يعمل فيها عملاً لا يبلغ
نيلها كان احق بها ولم يملكها ولو اهمل اجبر على اتمام العمل او رفع يده عنها ولو ذكر عذراً انظره السلطان
بقدر زواله ثم الزمه احد الامرين **فرع** لو احيا ارضاً فظهر فيها معدن ملكه تبعاً لها لانه من اجزائها واما
الماء فمن حفر بئراً في ملكه او في مباح ليملكها فقد اختص بها كالمحجر فاذا بلغ الماء فقد ملك البئر والماء ولم يجز لغيره
التخطي اليه ولو اخذ منه انسان شيئاً لم يملكه وكان عليه اعادته ويجوز بيعه كيلاً ووزناً ولا يجوز بيعه اجمع لتعذر تسليمه
لاختلاطه بما يستخلف ولو حفرها لا للتمليك بل للانتفاع فهو احق بها مدة مقامه عليها وقيل يجب عليه
بذل الفاضل من مائها عن حاجته وكذا قيل في ماء العين والنهر ولو قيل لا يجب كان حسناً واذا
فارق فمن سبق اليها فهو احق بالانتفاع بها **واما مياه العيون** والآبار والغيوث فالناس فيها سواء
ومن اغترف منها شيئاً بانائه او حازه في حوضه او مصنعه فقد ملكه **وهنا مسائل الاولى**
ما يفيضه النهر المملوك من الماء المباح قال الشيخ لا يملكه الحافر كما اذا جرى السيل الى ارض مملوكة بل الحافر اولى بمائه
من غيره لان يده عليه فاذا كان لجماعة فان وسعهم او تراضوا فيه فلا بحث وان تعاسروا قسم بينهم على
سعة الضياع ولو قيل يقسم على قدر انصبائهم من النهر كان حسناً **الثانية** اذا استجد جماعة نهراً
فالحفر بينهم فاذا وصلوا الى الماء ملكوه وكان بينهم على قدر النفقة على عمله
الثالثة اذا لم يف النهر المباح او سيل الوادي بسقي ما عليه دفعة بدئ بالاول وهو الذي
يلي فوهته فاطلق اليه للزرع الى الشراك وللشجر الى القدم وللنخل الى الساق ثم يرسل الى من دونه ولا يجب
ارساله قبل ذلك ولو ادى الى تلف الاخير **الرابعة** لو احيا انسان ارضاً ميتة على مثل هذا الوادي
لم يشارك السابقين وقسم له ما يفضل عن كفايتهم وفيه تردد

كتاب اللقطة

الملقوط اما انسان
او حيوان او غيرهما فالقسم الاول يسمى لقيطاً وملقوطاً ومنبوذاً والنظر فيه في ثلاثة مقاصد
الاول في اللقيط وهو كل صبي ضائع لا كافل له ولا ريب في تعلق الحكم بالتقاط الطفل غير المميز وسقوطه
في طرف البالغ العاقل وفي الطفل المميز تردد اشبهه جواز التقاطه لصغره وعجزه عن دفع

قول الملقوط في الزيادة ولو انكر الا الانفاق فالقول قول الملتقط ولو كان له مال فانكر اللقيط انفاقه

عليه فالقول قول الملتقط مع يمينه لانه امينه **الثانية** لو تشاح ملتقطان مع تساويهما

في الشرائط اقرع بينهما اذ لا رجحان فربما انتفع بالاشتراك ولو ترك احدهما للاخر صح ولم يفتقر

الى اذن الحاكم لان ميل الحضانة لا يتعدّهما **الثالثة** اذا التقطه اثنان كل واحد منهما لو انفرد

اقر في يده وان تشاحا فيه اقرع بينهما سواء كانا موسرين او احدهما حاضرين او احدهما وكذا ان كان

احد الملتقطين كافرا اذا كان اللقيط كافرا ولو وصف احدهما فيه علامة لم يحكم له **الرابعة**

اذا ادعى بنوته اثنان فان كان لاحدهما بينة حكم بها وان اقام كل واحد منهما بينة اقرع بينهما

وكذا لو لم يكن لاحدهما بينة ولو كان الملتقط احدهما فلا ترجيح باليد اذ لا حكم لها في النسب بخلاف

المال لان لليد فيه اثرا **الخامسة** اذا اختلف كافر ومسلم او حر وعبد في دعوى بنوته قال الشيخ

يرجح المسلم على الكافر والحر على العبد وفيه تردد **القسم الثاني** في الملتقط من الحيوان والنظر في المأخوذ

والاخذ والحكم اما **الاول** فهو كل حيوان مملوك ضائع اخذ ولا يد عليه ويسمى ضالة واخذه في صورة

الجواز مكروه الا حيث يتحقق التلف فانه طلق والاشهاد مستحب البعير لا يؤخذ ولو اخذه ضمنه

التهمة فالبعير لا يؤخذ اذا وجد في كلاء وماء او كان صحيحا لقوله عليه السلام خفه حذاؤه وكرشه سقاؤه

فلا تهجه فلو اخذه ضمنه ولا يبرأ الا بارساله ويبرأ لو سلمه الى صاحبه ولو فقده سلمه الى الحاكم لانه منصوب

للمصالح فان كان له حمى ارسله فيه والا باعه وحفظ ثمنه لصاحبه وكذا حكم الدابة وفي البقر والحمار

تردد اظهره المساواة لان ذلك فهو من يحوي الممتنع من اخذ البعير اما لو ترك البعير من جهد في غير كلاء وماء

جاز اخذه لانه كالتالف وملكه الاخذ ولا ضمان لانه كالمباح وكذا حكم الدابة والبقرة والحمار اذا

ترك من جهد في غير كلاء ولا ماء والشاة ان وجدت في الفلاة اخذها الواجد لانها لا تمتنع من صغير السباع

فهي معرضة للتلف والاخذ بالخيار ان شاء ملكها ويضمن على تردد وان شاء احتبسها امانة في يده لصاحبها

ولا ضمان وان شاء دفعها الى الحاكم ليحفظها او يبيعها او يوصل ثمنها الى المالك وفي حكمها كل ما لا يمتنع من

السباع كاطفال الابل والبقر والخيل والحمير على تردد ولا يؤخذ الغزلان ولا اليحامير اذا ملكا لانه ضالة

الرابعة اذا كان للمنبوذ مال فهو للملتقط في الانفاق عليه الى اذن الحاكم لانه ولاية له في
ماله فان بادر فانفق عليه منه ضمن لانه تصرف في مال الغير لا لضرورة ولو تعذر الحاكم جاز الانفاق
عليه ولا ضمان لتحقق الضرورة **الخامسة** الملقوط في دار الاسلام يحكم باسلامه ولو ملكها اهل
الكفر اذا كان فيها مسلم نظرا الى الاحتمال وان بعد تغليبا لحكم الاسلام وان لم يكن فيها مسلم
فهو رق وكذا ان وجد في دار الشرك ولا مستوطن هناك من المسلمين **السادسة** عاقلة
اللقيط الامام اذا لم يظهر له نسب ولم يتول احدا سواء جنى عمدا او خطأ ما دام صغيرا فاذا بلغ فهي
القصاص وفي خطائه الدية على الامام وفي شبيه العمد الدية في ماله ولو جني عليه وهو صغير
فان كانت على النفس فالدية ان كانت خطأ والقصاص ان كانت عمدا وان كانت على الطرف قال الشيخ
لا يقتص له ولا يؤخذ الدية لانه لا يدري مراده عند بلوغه فهو كالصبي لا يقتص له ابوه ولا الحاكم
ويؤخر حقه الى بلوغه ولو قيل بجواز استيفاء الولي الدية مع الغبطة ان كانت خطأ والقصاص ان كان
عمدا كان حسنا اذ لا معنى للتاخير مع وجود السبب ولا يتولى ذلك الملتقط اذ لا ولاية له في غير الحضانة
السابعة اذا بلغ فقذفه قاذف وقال انت رق فقال بل حر فالشيخ رحمه الله قولان احدهما لا حد
لان الحكم بالحرية غير متيقن بل على الظاهر وهو محتمل فيتحقق الاشتباه الموجب لسقوط الحد والثاني
عليه الحد تعويلا على الحكم بحريته ظاهرا والامور الشرعية منوطة بالظاهر فيثبت الحد كما يثبت
القصاص والاخير اشبه **الثامنة** يقبل اقرار اللقيط على نفسه بالرق اذا كان بالغا رشيدا
ولو لم تعرف حريته ولا كان مدعيا لها **التاسعة** اذا ادعى اجنبي بنوته قبل اذا كان ملتقطا ابا
وان لم تكن بينة لانه مجهول النسب فكان احق به حرا كان المدعي او عبدا مسلما او كافرا ولو كان اما
قيل لا يثبت نسبه الا مع التصديق كان حسنا ولا يحكم برقه ولا بكفره اذا وجد في دار الاسلام
وقيل يحكم بكفره ان اقام الكافر بينة ببنوته والا حكم باسلامه لمكان الدار وان لحق نسبه
بالكافر والاول اولى **ويلحق بذلك احكام النزاع** ومسائله خمس **الاولى** لو اختلفا
في الانفاق فالقول قول الملتقط مع يمينه في قدر المعروف فان ادعى الزيادة فالقول قول

صاحبها، ولا أن يتصدق بها، أو استبقاها أمانة، وليس له تملكها، ولو تصدق بعد الحول فكره المالك فيه قولان، أرجحهما أنه لا يضمن، لأنه أمانة وقد دفعها دفعاً مشروعاً، وإن وجدها في غير الحرم عرّفها حولاً إن كان مما يبقى كالثياب والأمتعة والأثمان، ثم هو مخيّر بين تملكها وعليه ضمانها، وبين الصدقة بها عن مالكها، ولو حضر المالك وكره الصدقة لزم الملتقط ضمانها إما مثلاً أو قيمة، وبين إبقائها في يد الملتقط أمانة لمالكها من غير ضمان، ولو كانت مما لا يبقى كالطعام قوّمه على نفسه وانتفع به، وإن شاء دفعه إلى الحاكم ولا ضمان، ولو كان بقاؤها يفتقر إلى العلاج كالرطب المفتقر إلى التجفيف يرفع خبرها إلى الحاكم ليبيع بعضها وينفقه في إصلاح الباقي، وإن رأى الحاكم الحظ في بيعه وتعريف ثمنه جاز. وفي جواز التقاط النعلين والإداوة والسوط خلاف، أظهره الجواز مع كراهية، وكذا العصا والشظاظ والوتد والحبل والعقال وأشباهه من الآلات التي يعظم نفعها ويصغر قيمتها. ويكره أخذ اللقطة مطلقاً، خصوصاً للفاسق، ويتأكد فيه مع العسر، ويستحب الإشهاد عليها.

مسائل خمس الأولى: ما يوجد في المفاوز أو في خربة قد هلك أهلها فهو لواجده ينتفع به بلا تعريف، وكذا ما يجده مدفوناً في أرض لا مالك لها، ولو كان لها مالك أو بائع عرّفه، فإن عرفه فهو أحق به، وإلا فهو لواجده، وكذا لو وجده في جوف دابة ولم يعرفه البائع، أما لو وجده في جوف سمكة فهو لواجده. **الثانية** من أودعه لص مالاً وهو يعلم أنه ليس للمودع لم يرده عليه، مسلماً كان أو كافراً، فإن عرف مالكه دفعه إليه، وإلا كان حكمه حكم اللقطة. **الثالثة** من وجد في داره أو صندوقه مالاً ولا يعرفه، فإن كان يدخل الدار غيره أو يتصرف في الصندوق سواه فهو لقطة، وإلا فهو له. **الرابعة** لا يملك اللقطة قبل الحول ولو نوى ذلك، ولا بعد الحول ما لم يقصد التملك، وقيل يملكها بعد التعريف حولاً وإن لم يقصد، وهو بعيد. **الخامسة** قال الشيخ: تضمن بمطالبة المالك لا بنية التملك، وهو بعيد، لأن المطالبة تترتب على الاستحقاق.

الثاني في الملتقط وهو من له أهلية الاكتساب والحفظ، فلو التقط الصبي جاز، ويتولى الولي التعريف عنه، وكذا المجنون، وكذا العبد الالتقاط من الحاكم ولأن له أهلية الاكتساب، في أخذ لقطة الحرم ... تردد

التقاطها الا عصمة مال المسلم ولانها ممتنعة عن السباع بسرعة العدو ولو وجدها في العمران لم يحل اخذها
ممتنعة كانت كالابل او لم تكن كالصغير من الابل والبقر ولو اخذها كان بالخيار بين امساكها لصاحبها امانة
وعليه نفقتها من غير رجوع بها وبين دفعها الى الحاكم ولو لم يجد حاكما انفق ورجع بالنفقة وان
كانت شاة حبسها ثلاثة ايام فان لم يأت صاحبها باعها الواجد وتصدق بثمنها ويجوز التقاط كلب الصيد
ويلزم تعريفه سنة ثم ينتفع به اذا شاء ويضمن قيمته **الثاني** في الواجد يصح اخذ الضالة لكل
بالغ عاقل اما الصبي والمجنون فقطع الشيخ رحمه الله فيهما بالجواز لانه اكتساب وينتزع ذلك الولي و
يتولى التعريف عنهما سنة فان لم يأت فان كان الغبطة في تمليكه وتضمينه اياها فعل والا ابقاها امانة
وفي العبد تردد اشبهه الجواز لان له اهلية الحفظ وهل يشترط الاسلام الاشبه لا واولى منه
بعدم الاشتراط العدالة **الثالث** في الاحكام وهي مسائل **الاولى** اذا لم يجد الاخذ سلطانا ينفق على
الضالة انفق من نفسه ورجع به وقيل لا يرجع لان عليه الحفظ وهو لا يتم الا بالانفاق والوجه الرجوع
دفعا لتوجه الضرر بالالتقاط **الثانية** اذا كان للقطة نفع كالظهر واللبن والخدمة قال في
النهاية كان ذلك بازاء ما انفق وقيل ينظر في النفقة وقيمة المنفعة ويتقاصان وهو اشبه **الثالثة**
لا تضمن الضالة بعد الحول الا مع التملك ولو قصد حفظها لم يضمن الا مع التفريط او التعدي ولو قصد
التملك ثم نوى الاحتفاظ لم يزل الضمان ولو قصد الحفظ ثم نوى التملك لزم الضمان **الرابعة** قال
الشيخ رحمه الله اذا وجد مملوكا بالغا او مراهقا لم يؤخذ وكان كالضالة الممتنعة ولو كان صغيرا
جاز اخذه وهذا حسن لانه مال معرض للتلف **الخامسة** من وجد عبده في غير مصره فاحضر من يشهد
على عينه بصفته لم يدفع اليه لاحتمال التساوي في الاوصاف ويكلف احضار الشهود ليشهدوا بالعين ولو تعذر احضارهم
لم يجب حمل العبد الى بلدهم ولو رأى الحاكم ذلك صلاحا جاز ولو تلف قبل الوصول او بعده ولم يثبت دعواه ضمن المدعي
قيمة العبد واجرته **القسم الثالث** في الملتقط من الاموال وهو يستدعي بيان امور ثلاثة **الاول** اللقطة كل مال ضائع
اخذ ولا يد عليه فما كان دون الدرهم جاز اخذه والانتفاع به بغير تعريف وما كان ازيد من ذلك فان
كان في الحرم قيل يحرم اخذه وقيل يكره وهو اشبه ولا يحل اخذها الا مع نية التعريف ويعرف حولا فان جاء صاحبها

بالملك ولو طالب الآخذ او رجع على الملتقط الثاني لو اقام واحد بينة بها فدفعت اليه ثم اقام آخر
بينة بها ايضا فان لم يكن ترجيح اقرع بينهما فان خرجت للثاني انتزعت من الاول وسلمت اليه فان تلفت
او نضمن الملتقط ان كان دفعها بحكم الحاكم ولو كان دفعها باجتهاده ضمن ولو اقامت البينة بعد
الحول وتملك الملتقط ودفع العوض الى الاول ضمن الملتقط للثاني على كل حال لان الحق ثابت في ذمته لو تعين
بالدفع الى الاول ورجع الملتقط على الاول لتحقق بطلان الحكم

كتاب الفرائض

والنظر في المقدمات
والمقاصد واللواحق **والمقدمات** اربع **المقدمة الاولى** في موجبات الارث وهي اما نسب
او سبب فالنسب مراتبه ثلث **الاولى** الابوان والولد وان نزل **الثانية** الاخوة واولادهم وان نزلوا و
الاجداد وان علوا **الثالثة** الاخوال والاعمام والسبب اثنان زوجية وولاء والولاء ثلث مراتب ولاء
العتق ثم ولاء تضمن الجريرة ثم ولاء الامامة وينقسم الوراث فمنهم من لا يرث الا بالفرض وهم الام من
بين الانساب الا على الرد والزوج والزوجة من بين الاسباب الا نادرا ومنهم من يرث تارة بالفرض و
اخرى بالقرابة وهم الاب والبنت والبنات والاخت والاخوات وكلالة الام ومن عدا هؤلاء لا يرث
الا بالقرابة فاذا كان الوارث لا فرض له ولم يشاركه آخر فالمال له مناسبا كان او مسابيا وان
شاركه من لا فرض له فالمال لهما فان اختلفت الوصلة فلكل طائفة نصيب من يتقرب به
كالخال والاخوال مع العم او الاعمام فللاخوال نصيب الام وهو الثلث وللاعمام نصيب الاب
وهو الثلثان وان كان الوارث ذا فرض اخذ نصيبه فان لم يكن معه مساو كان الرد عليه مثل
بنت مع اخ او اخت مع عم فلكل واحدة نصيبها والباقي يرد عليها لانها اقرب ولا يرد على الزوجة
مطلقا ولا على الزوج مع وجود وارث عدا الامام وان كان معه مساو ذو فرض وكانت التركة
بقدر السهام قسمت على الفريضة وان زادت كان الزائد ردا عليهم على قدر السهام ما لم يكن حاجب لاحدهم
او ينفرد بزيادة في الوصلة ولو نقصت التركة كان النقص داخلا على البنت والبنات والاب او من يتقرب
بالاب دون من يتقرب بالام مثال الاول ابوان وبنتان فصاعدا او اثنان من ولد الام مع اختين للاب
والام او للاب وزوج واخت مثال الثاني ابوان وبنت واخوة ومثال الثالث ابوان وزوج و

من كونهم ليسوا اهلا للاستيمان فللعبد اخذ كل واحدة من اللقطتين وفي رواية ابي خديجة عن ابي عبد الله عليه السلام
لا يتعرض لها المملوك واختار الشيخ الجواز وهو اشبه لان له اهلية الاستيمان والاكتساب وكذا المدبر وام الولد
اظهر في المكاتب لان له اهلية التملك **الثالث في الاحكام** وهي مسائل **الاولى** ليس التوالي شرطا في
التعريف فلو فرق جاز وايقاعه عند اجتماع الناس وبروزهم كالغدوات والعشيات وكيفيته ان يقول من ضاع له ذهب
او فضة او ثوب او ما شاكل ذلك من الالفاظ ولو اوغل في الابهام كان احوط كان يقول من ضاع له مال او شيء فانه ابعد ان
يدخل عليه بالتخمين وزمانه ايام المواسم والمجتمعات كالاعياد وايام الجمع وموضعه مواطن الاجتماع كالمشاهد و
ابواب المساجد والجوامع والاسواق ويكره داخل المساجد ويجوز ان يعرف بنفسه وبمن يستنيبه او يستاجره **الثانية**
اذا دفع اللقطة الى الحاكم فباعها فان حضر المالك دفع الثمن اليه والا ردها على الملتقط لان له ولاية التملك
او الصدقة **الثالثة** قيل لا يجب التعريف لانها مظنة التلف وفيه اشكال ينشأ من خفاء حالها عن المالك ولا
يجوز تملكها الا بعد التعريف ولو تلفت في يده حولا وهي امانة في يد الملتقط في مدة الحول لا يضمنها الا
بالتفريط او التعدي فتلفها من المالك وزيادتها له متصلة كانت الزيادة او منفصلة وبعد التعريف يضمن ان
نوى التملك ولا يضمن ان نوى الامانة ولو نوى التملك فجاء المالك لم يكن له الانتزاع وطالب بالمثل والقيمة ان لم تكن
مثلية ولو رد الملتقط العين جاز وله النماء المنفصل ولو عابت بعد التملك فاراد ردها مع الارش جاز وفيه
اشكال لان الحق تعلق بغير العين ثم يلزمه اخذها معيبة **الرابعة** اذا التقط العبد ولم يعلم المولى فعرف حولا
ثم اتلفها تعلق الضمان برقبته يتبع به اذا اعتق كالقرض الفاسد ولو علم المولى قبل التعريف ولم ينتزعها منه ضمن
لتفريطه بالاهمال اذا لم يكن امينا وفيه تردد ولو عرفها العبد ملكها المولى ان شاء وضمن ولو انتزعها المولى
منه لزمه التعريف وله التملك بعد الحول والصدقة مع الضمان وابقاؤها امانة **الخامسة** لا تدفع اللقطة
الا بالبينة ولا يكفي الوصف ولو وصف صفات لا يطلع عليها الا المالك غالبا مثل ان يصف وكاءها و
عفاصها ووزنها ونقدها فان تبرع الملتقط بالتسليم لم يمنع وان امتنع لم يجبر فلو كان قد دفعها
لو ردها بالوصف ثم قام آخر بالبينة بها انتزعها فان كانت تالفة كان له مطالبة [illegible] لفساد القبض
وله مطالبة الملتقط لمكان الحيلولة لكن لو طالب الملتقط رجع على الواصف ما لم يكن اعترف له بالملك

يتوارثون وان اختلفوا في المذاهب والكفار يتوارثون وان اختلفوا في الملل **الرابعة** تقسم تركة المرتد عن فطرة حين ارتداده وتبين زوجته وتعتد عدة الوفاة سواء قتل او بقي ولا تستتاب والمرأة لا تقتل وتحبس وتضرب اوقات الصلوة ولا تقسم تركتها حتى تموت ولو كان المرتد لا عن فطرة استتيب فان تاب والا قتل ولا تقسم امواله حتى يموت او يقتل وتعتد زوجته من حين الاختلاف عدة الطلاق فان عاد في عدتها قبل خروجها من العدة فهو احق بها وان خرجت من العدة ولم يعد فلا سبيل له عليها **واما** القتل فيمنع القاتل من الارث اذا كان عمدا ظلما ولو كان بحق لم يمنع ولو كان القتل خطاء ورث على الاشهر وفصّل المفيد رحمه الله وهو المنع من الدية وهو حسن والاول اشبه ويستوي في ذلك الاب والولد وغيرهما من ذوي الانساب والاسباب ولو لم يكن وارث سوى القاتل كان الميراث لبيت المال ولو قتل اباه وللقاتل ولد ورث جده اذا لم يكن هناك ولد للصلب ولم يمنع من الميراث بجناية ابيه ولو كان للقاتل وارث كافر منعا جميعا وكان الميراث للامام ولو اسلم الكافر كان الميراث له والمطالبة اليه وفيه قول آخر **وهنا مسائل الاولى** اذا لم يكن للمقتول وارث سوى الامام فله المطالبة بالقود او الدية مع التراضي وليس له العفو **الثانية** الدية في حكم مال المقتول تقضى منها ديونه وتخرج منها وصاياه سواء قتل عمدا فاخذت الدية او خطاء **الثالثة** يرث الدية كل مناسب ومسابب الا من يتقرب بالام فان فيهم خلافا ولا يرث احد الزوجين القصاص ولو وقع التراضي بالدية ورثا نصيبهما منها **واما** الرق فيمنع في الوارث وفي الموروث فمن مات وله وارث حر وآخر مملوك فالميراث للحر ولو بعد دون الرق وان قرب ولو كان الوارث رقا وله ولد حر لم يمنع الولد برق ابيه ولو كان الوارث اثنين فصاعدا فعتق المملوك قبل القسمة شارك ان كان مساويا وانفرد ان كان اولى ولو كان عتقه بعد القسمة لم يكن له نصيب وكذا لو كان المستحق للتركة واحدا لم يستحق العتيق نصيبا واذا لم يكن للميت وارث سوى المملوك اشترى المملوك من التركة واعتق واعطي بقية المال ويقهر المالك على بيعه ولو قصر المال عن ثمنه قيل يفك بما وجد ويستسعى في الباقي وقيل لا يفك ويكون الميراث للامام وهو الاظهر وكذا لو ترك وارثين او اكثر وقصر نصيب كل واحد منهم او نصيب بعضهم

بنتان او ابوان وزوج وبنت وزوجا وزوجة واثنان من ولد الام مع اختين لاب وام او للاب

وان لم يكن المساوي ذا فرض كان لهما ما بقي مثاله ابوان او احدهما وابن او زوج او زوجة وابن او زوج او زوجة

اخ وزوج او زوجة **المقدمة الثانية** في موانع الارث وهي ثلثة الكفر والقتل والرق فالكفر المانع

هو ما يخرج به معتقده عن سمة الاسلام فلا يرث ذمي ولا حربي ولا مرتد مسلما ويرث المسلم الكافر

اصليا ومرتدا ولو مات كافر وله ورثة كفار ووارث مسلم كان ميراثه للمسلم ولو كان مولى نعمة او ضامن

جريرة دون الكافر وان قرب ولو لم يخلف الكافر مسلما ورثه الكافر اذا كان اصليا ولو كان الميت

مرتدا ورثه الامام مع عدم الوارث المسلم وفي رواية يرثه الكافر وهي شاذة ولو كان للمسلم وارث كافر لم

يرثه وورثه الامام مع عدم الوارث المسلم واذا اسلم الكافر على ميراث قبل قسمته شارك اهله ان

كان مساويا في الدرجة وانفرد به ان كان اولى ولو اسلم بعد القسمة او كان الوارث واحدا لم يكن له

نصيب اما لو لم يكن له وارث سوى الامام فاسلم الوارث فهو اولى من الامام لرواية ابي بصير

وقيل ان كان قبل نقل التركة الى بيت مال الامام ورث وان كان بعده لم يرث وقيل لا يرث لان

الامام كالوارث الواحد لو كان الوارث زوجا او زوجة واخر كافرا فان اسلم اخذ ما فضل عن نصيب

الزوجية وفيه اشكال ينشأ من عدم امكان القسمة ولو قيل يشارك مع الزوجة دون الزوج كان

وجها لان مع فريضة الزوجة يمكن القسمة مع الامام والزوج يرد عليه ما فضل فلا انتقال في

فريضته قسمة فيكون كبنت مسلمة واب كافر واخت مسلمة واخ كافر **مسائل الربع الاولى**

اذا كان احد ابوي الطفل مسلما حكم باسلامه وكذا لو اسلم احد الابوين وهو طفل ولو بلغ فامتنع

عن الاسلام قهر عليه ولو اصر كان مرتدا **الثانية** لو خلف نصراني اولادا صغارا وابن اخ

وابن اخت مسلمين كان لابن الاخ ثلثا التركة ولابن الاخت ثلثها وينفق الابنان على الاولاد

بنسبة حقهما فان بلغ الاولاد مسلمين فهم احق بالتركة على رواية مالك ابن اعين

وان اختاروا الكفر استقر ملك الوارثين على ما ورثاه ومنع الاولاد وفيه اشكال ينشأ من اجراء

الطفل مجرى ابيه في الكفر وسبق القسمة على الاسلام يمنع الاستحقاق **الثالثة** المسلمون يتوارثون

والاعمام والاخوال اولى من اولادهم وان نزلوا فيمنعون اعمام الاب واخواله وكذا اولاد اعمام الاب واخواله
يمنعون اعمام الجد واخواله ويسقط من يتقرب بالاب وحده مع من يتقرب بالاب والام مع التساوي
في الدرج والمناسب وان بعد يمنع مولى النعمة وكذا مولى النعمة او من قام مقامه في ميراث المعتق
يمنع ضامن الجريرة وضامن الجريرة يمنع الامام **واما الحجب** عن بعض الفرض فاثنان حجب
الولد وحجب الاخوة اما الولد فانه وان نزل ذكرا كان او انثى يمنع الابوين عما زاد عن السدسين
الا مع البنت والبنتين فصاعدا مع احد الابوين ويحجب ايضا الزوج والزوجة عن النصيب
الاعلى الى الادنى فللزوج والزوجة ثلاثة احوال **الاولى** ان يكون في الفريضة ولد وان سفل
فللزوج الربع وللزوجة الثمن **الثانية** ان لا يكون هناك ولد ولا ولد ولد وان نزل
فللزوج النصف وللزوجة الربع ولا يعال نصيبهما لان العول عندنا باطل **الثالثة** ان لا
يكون هناك وارث اصلا من مناسب ولا مسابب فالنصف للزوج والباقي رد عليه وللزوجة
الربع وهل يرد عليها فيه اقوال ثلاثة احدها يرد والآخر لا يرد والثالث يرد مع عدم الامام
لا مع وجوده والحق انه لا يرد **واما حجب الاخوة** فانهم يمنعون الام عما زاد عن السدس بشروط اربعة
الاول ان يكونوا رجلين فصاعدا او رجلا وامرأتين او اربع نساء **الثاني** ان لا يكونوا كفرة ولا رقا
وهل يحجب القاتل فيه تردد والظاهر انه لا يحجب **الثالث** ان يكون الاب موجودا **الرابع** ان يكونوا للاب
والام او للاب وفي اشتراط وجودهم منفصلين لا حملا تردد والظاهر انه يشترط ولا يحجب اولاد
الاخوة ولا من الخناثى اقل من اربعة لاحتمال ان يكونوا اناثا **المقدمة الرابعة** في مقادير
السهام واجتماعها **السهام** ستة النصف والربع والثمن والثلثان والثلث والسدس
فالنصف نصيب الزوج مع عدم الولد وان نزل ونصيب البنت والاخت للاب والام او
الاخت للاب والربع سهم الزوج مع الولد وان نزل والزوجة مع عدمه والثمن سهم
الزوجة مع الولد وان نزل والثلثان سهم البنتين فصاعدا والاختين فصاعدا للاب والام
او للاب والثلث سهم الام مع عدم من يحجبها من الولد وان نزل والاخوة وسهم الاثنين فصاعدا

عن قيمته لم يفك وكان الميراث للامام ولو كان العبد قد اعتق بعضه ورث من نصيبه بقدر

حريته ومنع بقدر رقيته وكذا يورث منه وحكم الامة كذلك مسئلتان الاولى يفك

الابوان للارث اجماعا وفي الاولاد تردد اظهره انهم يفكون وهل يفك غير الاباء والاولاد ظاهره

وقيل يفك كل وارث ولو كان زوجا او زوجة والاول اولى الثانية ام الولد لا ترث وكذا المدبر لو كان

وارثا من مدبره وكذا المكاتب المشروط والمطلق الذى لم يؤد شيئا ومن لواحق اسباب المنع اربعة

الاول اللعان سبب لسقوط نسب الولد لكن لو اعترف بعد اللعان الحق به وورثه الولد وهو لا

يرثه الثاني الغائب غيبة منقطعة لا يورث حتى يتحقق موته او ينقضى مدة لا يعيش مثله

اليها غالبا فيحكم لورثته الموجودين في وقت الحكم وقيل يورث بعد انقضاء عشر سنين من

غيبته وقيل يدفع ماله الى وارثه الملى والاول اولى الثالث الحمل يرث بشرط انفصاله حيا

ولو سقط ميتا لم يكن له نصيب ولو مات بعد وجوده حيا كان نصيبه لوارثه ولو سقط

بجناية اعتبر بالحركة التي لا تصدر الا من حي دون التقلص الذي يحصل طبعا لا اختيارا الرابع

اذا مات وعليه دين يستوعب التركة لم تنتقل الى الوارث وكانت على حكم مال الميت وان لم يكن مستوعبا

انتقل الى الورثة ما فضل وما قابل الدين باق على حكم مال الميت المقدمة الثالثة في

الحجب وهو قد يكون عن اصل الارث وقد يكون عن بعض الفرض فالاول ضابطه مراعاة القرب

فلا ميراث لولد الولد مع الولد ذكرا كان او انثى حتى انه لا ميراث لابن ابن مع بنت ومتى اجتمع

اولاد الاولاد وان سفلوا فالاقرب منهم يمنع الابعد ويمنع الولد من يتقرب بالابوين او باحدهما

كالاخوة وبنيهم والاجداد واباءهم والاعمام والاخوال واولادهم ولا يشارك الاولاد في الارث

سوى الابوين والزوج او الزوجة واذا عدم الاباء والاولاد فالاخوة والاجداد يمنع الاخ

ولد الاخ ولو اجتمعوا بطونا متنازلة فالاقرب اولى من الابعد ويمنع الاخوة واولادهم وان

نزلوا من يتقرب بالاجداد من الاعمام والاخوال واولادهم ولا يمنعوا اباء الاجداد دون الجد

وان علا الاجداد لكن لو اجتمعوا بطونا متصاعدة فالادنى من الميت اولى من الابعد والاعمام

الذكران والاناث فالمال لهم للذكر مثل حظ الانثيين ولو اجتمع الابوان او احدهما مع الاولاد فلكل واحد من الابوين السدس والباقي للاولاد بالسوية ان كانوا ذكورا او اناثا وان كانوا ذكورا واناثا فللذكر مثل حظ الانثيين ولو كان معهم زوج او زوجة اخذ حصته الدنيا وكان للابوين السدسان والباقي للاولاد ولو كان مع الابوين بنت فللابوين السدسان وللبنت النصف والباقي يرد عليهم اخماسا ولو كان اخوة للاب كان الرد على الاب والبنت ارباعا ولو دخل معهم زوج كان له نصيبه الادنى وللابوين كذلك والباقي للبنت ولو كان زوجة اخذ كل ذي فرض فرضه والباقي يرد على البنت والابوين دون الزوجة ومع الاخوة يرد الباقي على البنت والاب ارباعا ولو انفرد احد الابوين معها كان المال بينهما ارباعا ولو دخل معهما زوج او زوجة كان الفاضل ردا على البنت والاحد الابوين دون الزوج والزوجة ولو كان بنتان فصاعدا فللابوين السدسان وللبنتين فصاعدا الثلثان بالسوية ولو كان معهم زوج او زوجة كان لكل واحد منهما نصيبه الادنى وللابوين السدسان والباقي للبنتين فصاعدا ولو كان احد الابوين كان له السدس وللبنتين فصاعدا الثلثان والباقي رد عليهم اخماسا ولو كان زوج كان النقص داخلا على البنتين فصاعدا ولو كان زوجة كان لها نصيبها وهو الثمن والباقي بين احد الابوين والبنات اخماسا ولو كان مع الابوين زوج فله النصف وللام ثلث الاصل والباقي للاب ومع الاخوة للام السدس والباقي للاب ولو كان معهما زوجة فلها الربع وللام ثلث الاصل ان لم يكن اخوة والباقي للاب ومع الاخوة لها السدس والباقي للاب

مسائل الاولى اولاد الاولاد يقومون مقام آبائهم في مقاسمة الابوين وشرط ابن بابويه في توريثهم عدم الابوين وهو متروك ويمنع الاولاد من يتقرب بهم ومن يتقرب بالابوين من الاخوة واولادهم والاجداد وآبائهم والاعمام والاخوال واولادهم ويترتبون الاقرب فالاقرب فلا يرث بطن مع من هو اقرب منه الى الميت ويرث كل واحد منهم نصيب من يتقرب به فيرث ولد البنت نصيب امه ذكرا كان او انثى وهو النصف ان انفرد او كان مع الابوين ويرد عليه كما يرد على امه لو كانت موجودة ويرث ولد الابن نصيب ابيه ذكرا كان او انثى جميع المال ان انفرد وما فضل عن حصص الفريضة ان كان معه وارث كالابوين او احدهما او الزوج او الزوجة ولو

من ولد الام والسدس سهم كل واحد من الابوين مع الولد وان نزل وسهم الام مع الاخوة

للاب والام او للاب مع وجود الاب وسهم الواحد من ولد الام ذكرا كان او انثى و هذه

الفروض منها ما يصح ان يجتمع ومنها ما يمتنع فالنصف يجتمع مع مثله ومع الربع ومع الثمن

ولا يجتمع مع الثلثين لبطلان العول بل يكون النقص داخلا على الاختين فصاعدا دون الزوج

ويجتمع النصف مع الثلث ومع السدس ولا يجتمع الربع والثمن ويجتمع الربع مع الثلثين

ومع الثلث ومع السدس ويجتمع الثمن مع الثلثين والسدس ولا يجتمع مع الثلث ولا يجتمع

الثلث مع السدس تسمية ويلحق بذلك **مسئلتان الاولى** لا يثبت الميراث عندنا

بالتعصيب واذا ابقت الفريضة فان كان هناك مساو لا فرض له فالفاضل له بالقرابة مثل

ابوين وزوج او زوجة للام ثلث الاصل وللزوج او الزوجة نصيبه وللاب الباقي ولو كان

هناك اخوة كان للام السدس وللزوج النصف وللاب الباقي وكذا ابوان وابن وزوج وكذا زوج و

اخوان من ام واخ او اخوة من اب وام او من اب وان كان ابعد لم يرث ويرد الفاضل على ذوي الفروض عدا الزوج

والزوجة مثل ابوين او احدهما وبنت او بنات **الثانية** العول عندنا باطل لاستحالة ان يفرض الله سبحانه في مال

ما لا يفي به ولا يكون العول الا بمزاحمة الزوج او الزوجة فيكون النقص داخلا على الاب او البنت او البنات

او من يتقرب بالاب والام او بالاب من الاخت او الاخوات دون من يتقرب بالام مثل زوج وابوين و بنت

او زوج واحد الابوين وبنتين فصاعدا او زوجة وابوين وبنتين او زوج مع كلالة الام و اخت

او اخوات لاب وام او لاب **واما المقاصد** فثلثة **الاول** في ميراث الانساب وهم ثلث

مراتب **المرتبة الاولى** الابوان والاولاد فان انفرد الاب فالمال له وان انفردت

الام فلها الثلث والباقي رد عليها ولو اجتمع الابوان فللام الثلث وللاب الباقي ولو كان

اخوة كان لها السدس وللاب الباقي ولا يرث الاخوة شيئا ولو انفرد الابن فالمال له ولو كانوا اكثر

من واحد فهم سواء في المال ولو انفردت البنت فلها النصف والباقي رد عليها ولو كانت

بنتان فصاعدا فلهما او لهن الثلثان والباقي رد عليهما او عليهن واذا اجتمع الذكران

كانتا اثنتين فلهما الثلثان فان بقت الفريضة فلهما الفاضل وان كانوا ذكورا والباقي بعد كلالة الام
بينهم بالسوية وان كانوا ذكورا واناثا فالباقي بينهم للذكر سهمان وللانثى سهم والجد اذا انفرد فالمال له لاب كان او
لام وكذا الجدة ولو كان جدا او جدة او هما لام وجدا او جدة او هما لاب كان لمن تقرب منهم بالام الثلث بينهم
بالسوية ولمن تقرب بالاب الثلثان للذكر مثل حظ الانثيين واذا اجتمع مع الاخوة للام جد او جدة او
احدهما من قبلها كان الجد كالاخ والجدة كالاخت وكان الثلث بينهم بالسوية وكذا اذا اجتمع معهم
او مع الاخوات فصاعدا للاب والام او للاب جد او جدة او احدهما كان الجد كالاخ من قبله و
الجدة كالاخت وينقسم الباقي بعد كلالة الام بينهم للذكر مثل حظ الانثيين والزوج والزوجة
ياخذان نصيبهما الاعلى مع الاخوة اتفقت وصلتهم او اختلفت وياخذ من تقرب بالام نصيبه
المسمى من اصل التركة وما يفضل فلكلالة الاب والام ومع عدمهم فلكلالة الاب ويكون النقص داخلا
على من تقرب بالاب والام او بالاب كما في زوج مع احد من كلالة الام مع اخت للاب وان فرضت الزيادة
كما في واحد من كلالة الام مع اخت لاب وام كان الفاضل للاخت خاصة وان كانت للاب فالحق انه
فضل عن السهام قيل لهم لان النقص يدخل عليها بمزاحمة الزوج او الزوجة ولما روى عن ابي جعفر
عليه السلام في ابن اخت لاب وابن اخت لام قال لابن اخت للام السدس والباقي لابن الاخت للاب
وفي طريقها علي بن فضال وفيه ضعف وقيل بل يرد على من يتقرب بالام وعلى الاخت او الاخوات
للاب رباعا او اخماسا للتساوي في الدرجة وهو اولى مسائل ثلث الاولى الجد ان علا فهو
الاخوة مع عدم الادنى ولو اجتمعا مع الاخوة شاركهم الادنى وسقط الابعد الثانية اذا ترك جدة ابيه
وجدته لابيه وجدا وجدة لامه ومثلهم للام كان لاجداده الثلث بينهم ارباعا ولاجداد الاب الثلثان
بينهم اثلاثا لما ذكرت لجد وجدة لابيه بينهما للذكر مثل حظ الانثيين الثلث الاخر لجد وجدة لامه اثلاثا
على ما ذكره الشيخ فيكون اصل الفريضة ثلثة تنكسر على الفريقين فتضرب اربعة في تسعة ثم يضرب المجتمع في ثلاثة فيكون
مائة وثمانية الثالثة اخ من ام مع ابن اخ لاب وام الميراث كله للاخ من الام لانه اقرب وقال ابن شاذان
له السدس والباقي لابن الاخ للاب والام لانه يجمع السببين وهو ضعيف لان كثرة الاسباب انما

انفردوا ولاولاد الابن واولاد البنت كان لاولاد الابن الثلثان ولاولاد البنت الثلث على الاظهر ولو
كان زوج او زوجة كان له نصيبه الادنى والباقي بينهم لاولاد البنت الثلث ولاولاد الابن
الثلثان **المسئلة الثانية** اولاد البنت يقتسمون نصيبهم للذكر مثل حظ الانثيين كما
اولاد الابن وقيل يقتسمونه بالسوية وهو متروك **الثالثة** يحبى الولد الاكبر من تركة ابيه بثياب بدنه
وخاتمه وسيفه ومصحفه وعليه قضاء ما عليه من صلوة وصيام ومن شرط تخصيصه الا يكون سفيها
ولا فاسد الراى على قول مشهور وان يخلف الميت مالا غير ذلك فلو لم يخلف سوى ما يحبى لم يحب منه
ولو كان الاكبر انثى لم يحب ويعطى الاكبر من الذكور **الرابعة** لا يرث الجد ولا الجدة مع احد الابوين
لكن يستحب ان يطعما سدس الاصل اذا زاد نصيبه عن ذلك مثل ان يخلف ابويه وجد وجدة لاب
وجدا وجدة لام فللام الثلث وتطعم نصف نصيبها جدة وجدا سدس اصل التركة بالسوية ولو كان
واحدا كان السدس له ولو حصل لاحدهما السدس من غير زيادة وحصل للاخر الزيادة استحب الطعمة
دون صاحب السدس فلو خلف ابوين واخوة استحب للاب الطعمة دون صاحب السدس ولو خلف ابوين
وزوجا استحب للام الطعمة دون الاب ولا يطعم الجد للاب ولا الجدة له الا مع وجوده ولا
للام ولا الجدة لها الا مع وجودها **المرتبة الثانية** الاخوة والاجداد اذا انفرد الاخ للاب
والام فالمال له وان كان معه اخ او اخوة فالمال بينهم بالسوية ولو كان انثى واناثا فللذكر سهمان وللانثى
سهم ولو كان المنفرد اختا لهما كان لها النصف والباقي يرد عليها ولو كان اختان فصاعدا كان لهما او لهن الثلثان
والباقي يرد عليهما او عليهن ويقوم مقام كلالة الاب والام مع عدمهم كلالة الاب ويكون حكمهم في
الانفراد والاجتماع حكم كلالة الاب والام ولا يرث اخ ولا اخت من اب مع احد من الاخوة للاب والام
السببين ولو انفرد الواحد من ولد الام كان له السدس والباقي يرد عليه ذكرا كان او انثى وللاثنين
فصاعدا الثلث بينهم بالسوية ذكرانا كانوا او اناثا او ذكرانا واناثا ولو كان الاخوة متفرقين كان
لمن يتقرب بالام السدس ان كان واحدا والثلث ان كانوا اكثر بينهم بالسوية والثلثان لمن يتقرب
بالاب والام واحدا كان او اكثر لكن لو كان انثى كان لها النصف بالتسمية والباقي بالرد وان كانتا

بالام السدس ان كان واحدا والثلث ان كانوا اكثر الذكر والانثى فيه سواء والباقي للمتقرب منهم بالاب مع
عدم المتقرب منهم بالاب والام ولو اجتمع الاخوال والاعمام كان للاخوال الثلث وكذا لو كان واحدا ذكرا
كان او انثى وللاعمام الثلثان وكذا لو كان واحدا ذكرا كان او انثى فان كان الاخوال مجتمعين
فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ولو كانوا متفرقين فلمن تقرب بالام السدس ان كان
واحدا والثلث ان كانوا اكثر بينهم بالسوية والباقي لمن تقرب منهم بالاب والام وللاعمام ما بقي
فان كانوا من جهة واحدة فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ولو كانوا متفرقين فلمن
تقرب منهم بالام السدس ان كان واحدا والثلث ان كانوا اكثر بينهم بالسوية والباقي للاعمام
من قبل الاب والام بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ويسقط من يتقرب بالاب منفردا الا مع عدم
من يتقرب بالاب والام ولو اجتمع عم الاب وعمته وخالته وعم الام وعمتها وخالها وخالتها قال
في النهاية كان لمن يتقرب بالام الثلث بينهم بالسوية ولمن يتقرب بالاب الثلثان ثلثه لخال الاب
وخالته بينهما بالسوية وثلثاه بين العم والعمة بينهما للذكر مثل حظ الانثيين فيكون اصل الفريضة
ثلثة تنكسر على الفريقين فتضرب اربعة في تسعة تصير ستة وثلثين ثم تضربها في ثلثة فتصير مائة
وثمانية **مسائل خمس** الاولى عمومة الميت وعماته واولادهم وان نزلوا وخؤولته وخالاته
واولادهم وان نزلوا احق بالميراث من عمومة الاب وعماته وخؤولته وخالاته واحق من عمومة الام وعماتها
وخؤولتها وخالاتها لان عمومة الميت وخؤولته اقرب واولادهم يقومون مقام اباءهم واذا عدم عمومة
الميت وعماته وخؤولته وخالاته واولادهم وان نزلوا قام مقامهم عمومة الاب وعماته وخؤولته
وخالاته وعمومة امه وعماتها وخؤولتها وخالاتها واولادهم وان نزلوا وكذا كل بطن منهم وان نزلت
اولى من البطن العليا **الثانية** اولاد العمومة المتفرقين ياخذون نصيب اباءهم فبنو العم للام
السدس ولو كانوا ابني عمين للام كان لهم الثلث والباقي لبني العم او العمة او لبني العمومة
او العمات للاب والام وكذا البحث في بني الخؤولة **الثالثة** اذا اجتمع للوارث سببان فان لم يمنع
احدهما الاخر ورث بهما مثل ابن عم لاب هو ابن خال لام ومثل ابن عم هو زوج او بنت عم هي زوجة

مع التساوي في الدرجة لا مع التفاوت **خاتمة** اولاد الاخوة والاخوات يقومون مقام ابائهم عند عدمهم ويرث كل واحد منهم نصيب من يتقرب به فان كان واحدا كان له النصيب وان كانوا جماعة اقتسموا ذلك النصيب بينهم بالسوية ان كانوا ذكرانا او اناثا وان اجتمعوا فللذكر مثل حظ الانثيين وان كانوا اولاد اخوة من ام كانت القسمة بينهم بالسوية ويأخذ اولاد الاخ الباقي كابيهم واولاد الاخت للاب والام النصف نصيب امهم والباقي على سبيل الرد واولاد الاختين فصاعدا الثلثين الا ان يقصر المال بدخول الزوج او الزوجة فيكون لهم الباقي كما يكون لمن يتقربون به ولو لم يكن اولاد كلالة الاب والام قام مقامهم اولاد كلالة الاب ولاولاد الاخ او الاخت من الام السدس ولو كانوا اولاد اثنين كان لهم الثلث لكل فريق نصيب من يتقربون به بالسوية ولو اجتمع اولاد الكلالات كان لاولاد كلالة الام الثلث ولاولاد كلالة الاب والام الثلثان وسقط اولاد كلالة الاب ولو دخل عليهم زوج او زوجة كان لهم نصيبه الاعلى ولمن يتقرب بالام ثلث الاصل ان كانوا الاكثر من واحد او السدس ان كانوا واحدا والباقي لاولاد كلالة الاب والام زائدا كان او ناقصا ولو لم يكونوا فلاولاد كلالة الاب خاصة وفي طرف الزيادة خلاف للتردد على ما مضى ولو اجتمعوا مع الاجداد فاسموهم كما يقاسمهم الاخوة وقد مر بيانه

المرتبة الثالثة الاعمام والاخوال للعم المال اذا انفرد وكذا العمان والاعمام ويقتسمون المال بالسوية وكذا العمة والعمتان والعمات فان اجتمعوا فللذكر مثل حظ الانثيين ولو كانوا متفرقين فللعم او العمة من الام السدس وما زاد على الواحد الثلث ويستوي فيه الذكر والانثى والباقي للعم او العمان او الاعمام من الاب والام بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ويسقط الاعمام للاب بالاعمام للاب والام ويقومون مقامهم عند عدمهم فلا يرث ابن عم مع عم ولا من هو ابعد مع اقرب الا في مسئلة واحدة وهي ابن عم لاب وام مع عم لاب فابن العم اولى ما دامت الصورة على حالها فلو انضم اليهما ولو خال تغير الحال وسقط ابن العم ولو انفرد الخال كان المال له وكذا الخالان والاخوال وكذا الخالة والخالتان والخالات ولو اجتمعوا فالذكر والانثى سواء ولو افترقوا كان لمن تقرب بالام

ولتلد جنينها من القيمة والقول الاول اظهر **السادسة** تحاج المريض ... بالدخول فان مات
في مرضه ولو يدخل بطل العقد ولا مهر لها ولا ميراث وهي رواية زرارة عن احدهما عليهما السلام **المقصد**

الثالث في الميراث بالولاء وهو ثلاثة اقسام **الاول** ولاء العتق انما يرث المنعم اذا كان
متبرعا ولم يتبرأ من ضمان جريرته ولم يكن للعتق وارث مناسب فلو اعتق في واجب كالكفارة
والنذر لم يثبت للمنعم ميراث وكذا لو تبرع واشترط سقوط الضمان وهل يشترط في سقوطه
الاشهاد بالبراءة الوجه لا ولو نكّل به فانعتق كان سائبة ولو كان للعتق وارث مناسب قريبا
كان او بعيدا ذا فرض او غيره لم يرث المنعم اما لو كان زوجا او زوجة كان لهم النصف او الربع
والباقي للمنعم او من يقوم مقامه عند عدمه واذا اجتمعت الشروط ورثه المنعم ان كان واحدا
وان كانوا اكثر فهم شركاء في الولاء بالحصص رجالا كان المعتقون او نساء او رجالا ونساء
ولو عدم المعتق قال ابن بابويه يكون الولاء للاولاد الذكور والاناث وهو حسن في مسألة الخلاف
لو كان رجلا وقال المفيد الولاء للاولاد الذكور والاناث رجلا كان المنعم او امرأة وقال
الشيخ في النهاية يكون الولاء للاولاد الذكور دون الاناث ان كان المعتق رجلا ولو كان امرأة
كان الولاء لعصبتها وتبعه ... وتشهد له الروايات ويرث الولاء الابوان والاولاد مع الانفراد
لا يشركهما احد من الاقارب وتقوم اولاد الاولاد مقام آبائهم عند عدمهم ويأخذ كل منهم نصيب
من يتقرب به كالميراث في غير الولاء ومع عدم الابوين والولد يرثه الاخوة وهل يرث الاخوات
تردد اظهره نعم لان الولاء لحمة كلحمة النسب ويشترك الاخوة والاجداد والجدات ومع عدمهم الاعمام
والعمات وبنوهم ويترتبون الاقرب فالاقرب ولا يرث الولاء من يتقرب بالام من الاخوة و
الاخوات والاخوال والخالات والاجداد والجدات ومع عدم قرابة المنعم يرثه مولى المنعم فان عدم
فقرابة مولى المولى لابيه دون امه والمعتق لا يرثه المعتق ولو لم يخلف وارثا يكون ميراثه للامام
دون المعتق ولا يصح بيع الولاء ولا هبته ولا اشتراطه في بيع **مسائل ثمان الاولى**
ميراث ولد المعتقة لمن اعتقهم ولو اعتقها حاملا معهم ولا يجر ولاءهم ولو حملت بهم بعد العتق

ومثل عمة لاب هي خالة لام وان منع احدهما الاخر ورث من جهة المانع مثل ابن عم هو اخ فانه
يرث بالاخوة خاصة **الرابعة** اذا دخل الزوج او الزوجة على الخؤولة والخالات والعمومة والعمات كان للزوج او
الزوجة النصيب الاعلى ولمن يتقرب بالام نصيبه الاصلي من اصل التركة وما بقي فهو لقرابة الاب والام او للاب
وان لم يكونوا او قلوا **الخامسة** حكم اولاد الخؤولة مع الزوج والزوجة حكم الخؤولة ولو
كان زوج او زوجة وبنو اخوال وبنو اعمام فللزوج او الزوجة نصيب الزوجية ولبني الاخوال الثلث الاصل و
الباقي لبني الاعمام **المقصد الثاني** في مسائل من احكام الازواج **الاولى** الزوجة ترث ما دامت
في حبال الزوج وان لم يدخل بها وكذا يرثها الزوج ولو طلقت رجعية توارثا اذا مات احدهما في
العدة لانها بحكم الزوجة ولا ترث البائن ولا تورث كالمطلقة ثلثا والتي لم يدخل بها واليائسة
وليس في سنها من تحيض والمختلعة والمباراة والمعتدة عن وطي الشبهة او الفسخ **الثانية**
للزوجة مع عدم الولد الربع ولو كن اكثر من واحدة كن شركاء فيه بالسوية ولو كان له ولد كان
لهن الثمن بالسوية وكذا لو كانت واحدة لا يزدن عليه شيئا **الثالثة** اذا طلق واحدة
من اربع فتزوج اخرى ثم اشتبهت المطلقة في الاول كان للاخيرة ربع الثمن مع الولد
والباقي من الثمن بين الاربع بالسوية **الرابعة** اذا زوج الصبية ابوها او جدها
لابيها ورثها الزوج وورثته وكذا اذا زوج الصغير ابواه او جده لابيه توارثا ولو
زوجهما غير الاب او الجد كان العقد موقوفا على رضاهما عند البلوغ والرشد ولو مات
احدهما قبل ذلك بطل العقد ولا ميراث وكذا لو بلغ احدهما ورضي ثم مات الاخر قبل
البلوغ ولو مات الذي رضي عزل نصيب الاخر من تركة الميت وتربص بالحي فان بلغ وانكر
فقد بطل العقد ولا ميراث وان اجاز صح واحلف انه لم يدعه الى الرضا الرغبة في
الميراث **الخامسة** اذا كان للزوجة من الميت ولد ورثت من جميع ما ترك وان لم
يكن ولد لم ترث من الارض شيئا واعطيت حصتها من قيمة الالات والابنية وقيل لا تمنع
من الدور والمساكن وخرج المرتضى رضي الله عنه قولا ثالثا وهو تقويم الارض وتسليم

فلو اشترى الابن عبدا فاعتقه كان ولاؤه له فلو اشترى معتقه ابن المنعم فاعتقه انجر الولاء
من موالي الام الى موالي الاب وكان كل واحد منهما مولى الآخر فان مات الاب فميراثه للابن وان مات الابن
ولا مناسب له فولاؤه لمعتق ابيه وان مات المعتق ولا مناسب فولاؤه للابن الذي باشر عتقه
ولو ماتا ولم يكن لهما مناسب قال الشيخ يرجع الولاء الى موالي الام وفيه نظر **القسم الثالث**
ولاء تضمن الجريرة من توالى الى احد يضمن حدثه ويكون ولاؤه له صح ذلك ويثبت الميراث ولا يتعدى
الضامن ولا يضمن الا سائبة لا ولاء عليه كالمعتق في الكفارات والنذر ومن لا وارث له مناسب
ولا يرث هذا الا مع فقد كل مناسب ومع فقد المعتق وهو اولى من الامام ويرث معه الزوج والزوجة
نصيبهما الاعلى فاذا عدم الضامن كان الامام وارث من لا وارث له وهو القسم الثالث من الولاء
فان كان الامام موجودا فالمال له يصنع به ما شاء وكان علي عليه السلام يعطيه فقراء بلده
وضعفاء جيرانه تبرعا وان كان غائبا قسم في الفقراء والمساكين ولا يدفع الى غير سلطان
الحق الا مع الخوف والتغلب **مسائل ثلاث** الاولى ما يؤخذ من اموال المشركين في حال الحرب
فهو للمقاتل بعد الخمس وما اخذته سرية بغير اذن الامام فهو للامام وما يتركه المشركون فزعا
ويفارقونه من غير حرب فهو للامام ايضا وما يؤخذ صلحا او جزية فهو للمجاهدين ومع عدمهم
يقسم في الفقراء من المسلمين **الثانية** ما يؤخذ غيلة من اهل الحرب ان كان في زمان الامام اخذ منها
عليهم وان لم يكن كان لآخذه وفيه الخمس **الثالثة** من مات من اهل الحرب وخلف مالا فالمال للامام عليه السلام
ان لم يكن له وارث **واما اللواحق** ففيها فصول الاول في ميراث ولد الملاعنة وولد الزنا يرث
الملاعنة ولده وامه للام السدس مع الولد وللولد الذكر سهمان والانثى سهم ولو لم يكن له ولد كان المال
لامه الثلث بالتسمية والباقي بالرد وفي رواية ترث الثلث والباقي للامام لانه الذي يعقل عنه والاول
اشهر ومع عدم الام والولد يرثه الاخوة للام واولادهم على الترتيب والاجداد ادنوا وان علوا
ويترتبون الاقرب فالاقرب ومع عدمهم يرثه الاخوال والخالات واولادهم على ترتيب الارث
كل هذه المراتب يرثه الذكر والانثى سواء فان عدم قرابة الام اصلا فهي لا ينفى بها وارث وان ...

كان ولاءهم لمولى امهم اذا كان ابوهم رقا ولو كان ابوهم حرا في الاصل لم يكن لمولى امهم ولاء ولو كان

ابوهم معتقا فولاءهم لمولى الاب وكذا لو عتق ابوهم بعد ولادتهم انجر ولاءهم من مولى امهم الى مولى

الاب الثانية لو تزوج مملوك بمعتقة فاولدها فولد الولد لمولاها فلو مات الاب وللمعتق الجد فقال

الشيخ ينجر الولاء الى معتق الجد لانه قائم مقام الاب وكذا لو كان الاب باقيا ولو عتق الاب بعد ذلك انجر الولاء

من مولى الجد الى مولى الاب لانه اقرب الثالثة لو انكر المعتق ولده وجنته المعتقة فلاعنته فان

مات الولد ولا مناسب له كان ولاءه لمولى امه ولو اعترف الاب بعد ذلك لم يرثه الا وان المنعم على

الاب لان النسب وان عاد فان الاب لا يرثه ولا من يتقرب به الرابعة يرث الولاء معتق الام الى ان

الاب فان لم يكن فلعصبته المولى فان لم يكن عصبة فلمولى عصبة مولى الاب ولا يرجع الى مولى الام فان

فقد المولى وعصباتهم وكان ذلك ضامن جريرة كان له والا كان الولاء للامام الخامسة امرأة

اعتقت مملوكا فاعتق المعتق آخر فان مات الاول كان ولاءه لها بسبب انها مولاته وان مات الثاني

ولا مناسب فميراثه لمعتقه فان لم يكن الاول ولا مناسبوه كان ولاء الثاني لها لانها مولاة مولاه ولو

اشترت اباها فانعتق ثم اعتق ابوها آخر ثم مات ابوها ثم مات المعتق ولا وارث له سواها كان ميراث

المعتق لها النصف بالتسمية والباقي بالرد لا بالتعصيب قلنا ترث الولاء ولد المعتق وان لم يكن

الا انثى ولا كان الميراث لها بالولاء السادسة لو اولد العبد بنتين من معتقة فاشترتا اباهما انعتق

عليهما فلو مات الاب كان ميراثهما بالتسمية والرد لا بالولاء لانه لا يجتمع الميراث بالولاء مع النسب

ولو ماتت احداهما والاب موجود كان الميراث لابيها ولو لم يكن موجودا كان ميراث السابقة لاختها

بالتسمية والرد ولا ميراث للولاء لوجود المناسب ولو ماتت الاخرى ولا وارث لها هل يرثها

مولى امها فيه تردد منشأه هل انجر الولاء اليهما بعتق الاب ام لا ولعل الاقرب انه لا ينجر هنا اذ لا يجتمع

استحقاق الولاء بالنسب والعتق السابعة لو اشترى احد الولدين مع ابيه مملوكا فاعتقاه ثم مات

الاب ثم مات المعتق كان لمن اشتراه مع ابيه ثلثة ارباع تركته ولاخيه الربع الثامنة لو ان اولاد

من معتقة ابناء لهم لا ولاء لمن اعتق امه فلو اشترى الابن عبدا فاعتقه كان ولاءه له فلو اشترى

نصفه اذا علم ذلك فان انفرد الخنثى بالمال او اجتمعوا الكل فعلى القول الاول بالقرعة يقرع فان كانوا ذكورا او اناثا فالمال سواء وان كان بعضهم اناثا فللذكر مثل حظ الانثيين وكذا يعتبر لو قيل الخنثى لا اشكال وعلى ما اخترناه يكونون سواء في المال ولو كانوا اناثا لتساويهم في الاستحقاق ولو اجتمع مع الخنثى ذكر بيقين قيل للذكر اربعة اسهم وللخنثى ثلاثة اسهم ولو كان معهما انثى كان لها سهمان وقيل بل تقسم الفريضة مرتين ويفرض في مرة ذكرا وفي اخرى انثى و نصف النصيبين وطريق ذلك ان تنظر في اقل عدد يمكن قسمة ونصفها منه وتضرب مخرج احد الفريضتين في الاخرى مثل خنثى وذكر وتفرضهما ذكرين فتطلب مالا له نصف ولنصفه نصف وهو اربعة ثم تفرضهما ذكرا وانثى فتطلب مالا له ثلث ولثلثه نصف وهو ستة وهما متفقان بالنصف فتضرب نصف احد المخرجين في الاخر فيكون اثنا عشر فيحصل للخنثى تارة النصف وهو ستة وتارة الثلث وهو اربعة فيكون عشرة ونصفه خمسة وهو نصيب الخنثى ويبقى سبعة للذكر وكذا لو كان بدل الذكر انثى فانها تصح من اثني عشر ايضا فيكون للخنثى سبعة وللانثى خمسة ولو كان مع الخنثى ابن وبنت فاذا فرضت ذكرين وبنتا كان المال اخماسا واذا فرضت ذكرا وبنتين كان ارباعا فتضرب اربعة في خمسة يكون عشرين لكن لا يقوم لحاصل الخنثى نصف صحيح فتضرب مخرج النصف وهو اثنان في عشرين فيكون اربعين فتصح الفريضة بغير كسر فان اتفق معهم زوج او زوجة صححت مسئلة الخناثى ومشاركيهم اولا دون الزوج او الزوجة ثم ضربت مخرج نصيب الزوج او الزوجة فيما اجتمع مثاله ان يجتمع ابن وبنت وخنثى وزوج وقد عرفت ان سهام الخنثى ومشاركيه اربعون فتضرب مخرج سهم الزوج وهو اربعة في اربعين فيكون مائة وستين ونعطي الزوج الربع وهو اربعون ويبقى مائة وعشرون فكل من حصل له اولا سهم ضربته في ثلاثة فما اجتمع فهو نصيبه من مائة وستين وان كان ابوان او احدهما مع الخنثى فللابوين السدسان تارة وهما الخمسان في اخرى فتضرب خمسة في ستة فيكون للابوين احد عشر وللخنثى تسعة

فميراثه للامام والزوج والزوجة يرثان نصيبهما مع كل درجة من هذه الدرجات النصف للزوج
والربع للزوجة مع عدم الولد والنصف في الصحة وهل يرثه هو وقرابة امه قيل نعم لان نسبه من
الام ثابت وقيل لا يرث الا ان يعترف به الاب فهو يرثه ولا يرثه الابوه ولا من يتقرب به فان اعترف
به بعد اللعان ورث هو اباه ولا يرثه الاب وهل يرث اقارب ابيه مع الاعتراف قيل نعم والوجه
انه لا يرثهم ولا يرثونه لانقطاع النسب باللعان واختصاص حكم الاقرار بالمقر حسب **مسائل**
الاولى لا عبرة بنسب الاب هنا فلو خلف اخوين احدهما لابيه وامه والآخر لامه فهما سواء
وكذا لو كانا اختين او اخا واختا واحدهما للاب والام وكذا لو خلف ابن اخيه لابيه وامه وابن
اخيه لامه او خلف اخا واختا لابويه مع جد او جدة فالمال بينهم اثلاثا وسقط اعتبار نسب
الاب **الثانية** اذا ماتت امه ولا وارث سوى ولدها فالمال له ولو كان معه ابوان واحدهما
فلهما السدسان او لاحدهما السدس والباقي له ان كان ذكرا وان كان انثى فالنصف لها والباقي يرد عليهما
بالسهام **الثالثة** لو انكر الحمل وتلاعنا فولدت توامين توارثا بالامومة دون الابوة **الرابعة**
لو تبرأ عند السلطان من جريرة ولده ومن ميراثه ثم مات الولد قال الشيخ رح في النهاية كان ميراثه
لعصبة ابيه دون ابيه وهو قول شاذ **واما** ولد الزنا فلا نسب له ولا يرثه الزاني ولا التي ولدته
ولا احد من انسابهما ولا يرثهم هو وميراثه لولده ومع عدمهم للامام ويرث الزوج والزوجة
نصيبهما الادنى مع الولد والاعلى مع عدمه وفي رواية ترثه امه ومن يتقرب بها مثل ابن الملاعنة وهي
مطروحة **الثاني في ميراث الخنثى** من له فرج الرجال والنساء يورث على الفرج الذي يسبق منه البول
فان جاء منهما اعتبر على الذي ينقطع لخبر اخير ورث عليه فان تساويا في السبق والتاخر قال في الخلاف
يعمل فيه بالقرعة محتجا بالاجماع والاخبار وقال في النهاية والايجاز والمبسوط يعطى نصف ميراث رجل ونصف
ميراث امراة وعليه دلت رواية هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام في قضاء علي عليه السلام
وقال المفيد والمرتضى رح تعد اضلاعه فان استوى جنباه فهو امراة وان اختلفا فهو ذكر وهو رواية
شريح القاضي حكاية لفعل علي عليه السلام واحتجا بالاجماع والرواية ضعيفة والاجماع لم يتحقق

وفي رواية اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام اذا كان الورثة ملاء فاقسموه وان
جاء فردوه عليه وفي اسحاق قول وفي طريقهما سهل بن زياد وهو ضعيف قال في المختلف الاقرب مضى
مدة لا يعيش مثله اليها بمجرى العادة وهو اولى الثالث في ميراث الغرقى والمهدوم عليهم وهو
يرث بعضهم من بعض اذا كان لهم او لاحدهم مال وكانوا يتوارثون واشتبهت الحال في تقدم موت بعض
بعض فلو لم يكن لهم مال ولو يكن بينهم موارثة او كان احدهما يرث ومن جانب كاخوين لاحدهما ولد سقط هذا
الحكم وكذا لو كان الموت لا عن سبب او علم اقتران موتهما او تقدم احدهما على الآخر وفي ثبوت هذا الحكم بغير سبب
الهدم والغرق مما يحصل معه الاشتباه تردد وكلام الشيخ في النهاية يؤذن بطرده مع اسباب الاشتباه
واذا ثبت هذا فمع حصول الشرائط يورث بعضهم من بعض ولا يورث الثاني مما ورث منه وقال
المفيد يرث مما ورث منه والاول اصح لانه انما يفرض الممكن والتوريث مما ورث يستدعي الحيوة بعد
فرض الموت وهو غير ممكن عادة ولما روي انه لو كان لاحدهما مال صار المال للذي لا مال له وفي وجوب
تقديم الاضعف في التوريث تردد قال في الايجاز لا يجب وفي المبسوط لا يتغير به حكم غير
انا نتبع الاثر في ذلك وعلى قول المفيد يظهر فائدة التقديم وما ذكره في الايجاز اشبه بالصواب
ولو ثبت الوجوب كان تعبدا فلو غرق زوج وزوجة فرض موت الزوج اولا واعطي الزوجة نصيبها
من تركة الزوجة ويعطي الزوج نصيبه من تركتها الاصلية لا مما ورثته وكذا لو غرق اب وابن يورث
ثم يورث الابن ثم ان كان لكل واحد منهما اولى من بقية الوراث انتقل مال كل واحد منهما الى
الآخر ومنه الى ورثته كابن له اخوة من ام واب له اخوة فمال الولد ينتقل الى الوالد وكذا مال
الوالد الاصلي ينتقل الى الولد ثم ينتقل ما صار الى كل واحد منهما الى اخوته وان كان لاحدهما او لكل
واحد منهما شريك في الارث كابن واب للاب ولاحدهما غيره من غرق والوالد اولاد فان الاب يرث من ولده
السدس ثم يفرض موت الاب فيرث الابن مع اخوته نصيبه وينتقل ما ورثه من تركته مع هذا
النصيب الى اولاده ولو كان الوارثان يتساويان في الاستحقاق كاخوين لم يتقدم احدهما على الآخر
وكانا سواء في الاستحقاق وينتقل مال كل واحد منهما الى الآخر فان لم يكن لهما وارث فميراثهما للامام

مسالك

١٣

مشترك فان كان معهم الاخوان من جهة الاب فما كان للابوين السدسان والباقي للخنثيين ولا رد هنا
ولو كان ابناهما لابوين كان الرد عليهم اخماسا واشتقت العدد بضرب مخرج ذلك والعمل في
الخناثي من [illegible] كما ذكرناه في الاولاد واما الاخوة من الام فلا حاجة في حسابهم
الى هذه التسمية لتساوي ذكرهم وانثاهم سواء في الميراث وكذا الاخوال في كونهم الاباء والاجداد كذلك
فاني يعرف ان الاولاد [illegible] بحال الخنثى كان لا يبني على ما روي عن [illegible] في المسالة الثالثة واولئك
وقال الشيخ لو كان الخنثى زوجا او زوجة كان له نصف ميراث الزوج ونصف ميراث الزوجة [illegible] مسائل
ثم ان كان لو لي ليس له فرج الرجال ولا فرج النساء يورث بالقرعة بان يكتب على سهم عبد الله وعلى سهم
امة الله ثم يستخرج بعد الدعاء فاخرجه عمل عليه الرابعة من له راسان او بدنان على حقو واحد
فان انتبها فهما واحد وان انتبه احدهما فهما اثنان الخامسة الحمل يرث ان ولد حيا كان [illegible]
او عرفت بانه فيه حركة الاحياء ولو خرج نصفه حيا والباقي ميتا لم يرث [illegible]
استقرار الحياة لحركة المذبوح وفي رواية ربعي عن ابي جعفر عليه السلام ولا يشترط كونه حيا
عند موت المورث حتى انه لو ولد لستة اشهر من موت الواطي ورث او لتسعة ولم تتزوج المرأة
اذا ترك ابوين او احدهما او زوجا او زوجة وترك حملا اعطي ذوو الفروض نصيبهم الادنى فان [illegible]
الباقي فان سقط ميتا اكمل لكل منهم نصيبه [illegible] قال الشيخ رحمه الله لو كان الميت [illegible] واعطي
الثلث [illegible] وقف الحمل للثاني لانه الاغلب في الكثرة وما زاد نادر ولو كان الحمل انثى اعطيت [illegible]
الحمل [illegible] السادسة [illegible]
السابعة اذا تعارف اثنان ورث بعضهم من بعض [illegible] ولا يكلفا البينة ولو كانا معروفين بغير
النسب لم يقبل قولهما الثامنة المفقود يتربص بماله وفي مدة التربص اقوال اربع سنين و
رواية عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام وفي الرواية ضعف وقيل يباع عقاره
بعد عشر سنين وهو اختيار المفيد وهي رواية علي بن مهزيار عن ابي جعفر الثاني عليه السلام في بيع قطعة
في داره ولا [illegible] لا اشتمالها [illegible] قال الشيخ رحمه الله ان هذا الامر الى الحاكم [illegible]

على ثمن ونصف وثمن وما بقي فهي من ثمانية وان اشتملت على ثلث وثلثين او ثلث وما بقي او ثلثين وما بقي فهي من ثلثة وان اشتملت على سدس وثلث او سدس وثلثين او سدس وما بقي فهي من ستة او مع الثلث او الثلثين والسدس ومع احدهما من ستة ولو كان بدل النصف ربع كانت الفريضة من اثني عشر ولو كان بدله ثمن كانت من اربعة وعشرين اذا عرفت هذا فالفريضة اما وفق او زائدة او ناقصة **القسم الاول** ان تكون الفريضة بقدر السهام فان انقسمت من غير كسر فلا بحث مثل اخت لاب مع زوج فالفريضة من اثنين وبنتين وابوين وابوين وزوج فالفريضة وتنقسم بغير كسر وان انكسرت الفريضة فاما على فريق واحد او اكثر **فالاول** تضرب عددهم في اصل الفريضة ان لم يكن بين نصيبهم وعددهم وفق مثل ابوين وخمس بنات فريضتهم ستة نصيب البنات اربعة ولا وفق فتضرب عددهن وهو خمسة في ستة فما ارتفع فمنه الفريضة وكل من حصل له من الوارث من الفريضة سهم قبل الضرب فاضربه في خمسة وذلك قدر نصيبه وان كان بين النصيب والعدد وفق فاضرب الوفق من عددهن لا من النصيب في الفريضة مثل ابوين وست بنات للبنات اربعة لا تنقسم عليهن على صحة والنصيب يوافق عددهن بالنصف فضرب نصف عددهن وهو ثلثة في الفريضة وهي ستة فيبلغ ثمانية عشر وقد كان للابوين من الاصل سهمان ضربتهما في ثلثة فكان لهما ستة وللبنات من الاصل اربعة ضربتها في ثلثة فاجتمع لهن اثنا عشر لكل بنت سهمان وان انكسرت على اكثر من فريق فاما ان يكون بين سهام كل فريق وعدده وفق واما ان لا يكون او يكون لبعض دون بعض ففي الاول يرد كل فريق الى جزء الوفق وفي الثاني يجعل كل عدد بحاله وفي الثالث ترد الطائفة التي لها الوفق الى جزء الوفق وتبقى الاخرى بحالها ثم بعد ذلك اما ان تبقى الاعداد متماثلة او متداخلة او متوافقة او متباينة فان كان الاول اقتصرت على احدهما وضربته في اصل الفريضة مثل اخوين لاب وام ومثلهما لام فريضتهم من ثلثة لا تنقسم على صحة فضربت احد العددين وهو اثنان في اصل الفريضة وهي ثلثة فصار ستة للاخوين للام سهمان سهمان وللاخوين للاب اربعة وان تداخل العددان فاطرح الاقل واضرب الاكثر في الفريضة مثل اخوة ثلثة لام وستة لاب

وان كان لاحدهما وارث انتقل ما صار اليه الى ورثته وما صار الى الآخر الى الامام. **الرابع** في ميراث
المجوسي المجوسي قد ينكح المحرمات بشبهة دينه فيحصل له النسب الصحيح والفاسد والسبب الصحيح والفاسد
ونعني بالفاسد ما يكون عن نكاح محرم عندنا لا عندهم كما اذا نكح امه فاولدها ولدا فنسب الولد فاسد
وسبب زوجيتها فاسد فمن الاصحاب من لا يورثه الا بالصحيح من النسب والسبب وهو المحكي عن يونس بن
عبد الرحمن ومتابعيه ومنهم من يورثه بالنسب صحيحه وفاسده وبالسبب الصحيح لا الفاسد وهو اختيار
فضل بن شاذان من القدماء ومن تابعه ومنهم مذهب شيخنا المفيد وحسن والشيخ ابي جعفر يورث
بالامرين صحيحهما وفاسدهما وعلى هذا القول لو اجتمع الامران لواحد ورث بهما مثل ام هي زوجة
لها نصيب الزوجية وهو الربع مع عدم الولد والثلث نصيب الامومة من اصل ان لم يكن لها مشارك
كالاخ فالباقي رد عليها بالامومة وكذا ابنة هي زوجة لها النصف والثمن والباقي يرد عليها بالقرابة ان
لم يكن مشارك ولو كان ابوان كان لهما السدسان ولها الثمن والنصف والباقي يرد عليها بالقرابة وعلى الابوين
وكذا اخت هي زوجة لها الربع والنصف والباقي يرد عليها بالقرابة ان لم يكن مشارك ولو اجتمع
واحدهما يمنع الآخر ورث من جهة المانع مثل بنت هي اخت من ام فلها نصيب البنت دون الاخت لانه لا
ميراث عندنا للاخت مع بنت وكذا بنت هي بنت بنت لها نصيب البنت دون بنت البنت وكذا عمة هي اخت
من ابيها نصيب الاخت دون العمة وكذا عمة هي بنت عمة لها نصيب العمة. **مسئلتان الاولى**
المسلم لا يرث بالسبب الفاسد فلو تزوج محرمة لم يتوارثا سواء كان تحريمها متفقا عليه كالام من الرضاعة
او مختلفا فيه كام المزني بها والمخلوقة من ماء الزاني وسواء كان الزوج معتقدا للتحليل او لم يكن
الثانية المسلم يرث بالنسب الصحيح والفاسد عن الشبهة كالعقد الصحيح في الباقي. **الخاتمة**
في حساب الفرائض وهي تشتمل على مقاصد. **المقصد الاول** في مخارج الفروض الستة وطرق
الحساب ونعني بالمخرج اقل عدد يخرج منه ذلك الجزء صحيحا فهي اذا خمسة النصف من اثنين والربع من
اربعة والثمن من ثمانية والثلث والثلثان من ثلاثة والسدس من ستة فكل فريضة حصل فيها
نصفان او نصف وما بقي فهي من اثنين وان اشتملت على ربع ونصف او ربع وما بقي فهي من اربعة وان اشتملت على

او الزوجة نصيبهما الاعلى ويدخل النقص على الاخت او الاخوات للاب والام او للاب خاصة فان انقسمت الفريضة على صحة والا ضربت سهام من انكسر عليهن النصيب في اصل الفريضة مثال الاول ابوان وزوج وخمس بنات فريضتهم اثنا عشر للزوج ثلثة وللابوين اربعة وتبقى خمسة للبنات بالسوية ومثال الثاني كان البنات ثلثا فلم تنقسم الخمسة عليهن ضربت ثلثة في اصل الفريضة فما بلغ صحت منه المسئلة

القسم الثالث ان تزيد الفريضة عن السهام فيرد على ذوي السهام عدا الزوج والزوجة والام مع الاخوة على ما سبق ويجتمع من له سببان مع من له سبب واحد فذو السببين احق بالرد مثل ابوين وبنت فاذا لم يكن اخوة فالرد اخماسا وان كان اخوة فالرد ارباعا فاضرب مخرج سهام الرد في اصل الفريضة ومثل احد الابوين وبنتين فصاعدا فالفاضل يرد اخماسا فتضرب خمسة في اصل الفريضة ومثل واحد من كلالة الام مع اخت من كلالة الاب فان رد عليهما على الاصح ارباعا ومثل اثنين من كلالة الام مع اخت للاب فان الرد يكون اخماسا فتضرب خمسة في اصل الفريضة فما ارتفع صحت منه القسمة

المقصد الثاني في المناسخات ونعني بها ان يموت انسان فلا تقسم تركته ثم يموت بعض وراثه ويتعلق الغرض بقسمة الفريضتين من اصل واحد فطريق ذلك ان تصحح مسئلة الاول وتجعل للثاني من ذلك نصيبا فاذا قسم على ورثته صح من غير كسر فان كان ورثة الثاني ورثة الاول من غير اختلاف في القسمة كانت الفريضة الواحدة مثل اخوة ثلثة واخوات ثلث من جهة واحدة مات احد الاخوة ثم مات الاخر ثم ماتت احدى الاخوات ثم ماتت اخرى وبقي اخ واخت فمال الموتى بينهما اثلاثا او بالسوية ولو اختلف الاستحقاق او الوارث او هما فانظر نصيب الثاني فان نهض بالقسمة على الصحة فلا كلام مثل ان يموت انسان ويترك زوجة وابنا وبنتا فللزوجة الثمن ثلثة من اربعة وعشرين ثم تموت الزوجة فتترك ابنا وبنتا وان لم ينقسم نصيبه على ورثته على صحة فهنا صورتان **الاولى** ان يكون بين نصيب الميت الثاني من فريضة الاول وبين الفريضة الثانية وفق فتضرب وفق الفريضة الثانية لا وفق نصيب الميت الثاني في الفريضة الاولى فما بلغت صحت منه الفريضتان مثل اخوين من ام ومثلهما من اب وزوج ثم مات الزوج وخلف ابنا وبنتين فالفريضة الاولى ستة تنكسر فتصير الى اثني عشر نصيب الزوج ستة لا تنقسم على اربعة ولكن

فريضتهم ثلاثة لا تنقسم عليهم صحيحة ولعدد الفريقين نصف الاخر فالعددان متداخلان فاضرب الستة
في الفريضة تبلغ ثمانية عشر ومنه تصح وان توافق العددان فاضرب وفق احدهما في عدد الاخر
فما ارتفع فاضربه في اصل الفريضة مثل اربع زوجات وستة اخوة فنصيبهم اربعة لا تنقسم
صحاحا وبين الاربعة والستة وفق وهو النصف فتضرب نصف احدهما وهو اثنان في الاخر وهو ستة
تبلغ اثني عشر فتضرب ذلك في اصل الفريضة وهي اربعة فما ارتفع صحت منه القسمة وان تباين
العددان فاضرب احدهما في الاخر فما اجتمع فاضربه في الفريضة مثل اخوين من ام وخمسة من اب فنصيبهم
ثلثة لا تنقسم عليهم صحيحة ولا وفق بين العددين ولا تداخل فاضرب احدهما في الاخر تكون عشرة ثم اضرب
العشرة في اصل الفريضة وهي ثلثة فما ارتفع فمنه تصح القسمة العددان اما متساويان او مختلفان
والمختلفان اما متوافقان ومتداخلان ومتباينان فالمتداخلان هما اللذان يفني اقلهما الاكثر اما مرة
او مرارا ولا يتجاوز الاقل نصف الاكثر وان شئت سميتهما بالمتناسبين كالثلاثة بالقياس الى الستة
والتسعة وكالاربعة بالقياس الى الثمانية والاثني عشر والمتوافقان هما اللذان اذا اسقط اقلهما
من الاكثر مرة او مرارا بقي اكثر من واحد كالعشرة والاثني عشر فانك اذا اسقطت العشرة بقي اثنان فاذا اسقطتهما
من العشرة مرارا فنيت بهما واذا فضل بعد الاسقاط اثنان فهما متوافقان بالنصف ولو بقي ثلثة
فالموافقة بالثلث وكذا الى العشرة ولو بقي احد عشر فالموافقة بجزء منها والمتباينان هما اللذان
اذا اسقطت الاقل من الاكثر مرة او مرارا بقي واحد مثل ثلثة عشر وعشرين فانك اذا اسقطت ثلثة
عشر بقي سبعة فاذا اسقطت سبعة من ثلثة عشر بقي ستة فاذا اسقطت ستة من سبعة بقي واحد

القسم الثاني ان تكون الفريضة قاصرة عن السهام ولن تقصر الا بدخول الزوج او الزوجة مثل
ابوين وبنتين فصاعدا مع زوج او زوجة او ابوين وبنت مع زوج او احد الابوين وبنتين فصاعدا مع الزوج
فللزوج او الزوجة في هذه المسائل نصيبهما الادنى ولكل واحد من الابوين السدس وما بقي فللبنت
او البنتين فصاعدا ولا تعول الفريضة ابدا وكذا اخوان لام واختان فصاعدا لاب وام او لاب
مع زوج او زوجة او احد كلالة الام مع اخت وزوج ففي هذه المسائل يأخذ الزوج او الزوجة

والعلم والذكورة فلا ينعقد القضاء للصبي ولا المراهق ولا الكافر لانه ليس اهلا للامانة وكذا الفا
ويدخل في ضمن العدالة اشتراط الامانة والمحافظة على فعل الواجبات ولا ينعقد القضاء لولد الز
من تحقق حاله كما لا يصير اماما ولا شاهدا في الاشياء الجليلة لذا ولا ينعقد لغير العالم
باهلية الفتوى ولا يكفيه فتوى العلماء ولا بد ان يكون عالما بجميع ما وليه ويدخل فيه ان يكون ضابطا فلو
غلب عليه النسيان لم يجز نصبه وهل يشترط علمه بالكتابة فيه تردد نظرا الى اختصاص النبي صلعم
بالرياسة العامة مع خلوه في اول امره من الكتابة والاقرب اشتراط ذلك لما يضطر اليه من الامور
التي لا تتيسر لغير النبي صلعم بدون الكتابة ولا ينعقد القضاء للمرأة وان استكملت الشرائط وفي انعقاد
قضاء الاعمى تردد اظهره انه لا ينعقد لافتقاره الى التمييز بين الخصوم وتعذر ذلك مع العمى الا فيما يقل
وهل تشترط الحرية قال في المبسوط نعم والاقرب انه ليس شرطا وهنا مسائل الاولى لا بد
في ثبوت الولاية اذن الامام عليه السلام او من فوض اليه الامام عليه السلام ولو استقضى اهل
قاضيا لم يثبت ولايته نعم لو تراضيا خصمان بواحد من الرعية وترافعا اليه في الحكم لزمهما الحكم ولا يشترط
رضاهما بعد الحكم ويشترط فيه ما يشترط في القاضي المنصوب عن الامام ويعم الجواز كل الاحكام ومع
الامام ينفذ قضاء الفقيه من فقهاء اهل البيت عليهم السلام الجامع للصفات المشترطة في الفتوى
لقول ابي عبد الله ع فاجعلوه قاضيا فاني قد جعلته قاضيا فتحاكموا اليه ولو عدل والحال هذه الى قضاة
الجور كان مخطئا الثانية تولي القضاء مستحب لمن يثق من نفسه بالقيام بشرائطه وربما وجب ووجوبه
على الكفاية واذا علم الامام ان بلدا خال من قاض لزمه ان يبعث له ويأثم اهل البلد بالاتفاق على
منعه ويحل قتالهم طلبا للاجابة ولو وجد من هو بالشرائط فامتنع لم يجبر مع وجود مثله ولو الزمه الامام
قال في الخلاف لم يكن له الامتناع لان ما يلزمه به الامام واجب ونحن نمنع الالزام اذ الامام لا يلزم
بما ليس لازما اما لو لم يوجد غيره تعين هو ولزمه الاجابة ولو لم يعلم به الامام وجب ان يعرف نفسه لان القضاء
من باب الامر بالمعروف وهل يجوز ان يبذل مالا ليلي القضاء قيل لا لانه كالرشوة الثالثة اذا وجد
اثنان متفاوتان في الفضيلة مع استكمال الشرائط المعتبرة فيهما فان قلد الافضل جاز وهل يجوز العدول الى المفضول

توافق الفريضة الثانية بالنصف فتضرب جزء الوفق من الفريضة الثانية وهو اثنان لانه نصف اربعة في الفريضة الاولى وهي اثنا عشر فما بلغ صحت منه الفريضتان وكل من كان له من الفريضة الاولى شيء اخذه مضروبا في اثنين **الصورة الثانية** ان يتباين النصيب والفريضة فتضرب الفريضة الثانية في الاولى فما بلغ صحت منه الفريضتان وكل من كان له من الفريضة الاولى شيء اخذه مضروبا في الثانية مثل زوج واثنين من كلالة الام واخ من اب ثم مات الزوج وترك ابنين وبنتا فريضة الاول من ستة نصيب الزوج ثلثة لا تنقسم على خمسة ولا توافق فاضرب الخمسة في الفريضة ولو كانت المناسخات اكثر من فريضتين نظرت في الثالثة فان انقسم نصيب الثالث على ورثته على صحة والا عملت في فريضته مع الفريضتين ما عملت في فريضة الثاني مع الاول وكذا لو فرض موت رابع وما زاد على ذلك

المقصد الثالث في معرفة سهام الوارث من التركة وللناس في ذلك طرق اقربها ان تنسب سهام كل وارث من الفريضة وتأخذ له من التركة بتلك النسبة فما كان فهو نصيبه منها وان شئت قسمت التركة على الفريضة فما خرج بالقسمة ضربته في سهام كل واحد فما بلغ فهو نصيبه وله طريق اخر وهو انه اذا كانت التركة صحاحا لا كسر فيها فانظر الى العدد الذي منه تصح الفريضة ثم خذ ما حصل لكل وارث واضربه في التركة فما حصل فاقسمه على العدد الذي صحت منه الفريضة فما خرج فهو نصيب ذلك الوارث وان كان فيها كسر فابسط التركة من جنس مخرج ذلك الكسر بان تضرب مخرج ذلك الكسر في التركة فما ارتفع اضفت اليه الكسر وعملت فيه ما عملت في الصحاح فما اجتمع للوارث قسمته على ذلك المخرج فان كان الكسر نصفا قسمته على اثنين وان كانت ثلثا قسمته على ثلثة وعلى هذا الى العشر تقسمه على العشرة فما اجتمع فهو نصيبه ولو كانت التركة عددا اصم فاقسم التركة عليه فان بقي ما لا يبلغ دينارا فابسطه قراريط واقسمه فان بقي ما لا يبلغ قيراطا فابسطه حبات واقسمه فان بقي ما لا يبلغ حبة فابسطه ارزات واقسمه فان بقي ما لا يبلغ ارزة فانسبه بالاجزاء اليها وقد يغلط الحاسب فاجمع ما يحصل للوراث فان ساوت التركة فالقسمة صواب والا فهي خطاء

كتاب القضاء والنظر في صفات القاضي وادابه وكيفية الحكم واحكام الدعاوى

الاول في الصفات وتشترط فيه البلوغ وكمال العقل والايمان والعدالة وطهارة المولد والعلم

ينعزل بموت الواسطة والقول بانعزاله أشبه **العاشرة** إذا اقتضت المصلحة تولية من لم يستكمل
الشرائط انعقدت ولايته مراعاة للمصلحة في نظر الإمام كما اتفق لبعض القضاة في زمان علي عليه السلام
وربما منع من ذلك فإنه عليه السلام لم يكن يفوض إلى من يستقضيه ولا يرتضيه بل يشاركه فيما ينفذه
فيكون هو عليه السلام الحاكم في تلك الواقعة لا ذلك المنصوب **الحادية عشر** كل من لا تقبل شهادته لا ينفذ
حكمه كالولد على الوالد والعبد على مولاه والخصم على خصمه ويجوز حكم الأب على ولده وله والأخ على أخيه وله
كما يجوز شهادته **النظر الثاني** في الآداب وهي قسمان مستحبة ومكروهة فالمستحبة أن يطلب من أهل
ولايته من يسئل عما يحتاج إليه في أمور بلده وأن يسكن عند وصوله في وسط البلد لترد الخصوم عليه
ورودا متساويا وأن ينادي بقدومه إن كان البلد واسعا لا ينتشر خبره فيه إلا بالنداء وأن يجلس
للقضاء في موضع بارز مثل رحبة أو فضاء ليسهل الوصول إليه وأن يبدأ بأخذ ما في يد الحاكم المعزول
من حجج الناس وودائعهم لأن نظر الأول سقط بولايته ولو حكم في المسجد صلى عند دخوله تحية المسجد ثم
يجلس مستدبر القبلة ليكون وجوه الخصوم إليها وقيل يستقبل القبلة لقوله عليه السلام خير المجالس
ما استقبل به القبلة والأول أظهر ثم يسأل عن أهل السجون ويثبت أسماءهم وينادي في البلد
بذلك ليحضر الخصوم ويجعل لذلك وقتا فإذا اجتمعوا أخرج اسم واحد واحد ويسأله عن موجب حبسه ويعرض
قوله على خصمه فإن ثبت لحبسه موجب أعاده وإلا أشاع حاله بحيث إن لم يظهر له خصم أطلقه
وكذا لو أحضر محبوسا فقال لا خصم لي فإنه ينادي في البلد فإن لم يظهر له خصم أطلقه وقيل يحلفه
مع ذلك ثم يسأل عن الأوصياء على الأيتام ويعتمد معهم ما يجب من تضمين أو إنفاذ أو إسقاط ولاية
إما لبلوغ اليتيم أو لظهور خيانة أو ضم مشارك إن ظهر من الوصي عجز ثم ينظر في أمناء الحكم الحافظين
لأموال الأيتام الذين يليهم الحاكم ولأموال الناس من وديعة أو مال محجور عليه فيعزل الخائن
ويسعد الضعيف بمشارك أو يستبدل به بحسب ما يقتضيه رأيه ثم ينظر في الضوال واللقطة
ما يخشى تلفه وما يستوعب نفقته ثمنه ويسلم ما عرفه الملتقط حولا إن كان شيء من ذلك في يد
أمناء الحاكم ويستبقي ما عدا ذلك مثل الجواهر والأثمان محفوظا على أربابها لتدفع إليهم عند الحضور

فيه تردد والوجه انه لا لان خلاله ينجبر بنظر الامام **الرابعة** اذا اذن له الامام في الاستخلاف جاز ولو
منع لم يجز ومع اطلاق التولية ان كانت هناك امارة تدل على الاذن مثل سعة الولاية التي لا تنضبط بيد
الواحد جاز الاستنابة والا فلا استنادا الى ان القضاء موقوف على الاذن **الخامسة** اذا ولي
من يتعين عليه القضاء فان كان له كفاية من ماله فالافضل ان لا يطلب الرزق من بيت المال ولو طلب جاز
لانه من المصالح وان تعين للقضاء ولم يكن له كفاية جاز له اخذ الرزق من بيت المال وان كان له كفاية قيل
لا يجوز له اخذ الرزق لانه يؤدي فرضا اما لو اخذ الجعل من المتحاكمين ففيه خلاف والوجه التفصيل فمع
عدم التعين وحصول الضرورة قيل يجوز والاولى المنع ولو اختل احد الشرطين لم يجز واما الشاهد فلا يحل له
الاجرة لتعين الاقامة عليه مع التمكن ويجوز للمؤذن والقاسم وكاتب القاضي والمترجم وصاحب الديوان ووالي
بيت المال ان ياخذ الرزق من بيت المال لانه من المصالح وكذا من يكيل للناس ويزن ومن يعلم القرآن
والآداب **السادسة** تثبت ولاية القاضي بالاستفاضة وكذا يثبت بالاستفاضة النسب والملك
المطلق والموت والنكاح والوقف والعتق ولو لم يستفض اما لبعد موضع ولايته عن موضع عقد القضاء
له ولغيره من الاسباب اشهد الامام او من نصبه الامام على ولايته شاهدين بصورة ما جرى وسيرهما
معه ليشهدا له بالولاية ولا يجب على اهل الولاية قبول دعواه مع عدم البينة وان شهدت له الامارات
ما لم يحصل اليقين **السابعة** يجوز نصب قاضيين في البلد الواحد لكل منهما جهة على انفراده وهل
التشريك بينهما في الولاية الواحدة قيل بالمنع حسما لمادة اختلاف الغريمين في الاختيار والوجه الجواز لان
القضاء نيابة تتبع اختيار المنوب **الثامنة** اذا حدث به ما يمنع الانعقاد انعزل وان لم يشهد الامام
بعزله كالجنون والفسق ولو حكم لم ينفذ حكمه وهل يجوز ان يعزل اقتراحا الوجه لا لان ولايته استقرت شرعا
فلا تزول تشهيا اما لو رأى الامام او النائب عزله لوجه من وجوه المصالح او لوجود من هو اتم منه نظرا فانه
جائز مراعاة للمصلحة **التاسعة** اذا مات الامام قال الشيخ في الخلاف الذي يقتضيه مذهبنا انعزال
القضاة اجمع وقال في المبسوط لا ينعزلون لان ولايتهم ثبتت شرعا فلا تزول بموته والاول اشبه ولو مات القاضي
لم ينعزل النائب عنه لان الاستنابة مشروطة باذن الامام فالنائب عنه كالنائب عن الامام فلا ينعزل

قال الشيخ تكلف البينة لانه اعترف بنقل المال وهو يدعي ما يزيل الضمان عنه وهو يتمسك بان الظاهر

استظهار الحكام في الاحكام فيكون القول قوله مع يمينه لانه يدعي الظاهر **السادسة** اذا افتقر

الحاكم الى مترجم لم يقبل الا شاهدان عدلان ولا يقتنع بالواحد عملا بالمتفق عليه **السابعة** اذا اتخذ

القاضي كاتبا وجب ان يكون بالغا عاقلا مسلما عدلا بصيرا ليؤمن انخداعه وان كان مع ذلك فقيها

كان حسنا **الثامنة** الحاكم ان عرف عدالة الشاهدين حكم وان عرف فسقهما اطرح وان جهل

الامرين بحث عنهما وكذا لو عرف اسلامهما وجهل عدالتهما توقف حتى يتحقق ما يبني عليه من عدالة او جرح وقال

في الخلاف يحكم به رواية شاذة ولو حكم بالظاهر ثم تبين فسقهما وقت الحكم نقض حكمه لا يجوز

التعويل في الشهادة على حسن الظاهر وينبغي ان يكون السؤال عن التزكية سرا فانه ابعد من التهمة و

تثبت العدالة مطلقة وتفتقر الى المعرفة الباطنة المتقادمة ولا يثبت الجرح الا مفسرا وقيل يثبت مطلقا

ولا يحتاج الجرح الى تقادم المعرفة ويكفي العلم بموجب الجرح ولو اختلف الشهود في الجرح والتعديل قدم

الجرح لانه شهادة بما يخفى عن الآخرين ولو تعارضت البينتان في الجرح والتعديل قال في الخلاف

وقف الحكم ولو قيل يعمل على الجرح كان حسنا **التاسعة** لا بأس بتفريق الشهود ويستحب فيمن لا قوة

عنده **العاشرة** لا يشهد شاهد الجرح الا مع المشاهدة لفعل ما يقدح في العدالة او ان يشيع

في الناس شياعا موجبا للعلم ولا يعول على سماع ذلك من الواحد والعشرة لعدم اليقين بخبرهم ولو

ثبتت عدالة الشاهد حكم باستمرار عدالته حتى يتبين ما ينافيها وقيل ان مضت مدة يمكن تغير حال

الشاهد فيها استأنف البحث عنه ولا حد لذلك بل بحسب ما يراه الحاكم **الحادية عشر** ينبغي

ان يجمع قضايا كل اسبوع ووثائقه وحججه ويكتب عليها فاذا اجتمع ما لشهر كتب عليه شهر كذا فاذا اجتمع

ما لسنة جمعه ثم كتب عليه قضايا سنة كذا **الثانية عشر** يسوغ ان يكون له موضع يختص به الحاكم فيه

المحضر فان حمل له من بيت المال ما يصرف في ذلك والا عليه الكتابة وكذا ان [illegible] الملتمس ذلك من خاصته

ولا يجب على الحاكم دفع القرطاس من خاصه **الثالثة عشر** يكره للحاكم ان يعنت الشهود اذا كانوا

من ذوي البصائر والاديان القوية مثل ان يفرق بينهم لان في ذلك غضاضة منهم ويستحب ذلك في موضع الريبة

على الوجه المجزي ولا يحضر من اهل العلم من يشهد حكمه فان اخطاء نبهوه لان المصيب عندنا واحد و
يخاوضهم فيما يستبهم من المسائل النظرية لتقع الفتوى مقررة ولو اخطأ فاتلف لم يضمن وكان
على بيت المال واذا تعدى احد الغريمين سنن الشرع عرفه خطاءه بالرفق فان عاد زجره فان
عاد ادبه بحسب حاله مقتصرا على ما يوجب لزوم النمط والآداب المكروهة ان يتخذ حاجبا وقت
القضاء وان يجعل المسجد مجلسا للقضاء دائما ولا يكره لو اتفق نادرا وقيل لا يكره مطلقا التفاتا
الى ما عرف من قضاء علي عليه السلام بجامع الكوفة وان يقضي وهو غضبان وكذا يكره مع كل وصف يساوي
الغضب في شغل النفس كالجوع والعطش والغم والفرح والوجع ومدافعة الاخبثين وغلبة النعاس
ولو قضى والحال هذه نفذ اذا وقع حقا وان يتولى البيع والشراء لنفسه وكذا الحكومة وان يستعمل
الانقباض المانع من اللحن بالحجة وكذا يكره اللين الذي لا يؤمن معه جرأة الخصوم ويكره ان يرتب
قوما دون غيرهم وقيل يحرم لاستواء العدول في موجب القبول ولان في ذلك مشقة على الناس بما يلحق
من كلفة الاقتصار وهنا مسائل **الاولى** الامام يقضي بعلمه مطلقا وغيره من القضاة
بعلمه في حقوق الناس وفي حقوق الله سبحانه على قولين اصحهما القضاء ويجوز ان يحكم في ذلك كله من
غير حضور شاهد يشهد الحكم **الثانية** اذا اقام المدعي بينة ولم يعرف الحاكم عدالتها فالتمس المدعي
حبس المنكر ليعدلها قال الشيخ يجوز حبسه لقيام البينة بما ادعاه وفيه اشكال من حيث لم يثبت تلك
البينة حق يوجب العقوبة **الثالثة** لو قضى الحاكم على غريم بضمان مال وامر بحبسه فعند حضور الحاكم
الثاني ينظر فان كان الحكم موافقا للحق الزم والا ابطله سواء كان مستند الحكم قطعيا او اجتهاديا وكذا
كل حكم قضى به الاول وبان للثاني فيه الخطاء فانه ينقضه وكذا لو حكم هو ثم تبين الخطاء فانه يبطل
الاول ويستانف الحكم بما علمه حقا **الرابعة** ليس على الحاكم تتبع حكم من كان قبله لكن لو زعم المحكوم
عليه ان الاول حكم عليه بالجور لزمه النظر فيه وكذا لو ثبت عنده ما يبطل حكم الاول ابطله سواء كان
من حقوق الله او من حقوق الناس **الخامسة** اذا ادعى رجل ان المعزول قضى عليه بشهادة فاسقين
وجب احضاره وان لم يقم المدعي بينة فان حضر واعترف الزم وان قال لم احكم الا بشهادة عدلين قال

يذكرهم ايضا لتتخصص الحكومة معه وليس بمعتمد ويجعلها تحت ساتر ثم يخرج رقعة رقعة
ويستدعي صاحبها وقيل انما يكتب اسماءهم مع تعسر القرعة بالكثرة **السادسة** اذا قطع المدعى عليه
دعوى المدعي بدعوى لم يسمع حتى يجيب عن الدعوى وينهي الحكومة ثم يستانف هو **السابعة** اذا بدر
احد الخصمين بالدعوى فهو اولى ولو ابتدرا سمع من الذي عن يمين صاحبه ولو اتفق مسافر
وحاضر فهما سواء ما لم يستضر احدهما بالتاخير فيقدم دفعا للضرر ويكره للحاكم ان يشفع في اسقاط
او ابطال **المقصد الثاني** في مسائل متعلقة بالدعوى وهي خمس **الاولى** قال الشيخ لا تسمع الدعوى
اذا كانت مجهولة مثل ان يدعي فرسا او ثوبا ويقبل الاقرار بالمجهول ويلزم تفسيره وفي الاول اشكال
اما لو كانت الدعوى وصية سمعت وان كانت مجهولة لان الوصية بالمجهول جائزة ولا بد من ايراد الدعوى
بصيغة الجزم فلو قال اظن او اتوهم لم تسمع وكان بعض من عاصرناه يسمعها في التهمة ويحلف المنكر
وهو بعيد عن شبه الدعوى **الثانية** قال الشيخ اذا كان المدعى من الاثمان افتقر الى ذكر جنسه ووصفه
ونقده وان كان عرضا مثليا ضبطه بالصفات ولم يفتقر الى ذكر قيمته وذكر القيمة احوط وان لم
يكن مثليا فلا بد من ذكر القيمة وفي الكل اشكال ينشا من مساواة الدعوى بالاقرار **الثالثة** اذا تمت
الدعوى هل يطالب المدعى عليه بالجواب ام يتوقف ذلك على التماس المدعي فيه تردد والوجه انه يتوقف
لانه حق له فيقف على المطالبة **الرابعة** لو ادعى احد الرعية على القاضي فان كان هناك
امام رافعه اليه وان لم يكن وكان في غير ولايته رافعه الى قاضي تلك الولاية وان كان في ولايته رافعه
الى خليفته **الخامسة** يستحب للخصمين ان يجلسا بين يدي الحاكم ولو قاما بين يديه كان جائزا
المقصد الثالث في جواب المدعى عليه وهو اما اقرار او انكار او سكوت اما الاقرار فيلزم اذا
كان جائز التصرف وهل يحكم به عليه من دون مسالة المدعي قيل لا لانه حق له فلا يستوفى الا
بمسالته وصورة الحكم ان يقول الزمتك او قضيت عليك او ادفع اليه ماله ولو التمس ان يكتب له
بالاقرار لم يكتب حتى يعلم اسمه ونسبه او يشهد بذلك شاهدا عدل ولو شهد عليه بالحلية جاز ولم يفتقر
الى معرفة النسب واكتفى بذكر حليته ولو ادعى الاعسار كشف عن حاله فان استبان فقره انظره

الرابعة عشرة يحرم على الحاكم ان يتعتع الشاهد وهو ان يداخله في التلفظ بالشهادة او يتعقبه بل يكف
عنه حتى ينتهي ما عنده وان تردد ولو توقف في الشهادة لم يجز له ترغيبه الى الاقدام على الاقامة و
تزهيده في اقامتها وكذا لا يجوز ايقاف عزم الغريم على الاقرار لانه ظلم لغريمه ويجوز ذلك في حقوق
الله تعالى فان الرسول صلى الله عليه وآله قال لماعز عند اعترافه بالزنا لعلك قبلتها لعلك لمستها وهو
ايماء الى الاستتار الخامسة عشرة يكره ان يضيف احد الخصمين دون صاحبه السادسة عشرة الرشوة
حرام على اخذها وباذلها ان توصل بها الى الحكم له بالباطل ولو كانت الى الحق لم يأثم ويجب على المرتشي
اعادة الرشوة الى صاحبها ولو تلفت قبل وصولها اليه ضمنها له السابعة عشرة اذا التمس الخصم
احضار خصمه الى مجلس الحكم احضره اذا كان حاضرا سواء كان حرر المدعي دعواه او لم يحررها اما لو كان
غائبا لم يحضره الحاكم حتى يحرر الدعوى والفرق لزوم المشقة في الثاني وعدمها في الاول هذا اذا كان
في بعض مواضع ولايته وليس له هناك خليفة يحكم وان كان في غير ولايته اثبت الحكم عليه بالحجة
وان كان غائبا ولو ادعى على امرأة فان كانت برزة فهي كالرجل وان كانت مخدرة بعث اليها من ينظر
في الحكم بينها وبين غريمها المطلب الثالث في كيفية الحكم وفيه مقاصد الاول في وظائف الحكم وهي
الاولى التسوية بين الخصمين في السلام والجلوس والنظر والكلام والانصات والعدل في الحكم ولا تجب
التسوية في الميل بالقلب لتعذره غالبا وانما تجب التسوية مع التساوي في الاسلام او الكفر ولو كان احدهما
مسلما جاز ان يكون الذمي قائما والمسلم قاعدا او على منزل الثانية لا يجوز ان يلقن احد الخصمين ما فيه
ضرر على خصمه ولا ان يهديه لوجوه الحجاج لان ذلك يفتح باب المنازعة وقد نصب لسدها الثالثة
اذا سكت الخصمان استحب ان يقول لهما تكلما او ليتكلم المدعي ولو احس منهما باحتشامه امر من يقول
ذلك ويكره ان يواجه بالخطاب احدهما لما يتضمن من ايحاش الآخر الرابعة اذا ترافع الخصمان وكان الحكم
واضحا لزمه القضاء ويستحب ترغيبهما في الصلح فان ابيا الا المناجزة حكم بينهما فان اشكل اخر الحكم
حتى يتضح ولا حد للتأخير الا الوضوح الخامسة اذا ورد الخصوم مترتبين بدأ بالاول فالاول فان
وردوا جميعا قيل يقرع بينهم وقيل يكتب اسماء المدعين ولا يحتاج الى ذكر خصومهم وقيل يذكر

واما السكوت فان اعتمده الزم الجواب فان عاند حبس حتى يبين وقيل يجبر حتى يجيب وقيل يقول الحاكم اما
اجبت والا جعلتك ناكلا ورددت اليمين على المدعي فان اصر رد الحاكم اليمين على المدعي والاول مروي
والاخير بناء على عدم القضاء بالنكول ولو كان به آفة من طرش او خرس توصل الى معرفة جوابه بالاشارة
المفيدة لليقين ولو استغلقت اشارته بحيث يحتاج الى المترجم لم يكف الواحد وافتقر في الشهادة باشارته
الى مترجمين عدلين **مسائل** تتعلق بالحكم على الغائب **الاولى** يقضى على من غاب عن مجلس القضاء مطلقا
مسافرا كان او حاضرا وقيل يعتبر في الحاضر تعذر حضوره مجلس الحكم **الثانية** يقضى على الغائب
في حقوق الناس كالديون والعقود ولا يقضى في حقوق الله كالزنا واللواط لانها مبنية على التخفيف ولو
اشتمل الحكم على الحقين قضي بما يختص الناس كالسرقة يقضى بالغرم وفي القضاء بالقطع تردد
الثالثة لو كان صاحب الحق غائبا فطالب الوكيل فادعى الغريم التسليم الى الموكل ولا بينة ففي الالزام
تردد بين الوقوف في الحكم لاحتمال الاداء وبين الحكم والغاء دعواه لان التوقف يؤدي الى تعذر طلب
الحقوق بالوكلاء والاول اشبه **المقصد الرابع** في كيفية الاستحلاف والبحث في امور ثلاثة
في اليمين ولا يستحلف احد الا بالله ولو كان كافرا وقيل لا يقتصر في المجوسي على لفظ الجلالة لانه يسمي النور الها بل
يضم الى هذه اللفظة الشريفة ما يزيل الاحتمال ولا يجوز الاحلاف بغير اسماء الله سبحانه كالكتب المنزلة والرسل
المعظمة والاماكن الشريفة ولو رأى الحاكم احلاف الذمي بما يقتضيه دينه اردع جاز ويستحب للحاكم تقديم
العظة على اليمين والتخويف من عاقبتها ويكفي ان يقول قل والله ما له قبلي حق وقد تغلظ اليمين بالقول والزمان و
المكان لكن ذلك غير لازم ولو التمسه المدعي بل هو مستحب في الحكم استظهارا فالتغليظ بالقول مثل ان يقول
قل والله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم الطالب الغالب الضار النافع المدرك المهلك الذي يعلم من السر
ما يعلم من العلانية ما لهذا المدعي علي شيء مما ادعاه ويجوز التغليظ بغير هذه الالفاظ مما يراه
الحاكم وبالمكان كالمسجد والحرم وما شاكله من الاماكن المعظمة وبالزمان كيوم الجمعة والعيد و
غيرهما من الاوقات المكرمة ويغلظ على الكافر بالاماكن التي يعتقد شرفها والازمان التي يرى حرمتها
ويستحب التغليظ في الحقوق كلها وان قلت عدا المال فانه لا يغلظ فيه بما دون نصاب القطع

وفي تسليمه الى غريمه ليستعمله او يواجره روايتان اشهرهما الانظار حتى يوسر وهل يحبس حتى تبين
حاله فيه تفصيل ذكر في باب المفلس واما الانكار فاذا قال لا حق له علي فان كان المدعي يعلم انه موضع
المطالبة بالبينة فالحاكم بالخيار ان شاء قال للمدعي الك بينة وان شاء سكت اما اذا كان المدعي
لا يعلم انه موضع المطالبة بالبينة وجب ان يقول الحاكم ذلك او معناه فان لم يكن له بينة
عرفه الحاكم ان له اليمين ولا يحلف المدعى عليه الا بعد سوال المدعي لانه حق له فيتوقف
استيفاؤه على المطالبة ولو تبرع هو او تبرع الحاكم باحلافه لم يعتد بتلك اليمين واعادها الحاكم
ان التمس المدعي ثم المنكر اما ان يحلف او يرد او ينكل فان حلف سقطت الدعوى ولو ظفر المدعي بعد ذلك بمال
الغريم لم يحل له مقاصته ولو عاود المطالبة اثم ولم تسمع دعواه ولو اقام بينة بما حلف عليه المنكر
لم تسمع وقيل يعمل بها ما لم يشترط المنكر سقوط الحق باليمين وقيل ان نسي بينته سمعت وان احلف والاول
هو المروي وكذا لو اقام بعد الاحلاف شاهدا وبذل معه اليمين هنا اولى ولو اكذب الحالف نفسه جاز مطالبته
وحل مقاصته مما يجده له مع امتناعه عن التسليم وان رد اليمين على المدعي لزمه الحلف ولو نكل سقطت دعواه
وان نكل المنكر بمعنى انه لم يحلف ولم يرد قال الحاكم ان حلفت والا جعلتك ناكلا ويكرر ذلك ثلاثا استظهارا
لا فرضا فان اصر قيل يقضى عليه بالنكول وقيل بل يرد اليمين على المدعي فان حلف ثبت حقه وان امتنع
سقط والاول اظهر وهو المروي ولو بذل المنكر يمينه بعد النكول لم يلتفت اليه ولو كان للمدعي بينة
لم يقل الحاكم احضرها لان الحق له وقيل يجوز وهو حسن ومع حضورها لا يسالها الحاكم ما لم يلتمس المدعي
ومع الاقامة بالشهادة لا يحكم الا بمسئلة المدعي ايضا وبعد ان يعرف عدالة البينة يقول
هل عندك جرح فان قال نعم وسال الانظار في اثباته انظره ثلاثا فان تعذر الجرح حكم بعد سوال
المدعي ولا يستحلف المدعي مع البينة الا ان تكون الشهادة على ميت فيستحلف على بقاء الحق في
ذمته استظهارا ولو شهدت على صبي او مجنون او غائب ففي ضم اليمين الى البينة تردد اشبهه انه
لا يمين ويدفع الحاكم من مال الغائب قدر الحق بعد تكفيل القابض بالمال ولو ذكر المدعي ان
له بينة غائبة خيره الحاكم بين الصبر واحلاف الغريم وليس له ملازمته ولا مطالبته بكفيل

المطلوب موت المورث والعلم بالحق وانه ترك في يده مالا ولو ساعد المدعي على عدم احد هذه الامور
لم تتوجه ولو ادعي عليه العلم بموته او بالحق كفاه الحلف انه لا يعلم ولو اثبت الحق والوفاة وادعى في يده
مالا حلف الوارث على القطع **الثانية** اذا ادعى على المملوك فالغريم مولاه ويستوي في ذلك دعوى
المال والجناية **الثالثة** لا تسمع الدعوى في الحدود مجردة عن البينة ولا يتوجه اليمين على المنكر
لو قذفه بالزنا ولا بينة فادعاه عليه قال في المبسوط جاز ان يحلف ليثبت الحد على القاذف وفيه
اشكال اذ لا يمين في حد **الرابعة** منكر السرقة يتوجه عليه اليمين لاسقاط الغرم ولو نكل لزمه المال دون
القطع بناء على القضاء بالنكول وهو الاظهر ولو احلف المدعي لا يثبت الحد على القولين وكذا لو
اقام شاهدا وحلف **الخامسة** لو كان له بينة فاعرض عنها والتمس يمين المنكر او قال اسقطت البينة
وقنعت باليمين فهل له الرجوع قيل لا وفيه تردد ولعل الاقرب الجواز وكذا البحث لو اقام شاهدا فاعرض
عنه وقنع بيمين المنكر **السادسة** لو ادعى صاحب النصاب ابداله في اثناء الحول قبل قوله ولا يمين
وكذا لو خرص عليه فادعى النقصان وكذا لو ادعى الذمي الاسلام قبل الحول اما لو ادعى الصغير
ان الانبات بعلاج لا بالسن ليتخلص من القتل ففيه تردد ولعل الاقرب انه لا يقبل الا مع البينة
السابعة لو مات ولا وارث له وظهر له شاهد بدين قيل يحبس حتى يحلف او يقر لتعذر اليمين في
طرف المشهود له وكذا لو ادعى الوصي ان الميت اوصى للفقراء وشهد شاهد فانكر الوارث وفي
الموضعين اشكال لان السجن عقوبة لم يثبت موجبها **الثامنة** لو مات وعليه دين يحيط بالتركة
لم ينتقل الى الوارث وكانت في حكم مال الميت وان لم يحط انتقل اليه ما فضل عن الدين وفي
الحالين للوارث المحاكمة على ما يدعيه لمورثه لانه قائم مقامه **البحث الثالث** في اليمين مع
الشاهد يقضى بالشاهد واليمين في الجملة استنادا الى قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وقضاء
علي عليه السلام بعده ويشترط شهادة الشاهد اولا وثبوت عدالته ثم اليمين ولو بدأ باليمين
وقعت لاغية وافتقر الى اعادتها بعد الاقامة ويثبت الحكم بذلك في الاموال كالدين والقرض
والغصب وفي المعاوضات كالبيع والصرف والصلح والاجارة والقراض والهبة والوصية

فرعان الأول لو امتنع من الإجابة الى التغليظ لم يجبر ولم يتحقق بامتناعه نكول **الثاني**
لو حلف لا يجيب الى التغليظ فالتمسه خصمه لم تنحل يمينه وحلف الأخرس بالإشارة وقيل توضع يده على اسم الله
في المصحف أو يكتب اسم الله سبحانه وتوضع يده عليه وقيل يكتب اليمين في لوح ويغسل ويؤمر بشربه بعد
اعلامه فان شرب كان حالفا وان امتنع ألزم الحق استنادا الى حكم علي عليه السلام في واقعة الأخرس ولا
يستحلف الحاكم أحدا الا في مجلس قضائه الا مع العذر كالمرض المانع وشبهه فحينئذ يستنيب الحاكم من يحلفه
في منزله وكذا المرأة التي لا عادة لها بالبروز الى مجمع الرجال أو الممنوعة بأحد الأعذار **البحث الثاني** في يمين
المنكر والمدعي اليمين يتوجه على المنكر تعويلا على الخبر وعلى المدعي مع الرد ومع الشاهد الواحد وقد تتوجه
مع اللوث في دعوى الدم ولا يمين على المنكر مع بينة المدعي لانتفاء التهمة عنها ومع فقدها فالمنكر
مستند الى البراءة الأصلية فهو أولى باليمين مع توجهها ويحلف على القطع مطردا الا على نفي فعل
الغير فانها على نفي العلم فلو ادعى عليه ابتياع أو قرض أو جناية فأنكر حلف على الجزم ولو ادعى على أبيه
الميت لم يتوجه اليمين ما لم يدع عليه العلم فيكفيه الحلف انه لا يعلم وكذا لو قيل قبض وكيلك أما
المدعي ولا شاهد له فلا يمين عليه الا مع الرد أو مع النكول على قول فان ردها المنكر توجهت فيحلف
على الجزم ولو نكل سقطت دعواه اجماعا ولو رد المنكر اليمين ثم بذلها قبل الاحلاف قال الشيخ ليس له
ذلك الا برضى المدعي وفيه تردد منشأه ان ذلك تفويض لا اسقاط ويكفي مع الانكار الحلف على نفي
الاستحقاق لانه يأتي على الدعوى فلو ادعى عليه غصبا أو اجارة مثلا فأجاب باني لم اغصب أو لم
استأجر فهل يلزمه الحلف على وفق الجواب لانه لم يجب به الا وهو قادر على الحلف عليه والوجه انه ان تطوع
بذلك صح وان اقتصر على نفي الاستحقاق كفى ولو ادعى المنكر الابراء أو الاقباض فقد انقلب مدعيا والمدعي
منكرا فيكفي المدعي اليمين على بقاء الحق ولو حلف على نفي ذلك كان آكد لكنه غير لازم وكل ما يتوجه الجواب
عن الدعوى فيه يتوجه معه اليمين ويقضى على المنكر به مع النكول كالعتق والنكاح والنسب وغير ذلك
هذا على القول بالقضاء بالنكول وعلى القول الآخر ترد اليمين على المدعي ويقضى له مع اليمين و
عليه مع النكول **مسائل الأولى** لا تتوجه اليمين على الوارث ما لم يدع عليه العلم

مع الشاهد اقوى ما كان لاحلافهم ولد ففقد صار الوقف دبا عاى لا ... حصة هذا الولد اما لحاضر

يتلقى الوقف عن الواقف فهو كما لو كان موجودا وقت الدعوى ويوقف له الربع فان كمل وحلف اخذ وان امتنع

قال الشيخ يرجع ربعه على الاخوة لانهم اثبتوا اصل الوقف عليهم ما لم يحصل المزاحم وبامتناعه جرى

مجرى المعدوم وفيه اشكال ينشاء من اعتراف الاخوة لعدم استحقاق الربع ولو مات احد الاخوة

قبل بلوغ الطفل عزل له الثلث من حين وفات الميت لان الوقف صار اثلاثا وقد كان له الربع الى حين

الوفات فان بلغ وحلف اخذ الجميع وان نكل كان الربع الى حين الوفاة لورثة الميت والاخوين و الثلث

من حين الوفاة للاخوين وفيه ايضا اشكال كالاول الرابعة لو ادعى عبدا وذكر انه كان له واعتقه

فانكر المتشبث قال الشيخ يحلف مع شاهده ويستنقذه وهو بعيد لانه لا يدعى مالا الخامسة

لو ادعى عليه القتل واقام شاهدا فان كان خطاء او عمد الخطاء حلف وحكم له وان كان عمدا موجبا للقصاص

لم يثبت باليمين الواحدة وكانت شهادة الشاهد لوثا وجاز له اثبات دعواه بالقسامة خاتمة

تشتمل على فصلين الفصل الاول في كتاب قاض الى قاض انهاء حكم الحاكم الى اخر اما بالكتابة

او القول او الشهادة اما الكتابة فلا عبرة بها لامكان التشبيه واما القول مشافهة فهو ان

يقول للاخر حكمت بكذا او انفذت او امضيت ففي القضاء به تردد نص الشيخ في الخلاف انه

لا يقبل واما الشهادة فان شهد عدلان بالحكم وباشهاده اياهما على حكمه تعين القبول لان

ذلك مما تمس الحاجة اليه اذ احتياج ارباب الحقوق الى اثباتها في البلاد المتباعدة غالب و

تكليف شهود الاصل التنقل متعذر او متعسر فلا بد من وسيلة الى استيفائها مع تباعد الغرما

ولا وسيلة الا رفع الاحكام الى الحكام واتم ذلك احتياطا ما صورناه لا يقال يتوصل الى

ذلك بالشهادة على شهود الاصل لانا نقول قد لا يساعد شهود الفرع على التنقل والشهادة

الثالثة لا تسمع ولانه لو لم يشرع انهاء الاحكام بطلت الحجج مع تطاول المدة ولان المنع من ذلك

يؤدي الى استمرار الخصومة في الواقعة الواحدة بان يرافعه المحكوم عليه الى اخر فان لم ينفذ الثاني

ما حكم به الاول اتصلت المنازعة ولان الغريمين لو تصادقا ان حاكما حكم عليهما الزمهما الحاكم

له والجناية الموجبة للدية كالخطاء وعمد الخطاء وقتل الوالد ولده والحر العبد وكسر العظام والجائفة

والمأمومة وضابطه ما كان مالا او المقصود منه المال وفي النكاح تردد اما الخلع والطلاق والرجعة

والعتق والتدبير والكتابة والنسب والوكالة والوصية اليه وعيوب النساء فلا وفي الوقف اشكال منشأه

النظر الى من ينتقل والاشبه القبول لانتقاله الى الموقوف عليهم ولا يثبت دعوى الجماعة مع الشاهد

الا مع حلف كل واحد منهم ولو امتنع البعض ثبت نصيب من حلف دون الممتنع ولا يحلف من لا يعرف

ما يحلف عليه يقينا ولا يثبت مال الغير فلو ادعى غريم الميت مالا له على اخر مع شاهد فان حلف الوارث ثبت

وان امتنع لم يحلف الغريم وكذا لو ادعى رهنا واقام شاهدا انه للراهن لم يحلف لان يمينه لاثبات

مال الغير ولو ادعى الجماعة مالا لمورثهم وحلفوا مع شاهدهم ثبت الدعوى وقسم بينهم على الفريضة

ولو كان وصية قسموه بالسوية الا ان يثبت التفضيل ولو امتنعوا لم يحكم لهم ولو حلف بعض اخذ

ولم يكن للممتنع معه شركة ولو كان في الجملة مولى عليه يوقف نصيبه فان كمل ورشد حلف واخذ

وان امتنع لم يحكم له وان مات قبل ذلك كان لوارثه الحلف واستيفاء نصيبه **مسائل**

خمس الاولى لو قال هذه الجارية مملوكتي وام ولدي حلف مع شاهده وثبت رقيتها دون

الولد لانه ليس مالا ويثبت لها حكم ام الولد باقراره **الثانية** لو ادعى بعض الورثة ان الميت وقف عليهم دارا

وعلى نسلهم فان حلف المدعون مع شاهدهم قضي لهم وان امتنعوا حكم بها ميراثا وكان نصيب المدعين وقفا

وان حلف بعض ثبت نصيب الحالف وقفا وكان الباقي طلقا تقضى منه الديون وتخرج منه الوصايا وما

فضل يكون ميراثا وما يحصل من الفاضل للمدعين يكون وقفا ولو انقرض الممتنع كان للبطن الذي يأخذ

بعده الحلف مع الشاهد ولا يبطل حقهم بامتناع الاول **الثالثة** اذا ادعى الوقفية عليه وعلى اولاده

بعده وحلف مع شاهده ثبتت الدعوى ولا يلزم الاولاد بعد انقراضه يمين مستأنفة لان الثبوت

الاول اغنى عن تجديده وكذا اذا انقرضت البطون وصار الى الفقراء او المصالح اما لو ادعى

التشريك بينه وبين اولاده افتقر البطن الثاني الى اليمين لان البطن الثاني بعد وجوده يصير

كالموجود وقت الدعوى فلو ادعى اخوة ثلثة ان الوقف عليهم وعلى اولادهم مشتركا فحلفوا مع الشاهد

الكتاب بعد قراءته وقالا اشهدنا الحاكم فلان على نفسه انه حكم بذلك جاز ولا بد من ضبط
الشيء المشهود به بما يرفع الجهالة عنه ولو اشتبه على الثاني وقف الحكم حتى يوضحه المدعي ولو تغير
حال الاول بموت او عزل لم يقدح ذلك في العمل بحكمه وان تغيرت بفسق لم يعمل بحكمه ويقر ما سبق
انفاذه على زمان فسقه ولا اثر لتغير حال المكتوب اليه في الكتب بل كل من قامت عنده البينة
بان الاول حكم به واشهدهم به عمل بها اذ اللازم لكل حاكم انفاذ ما حكم به غيره من الحكام مسائل
ثلث الاولى اذا اقر المحكوم عليه انه هو المشهود عليه الزم ولو انكر وكانت الشهادة بوصف
يحتمل الاتفاق غالبا فالقول قوله مع يمينه ما لم يقم المدعي البينة وان كان الوصف مما يتعذر
اتفاقه الا نادرا لم يلتفت الى انكاره لانه خلاف الظاهر ولو ادعى ان في البلد مساويا له في
الاسم والنسب كلف ابانته فان كان المساوي حيا سئل فان اعترف انه الغريم الزم واطلق
الاول وان انكر وقف الحكم حتى يتبين وان كان المساوي ميتا وهناك دلالة تشهد بالبراءة اما لان
الغريم لم يعاصره واما لان تاريخ الحق متأخر عن موته الزم الاول وان احتمل وقف الحكم حتى
يتبين الثانية للمشهود عليه ان يمتنع من التسليم حتى يشهد القابض ولو لم يكن عليه بالحق شاهد
قيل لا يلزم الاشهاد ولو قيل يلزم كان حسنا حسما لمادة المنازعة او كراهية لتوجه اليمين الثالثة
لا يجب على المدعي دفع الحجة مع الوفاء لانها حجة له لو خرج المقبوض مستحقا وكذا القول في البائع اذا
التمس المشتري كتاب الاصل لانه حجة له على البائع الاول بالثمن لو خرج المبيع مستحقا الفصل الثاني
في لواحق من احكام القسمة والنظر في القاسم والمقسوم والكيفية واللواحق اما الاول فيستحب للامام
ان ينصب قاسما كما كان لعلي عليه السلام ويشترط فيه البلوغ وكمال العقل والايمان والعدالة والمعرفة
بالحساب ولا يشترط الحرية ولو تراضى الخصمان بقاسم لم يشترط العدالة وفي التراضي بقسمة الكافر نظر اقربه الجواز
كما لو تراضيا بانفسهما من غير قاسم والمنصوب من قبل الامام تمضي قسمته بنفس القرعة ولا يشترط رضاهما
بعدها وفي غيره يقف اللزوم على الرضا بعد القرعة وفي هذا اشكال من حيث ان القرعة وسيلة
الى تعيين الحق وقد قارنها الرضا ويجزي القاسم الواحد اذا لم يكن في القسمة رد ولا بد

ما حكم به الاول وكذا لو قامت البينة لانها تثبت ما لو اقر الغريم لزم لا يقال قد قالوا

انه لا يجوز كتاب قاض ولا العمل به لرواية طلحة بن زيد والسكوني عن ابي عبد الله عليه السلام

ان عليا عليه السلام كان لا يجيز كتاب قاض الى قاض في حد ولا غيره حتى وليت بنو امية فاجازوا

بالبينات لانا نجيب عن الاول بمنع دعوى الاجماع على خلاف موضع النزاع لان المنع من العمل

بكتاب قاض الى قاض ليس منعا من العمل بحكم الحاكم مع ثبوته ونحن فلا نعمل عندنا بالكتاب مختوما كان

او مفتوحا والى جواز ما ذكرناه اوما الشيخ ابو جعفر رحمه الله في الخلاف ونجيب عن الرواية بالطعن

في سندها فان طلحة بتري والسكوني عامي ومع تسليمها نقول بموجبها فانا لا نعمل بالكتاب اصلا ولو

شهد بان الكتاب له فيها اذا عرفت هذا فالعمل بذلك مقصور على حقوق الناس دون الحدود

من حقوق الله فان انهى الى الحاكم امران احدهما حكم وقع بين متخاصمين الثاني اثبات دعوى مدع

على غائب اما الاول فان حضر شاهدا الانهاء خصومة الخصمين وسمعا ما حكم به الحاكم واشهدهما

على حكمه ثم شهدا بالحكم عند الاخر ثبت بشهادتهما حكم ذلك الحاكم وانفذ ما ثبت عنده لا انه

حكم بصحة الحكم في نفس الامر اذ لا علم له به بل الفائدة فيه قطع خصومة الخصمين لو عاودا المنازعة

في تلك الواقعة وان لم يحضرا الخصومة فحكى لهما الواقعة وصورة الحكم وسمى المتحاكمين باسمائهما

وآبائهما واشهدهما على الحكم ففيه تردد والقبول اولى لان حكمه كما كان ماضيا كان اخباره ماضيا

واما الثاني وهو اثبات دعوى المدعي فان حضر الشاهدان الدعوى واقامة الشهادة والحكم

بما شهدا به واشهدهما على نفسه بالحكم وشهدا بذلك عند الاخر قبلها وانفذ الحكم ولو لم يحضرا الواقعة واشهدهما

بما صورته ان فلان بن فلان الفلاني ادعى على فلان بن فلان الفلاني كذا وشهد بدعواه فلان وفلان بكذا

وعدل الشهادة وحكمت واشهدهما على الحكم ففي الحكم به تردد مع ان القبول ارجح خصوصا مع احضار الكتاب المتضمن للدعوى

وشهادة الشهود اما لو اخبر حاكما اخر بانه ثبت عنده كذا لم يحكم به الثاني وليس كذلك لو قال حكمت فان

فيه ترددا وضابطه ان الانهاء ان يحفظ الشاهدان ما شهدا به من الواقعة وما سمعاه من لفظ الحاكم

ويقولا اشهدنا الحاكم فلان على نفسه انه حكم بذلك وامضاه ولو احالا على الكتاب

وكيفية القرعة عليه كما صورناه وان تفاوتت الحصص قيمة لا عددا مثل ان يكون لواحد النصف
وللاخر السدس وقيمة اجزاء ذلك الملك متساوية سويت السهام على اقلهم نصيبا فجعلت اسداسا
ثم كم يكتب رقعة فيه تردد بين ان يكتب بعدد الشركاء او بعدد السهام والاقرب الاقتصار على
عدد الشركاء لحصول المراد به فالزيادة كلفة اذا عرفت هذا فانه يكتب ثلث رقاع لكل اسم رقعة
ويجعل للسهام اول وثان وهكذا الى الاخير والخيار في تعيين ذلك الى المتقاسمين ثم ان تعاسرا
عينه القاسم ثم يخرج رقعة فان تضمنت اسم صاحب النصف فله الثلثة الاول ثم يخرج ثانيا
فان خرج صاحب الثلث فله السهمان الاخران ولا يحتاج الى اخراج الثالثة بل لصاحبها ما بقي و
كذا لو خرج اسم صاحب الثلث اولا فله السهمان الاولان ثم يخرج اخرى فان خرج صاحب النصف فله
الثالث والرابع والخامس ولا يحتاج الى اخراج اخرى لان السادس تعين لصاحبها وكذا لو خرج
اسم صاحب السدس اولا كان له السهم الاول ثم يخرج اخرى فان كان صاحب الثلث كان له الثاني والثالث
والباقي لصاحب النصف ولو خرج في الثانية صاحب النصف كان له الثاني والثالث والرابع و بقي
الاخران لصاحب الثلث من غير احتياج الى اخراج اسمه ولا يخرج على السهام بل على الاسماء لانه
يحذر ان يؤدي الى تفرق السهام وهو ضرر ولو اختلفت السهام والقيمة عدلت السهام تقويما
وميزت على قدر سهم اقلهم نصيبا واقرع عليها كما صورناه اما لو كانت قسمة رد وهي المفتقرة الى
رد في مقابلة بناء او شجر او بئر فلا تصح القسمة ما لم يتراضيا جميعا لما تتضمن من الضميمة التي لا تستقر
الا بالتراضي واذا اتفقا على الرد وعدلت السهام فهل يلزم بنفس القرعة قيل لا لانها تتضمن معاوضة ولا يعلم
كل واحد من يحصل له العوض فيفتقر الى الرضا بعد العلم بما ميزته القرعة **مسائل الثلث الاولى**
لو كان لدار علو وسفل فطلب احد الشريكين قسمتها بحيث يكون لكل واحد منهما نصيب من العلو والسفل
بموجب التعديل جاز واجبر الممتنع مع انتفاء الضرر ولو طلب انفراده بالسفل او العلو لم يجبر الممتنع وكذا
لو طلب قسمة كل واحد منهما منفردا **الثانية** لو كان بينهما ارض وزرع فطلب قسمة الارض بانفرادها
اجبر الممتنع لان الزرع كالمتاع في الدار ولو طلب قسمة الزرع قال الشيخ لم يجبر الاخر لان تعديل ذلك

من اثنين في قيمة الرد لانها تتضمن تقويما فلا ينفرد به الواحد ويسقط اعتبار الثاني مع رضاء الشريك واجرة القاسم من بيت المال فان لم يكن امام او كان ولا سعة في بيت المال كانت اجرته على المتقاسمين فان استاجره كل واحد باجرة معينة فلا بحث وان استاجروه في عقد واحد ولم يعينوا نصيب كل واحد من الاجرة لزمتهم الاجرة بالحصص وكذا لو لم يقدروا اجرة كان له اجرة المثل عليهم بالحصص لا بالسوية **الثاني** في المقسوم وهو اما متساوي الاجزاء كذوات الامثال مثل الحبوب والادهان او متفاوتها كالاشجار والعقار فالاول يجبر الممتنع مع مطالبة الشريك بالقسمة لان للانسان ولاية الانتفاع بماله والانفراد اكمل نفعا ويقسم كيلا ووزنا متساويا ومتفاضلا ربويا كان وغيره لان القسمة تمييز حق لا بيع والثاني اما ان يستضر الكل او البعض ولا يستضر احدهم وفي الاول لا يجبر الممتنع كالجواهر والعضائد الضيقة وفي الثاني ان التمس المستضر اجبر من لا يتضرر وان امتنع المتضرر لم يجبر ويتحقق الضرر المانع من الاجبار بعدم الانتفاع بالنصيب بعد القسمة وقيل بنقصان القيمة وهو اشبه وللشيخ فيه قولان ثم المقسوم ان لم يكن فيه رد ولا ضرر اجبر الممتنع وتسمى قسمة اجبار وان تضمنت احدهما لم يجبر وتسمى قسمة تراض ويقسم الثوب الذي لا ينقص قيمته بالقطع كما تقسم الارض وان كان ينقص بالقطع لم يقسم لحصول الضرر بالقسمة وتقسم الثياب والعبيد بعد التعديل بالقيمة قسمة اجبار واذا سالا الحاكم القسمة ولهما البينة بالملك قسم وان كانت يدهما عليه ولا منازع قال الشيخ في المبسوط لا يقسم وقال في الخلاف يقسم وهو الاشبه لان التصرف دلالة الملك **الثالث** في كيفية القسمة الحصص ان تساوت قدرا وقيمة فالقسمة بتعديلها على السهام لانه يتضمن القيمة كالدار تكون بين اثنين ولا وقيمتها متساوية وعند التعديل يكون القاسم مخيرا بين الاخراج على الاسماء والاخراج على السهام اما الاول فهو ان يكتب كل نصيب في رقعة ويصف كل واحد بما يميزه عن الاخر ويجعل ذلك مصونا في ساتر كالشمع او الطين ويامر من لم يطلع على الصورة باخراج احدها على اسم احد المتقاسمين فما خرج فله **واما الثاني** فان يكتب كل اسم في رقعة ويصونهما ويخرج على سهم من السهام فمن خرج اسمه فله ذلك السهم ان تساوت ولا قيمة عدلت السهام قيمة والغي العدد حتى لو كان الثلثان لثلثان قيمته مساويا للثلث يجعل الثلث مساويا للثلثين وكيفية

فساداً او كذا لو التمس المنكر يمين المدعي منضمة الى الشهادة لم تجب اجابته لنهوض البينة بثبوت الحق
وفي الالزام بالجواب عن الاقرار تردد منشاؤه ان الاقرار لا يثبت حقا في نفس الامر بل اذا ثبت قضى به
ظاهرا ولا يفتقر صحة الدعوى الى الكشف في نكاح ولا غيره وربما افتقرت الى ذلك في دعوى القتل
لان فائته لا يستدرك ولو اقتصرت على قولها هذا زوجي كفى في دعوى النكاح ولا يفتقر ذلك الى دعوى
شيء من حقوق الزوجية لان ذلك يتضمن دعوى لوازم الزوجية ولو انكر النكاح لزمه اليمين ولو نكل
قضي عليه على القول بالنكول وعلى القول الاخر ترد اليمين عليها فاذا حلفت ثبتت الزوجية وكذا
لو كان هو المدعي ولو ادعى ان هذه بنت امته لم تسمع دعواه لاحتمال ان تلد في ملك غيره ثم تصير له
وكذا لو قال ولدتها في ملكي لاحتمال ان تكون حرة او ملكا لغيره وكذا لا تسمع البينة بذلك ما لم يصرح
بان البنت ملكه وكذا البينة ومثله لو قال هذه ثمرة نخلتي وكذا لو اقر من الثمرة في يده او بنت
المملوكة لم يحكم عليه بالاقرار لو فسره بما ينافي الملك وكذا لو قال هذا الغزل من قطن فلان
وهذا الدقيق من حنطته **الفصل الثاني** في التوصل الى الحق من كانت دعواه عينا في يد انسان
فله انتزاعها ولو قهرا ما لم يثر فتنة ولا يفتقر ذلك الى اذن الحاكم ولو كان الحق دينا وكان
الغريم مقرا باذلا لم يستقل المدعي بانتزاعه من دون اذن الحاكم لان الغريم يتخير في جهات
القضاء فلا يتعين الحق في شيء من دون تعيينه او تعيين الحاكم مع امتناعه ولو كان المدين جاحدا
وللغريم بينة تثبت عند الحاكم والوصول اليه ممكن ففي جواز الاخذ تردد اشبهه الجواز وهو
الذي ذكره الشيخ في الخلاف وفي المبسوط وعليه دل عموم الاذن في الاقتصاص ولو لم تكن له بينة
او تعذر الوصول الى الحاكم ووجد الغريم من جنس ماله اقتص مستقلا بالاستيفاء نعم لو
كان المال وديعة عنده ففي جواز الاقتصاص تردد اشبهه الكراهية ولو كان المال من غير
جنس الموجود جاز اخذه بالقيمة العدل ويسقط اعتبار رضى المالك بالمطل كما يسقط اعتبار
رضاه في الجنس ويجوز ان يتولى بيعها وقبض دينه من ثمنها دفعا لمشقة التربص بها ولو تلفت
قبل البيع قال الشيخ لا يلزمه ضمانها لانه بنفسها والوجه الضمان لانه قبض لم ياذن فيه المالك

بالسهام غير ممكن وفيه اشكال من حيث امكان التعديل بالتقويم اذ لم يكن فيه جهالة اما لو كان بذرا لم يظهر لم تصح القسمة لتحقق الجهالة ولو كان سنبلا فالاصل الا تصح وهو مشكل كجواز بيع الزرع

الثالثة لو كان بينهما اقرحة متعددة وطلب واحد قسمتها بعضا في بعض لم يجبر الممتنع ولو طلب قسمة كل واحد بانفراده اجبر الاخر وكذا لو كان بينهما حبوب مختلفة وتقسيم القراح الواحد ان اختلفت اشجاره اجبار اطاعة كالدار الواسعة اذا اختلفت ابنيتها ولا تقسم الدكاكين المتجاورة بعضها في بعض قسمة اجبار لانها املاك متعددة يقصد كل واحد منها بالسكنى على انفراده فهي كالاقرحة المتباعدة

الرابع في اللواحق وهي ثلث **الاولى** اذا ادعى بعد القسمة الغلط عليه لم تسمع دعواه فان اقام بينة سمعت وحكم ببطلان القسمة لان فائدتها تمييز الحق ولم يحصل ولو عدما فالتمس اليمين كان له ان ادعى على شريكه العلم بالغلط

الثانية اذا اقتسما ثم ظهر البعض مستحقا فان كان معينا مع احدهما بطلت القسمة لبقاء الشركة في النصيب الاخر ولو كان فيهما بالسوية لم تبطل لان فائدة القسمة باقية وهو افراد كل واحد من الحقين ولو كان فيهما لا بالسوية بطلت لتحقق الشركة وان كان المستحق مشاعا معهما فللشيخ قولان احدهما لا تبطل فيما زاد عن المستحق والثاني تبطل لانها وقعت من دون اذن الشريك وهو الاشبه

الثالثة لو قسم الورثة تركة ثم ظهر على الميت دين فان قام الورثة بالدين لم تبطل القسمة وان امتنعوا نقضت وقضي منها الدين

النظر الرابع في احكام الدعوى وهو يستدعي بيان مقدمة ومقاصد **اما المقدمة** فتشتمل على فصلين

الفصل الاول في المدعي وهو الذي يترك لو ترك الخصومة وقيل هو الذي يدعي خلاف الاصل او امرا خفيا وكيف عرفناه فالمنكر في مقابلته ويشترط فيه البلوغ والعقل وان يدعي لنفسه او لمن له ولاية الدعوى عنه ما يصح منه تملكه فهذه قيود اربعة فلا تسمع دعوى الصغير ولا المجنون ولا دعواه مالا لغيره الا ان يكون وكيلا او وصيا او وليا او حاكما او امينا لحاكم ولا تسمع دعوى المسلم خمرا او خنزيرا ولا بد من كون الدعوى صحيحة لازمة فلو ادعى هبة لم تسمع حتى يدعي الاقباض وكذا لو ادعى رهنا ولو ادعى المنكر فسق الحاكم او الشهود ولا بينة فادعى علم المشهود له ففي توجه اليمين على نفي العلم تردد اشبهه عدم التوجه لانه ليس حقا لازما ولا يثبت بالنكول ولا باليمين المردودة ولانه يثير فسادا

بالملك المطلق ولو اختصت احديهما بالتقييد قضي بها دون الاخرى والاول انسب بالمذهب ولا
يتحقق التعارض بين الشاهدين والشاهد والمرأتين ولا يتحقق بين شاهدين وشاهد ويمين وربما
قال الشيخ نادرا يتعارضان ويقرع بينهما ولا بين شاهد وامرأتين ويمين بل يقضي بالشاهدين و
امرأتين دون الشاهد واليمين وكل موضع قضينا فيه بالقسمة فانما هو في موضع يمكن فرضها
كالاموال دون ما يمتنع كما اذا ادعى رجلان زوجة والشهادة بقديم الملك اولى من الشهادة بالحادث مثل
ان تشهد احديهما بالملك في الحال والاخرى بقدمه او احديهما بالقديم والاخرى بالاقدم فالترجيح لجانب
الاقدم وكذا الشهادة بالملك اولى من الشهادة باليد لانها محتملة وكذا الشهادة بسبب الملك اولى
من الشهادة بالتصرف **الثالثة** اذا ادعى شيئا فقال المدعى عليه هو لفلان اندفعت عنه الخصومة
حاضرا كان المقر له او غائبا فان قال المدعي احلفوه انه لا يعلم انها لي توجهت اليمين عليه لان
فائدتها الغرم لو امتنع لا القضاء بالعين لو نكل او رد وقال الشيخ لا يحلف ولا يغرم لو نكل
والاقرب انه يغرم لانه حال بين المالك وماله باقراره لغيره ولو انكر المقر له حفظها الحاكم لانها
خرجت عن ملك المقر ولم يدخل في ملك المقر له ولو اقام المدعي بينة قضي له اما لو اقر المدعى عليه بها
لمجهول لم تندفع الخصومة والزم البيان **الرابعة** اذا ادعى انه آجره الدابة وادعى آخر انه اودعه
اياها تحقق التعارض مع قيام البينتين بالدعويين وعمل بالقرعة مع تساوي البينتين في عدم
الترجيح **الخامسة** لو ادعى دارا في يد انسان واقام بينة انها كانت في يده امس او منذ شهر
قيل لا تسمع هذه البينة وكذا لو شهدت له بالملك امس لان ظاهر اليد الان الملك فلا يدفع
بالمحتمل وفيه اشكال ولعل الاقرب القبول اما لو شهدت بينة المدعي ان صاحب اليد غصبها
او استأجرها منه حكم بها لانها شهدت بالملك وسبب يد الثاني ولو قال غصبني اياها وقال آخر
بل اقر لي بها واقاما البينة قضي للمغصوب منه ولم يضمن المقر لان الحيلولة لم تحصل باقراره بل
بالبينة **المقصد الثاني** في الاختلاف في العقود اذا اتفقا على استيجار دار معينة شهرا معينا واختلفا
في الاجرة واقام كل منهما بينة بما قدره فان تقدم تاريخ احدهما عمل به لان الثاني يكون باطلا وان

ويتقاصان بقيمتها مع التلف **مسئلتان الاولى** من ادعى كيسا لا يد لاحد عليه قضى له
ومن بابه ان يكون كيس بين جماعة فيسألون هل هو لكم فيقولون لا ويقول واحد منهم هو لي
فانه يقضى به لمن ادعاه **الثانية** لو انكسرت سفينة في البحر فما اخرجه البحر فهو لاهله وما اخرج
بالغوص فهو لمخرجه به رواية في سندها ضعف **المقصد الاول** في الاختلاف في دعوى الاملاك
وفيه مسائل **الاولى** لو تنازعا عينا في يدهما ولا بينة قضى بها بينهما نصفين وقيل يحلف كل
واحد منهما لصاحبه ولو كانت في يد احدهما قضي بها للمتشبث مع اليمين ان التمسها الخصم ولو كانت يدهما
خارجة فان صدق من هي في يده احدهما احلف وقضي له وان قال هي لهما قضي بها بينهما نصفين و
احلف كل منهما لصاحبه ولو دفعهما اقر في يده **الثانية** يتحقق التعارض في الشهادة مع تحقق التضاد
مثل ان يشهد شاهدان بالحق لزيد ويشهد آخران ان الحق بعينه لعمرو او يشهدان انه باع ثوبا
مخصوصا لعمرو غدوة ويشهد آخران ببيعه بعينه لخالد في ذلك الوقت ومهما امكن التوفيق بين الشهادتين
وفق فان تحقق التعارض فاما ان يكون العين في يدهما او يد احدهما او يد ثالث ففي الاول يقضى بها بينهما
نصفين لان يد كل واحد على النصف وقد اقام الآخر بينة فيقضى له بما في يد غريمه وفي الثاني يقضى بها
للخارج دون المتشبث ان شهدتا لهما بالملك المطلق وفيه قول آخر ذكره في الخلاف ايضا ولو شهدتا
بالسبب قيل يقضى لصاحب اليد لقضاء علي عليه السلام في الدابة وقيل يقضي للخارج لانه لا بينة
على ذي اليد كما لا يمين على المدعي عملا بقوله عليه السلام واليمين على من انكر والتفصيل قاطع للشركة
وهو اولى اما لو شهدت للمتشبث بالسبب وللخارج بالملك المطلق فانه يقضى لصاحب اليد سواء كان
السبب مما لا يتكرر كالنتاج ونساجة ثوب الكتان او يتكرر كالبيع والصياغة وقيل بل يقضي للخارج
وان شهدت بينته بالملك المطلق عملا بالاول اشبه ولو كانت في يد ثالث قضى بارجح
البينتين عدالة فان تساويا قضي لاكثرهما شهودا ومع التساوي عددا وعدالة يقرع
بينهما فمن خرج اسمه احلف وقضي له ولو امتنع احلف الآخر وقضي له وان نكلا قضي به بينهما
بالسوية وقال في المبسوط يقضى بالقرعة ان شهدتا بالملك المطلق ويقسم بينهما ان شهدتا بالملك

مولاه باعه منه واقاما البينة قضى لاسبق البينتين تاريخا فان اتفقا قضى بالقرعة مع اليمين
ولو امتنعا من اليمين قيل يكون نصفه حرا ونصفه رقا للمدعي الابتياع ويرجع بنصف الثمن ولو وهب عتق كله
وهل يقوم على بايعه الاقرب نعم لشهادة البينة بمباشرة عتقه **مسائل الاولى** لو شهد
للمدعي ان الدابة ملكه منذ مدة فدل سنها على اقل من ذلك قطعا او اكثر سقطت البينة لتحقق
كذبها **الثانية** اذا ادعى دابة في يد زيد واقام بينة انه اشتراها من عمرو فان شهدت البينة
بالملكية مع ذلك للبائع او للمشتري او بالتسليم قضى للمدعي وان شهدت بالشراء لا غير قيل لا يحكم
لان ذلك قد يفعل فيما ليس بملك فلا يدفع اليد المعلومة بالمظنون وهو قوي وقيل يقضى له لان
الشراء دلالة على التصرف السابق الدال على الملكية **الثالثة** الصغير المجهول النسب اذا كان في
يد اجنبي وادعى رقيته قضى له بذلك ظاهرا وكذا لو كان في يد اثنين اما لو كان كبيرا وانكر فالقول
قوله لان الاصل الحرية ولو ادعى اثنان رقيته فاعترف لهما قضى عليه وان اعترف لاحدهما كان مملوكا
له دون الاخر **الرابعة** لو ادعى كل واحد منهما ان الذبيحة له وفي يد كل واحد بعضها واقام كل منهما
بينة قيل قضى لكل واحد بما في يد الاخر وهو الذي عندهما وكذا لو كان في يد كل واحد شاة وادعى كل منهما
الجميع واقاما بينة قضى لكل منهما بما في يد الاخر **الخامسة** لو ادعى شاة في يد عمرو واقام بينة
فتسلمها ثم اقام الذي كانت في يده بينة انها له قال الشيخ ينقض الحكم ويعاد وهو بناء على القضاء لصاحب
اليد مع التعارض والاولى انه لا ينقض **السادسة** لو ادعى دارا في يد زيد وادعى عمرو نصفها
واقاما البينة قضي لمدعي الكل بالنصف لعدم المزاحم وتعارضت البينتان في النصف الاخر فيقرع بينهما
ويقضى لمن خرج اسمه مع يمينه ولو امتنعا من اليمين قضي به بينهما بالسوية فيكون للمدعي الكل ثلاثة
ارباع ولمدعي النصف الربع ولو كانت يدهما على الدار وادعى احدهما الكل والاخر النصف واقام كل
منهما بينة كان للمدعي الكل ولو لم يكن لمدعي النصف شيء لان بينة ذي اليد بما في يده وهو النصف غير مقبولة
ولو ادعى احدهما النصف والاخر الثلث والثالث السدس وكانت يدهم عليها فيد كل واحد منهم على
الثلث لكن صاحب الثلث لا يدعي زيادة عما في يده وصاحب السدس يفضل في يده ما لا يدعيه هما

التاريخ واحدا لتحقق التعارض اذ لا يمكن في الوقت الواحد وقوع عقدين متنافيين فحينئذ يقرع بينهما
ويحكم لمن خرج اسمه مع يمينه هذا اختيار شيخنا في المبسوط وقال آخرون يقضى ببينة المستأجر لان القول
قول المستأجر لو لم يكن بينة اذ هو منكر على ما قدمه المصنف فيكون القول قوله ومن كان القول قوله مع عدم
البينة كانت البينة في طرف المدعي وحينئذ نقول هو مدعي زيادة وقد اقام البينة بها فيجب ان يثبت وفي
القولين تردد ولو ادعى استيجار دار فقال الموجر بل آجرتك بيتا منها قال الشيخ يقرع بينهما وقيل
القول قول الموجر والاول اشبه لان كلا منهما مدع ولو اقام كل منهما البينة تحقق التعارض مع اتفاق
التاريخ وعدمه لتنافيهما ويحكم للاقدم لكن ان كان الاقدم بينة البيت حكم باجارة البيت بالاجرة وبطلت في بقية
الدار بالنسبة من الاجرة ولو ادعى كل منهما انه اشترى دارا معينة واقبض الثمن وهي في يد البائع
قضي بالقرعة مع تساوي البينتين عدالة وعددا وتاريخا وحكم لمن خرج اسمه مع يمينه ولا يقبل قول
البائع لاحدهما ويلزمه اعادة الثمن على الآخر لان قبض الثمنين ممكن فتزدحم البينتان ولو نكلا
عن اليمين قسمت بينهما ويرجع كل منهما بنصف الثمن ولهما ان يفسخا لتبعيض المبيع قبل القبض
ولو فسخ احدهما كان للآخر اخذ الجميع لعدم المزاحم وفي لزوم ذلك له تردد اقربه اللزوم ولو ادعى اثنان
ان ثالثا اشترى من كل منهما هذا المبيع واقام كل منهما بينة فان اعترف لاحدهما قضي له عليه بالثمن
وكذا ان اعترف لهما قضي عليه بالثمنين جميعا ولو انكر وكان التاريخ مختلفا او مطلقا قضي
بالثمنين جميعا لامكان الاحتمال ولو كان التاريخ واحدا تحقق التعارض اذ لا يكون الملك الواحد في
الوقت الواحد لاثنين ولا يمكن ايقاع عقدين في الزمان الواحد فيقرع بينهما فمن خرج اسمه احلف
وقضي له ولو امتنعا من اليمين قسم الثمن بينهما ولو ادعى شراء المبيع من زيد وقبض الثمن وادعى آخر
شراءه من عمرو وقبض الثمن ايضا واقاما بينتين متساويتين في العدالة والعدد والتاريخ فالتعارض
متحقق فحينئذ يقضى بالقرعة ويحلف من خرج اسمه ويقضى له ولو نكلا عن اليمين قسم المبيع بينهما ورجع
كل منهما على بايعه بنصف الثمن ولهما الفسخ والرجوع بالثمنين ولو فسخ احدهما جاز ولم يكن للآخر اخذ
الجميع لان النصف الآخر لم يرجع الى بايعه ولو ادعى عبد ان مولاه اعتقه وادعى آخر ان مولاه

يدعيه مما في يد غيره فيجمع بين كل ثلثة على ما في يد الرابع ويتنازعوا فيه ويقضى بالقرعة واليمين ومع الامتناع بالقسمة فيجمع بين مدعى الكل والنصف والثلث على ما في يد مدعى الثلثين وفرض ذلك ربع اثنين وسبعين وهو ثمانية عشر فمدعى الكل يدعيها اجمع ومدعى النصف يدعي منها ستة ومدعى الثلث يدعي اثنين فيكون عشرة منها لمدعى الكل لقيام البينة بالجميع الذي يدخل فيه العشرة ويبقى ما يدعيه صاحب النصف وهو ستة يقرع بينه وبين مدعى الكل فيها ويحلف ومع الامتناع يقسم بينهما وما يدعيه صاحب الثلث وهو اثنان يقرع عليه بين مدعى الكل وبينه فمن خرج اسمه احلف واعطى ولو امتنعا قسم بينهما ثم يجمع دعوى الثلثة على ما في يد مدعى النصف فصاحب الثلثين يدعي عليه عشرة ومدعى الثلث يدعي عليه اثنين ويبقى في يده ما لا يدعيها الا مدعى الجميع فتكون له ويقارع الاخرين ثم يحلف وان امتنعا نصف ما ادعياه ثم يجمع الثلثة على ما في يد مدعى الثلث وهو ثمانية عشر فمدعى الثلثين يدعي منه عشرة ومدعى النصف يدعي ستة فيبقى اثنان لمدعى الكل ويقارع على ما في يد الاخرين فان امتنعوا الايمان قسم ذلك بين مدعى الكل وبين كل واحد منهما ما ادعاه ثم يجمع الثلثة على ما في يد مدعى الكل فمدعى الثلثين يدعي عشرة ومدعى النصف يدعي ستة ومدعى الثلث يدعي اثنين فيخلص بيده مما كان فيها فيحصل للمدعي الكل ستة وثلثون من اصل اثنين وسبعين ولمدعى الثلثين عشرون ولمدعى النصف اثنا عشر ولمدعى الثلث اربعة هذا ان امتنع صاحب القرعة من اليمين ومقارعته للسائل اذا ادعى الزوجان متاع البيت قضى لمن قامت له البينة ولو لم تكن بينة فيد كل واحد منهما على نصفه قال في المبسوط يحلف كل واحد منهما لصاحبه ويكون بينهما بالسوية سواء كان مما يختص الرجال او النساء او يصلح لهما وسواء كانت الدار لهما او لاحدهما وسواء كانت الزوجية باقية بينهما او زائلة ويستوي في ذلك تنازع الزوجين والوارث وقال في الخلاف ما يصلح للرجال للرجل وما يصلح للنساء للمراة وما يصلح لهما يقسم بينهما وفي رواية انه للمراة لانها تاتي بالمتاع من اهلها وما ذكره في الخلاف اشهر في الروايات واظهر بين الاصحاب ولو ادعى ابو الميتة انه اعارها بعض ما في يدها من متاع او غيره كلف البينة كغيره من الانساب وفيه رواية بالفرق بين الاب

ولا مدعى الثلث فيكون المدعى للنصف فيكمل له النصف وكذا لو اقامت لكل منهم بينة بدعواه ولو ادعى

احدهم الكل والاخر النصف والثالث الثلث ولا بينة قضى لكل واحد منهم بالثلث لان بده عليه و

على الثاني والثالث اليمين لمدعى الكل وعليه وعلى مدعى الثلث اليمين لمدعى النصف فان اقام كل منهم

بينة فان قضينا مع التعارض ببينة الداخل فالحكم كما لو لم يكن بينة لان لكل واحد منهم بينة ويدا

على الثلث وان قضينا ببينة الخارج وهو الاصح كان لمدعى الكل مما في يده ثلثة من اثنى عشر بغير

منازع والاربعة التى في يد مدعى النصف لقيام البينة لصاحب الكل بها وسقوط بينة

صاحب النصف بالنظر اليها اذ لا تقبل بينة ذى اليد وثلثة مما في يد مدعى الثلث فيبقى واحد مما

في يد مدعى الثلث يدعيه كل واحد من مدعى النصف ومدعى الكل فيقرع بينهما ويحلف من يخرج

اسمه ويقضى له فان امتنعا قسم بينهما نصفين فيحصل لصاحب الكل عشرة ونصف ولصاحب النصف

واحد ونصف وتسقط دعوى مدعى الثلث ولو كانت في يد اربعة فادعى احدهم الكل والاخر الثلثين و

الثالث النصف والرابع الثلث فهى في يد كل واحد بربعها فان لم يكن بينة قضينا لكل واحد بما في يده وا

كلا منهم لصاحبه ولو كانت بيدهم خارجة ولكل بينة خلص لصاحب الكل الثلث اذ لا مزاحم له ويبقى

التعارض بين بينة مدعى الكل ومدعى الثلثين في السدس فيقرع بينهما فيه ثم يقع التعارض

بين بينة مدعى الكل ومدعى الثلثين ومدعى النصف في السدس ايضا فيقرع بينهم فيه ثم يقع

التعارض بين الاربعة في الثلث فيقرع بينهم ويختص به من تقع القرعة ولا يقضى لمن يخرج اسمه

مع اليمين لا يستطيع ان يحصل بالقرعة الكل لمدعى الكل فان ما حكم الله تعالى به غير محيط ولو نكل الجميع عن

الايمان قسمنا ما يقع التدافع فيه بين المتنازعين في كل مرتبة بالسوية فتصح القسمة من ستة وثلثين

سهما لمدعى الكل عشرون ولمدعى الثلثين ثمانية ولمدعى النصف خمسة ولمدعى الثلث ثلثة ولو

كان المدعى به في يد الاربعة فهى في يد كل واحد منهم ربعها فاذا اقام كل واحد منهم بينة

بدعواه قال الشيخ يقضى لكل واحد بالربع لان له بينة ويدا والوجه القضاء ببينة الخارج

على ما قررناه فيسقط اعتبار بينة كل واحد بالنظر الى ما في يده وتكون ثمرتها في ما يدعيه

ثم اتت بولد لستة اشهر فصاعدا ما لم يتجاوز اقصى الحمل فحينئذ يقرع بينهما ويلحق من تصيبه القرعة سواء كان الواطئان مسلمين او كافرين او عبدين او حرين او مختلفين في الاسلام والكفر والحرية والرق او ابا وابنه هذا اذا لم يكن لاحدهما بينة ويلحق النسب بالفراش المنفرد والدعوى المنفردة وبالفراش المشترك والدعوى المشتركة ويقضى فيه بالبينة ومع عدمها بالقرعة

كتاب الشهادات

والنظر في اطراف خمسة

الطرف الاول في صفات الشهود ويشترط فيه ستة اوصاف

الاول البلوغ فلا تقبل شهادة الصبي ما لم يصر مكلفا وقيل تقبل مطلقا اذا بلغ عشرا وهو متروك واختلفت عبارة الاصحاب في قبول شهادتهم في الجراح والقتل فروى جميل عن ابي عبد الله عليه السلام تقبل شهادتهم في القتل ويؤخذ باول كلامهم ومثله روى محمد بن حمران عن ابي عبد الله عليه السلام وقال الشيخ في النهاية تقبل شهادتهم في الجراح والقصاص وقال في الخلاف تقبل شهادتهم في الجراح ما لم يتفرقوا اذا اجتمعوا على مباح والتهجم على الدماء بخبر الواحد خطر فالاولى الاقتصار على القبول في الجراح بالشروط الثلثة بلوغ العشرة وبقاء الاجتماع اذا كان على مباح تمسكا بموضع الوفاق

الثاني كمال العقل فلا تقبل شهادة المجنون اجماعا اما من يناله الجنون ادوارا فلا باس بشهادته في حال افاقته لكن بعد استظهار الحاكم بما يتيقن معه حضور ذهنه واستكمال فطنته وكذا من يعرض له السهو غالبا فربما سمع الشيء ونسي بعضه فيكون ذلك مغيرا لفائدة اللفظ وناقلا للمعنى فحينئذ يجب الاستظهار عليه حتى يستثبت ما يشهد به وكذا المغفل الذي في جبلته البله فربما استغلط لعدم تفطنه لمزايا الامور فالاولى الاعراض عن شهادته ما لم يكن الامر الجلي الذي يتحقق الحاكم استثبات الشاهد له وانه لا يسهو في مثله

الثالث الايمان فلا تقبل شهادة غير المؤمن وان اتصف بالاسلام لا على مؤمن ولا على غيره لاتصافه بالفسق والظلم المانع من قبول الشهادة نعم تقبل شهادة الذمي خاصة في الوصية اذا لم يوجد من عدول المسلمين من يشهد بها ولا يشترط كون الموصي في غربة وباشتراطه رواية مطرحة ويثبت الايمان بمعرفة الحاكم او قيام البينة او الاقرار وهل تقبل شهادة الذمي على الذمي قيل لا وكذا لا تقبل على غير الذمي وقيل تقبل شهادة كل ملة على ملتهم وهو استناد الى رواية سماعة

وغيره ضعيفة

المقصد الثالث في دعوى المواريث وفيه مسائل **الاولى** لو مات المسلم عن ابنين فتصادقا على تقدم اسلام احدهما على موت الاب وادعى الآخر مثله فانكر اخوه فالقول قول المتفق على تقدم اسلامه مع يمينه انه لا يعلم ان اخاه اسلم قبل موت ابيه وكذا لو كانا مملوكين فاعتقا واتفقا على تقدم حرية احدهما واختلفا في الآخر **الثانية** لو اتفقا على ان احدهما اسلم في شعبان والآخر في غرة رمضان ثم قال المتقدم مات الاب قبل شهر رمضان وقال المتاخر مات الاب بعد دخول رمضان كان الاصل بقاء الحيوة والتركة بينهما نصفين **الثالثة** دار في يد انسان ادعى آخر انها له ولاخيه الغائب ارثا عن ابيهما واقام بينة فان كانت كاملة وشهدت انه لا وارث سواهما سلم اليه النصف وكان الباقي في يد من كانت الدار في يده وفي الخلاف يجعل في يد امين حتى يعود ولا يلزم القابض للنصف اقامة ضمين ونعني بالكاملة ذات المعرفة المتقادمة والخبرة الباطنة ولو لم تكن البينة كاملة وشهدت انها لا تعلم وارثا غيرهما ارجى التسليم حتى يبحث الحاكم عن الوارث مستقصيا بحيث لو كان وارث لظهر وحينئذ يسلم الى الحاضر نصيبه ويضمنه استظهارا ولو كان ذا فرض اعطي مع اليقين بانتفاء الوارث نصيبه تاما وعلى التقدير الثاني يعطيه اليقين ان كان وارثا فيعطى الزوج الربع والزوجة ربع الثمن معجلا من غير تضمين وبعد البحث يتم الحصة مع التضمين ولو كان الوارث ممن يحجبه غيره كالاخ فان اقام البينة الكاملة اعطي المال وان اقام بينة غير كاملة اعطي بعد البحث والاستظهار بالتضمين **الرابعة** اذا ماتت امرأة وابنها فقال اخوها مات الولد اولا ثم المرأة فالميراث لي وللزوج نصفان وقال الزوج بل ماتت المرأة ثم الولد فالمال لي قضي لمن تشهد له البينة ومع عدمها لا يقضى باحدى الدعويين لانه لا ميراث الا مع تحقق حيوة الوارث فلا ترث الام من الولد ولا الابن من امه وتكون تركة الابن لابيه وتركة الزوجة بين الاخ والزوج **الخامسة** لو قال هذه الامة ميراث من ابي وقالت الزوجة هذه اصدقني اياها ابوك ثم اقام كل منهما بينة قضي ببينة المرأة لانها تشهد بما يمكن خفاؤه عن الاخرى

المقصد الرابع في الاختلاف في الولد اذا وطئ اثنان امرأة وطئا يلحق به النسب اما بان تكون زوجة لاحدهما ومشتبهة على الآخر او مشتبهة عليهما او يعقد كل واحد منهما عليها عقدا فاسدا ثم تاتي

التاسعة اتخاذ الحمام للانس وانفاذ الكتب ليس بحرام وان اتخذها للفرجة والتطير فهو مكروه والرهان عليها قمار

العاشرة لا ترد شهادة احد من ارباب الصنائع المكروهة كالصباغ وبيع الرقيق ولا من ارباب الصنائع الدنية كالحياكة والحجامة ولو بلغت في الدناءة كالزبال والوقاد لان الوثوق بشهادته مستند الى تقواه

الثاني ارتفاع التهمة ويتحقق المقصود ببيان مسائل **الاولى** لا تقبل شهادة من يجر بشهادته نفعا كالشريك فيما هو شريك فيه وصاحب الدين اذا شهد للمحجور عليه والسيد لعبده المأذون والوصي فيما هو وصي فيه وكذا لا تقبل شهادة من يستدفع بشهادته ضررا كشهادة احد العاقلة بجرح شهود الجناية وكذا شهادة الوكيل والوصي بجرح شهود المدعي على الموصي والموكل

الثانية العداوة الدنيوية تمنع القبول فالمسلم تقبل شهادته على الكافر واما الدنيوية فانها تمنع سواء تضمنت فسقا او لم تتضمن ويتحقق العداوة بان يعلم من حال احدهما السرور بمساءة الآخر والمساءة بسروره ويقع بينهما التقاذف وكذا لو شهد بعض الرفقاء لبعض على القاطع عليهم الطريق لتحقق التهمة اما لو شهد العدو لعدوه قبلت لانتفاء التهمة

الثالثة النسب وان قرب لا يمنع قبول الشهادة كالاب لولده وعليه والولد لوالده والاخ لاخيه وعليه وفي قبول شهادة الولد على الوالد خلاف والمنع اظهر سواء شهد بمال او بحق متعلق ببدنه كالقصاص والحد وكذا تقبل شهادة الزوج لزوجته والزوجة لزوجها مع غيرها من اهل العدالة ومنهم من شرط في الزوج الضميمة كالزوجة ولا وجه له ولعل الفرق انما هو لاختصاص الزوج بمزيد القوة في المزاج ان تجذبه دواعي الرغبة والفائدة تظهر لو شهد فيما تقبل فيه شهادة الواحد مع اليمين وتظهر الفائدة في الزوجة لو شهدت لزوجها في الوصية وتقبل شهادة الصديق لصديقه وان تأكدت بينهما الصحبة والملاطفة لان العدالة تمنع التسامح

الرابعة لا تقبل شهادة السائل في كفه لانه يسخط اذا منع ولان ذلك يؤذن بمهانة النفس فلا يؤمن على المال ولو كان ذلك مع الضرورة نادرا لم يقدح في شهادته

الخامسة تقبل شهادة الاجير والضيف وان كان لهما ميل الى المشهود له لكن يرفع التهمة تمسكهما بالامانة

لواحق هذا الباب هي ستة **الاولى** الصغير والكافر والفاسق المعلن اذا عرفوا شيئا ثم زال المانع عنهم فاقاموا تلك الشهادة قبلت لاستكمال شرائط القبول ولو اقامها احدهم

والمتواشبه الرابعة العدالة اذ لا طمانينة مع التظاهر بالفسق ولا ريب في زوالها بمواقعة الكبائر كالقتل
والزنا واللواط وغصب الاموال المعصومة وكذا بمواقعة الصغائر مع الاصرار او في الاغلب اما لو كان في الندرة
فقد قيل لا يقدح لعدم الانفكاك منها الا فيما يقل فاشتراطه التزام للاشق وقيل يقدح لامكان التدارك
بالاستغفار والاول اشبه وربما توهم واهم ان الصغائر لا تطلق على الذنب الا مع الاحباط وهذا بالاعراض عنه حقيق
فان اطلاقها بالنسبة ولكل فريق اصطلاح ولا يقدح في العدالة ترك المندوبات ولو اصر مضربا عن الجميع ما لم يبلغ
حدا يؤذن بالتهاون بالسنن وهنا مسائل الاولى كل مخالف في شيء من اصول العقائد ترد شهادته سواء
استند في ذلك الى التقليد او الى الاجتهاد ولا ترد شهادة المخالف في الفروع من معتقدي الحق اذا لم يخالف الاجماع و
لا يفسق وان كان مخطئا في اجتهاده الثانية لا تقبل شهادة القاذف ولو تاب قبلت وحد التوبة ان يكذب نفسه وان كان
صادقا ورى باطنا وقيل يكذبها ان كان كاذبا ويخطئها في الملاء ان كان صادقا والاول انص وفي اشتراط
اصلاح العمل زيادة عن التوبة تردد والاقرب الاكتفاء بالاستمرار لان بقاءه على التوبة صلاح ولو سلب
ولو اقام بينة بالقذف او صدقه المقذوف فلا حد عليه ولا رد الثالثة اللعب بآلات القمار كلها
حرام كالشطرنج والنرد والاربعة عشر وغير ذلك سواء قصد الحذق او اللهو او القمار الرابعة
شارب المسكر ترد شهادته ويفسق خمرا كان او نبيذا او بتعا او منصفا او فضيخا ولو شرب قطرة
وكذا العصير اذا غلا من نفسه او بالنار ولو لم يسكر الا ان يغلي حتى يذهب ثلثاه اما غير العصير من التمر
او البسر فالاصل انه حلال ما لم يسكر ولا بأس باتخاذ الخمر للتخليل الخامسة مد الصوت المشتمل
على الترجيع المطرب يفسق فاعله وترد شهادته وكذا مستمعه سواء استعمل في شعر او قرآن ولا بأس بالحداء
ويحرم من الشعر ما تضمن كذبا او هجاء مؤمن او تشبيبا بامرأة معروفة غير محللة له وما عداه مباح والاكثار
منه مكروه السادسة الزمر والعود والصنج وغير ذلك من آلات اللهو حرام يفسق فاعله ومستمعه
ويكره الدف في الاملاك والختان خاصة السابعة الحسد معصية وكذا بغضة المؤمن والتظاهر
بذلك قادح في العدالة الثامنة لبس الحرير للرجال في غير الحرب اختيارا محرم ترد به الشهادة
وفي الافتراش له والاتكاء عليه تردد والجواز مروي وكذا يحرم التختم بالذهب والتحلي به للرجال

وما يكفي فيه السماع فالنسب والوقف والملك المطلق لتعذر الوقوف عليه مشاهدة في الاغلب ويتحقق
كل واحد من هذه بتوالي الاخبار من جماعة لا يضمهم قيد المواعدة او يستفيض ذلك حتى يتاخم
العلم وفي هذا عندي تردد وقال الشيخ رحمه الله لو شهد عدلان فصاعدا صار السامع متحملا وشاهد
اصل لا شاهدا على شهادتهما لان ثمرة الاستفاضة الظن وهو حاصل بهما وهو ضعيف لان الظن
يحصل بالواحد **فرع** لو سمعه يقول للكبير هذا ابني وهو ساكت او قال هذا ابي وهو ساكت قال في
المبسوط صار متحملا لان سكوته في معرض ذلك رضى بقوله عرفا وهو بعيد لاحتماله غير الرضا
تفريع على القول بالاستفاضة **الاول** الشاهد بالاستفاضة لا يشهد بالسبب مثل البيع
والهبة والاستغنام لان ذلك لا يثبت بالاستفاضة فلا يعزي الملك اليه مع اثباته بالشهادة
المستندة الى الاستفاضة اما لو عزاه الى الميراث صح لانه يكون عن الموت الذي يثبت بالاستفاضة
والفرق تكلف لان الملك اذا ثبت بالاستفاضة لم تقدح الضميمة مع حصول ما يقتضي جواز
الشهادة **الثاني** اذا شهد بالملك مستندا الى الاستفاضة هل يفتقر الى مشاهدة اليد والتصرف
الوجه لا اما لو كان لواحد يد ولآخر سماع مستفيض فالوجه ترجيح اليد لان السماع قد يحتمل اضافة
الاختصاص المطلق المحتمل للملك وغيره فلا تزال اليد بالمحتمل **مسائل ثلاث الاولى** لا ريب ان
التصرف بالبناء والهدم والاجارة بغير منازع يشهد له بالملك المطلق اما من في يده دار فلا شبهة
في جواز الشهادة له باليد وهل يشهد له بالملك المطلق قيل نعم وهو المروي وفيه اشكال من حيث
ان اليد لو اوجبت الملك لم تسمع دعوى من يقول الدار التي في يد هذا لي كما لا تسمع لو قال ملك
هذا لي **الثاني** الوقف والنكاح يثبت بالاستفاضة اما على ما قلناه فلا ريب فيه واما على
الاستفاضة المفيدة لغالب الظن فلان الوقف للتأبيد فلو لم تسمع فيه الاستفاضة لبطلت
الوقوف مع امتداد الاوقات وفناء الشهود واما النكاح فلانا نقضي بان خديجة عليها السلام
زوجة النبي عليه السلام كما نقضي بانها ام فاطمة عليها السلام ولو قيل ان الزوجية تثبت
بالتواتر كان لنا ان نقول ان التواتر لا يثمر الا اذا استند السماع الى محسوس ومن المعلوم ان المخبرين

في حال الملك فردت ثم اعادها بعد زوال الملك قبلت وكذا العبد لو ردت شهادته على مولاه

ثم اعادها بعد عتقه او الولد على ابيه فردت ثم مات الاب ثم اعادها واما الفاسق المستتر

اذا اقام فردت ثم تاب ثم اعادها فهي مما يتهمه الحرص على دفع الشبهة عنه لاهتمامه باصلاح الظاهر

لكن لا شبهة في القبول **الثانية** قيل لا تقبل شهادة المملوك اصلا وقيل تقبل مطلقا وقيل الا على

مولاه ومنهم من عكس والاشهر القبول الا على المولى ولو اعتق قبلت شهادته على مولاه وكذا

حكم المدبر والمكاتب المشروط اما المطلق فاذا ادى من مكاتبته شيئا قال في النهاية تقبل على

مولاه بقدر ما تحرر منه وفيه تردد اقربه المنع **الثالثة** اذا سمع الاقرار صار شاهدا وان لم

يستدعه المشهود عليه وكذا لو سمع اثنين يوقعان عقدا كالبيع والاجارة والنكاح وغيره وكذا لو شاهد

الغصب او الجناية وكذا لو قال له الغريمان لا تشهد علينا فسمع منهما او من احدهما ما يوجب حكما

وكذا لو خبى فنطق المشهود عليه مسترسلا **الرابعة** التبرع بالشهادة قبل السؤال يطرق التهمة

فيمنع القبول اما في حقوق الله او الشهادة للمصالح العامة فلا يمنع اذ لا مدعي لها وفيه تردد

الخامسة المشهور بالفسق اذا تاب ليقبل شهادته الوجه انه لا يقبل حتى يستبان استمراره

على الصلاح وقال الشيخ يجوز ان يقول تب اقبل شهادتك **السادسة** اذا حكم الحاكم ثم تبين في

الشهود ما يمنع القبول فان كان متجددا بعد الحكم لم ينقض وان كان حاصلا قبل الاقامة وخفي عن الحاكم

نقض الحكم **الوصف السادس** طهارة المولد فلا تقبل شهادة ولد الزنا اصلا وقيل تقبل في

الشيء اليسير مع تمسكه بالصلاح وبه رواية نادرة ولو جهلت حاله قبلت شهادته وان نالته بعض

الالسن **الطرف الثاني** فيما به يصير شاهدا والضابط العلم لقوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به

علم ولقوله عليه السلام وقد سئل عن الشهادة هل ترى الشمس على مثلها فاشهد او دع و

مستندها اما المشاهدة او السماع او هما فما يفتقر الى المشاهدة الافعال لان آلة السمع لا يدرك بها

كالغصب والسرقة والقتل والرضاع والولادة والزنا واللواط فلا يصير شاهدا بشيء من ذلك الا

بالمشاهدة وتقبل فيه شهادة الاصم وفي رواية يؤخذ باول قوله لا بثانيه وهي نادرة وما

كالبيع والصرف والسلم والصلح والاجارات والمساقات والرهن والوصية له والجناية التي توجب المال

وفي الوقف تردد اظهره انه يثبت بشاهد وامرأتين وبشاهد ويمين ومنها ما يثبت بالرجال

بالنساء منفردات ومنضمات وهو الولادة والاستهلال وعيوب النساء الباطنة وفي

قبول شهادة النساء منفردات في الرضاع خلاف اقربه الجواز وتقبل شهادة امرأتين مع

رجل في الديون والاموال وشهادة امرأتين مع يمين ولا تقبل فيه شهادة النساء منفردات

ولو كثرن وتقبل شهادة المرأة الواحدة في ربع ميراث المستهل وفي ربع الوصية وكل موضع

تقبل فيه شهادة النساء لا تثبت باقل من اربع مسائل الاولى الشهادة ليست شرطا

في شيء من العقود الا في الطلاق ويستحب في النكاح والرجعة وكذا في البيع الثانية حكم الحاكم

تبع للشهادة فان كانت محقة نفذ الحكم باطنا وظاهرا والا نفذ ظاهرا وبالجملة الحكم ينفذ عندنا

ظاهرا لا باطنا ولا يستبيح المشهود له ما حكم له الا مع العلم بصحة الشهادة او الجهل بحالها

الثالثة اذا دعي من له اهلية التحمل وجب عليه وقيل لا يجب والاول مروي والوجوب على الكفاية ولا يتعين

مع عدم غيره ممن يقوم بالتحمل اما الاداء فلا خلاف في وجوبه على الكفاية فان قام غيره سقط

وان امتنعوا لحقهم الذم والعقاب ولو عدم الشهود الا اثنان تعين عليهما ولا يجوز لهما التخلف الا

ان تكون الشهادة مضرة بهما ضررا غير مستحق الطرف الرابع في الشهادة على الشهادة وهي

مقبولة في حقوق الناس عقوبة كانت كالقصاص او غير عقوبة كالطلاق والنسب والعتق او ما

كالقراض وعقود المعاوضات او ما لا يطلع عليه الرجال غالبا كعيوب النساء والولادة والاستهلال

ولا تقبل في الحدود سواء كانت لله محضا كحد الزنا واللواط والسحق او مشتركة كحد السرقة والقذف

خلاف فيهما ولا بد ان يشهد اثنان على الواحد لان المراد اثبات شهادة الاصل وهو لا يتحقق

الواحد فلو شهد على كل واحد اثنان صح وكذا لو شهد اثنان على شهادة كل واحد من شاهدي الاصل

وكذا لو شهد شاهد اصل وهو مع آخر على شهادة اصل آخر وكذا لو شهد اثنان على جماعة كفى شهادة

الا ان يشهد على كل واحد منهم وكذا لو كان شهود الاصل شاهدا او امرأتين فيشهد على شهادتهم اثنان او كان

لم يخبروا عن مشاهدة العقد ولا عن اقرار النبي عليه السلام بل نقل الطبقات متصل الى الاستفاضة
التي هي الطبقة الاولى ولعل هذا اشبه بالصواب **الثالثة** الاخرس يصح منه تحمل الشهادة واداؤها
ويبنى على ما يتحققه الحاكم من اشارته فان جهلها اعتمد فيها على ترجمة العارف باشارته نعم يفتقر الى
مترجمين ولا يكون المترجمان شاهدين على شهادته بل يثبت الحكم بشهادته اصلا لا بشهادة
المترجمين فرعا **الثالث** ما يفتقر الى السماع والمشاهدة كالنكاح والبيع والشراء والصلح والاجارة
فان حاسة السمع تكفي في فهم اللفظ ويحتاج الى البصر لمعرفة اللافظ ولا تقبل شهادة من اجتمع له
الحاستان اما الاعمى فتقبل شهادته في العقد قطعا لتحقق الالة الكافية في فهمه فان انضم الى شهادته
معرفان جاز له الشهادة على العاقد مستندا الى تعريفهما كما يشهد على نسب المبصر ولو لم يحصل
ذلك وعرف هو صوت العاقد معرفة يزول معها الاشتباه فقيل لا تقبل الا في مواضع قيل والوجه انها
تقبل فان الاحتمال يندفع باليقين لانا نتكلم على تقديره وتحمله فان الاعمى يصح شهادته مستغنيا او موقوفا
عن عمله وعن الاستفاضة فيما يشهد فيه بالاستفاضة ولو تحمل شهادة وهو مبصر ثم عمي فان عرف
المشهود عليه اقام الشهادة وان شهد على العين وعرف الصوت يقينا جاز ايضا اما شهادته على
المقبوض فماضية قطعا وتقبل شهادته اذا ترجم للحاكم عبارة حاضر عنده **الطرف الثالث** في
اقسام الحقوق وهي قسمان حق الله سبحانه وحق الادمي **الاول** منه ما لا يثبت الا باربعة رجال كالزنا
واللواط والسحق وفي اتيان البهائم قولان اصحهما ثبوته بشاهدين ويثبت الزنا خاصة بثلاثة رجال و
امرأتين وبرجلين واربع نساء غير ان الاخير لا يثبت به الرجم ويثبت به الجلد ولا يثبت بغيره ذلك ومنه
ما يثبت بشاهدين وهو ما عدا ذلك من الجنايات الموجبة للحدود كالسرقة وشرب الخمر والردة ولا يثبت شيء
من حقوق الله سبحانه بشاهد وامرأتين ولا بشاهد ويمين ولا بشهادة النساء منفردات ولو كثرن واما حقوق
الادمي فثلاثة منها ما لا يثبت الا بشاهدين وهو الطلاق والخلع والوكالة والوصية اليه والنسب ورؤية
الاهلة وفي العتق والقصاص والنكاح تردد اظهره ثبوته بالشاهد وامرأتين ومنها ما يثبت بشاهدين
وبشاهد وامرأتين وشاهد ويمين وهو الديون والاموال كالقرض والقراض والغصب وعقود المعاوضات كالبيع

المعنى الواحد وتترتب عليه مسائل الاولى توارد الشاهدين على الشيء الواحد شرط في القبول
فان اتفقا معنى حكم بهما وان اختلفا لفظاً اذ لا فرق بين ان يقول احدهما غصب وبين ان يقول الآخر انتزع قهراً ولا يحكم بهما لو اختلفا معنى مثل ان تشهد احدهما بالبيع والآخر بالاقرار بالبيع
لانهما شيئان مختلفان نعم لو حلف مع احدهما ثبت الثانية لو شهد احدهما انه سرق نصاباً
غدوة وشهد الآخر انه سرق عشية لم يحكم بهما لانها شهادة على فعلين وكذا لو شهد الآخر
انه سرق ذلك بعينه عشية لتحقق التعارض او لتغاير الفعلين الثالثة لو قال احدهما سرق
ديناراً وقال الآخر درهماً او قال احدهما سرق ثوباً ابيض وقال الآخر اسود وفي كل واحد يجوز ان
يحكم مع احدهما مع يمين المدعي لكن يثبت له الغرم ولا يثبت له القطع ولو تعارض في ذلك البينتان
على عين واحدة سقط القطع للشبهة ولم يسقط الغرم ولو لم تتعارض البينتان لاعلى عين واحدة
ثبت الثوبان او الدرهمان الرابعة لو شهد احدهما انه باعه هذا الثوب غدوة بدينار وشهد الآخر
انه باعه ذلك الثوب بعينه في ذلك الوقت بدينارين لتحقق التعارض لم يثبت وكان له المطالبة بايهما
شاء مع اليمين لو شهد له مع كل واحد شاهد آخر ثبت له الديناران وكذا لو شهد واحد
باقرار بالف والآخر بالفين فانه يثبت الالف بهما والآخر بانضمام اليمين لو شهد بكل واحد
شاهدان يثبت الالف بشهادة الجميع والالف الآخر بشهادة اثنين وكذا لو شهد انه سرق ثوباً
قيمته درهم وشهد الآخر انه سرق وقيمته درهمان ثبت الدرهم بشهادتهما والآخر بالشاهد
واليمين لو شهد بكل صورة شاهدان ثبت الدرهم بشهادة الجميع والآخر بشهادة الشاهدين
بهما ولو شهد احدهما بالقذف غدوة والآخر عشية او بالقتل كذلك لم يحكم بشهادتهما لانها
شهادة على فعلين اما لو شهد احدهما باقراره بالعربية والآخر بالعجمية قبل لانه اخبار عن شيء واحد
القسم الثاني في الطوارئ وهي مسائل الاولى لو شهدا ولم يحكم بهما فماتا حكم بهما وكذا لو شهدا
ثم زكيا بعد الموت الثانية لو شهدا ثم فسقا قبل الحكم حكم بهما لان المعتبر بالعدالة عند
الاقامة ولو كان حقاً لله كحد الزنا لم يحكم لانه مبني على التخفيف ولانه نوع شبهة وفي الحكم

شهود الاصل نساء فيما تقبل فيه شهادتهن منفردات كفى شهادة اثنين عليهن وللتحمل مراتب اقواها

ان يقول شاهد الاصل اشهد على شهادتي انني اشهد على فلان بن فلان لفلان بن فلان بكذا وهو

الاسترعاء واخفض منه ان يسمعه يشهد عند الحاكم اذ لا ريب في تصريحه هناك بالشهادة ويليه

ان يسمعه يقول انا اشهد لفلان بن فلان على فلان بن فلان بكذا ويذكر السبب مثل ان يقول من

ثمن ثوب او عقار اذ هي صورة جزم وفيه تردد اما لو لم يذكر سبب الحق بل اقتصر على قوله انا اشهد لفلان

على فلان بكذا لم يصر متحملا لاعتبار التسامح بمثله في العرف بين هذه وبين ذكر السبب اشكال فيخرج تقرير الاسترعاء

يقول اشهدني فلان على شهادته وفي صورة سماعه عند الحاكم يقول اشهد ان فلانا شهد عند الحاكم

بكذا وفي صورة السماع لا عنده يقول اشهد ان فلانا شهد على فلان لفلان بكذا بسبب كذا او لا تقبل

شهادة الفرع الا عند تعذر حضور شاهد الاصل ويتحقق العذر بالمرض وما ماثله وبالغيبة ولا

تقدير لها وضابطها مراعاة المشقة على شاهد الاصل في حضوره ولو شهد شاهد الفرع فانكر الاصل

فالمروي العمل بشهادة اعدلهما فان تساويا اطرح الفرع وهو مشكل لان الشرط في قبول الفرع عدم

الاصل وربما امكن لو قال الاصل لا اعلم ولو شهد الفرعان ثم حضر شاهد الاصل فان كان بعد الحكم لم ينقض

الحكم وافقا او خالفا وان كان قبله سقط اعتبار الفرع وبقي الحكم لشاهد الاصل ولو تغير

حال الاصل بفسق او كفر لم يحكم بالفرع لان الحكم مستند الى شهادة الاصل وتقبل شهادة النساء على

الشهادة فيما تقبل فيه شهادة النساء منفردات كالعيوب الباطنة والاستهلال والوصية

وفيه تردد اشبهه المنع ولو الفرعان ان سميا الاصل وعدلاه قبل وان سمياه ولم يعدلاه سمعها

الحاكم وبحث عن الاصل وحكم مع ثبوت ما يقتضي القبول وطرح مع ثبوت ما يمنع لو حضر وشهد

اما لو عدلاه ولم يسمياه لم تقبل ولو اقر باللواط او بالزنا بالعمة او الخالة او بوطء بهيمة ثبت

بشهادة شاهدين وتقبل فيه الشهادة على الشهادة ولا يثبت بها حد ويثبت انتشار حرمة

النكاح وكذا لا يثبت التعزير في وطء البهيمة ويثبت تحريم الاكل في المأكولة وفي الاخرى وجوب

في بلد اخرى

الطرف الخامس في اللواحق وهي قسمان الاول في اشتراط تواردهما اي الشاهدين على المعنى او ا...

وضمنت كل واحدة الربع ولو كان عشر نسوة مع شاهد فرجع الرجل ضمن السدس وفيه تردد الثاني
لو كان الشهود ثلثة ضمن كل واحد منهم الثلث ولو رجع واحد منهم منفردا وربما خطر انه لا يضمن لان في
الباقين ثبوت الحق ولا يضمن الشاهد ما حكم به بشهادة غيره للمشهود له والاول اختيار
الشيخ ره وكذا لو شهد رجل وعشر نسوة فرجع ثمان منهن قيل كان على كل واحدة نصف
السدس لاشتراكهم في نقل المال والاشكال فيه كما في الاول الثالث لو حكم فقامت بينة بالجرح مطلقا
لم ينقض الحكم لاحتمال التجدد بعد الحكم ولو تعين الوقت وهو متقدم على الشهادة نقض فلو كان
الشهادة قبل الحكم لم ينقض واذا نقض الحكم فان كان قتلا او جرحا فلا قود والدية في بيت المال و
لو كان المباشر للقصاص هو الولي ففي ضمانه تردد والاشبه انه لا يضمن مع حكم الحاكم واذنه ولو قتل
بعد الحكم وقبل الاذن ضمن الدية اما لو كان مالا فانه يستعاد ان كانت العين باقية وان كانت
تالفة فعلى المشهود له لانه ضمن بالقبض بخلاف القصاص ولو كان معسرا قال الشيخ ره ضمن الامام
ويرجع به على المحكوم له اذا ايسر وفيه اشكال من حيث استقرار الضمان على المحكوم له بتلف
المال في يده فلا وجه لضمان الحاكم مسائل الاولى اذا شهد اثنان ان الميت اعتق احد
مماليكه وقيمته الثلث وشهد اخران والورثة ان العتق لغيره وقيمته الثلث فان قلنا
المنجزات من الاصل عتقا وان قلنا تخرج من الثلث فقد اعتق احدهما فان عرفنا السابق
عتقه وبطل الاخر وان جهل استخرج بالقرعة ولو اتفق عتقهما في حالة واحدة قال الشيخ يقرع بينهما
ويعتق المقروع ولو اختلف قيمتهما اعتق المقروع فان كان بقدر الثلث صح وبطل الاخر وان
كان ازيد صح العتق منه في القدر الذي يحتمله الثلث وان نقص اكملنا الثلث من الاخر الثانية
اذا شهد شاهدان بالوصية لزيد وشهد من ورثته عدلان انه رجع عن ذلك واوصى لخالد
قال الشيخ تقبل شهادة الرجوع لانهما لا يجران نفعا وفيه اشكال من حيث ان المال يوخذ
من يدهما فهما غريما المدعى الثالثة اذا شهد شاهدان لزيد بالوصية وشهد شاهد
بالرجوع وانه اوصى لعمرو كان لعمرو ان يحلف مع شاهده لان شهادته منفردة لا تعارض الاولى

بحد القذف والقصاص تردد اشبهه الحكم لتعلق حق الآدمي به **الثالثة** لو شهدا لمن يرثه فمات
قبل الحكم فانتقل المشهود به اليهما لم يحكم لهما بشهادتهما **الرابعة** لو رجعا عن الشهادة قبل
الحكم لم يحكم ولو رجعا بعد الحكم والاستيفاء وتلف المحكوم به لم ينقض الحكم وكان الضمان على الشهود
ولو رجعا بعد الحكم وقبل الاستيفاء فان كان حدا لله نقض الحكم للشبهة الموجبة للسقوط وكذا لو كان
للآدمي كحد القذف او مشتركا كحد السرقة وفي نقض الحكم لما عدا ذلك من الحقوق تردد اما لو حكم وسلم
فرجعوا والعين قائمة فالاصح انه لا ينقض الحكم ولا تستعاد العين وفي النهاية ترد على صاحبها
والاول اظهر **الخامسة** المشهود به ان كان قتلا او جرحا فاستوفي ثم رجعوا فان قالوا تعمدنا اقتص
منهم وان قالوا اخطانا كان عليهم الدية وان قال بعضهم تعمدنا وبعضهم اخطانا فعلى المقر بالعمد
القصاص وعلى المقر بالخطاء نصيبه من الدية ولولي الدم قتل المقرين بالعمد اجمع ورد الفاضل
عن دية صاحبه وله قتل البعض ويرد الباقون قدر جنايتهم ولو قال احد شهود الزنا بعد رجم المشهود
عليه تعمدت فان صدقه الباقون كان لاولياء الدم قتل الجميع ويردوا ما فضل عن دية المرجوم
وان شاؤا قتلوا واحدا ويرد الباقون تكملة ديته بالحصص بعد وضع نصيب المقتول وان شاؤا قتلوا
اكثر من واحد ورد الاولياء ما فضل عن دية صاحبهم واكمل الباقون من الشهود ما يعوز بعد وضع
نصيب المقتولين اما لو لم يصدقه الباقون لم يمض اقراره الا على نفسه فحسب وقال في النهاية يقتل
ويرد عليه الباقون ثلثة ارباع الدية ولا وجه له ولو شهدا بالعتق فحكم ثم رجعا ضمنا القيمة تعمدا
او خطاء لانهما اتلفاه بشهادتهما **السادسة** اذا ثبت انهم شهدوا بالزور نقض الحكم واستعيد
المال فان تعذر غرم الشهود ولو كان قتلا ثبت عليهم القصاص وكان حكمهم حكم الشهود اذا اقروا
بالعمد ولو باشر الولي القصاص واعترف بالتزوير لم يضمن الشهود وكان القصاص على الولي **السابعة**
اذا شهدا بالطلاق ثم رجعا فان كان بعد الدخول لم يضمنا وان كان قبل الدخول ضمنا نصف المهر
لانهما لا يضمنان الا ما دفعه المشهود عليه بسبب الشهادة **فروع الاول** اذا رجعا معا ضمنا
بالسوية فان رجع احدهما ضمن النصف ولو ثبت بشاهد وامرأتين ثم رجعوا ضمن الرجل النصف وضمنت

ويسقط الحد بادعاء الزوجية ولا يكلف المدعي بينة ولا يمينا وكذا بدعوى ما يصلح
شبهة بالنظر الى المدعي والاحصان في المراة كالاحصان في الرجل لكن يراعى فيها كمال العقل
اجماعا فلا رجم ولا حد على المجنونة في حال الزنا ولو كانت محصنة وان زنى بها العاقل ولا
تخرج المطلقة رجعية عن الاحصان ولو تزوجت عالمة كانت عليها الحد تاما وكذا الزوج ان علم
التحريم والعدة ولو جهل فلا حد ولو كان احدهما عالما حد حدا تاما دون الجاهل ولو ادعى احدهما
الجهالة قبل اذا كان ممكنا في حقه وتخرج بالطلاق البائن عن الاحصان ولو راجع المخالع
لم يتوجه عليه الرجم الا بعد الوطي وكذا المملوك لو اعتق والمكاتب اذا تحرر ويجب الحد على الا
عمى فان ادعى الشبهة قيل لا تقبل والاشبه القبول مع الاحتمال ويثبت الزنا بالاقرار والبينة
اما الاقرار فيشترط فيه بلوغ المقر وكماله والاختيار والحرية وتكرار الاقرار اربعا في اربعة مجا
لس ولو اقر دون الاربع لم يجب الحد ووجب التعزير ولو اقر اربعا في مجلس واحد قال في
الخلاف والمبسوط لا يثبت وفيه تردد ويستوي في ذلك الرجل والمراة وتقوم الاشارة المفيدة
للاقرار في الاخرس مقام النطق ولو قال زنيت بفلانة لم يثبت الزنا في طرفه حتى يكرره اربعا
وهل يثبت القذف للمراة فيه تردد ولو اقر بحد ولم يبينه لم يكلف البيان وضرب حتى ينهى
عن نفسه وقيل لا يتجاوز به المائة ولا ينقص عن ثمانين وربما كان صوابا في طرف الكثرة ولكن
ليس بصواب في طرف النقصان لجواز ان يريد بالحد التعزير وفي التقبيل والمضاجعة في ازار
واحد والمعانقة روايتان احديهما مائة جلدة والاخرى دون الحد وهي اشهر ولو اقر
بما يوجب الرجم ثم انكر سقط الرجم ولو اقر بحد غير الرجم لم يسقط بالانكار ولو اقر بحد ثم
تاب كان الامام مخيرا في اقامته رجما كان او جلدا ولو حملت ولا بعل لم تحد الا ان
تقر بالزنا اربعا واما البينة فلا يكفي اقل من اربعة رجال او ثلثة وامراتين ولا تقبل
شهادة النساء منفردات ولا شهادة رجل وست نساء وتقبل شهادة رجلين واربع
نساء ويثبت به الجلد دون الرجم ولو شهد ما دون الاربع لم يجب وحد كل منهم للفرية

الرابعة لو اوصى بوصيتين منفردتين فشهد الاخوان انه رجع عن احدهما قال الشيخ لا تقبل لعدم التعيين فهي كما لو شهدت بدار لزيد او عمرو الخامسة اذا ادعى العبد العتق واقام بينة تفتقر الى البحث وسال التفريق حتى تثبت التزكية قال في المبسوط يفرق وكذا قال لو اقام مدعي المال شاهدا واحدا وادعى ان له اخر وسال حبس الغريم لانه متمكن من اثبات حقه باليمين وفي الكل اشكال لانه تعجيل العقوبة قبل ثبوت الدعوى

كتاب الحدود والتعزيرات

كل ما له عقوبة مقدرة يسمى حدا وما ليس كذلك يسمى تعزيرا واسباب الاول ستة الزنا وما يتبعه والقذف والسرقة وشرب الخمر وقطع الطريق والثاني اربعة البغي والردة واتيان البهيمة وارتكاب ما سوى ذلك من المحارم فلنفرد لكل قسم بابا وربما يتداخل وسبق

الباب الاول في حد الزنا

والنظر في الموجب والحد واللواحق اما الموجب فهو ايلاج الانسان ذكره في فرج امراة محرمة من غير عقد ولا ملك ولا شبهة ويتحقق ذلك بغيبوبة الحشفة قبلا او دبرا ويشترط في تعلق الحد العلم بالتحريم والاختيار والبلوغ وفي تعلق الرجم مضافا الى ذلك الاحصان ولو تزوج محرمة كالام والمرضعة والمحصنة وزوجة الولد وزوجة الاب فوطئ مع الجهل بالتحريم فلا حد ولا ينهض العقد بانفراده شبهة في سقوط الحد ولو استاجرها للوطء لم يسقط بمجرده ولو توهم الحل سقط وكذا يسقط في كل موضع يتوهم الحل كمن وجد على فراشه امراة فظنها زوجته فوطئها ولو تشبهت له فعليها الحد دونه وفي رواية يقام عليها الحد جهرا وعليه سرا وهي متروكة وكذا يسقط لو اباحته نفسها فتوهم الحل ويسقط الحد مع الاكراه وهو يتحقق في طرف المراة قطعا وفي تحققه في طرف الرجل تردد والاشبه امكانه لما يعرض من ميل الطبع المزجور بالشرع ويثبت للمكرهة على الواطئ مثل مهر نسائها على الاظهر ولا يثبت الاحصان الذي يجب معه الرجم حتى يكون الواطئ بالغا ويطأ في فرج مملوك بالعقد الدائم او الرق متمكن يغدو عليه ويروح وفي رواية مهجورة دون مسافة التقصير واعتبار كمال العقل خلاف فلو وطئ المجنون عاقلة وجب عليه الحد اجماعا كان ام لا وهذا اختيار الشيخين وفيه تردد ولا يسقط

الطفل ولو زنى بها المجنون فعليها الحد تاما وفي ثبوته في طرف المجنون تردد المروي

انه يثبت واما الجلد والتغريب فهما على الذكر الحر غير المحصن يجلد مائة ويجز راسه

ويغرب عن مصره الى اخر عاما مملكا كان او غير مملك وقيل يختص التغريب بمن املك ولم

يدخل وهو مبني على ان البكر ما هو والاشبه انه عبارة عن غير المحصن وان لم يكن مملكا واما

المرأة فعليها الجلد مائة ولا تغريب عليها ولا جز والمملوك يجلد خمسين محصنا كان او غير محصن

ذكرا كان او انثى ولا جز على احدهما ولا تغريب ولو تكرر من الحر الزنا فاقيم عليه الحد مرتين

قتل في الثالثة وقيل في الرابعة وهو اولى واما المملوك فاذا اقيم عليه الحد سبعا قتل في

الثامنة وقيل في التاسعة وهو اولى وفي الزنا المتكرر حد واحد وان كثر وفي رواية ابي بصير عن

ابي جعفر ع ان زنى بامرأة مرارا فعليه حد وان زنى بنسوة فعليه في كل امرأة حد وهي مطرحة ولو زنى

الذمي بذمية دفعه الامام الى اهل نحلته ليقيموا الحد على معتقدهم وان شاء اقام الحد بموجب

شرع الاسلام ولا يقام الحد على الحامل حتى تضع وتخرج من نفاسها وترضع الولد ان لم

يتفق له مرضع ولو وجد له كافل جاز اقامة الحد ويرجم المريض والمستحاضة ولا يجلد

احدهما اذا لم يجب قتله ولا رجمه توقيا من السراية ويتوقع بهما البرء وان اقتضت المصلحة

التعجيل ضرب بالضغث المشتمل على العدد ولا يشترط وصول كل شمراخ الى جسده ولا تؤخر الحائض

لانه ليس بمرض ... فلا يسقط الحد باعتراض الجنون ولا الارتداد ولا يقام الحد في شدة البرد ولا شدة الحر ويتوقى

به في الشتاء وسط النهار وفي الصيف طرفاه ولا في ارض العدو مخافة الالتحاق ولا في الحرم على من التجأ

اليه بل يضيق عليه في المطعم والمشرب ليخرج ويقام على من احدث موجب الحد فيه الثاني في كيفية ايقاعه

اذا اجتمع الجلد والرجم جلد اولا وكذا اذا اجتمعت حدود بدئ بما لا يفوت معه الاخر وهل يتوقع برء جلده

قيل نعم تاكيدا في الزجر وقيل لا لان القصد الاتلاف ويدفن المرجوم الى حقويه والمرأة الى صدرها

فان فر اعيد ان ثبت زناه بالبينة ولو ثبت بالاقرار لم يعد وقيل ان فر قبل اصابته بالحجارة

اعيد ويبدأ الشهود برجمه وجوبا ولو كان مقرا بدأ الامام وينبغي ان يعلم الناس ليتوفروا على حضوره

ولابد في شهادتهم من ذكر المشاهدة للولوج كالميل في المكحلة من غير عقد ولا ملك ولا شبهة ويكفي أن يقولوا لا نعلم بينهما سبب التحليل ولو لم يشهدوا بالمعاينة لم يحد المشهود عليه وحد الشهود ولابد من تواردهم على الفعل الواحد والزمان الواحد والمكان الواحد ولو شهد بعض بالمعاينة وبعض لا بها او شهد بعض بالزنا في زاوية من بيت وبعض في زاوية اخرى او شهد بعض في يوم الجمعة وبعض في يوم السبت فلا حد ويحد الشهود للقذف ولو شهد بعض انه اكرهها وبعض بالمطاوعة ففي ثبوت الحد على الزاني وجهان احدهما يثبت للاتفاق على الزنا الموجب للحد على كلا التقديرين والآخر لا يثبت لان الزنا بقيد الاكراه غيره بقيد مطاوعة فانه على فعلان ولو اقام الشهادة بعض في وقت حد للقذف ولم يرتقب اتمام البينة لانه لا تأخير في حد ولا يقدح تقادم الزنا في الشهادة وفي بعض الاخبار ان زاد عن ستة اشهر لم يسمع وهو مطرح وتقبل شهادة الاربع على الاثنين فما زاد ومن الاحتياط تفريق الشهود في الاقامة بعد الاجتماع وليس بلازم ولا تسقط الشهادة بتصديق المشهود عليه ولا بتكذيبه ومن تاب قبل قيام البينة سقط عنه الحد ولو تاب بعد قيامها لم يسقط حدا كان او رجما

النظر الثاني في الحد وفيه مقامان الاول في اقسامه

وهو قتل او رجم او جلد وجز وتغريب اما القتل فيجب على من زنى بذات محرم كالام والبنت وشبههما والذمي اذا زنى بمسلمة وكذا من زنى بامرأة مكرها لها ولا يعتبر في هذه المواضع الاحصان بل يقتل على كل حال شيخا كان او شابا ويتساوى فيه الحر والعبد والمسلم والكافر وكذا قيل في الزاني بامرأة ابيه او ابنه وهل يقتصر على قتله بالسيف قيل نعم وقيل بل يجلد ثم يقتل ان لم يكن محصنا ويجلد ثم يرجم ان كان محصنا عملا بمقتضى الدليلين والاول اظهر واما الرجم فيجب على المحصن اذا زنى ببالغة عاقلة فان كان شيخا او شيخة جلد ورجم وان كان شابا ففيه روايتان احدهما يرجم لاغير والاخرى يجمع له بين الحدين وهو اشبه ولو زنى البالغ المحصن بغير البالغة او المجنونة فعليه الحد لا الرجم وكذا المرأة لو زنى بها الطفل

شرعيا وزمان شريف **الباب الثاني** في اللواط والسحق والقيادة اما اللواط فهو وطي
الذكران بايقاب وغيره وكلاهما لا يثبتان الا بالاقرار اربع مرات او شهادة اربع رجال
بالمعاينة ويشترط في المقر البلوغ وكمال العقل والحرية والاختيار فاعلا كان مفعولا ولو
اقر دون الاربع لم يحد وعزر ولو شهد بذلك دون الاربعة لم يثبت وكان عليهم الحد للفرية و
يحكم الحاكم فيه بعلمه اماما كان او غيره على الاصح وموجب الايقاب القتل على الفاعل والمفعول
اذا كان كل منهما بالغا عاقلا ويستوي في ذلك الحر والعبد والمسلم والكافر والمحصن وغيره ولو لاط
البالغ بالصبي موقبا قتل البالغ وادب الصبي وكذا لو لاط بمجنون ولو لاط بعبده حدا قتلا او
جلدا ولو ادعى العبد الاكراه سقط عنه دون المولى ولو لاط مجنون بعاقل حد العاقل وفي
ثبوته على المجنون قولان اشبههما السقوط ولو لاط الذمي بمسلم قتل وان لم يوقب ولو لاط
بمثله كان الامام مخيرا بين اقامة الحد عليه وبين دفعه الى اهله ليقيموا عليهم حدهم وكيفية
اقامة هذا الحد القتل ان كان اللواط ايقابا وفي رواية ان كان محصنا رجم وان كان غير
محصن جلد والاول اشهر ثم الامام مخير في قتله بين ضربه بالسيف وتحريقه او رجمه او
القائه من شاهق او القاء جدار عليه ويجوز ان يجمع بين احدها وبين تحريقه وان لم يكن
ايقابا كالتفخيذ او بين الاليتين فحده مائة جلدة وقال في النهاية يرجم ان كان محصنا و
يجلد ان لم يكن والاول اشبه ويستوي فيه الحر والعبد والمسلم والكافر والمحصن وغيره ولو
تكرر منه الفعل وتخلله الحد مرتين قتل في الثالثة وقيل في الرابعة وهو اشبه والمجتمعان
تحت ازار واحد مجردين وليس بينهما رحم يعزران من ثلاثين سوطا الى تسعة وتسعين سوطا
ولو تكرر ذلك منهما وتخلله التعزير حدا في الثالثة وكذا يعزر من قبل غلاما ليس له بمحرم بشهوة
واذا تاب اللائط قبل قيام البينة سقط الحد ولو تاب بعده لم يسقط ولو كان مقرا كان
الامام مخيرا في العفو والاستيفاء والحد في السحق مائة جلدة حرة كانت او امة
مسلمة او كافرة محصنة او غير محصنة للفاعلة والمفعولة وقال في النهاية ترجم مع الاحصان

ويستحب ان يحضر اقامة الحد طائفة وقيل يجب تمسكا بالاية واقلها واحد وقيل عشرة وخرج متا
ثلثة والاول حسن وينبغي ان تكون الحجارة صغارا لئلا يسرع التلف وقيل لا يرجمه من لله قبله
حد وهو على الكراهية ويدفن اذا فرغ من رجمه ولا يجوز اهماله ويجلد الزاني مجردا وقيل على الحال
التي وجد عليها قائما اشد الضرب وروي متوسطا ويفرق على جسده ويتقي راسه ووجهه
وفرجه والمراة تضرب جالسة وتربط عليها ثيابها **المطلب الثالث** في اللواحق وهي مسائل
عشر **الاولى** اذا شهد اربعة على امراة بالزنا قبلا فادعت انها بكر فشهد لها اربع نساء فلا
حد وهل يحد الشهود للفرية قال في النهاية نعم وقال في المبسوط لا حد لاحتمال الشبهة في المشاهدة
والاول اشبه **الثانية** لا يشترط حضور الشهود عند اقامة الحد بل يقام وان ماتوا او غابوا
لا فرارا لثبوت السبب الموجب **الثالثة** قال الشيخ لا يجب على الشهود حضور موضع الرجم ولعل
الاشبه الوجوب بداءتهم بالرجم **الرابعة** اذا كان الزوج احد الاربعة فيه روايتان ووجه
الجمع سقوط الحد ان اختل بعض شروط الشهادة مثل ان يسبق الزوج بالقذف فيحد الزوج او
يدرأه باللعان ويحد الباقون وثبوت الحد ان لم يسبق الزوج بالقذف ولم يختل بعض الشرائط
الخامسة يجب على الحاكم اقامة حدود الله تعالى بعلمه كحد الزنا اما حقوق الناس فتقف
اقامتها على المطالبة حدا كان او تعزيرا **السادسة** اذا شهد بعض وردت شهادة الباقين
قال في الخلاف والمبسوط ان ردت بامر ظاهر حد الجميع وان ردت بامر خفي فعلى المردود الحد دون
الباقين وفيه اشكال من حيث تحقق القذف العاري من بينة ولو رجع واحد بعد شهادة
الاربعة حد الراجع دون غيره **السابعة** اذا وجد مع زوجته رجلا يزني بها فله قتلهما ولا اثم
وفي الظاهر عليه القود الا ان ياتي على دعواه ببينة او يصدقه الولي **الثامنة** من افتض بكرا
باصبعه لزمه مهر نسائها ولو كانت امة لزمه عشر قيمتها وقيل يلزمه الارش والاول اشبه **التاسعة**
من تزوج امة على حرة مسلمة فوطئها قبل الاذن كان عليه ثمن حد الزاني **العاشرة** من زنى في
شهر رمضان نهارا او ليلا عوقب زيادة على الحد لانتهاكه الحرمة وكذا لو كان في مكان شريف

انفراد الاب بالزنا ولا يثبت الحد مع الاحتمال اما لو قال ولدتك امك من الزنا فهو قذف للام وهذا
الاحتمال اضعف ولعل الاشبه عندي التوقف لتطرق الاحتمال وان ضعف ولو قال يا زوج الزانية فالحد
للزوجة وكذا لو قال يا ابا الزانية او يا اخا الزانية فالحد لمن نسب اليها الزنا دون المواجه ولو قال زنيت
بفلانة او لطت به فالقذف للمواجه ثابت وفي ثبوته للمنسوب اليه تردد وقال في النهاية وفي
المبسوط يثبت حدان لانه فعل واحد متى كذب في احدهما كذب في الآخر ونحن لا نسلم انه فعل واحد
لان موجب الحد في الفاعل غير الموجب في المفعول وحينئذ يمكن ان يكون احدهما مختارا دون صاحبه
ولو قال للملاعنة يا زانية فعليه الحد ولو قال لابن المحدودة قبل التوبة لم يجب الحد وبعد
التوبة يثبت الحد ولو قال لامرأة زنيت بك فلها حد على التردد المذكور ولا يثبت في طرفه حد
الزنا حتى يقر اربعا ولو قال يا ديوث او يا كشخان او يا قرنان وغير ذلك من الالفاظ فان افادت
القذف في عرف القائل لزمه الحد وان لم يعرف فائدتها او كانت مفيدة لغيره فلا حد ويعزر ان
افادت فائدة يكرهها المواجه وكل تعريض بما يكرهه المواجه ولم يوضع للقذف لغة ولا عرفا
يثبت به التعزير لا الحد كقوله انت ولد حرام او حملت بك امك في حيضها او يقول لزوجته
لم اجدك عذراء او يقول يا فاسق او يا شارب الخمر وهو متظاهر بالستر او يا خنزير او يا حقير او
يا وضيع ولو كان المقول له مستحقا للاستخفاف فلا حد ولا تعزير وكذا كل ما يوجب اذى كقوله يا اجذم او
يا ابرص **الثاني في القاذف** ويعتبر فيه البلوغ وكمال العقل فلو قذف الصبي لم يحد وعزر وان
قذف مسلما بالغا وكذا المجنون وهل يشترط في وجوب الحد الكامل الحرية قيل نعم وقيل
لا يشترط فعلى الاول يثبت نصف الحد وعلى الثاني يثبت الحد كاملا وهو ثمانون جلدة ولو
ادعى المقذوف الحرية وانكر القاذف فان ثبت احدهما عمل عليه وان جهل ففيه تردد اظهره ان القول
قول القاذف لتطرق الاحتمال **الثالث في المقذوف** ويشترط فيه الاحصان وهو هنا عبارة عن البلوغ
وكمال العقل والحرية والاسلام والعفة فمن استكملها وجب بقذفه الحد ومن فقدها او
بعضها فلا حد وفيه التعزير كمن قذف صبيا او مجنونا او مملوكا او كافرا او متظاهرا بالزنا

وتحد مع عدمه والاول اولى واذا تكررت المساحقة مع اقامة الحد ثلاثا قتلت في الرابعة ويسقط
الحد بالتوبة قبل البينة ولا يسقط بعدها ومع الاقرار والتوبة يكون الامام مخيرا والاجنبيتان
اذا وجدتا في ازار مجردتين عزرت كل واحدة دون الحد فان تكرر الفعل منهما والتعزير مرتين
اقيم عليهما الحد في الثالثة فان عادتا قال في النهاية قتلتا والاولى الاقتصار على التعزير احتياطا
في التهجم على الدم **مسئلتان** الاولى لا كفالة في حد ولا تاخير فيه مع الامكان والامن من توجه
ضرر ولا شفاعة في اسقاطه **الثانية** لو وطئ زوجته فساحقت بكرا فحملت قال في النهاية على المراة
الرجم وعلى الصبية الجلد مائة بعد الوضع ويلحق الولد بالرجل ويلزم المراة المهر اما الرجم فعلى ما مضى
من التردد واشبهه الاقتصار على الجلد واما جلد الصبية فموجب لثبوت المساحقة واما لحوق
الولد فلانه ماء غير زان وقد انخلق منه الولد فيلحق به واما المهر فلانها سبب في اذهاب العذرة
وديتها مهر نسائها وليست كالزانية في سقوط دية العذرة لان الزانية اذنت في الافتضاض وليست
هذه كذا وانكر بعض المتاخرين ذلك وظن ان المساحقة كالزانية في سقوط دية العذرة وسقوط
النسب واما القيادة فهي الجمع بين الرجال والنساء للزنا او بين الرجال والرجال للواط وتثبت بالاقرار
مرتين مع بلوغ المقر وكماله وحريته واختياره وبشهادة شاهدين ومع ثبوته يجب على القواد خمس وسبعون
جلدة وقيل يحلق راسه ويشهر ويستوي فيه الحر والعبد والمسلم والكافر وهل ينفى باول مرة قال في النهاية
نعم وقال المفيد ينفى في الثانية والاول مروي اما المراة فتجلد وليس عليها جز ولا شهرة ولا نفي **الباب**
الثالث في حد القذف والنظر في امور اربعة **الاول في الموجب** وهو الرمي بالزنا او اللواط كقوله
زنيت او لطت او ليط بك او انت زان او لائط او منكوح في دبره وما يؤدي هذا المعنى صريحا مع معرفة القائل
بموضوع اللفظ باي لغة اتفق ولو قال لولده الذي اقر به لست لي وجب عليه الحد وكذا لو قال لغيره لست
لابيك ولو قال زنت بك امك او يا ابن الزانية فهو قذف للام وكذا لو قال زنى بك ابوك او يا ابن
الزاني فهو قذف لابيه ولو قال يا ابن الزانيين فهو قذف لهما ويثبت به الحد ولو كان المواجه كافرا
لان المقذوف ممن يجب له الحد ولو قال ولدت من الزنا ففي وجوب الحد للام تردد لاحتمال انفراد

اذا تقاذف اثنان سقط الحد وعزرا **التاسعة** قيل لا يعزر الكفار مع التنابز بالالقاب
والتعيير بالامراض الا ان يخشى حدوث فتنة فيحسمها الامام بما يراه ويلحق بذلك مسائل
الاولى من سب النبي صلعم جاز لسامعه قتله ما لم يخف الضرر على نفسه او ماله او غيره من
اهل الايمان وكذا من سب احد الائمة عليهم السلام **الثانية** من ادعى النبوة وجب قتله وكذا من
قال لا ادري محمد بن عبد الله صادق ولا وكان على ظاهر الاسلام **الثالثة** من عمل بالسحر يقتل ان كان
مسلما ويؤدب ان كان كافرا **الرابعة** يكره ان يزاد في تاديب الصبي على عشرة اسواط وكذا المملوك وقيل
ان ضرب عبده في غير حد حدا لزمه اعتاقه وهو على الاستحباب **الخامسة** كل ما فيه التعزير
من حقوق الله يثبت بشاهدين عدلين او الاقرار مرتين على قول ومن قذف عبده او امته عزر
كالاجنبي **السادسة** كل من فعل محرما او ترك واجبا فللامام تعزيره بما لا يبلغ الحد وتقديره
الى الامام ولا يبلغ به حد الحر في الحر ولا حد العبد في العبد **الباب الرابع** في حد المسكر والفقاع
ومباحثه ثلثة **الاول** في الموجب وهو تناول المسكر او الفقاع اختيارا مع العلم بالتحريم اذا كان المتناول
كاملا فهذه قيود اربعة شرطنا التناول ليعم الشرب والاصطباغ واخذه ممزوجا بالاغذية و
الادوية ونعني بالمسكر كل ما من شانه ان يسكر فان الحكم يتعلق بتناول القطرة منه ويستوي
في ذلك الخمر وجميع المسكرات التمرية والزبيبية والعسلية والمزر المعمول من الشعير او الحنطة
او الذرة وكذا لو عمل من شيئين او ما زاد ويتعلق الحكم بالعصير اذا غلا وان لم يقذف بالزبد
الا ان يذهب بالغليان ثلثاه او ينقلب خلا وبما عداه اذا حصلت فيه الشدة المسكرة
اما التمر اذا غلا ولم يبلغ حد الاسكار ففي تحريمه تردد والاشبه بقاؤه على التحليل حتى يبلغ
وكذا البحث في الزبيب اذا نقع بالماء فغلا من نفسه او بالنار فالاشبه انه لا يحرم ما لم يبلغ
الشدة والفقاع كالنبيذ المسكر في التحريم وان لم يكن مسكرا وفي وجوب الامتناع من التداوي به
والاصطباغ واشترطنا الاختيار تفصيا من المكره فانه لا حد عليه ولا يتعلق الحكم بالناشئ
ما لم يكن بالغا عاقلا وكما يسقط الحد عن المكره يسقط عمن جهل التحريم او جهل المشروب

سواء كان القاذف مسلما او كافرا حرا او عبدا ولو قال للمسلم يا ابن الزانية او امك زانية وكانت
امه كافرة او امة قال في النهاية عليه الحد تاما لحرمة ولدها والاشبه التعزير ولو قذف الاب
ولده لم يحد وعزر وكذا لو قذف زوجته الميتة ولا وارث لها الا ولده نعم لو كان لها ولد
من غيره كان لهم الحد تاما ويحد الولد لو قذف اباه والام لو قذفت ولدها وكذا الاقارب
الرابع في الاحكام وفيه مسائل الاولى اذا قذف جماعة واحدا بعد واحد فلكل واحد حد ولو
قذفهم بلفظ واحد وجاؤا به مجتمعين فللكل حد واحد ان افترقوا في المطالبة فلكل واحد حد
هل الحكم في التعزير كذلك قال جماعة نعم ولا معنى للاختلاف هنا وكذا لو قال يا ابن الزانيين
فالحد لهما ويحد حدا واحدا مع الاجتماع على المطالبة وحدين مع التعاقب الثانية حد القذف
موروث يرثه من يرث المال من الذكور والاناث عدا الزوج والزوجة الثالثة لو قال ابنك
زان او لائط او بنتك زانية فالحد لهما لا للمواجه فان سبقا بالاستيفاء او العفو فلا بحث
وان سبق الاب قال في النهاية له المطالبة والعفو وفيه اشكال لان المستحق موجود وله
ولاية المطالبة ولا يتسلط الاب كما في غيره من الحقوق الرابعة اذا ورث الحد جماعة لم
يسقط بعضه بعفو البعض وللباقين المطالبة بالحد تاما ولو بقي واحد اما لو عفا الجماعة او كان
المستحق واحدا فعفا سقط الحد ولمستحق الحد ان يعفو قبل ثبوت حقه وبعده وليس للحاكم
الاعتراض عليه ولا يقام الا بعد مطالبة المستحق الخامسة اذا تكرر الحد بتكرر القذف
مرتين يقتل في الثالثة وقيل في الرابعة وهو اولى ولو قذف فحد فقال الذي قلت كان صحيحا وجب
بالثاني التعزير لانه ليس بصريح والقذف المتكرر يوجب حدا واحدا لا اكثر السادسة لا يسقط
الحد عن القاذف الا بالبينة المصدقة او تصديق مستحق الحد او العفو ولو قذف زوجته
سقط الحد بذلك وباللعان السابعة الحد ثمانون جلدة حرا كان او عبدا ويجلد بثيابه
ولا يجرد ويقتصر على الضرب المتوسط ولا يبلغ به الضرب في الزنا ويشهر القاذف لتجتنب شهادته ويثبت
القذف بشهادة عدلين او الاقرار مرتين ويشترط في المقر التكليف والحرية والاختيار الثامنة اذا

على بيت المال ولو امر بالاقتصار على الحد فزاد الحداد عمداً فالنصف على الحداد في ماله ولو زاد
سهوا فالدية على عاقلته وفيه احتمال آخر **الباب الخامس** في حد السرقة والكلام في السارق
والمسروق والحجة واللواحق **الاول** في السارق ويشترط في وجوب الحد عليه شروط الاول البلوغ
فلو سرق الطفل لم يحد ويؤدب ولو تكررت سرقته وفي النهاية يعفى عنه اولاً فان عاد ادب فان عاد حكت انامله
حتى تدمى فان عاد قطعت انامله فان عاد قطع يده كما يقطع الرجل وبهذا روايات **الثاني**
العقل فلا يقطع المجنون ويؤدب وان تكرر منه **الثالث** ارتفاع الشبهة فلو توهم الملك فظهر
غير مالك لم يقطع وكذا لو كان المال مشتركا فاخذ ما يظن انه قدر نصيبه **الرابع** ارتفاع الشركة فلو
سرق من مال الغنيمة فيه روايتان احديهما لا يقطع والاخرى ان زاد ما سرقه عن نصيبه بقدر
النصاب قطع والتفصيل حسن ولو سرق من المال المشترك قدر نصيبه لم يقطع ولو زاد بقدر النصاب
قطع **الخامس** ان يهتك الحرز منفردا او مشاركا فلو هتك غيره واخرج هو لم يقطع
السادس ان يخرج المتاع بنفسه او مشاركا ويتحقق الاخراج بالمباشرة وبالتسبيب مثل ان
يشده بحبل ثم يجذبه من خارج او يضعه على دابة او على جناح طائر من شأنه العود اليه ولو امر
صبيا غير مميز باخراجه تعلق بالآمر القطع لان الصبي كالآلة **السابع** ان لا يكون والدا من ولده ويقطع
الولد لو سرق من الوالد وكذا يقطع الاقارب وكذا الام لو سرقت من الولد **الثامن** ان يأخذه سرا
فلو هتك قهرا ظاهرا واخذ لم يقطع وكذا المستأمن لو خان ويقطع الذمي كالمسلم والمملوك مع
قيام البينة وحكم الانثى في ذلك كله حكم الذكر **مسائل الاولى** لا يقطع الراهن اذا سرق
الرهن وان استحق المرتهن الامساك ولا الموجر العين المستأجرة وان كان ممنوعا من الاسترداد
مع القول بملك المنفعة لانه لم يتحقق اخراج النصاب من مال المسروق منه حالة الاخراج
الثانية لا يقطع عبد الانسان بسرقة ماله ولا عبد الغنيمة بالسرقة منها لان فيه زيادة اضرار
نعم يؤدب بما يحسم الجرأة **الثالثة** يقطع الاجير اذا احرز المال من دونه وفي رواية لا يقطع
وهي محمولة على حالة الاستئمان وكذا الزوج لو سرق من زوجته او الزوجة من زوجها وفي الضيف قولان

ويثبت بشهادة عدلين مسلمين ولا تقبل فيه شهادة النساء منفردات ولا منضمات وبالاقرار مرتين ولا
يكفي المرة ويشترط في المقر البلوغ وكمال العقل والحرية والاختيار **الثاني** في كيفية الحد وهو
ثمانون جلدة رجلا كان الشارب او امرأة حرا كان او عبدا وفي رواية يحد العبد اربعين وهي
متروكة اما الكافر فان تظاهر به حد وان استتر به لم يحد ويضرب الشارب عريانا على ظهره و
كتفيه ويتقى وجهه وفرجه ولا يقام عليه الحد حتى يفيق واذا حد مرتين قتل في الثالثة وهو
المروي وقال في الخلاف يقتل في الرابعة ولو شرب مرارا كفى حد واحد **الثالث** في احكامه
وفيه مسائل **الاولى** لو شهد احدهما بشربها والاخر بقيئها وجب الحد ويلزم على ذلك وجوب الحد
لو شهدا بقيئها نظرا الى التعليل المروي وفيه تردد لاحتمال الاكراه على الشرب لعل هذا الاحتمال
يندفع بانه لو كان واقعا لدفع به عن نفسه اما لو ادعاه فلا حد **الثانية** من شرب الخمر مستحلا
استتيب فان تاب اقيم عليه الحد وان امتنع قتل وقيل يكون حكمه حكم المرتد وهو قوي اما
سائر المسكرات فلا يقتل مستحلها لتحقق الخلاف بين المسلمين فيها ويقام الحد مع شربها مستحلا ومحرما
الثالثة من باع الخمر مستحلا يستتاب فان تاب والا قتل وان لم يكن مستحلا عزر وما سواه
لا يقتل وان لم يتب بل يؤدب **الرابعة** اذا تاب قبل قيام البينة سقط الحد وان تاب بعدها لم يسقط
ولو كان ثبوت الحد باقراره كان الامام مخيرا ومنهم من منع التخيير وحتم الاستيفاء هنا وهو اظهر
ويلحق بهذا الباب مسائل **الاولى** من استحل شيئا من المحرمات المجمع عليها كالميتة والدم والربا ولحم الخنزير ممن ولد
على الفطرة يقتل ولو ارتكب ذلك لا مستحلا عزر **الثانية** من قتله الحد او التعزير فلا دية له وقيل تجب
على بيت المال والاول مروي **الثالثة** لو اقام الحاكم الحد بالقتل فبان فسوق الشاهدين كانت الدية
في بيت المال لا يضمنها الحاكم ولا عاقلته ولو انفذ الى حامل لاقامة حد فاجهضت خوفا قال
الشيخ دية الجنين في بيت المال وهو قوي لانه خطأ وخطأ الحاكم في بيت المال وقيل تكون على عاقلة
الامام وهي قضية عمر مع علي عليه السلام ولو امر الحاكم بضرب المحدود زيادة عن الحد فمات فعليه
نصف الدية في ماله ان لم يعلم الحداد لانه شبيه العمد ولو كان سهوا فالنصف على

ويثبت بشهادة عدلين وبالاقرار مرتين ولا يكفي المرة ويشترط في المقر البلوغ وكمال العقل والحرية والاختيار فلو اقر العبد لم يقطع لما يتضمن من اتلاف مال الغير وكذا لو اقر مكرها ولا يثبت حد ولا غرم فلو رد السرقة بعينها بعد الاقرار بالضرب قال في النهاية يقطع وقال بعض الاصحاب لا يقطع لتطرق الاحتمال الى الاقرار اذ من الممكن ان يكون المال في يده من غير جهة السرقة وهذا حسن ولو اقر مرتين ورجع لم يسقط الحد وتحتمت الاقامة ولزم الغرم ولو اقر مرة لم يجب الحد ووجب الغرم

الرابع في الحد وهو قطع الاصابع الاربع من اليد اليمنى ويترك له الراحة والابهام ولو سرق ثانية قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم ويترك له العقب يعتمد عليها فان سرق ثالثة حبس دائما ولو سرق بعد ذلك قتل ولو تكررت السرقة فالحد الواحد كاف ولا يقطع اليسار مع وجود اليمين بل تقطع اليمين ولو كانت شلاء وكذا لو كانت اليسار شلاء او كانتا شلاء ين قطعت اليمين على التقدير ولو لم يكن له يسار قال في المبسوط قطعت يمينه وفي رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله لا يقطع والاول اشبه اما لو كان له يمين حين القطع فذهبت لم تقطع اليسار لتعلق القطع بالذاهبة ولو سرق ولا يمين له قال في النهاية قطعت يساره وفي المبسوط ينتقل الى رجله ولو لم يكن يسار قطعت رجله اليسرى ولو سرق ولا يدين له ولا رجلين حبس وفي الكل اشكال من حيث انه تخط عن موضع القطع فيقف على اذن الشرع وهو مفقود ويسقط الحد بالتوبة قبل ثبوته ويتحتم لو تاب بعد البينة ولو تاب بعد الاقرار قيل يتحتم وقيل يتخير الامام في الاقامة والعفو على رواية فيها ضعف ولو قطع الحداد يساره مع العلم فعليه القصاص ولا يسقط قطع اليمين بالسرقة ولو ظنها اليمين فعلى الحداد الدية وهل يسقط قطع اليمين قال في المبسوط لا لتعلق القطع بها قبل ذهابها وفي رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام ان عليا عليه السلام قال لا يقطع يمينه وقد قطعت شماله واذا قطع السارق يستحب حسمه بالزيت المغلي نظرا له وليس بلازم وسراية الحد ليست مضمونة وان قطع في حر او برد لان استيفاء سائغ

الخامس في اللواحق وهي مسائل الاولى يجب على السارق اعادة العين المسروقة وان تلفت اغرم مثلها او قيمتها ان لم يكن لها مثل وان نقصت فعليه ارش النقصان ولو مات صاحبها دفعت الى ورثته

احدها لا يقطع مطلقا وهو المروي والاخر يقطع اذا اخرجه من دونه وهو اشبه **الرابعة** لو اخرج

متاعا فقال صاحب المنزل سرقته وقال المخرج وهبتنيه او اذنت لي في اخراجه سقط الحد

للشبهة وكان القول قول صاحب المنزل مع يمينه في المال وكذا لو قال المال لي وانكر صاحب المنزل

فالقول قوله مع يمينه ويغرم المخرج ولا قطع لمكان الشبهة **الثاني** في المسروق ولا قطع فيما ينقص عن

ربع دينار ويقطع فيما بلغه ذهبا خالصا مضروبا عليه السكة او ما قيمته ربع دينار ثوبا كان

او طعاما او فاكهة او غيره كان اصله الاباحة او لم يكن وضابطه ما يملكه المسلم وفي الطين قيل

وحجارة الرخام رواية بسقوط الحد ضعيفة ومن شرطه ان يكون محرزا بقفل او غلق او دفن و

كل موضع ليس لغير مالكه الدخول اليه الا باذنه فما ليس بمحرز لا يقطع سارقه كالماخوذ من

الارحية والحمامات والمواضع المأذون في غشيانها كالمساجد وقيل اذا كان المالك مراعيا

له كان محرزا كما قطع النبي صلعم سارق مئزر صفوان في المسجد فيه تردد وهل يقطع سارق

ستارة الكعبة قال في المبسوط والخلاف نعم وفيه اشكال لان الناس في غشيانها شرع وكذا لا يقطع

من سرق من جيب انسان او كمه الظاهرين ويقطع لو كانا باطنين ولا قطع في ثمر على شجرها

ويقطع لو سرق بعد احرازها ولا على من سرق مأكولا في عام مجاعة ومن سرق صغيرا فان كان

مملوكا قطع ولو كان حرا فباعه لم يقطع حدا وقيل يقطع دفعا لفساده ولو اعار بيتا فهتكه المعير

وسرق منه مالا للمستعير قطع وكذا لو آجر بيتا وسرق منه مالا للمستأجر ويقطع من سرق مالا

موقوفا مع مطالبة الموقوف عليه لانه مملوك له ولا يصير الجمال محرزة بمراعاة صاحبها

والغنم باشراف الراعي عليها وفيه قول آخر للشيخ رحمه الله ولو سرق باب الحرز او من ابنيته قال في ط

يقطع لانه محرز بالعادة وكذا لو كان الانسان في داره وابوابها مفتحة ولو نام زال الحرز وفيه

تردد ويقطع سارق الكفن لان القبر حرز له وهل يشترط بلوغ قيمته نصابا قيل نعم وقيل

في المرة الاولى دون الثانية والثالثة وقيل لا يشترط والاول اشبه ولو نبش ولم يأخذ عزر و

لو تكرر منه الفعل وفات السلطان كان له قتله للردع **الثالث** ما يثبت به ويثبت

وفي ثبوت هذا الحكم للمجرد مع ضعفه عن الاخافة تردد اشبهه الثبوت ويجتزى بقصده ولا يثبت هذا الحكم
للطليع ولا للردء ويثبت هذه الجناية بالاقرار ولو مرة وبشهادة رجلين ولا تقبل شهادة النساء فيه منفردات
ولا مع الرجال ولو شهد بعض اللصوص على بعض لم تقبل وكذا لو شهد المأخوذون بعضهم لبعض اما لو قالوا
عرضوا لنا واخذوا هؤلاء قبل لانه لا ينشأ من ذلك تهمة تمنع الشهادة وحد المحارب القتل او الصلب او
القطع مخالفا او النفي وقد تردد فيه الاصحاب فقال المفيد رحمه الله بالتخيير وقال الشيخ ابو جعفر رحمه الله بالترتيب
يقتل ان قتل ولو عفا ولي الدم قتله الامام ولو قتل واخذ المال استعيد منه وقطعت يده اليمنى ورجله اليسرى ثم
قتل وصلب وان اخذ المال ولم يقتل قطع مخالفا ونفي ولو جرح ولم يأخذ المال اقتص منه ونفي ولو اقتصر على شهر السلاح
والاخافة نفي لا غير واستند في التفصيل الى الاحاديث الدالة عليه وتلك الاحاديث لا تنفك عن ضعف في اسناد او
اضطراب في متن او قصور في دلالة فالاولى العمل بالاول تمسكا بظاهر الآية وههنا مسائل الاولى اذا قتل المحارب
غيره طلبا للمال تحتم قتله قودا ان كان المقتول كفوا ومع عفو الولي حدا سواء كان المقتول كفوا او لم يكن ولو قتل لا طلبا
للمال كان كقاتل العمد وامره الى الولي ولو جرح طلبا للمال كان القصاص الى الولي ولا يتحتم الاقتصاص في الجرح بتقدير
ان يعفو الولي على الاظهر الثانية اذا تاب قبل القدرة عليه سقط الحد ولم يسقط ما يتعلق به من حقوق الناس
كالجرح والقتل والمال ولو تاب بعد الظفر به لم يسقط عنه حد ولا قصاص ولا غرم الثالثة اللص محارب فاذا دخل دارا
متغلبا كان لصاحبها محاربته فان ادى الدفع الى قتله كان دمه هدرا لا يضمنه الدافع ولو جنى اللص عليه
يجوز الكف عنه ما اراد نفسه فالواجب الدفع ولا يجوز الاستسلام والحال هذه ولو عجز عن المقاومة وامكن
الهرب وجب الرابعة يصلب المحارب حيا على القول بالتخيير ومقتولا على القول الآخر
الخامسة لا يترك على خشبته اكثر من ثلاثة ايام ثم ينزل ويغسل ويكفن ويصلى
عليه ويدفن ومن لا يصلب الا بعد القتل لا يفتقر الى تغسيله لانه يقدم غسله امام قتله
السادسة ينفى المحارب عن بلده ويكتب الى كل بلد يأوي اليه بالمنع من مؤاكلته ومشاربته
ومجالسته ومبايعته ولو قصد بلاد الشرك منع منها ولو مكنوه من دخولها قوتلوا حتى يخرجوه
السابعة لا يعتبر في قطع المحارب اخذ النصاب وفي الخلاف يعتبر ولا انتزاعه من حرز

فان لم يكن له وارث فالى الامام **الثانية** اذا سرق اثنان نصابا ففي وجوب القطع قولان قال

في النهاية يجب القطع وقال في الخلاف اذا نقب ثلثة فبلغ نصيب كل واحد نصابا قطعوا وان كان دون ذلك

فلا قطع والتوقف احوط **الثالثة** لو سرق ولم يقدر عليه ثم سرق ثانية قطع بالاخيرة واغرم

المالين ولو قامت الحجة بالسرقة ثم امسك حتى قطع ثم شهدت عليه باخرى قال في النهاية قطعت يده

بالاولى ورجله بالثانية الى استناد الرواية وتوقف بعض الاصحاب فيه وهو اولى **الرابعة** قطع السارق

موقوف على مطالبة المسروق منه فلو لم يرافعه لم يرفعه الامام وان قامت البينة ولو وهبه المسروق سقط

الحد وكذا لو عفا عن القطع فاما بعد المرافعة فانه لا يسقط بهبته ولا عفوه فرع لو سرق مالا

فملكه قبل المرافعة سقط الحد ولو ملكه بعد المرافعة لم يسقط **الخامسة** لو اخرج المال

واعاده الى الحرز لم يسقط الحد لحصول السبب التام وفيه تردد من حيث ان القطع موقوف على المرافعة

فاذا دفعه الى صاحبه لم يبق له المطالبة ولو هتك الحرز جماعة فاخرج المال احدهم فالقطع عليه

خاصة لانفراده بالموجب ولو قربه احدهم فاخرجه الاخر فالقطع على المخرج وكذا لو وضعه الداخل

في وسط النقب واخرجه الخارج قال في المبسوط لا قطع على احدهما لان كل واحد منهما لم يخرجه عن كمال

الحرز **السادسة** لو اخرج قدر النصاب دفعة وجب القطع ولو اخرجه مرارا ففي وجوبه تردد وصحيح

وجوب الحد لانه اخرج نصابا واشتراط المرة في الاخراج غير معلوم **السابعة** لو نقب فاخذ

النصاب واحدث فيه حدثا ينقص به قيمته عن النصاب ثم اخرجه مثل ان خرق الثوب او ذبح الشاة

فلا قطع ولو اخرج نصابا فنقصت قيمته قبل المرافعة ثبت القطع **الثامنة** لو ابتلع داخل

الحرز ما قدره نصاب كاللؤلؤ فان كان يتعذر اخراجه فهو كالتالف فلا حد ولو اتفق خروجها بعد

خروجه فهو ضامن وان كان خروجها مما لا يتعذر بالنظر الى عادته قطع لانه يجري مجرى ايداعها

في الوعاء **الباب السادس** في حد المحارب المحارب كل من جرد السلاح لاخافة

الناس في بر او بحر ليلا ونهارا في مصر او غيره وهل يشترط كونه من اهل الريبة فيه تردد وصحيح

انه لا يشترط مع العلم بقصد الاخافة ويستوي في هذا الحكم الذكر والانثى ان اتفق وفي ثبوت

على اموالہ لئلا یتصرّف فیها بالاتلاف فان عاد فهو احق بها وان التحق بدار الکفر بقیت
علی الاحتفاظ ویباع منها ما یکون له الغبطة فی بیعه کالحیوان مسائل من هذا الباب
الاولی اذا تکرر الارتداد قال الشیخ یقتل فی الرابعة قال وروی اصحابنا یقتل فی الثالثة
الثانیة الکافر اذا اکره علی الاسلام فان کان ممن یقر علی دینه لم یحکم باسلامه وان کان
ممن لا یقر حکم به الثالثة اذا صلی بعد ارتداده لم یحکم بعوده سواء فعل ذلک فی دار الحرب او فی
دار الاسلام الرابعة قال الشیخ فی المبسوط السکران یحکم باسلامه وارتداده وهذا
مع الیقین بزوال تمیزه وقد یحجر فی الحرام الخامسة کل ما یتلفه المرتد علی المسلم یضمنه فی
دار الحرب او دار الاسلام حالة الحرب وبعد انقضائها او لیس کذلک الحربی وربما خطر اللزوم فی
الموضعین لتساویهما فی سبب الغرم السادسة اذا جن بعد ردته لم یقتل لان قتله مشروط
بالامتناع عن التوبة ولا حکم لامتناع المجنون السابعة اذا تزوج المرتد لم یصح سواء تزوج بمسلمة
او کافرة لتحرمه بالاسلام المانع من التمسک بغیره ولاتصافه بالکفر المانع من نکاح المسلمة
الثامنة لو زوج بنته المسلمة لم یصح لقصور ولایته عن التسلط علی المسلم ولو زوج امته ففی صحة
نکاحها تردد اشبهه الجواز التاسعة کلمة الاسلام ان یقول اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا
رسول الله وان قال مع ذلک وابرء من کل دین غیر الاسلام کان تاکیدا ویکفی الاقتصار علی الاول ولو کان
مقرا بالله سبحانه وبالنبی صلعم جاحدا عمومه نبوته او وجوده احتاج الی زیادة تدل علی رجوعه عما
جحده تتمة فیها مسائل الاولی الذمی اذا نقض العهد ولحق بدار الحرب فامان امواله باق فان مات
ورثه وارثه الذمی والحربی واذا انتقل المیراث الی الحربی زال الامان عنه واما الاولاد الاصاغر
فهم باقون علی الذمة ومع بلوغهم یخیرون بین عقد الذمة لهم باداء الجزیة وبین
الانصراف الی مامنهم الثانیة اذا قتل المرتد مسلما عمدا فللولی قتله قودا ویسقط قتل
الردة ولو عفا الولی قتل بالردة ولو قتل خطأ کانت الدیة فی ماله مخففة مؤجلة لانه لا عاقلة له
علی تردد ولو قتل او مات حلت کما تحل الاموال المؤجلة الثالثة اذا تاب المرتد فقتله من یعتقد

وعلى ما قلناه من التخيير لا فائدة في هذا البحث لانه يجوز قطعه وان لم يأخذ الا وكيفيته
قطعه ان يقطع يمناه ثم يحسم ثم يقطع رجله اليسرى ويحسم ولو لم يحسم في الموضعين جاز
ولو فقد احد العضوين اقتصرنا على قطع الموجود ولم ينتقل الى غيره **الثامنة** لا يقطع
المختلس ولا المحتال على الاموال بالتزوير والرسائل الكاذبة بل يستعاد منه المال ويعزر وكذا
المبنج ومن سقى غيره مرقدا لكن ان جنى ذلك شيئا ضمن الجناية **القسم الثاني** من كتاب الحدود
وفيه ابواب **الباب الاول** في المرتد وهو الذي يكفر بعد الاسلام وله قسمان **الاول** من ولد على
الاسلام وهذا لا يقبل اسلامه لو رجع ويتحتم قتله وتبين منه زوجته وتعتد منه عدة الوفاة وتقسم
امواله بين ورثته وان التحق بدار الحرب واعتصم بما يحول بين الامام وقتله ويشترط في الارتداد
البلوغ وكمال العقل والاختيار فلو اكره كان نطقه بالكفر لغوا ولو ادعى الاكراه مع وجود الامارة قبل
ولا تقتل المرأة بالردة بل تحبس دائما ان كانت مولودة على الفطرة وتضرب في اوقات الصلاة **القسم**
الثاني من اسلم عن كفر ثم ارتد فهذا يستتاب فان امتنع قتل واستتابته واجبة وكم يستتاب قيل ثلاثة
ايام وقيل القدر الذي يمكن معه الرجوع والاول مروي وهو حسن لما فيه من التأني لازالة عذره
ولا يزول عنه املاكه بل تكون باقية عليه وينفسخ العقد بينه وبين زوجته ويقف نكاحها على
انقضاء العدة وهي كعدة المطلقة وتقضى من امواله ديونه وما عليه من الحقوق الواجبة
ويؤدي منه نفقة الاقارب ما دام حيا وبعد قتله تقضى ديونه وما عليه من الحقوق الواجبة
دون نفقة الاقارب ولو قتل او مات كانت تركته لورثته المسلمين فان لم يكن له وارث مسلم
فهو للامام وولده بحكم المسلم فان بلغ مسلما فلا بحث وان اختار الكفر بعد بلوغه استتيب
فان تاب والا قتل ولو قتله قاتل قبل وصفه بالكفر قتل به سواء قتله قبل بلوغه او بعده
ولو ولد بعد الردة وكانت امه مسلمة كان حكمه كالاول وان كانت مرتدة والحمل بعد ارتدادهما
كان بحكمهما لا يقتل المسلم بقتله وهل يجوز استرقاقه تردد الشيخ فتارة يجيز لانه كافر بين
كافرين وتارة يمنع لان اباه لا يسترق لتحرمه بالاسلام وكذا الولد وهذا اولى ويحجر الحاكم على

ضرب يده حتى احترقت وزوجه من بيت المال وهو تدبير استصلحه لا انه من العزائم ويثبت بشهادة عدلين او الاقرار ولو مرة وقيل لا يثبت بالمرأة وهي هنا كالرجل

الباب الثالث

في الدفاع للانسان ان يدفع عن نفسه وحريمه وماله ما استطاع ويجب اعتماد الاسهل فلو اندفع الخصم بالصياح اقتصر عليه ان كان في موضع يلحقه المنجد وان لم يندفع عول على اليد فان لم تغن فبالعصا فان لم يكف فبالسلاح ويذهب دم المدفوع هدرا جرحا كان او قتلا ويستوي في ذلك الحر والعبد ولو قتل الدافع كان كالشهيد ولا يبدأ ما لم يتحقق قصده اليه وله دفعه ما دام مقبلا ويتعين الكف مع ادباره ولو ضربه فعطله لم يذفف عليه لاندفاع ضرره ولو ضربه مقبلا فقطع يده فلا ضمان على الضارب في الجرح ولا في السراية ولو ولى فضربه اخرى فالثانية مضمونة فان اندملتا فالقصاص في الثانية ولو اندملت الاولى وسرت الثانية يثبت القصاص في النفس ولو سرتا فالذي يقتضيه المذهب ثبوت القصاص بعد رد نصف الدية ولو قطع يده مقبلا ورجله مدبرا ثم يده مقبلا ثم سرى الجميع قال في المبسوط عليه ثلث الدية ان تراضيا وان اراد الولي القصاص رد عليه ثلثي الدية اما لو قطع يده ثم رجله مقبلا ويده الاخرى مدبرا وسرى الجميع فان توافقا على الدية فنصف الدية وان طلب القصاص رد نصف الدية والفرق ان الجرحين هنا في البداية يجريان مجرى الجرح الواحد وليس كذلك في الاولى وفي الفرق عندي ضعف والاقرب ان الاولى كالثانية لان جناية الطرف يسقط اعتبارها مع السراية كما لو قطع يده واخر رجله ثم قطع الاول يده الاخرى فمع السراية هما سواء في القصاص والدية

مسائل من هذا الباب

الاولى لو وجد مع زوجته او مملوكته او غلامه من ينال دون الجماع فله دفعه فان اتى الدفع عليه فهو هدر

الثانية من اطلع على قوم فلهم زجره فان اصر فرموه بحصاة او عود فجني ذلك عليه كانت الجناية هدرا ولو بادره من غير زجر ضمن ولو كان المطلع رحما لنساء صاحب المنزل اقتصر على زجره ولو رماه والحال هذه فجنى عليه ضمن ولو كان من النساء مجردة جاز زجره ورميه لانه ليس للمحرم هذا الاطلاع

بقاءه على الردة قال الشيخ يثبت القود ويحتمل قتل المسلم ظاهرا وكان الظاهر انه لا يطلق عليه الارتداد
بعد التوبة وفي القصاص تردد لعدم القصد الى قتل المسلم

الباب الثاني في اتيان البهائم ووطي الاموات وما يتبعه

اذا وطي البالغ العاقل بهيمة مأكولة اللحم كالشاة والبقرة تعلق بوطئها احكام
تعزير الواطي واغرامه ثمنها ان لم تكن له وتحريم الموطوءة ووجوب ذبحها واحراقها اما التعزير
فتقديره الى الامام وفي رواية يضرب خمسة وعشرين سوطا وفي اخرى الحد وفي اخرى يقتل
والمشهور الاول واما التحريم فيتناول لحمها ولبنها ونسلها بتحريم لحمها والذبح اما تلفها ولما
لا يؤمن من شياع نسلها واتلافه واجتنابه واحراقها لئلا تشتبه بعد ذبحها بالمحللة وان كان الاهم
الاهم فيها ظهرها لا لحمها كالخيل والبغال والحمير لم تذبح واغرم الواطي ثمنها لصاحبها واخرجت
من بلد المواقعة وبيعت في غيره اما عبادة لا لعلة مفهومة لنا او لئلا يعير بها صاحبها واما الذي
يصنع بثمنها قال بعض الاصحاب يتصدق به ولم اعرف المستند وقال اخرون يعاد على المغترم فان
الواطي هو المالك دفع اليه وهو اشبه ويثبت هذا بشهادة رجلين عدلين ولا يثبت بشهادة
النساء منفردين او منضمين وبالاقرار ولو مرة ان كانت الدابة له ولا يثبت بغير حسب ان تكرر
الاقرار وقيل لا يثبت الا بالاقرار مرتين وهو غلط ولو تكرر منه وطئ التعزير قتل في الرابعة
ووطي الميتة من بنات ادم كوطي الحية في تعلق الاثم والحد واعتبار الاحصان وعدمه وهنا
الجناية افحش فتغلظ العقوبة بزيادة عن الحد بما يراه الامام ولو كانت زوجته اقتصر في التاديب
على التعزير وسقط الحد بالشبهة وفي عدد الحجة على ثبوته خلاف قال بعض الاصحاب يثبت بشاهدين
لانه شهادة على فعل واحد بخلاف الزنا بالحية وقال بعضهم لا يثبت الا باربعة لانه زنا ولان شهادة
الواحد قذف فلا يندفع الحد الا بتكملة الاربعة وهو الاشبه واما الاقرار فتابع للشهادة فمن
اعتبر في الشهود اربعة اعتبر في الاقرار مثله ومن اقتصر على شاهدين قال في الاقرار
كذلك

مسئلتان الاولى من لاط بميت كان كما لاط بالحي ويعزر تغليظا الثانية
من استمنى بيده عزر وتعزيره منوط بنظر الامام وفي رواية ان عليا عليه السلام ضرب

انه ليس بعيد يوجب القود لو تحقق العمد فقد يحصل بالمباشرة وقد يحصل بالتسبيب اما المباشرة

فكالذبح والخنق وسقي السم القاتل والضرب بالسيف والسكين والمثقل والحجر الغامز والجرح في المقتل

ولو بغرز الابرة **واما التسبيب** فله مراتب **المرتبة الاولى** انفراد الجاني بالتسبيب المتلف وفيه صور

الاولى لو رماه بسهم فقتله قتل لانه مما يقصد به القتل غالبا وكذا لو رماه بالمنجنيق و

كذا لو خنقه بحبل ولم يرخ عنه حتى مات او ارسله منقطع النفس او ضمنا حتى مات اما لو حبس نفسه

يسيرا لا يقتل مثله غالبا ثم ارسله فمات ففي القصاص تردد والاشبه القصاص ان قصد

القتل والدية ان لم يقصد واشتبه القصد **الثانية** اذا ضربه بعصا مكررا ما لا يحتمله

مثله بالنسبة الى بدنه او زمانه فمات فهو عمد ولو ضربه دون ذلك فاعقبه مرضا ومات

فالبحث كالاول ومثله لو حبسه ومنعه الطعام والشراب فان كان مدة لا يحتمل مثله البقاء

فيها فمات فهو عمد **الثالثة** لو طرحه في النار فمات قتل به ولو كان قادرا على الخروج لانه

قد يشده ولان النار قد تشنج الاعصاب بالملاقاة فلا يتيسر الفرار اما لو علم انه ترك الخروج

تخاذلا فلا قود لانه اعان على نفسه وينقدح انه لا دية له ايضا لانه مستقل بالاتلاف

نفسه لا وكذا لو جرحه فترك المداواة فمات لان السراية مع ترك المداواة من الجرح المضمون

التلف بالنار ليس بمجرد الالقاء بل بالاحراق المتجدد الذي لولا المكث لما حصل وكذا البحث لو طرحه

في اللجة ولو فصده فترك شده او القاه في ماء فامسك نفسه تحته مع القدرة على الخروج فلا

قصاص ولا دية **الرابعة** السراية عن جناية العمد توجب القصاص مع التساوي فلو قطع يده عمدا

فسرت قتل الجارح وكذا لو قطع اصبعه عمدا بالة تقتل غالبا فسرت **الخامسة** لو القى نفسه من علو

على انسان عمدا او كان الوقوع مما يقتل غالبا فهلك الاسفل قتل الواقع القوي ولو لم يكن مما يقتل غالبا

كان خطاء شبيه العمد فيه دية مغلظة ودم الملقي نفسه هدر **السادسة** قال الشيخ لا حقيقة

للسحر وفي الاخبار ما يدل على ان له حقيقة ولعل ما ذكره الشيخ قريب غير ان البناء على الاحتمال اقرب

فلو سحره فمات لم يوجب قصاصا ولا دية على ما ذكره الشيخ رحمه وكذا لو اقر انه قتله بسحره على ما قلناه

الثالثة لو قتله في منزله فادعى انه اراد نفسه او ماله وانكر الورثة فاقام هو البينة ان الداخل
كان ذا سيف مشهور مقبلا على صاحب المنزل كان ذلك علامة قاضية بقصد الداخل القاتل ويسقط
الضمان الرابعة للانسان ان يدفع الدابة الصائلة عن نفسه فلو تلفت بالدفع فلا ضمان
الخامسة لو عض على يد انسان فانتزع المعضوض يده فندرت اسنان العاض كانت هدرا ولو عدل
الى تخليص نفسه بلكمه او جرحه ان تعذر التخلص بالاخف جاز ولو تعذر ذلك جاز ان يبعجه
بسكين او خنجر ومتى قدر على التخلص بالاسهل فتخطى الى الاشق ضمن السادسة الزحفان
العاديان يضمن كل منهما ما يجنيه على الآخر ولو كف احدهما فصال الآخر فقصد الكاف الدفع لم
يكن عليه ضمان اذا اقتصر على ما يحصل به الدفع والآخر يضمن ولو تجارح اثنان وادعى كل منهما
انه قصد الدفع عن نفسه حلف المنكر وضمن الجارح السابعة اذا امر الامام بالصعود
الى نخلة او النزول الى بئر فمات فان اكرهه فعليه ضمان الدية وفي هذا الفرض منافاة
للمذهب ويتقيد في نائبه ولو كان لمصلحة عامة كانت الدية في بيت المال وان لم
يكرهه فلا دية اصلا الثامنة اذا ادب زوجته تاديبا مشروعا فماتت قال الشيخ عليه ديتها
لانه مشروط بالسلامة وفيه تردد لانه من جملة التعزيرات السائغة ولو ضرب الصبي اباه
او جده لابيه فمات فعليه ديته في ماله التاسعة من به سلعة اذا امر بقطعها فمات
فلا دية له على القاطع ولو كان مولى عليه فالدية على القاطع ان كان وليا كالاب والجد
للاب وان كان اجنبيا ففي القود تردد والاشبه الدية في ماله لا القود لانه لم يقصد القتل

كتاب القصاص

وهو قسمان الاول في قصاص النفس والنظر فيه يستدعي فصولا

الفصل الاول

في الموجب وهو ازهاق النفس المعصومة المكافئة عمدا عدوانا ويتحقق العمد
بقصد البالغ العاقل الى القتل بما يقتل غالبا ولو قصد القتل بما يقتل نادرا فاتفق القتل فالاشبه
القصاص وهل يتحقق مع القصد الى الفعل الذي يحصل به الموت نادرا وان لم يكن قاتلا
في الغالب اذا لم يقصد به القتل كما لو ضربه بحصاة او عود خفيف فيه روايتان اشهرهما انه

وصوله الى الارض فالقاتل هو المعترض ولو امسكه واحد وقتل آخر فالقود على القاتل دون الممسك لكن الممسك يحبس ابدا ولو نظر اليه ثالث لم يضمن لكن تسمل عينه اي تفقأ الثانية اذا اكرهه على القتل فالقصاص على المباشر دون الآمر ولا يتحقق الاكراه في القتل ويتحقق فيما عداه وفي رواية علي بن رئاب يحبس الآمر بقتله حتى يموت هذا اذا كان المكره مكلفا بالغا عاقلا ولو كان غير مميز كالطفل والمجنون فالقصاص على المكره لانه بالنسبة اليه كالآلة ويستوي في ذلك الحر والعبد ولو كان مميزا عارفا غير بالغ وهو حر فلا قود والدية على عاقلة المباشر وقال بعض الاصحاب يقتص منه ان بلغ عشرا وهو مطرح وفي المملوك المميز يتعلق الجناية برقبته ولا قود وفي الخلاف ان كان المملوك صغيرا او مجنونا سقط القود ووجبت الدية والاول اظهر

فروع الاول لو قال اقتلني والا قتلتك لم يسغ القتل لان الاذن لا يرفع الحرمة ولو باشر لم يجب القصاص لانه اسقط حقه بالاذن فلا يتسلط الوارث **الثاني** لو قال اقتل نفسك فان كان مميزا فلا شيء على الملزم والا فعلى الملزم القود وفي تحقق اكراه العاقل هنا اشكال **الثالث** يصح الاكراه فيما دون النفس فلو قال اقطع يد هذا او هذا والا قتلتك فاختار المكره احدهما ففي القصاص تردد منشأه ان التعيين عري عن الاكراه والاشبه القصاص على الآمر لان الاكراه متحقق والتخلص غير ممكن الا باحدهما

الصورة الثالثة لو شهد اثنان بما يوجب قتلا كالقصاص او شهد اربعة بما يوجب رجما كالزنا وثبت انهم شهدوا زورا بعد الاستيفاء لم يضمن الحاكم ولا الحداد وكان القود على الشهود لانه تسبيب متلف بعادة الشرع نعم لو علم الولي وباشر القصاص كان القصاص عليه دون الشهود لقصده الى القتل العدوان من غير غرور **الرابعة** لو جنى عليه فصيره في حكم المذبوح وهو ان لا يبقى حياته مستقرة وذبحه آخر فعلى الاول القود وعلى الثاني دية الميت فلو كانت حياته مستقرة فالاول جارح والثاني قاتل سواء كانت جنايته مما تقضي معها بالموت غالبا كشق الجوف والآمة او لا تقضي به كقطع الانملة **الخامسة** لو قطع واحد يده وآخر

من الاحتمال يلزمه بالاقرار وفي الاخبار يقتل الساحر قال في الخلاف يحكم الحاكم على قتله حدا لفساده
لا قودا **المرتبة الثانية** ان ينضم اليه مباشرة المجني عليه وفيه صور **الاولى** لو قدم له طعاما
مسموما فان علم وكان مميزا فلا قود ولا دية وان لم يعلم فاكل ومات فللولي القود لان حكم المباشرة سقط
بالغرور ولو جعل السم في طعام صاحب المنزل فوجده صاحبه فاكله فمات قال في الخلاف والمبسوط عليه القود وفيه
اشكال **الثانية** لو حفر بئرا بعيدة في الطريق ودعا غيره مع جهالته فوقع فمات فعليه القود
لانه مما يقصد به القتل غالبا **الثالثة** لو جرحه فداوى نفسه بدواء سمي فان كان مجهزا فالاول
جارح والقاتل هو المقتول فلا دية له ولوليه القصاص في الجرح ان كان الجرح مما يجب القصاص
والا كان له ارش الجراحة وان لم يكن مجهزا وكان الغالب فيه السلامة فاتفق فيه الموت سقط ما قابل فعل
المجروح وهو نصف الدية وللولي قتل الجارح بعد رد نصف الدية وكذا لو كان غير مجهز وكان الغالب معه
التلف وكذا البحث لو خاط جرحه في لحم حي فسرى منهما سقط ما قابل فعل المجروح وهو نصف الدية
وكان للولي قتل الجارح بعد رد نصف ديته **المرتبة الثالثة** ان ينضم اليه مباشرة حيوان وفيه
صور **الاولى** اذا القاه في البحر فالتقمه الحوت قبل وصوله فعليه القود لان الالقاء في البحر اتلاف
بالعادة وقيل لا قود لانه لم يقصد اتلافه بهذا النوع وهو قوي اما لو القاه الى الحوت فالتقمه فعليه القود
لان الحوت ضار بالطبع فهو كالآلة **الثانية** لو اغرى به كلبا عقورا فقتله فالاشبه القود لانه
كالآلة وكذا لو القاه الى اسد بحيث لا يمكنه الاعتصام فقتله سواء كان في مضيق او برية **الثالثة**
لو انهشه حية قاتلا فمات قتل به ولو طرح عليه حية قاتلا فنهشته فهلك فالاشبه وجوب
القود لانه مما جرت به العادة بالتلف معه **الرابعة** لو جرحه ثم عضه الاسد وسرتا
فعليه القود وهل يرد فاضل الدية الاشبه نعم وكذا لو شاركه ابوه او اشترك عبد وحر في قتل عبد
الخامسة لو كتفه والقاه في ارض مسبعة فافترسه الاسد اتفاقا فلا قود وفيه الدية
المرتبة الرابعة ان ينضم اليه مباشرة انسان اخر وفيه صور **الاولى** لو حفر واحد بئرا فوقع اخر
بدفع الثالث فالقاتل الدافع دون الحافر وكذا لو القاه من شاهق فاعترضه اخر فقده بنصفين قبل وصوله

وله الاقتصاص من احدهم ويرد الباقون دية جنايتهم وتتحقق الشركة في ذلك بان يحصل
الاشتراك في الفعل الواحد فلو انفرد كل واحد بقطع جزء من يده لم يقطع يد احدهما وكذا
لو جعل احدهما آلته فوق يده والاخر تحت يده واعتمدا حتى التقتا فلا قطع في اليد على
احدهما لان كلا منهما منفرد بجناية لم يشاركه الاخر فيها فعليه القصاص في جنايته بحسب
الثالثة لو اشترك في قتله امرأتان قتلتا به ولا رد اذ لا فاضل لهما عن ديته ولو كن
اكثر كان للولي قتلهن بعد رد فاضل دياتهن بالسوية ان كن متساويات في الدية وإلا
اكمل لكل واحدة ديتها بعد وضع ارش جنايتها ولو اشترك رجل وامرأة فعلى كل واحد
منهما نصف الدية وللولي قتلهما ويختص الرجل بالرد وفي المقنعة يقسط الرد بينهما اثلاثا
وليس بمعتمد ولو قتل المرأة فلا رد وعلى الرجل نصف الدية ولو قتل الرجل ردت المرأة عليه
نصف ديته وقيل نصف ديتها وهو ضعيف وكل موضع يوجب الرد فانه يكون مقدما على
الاستيفاء الرابعة اذا اشترك حر وعبد في قتل حر عمدا قال في النهاية للاولياء قتلهما
ويؤدوا الى سيد العبد ثمنه او يقتلوا الحر ويؤدي سيد العبد الى ورثة المقتول خمسة آلاف
درهم او يسلم العبد اليهم او يقتلوا العبد وليس لمولاه على الحر سبيل والاشبه ان مع قتلهما
يؤدون الى الحر نصف ديته ولا يرد على مولى العبد شيء ما لم تكن قيمته ازيد من نصف دية
الحر فيرد عليه الزائد وان قتلوا العبد وكانت قيمته زائدة عن نصف دية المقتول ادوا الى
مولاه الزائد فان استوعب الدية وإلا كانت تمام الدية لاولياء الاول وفي هذه
اختلاف للاصحاب وما اخترناه انسب بالمذهب الخامسة لو اشترك عبد وامرأة
في قتل حر فللاولياء قتلهما ولا رد على المرأة ولا على العبد الا ان تزيد قيمته عن نصف الدية
فيرد على مولاه الزائد ولو قتلت المرأة به كان لهم استرقاق العبد الا ان تكون قيمته زائدة
عن نصف دية المقتول فيرد على مولاه ما فضل وان قتلوا العبد وقيمته بقدر جنايته او اقل
فلا رد وعلى المرأة دية جنايتها وان كانت قيمته اكثر من نصف الدية ردت عليه المرأة

رجله فانه قلت احديهما ثم هلك فمن اندمل جرحه فهو جارح والاخر قاتل فيقتل بعد دية الجرح

المندمل **فرع** لو جرحه اثنان كل واحد جرحا فمات فادعى احدهما اندمال جرحه وصدقه الولي

لم ينفذ تصديقه على الاخر لانه قد يحاول اخذ دية الجرح من الجارح والدية من الاخر فيصير

متهما في تصديقه ولان المنكر مدع للاصل فيكون القول قوله مع يمينه **السادسة** لو قطع

يده من الكوع واخر ذراعه فهلك قتلا به لان سراية الاول لم تنقطع بالثاني لشياع المه قبل الثاني

وليس كما لو قطع واحد يده وقتله الاخر لان السراية انقطعت بالتعجيل في الاول الاشكال ولو كان الجاني

واحدا دخلت دية الطرف في دية النفس اجماعا منا وهل يدخل قصاص الطرف في قصاص

النفس اضطربت فتوى الاصحاب فيه ففي النهاية يقتص منه ان فرق ذلك وان ضربه ضربة

واحدة لم يكن عليه اكثر من القتل وهي رواية محمد بن قيس عن احدهما وفي المبسوط والخلاف

يدخل قصاص الطرف في قصاص النفس وهي رواية ابي عبيدة عن ابي جعفر ع وفي موضع

اخر من الكتاب لو قطع يد رجل ثم قتله قطع ثم قتل والاقرب ما تضمنه النهاية لثبوت

القصاص بالجناية الاولى ولا كذا لو كانت الضربة واحدة وكذا لو كان لسرايته كمن قطع

يد غيره فسرت الى نفسه فالقصاص في النفس لا في الطرف **مسائل من الاشتراك**

الاولى اذا اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به فالولي بالخيار بين قتل الجميع بعد ان يرد

عليهم ما فضل عن دية المقتول فيأخذ كل واحد منهم ما فضل عن ديته من جنايته وبين

قتل البعض ويرد الباقون دية جنايتهم وان فضل للمقتولين فضل قام به الولي ويتحقق الشركة

بان يفعل كل منهم ما يقتل لو انفرد او ما يكون له شركة في السراية مع القصد الى الجناية و

لا يعتبر التساوي في الجناية بل لو جرحه واحد جرحا والاخر مائة ثم سرى الجميع فالجناية

عليهما بالسوية ولو طلب الدية كانت الدية عليهما نصفين **الثانية** يقتص من الجماعة

في الاطراف كما يقتص في النفس فلو اجتمع جماعة على قطع يده او قلع عينه فله

الاقتصاص منهم جميعا بعد رد ما يفضل لكل واحد منهم عن جنايته وله الاقتصاص

بعتق ومع القول بعتقه هل يسعى في فك رقبته فيه خلاف الاظهر انه يسعى وربما قال بعض
الاصحاب يسعى في دية المقتول ولعله وهم والمكاتب ان لم يؤد من كتابته شيئا او كان مشروطا فهو كالقن
وان كان مطلقا وقد ادى من مال الكتابة شيئا تحرر منه بحسابه فاذا قتل حرا عمدا قتل به وان قتل
مملوكا فلا قود وتعلقت الجناية بما فيه من الرقية مبعضة فيسعى في نصيب الحرية ويسترق الباقي
منه او يباع في نصيب الجناية ولو قتل خطاء فعلى الامام بقدر ما فيه من الحرية والمولى بالخيار بين فكه
بنصيب الرقية من الجناية وبين تسليم حصة الرق ليقاص بالجناية وفي رواية علي بن جعفر عن
اخيه موسى بن جعفر عليه السلام اذا ادى نصف ما عليه فهو بمنزلة الحر وقد حجمها في الاستيعاب
ورفضها في غيره والعبد اذا قتل مولاه جاز للولي قتله وكذا لو كان الحر عبدان فقتل احدهما الاخر كان
مخيرا بين قتل القاتل وبين العفو مسائل ست الاولى لو قتل حر حرين فليس للاولياء الا قتله
وليس لهما المطالبة بالدية ولو قطع يمين رجل ومثلها من اخر قطعت يمينه بالاول ويساره بالثاني فلو قطع
يد ثالث قيل سقط القصاص الى الدية وقيل قطعت رجله بالثالث وكذا لو قطع رابعا اما لو قطع
لا يد له ولا رجل كان عليه الدية لفوات محل القصاص ولو قتل العبد حرين على التعاقب كان لاولياء
الاخير وفي رواية اخرى يشتركان فيه ما لم يحكم به للاول وهذا اشبه ويكفي في الاختصاص ان
الولي استرقاقه ولو لم يحكم له الحاكم وقيل اختيار ولي الاول لو قتل العبد كذلك كان للثاني الثانية
قيمة العبد مقسومة على اعضائه كما ان دية الحر مقسومة على اعضائه فكل ما فيه منه واحد
ففيه كمال قيمته كاللسان والذكر والانف وما فيه اثنان ففيهما قيمته وفي كل واحد نصف قيمته
وكذا ما فيه عشرة ففي كل واحد عشر قيمته وبالجملة الحر اصل للعبد فيما له دية مقدرة وما
لا تقدير له ففيه الحكومة فاذا جنى الجاني على العبد بما فيه دية فمولاه بالخيار بين امساكه ولا شيء له
او دفعه واخذ قيمته ولو قطع يده او رجله فقطعة واحدة الزمه القيمة او امسكه ولا شيء له اما لو قطع
فلسيده الزامه بنصف قيمته وكذا كل جناية لا تستوعب قيمته ولو قطع يديه قاطع ورجله
اخر قال بعض الاصحاب يدفعه اليهما ويلزمهما الدية او يمسكه كما لو كانت الجنايات من واحد

ما فضل من قيمته فان استوعبت دية الحر والا كان الفاضل لورثة المقتول اولا

الفصل الثاني في

الشروط المعتبرة في القصاص وهي خمسة **الاول** التساوي في الحرية والرقية فيقتل الحر بالحر وبالحرة مع رد فاضل ديته والحرة بالحرة وبالحر ولا يؤخذ ما فضل على الاشهر ويقتص للمرأة من الرجل في الاطراف من غير رد وتتساوى ديتهما ما لم تبلغ ثلث دية الحر ثم ترجع الى النصف فيقتص لها منه مع رد التفاوت ويقتل العبد بالعبد وبالامة والامة بالامة وبالعبد ولا يقتل حر بعبد ولا امة وقيل ان اعتاد قتل العبيد قتل حسما للجرأة ولو قتل المولى عبده كفّر وعزر ولم يقتل به وقيل يغرم قيمته ويتصدق بها وفي المستند ضعف وفي بعض الروايات ان اعتاد ذلك قتل به ولو قتل عبدا لغيره عمدا غرم قيمته يوم قتله ولا يتجاوز بها دية الحر ولا بقيمة المملوكة دية الحرة ولو كان عبدا لذمي لم يتجاوز بقيمة الذكر دية مولاه ولا بقيمة الانثى دية الذمية ولو قتل العبد حرا قتل به ولا يضمن المولى جنايته لكن لولي الدم بالخيار بين قتله وبين استرقاقه وليس لمولاه فكه مع كراهية الولي ولو جرح العبد حرا كان للمجروح الاقتصاص منه فان طلب الدية فكه مولاه بارش الجناية ولو امتنع كان للمجروح استرقاقه ان احاطت الجناية وان قصر ارشها كان له ان يسترق منه بنسبة الجناية من قيمته وان شاء طالب ببيعه ليأخذ من ثمنه ارش الجناية فان زاد ثمنه فالزيادة للمولى ولو قتل العبد عبدا عمدا فالقود لمولاه فان قتل جاز وان طلب الدية تعلقت برقبة الجاني فان تساوت القيمتان كان لمولى المقتول استرقاقه ولا يضمنه مولاه لكن لو تبرع فكه بقيمة الجناية جاز ولو كانت قيمة القاتل اكثر فلمولاه منه بقدر قيمة المقتول وان كانت قيمته اقل فلمولى المقتول قتله او استرقاقه ولا يضمن مولى القاتل شيئا اذ المولى لا يعقل عبدا ولو كان القتل خطاء كان مولى القاتل بالخيار بين فكه بقيمته ولا تخيير لمولى المجني عليه وبين دفعه وله ما يفضل عن قيمة المقتول وليس عليه ما يعوز ولو اختلف الجاني ومولى العبد في قيمته يوم قتل فالقول قول الجاني مع يمينه اذا لم يكن للمولى بينة والمدبر كالقن فلو قتل عمدا قتل وان شاء الولي استرقاقه كان له ولو قتل خطاء فان فكه مولاه بارش الجناية والا سلمه للرق فاذا مات الذي دبره هل ينعتق قيل لا لانه كالوصية وقد خرج عن ملكه بالجناية فيبطل التدبير وقيل لا يبطل بل ينعتق

فى دية النفس مثل ان يقطع واحد يده وهو رق فعليه نصف قيمته فلو كانت الفا لكان على الجانى خمسمائة
فلو تحرر وقطع اخر يده وثالث رجله ثم سرى الجميع سقطت دية الطرف وثبتت دية النفس وهى الف
فيلزم الاول الثلث بعد ان كان يلزمه النصف فيكون للمولى الثلث وللورثة الثلثان من الدية
وقيل له اقل الامرين هنا من ثلث القيمة وثلث الدية والاول اشبه **الثانى** لو قطع حر يد عبد
فاعتق ثم سرت فلا قود لعدم التساوى وعليه دية حر مسلم لانها جناية مضمونة فكان
الاعتبار بها حين الاستقرار وللسيد نصف قيمته وقت الجناية ولو ورثته الحر عليه ما زاد فلو قطع
حر اخر رجله بعد العتق وسرى الجرحان فلا قصاص على الاول فى الطرف ولا فى النفس لانه لم يجب القصاص
فى الجناية فلم يجب فى سرايتها وعلى الثانى القود بعد رد نصف ديته ولا يسقط القود بمشاركة الاخر
فى السراية كما يسقط بمشاركة الاب للاجنبى ومشاركة المسلم للذمى فى قتل الذمى **الثالث** لو قطع
يده وهو رق ثم قطع رجله وهو حر كان على الجانى نصف قيمته وقت الجناية لمولاه وعليه القصاص
فى الجناية حال الحرية فان اقتص المعتق جاز وان طالب بالدية كان له نصف الدية يختص به دون
المولى ولو سرتا فلا قصاص فى الاولى لعدم التساوى وفى القصاص فى الرجل لانه ... وهل يثبت
القود قيل لا لان السراية عن قطعين احدهما لا يوجب القود والاشبه ثبوته مع رد ما يستحقه
المولى ولو اقتصر الولى على الاقتصاص فى الرجل اخذ المولى نصف قيمة المجنى عليه وقت الجناية
وكان الفاضل للوارث فيجىء له لو اقتص فاضل دية اليد ان نقصت ديتها زادت عن نصف قيمة
العبد **الشرط الثانى** التساوى فى الدين فلا يقتل مسلم بكافر ذميا كان او مستأمنا او
حربيا ولكن يعزر ويغرم دية الذمى وقيل ان اعتاد قتل اهل الذمة جاز الاقتصاص بعد رد فاضل ديته
ويقتل الذمى بالذمى وبالذمية بعد رد فاضل الدية والذمية بالذمية وبالذمى من غير رجوع عليها بالفضل
ولو قتل الذمى مسلما عمدا دفع هو وماله الى اولياء المقتول وهم مخيرون بين قتله واسترقاقه وفى استرقاق ولده الصغار
تردد اشبهه بقاؤهم على الحرية ولو اسلم قبل الاسترقاق لم يكن لهم الا قتله كما لو قتل وهو مسلم
لو قتل الكافر كافرا واسلم القاتل لم يقتل به والزم الدية ان كان المقتول ذا دية ويقتل ولد الرشدة

والاولى ان له الزام كل واحد منهما بدية جنايته ولا يجب دفعه اليهما **الثالثة** كل موضع نقول

فيفكه المولى فانما يفكه بارش الجناية زادت عن قيمة المملوك الجاني ونقصت والشيخ قول

اخر انه يفديه باقل الامرين والاول مرضي **الرابعة** لو قتل عبدا لاحد عبدين كل واحد لمالك فان اختار

القود قيل يقدم الاول لان حقه اسبق وقيل يسقط الثاني بعد قتله لفوات محل الاستحقاق وقيل يشتركان فيه

ما لم يختر مولى الاول استرقاقه قبل الجناية الثانية فيكون للثاني وهو اشبه فان اختار الاول المال

وضمن المولى تعلق حق الثاني برقبته وكان له القصاص فان قتله بقي المال في ذمة مولى الجاني

ولو لم يضمن ورضي الاول باسترقاقه تعلق بحق الثاني فان قتله سقط حق الاول وان استرق لهما اشتركا

المولَيان ولو قتل عبدا عبدا لاثنين فطلب احدهما القيمة ملك منه بقدر قيمة حصته من المقتول ولم

يسقط حق الثاني من القود مع رد قيمة حصة شريكه **الخامسة** لو قتل عشرة اعبد عبدا فعلى

كل واحد عشر قيمته فان قتل مولاه العشرة ادى الى مولى كل واحد ما فضل من جنايته ولو لم تزد قيمة

كل واحد عن جنايته فلا رد وان طلب الدية فمولى كل واحد بالخيار بين فكه بارش جنايته وبين

تسليمه ليسترق ان استوعبت جنايته قيمته والا كان المولى المقتول من كل واحد بقدر ارش جنايته

او يرد على مولاه ما يفضل عن حقه ويكون له ولو قتل المولى بعضا جاز ويرد كل واحد عشر الجناية

فان لم ينهض ذلك بقيمة من يقتل اتم مولى المقتول ما يعوز او يقتصر على قتل من ينهض الرد بقيمته

السادسة اذا قتل العبد حرا عمدا فاعتقه مولاه صح ولم يسقط القود ولو قيل لا يصح لئلا يبطل

حق الولي من الاسترقاق كان حسنا وكذا البحث في بيعه وهبته ولو كان خطاء قيل يصح العتق و

يضمن المولى الدية على رواية عمرو بن شمر عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام وفي عمرو ضعف وقيل لا يصح

الا ان يتقدم ضمان الدية او دفعها **فروع** في السراية **الاول** لو جنى الحر على المملوك فسرت

نفسه فللمولى كمال قيمته ولو تحرر وسرت الى نفسه كان للمولى اقل الامرين من قيمة الجناية

والدية عند السراية لان القيمة ان كانت اقل فهي المستحقة له والزيادة حصلت بعد الحرية

فلا املكها المولى وان نقصت مع السراية لم يلزم الجاني تلك النقصة لان جناية الطرف تدخل في دية

ثم ارتد الجارح وسرت الجراحة فلا قود لعدم التساوي حال الجناية وعليه دية النفس **الخامسة**
لو قتل ذمي مرتدا قتل به لانه محقون الدم بالنسبة الى الذمي اما لو قتله مسلم فلا قود قطعا وفي الدية
تردد والاقرب انه لا دية ولو وجب على مسلم قصاص فقتله غير الولي كان عليه القود ولو وجب قتله بزنا
او بلواط فقتله غير الامام لم يكن عليه قود ولا دية لان عليا عليه السلام قال لرجل قتل رجلا و
ادعى انه وجده مع امرأته عليك القود الا ان تأتي ببينة **الشرط الثالث** ان لا يكون القاتل ابا فلو
قتل ولده لم يقتل به وعليه الكفارة والدية والتعزير وكذا لو قتل ابن ابنه وان نزل ويقتل الولد بابيه
وكذا الام تقتل به ويقتل بها وكذا الاقارب كالاجداد والجدات من قبلها والاخوة من الطرفين و
الاعمام والعمات والاخوال والخالات **فروع الاول** لو ادعى اثنان ولدا مجهولا فان قتله احدهما
قبل القرعة فلا قود لتحقق الاحتمال في طرف القاتل ولو قتلاه فالاحتمال بالنسبة الى كل واحد منهما
باق وربما خطر الاستناد الى القرعة وهو تهجم على الدم فالاقرب الاول ولو ادعياه ثم رجع احدهما
وقتلاه توجه القصاص الى الراجع بعد رد ما يفضل عن جنايته وكان على الاب نصف الدية وعلى
كل واحد كفارة القتل بانفراده ولو ولد مولود على فراش مدعيين له كالامة او الموطوءة
بالشبهة في الطهر الواحد فقتلاه قبل القرعة لم يقتل لتحقق الاحتمال بالنسبة الى كل واحد منهما
ولو رجع احدهما ثم قتلاه لم يقتل الراجع والفرق ان البنوة هنا تثبت بالفراش لا بمجرد الدعوى
وفي الفرق تردد ولو قتل الرجل زوجته هل يثبت القصاص لولده منها قيل لا لانه لا يملك ان يقتص من
والده ولو قيل يملك هنا امكن اقتصارا بالمنع على مورد النص وكذا البحث لو قذفها الزوج ولا
وارث الا ولده منها اما لو كان لها ولد من غيره فله القصاص بعد رد نصيب ولده من الدية وله
استيفاء الحد كاملا ولو قتل احد الولدين اباه ثم الاخر امه فلكل منهما على الاخر القود فان
تشاحا في القصاص اقرع بينهما وقدم في الاستيفاء من اخرجته القرعة ولو بدر احدهما فاقتص
كان لورثة الاخر الاقتصاص منه **الشرط الرابع** كمال العقل فلا يقتل المجنون سواء قتل
مجنونا او عاقلا وتثبت الدية على عاقلته وكذا الصبي لا يقتل بصبي ولا ببالغ اما لو قتل العاقل

بولد الزنية لتساويهما في الاسلام **مسايل** من لواحق هذا الباب **الاولى** لو قطع يد ذمي
عمدا فاسلم وسرت الى نفسه فلا قصاص ولا قود وكذا لو قطع يد عبد ثم اعتق وسرت لان التكافؤ
ليس بحاصل وقت الجناية وكذا الصبي لو قطع يد بالغ ثم بلغ وسرت جنايته لم يقطع لان الجناية لم تكن
موجبة للقصاص حال حصولها وتثبت دية النفس لان الجناية وقعت مضمونة وكان الاعتبار
بارشها حين الاستقرار **الثانية** لو قطع يد حربي او يد مرتد فاسلم ثم سرت فلا قود ولا دية لان
الجناية لم تكن مضمونة فلم يضمن سرايتها ولو رمى ذميا بسهم فاسلم ثم اصابه فمات فلا قود وفيه
الدية وكذا لو رمى عبدا فاعتق واصابه او رمى حربيا او مرتدا فاصابه بعد اسلامه فلا
قود وتثبت الدية لان الاصابة صادفت مسلما محقون الدم **الثالثة** اذا قطع المسلم يد مثله
فسرت وهو مرتد سقط القصاص في النفس ولم يسقط القصاص في اليد لان الجناية حصلت موجبة
للقصاص فلم يسقط باعتراض الارتداد ويستوفي القصاص فيها وليه المسلم فان لم يكن
استوفاه الامام وقال في المبسوط الذي يقتضيه مذهبنا انه لا قود ولا دية لان قصاص
الطرف وديته يدخلان في قصاص النفس وديتها والنفس هنا ليست مضمونة وهو يشكل
بما انه لا يلزم من دخول الطرف في قصاص النفس سقوط ما يثبت من قصاص الطرف لمانع
يمنع من القصاص في النفس اما لو عاد الى الاسلام فان كان قبل ان يحصل سراية ثبت القصاص
في النفس وان حصلت سراية وهو مرتد ثم عاد وتمت السراية حتى صارت نفسا ففي القصاص
تردد اشبهه ثبوت القصاص لان الاعتبار في الجناية المضمونة بحال الاستقرار وقيل
لا قصاص لان وجوبه مستند الى الجناية كل السراية وهذه بعضها هدر لانه حصل في حال
الردة ولو كانت الجناية خطاء ثبتت الدية لان الجناية صادفت محقون الدم وكانت
مضمونة في الاصل **الرابعة** اذا قتل مرتد ذميا ففي قتله تردد منشاه تحرم المرتد بالاسلام
ويقوى انه يقتل للتساوي في الكفر كما تقتل النصراني باليهودي لان الكفر كالملة الواحدة
اما لو رجع الى الاسلام فلا قود وعليه دية الذمي **الخامسة** لو جرح مسلم نصرانيا ثم ارتد

لم تسمع الثانية وبرئ الاول او شركه لاكذابه نفسه بالدعوى الاولى وفيه للشيخ قول آخر

الرابعة لو ادعى قتل العمد ففسره بالخطاء لم يبطل اصل الدعوى وكذا لو ادعى الخطاء وفسره بما ليس بخطاء ويثبت الدعوى بالاقرار او البينة او القسامة اما الاقرار فيكفي المرة وبعض الاصحاب يشترط الاقرار مرتين ويعتبر في المقر البلوغ وكمال العقل والاختيار والحرية اما المحجور عليه لفلس او سفه فيقبل اقراره بالعمد ويستوفى منه القصاص واما بالخطاء فيثبت الدية ولكن لا يشارك الغرماء ولو اقر واحد بقتله عمدا واخر بقتله خطاء تخير الولي تصديق احدهما وليس له على الاخر سبيل ولو اقر واحد بقتله عمدا فاقر اخر انه هو الذي قتله ورجع الاول درئ عنهما القصاص والدية وودي المقتول من بيت المال وهي قضية الحسن عليه السلام واما البينة فلا يثبت ما يجب به القصاص الا بشاهدين ولا يثبت بشاهد وامرأتين وقيل تجب به الدية وهو شاذ ولا بشاهد ويمين ويثبت بذلك ما يوجب الدية كقتل الخطاء والهاشمة والمنقلة وكسر العظام والجائفة ولا تقبل الشهادة الا صافية عن الاحتمال كقوله ضربه بالسيف فمات او فقتله او فانهر دمه فمات في حاله او فلم يزل مريضا منها حتى مات وان طالت المدة ولو انكر المدعى عليه ما شهدت به البينة لم يلتفت الى انكاره وان صدقها وادعى الموت بغير الجناية كان القول قوله مع يمينه وكذا الحكم في الجراح فانه لو قال الشاهد ضربه فاوضحه قبل ولو قال اختصما ثم افترقا وهو مجروح او ضربه فوجدناه مشجوجا لم يقبل لاحتمال ان يكون من غيره وكذا لو قال فجرى دمه اما لو قال فاجرى دمه قبلت في الدامية دون ما زاد ولو قال اوضحه ووجدنا فيه موضحتين سقط القصاص لتعذر المساواة في الاستيفاء ويرجع الى الدية وربما خطر الاقتصاص باقلهما وفيه ضعف لانه استيفاء في محل لا يتحقق توجه القصاص فيه وكذا لو قال قطع يده ووجدناه مقطوع اليدين ولا يكفي قوله فاوضحه حتى يقول هذه الموضحة وهذه الشجة لاحتمال غيرها اكبر او اصغر ويشترط في الشهادة على الفعل اتفاق الشهود على الوصف الواحد فلو شهد احدهما انه قتله غدوة والاخر عشية او بالسكين والاخر بالسيف او في مكان معين والاخر في غيره لم يقبل وهل يكون ذلك لوثا قال في المبسوط نعم وفيه اشكال لتكاذبهما

ثم جن لم يسقط عنه القود وفي رواية يقتص من الصبي اذا بلغ عشرا وفي اخرى اذا بلغ خمسة اشبار

وتقام عليه الحدود والوجه ان عمد الصبي خطاء محض يلزم ارشه العاقلة حتى يبلغ خمس عشرة سنة

فرع لو اختلف الولي والجاني بعد بلوغه او بعد افاقته فقال قتلت وانت عاقل وانكر فالقول قول الجاني

مع يمينه لان الاحتمال متحقق فلا يثبت معه القصاص وتثبت الدية ولو قتل البالغ الصبي قتل به على الاصح

ولا يقتل العاقل بالمجنون وتثبت الدية على القاتل ان كان عمدا او شبيها بالعمد وعلى العاقلة ان كان خطاء محضا

ولو قصد العاقل دفعه كان هدرا وفي رواية ديته في بيت المال وفي ثبوت القود على السكران تردد والثبوت

اشبه لانه كالصاحي في تعلق الاحكام اما من بنج نفسه او شرب مرقدا لا لعذر فقد الحقه الشيخ رحمه الله بالسكران

وفيه تردد ولا قود على النائم لعدم القصد وكونه معذورا في سببه وعليه الدية وفي الاعمى تردد اظهره

انه كالمبصر في توجه القصاص بعمده وفي رواية الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام ان جنايته خطاء

تلزم العاقلة **الشرط الخامس** ان يكون المقتول محقون الدم احترازا من المرتد بالنظر الى المسلم فان

المسلم لو قتله لم يثبت القود وكذا كل من اباح الشرع قتله ومثله من هلك بسراية القصاص او الحد

الفصل الثالث في دعوى القتل وما يثبت به ويشترط في المدعي البلوغ والرشد حالة الدعوى دون وقت

الجناية اذ قد يتحقق صحة الدعوى بالسماع المتواتر وان يدعي على من يصح منه مباشرة الجناية فلو ادعى

على غائب لم يقبل وكذا لو ادعى على جماعة يتعذر اجتماعهم على قتل الواحد كاهل البلد وتقبل دعواه لو رجع

الى الممكن ولو حرر الدعوى بتعيين القاتل وصفة القتل ونوعه سمعت دعواه وهل تسمع منه مقتصرا

على مطلق القتل فيه تردد اشبهه القبول ولو قال قتله احد هذين سمع اذ لا ضرر في احلافهما

ولو اقام بينة سمعت لاثبات اللوث ان خص الوارث احدهما **مسائل الاولى** لو ادعى على اثنين انه قتل

مع جماعة لا يعرف عددهم سمعت دعواه ولا يقضى بالقود ولا بالدية لعدم العلم بحصة المدعى

عليه من الجناية ويقضى بالصلح حقنا للدم **الثانية** لو ادعى القتل ولم يبين عمدا او خطاء الاقرب انه يسمع

ويستفصله القاضي وليس ذلك تلقينا بل تحقيقا للدعوى ولو لم يبين قيل طرحت دعواه وسقطت البينة

بذلك اذ لا يمكن الحكم بها وفيه تردد **الثالثة** لو ادعى على شخص القتل منفردا ثم ادعى على آخر لم تسمع

السابعة قال في المبسوط لو ادعى قتل العمد اقام شاهدا وامرأتين ثم عفا لم يصح لانه لم يثبت وفيه اشكال اذ العفو لا يتوقف على ثبوت الحق عند الحاكم **واما القسامة** فيستدعي البحث فيها مقاصد **الاول في اللوث** ولا قسامة مع ارتفاع التهمة وللولي احلاف المنكر يمينا واحدة ولا يجب التغليظ ولو نكل فعلى ما مضى من القولين واللوث امارة يغلب معها الظن بصدق المدعي كالشاهد ولو واحدا وكذا لو وجد متشحطا بدمه وعنده ذو سلاح عليه الدم او في دار قوم او في محلة منفردة عن البلد لا يدخلها غير اهلها او في صف مقابل الخصم بعد المراماة ولو وجد في قرية مطروقة او خلة من خلال العرب او في محلة منفردة مطروقة وان انفردت فان كان هناك عداوة فهو لوث والا فلا لوث لان الاحتمال متحقق هنا ولو وجد بين قريتين فاللوث لاقربهما اليه ومع التساوي في القرب والبعد فهما سواء في اللوث اما من وجد في زحام على قنطرة او بئر او جسر او مصنع فديته على بيت المال وكذا لو وجد في جامع عظيم او شارع وكذا لو وجد في فلاة ولا يثبت اللوث بشهادة الصبي ولا الفاسق ولا الكافر ولو كان مأمونا في نحلته نعم لو اخبر جماعة من الفساق او النساء مع ارتفاع المواطاة او مع ظن ارتفاعها كان لوثا ولو كان الجماعة صبيانا او كفارا لم يثبت اللوث ما لم يبلغوا حد التواتر ويشترط في اللوث خلوصه عن الشك فلو وجد بالقرب من القتيل ذو سلاح متلطخ بالدم مع سبع من شأنه قتل الانسان بطل اللوث لتحقق الشك ولو قال الشاهد قتله احد هذين كان لوثا ولو قال قتل احد هذين لم يكن لوثا وفي الفرق تردد ولا يشترط في اللوث وجود اثر القتل على الاشبه ولا في القسامة حضور المدعى عليه

مسألتان الاولى لو وجد قتيلا في دار فيها عبده كان لوثا وللورثة القسامة فائدته التسلط بالقتل وافتكاكه بالجناية لو كان رهنا **الثانية** لو ادعى الولي ان واحدا من اهل الدار قتله جاز اثبات دعواه بالقسامة فلو انكر كونه فيها وقت القتل كان القول قوله مع يمينه ولم يثبت اللوث لان اللوث يتطرق الى من كان موجودا في تلك الدار ولا يثبت ذلك الا بالاقرار او البينة

الثاني في كميتها وهي في العمد خمسون يمينا فان كان له قوم حلف كل واحد يمينا ان كانوا اهل القسامة

اما لو شهد احدهما بالاقرار والاخر بالمشاهدة لم يثبت وكان لوثا لعدم التكاذب فهنا مسائل

الاولى لو شهد احدهما بالاقرار بالقتل مطلقا وشهد الاخر بالاقرار عمدا ثبت القتل وكلف المدعى عليه البيان فان انكر القتل لم يقبل منه لانه اكذاب للبينة وان قال خطاء وصدقه الولي فلا بحث والا فالقول قول الجاني مع يمينه ولو شهد احدهما بالمشاهدة بالقتل عمدا والاخر بالقتل المطلق وانكر القاتل العمد وادعاه الولي كانت شهادة الواحد لوثا ويثبت الولي دعواه بالقسامة ان شاء

الثانية لو شهدا بالقتل على اثنين فشهد المشهود عليهما على الشاهدين انهما قاتلان على وجه لا يتحقق معه التبرع او ان تحقق لكن لا يقتضي اسقاط الشهادة فان صدق الولي الاولين حكم له وطرحت شهادة الاخرين وان صدق الجميع او صدق الاخرين سقط الجميع

الثالثة لو شهد لمن يرثانه ان زيدا جرحه بعد الاندمال قبلت ولا يقبل قبله لتحقق التهمة على تردد ولو اندمل بعد الاقامة فاعاد الشهادة قبلت لانتفاء التهمة ولو شهد لمن يرثانه وهو مريض قبلت والفرق ان الدية يستحقانها ابتداء وفي الثانية يستحقانها عن ملك الميت

الرابعة لو شهد شاهدان من العاقلة بفسق شاهد القتل فان كان القتل عمدا او شبيهه او كانا ممن لا يصل اليهما العقل حكم بهما وطرحت شهادة القتل وان كانا ممن يعقل عنه لم تقبل لانهما يدفعان عنهما الغرم

الخامسة لو شهد اثنان انه قتل واخران على غيره انه قتله سقط القصاص ووجبت الدية عليهما نصفين لو كان عمدا او شبيهه ولو كان خطاء كانت الدية على عاقلتهما ولعله احتياط في عصمة الدم لما عرض من الشبهة لتصادم البينتين ويحتمل هنا وجها اخر وهو تخيير الولي في تصديق ايهما شاء كما لو اقر اثنان كل واحد بقتله منفردا والاول اولى

السادسة لو شهدا انه قتل زيدا عمدا فاقر اخر انه هو القاتل وبرئ المشهود عليه فللولي قتل المشهود عليه ويرد المقر نصف ديته وله قتل المقر ولا رد لاقراره بالانفراد وله قتلهما بعد ان يرد على المشهود عليه نصف ديته دون المقر ولو اراد الدية كانت عليهما نصفين وهذه رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام وفي قتلهما اشكال لانتفاء الشركة وكذا لو الزمهما بالدية نصفين والقول بتخيير الولي في احدهما وجه غير ان الرواية من المشاهير

صغيراً او كان الكاذب احد الوليين صاحبه لم يقدح ذلك في اللوث وحلف الآخر خمسين يميناً
واذا مات الولي قام وارثه مقامه فان مات في اثناء الايمان قال الشيخ يستأنف الايمان لانه
لو اتم لا يثبت حقه بيمين غيره **مسائل الاولى** لو حلف مع اللوث واستوفى الدية ثم شهد
اثنان انه كان غائباً حال القتل غيبة لا يقدر معها على القتل بطلت القسامة واستعيدت
الدية **الثانية** لو حلف مع اللوث واستوفى الدية ثم قال هذه حرام فان فسره بكذبه في اليمين
استعيدت الدية وان فسر بانه لا يرى القسامة لم يعترض وان فسر بان الدية ليست ملكاً
للباذل فان عين المالك الزم دفعها اليه ولا ترجع على القاتل بمجرد قوله وان لم يعين اقرت في
يده **الثالثة** لو استوفى بالقسامة فقال آخر انا قتلته منفرداً قال في الخلاف كان الولي بالخيار
وفي المبسوط ليس له ذلك لانه لا يقسم الا مع العلم فهو مكذب للمقر **الرابعة** اذا اتهم والتمس
الولي حبسه حتى يحضر بينة ففي اجابته تردد ومستند الجواز ما رواه السكوني عن ابي عبد الله
ان النبي صلعم كان يحبس في تهمة الدم ستة ايام فان جاء الاولياء ببينة ثبت والا خلي سبيله
وفي السكوني ضعف **الفصل الرابع** في كيفية الاستيفاء قتل العمد يوجب القصاص لا الدية
فلو عفا الولي على مال لم يسقط القود ولم تثبت الدية الا مع رضاء الجاني ولو عفا ولم يشترط
المال سقط القود ولم تثبت الدية ولو بذل الجاني القود لم يكن للولي غيره ولو طلب الدية فبذلها
الجاني صح ولو امتنع لم يجبر ولو لم يرض الولي بالدية جاز المفاداة بالزيادة ولا يقضى بالقصاص
ما لم يتيقن التلف بالجناية ومع الاشتباه يقتصر على القصاص في الجناية لا في النفس ويرث القصاص
من يرث المال عدا الزوج والزوجة فان لهما نصيبهما من الدية في عمد او خطاء وقيل لا يرث القصاص
الا العصبة دون الاخوة والاخوات من الام ومن يتقرب بها وهو الاظهر وقيل ليس للنساء
عفو ولا قود والاول اشبه وكذا يرث الدية من يرث المال والبحث فيه كالاول غير ان الزوج
والزوجة يرثان من الدية على التقديرات واذا كان الولي واحداً جاز له المبادرة والاولى توقفه
على اذن الامام وقيل تحرم المبادرة ويعزر لو بادر وتتاكد الكراهية في قصاص الطرف فان كانوا

وان نقصوا عنه كررت عليهم الايمان حتى يكمل القسامة وفي الخطاء المحض والشبيه بالعمد خمسون
وعشرون يمينا ومن الاصحاب من سوى بينهما وهو اوثق في الحكم والتفصيل اظهر في المذهب
ولو كان المدعون جماعة قسمت عليهم الخمسون بالسوية في العمد والخمس والعشرون في الخطاء ولو كان المدعى
عليهم اكثر من واحد ففيه تردد اظهره ان على كل واحد خمسين يمينا كما لو انفرد لان كل واحد منهم تتوجه
عليه دعوى بانفراده اما لو كان المدعى عليه واحدا فاحضر من قومه خمسين يشهدون ببراءته
حلف كل واحد منهم يمينا ولو كانوا اقل من الخمسين كررت عليهم الايمان حتى يكملوا العدد ولو لم يكن
للولي قسامة ولا حلف هو كان له احلاف المنكر خمسين يمينا ان لم يكن له قسامة من قومه فان كان له
قوم كان كاحدهم ولو امتنع عن القسامة ولم يكن له من يقسم الزم الدعوى وقيل له رد اليمين على المدعي
وتثبت القسامة في الاعضاء مع التهمة وكم قدرها قيل خمسون يمينا احتياطا ان كانت الجناية
تبلغ الدية والا فبنسبتها من خمسين يمينا وقال اخرون ست ايمان فيما فيه دية النفس وبحسابه
من ست فيما فيه دون الدية وهي رواية اصلها ظريف ويشترط في القسامة علم المقسم ولا يكفي الظن
وفي قبول قسامة الكافر على المسلم تردد اظهره المنع ولو ادعى العبد مع اللوث اثبات دعواه بالقسامة ولو
كان المدعى عليه حرا تمسكا بعموم الاحاديث ويقسم المكاتب في عبده كالحر ولو ارتد الولي منع
من القسامة ولو خالف وقعت موقعها لانه لا يمنع الاكتساب ويشكل هذا بان الارتداد يمنع
الارث فيخرج عن الولاية فلا قسامة ويشترط في اليمين ذكر القاتل والمقتول والرفع في نسبهما بما يزيل
الاحتمال وذكر الانفراد والشركة ونوع القتل اما الاعراب فان كان من اهله كلف والا قنع بما يعرف معه
القصد وهل يذكر في اليمين ان النية نية المدعي قيل نعم دفعا لتوهم الحالف والاشبه انه لا يجب
الثالث في احكامها لو ادعى على اثنين وله على احدهما لوث حلف خمسين يمينا وتثبت دعواه
على ذي اللوث وكان على الاخر يمين واحدة كالدعوى في غير الدم ثم ان اراد قتل ذي اللوث رد عليه
نصف ديته ولو كان احد الوليين غائبا وهناك لوث حلف الحاضر خمسين يمينا وثبت حقه ولم يجب
الارتقاب ولو حضر الغائب حلف بقدر نصيبه وهو خمس وعشرون يمينا وكذا لو كان احدهما صغيرا

عليه الآخر بنصف ديته وكذا لو كان أحدهما عامدا والآخر خاطئا كان القصاص على العامد بعد الرد
لكن هنا الرد من العاقلة وكذا لو شاركه سبع لم يسقط القصاص لكن يرد عليه الولي نصف ديته
الخامسة للمحجور عليه لفلس أو سفه استيفاء القصاص لأن القصاص ليس بمال ولو عفا على مال ورضي
القاتل قسمه على الغرماء ولو قتل وعليه دين فإن أخذ الورثة الدية صرفت في ديون المقتول ووصاياه كالمال
وهل للورثة استيفاء القصاص من دون ضمان ما عليه من الديون قيل نعم تمسكا بالآية وهو أولى وقيل
لا وهو مروي **السادسة** إذا قطع جماعة على التعاقب ثبت لولي كل واحد منهم القود ولا يتعلق حق
واحد بالآخر فإن استوفى الأول سقط حق الباقين لا إلى بدل على تردد ولو بادر أحدهم فقتله فقد أساء
وسقط حق الباقين وفيه إشكال من حيث تساوي الكل في سبب الاستحقاق **السابعة** لو وكل في استيفاء القصاص
فعزله قبل القصاص ثم استوفى فإن علم فعليه القصاص وإن لم يعلم فلا قصاص ولا دية أما لو عفا
الموكل ثم استوفى ولما يعلم فلا قصاص أيضا وعليه الدية للمباشرة ويرجع بها على الموكل لأنه غار
الثامنة لا يقتص من الحامل حتى تضع ولو تجدد حملها بعد الجناية فإن ادعت الحمل وشهد لها
القوابل ثبت وإن تجردت دعواها قيل لا يؤخذ بقولها لأن فيه دفعا للولي عن السلطان ولو قيل يؤخذ كان
أحوط وهل يجب على الولي الصبر حتى يستقل الولد بالاغتذاء قيل نعم دفعا للمشقة باختلاف اللبن
والوجه تسلط الولي إن كان للولد ما يعيش به غير لبن الأم والتأخير إن لم يكن ولو قتلت المرأة قصاصا
فبانت حاملا فالدية على القاتل ولو كان المباشر جاهلا به وعلم الحاكم ضمن الحاكم **التاسعة**
لو قطع يد رجل ثم قتل آخر قطعناه أولا ثم قتلناه وكذا لو بدأ بالقتل توصلا إلى استيفاء الحقين
ولو سرى القطع في المجني عليه والحال هذه كان للولي نصف الدية من تركة الجاني لأن قطع اليد بدل عن
نصف الدية وقيل لا يجب في تركة الجاني شيء لأن الدية لا تثبت في العمد إلا صلحا ولو قطع يديه فاقتص
ثم سرت جراحة المجني عليه جاز للولي القصاص في النفس ولو قطع يهودي يد مسلم فاقتص المسلم ثم سرت
جراحة المسلم كان للولي قتل الذمي ولو طالب بالدية كان له دية المسلم إلا دية يد الذمي وهي أربع
مائة درهم وكذا لو قطعت المرأة يد رجل فاقتص ثم سرت جراحته كان للولي القصاص ولو طالب

جماعة لم يجز الاستيفاء الا بعد الاجتماع اما بالوكالة او بالاذن لواحد منهم قال الشيخ يجوز لكل منهم
المبادرة ولا يتوقف على اذن الاخر لكن يضمن حصص من لم ياذن وينبغي للامام ان يحضر عند الاستيفاء
شاهدين فطنين احتياطا لاقامة الشهادة ان حصلت مجاحدة ويعتبر الالة لئلا تكون مسمومة
خصوصا في قصاص الطرف ولو كانت مسمومة فحصلت منها جناية بسبب السم ضمنه ويمنع من الاستيفاء بالالة
الكالة تجنبا للتعذيب ولو فعل اساء ولا شي عليه ولا يقتص الا بالسيف ولا يجوز التمثيل به بل يقتصر على
ضرب عنقه ولو كانت جناية بالتغريق او بالتحريق او بالمثقل او بالرضخ واجرة من يقيم الحدود من بيت المال
فان لم يكن بيت المال او كان هناك ما هو اهم كانت الاجرة على الجاني ولا يضمن المقتص سراية القصاص
نعم لو تعدى ضمن فان قال تعمدت اقتص منه في الزائد وان قال اخطأت اخذت منه دية العدوان ولو
خالفه المقتص منه في دعوى الخطاء كان القول قول المقتص مع يمينه وكل من يجري بينهم القصاص
في النفس يجري في الطرف ومن لا يقتص له في النفس لا يقتص له في الطرف وهنا مسائل الاولى
اذا كان له اولياء لا يولى عليهم كانوا شركاء في القصاص فان حضر بعض وغاب الباقون قال الشيخ للحاضر
الاستيفاء بشرط ان يضمن حصص الباقين من الدية وكذا لو كان بعضهم صغارا وقال لو كان الولي صغيرا
وله اب وجد لم يكن لاحد ان يستوفي حتى يبلغ الصبي سواء كان القصاص في النفس او في الطرف وفيه اشكال
وقال يحبس القاتل حتى يبلغ الصبي ويفيق المجنون وهو اشد اشكالا من الاول الثانية اذا زادوا على
الواحد فلهم القصاص ولو اختار بعضهم الدية فاجاب القاتل جاز فاذا سلم سقط القود على رواية والمشهور
انه لا يسقط وللاخرين القصاص بعد ان يردوا عليه نصيب من فاداه ولو امتنع من بذل نصيبه من
الدية جاز لمن اراد القود ان يقتص بعد رد نصيب شريكه ولو عفا البعض لم يسقط القصاص و
للباقين ان يقتصوا بعد رد نصيب من عفا على القاتل الثالثة اذا اقر احد الوليين ان شريكه عفا
عن القصاص على مال لم يقبل اقراره على شريكه ولا يسقط القود في حق احدهما وللمقر ان يقتل لكن بعد ان يرد نصيب
شريكه فان صدقه فالرد له والا كان للجاني والشريك على حاله في شركة القصاص الرابعة اذا اشترك
الاب والاجنبي في قتل ولده او المسلم والذمي في قتل ذمي فعلى الشريك القود ويرد المقتص ان يرد عليه

ويقطع الشلاء بالصحيحة وبالشلاء الا ان يحكم اهل الخبرة انها لا تنحسم فيعدل الى الدية
تفصيا من خطر السراية ويقطع اليمين باليمين فان لم يكن له يمين قطعت بها يساره ولو لم يكن يمين ولا
يسار قطعت رجله استنادا الى الرواية وكذا لو قطع ايدي جماعة على التعاقب قطعت يداه
ورجلاه وبالاول فالاول وكان لمن يبقى الدية ويعتبر التساوي بالمساحة في الشجاج طولا وعرضا
ولا يعتبر نزولا بل يراعى حصول اسم الشجة لتفاوت الرؤوس في السمن ولا يثبت القصاص فيما فيه تغرير كالجائفة
والمامومة ويثبت في الحارصة والباضعة والسمحاق والموضحة وفي كل جرح لا تغرير في اخذه و
سلامة النفس معه غالبا فلا يثبت في الهاشمة ولا المنقلة ولا في كسر شيء من العظام لتحقق التغرير وهل
يجوز الاقتصاص قبل الاندمال قال في المبسوط لا لما لا يؤمن من السراية الموجبة لدخول الطرف فيها وقال
في الخلاف بالجواز مع استحباب الصبر وهو اشبه ولو قطع عدة من اعضائه خطأ جاز اخذ دياتها
ولو كانت اضعاف الدية وقيل يقتصر على دية النفس حتى يندمل ثم يستوفي الباقي او يسري فيكون
له ما اخذه وهو اولى لان دية الطرف تدخل في دية النفس وفاقا وكيفية القصاص في الجراح ان
يقاس بخيط وشبهه ويعلم طرفاه في موضع الاقتصاص ثم يشق من احدى العلامتين الى
الاخرى فان شق على الجاني جاز ان يستوفي منه في اكثر من دفعة ويؤخر القصاص في الاطراف من
شدة الحر والبرد الى اعتدال النهار ولا يقتص الا بحديدة ولو قلع عين انسان فهل له قلع عين الجاني
بيده الاولى انتزاعها بحديدة معوجة فانه اسهل ولو كانت الجراحة تستوعب عضو الجاني وتزيد عليه لم يخرج
في القصاص الى العضو الآخر واقتصر على ما يحتمله العضو وفي الزائد بنسبة المتخلف الى اصل
الجرح ولو كان المجني عليه صغير العضو فاستوعبت الجناية لم يستوعب في المقتص واقتصر على قدر
مساحة الجناية ولو قطعت اذن انسان فاقتص ثم الصقها المجني عليه كان للجاني ازالتها لتحقق
المماثلة وقيل لا لانها ميتة وكذا الحكم لو قطع بعضها ولو قطعها فتعلقت بجلده يثبت القصاص
لان المماثلة ممكنة ويثبت القصاص في العين ولو كان الجاني اعور خلقة وان عمي فان الحق اعماه ولا رد
اما لو قلع عينه الصحيحة ذو عينين اقتص له بعين واحدة ان شاء وهل له مع ذلك نصف

بالدية كان له ثلثة ارباعها ولو قطعت يداه ورجلاه فاقتص ثم سرت جراحته كان لوليه القصاص
في النفس وليس له الدية لانه استوفى ما يقوم مقام الدية وفي هذا كله تردد لان للنفس دية على
انفرادها وما استوفاه وقع قصاصا **العاشرة** اذا هلك قاتل العمد سقط القصاص وهل تسقط
الدية قال في المبسوط نعم وتردد في الخلاف وفي رواية ابي بصير اخذها من ماله فان لم يكن له مال فمن
الاقرب فالاقرب **الحادية عشر** لو اقتص من قاطع اليد ثم مات المجني عليه بالسراية ثم مات الجاني
بها وقع القصاص بالسراية من الجاني موقعه وكذا لو قطع يده ثم قتله فقطع الولي يد الجاني ثم سرت
الى نفسه اما لو سرى القطع الى الجاني اولا ثم سرى قطع المجني عليه لم يقع سراية الجاني قصاصا
لانها حاصلة قبل سراية المجني عليه فكانت هدرا **الثانية عشر** لو قطع يد انسان فعفا المقطوع
ثم قتله القاطع فللولي القصاص في النفس بعد رد دية اليد وكذا لو قتل مقطوع اليد قتل العمد
ان يرد عليه دية يد ان كان المجني عليه اخذ ديتها او قطعت في قصاص ولو كانت قطعت من غير
جناية ولا اخذ لها دية قتل القاتل من غير رد وهي رواية سورة بن كليب عن ابي عبد الله ع
وكذا لو قطع كفا بغير اصابع قطعت كفه بعد رد دية الاصابع ولو ضرب ولي الدم الجاني
قصاصا وتركه ظنا انه قتله وكان به رمق فعالج نفسه وبرأ لم يكن للولي القصاص في النفس حتى
يقتص منه بالجراحة اولا وهذه رواية ابان بن عثمان عمن اخبره عن احدهما وفي ابان ضعف مع ارسال
السند والاقرب انه ان ضربه الولي بما ليس له الاقتصاص به والا كان له قتله كما لو ظن انه
ابان عنقه ثم تبين خلافه فظن بعد انه قصد لا ... فهذا له قتله ولا يقتص من الولي لانه فعل
سائغا **القسم الثاني في قصاص الطرف** وموجبه الجناية بما يتلف العضو غالبا او بالاتلاف
بما قد يتلف لا غالبا مع قصد الاتلاف ويشترط في جواز الاقتصاص التساوي في الاسلام والحرية
او يكون المجني عليه اكمل فيقتص للرجل من المرأة ولا ياخذ الفضل ويقتص لها منه بعد رد التفاوت في
النفس او الطرف ويقتص للذمي من الذمي ولا يقتص له من مسلم وللعبد من العبد ولا يقتص للعبد من الحر
كما لا يقتص له في النفس والتساوي في السلامة فلا تقطع اليد الصحيحة بالشلاء ولو بذلها الجاني وتقطع

وعادت ناقصة او متغيرة كان فيها الحكومة وان عادت كما كانت فلا قصاص ولا دية ولو قتل بلا ارش كان حسنا اما سن الصبي فينتظر بها سنة فان عادت ففيها الحكومة والا كان فيها القصاص وقيل في سن الصبي بعير مطلقا ولو مات قبل الياس من عودها قضي لوارثه بالارش ولو اقتص البالغ بالسن فعادت سن الجاني لم يكن للمجني عليه ازالتها لانها ليست بجنيه ويشترط في الاسنان التساوي في المحل فلا يقلع سن بضرس ولا بالعكس ولا اصلية بزائدة وكذا لا تقلع زائدة بزائدة مع تغاير المحلين وكذا حكم الاصابع الاصلية والزائدة ويقطع الاصبع بالاصبع مع تساويهما وكل يوخذ قودا مع وجوده توخذ الدية مع فقده مثل ان يقطع اصبعين وله واحدة او يقطع كفا تاما وليس للقاطع اصابع **مسائل الاولى** اذا قطع يدا كاملة ويده ناقصة اصبعا كان للمجني عليه قطع الناقصة وهل توخذ دية الاصبع قال في الخلاف نعم وفي المبسوط ليس له ذلك الا ان يكون اخذ ديتها ولو قطع اصبع رجل فسرت الى كفه ثم اندملت ثبت القصاص فيهما وهل له القصاص في الاصبع واخذ الدية في الباقي الاصح لا لامكان القصاص فيهما ولو قطع يده من مفصل الكوع ثبت القصاص ولو قطع معها بعض الذراع اقتص في اليد وله الحكومة في الزائد ولو قطعها من المرفق اقتص منه ولا يقتص في اليد ويوخذ ارش الزائد والفرق بين المسالتين **الثانية** اذا كان للقاطع اصبع زائدة والمقطوع كذلك ثبت القصاص لتحقق التساوي ولو كانت الزائدة للجاني فان كانت خارجة عن الكف اقتص منه ايضا لانها تسلم للجاني وان كانت في سمت الاصابع منفصلة ثبت القصاص في الخمس دون الزائدة ودون الكف وكان في الكف الحكومة ولو كانت متصلة ببعض الاصابع جاز الاقتصاص فيما عدا الملتصقة وله دية اصبع والحكومة في الكف ولو كانت الزائدة للمجني عليه فله القصاص ودية الزائدة وهو ثلث دية الاصلية ولو كان له اربع اصلية وخامسة غير اصلية لم تقطع يد الجاني اذا كانت اصابعه كاملة اصلية وكان للمجني عليه القصاص في اربع والخامسة اما لو كانت الاصبع التي ليست اصلية للجاني ثبت القصاص لان الناقص يوخذ بالكامل ولو اختلف محل الزائدة لم يتحقق القصاص كما لا يقطع ابهام بخنصر ولو كان للانملة طرفان فقطعها

الدية قيل لا لقوله تعالى والعين بالعين وقيل نعم تمسكا بالآحاد والأول أولى ولو ذهب ضوء العين
دون الحدقة توصّل في المماثلة وقيل يطرح على الأجفان قطن مبلول ويقابل بمرآة محماة
مواجهة للشمس حتى تذوب الناظرة وتبقى الحدقة ويثبت في الحاجبين وفي شعر الرأس واللحية
فإن نبت فلا قصاص ويثبت القصاص في قطع الذكر ويتساوى في ذلك ذكر الشاب والشيخ والصبي
والبالغ والفحل والذي سلت خصيتاه والأغلف والمختون نعم لا يقاد الصحيح بذكر
العنين ويثبت بقطعه ثلث الدية وفي الخصيتين القصاص وكذا في إحداهما إلا أن يخشى ذهاب
منفعة الأخرى فتؤخذ ديتها ويثبت في الشفرين كما يثبت في الشفتين ولو كان الجاني رجلا
فلا قصاص وعليه ديتها وفي رواية عبد الرحمن بن سيابة عن أبي عبد الله عليه السلام إن لم تؤد
ديتها قطعت لها فرجه وهي متروكة ولو كان المجني عليه خنثى فإن تبين أنه ذكر فجنى عليه رجل كان
في ذكره وأنثييه القصاص وفي الشفرين الحكومة ولو كان الجاني امرأة كان في المذاكير الدية وفي الشفرين
الحكومة لأنهما ليسا أصلا ولو تبين أنه امرأة فلا قصاص على الرجل فيهما وعليه في الشفرين
ديتهما وفي الذكر والأنثيين الحكومة ولو جنت عليه امرأة كان في الشفرين القصاص وفي المذاكير
الحكومة ولو لم يصبر حتى يستبان حاله فإن طالب بالقصاص لم يكن له لتحقق الاحتمال ولو طالب
بالدية أعطي اليقين وهو دية الشفرين ولو تبين بعد ذلك أنه رجل أكمل له دية الذكر والأنثيين
والحكومة في الشفرين وإن أنثى أعطي الحكومة في الباقي ولو قال أطالب بالدية عفوا مع بقاء القصاص
في الباقي لم يكن له ولو طالب بالحكومة مع بقاء القصاص صح ويعطى أقل الحكومتين ويقطع العضو
الصحيح بالمجذوم إذا لم يسقط منه شيء وكذا يقطع الأنف الشام بالعادم له كما يقطع الأذن الصحيحة
بالصماء ولو قطع بعض الأنف نسبنا المقطوع إلى أصله وأخذنا من الجاني بحسابه لئلا يستوعب أنف
الجاني بتقدير أن يكون صغيرا وكذا يثبت القصاص في أحد المنخرين وكذا يثبت في الأذن وتؤخذ
الصحيحة بالمثقوبة وهل يؤخذ بالمخرومة قيل لا ويقتص إلى حد الخرم والحكومة فيما بقي ولو
قيل يقتص إذا رد دية الخرم كان حسنا ويثبت في السن القصاص فإن عادت سن صغير وعادت

والاصل وجوب الدية ولو اختلفا في المدة فالقول قول الجاني اما لو قطع يده فمات
وادعى الجاني الاندمال وادعى الولي السراية فالقول قول الجاني ان مضت مدة يمكن الاندمال ولو
اختلفا فالقول قول الولي وفيه تردد ولو ادعى الجاني انه شرب سما فمات وادعى الولي موته
بالسراية فالاحتمال فيهما سواء ومثله الملفوف في الكساء اذا قده بنصفين وادعى الولي انه كان حيا
وادعى الجاني انه كان ميتا فالاحتمالان متساويان فيرجح قول الجاني لان الاصل عدم الضمان وفيه
احتمال اخر ضعيف **الخامسة** لو قطع اصبع رجل ويد اخر اقتص للاول ثم للثاني ويرجع بدية اصبع
ولو قطع اليد ولا ثم الاصبع من اخر اقتص للاول والزم للثاني دية الاصبع **السادسة** اذا
قطع اصبعه فعفا المجني عليه قبل الاندمال فان اندملت فلا قصاص ولا دية لانه اسقاط
لحق ثابت عند الابراء ولو قال عفوت عن الجناية سقط القصاص والدية لانها لا يثبت الا صلحا
ولو قال عفوت عن الجناية ثم سرت الى الكف سقط القصاص في الاصبع وله دية الكف ولو سرت
الى نفسه كان للولي القصاص في النفس بعد رد ما عفا عنه ولو صرح بالعفو صح فيما كان ثابتا وقت الابراء
وهو دية الجرح اما القصاص في النفس والدية ففيه تردد لانه ابراء مما لم يجب وفي الخلاف يصح
العفو عنها وعما يحدث عنها فلو سرت كان عفوه ماضيا من الثلث لانه بمنزلة الوصية **السابعة**
لو جنى عبد على حر جناية تتعلق برقبته فان قال ابراتك لم يصح وان ابرا السيد صح لان الجناية و
ان تعلقت برقبة العبد فانه ملك للسيد وفيه اشكال من حيث ان الابراء اسقاط لما في الذمة
ولو قال عفوت عن ارش هذه الجناية صح ولو ابرا قاتل الخطاء المحض لم يبرا العاقلة ولو ابرا العاقلة او قال
عفوت عن ارش هذه الجناية صح ولو كان القتل شبيه العمد فان برا القاتل او قال عفوت عن هذه الجناية
صح ولو ابرا العاقلة لم يبرا القاتل **كتاب الديات** والنظر في امور اربعة **الاول** في اقسام القتل
ومقادير الديات القتل عمد وقد سلف مثاله وشبيه العمد مثل ان يضرب للتاديب فيموت وخطاء
محض مثل ان يرمي طائرا فيصيب انسانا وضابط العمد ان يكون عامدا في فعله وقصده و
شبيه العمد ان يكون عامدا في فعله مخطئا في قصده والخطاء المحض ان يكون مخطئا

فان كان للجاني مساوية ثبت القصاص لتحقق التساوي الا اقتص واخذ ارش الطرف الاخر ولو كان

الطرف فان للجاني لو تقتص منه وكان للمجني عليه دية انملته وهو ثلث دية الاصبع ولو قطع من واحد

الانملة العليا ومن اخر الوسطى فان سبق صاحب العليا اقتص له وكان للاخر الوسطى وان سبق صاحب

الوسطى اخر فان اقتص صاحب العليا اقتص لصاحب الوسطى بعده ولو عفا كان لصاحب الوسطى القصاص

اذا رد دية العليا ولو بادر صاحب الوسطى فقطع فقد استوفى حقه وزيادة فعليه دية الزيادة ولصاحب

العليا على الجاني دية الانملة **الثالثة** اذا قطع يمينا فبذل شمالا فقطعها المجني عليه من غير علم

قال في المبسوط يقتضي مذهبنا سقوط القود وفيه تردد لان المتعين قطع اليمين فلا يجزي قطع اليسرى

مع وجودها وعلى هذا يكون القصاص في اليمين باقيا ويؤخر حتى يندمل اليسار توقيا من السراية

بتوارد القطعين اما الدية فان كان الجاني سمع الامر باخراج اليمين فاخرج اليسار مع العلم بانها

لا تجزي وقصد الى اخراجها فلا دية ايضا ولو قطعها مع العلم قال في المبسوط سقط

القود الى الدية لانه بذلها للقطع فكانت شبهة في سقوط القود وفيه اشكال لانه اقدم

على قطع ما لا يملكه فيكون كما لو قطع عضوا غير اليد وكل موضع لزمه دية اليسار يضمن

السراية ولا يضمنها لو لم يضمن الجناية ولو اختلفا فقال بذلتها مع العلم لا بدلا فانكر الباذل

فالقول قول الباذل لانه ابصر بنيته ولو اتفقا على بذلها بدلا لم يقع بدلا وكان على القاطع

ديتها وله القصاص في اليمين لانها موجودة وفي هذا تردد ولو كان المقتص مجنونا فبذل له الجاني غير

العضو فقطعه ذهب هدرا اذ ليس للمجنون ولاية استيفاء فيكون الباذل مبطلا حق نفسه ولو

قطع يمين مجنون فوثب المجنون فقطع يمينه قيل وقع الاستيفاء موقعه وقيل لا يكون قصاصا لان

المجنون ليس اهلا للاستيفاء موقعه وهو اشبه ويكون قصاص المجنون باقيا على الجاني

ودية جناية المجنون على عاقلته **الرابعة** لو قطع يد رجل ورجليه خطاء واختلفا فقال

الولي مات بعد الاندمال وقال الجاني مات بالسراية فان كان الزمان قصيرا لا يحتمل الاندمال

فالقول قول الجاني مع يمينه وان امكن الاندمال فالقول قول الولي لان الاحتمالين متكافئان والاصل

والنصراني اربعة الاف درهم والشيخ رحمه الله نزلهما على من يعتاد قتلهم فيغلظ الامام الدية بما يراه من ذلك حسما للجرأة ولا دية لغير اهل الذمة من الكفار ذوي عهد كانوا او اهل حرب بلغتهم الدعوة او لم تبلغ ودية العبد قيمته ما لم يتجاوز دية الحر ولو تجاوزت دية الحر ردت اليها وتؤخذ من مال الجاني الحر ان كانت الجناية عمدا او شبيها ومن عاقلته ان كانت خطاء ودية اعضائه وجراحاته مقيسة على دية الحر فما فيه ديته فهي في العبد قيمته كاللسان والذكر لكن لو جنى عليه جان بما فيه قيمته لم يكن لمولاه المطالبة الا مع دفعه وكلما فيه مقدر في الحر من ديته فهو في العبد كذلك من قيمته ولو جنى عليه جان بما لا يستوعب قيمته كان لمولاه المطالبة بدية الجناية مع امساك العبد وليس له دفع العبد والمطالبة بقيمته وما لا تقدير فيه من الحر ففيه الارش ويصير العبد اصلا للحر فيه ولو جنى العبد على الحر خطاء لم يضمنه المولى ودفعه ان شاء او فداه بارش الجناية والخيار في ذلك اليه ولا يتخير المجني عليه ولو كانت لا تستوعب قيمته تخير مولاه في دفع الارش الجناية او تسليم العبد ليسترق منه بقدر تلك الجناية ويستوي في ذلك كله القن والمدبر ذكرا كان او انثى وفي ام الولد الاقرب انها كالقن واذا دفعها المالك في جنايتها استرقها المجني عليه او ورثته وفي رواية جنايتها على مولاها على ما مضى

المنظر الثاني في موجبات الضمان والبحث اما في المباشرة او التسبيب او تزاحم الموجبات **اما المباشرة** فضابطها الاتلاف لا مع القصد اليه كمن رمى غرضا فاصاب انسانا او كالضرب للتاديب فيتفق الموت منه وتتبين هذه الجملة بمسائل **الاولى** الطبيب يضمن ما يتلف بعلاجه ان كان قاصرا او عالج طفلا او مجنونا لا باذن الولي او بالغا لم ياذن ولو كان الطبيب عارفا واذن له المريض في العلاج فآل الى التلف قيل لا يضمن لان الضمان يسقط بالاذن ولانه فعل سائغ شرعا وقيل يضمن لمباشرته الاتلاف وهو اشبه فان قلنا لا يضمن فلا بحث وان قلنا يضمن فهو يضمن في ماله وهل يبرء بالابراء قبل العلاج قيل نعم لرواية السكوني عن ابي عبدالله عليه السلام قال قال امير المؤمنين علي عليه السلام من تطبب او تبيطر فليأخذ البراءة من وليه والا فهو ضامن ولان العلاج مما تمس الحاجة اليه فلو لم يشرع الابراء تعذر العلاج وقيل لا يبرء لانه اسقاط

فيهما وكذا الجناية على الاطراف تنقسم هذه الاقسام ودية العمد مائة بعير من مسان الابل او مائتا
بقرة او مائتا حلة كل حلة ثوبان من برود اليمن او الف دينار او الف شاة او عشرة الاف درهم
وتستادى فى سنة واحدة من مال الجانى مع التراضى بالدية وهى مغلظة فى السن والاستيفاء
وله ان يبذل من ابل البلد او من غيرها وان يعطى من ابل او ابل دون واعلى اذا لم تكن مراضا
وكانت بالصفة المشترطة وهل تقبل القيمة السوقية مع وجود الابل فيه تردد والاشبه لا وهذه
الستة اصول فى نفسها وليس بعضها مشروطا بعدم بعض والجانى مخير فى بذل ايها شاء ودية شبيه
العمد ثلث وثلثون بنت لبون وثلث وثلثون حقة واربع وثلثون ثنية طروقة الفحل وفى رواية ثلثون
بنت لبون وثلثون حقة واربعون خلفة وهى الحامل ويضمن هذه الدية الجانى دون العاقلة وقال
قال المفيد ره تستادى فى سنتين فهى اذن مخففة عن العمد فى السن والاستيفاء ولو اختلف فى
الحامل رجع الى اهل المعرفة ولو تبين الغلط لزم الاستدراك ولو ازلقت بعد الاحضار قبل التسليم لزم
الابدال وبعد الاقباض لا يلزم ودية الخطاء المحض عشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون وثلثون
بنت لبون وثلثون حقة وفى رواية خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون
وخمس وعشرون جذعة وتستادى فى ثلث سنين سواء كانت الدية تامة او ناقصة او دية طرف فهى
فى السن والصفة والاستيفاء وهى على العاقلة لا يضمن الجانى منها شيئا ولو قتل فى الشهر الحرام الزم دية
وثلثا من اى الاجناس كان تغليظا وهل يلزم مثل ذلك فى حرم مكة قال الشيخان نعم ولا يعرف التغليط
فى الاطراف فرع لو رمى فى الحل الى الحرم فقتل فيه لزم التغليظ وهل تغلظ مع العكس فيه التردد ولا يقتص من
الملتجى الى الحرم فيه ويضيق عليه المطعم والمشرب حتى يخرج ولو جنى فى الحرم اقتص منه لانتهاكه الحرمة وهل
يلزم مثل ذلك فى مشاهد الائمة عليهم السلام قال فى النهاية ودية المراة على النصف من جميع ذلك
ودية ولد الزنا اذا اظهر الاسلام دية المسلم وقيل دية الذمى وفى مستنده ضعف ودية الذمى ثمان
مائة درهم يهوديا كان او نصرانيا او مجوسيا ودية نسائهم على النصف وفى بعض الروايات دية اليهودى
والنصرانى والمجوسى دية المسلم وفى بعضها دية اليهودى والنصرانى

احدهما فعلى ما قلنا يضمن الباقي نصف دية التالف وفي رواية عن ابي الحسن موسى عليه السلام يضمن الباقي دية الميت والرواية شاذة ولو تصادم حاملان سقط نصف دية كل واحدة ويثبت نصف الدية للاخرى اما الجنين فيثبت في مال كل واحدة نصف دية جنين كامل الثامنة اذا مر بين الرماة فاصابه سهم فالدية على عاقلة الرامي ولو ثبت انه قال حذار لم يضمن لما روي ان صبيا دق رباعية صاحبه بخطرة فرفع الى علي عليه السلام فاقام بينة انه قال حذار فدرأ عنه القصاص قال قد اعذر من حذر ولو كان مع المار صبي فقربه من طريق السهم لا قصدا فاصابه فالضمان على من قربه لا على الرامي لانه عرضه للتلف وفيه تردد التاسعة روى السكوني عن ابي عبد الله عن علي عليه السلام ضمن ختانا قطع حشفة غلام والرواية مناسبة للمذهب العاشرة لو وقع من علو على غيره فقتله فان قصد وكان الوقوع يقتل غالبا فهو قاتل عمدا وان كان لا يقتل غالبا فهو شبيه بالعمد تلزمه الدية في ماله وان وقع مضطرا الى الوقوع او قصد الوقوع لغير ذلك فهو خطأ محض والدية فيه على العاقلة اما لو القاه الهواء او زلق فلا ضمان على الواقع ولو دفعه دافع فدية المدفوع لو مات على الدافع اما دية الاسفل فالاصل انها على الدافع ايضا وفي النهاية ديته على الواقع ويرجع بها على الدافع وهي رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام الحادي عشر روى ابو جميلة عن سعد الاسكاف عن الاصبغ قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في جارية ركبت اخرى فنخستها ثالثة فقمصت المركوبة فصرعت الراكبة فماتت ان ديتها نصفان على الناخسة والمنخوسة وابو جميلة ضعيف فلا استناد الى نقله وفي المقنعة على الناخسة والقامصة ثلثا الدية ويسقط الثلث لركوبها عبثا وهذا وجه حسن وخرج متأخر وجها ثالثا وهو وجوب الدية على الناخسة ان كانت ملجئة للقامصة وان لم تكن ملجئة فالدية على القامصة وهو وجه ايضا غير ان المشهور بين الاصحاب هو الاول ومن اللواحق مسائل الاولى من دعا غيره فاخرجه من منزله ليلا فهو له ضامن حتى يرجع اليه فان عدم فهو ضامن لديته وان وجد مقتولا وادعى قتله على غيره واقام بينة فقد برئ وان عدم البينة ففي العمد تردد والاقرب انه لا قود وعليه الدية في ماله وان وجد

قبل موته **الثانية** النائم اذا اتلف نفسا بانقلابه او بحركته قيل يضمن الدية في ماله وقيل في مال العاقلة وهو اشبه **الثالثة** اذا اعنف بزوجته جماعا في قبل او دبر او ضما فماتت ضمن الدية وكذا الزوجة وفي النهاية ان كانا مامونين لم يكن عليهما شيء والرواية ضعيفة **الرابعة** من حمل على راسه متاعا فكسره او اصاب به انسانا ضمن جنايته في ماله **الخامسة** من صاح ببالغ فمات فلا دية اما لو كان مريضا او مجنونا او طفلا او اغتفل البالغ العاقل الكامل وفاجاه بالصيحة لزم الضمان ولو قيل بالتسوية كان حسنا لانه سبب الاتلاف ظاهرا قال الشيخ والدية على العاقلة وفيه اشكال من حيث قصد الصائح الى الاخافة فهو عمد الخطاء وكذا البحث لو شهر سيفه وصاح بانسان اما لو فر فالقى نفسه في بئر او على سقف قال الشيخ لا ضمان لانه الجاه الى الهرب لا الى الوقوع فهو المباشر لاهلاك نفسه فيسقط حكم التسبيب وكذا لو صادفه في هربه سبع فاكله ولو كان المطلوب اعمى ضمن الطالب ديته لانه سبب ملجئ وكذا لو كان مبصرا ووقع في بئر لا يعلمها او انخسف به السقف او اضطره الى مضيق فافترسه الاسد لانه يفترس في المضيق غالبا **السادسة** اذا صدم فمات المصدوم فديته في مال الصادم اما الصادم لو مات فهدر اذا كان المصدوم في ملكه او في موضع مباح او طريق واسع ولو كان في طريق المسلمين ضيق قيل يضمن المصدوم ديته لانه فرط بوقوفه في موضع ليس له الوقوف فيه كما اذا جلس في الطريق الضيق وعثر به انسان هذا اذا كان لا عن قصد ولو كان قاصدا وله مندوحة فدمه هدر وعليه ضمان المصدوم **السابعة** اذا اصطدم حران فماتا فلورثة كل واحد منهما نصف ديته ويسقط النصف وهو قدر نصيبه لان كل واحد منهما تلف بفعله وفعل غيره ويستوي في ذلك الفارسان والراجلان والفارس والراجل وعلى كل واحد منهما نصف قيمة فرس الآخر ان تلفت بالتصادم ويتقاص في الدية وان قصدا القتل فهو عمد اما لو كانا صبيين والركوب منهما فنصف دية كل واحد على عاقلة الآخر ولو اركبهما وليهما فالضمان على عاقلة الصبيين لان له ذلك ولو اركبهما اجنبي ضمن دية كل واحد منهما بتمامها على المركب ولو كانا عبدين بالغين سقطت جنايتهما لان نصيب كل واحد منهما هدر وما على صاحبه فات بتلفه ولا يضمن المولى ولو اصطدم حران فمات احدهما

لو وضع حجرا فی ملکه او مکان مباح لم یضمن دیة العاثر ولو کان فی ملک غیره او فی طریق مسلوک ضمن فی ماله و کذا لو نصب سکینا فمات العاثر بها وکذا لو حفر بئرا او القی حجرا ولو حفر بئرا فی ملک غیره فرضی المالک سقط الضمان عن الحافر ولو حفر فی الطریق المسلوک لمصلحة المسلمین قیل لا یضمن لان الحفر لذلک سائغ وهو حسن **الثانیة** لو بنی مسجدا فی الطریق قیل ان کان باذن الامام لم یضمن ما یتلف بسببه والا ضمن والاقرب استبعاد الفرض **الثالثة** لو سلم ولده الی معلم السباحة فغرق بالتفریط ضمنه فی ماله لانه تلف بسببه ولو کان بالغا رشیدا لم یضمن لان التفریط منه **الرابعة** لو رمی عشرة بالمنجنیق فقتل الحجر احدهم سقط نصیبه من الدیة لمشارکته وضمن الباقون تسعة اعشار الدیة ویتعلق الحکم بمن یمد الحبال دون من امسک الخشب او ساعد بغیر المد ولو قصدوا اجنبیا بالرمی کان عمدا موجبا للقصاص ولو لم یقصدوه کان خطاء وفی النهایة اذا اشترک فی هدم الحائط ثلثة فوقع علی احدهم ضمن الاخران دیته لان کل واحد ضامن لصاحبه وفی الروایة بعد والاشبه الاول **الخامسة** لو اصطدمت سفینتان بتفریط القیمین وهما مالکان فلکل منهما علی صاحبه نصف قیمة ما اتلف صاحبه وکذا لو اصطدم الحمالان فاتلفا او اتلف احدهما ولو کانا غیر مالکین ضمن کل منهما نصف السفینتین وما فیهما لان التلف منهما والضمان فی اموالهما سواء کان التالف مالا او نفوسا ولو لم یفرطا بان غلبتهما الریاح فلا ضمان ولا یضمن صاحب السفینة الواقفة اذا وقعت علیها اخری ویضمن صاحب الواقعة لو فرط **السادسة** لو اصلح سفینة وهی سائرة او ابدل لوحا فغرقت بفعله مثل ان یسمر مسمارا فقلع لوحا او رادکم موضعا فانهتک فهو ضامن فی ماله لما یتلف من مال او نفس لانه شبیه بالعمد **السابعة** لا یضمن صاحب الحائط ما یتلف بوقوعه اذا کان فی ملکه او فی مکان مباح وکذا لو وقع الحائط الی الطریق فمات انسان بغباره ولو بناه مائلا الی غیر ملکه ضمن لو بناه فی غیر ملکه ولو بناه فی ملکه مستویا فمال الی الطریق او الی غیر ملکه ضمن ان تمکن من الازالة ولو وقع قبل التمکن لم یضمن ما یتلف به لعدم التعدی **الثامنة** نصب المیازیب الی الطریق

الثانية اذا اعادت الظئر الولد فانكره اهله متبناً فى لزوم الدية تردد ولعل الاشبه انه لا يضمن الدية اذ صدقت مع ما لو ثبت كذبها فيلزمها الدية او احضاره بعينه او من يحتمل انه هو ولو استاجرت اخرى ودفعته اليها بغير اذن اهله فجهل خبره ضمنت الدية **الثالثة** لو انقلبت الظئر فقتلته لزمها الدية فى مالها ان طلبت بالمظائرة الفخر ولو كان للضرورة فديته على عاقلتها **الرابعة** روى عبد الله بن طلحة عن ابى عبد الله عم فى لص دخل على امراة فجمع الثياب ووطئها قهراً فثار ولدها فقتله اللص وحمل الثياب ليخرج فحملت عليه فقتلته هى فقال يضمن مواليه دية الغلام وعليهم فيما ترك اربعة الاف درهم لمكابرتها على فرجها وليس عليها فى قتله شئ ووجه الدية فوات محل القصاص لانها قتلته دفعاً عن المال فلم يقع قصاصاً وايجاب المال دليل على ان مهر المثل فى مثل هذا لا يتعدى خمسين ديناراً بل مهر امثالها ما بلغ وينزل هذه الرواية على ان مهر امثال القاتلة هذا القدر وروى عنه عن ابى عبد الله عم امراة ادخلت ليلة البناء بها صديقاً الى حجلتها فلما اراد الزوج مواقعتها ثار الصديق فاقتتلا فقتله الزوج فقتلته هى فقال تضمن دية الصديق وتقتل بالزوج وفى تضمين دية الصديق تردد اوبه ان دمه هدر **الخامسة** روى محمد بن قيس عن ابى جعفر عم عن على عليه السلام فى اربعة شربوا المسكر فجرح اثنان وقتل اثنان فقضى دية المقتولين على المجروحين بعد ان يرفع جراحة المجروحين من الدية وفى رواية السكونى عن ابى عبد الله عليه السلام انه جعل دية المقتولين على قبائل الاربعة واخذ دية جراحة الباقين من دية المقتولين ومن المحتمل ان يكون على عم قد اطلع فى هذه الواقعة على ما يوجب هذا الحكم **السادسة** روى السكونى عن ابى عبد الله عم ومحمد بن قيس عن ابى جعفر عم عن على عليه السلام فى ستة غلمان كانوا فى الفرات فغرق واحد فشهد اثنان على الثلاثة انهم غرقوه وشهد الثلثة على الاثنين فقضى بالدية ثلثة اخماس على الاثنين وخمسين على الثلثة وهذه الرواية متروكة بين الاصحاب فان صح نقلها كان حكماً فى واقعة فلا يتعدى لاحتمال ما يوجب الاختصاص **البحث الثانى** فى الاسباب وضابطها ما لولاه لما حصل التلف لكن علة التلف غيره كحفر البئر ونصب السكين والقاء

بالنفس كانت الجناية في رقبته ان كانت على نفس وهي ولو كانت على ماله لم يضمن المولى وهل يسعى فيه العبد الاقرب انه يتبع به اذا اعتق **البحث الثالث** في تزاحم الموجبات اذا اتفق المباشر والسبب ضمن المباشر كالدافع مع الحافر والممسك مع الذابح وواضع الحجر في الكفة مع جاذب المنجنيق ولو جهل المباشر حال السبب ضمن السبب كمن غطى بئراً حفرها في غير ملكه فدفع غيره ثالثا ولم يعلم فالضمان على الحافر وكالفار من مخيفة اذا وقع في بئر لا يعلمها ولو حفر في ملك نفسه بئراً وسترها ودعا غيره فالاقرب الضمان لان المباشرة يسقط اثرها مع الغرور ولو اجتمع سببان ضمن من سبقت الجناية بسببه كما لو القى حجراً في غير ملكه وحفر الآخر بئراً فلو سقط العاثر بالحجر في البئر فالضمان على الواضع هذا مع تساويهما في العدوان ولو كان احدهما عاديا كان الضمان عليه وكذا لو نصب سكينا في بئر محفورة في غير ملكه فتردى انسان على تلك السكين فالضمان على الحافر ترجيحا للاول وربما احتمل التساوي في الضمان لان التلف لم يتمحض من احدهما لكن الاول اشبه ولو سقطا في حفيرة اثنان فهلك كل منهما بوقوع الآخر فالضمان على الحافر لانه كالملقي ولو قال الق متاعك في البحر لتسلم السفينة فالقاه فلا ضمان ولو قال وعلي ضمانه ضمن مع الضرورة ولو لم يكن خوف فقال القه وعلي ضمانه ففي الضمان تردد اقربه انه لا يضمن وكذا لو قال مزق ثوبك وعلي ضمانه او اجرح نفسك لانه ضمان ما لم يجب ولا ضرورة فيه ولو قال عند الخوف الق وعلي ضمانه مع ركبان السفينة فامتنعوا فان قال اردت التساوي قبل ولزمه بحصته والركبان ان رضوا لزمهم الضمان ولو قال وقد اذنوا لي فانكروا بعد الالقاء صدقوا مع اليمين وضمن هو الجميع ومن لواحق هذا الباب **مسائل الاولى** الزبية فلو وقع واحد في زبية الاسد فتعلق بثان وتعلق الثاني بثالث والثالث برابع فافترسهم فيه روايتان احدهما رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في الاول فريسة الاسد وغرم اهله ثلث الدية للثاني وغرم الثاني لاهل الثالث ثلثي الدية وغرم الثالث لاهل الرابع الدية كاملة والثانية رواية مسمع عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام قضى ان للاول ربع الدية

جائز وعليه عمل الناس وهل يضمن لو وقعت فاتلفت قال المفيد لا يضمن وقال الشيخ يضمن لان
نصبها مشروط بالسلامة والاول اشبه وكذا اخراج الرواشن في الطرق المسلوكة اذا لم تضر
بالمارة فلو قتلت خشبة بسقوطها قال الشيخ يضمن نصف الدية لانه هلك عن مباح ومحظور و
انه لا يضمن مع القول بالجواز وضابطه ان كل ما يجوز للانسان احداثه في الطريق لا يضمن ما يتلف بسببه
ويضمن ما ليس له احداثه كوضع الحجر وحفر البئر فلو اجج نارا في ملكه لم يضمن لو سرت الى غيره الا ان تزيد
عن قدر الحاجة مع غلبة الظن بالتعدي كما في ايام الاهوية ولو عصفت بغتة لم يضمن ولو اججها
في ملك غيره ضمن الانفس والاموال في ماله لانه عدوان مقصود ولو قصد اتلاف الانفس مع تعذر
الفرار كان عمدا ولو بالت دابته في الطريق قال الشيخ يضمن لو زلق فيه انسان وكذا لو القى قمامة
المنزل المزلقة كقشر البطيخ او رش الدرب بالماء والوجه اختصاص ذلك بمن لم ير الرش ولو شاهد
القمامة التاسعة لو وضع اناء على حائطه فتلف بسقوطها نفس او مال لم يضمن لانه تصرف
في ملكه من غير عدوان العاشرة يجب حفظ دابته الصائلة كالبعير المغتلم والكلب العقور فلو
اهمل ضمن جنايتها ولو جهل حالها او علم ولم يفرط فلا ضمان ولو جنى على الصائلة جان للدفع لم يضمن
ولو كان لغيره ضمن وفي ضمان جناية الهرة المملوكة تردد قال الشيخ يضمن بالتفريط مع الضراوة وهو قوي
اذ لم تجر العادة بربطها نعم يجوز قتلها الحادية عشر لو هجمت دابة على اخرى فجنت الداخلة
ضمن صاحبها جنايتها ولو جنت المدخول عليها كان هدرا وينبغي تقييد الاول بتفريط المالك في الاحتفاظ
الثانية عشر من دخل دار قوم فعقره كلبهم ضمنوا ان دخل باذنهم والا فلا ضمان الثالثة عشر
راكب الدابة يضمن ما تجنيه بيديها وفيما تجنيه براسها تردد اقربه الضمان لتمكنه من مراعاته وكذا
القائد ولو وقف بها ضمن ما تجنيه بيديها ورجليها وكذا لو ضربها فجنت ضمن وكذا لو ضربها غيره
ضمن الضارب وكذا السائق يضمن ما تجنيه ولو ركبها رديفان تساويا في الضمان ولو كان صاحب
الدابة معها ضمن دون الراكب ولو القت الراكب لم يضمنه المالك الا ان يكون بتنفيره ولو اركب
مملوكه دابة ضمن المولى جناية الراكب ومن الاصحاب من شرط صغر المملوك وهو حسن ولو كان بالغا

مهرها وفي الحاجبين خمس مائة دينار وفي كل واحد نصف ذلك وما اصيب منه فعلى الحساب

وفي الاهداب تردد قال في المبسوط والخلاف فيها الدية ان لم تنبت وفيهما مع الاجفان ديتان و

الاقرب السقوط حالة الانضمام والارش حالة الانفراد وما عدا ذلك من الشعر لا تقدير فيه

استنادا الى البرءة الاصلية الثاني العينان وفيهما الدية وفي كل واحدة نصف الدية ويستوي

الصحيحة والعمشاء والحولاء والجاحظة وفي الاجفان الدية وفي تقدير كل جفن خلاف قال في المبسوط

في كل واحد ربع الدية وفي الخلاف في الاعلى ثلثا الدية وفي الاسفل الثلث وفي موضع اخر في الاعلى ثلث

الدية وفي الاسفل النصف وينقص على هذا التقدير سدس الدية والقول بهذا كثير وفي الجناية على

بعضها بحساب ديتها ولو قلعت مع العينين لم يتداخل ديتهما وفي العين الصحيحة من الاعور الدية الكاملة

اذا كان العور خلقة او بآفة من الله سبحانه ولو استحق ديتها كانت في الصحيحة نصف الدية خمس مائة

دينار اما العوراء ففي خسفها روايتان احديهما ربع الدية وهي متروكة والاخرى ثلث الدية وهي

مشهورة وسواء كانت خلقة او بجناية جان ووهم هنا واهم فتوقف الثالث الانف وفيه

الدية اذا استؤصل وكذا لو قطع مارنه وهو ما لان منه وكذا لو كسر ففسد ولو جبر

على غير عيب فمائة دينار وفي شلله ثلثا ديته وفي الروثة وهي الحاجز بين المنخرين

نصف الدية وقال ابن بابويه رحمه الله هي مجمع المارن وقال اهل اللغة هي طرف المارن وفي

احد المنخرين نصف الدية لانه اذهاب نصف المنفعة وهو اختياره في المبسوط وفي رواية غياث

عن ابي جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام ثلث الدية وكذا في رواية عبد الرحمن العرزمي عن ابي جعفر

عم عن ابيه عم وفي الرواية ضعف غير ان العمل بمضمونها اشبه الرابع الاذنان وفيهما الدية وفي

كل واحدة نصف الدية وفي بعضها بحساب ديتها وفي شحمتها ثلث على رواية فيها ضعف لكن

يؤيدها الشهرة وقال بعض الاصحاب في خرمها ثلث ديتها وفسره واحد بخرم الشحمة وبثلث

دية الشحمة الخامس الشفتان وفيهما الدية اجماعا وفي تقدير دية كل واحدة خلاف

قال في المبسوط في العليا الثلث وفي السفلى وهو مذهب المفيد رحمه الله وفي الخلاف في العليا اربع مائة دينار

وللثالث نصف الدية وللرابع الدية كاملة وجعل ذلك على عاقلة الذين ازدحموا والاخيرة ضعيفة الطريق الى مسمع فهى اذن ساقطة والاولى مشهورة لكنها حكم فى واقعة ويمكن ان يقال على الاول الدية للثانى لاستقلاله باتلافه وعلى الثانى دية الثالث وعلى الثالث دية الرابع لهذا المعنى وان قلنا بالتشريك بين مباشر الامساك والمشارك فى الجذب كان على الاول دية ونصف وثلث وعلى الثانى نصف وثلث وعلى الثالث ثلث دية للاخير ولو جذب انسان غيره الى بئر فوقع المجذوب فمات الجاذب بوقوعه عليه فالجاذب هدر ولو مات المجذوب ضمنه الجاذب لاستقلاله باتلافه ولو ماتا فالاول هدر وعليه دية الثانى فى ماله ولو جذب الثانى ثالثا فماتوا بوقوع كل منهم على صاحبه فالاول مات بفعله وفعل الثانى فيسقط نصف ديته ويضمن الثانى النصف والثانى مات بجذبه الثالث عليه وجذب الاول فيضمن الاول نصف ديته ولا ضمان على الثالث وللثالث الدية فان رجحنا المباشرة فديته على الثانى وان شركنا بين القابض والجاذب فالدية على الاول والثانى نصفين ولو جذب الثالث رابعا فمات بعض على بعض فللاول ثلثا الدية لانه مات بجذبه الثانى عليه وبجذب الثانى الثالث عليه وبجذب الثالث الرابع فيسقط ما قابل فعله ويبقى الثلثان على الثانى والثالث ولا ضمان على الرابع وللثانى ثلثا الدية ايضا لانه مات بجذب الاول وبجذبه الثالث وبجذب الثالث الرابع عليه فيسقط ما قابل فعله ويجب الثلثان على الاول والثالث وللثالث ثلثا الدية ايضا لانه مات بجذب الرابع وبجذب الثانى والاول له اما الرابع فليس عليه شئ وله الدية كاملة فان رجحنا المباشرة فديته عليه وان شركنا كانت ديته اثلاثا بين الاول والثانى والثالث

النظر الثالث فى الجناية على الاطراف والمقاصد ثلثة

الاول فى ديات الاعضاء وكل ما لا تقدير فيه ففيه الارش وفى المقدر ثمانية عشر

الاول الشعر وفى شعر الراس الدية كاملة وكذا فى شعر اللحية فان نبت فقد قيل فى اللحية ثلث الدية والرواية ضعيفة ولا شبهة فى ثبوت الارش فى شعر الراس الارش ان نبت قال المفيد فى شعر الراس ان لم ينبت مائة دينار ولا اعلم المستند اما شعر المراة ففيه ديتها ولو نبت ففيه مهرها

غير الاولى وكذا لو اتفق انه قطع لسانه فانبته الله تعالى لان العادة لم تقض بعوده فيكون هبة
ولو كان للسان طرفان فاذهب احدهما اعتبر بالحروف فان نطق بالجميع فلا دية وفيه الارش
لانه زيادة **السابع** الاسنان وفيها الدية كاملة وتقسم على ثمانية وعشرين سنا اثنا عشر في مقدم
الفم وهي ثنيتان ورباعيتان ونابان ومثلها من اسفل وستة عشر في مؤخره وهي ضاحك وثلاثة
اضراس من كل جانب ومثلها من اسفل ففي المقاديم ست مائة دينار حصة كل سن خمسون دينارا وفي
المآخير اربع مائة دينار حصة كل ضرس خمسة وعشرون دينارا وتستوي البيضاء والسوداء خلقة
وكذا الصفراء وان جني عليها وليس للزائدة دية ان قلعت منضمة الى البواقي وفيها ثلث دية الاصلي لو قلعت
منفردة وقيل فيها الحكومة والاول اظهر ولو اسودت بالجناية ولم تسقط فثلثا ديتها وفيها بعد
الاسوداد الثلث على الاشهر وفي انصداعها ولم تسقط ثلثا ديتها وفي الرواية ضعف والحكومة اشبه
والدية في المقلوعة مع سنخها وهو الثابت منها في اللثة ولو كسر ما برز عن اللثة فيه دية السن ولو
كسر الظاهر عن اللثة ثم قلع الآخر السنخ فعلى الاول الدية وعلى الثاني الحكومة وينتظر بسن الصغير فان
نبت لزم الارش ولو لم ينبت فدية سن المثغر ومن الاصحاب من قال فيها بعير ولم يفصل وفي الرواية
ضعف ولو انبت الانسان في موضع المقلوع عظما فنبت فقلعه قالع قال الشيخ لا دية ويقوى ان فيه
الارش لانه يستصحب الما وشينا **الثامن** العنق وفيه اذا كسر فصار الانسان اصور الدية وكذا
لو جني عليه بما يمنع الازدراد ولو زال فلا دية وفيه الارش **التاسع** اللحيان وهما العظمان
اللذان يقال لملتقاهما الذقن ويتصل طرف كل واحد منهما بالاذن وفيهما الدية لو قلعا منفردين عن
الاسنان كلحيي الطفل او من لا اسنان له ولو قلعا مع الاسنان فديتان وفي نقصان المضغ مع الجناية عليهما
ونقصهما الارش **العاشر** اليدان وفيهما الدية وفي كل واحدة نصف الدية وحدهما المعصم فلو قطعت
مع الاصابع فدية اليد خمسمائة دينار ولو قطعت الاصابع منفردة فدية الاصابع خمسمائة دينار
ولو قطع معها شيء من الزند ففي اليد خمسمائة دينار وفي الزائد حكومة ولو قطعت من المرفق او
المنكب قال في المبسوط عندنا فيه مقدر محصلا على التهذيب ولو كان له يدان على زند ففيهما

وفي السفلى ستمائة دينار وهي رواية ابي جميلة عن ابان عن ابي عبد الله عليه السلام وذكره ظريف في كتابه ايضاً وفي
ابي جميلة ضعف وقال ابن بابويه وهو مأثور عن ظريف ايضاً في العليا نصف الدية وفي السفلى الثلثان وهو نادر وفيه مع
ندوره زيادة لا معنى لها وقال ابن ابي عقيل هما سواء في الدية استناداً الى قولهم عليهم السلام كل ما في الجسد منه
اثنان ففيه نصف الدية وهو حسن وفي قطع بعضها بنسبة مساحتها وحد السفلى عرضاً ما تجافى عن اللثة مع
طول الفم والعليا ما تجافى عن اللثة متصلاً بالمنخرين والحاجز مع طول الفم وليس حاشية الشدقين منهما ولو
تقلصت قال الشيخ فيه ديتها والاقرب الحكومة ولو استرختا فثلثا الدية **السادس** اللسان وفي استئصال
الصحيح الدية وفي لسان الاخرس ثلث الدية وفي ما قطع من لسان الاخرس بحسابه مساحة اما الصحيح فيعتبر بـ
حروف المعجم وهي ثمانية وعشرون حرفاً وفي رواية تسعة وعشرون حرفاً وهي مطرحة وتبسط الدية على
الحروف بالسوية ويؤخذ نصيب ما يعدم منها ويتساوى اللسنية وغيرها وثقيلها وخفيفها ولو ذهبت
اجمع وجبت الدية الكاملة ولو صار سريع النطق او ازداد سرعة او كان ثقيلاً فازداد ثقلاً فلا
تقدير فيه وفيه الحكومة وكذا لو نقص فصار ينقل الحرف الفاسد الى الصحيح ولا اعتبار بما يقطع
المقطوع من الصحيح بل الاعتبار بما يذهب من الحروف فلو قطع نصفه فذهب ربع الحروف فربع الدية
وكذا لو قطع ربع لسانه فذهب نصف كلامه فنصف الدية ولو جنى آخر اعتبر بما بقي واخذ بنسبة
ما ذهب بعد جناية الاول ولو اعدم واحد كلامه ثم قطعه آخر كان على الاول الدية وعلى الثاني
الثلث ولو قطع لسان الطفل كان فيه الدية لان الاصل السلامة اما لو بلغ حداً ينطق مثله
ولم ينطق ففيه ثلث الدية لغلبة الظن بالآفة ولو نطق بعد ذلك تبين الصحة واعتبر
بعد ذلك بالحروف والزم الجاني ما نقص عن الجميع فان كان بقدر ما اخذ والا تمم له ولو
ادعى الصحيح ذهاب نطقه عند الجناية صدق مع القسامة لتعذر البينة وفي رواية يضرب
لسانه بابرة فان خرج الدم اسود صدق وان خرج احمر كذب ولو جنى على لسانه فذهب كلامه
ثم عاد هل تستعاد الدية قال في المبسوط نعم لانه لو ذهب لما عاد وقال في الخلاف لا وهو
الاشبه اما لو قلع سن المثغر فاخذت ديتها وعادت لم تستعد ديتها لان الثانية غير الاولى

في الحشفة فما زاد الدية وان استوصل سواء كان لشاب وشيخ او صبي لم يبلغ او من سلبت
خصيتاه ولو قطع بعض الحشفة كانت دية المقطوع بنسبة الدية من مساحة الكمرة
ولو قطع الحشفة وقطع اخر ما بقي كان على الاول الدية وعلى الثاني الارش وفي ذكر العنين ثلث
الدية وفيما قطع منه بحسابه وفي الخصيتين الدية وفي كل واحدة نصف الدية وفي رواية في
اليسرى ثلثا الدية لان منها الولد والرواية حسنة لكن تتضمن عدولا عن عموم الروايات
المشهورة وفي ادرة الخصيتين اربعمائة دينار فان فحج فلم يقدر على المشي فثمان مائة دينار
ومستنده كتاب ظريف غير ان الشهرة تؤيده **السادس عشر** الشفران وهما اللحمان المحيطان
بالفرج احاطة الشفتين بالفم وفيهما ديتها وفي كل واحدة نصف ديتها ويستوي في الدية السليمة
والرتقاء وفي الركب حكومة وهو مثل موضع العانة من الرجل وفي افضاء المرأة ديتها ويسقط
في طرف الزوج ان كان بالوطء بعد بلوغها ولو كان قبل البلوغ ضمن الزوج مع مهرها ديتها
والانفاق عليها حتى يموت احدهما ولو لم يكن زوجا وكان مكرها فلها المهر والدية وان كانت
مطاوعة فلا مهر ولها الدية ولو كانت المكرهة بكرا هل يجب لها ارش البكارة زائدا
على المهر فيه تردد والاشبه وجوبه ويلزم ذلك في ماله لان الجناية اما عمدا او شبيه
بالعمد **السابع عشر** قال الشيخ في المبسوط في الاليين الدية وفي كل واحدة نصف الدية
ومن المرأة ديتها وفي كل واحدة منهما نصف ديتها وهو حسن تعويلا على الرواية التي مرت في فصل
الشفتين **الثامن عشر** الرجلان وفيهما الدية وفي كل واحدة منهما نصف الدية وحدهما
مفصل الساق وفي الاصابع منفردة دية كاملة وفي كل اصبع عشر الدية والخلاف في الابهام هنا
كما في اليدين ودية كل اصبع مقسومة على ثلاث انامل بالسوية وفي الابهام على الاثنين وفي
الساقين الدية وكذا في الفخذين وفي كل واحدة نصف الدية **مسائل الاولى** في الاضلاع
مما خالط القلب لكل ضلع اذا كسرت خمسة وعشرون دينارا وفيما يلي العضدين لكل ضلع اذا
كسرت عشرة دنانير **الثانية** اذا كسر بعض ... فيه الدية وهي رواية سليمان

الدية وحكومة لان احدهما زائدة وتميز الاصلية بانفرادها بالبطش وكونها اشد بطشا فان

تساوتا فاحدهما زائدة في الجملة فلو قطعهما ففي الاصلية دية وفي الزائدة حكومة وقال في المبسوط

ثلث دية الاصلية ولعله لتشبيه بالسن والاصبع والاقرب الارش ويظهر لي في الذراعين الدية

وكذا في العضدين وفي كل واحدة نصف الدية **الحادي عشر الاصابع** وفي اصابع اليدين الدية

وكذا في اصابع الرجلين وفي كل واحدة عشر الدية وقيل في الابهام ثلث الدية وفي الاربع البواقي

الثلثان بالسوية ودية كل اصبع مقسومة على ثلث انامل بالسوية عدا الابهام فان ديتها مقسومة

بالسوية على اثنين وفي الاصبع الزائدة ثلث الاصلية وفي شلل كل واحدة ثلثا ديتها وفي قطعها بعد

الشلل الثلث وكذا لو كان الشلل خلقة وفي الظفر اذا لم ينبت عشرة دنانير وكذا لو نبت اسود

ولو نبت ابيض كان فيه خمسة دنانير وفي الرواية ضعف غير انها مشهورة وفي رواية عبد الله

بن سنان في الظفر خمسة دنانير **الثاني عشر الظهر** وفيه اذا كسر الدية كاملة وكذا لو اصيب

فاحدودب اوصار بحيث لا يقدر على القعود ولو صلح كان فيه ثلث الدية وفي رواية ظريف

ان كسر الصلب فجبر على غير عيب فمائة دينار فان عثم فالف دينار ولو كسر فشلت الرجلان فدية

له وثلثا دية للرجلين وفي الخلاف لو كسر الصلب فذهب مشيه وجماعه فديتان

الثالث عشر النخاع وفي قطعه الدية كاملة **الرابع عشر الثديان** وفيهما من المرأة ديتها وفي

كل واحدة نصف ديتها ولو انقطع لبنها ففيه الحكومة وكذا لو كان اللبن فيهما وتعذر نزوله

ولو قطعهما مع شيء من جلد الصدر ففيهما ديتها وفي الزائد حكومة ولو اجاف مع ذلك الصدر

لزمه دية الثديين والحكومة ودية الجائفة ولو قطع الحلمتين قال في المبسوط فيهما الدية

وفيه اشكال من حيث ان الدية في الثديين والحلمتان بعضهما اما حلمتا الرجل ففي المبسوط

والخلاف فيهما الدية وقال ابن بابويه في حلمة ثدي الرجل ثمن الدية مائة وخمسة وعشرون

دينارا وكذا ذكره الشيخ ره في التهذيب عن ظريف في ايجاب الدية فيهما بعد والشيخ اضرب عن

رواية ظريف وتمسك بالحديث الذي مر في فصل الشفتين **الخامس عشر الذكر** وفي الحشفة

المسافتان صُدِّق ثم تطلق الناقصة والصحيحة وتعتبر بالصوت حتى يقول لا اسمع ثم تكرر

الاعتبار فان تساوت المقادير في سماع صُدِّق والمسح مسافة الصحيحة والناقصة و

يلزم من الدية بحساب التفاوت وانه تعتبر بالصوت من جوانبه الاربعة ويصدق

مع التساوي ويكذب مع الاختلاف في ذهاب السمع بقطع الاذنين جنايتان ولا يقاس

السمع في الريح بل يتوخى سكون الهواء كما في ضوء العينين وفيه الدية كاملة فان ادعى ذهابهما

وشهد له شاهدان من اهل الخبرة او رجل وامرأتان ان كان خطأ او شبيه عمد فقد ثبتت الدعوى

فان قالا لا يرجى عوده فقد استقرت وكذا لو قالا يرجى عوده لكن لا نقدر له او قال بعد مدة

ثم انقضت ولم يعد وكذا لو مات قبل المدة ولو عاد ففيه الارش ولو اختلفا في عوده فالقول قول

المجني عليه مع يمينه واذا ادعى ذهاب بصره وعينه قائمة اختلف القسامة وقضي له وفي رواية

يقابل الشمس فان كان كما قال بقيتا مفتوحتين ولو ادعى نقصان احدهما قيست الى الاخرى وفعل كما فعل

في السمع ولو ادعى النقصان فيهما قيس الى من هو من ابناء سنه والزم الجاني التفاوت بعد

الاستظهار بالايمان ولا تقاس عين في يوم غيم ولا في ارض مختلفة الجهات ولو قلع عينا وقال كانت قائمة

وقال المجني عليه كانت صحيحة فالقول قول الجاني مع يمينه وربما قيل القول قول المجني عليه لان الاصل

الصحة وهو ضعيف لان اصل الصحة معارض باصل البراءة واستحقاق الدية او القصاص منوط بتيقن

ولا يتيقن هنا لان الاصل ... وفي الشم الدية كاملة ولو ادعى ذهابه

عقيب الجناية اعتبر بالاشياء الطيبة والمنتنة ثم يستظهر عليه بالقسامة ويقضى له لانه لا

طريق له الى البينة وفي رواية يحرق له حراق ويقرب منه فان دمعت عيناه ونحى انفه فهو كاذب

ولو ادعى نقص الشم قيل يحلف اذ لا طريق له الى البينة ويوجب له الحاكم ما يؤدي اليه اجتهاده

ولو اخذ دية الشم ثم عاد لم تعد الدية ولو قطع الانف فذهب الشم فديتان السادس

الذوق يمكن ان يقال فيه الدية لقوله عليه السلام كل ما في الانسان منه واحد ففيه الدية

ويرجع فيه عقيب الجناية الى دعوى المجني عليه مع الاستظهار بالايمان مع النقصان فيقضي بما ...

بن خالد ومن ضرب بعصا على راسه فلم يملك غائطه ولا بوله ففيه الدية وهي رواية اسحاق بن عمار

الثالثة في كسر عظم من عضو خمس دية العضو فان صلح على غير عيب فاربعة اخماس دية كسره وفي

موضحته ربع دية كسره وفي رضه ثلث دية ذلك العضو فان براء على غير عيب فاربعة اخماس دية رضه

وفي فكه من العضو بحيث يتعطل العضو ثلثا دية العضو فان صلح على غير عيب فاربعة اخماس دية

فكه **الرابعة** قال في المبسوط والخلاف في الترقوتين الدية وفي كل واحدة منهما مقدر عند اصحابنا

ولعله اشارة الى ما ذكره الجماعة عن ظريف وهو في الترقوة اذا كسرت فجبرت على غير عيب اربعون

دينارا **الخامسة** من داس بطن انسان حتى احدث ديس بطنه او يفتدي ذلك بثلث الدية وهو

رواية السكوني وفيه الضعف **السادسة** من افتض بكرا باصبعه فخرق مثانتها فلا تملك بولها فعليه

ثلث ديتها وفي رواية ديتها وهي اولى ومثل مهر نسائها **المقصد الثاني في الجناية على المنافع**

وهي سبعة **الاول العقل** وفيه الدية وفي نقصه الارش في نظر الحاكم اذ لا طريق الى تقدير النقصان

وفي المبسوط يقدر بالزمان فلو جن يوما وافاق يوما كان الذاهب نصفا او جن يوما وافاق يومين

كان الذاهب ثلثه وهو تخمين ولا قصاص في ذهابه ولا في نقصانه لعدم العلم بمحله ولو شجه

فذهب عقله لم تتداخل دية الجنايتين وفي رواية ان كان بضربة واحدة تداخلتا والاول

اشبه وفي رواية لو ضرب على راسه فذهب عقله انتظر به سنة فان مات فيها قيد به وان

بقي ولم يرجع عقله ففيه الدية وهي حسنة ولو جنى فاذهب العقل ودفع الدية ثم عاد لم ترتجع

لانه هبة من الله مجددة **الثاني السمع** وفيه الدية ان شهد اهل المعرفة باليأس وان

املوا العود بعد مدة معينة توقعنا انقضاءها فان لم يعد فقد استقرت الدية ولو اكذب

الجني عليه عند دعوى ذهابه او قال لا اعلم اعتبر حاله عند الصوت العظيم والرعد

القوي وصيح به بعد استغفاله فان تحقق ما ادعاه والا احلف القسامة وحكم له ولو ذهب سمع

احدى الاذنين ففيه نصف الدية ولو نقص سمع احديهما قيس الى الاخرى بان تسد الناقصة

وتطلق الصحيحة ويصاح به حتى يقول لا اسمع ثم يعاد عليه ذلك مرة ثانية فان تساوت المسافتان

فيها ويتعلق الحكومة بالكسر ان لم يكن ولو اوضحه اثنين وهشمه فيهما واتصل الهشم باطنا قال في المبسوط هما هاشمتان وفيه تردد واما المنقلة فهي التي تحوج الى نقل العظم وديتها خمسة عشر بعيرا ولا قصاص فيها وللمجني عليه ان يقتص في قدر الموضحة ويأخذ دية ما زاد وهو عشر من الابل واما المأمومة فهي التي تبلغ ام الراس وهي الخريطة التي تجمع الدماغ وفيها ثلث الدية ثلث وثلاثون بعيرا والدامغة وهي التي تفتق الخريطة والسلامة معها بعيدة ولا قصاص في المأمومة لان السلامة معها غير غالبة ولو اراد المجني عليه ان يقتص في الموضحة ويطالبه بدية الزائد جاز والزيادة ثمانية وعشرون بعيرا قال في المبسوط وثلث بعير وهو بناء على ان في المأمومة ثلاثة وثلاثين وثلثا ونحن نقتصر على ثلاثة وثلاثين تبعا للنقل ولو جنى عليه موضحة فاتمها آخر هاشمة وثالث منقلة ورابع مأمومة فعلى الاول خمسة وعلى الثاني ما بين الموضحة والهاشمة خمسة ايضا وعلى الثالث ما بين الهاشمة والمنقلة خمسة ايضا وعلى الرابع تمام دية المأمومة ثمانية عشر بعيرا ومن لواحق هذا الباب

مسائل الاولى دية النافذة في الانف ثلث الدية فان صلحت فخمس الديه مائتا دينار ولو كانت في احد المنخرين الى الحاجز فعشر الدية الثانية في شق الشفتين حتى تبدو الاسنان ثلث ديتهما ولو برئت فخمس ديتهما ولو كانت في احديهما فثلث ديتها ومع البرء خمس ديتها الثالثة الجائفة وهي التي تصل الى الجوف من اي الجهات كان ولو من ثغرة النحر وفيها ثلث الدية ولا قصاص فيها ولو جرح في عضو ثم اجاف لزمه دية الجرح ودية الجائفة مثل ان يشق الكتف حتى يحاذي الجنب ثم يجيفه

فروع لو اجافه واحدا كان عليه دية الجائفة ولو ادخل آخر سكينه ولم يزد فعليه التعزير وان وسعها باطنا او ظاهرا ففيه الحكومة ولو وسعها فيهما فهي جائفة اخرى كما لو انفردت ولو ابرز حشوته فالثاني قاتل ولو خيطت ففتقها آخر فان كانت بحالها لم تلتئم ولم يحصل بالفتق جناية قال الشيخ فلا ارش ولو التأم والاقرب الارش لانه لا بد من اذى ولو في الخياطة ثانيا ولو التحم البعض ففيه الحكومة ولو كان بعد الاندمال فهي جائفة مبتكرة فعليه ثلث

بما يحسم المنازعة تقريباً السادس لو اصيب فعجز عن الانزال في حال الجماع كان فيه الدية

السابع قيل في سلس البول الدية وهي رواية غياث بن ابراهيم وفيه ضعف وقيل ان دام الى الليل ففيه الدية وان كان الى الزوال فثلثا الدية والى ارتفاع النهار ثلث الدية وفي الصوت الدية كاملة

المقصد الثالث في الشجاج والجراح والشجاج ثمان الحارصة والدامية والمتلاحمة والسمحاق والموضحة والهاشمة والمنقلة والمأمومة اما الحارصة فهي التي تقشر الجلد وفيها بعير وهل هي الدامية قال الشيخ نعم والرواية ضعيفة والاكثرون على ان الدامية غيرها وهي رواية منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام والدامية اذاً بعيران وهي التي تأخذ في اللحم يسيراً **واما المتلاحمة** فهي التي تأخذ في اللحم كثيراً ولا تبلغ السمحاق وفيها ثلاثة ابعرة وهل هي غير الباضعة فمن قال الدامية غير الحارصة فالباضعة والمتلاحمة واحدة ومن قال الدامية والحارصة واحدة فالباضعة غير المتلاحمة **واما السمحاق** فهي التي تبلغ السمحاقة وهي جلدة مغشية للعظم وفيها اربعة ابعرة **واما الموضحة** فهي التي تكشف عن وضح العظم وفيها خمسة ابعرة

فروع لو اوضحه اثنتين ففي كل واحدة خمس من الابل ولو وصل الجاني بينهما صارتا واحدة كما لو اوضحه ابتداءً وكذا لو سرتا فذهب ما بينهما لان السراية من فعله ولو وصل بينهما غيره لزم الاول ديتان والواصل ثالثة لانه لا يبنى على فعل غيره ولو وصلهما المجني عليه فعلى الاول ديتان والواصلة هدر ولو اختلفا فقال الجاني انا شققت بينهما وانكر المجني عليه فالقول قول المجني عليه مع يمينه لان الاصل ثبوت الديتين ولم يثبت المسقط وكذا لو قطع يديه ورجليه ثم مات بعد مدة يمكن فيها الاندمال واختلفا فالقول قول الولي مع يمينه ولو شجه واحدة واختلفت مقاديرها اخذ دية الابلغ لانها لو كانت كلها كذلك لم تزد على ديتها ولو شجه في عضوين كان لكل عضو دية على انفراده وان كانت بضربة واحدة ولو شجه في رأسه وجبهته فالاقرب انها واحدة لانهما عضو واحد **واما الهاشمة** فهي التي تهشم العظم وديتها عشر من الابل ارباعاً ان كان خطأ واثلاثاً ان كان شبيه العمد ولا قصاص فيها

مباشرة الجناية ولو لم يتوسطه ففي ديته قولان أحدهما ذكره في المبسوط وفي موضع من الخلاف وفي كتابي الأخبار والآثار وهو الأشهر تقريع الدية على مراتب النقل ففيه عظما ثمانون ومضغة ستون وعلقة اربعون وتتعلق بكل واحدة من هذه امور ثلثة وجوب الدية وانقضاء العدة وصيرورة الامة ام ولد فان قيل ما الفائدة وهي تخرج بموت الولد عن حكم المستولدة قلنا الفائدة هي تسلط ابطال التصرفات السابقة التي يمنع منها الاستيلاد اما النطفة فلا يتعلق بها الا الدية وهو عشرون دينارا بعد القائها في الرحم وقال في النهاية تصير بذلك في حكم المستولدة وهو بعيد وقال بعض الاصحاب وفيما بين كل مرتبة بحساب ذلك وفسره واحد بان النطفة تمكث عشرين يوما ثم تصير علقة وكذا ما بين العلقة والمضغة فيكون لكل يوم دينار ونحن نطالبه بصحة ما ادعاه الاول ثم بالدلالة على ان تفسيره مراد على ان المروي في المكث بين النطفة والعلقة اربعون يوما وكذا بين العلقة والمضغة روى ذلك سعيد بن المسيب عن علي بن الحسين عليه السلام ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام وابو جرير القمي عن موسى عليه السلام اما العشرون فلم نقف بها على رواية ولسنا المكث الذي ذكره من اين ان التفاوت في الدية متقسم على الايام غايته الاحتمال وليس كل ما يحتمل واقعا مع انه يحتمل ان يكون الاشارة بذلك الى ما رواه يونس الشيباني عن ابي عبد الله عليه السلام ان لكل قطرة تظهر في النطفة دينارين وكذا كلما صار في العلقة شبه العرق من لحم زيد دينارين وهذه الاخبار وان توقفت فيها لاضطراب النقل او لضعف الناقل فكذا يتوقف عن التفسير الذي مر بخيال ذلك القائل ولو قتلت المرأة فمات الجنين معها فدية للمرأة ونصف الديتين للجنين ان جهل حاله ولو علم ذكرا فديته او انثى فديتها وقيل مع الجهالة استخرج بالقرعة لانه مشكل ولا اشكال مع وجود ما يصار اليه من النقل المشهور ولو القت المرأة حملها مباشرة او تسبيبا فعليها دية ما القته ولا نصيب لها من هذه الدية ولو افزعها مفزع فالقته فالدية على المفزع ويرث دية الجنين من يرث المال الاقرب فالاقرب ودية اعضائه وجراحاته بنسبة ديته ومن افزع مجامعا فعزل فعلى المفزع

الدية ولو اجافة اثنين فقلنا الدية ولو طعن في ... فخرج من ظهره قال في المبسوط واحدة

وفي الخلاف اثنتان وهو اشبه **الرابعة** قيل اذا ... نافذة في شيء من اطراف الرجل ففيها ...

دينار **الخامسة** في احمرار الوجه بالجناية دينار و... في احمراره ثلثة دنانير وكذا في الا...

عندهم وعند الاخرين ستة دنانير هو اولى لرواية اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عم ولما فيه

من زيادة نكاية قال جماعة ودية هذه الثلاث في البدن على النصف **السادسة** كل عضو ديته

مقدرة ففي شلله ثلثا ديته كاليدين والرجلين والاصابع وفي قطعه بعد شلله ثلث ديته **السابعة**

دية الشجاج في الراس والوجه سواء ومثلها في البدن بنسبة دية العضو الذي يتفق فيه من دية الراس

الثامنة المرأة تساوي الرجل في ديات الاعضاء و... حتى تبلغ ثلث دية الرجل ثم تصير على

النصف سواء كان الجاني رجلا او امرأة ففي الاصبع مائة دينار وفي الاثنين مائتان وفي الثلاث

ثلاث مائة وفي اربع مائتان وكذا ينقص من الرجل في الا... و الجراح من غير ... حتى يبلغ ثلث

الثلاث ثم ينقص مع الرد **التاسعة** كل ما فيه دية الرجل ... ففيه من المرأة

ديتها وكذا من الذمي ديته ومن العبد قيمته وما فيه ... بنسبته من دية المرأة

والذمي وقيمة العبد **العاشرة** كل موضع قلنا فيه الارش ... الحكومة فهما واحد والمعنى انه يقوم

صحيحا لو كان عبدا و يقوم مع الجناية و ينسب الى القيمة ... يؤخذ من الدية بحسابه وان كان

المجني عليه مملوكا اخذ مولاه قدر النقصان **الحادية عشر** ... لا ولي له فالامام ولي دمه يقتص له

ان قتل عمدا وهل له العفو الاصح لا ولو قتل خطاء ... الدية وليس له ... **النظر**

الرابع في اللواحق وهي اربعة **الاول** الجنين ودية جنين المسلم الحر مائة دينار اذا تم ولم تلجه

الروح ذكرا كان او انثى ولو كان ذميا فعشر دية ابيه وفي رواية السكوني عن جعفر عن علي عليه السلام

عشر دية امه والعمل على الاول ولو كان مملوكا فعشر قيمة امه المملوكة ولو كان الحمل اكثر من واحد فلكل

واحد دية ولا كفارة على الجاني ولو ولجته الروح فدية كاملة للذكر ونصف للانثى ولا يجب

الا مع تيقن الحياة ولا اعتبار بالسكون بعد الحركة لاحتمال كونها ريح ...

ولا اهل البلد اذ لم يكن في المسئلة ما يدل على الزام اهل بلد القاتل مع فقد
القرابة ولو قتل في غير بلده شرك بالابوين على من انفرد بالاب ويعقل
المولى من اعلى ولا يعقلهم دية الموضحة فما زاد قطعا وهل يتحمل ما نقص قال
في الخلاف نعم ومنع في [illegible] وفي الرواية ضعفا وتضمن العاقلة دية الخطاء في
ثلث سنين كل سنة عند [illegible] الدية او ناقصة كدية المراة ودية الذمي اما
الارش فقد قال في المبسوط واحدة عند انسلاخها اذا كان ثلث الدية فما دونه
لان العاقلة لا يعقل حتى [illegible] احتمال تخصيص التاجيل بالدية لا بالارش قال ولو كان
دون الثلثين حل الثلث الاول والباقي عند انسلاخ الثاني ولو كان اكثر من
الدية كقطع يدين وقلع عين [illegible] لكل واحد عند انسلاخ الحول ثلث الدية وان كان
لواحد حل له ثلث لكل [illegible] الاشكال الاول ولا يعقل العاقلة اقرارا
ولا صلحا ولا جناية عمد مع [illegible] الدية كقتل الاب او المسلم الذمي والحر المملوك
ولو جنى على نفسه خطاء [illegible] عاقلة وجناية الذمي في ماله وان كانت
خطاء دون عاقلته [illegible] الامام لانه يؤدي اليه ضريبته ولا يعقل
مولى المملوك جنايته قنا او [illegible] زيادة على الاشبه وضامن الجريرة يعقل
عنه المضمون ولا يجتمع مع [illegible] بطريق الة النسب عدم العلم [illegible]
الامام مع وجوده وثبوته [illegible] ان الدية تجب ابتداء على العاقلة و
لا ترجع بها على الجاني على [illegible] احدهما على الغني عشرة قراريط وعلى الفقير
خمسة قراريط اقتصارا [illegible] ما يراه بحسب احوال العاقلة
وهو اشبه وهل يجمع بين القريب [illegible] الترتيب في التوزيع وهل تعقل
من الموالي مع وجود العصبة زيادة عن العصبة ولو اتسعت اخذت
من عصبة المولى ولو زاد [illegible] مولى المولى ولو زادت الدية عن العاقلة

عشرة دنانير ولو عزل المجامع اختيارا عن الحرة ولم تأذن يلزمه
انه لا يجب ابدا العزل عن الامة فجائز ولا دية وان كرهت
الالقاء **فروع** لو ضرب النصرانية حاملا فاسلمت ثم القت
الجناية وقعت مضمونة فالاعتبار بها حال الاستقرار … ضرب
لان الجناية لم تقع مضمونة فلم يضمن سرايتها ولو كانت امة
اقل الامرين من عشر قيمتها وقت الجناية او الدية لا …
فلا يستحقها المولى فتكون لوارث الجنين وان كانت …
نقص بالعتق وما ذكره بناء على القول بالغرة او على …
دية جنين الحرة وكلا التقديرين ممنوع فاذن له عشر …
ضرب حاملا خطاء فالقته وقال الولي كان حيا فاعتر…
وضمن المعترف ما زاد لان العاقلة لا تضمن اقرارا ولو انكر…
تضمن زيادة ولو ضربها فالقته فمات عند سقوطه فالضا…
في ماله ان كان شبيها ويضمنها العاقلة ان كان خطاء ولو …
ممن لا يعيش مثله وتلزمه الكفارة في كل واحدة من هذ…
حيوته مستقرة فالثاني قاتل ولا ضمان على الاول ويعزر …
اثم ويعزر لخطائه ولو جهل حاله حين ولادته قال الشيخ …
وطيها ذمي ومسلم لشبهة في طهر واحد فسقط بالجناية اقرع بين…
الحق به ولو ضربها فالقت عضوا كاليد فان ماتت لزمه ديتها
واحد لاحتمال ان يكون ذلك لواحد ولو القت العضو ثم القت…
وكذا لو القته حيا فمات ولو سقط وحيوته مستقرة فضمن دية اليد …
المقر انها يحي فنصف ديته والا فنصف المائة **مسئلتان** الا…

… مقلدة على القاتل
الثالث في كفارة …
… فلو طرح حجرا او حفر بئرا او
يجب بقتل المسلم ذكرا كان
ولا يجب بقتل الكافر ذميا
… مع العلم باسلامه ولا
ولو كان اسيرا قال الشيخ
… اشترك جماعة في قتل واحد
… قتل قودا هل يجب في ماله
الرابع في العاقلة
… الحمل فهو العصبة والمعتق
… كالاخوة واولادهم والعمومة
يرثون دية القاتل لو قتل و
الزوجة ومن يتقرب بالام
… ل وليس كذا العقل فانه
والزوجة ومن الاصحاب من خص
من يتقرب بالام [illegible]
… وفي مسئلة ضعف وهل
… دخولها لانهما ادلى قوه
… يرثها من الدية ولا يتحمل
… في العقل اهل الديوان ولا

لانه رحمه وهو خفي ونصه
عند المسلمين من عصبته و
خ
قد توفي اواخر ذي الحجة سنة
واله الصلوة والسلام
التجارة والثاني
وهي من كتاب لطلاق
الاطعمة والاشربة الى
نصانيفه خمسة الكتا
نوع من دليل العقل او
منه من غير احتمال و
يتربصن بانفسهن ثلثة
الظاهر فهو اللفظ الدال
المأول والظاه
كدلالة لفظ العموم على
احتمال ارادة الواضع
دلالته على تعلق الحكم
من غير حصر فاند في دلالة
المعنى المرجح من جهة
[illegible]